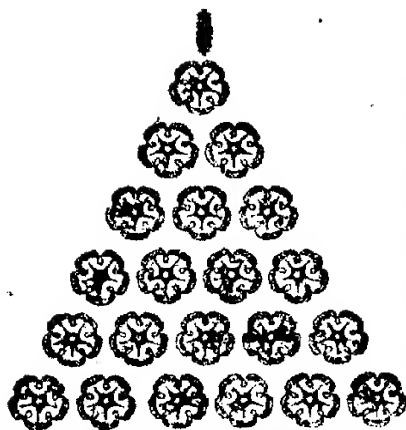


الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ محمد
عبادة العدوى على شذور الذهب
لسيدويه زمانه أبي محمد عبد الله
ابن هشام الانصاري
رحمهما الله
ونفع بهما
آمين

فهو رست الجزء الثاني من حاشية الشيخ عباد على الشذور

صفحة	
٢	الثالث من المرفوعات المبتدأ
٩	الرابع خبر المبتدأ
١٠	الخامس اسم كان وأخواتها
١٨	السادس اسم أفعال المقاربة
٢٢	السابع اسم ما حمل على ليس
٣١	الثامن خبر إن وأخواتها
٣٩	التاسع خبر لا التي لا تجزئ
٤٢	العاشر من المرفوعات وهو خاتمة الفعل المضارع إذا تجرد من ناصب وجازم
٤٥	باب المنصوبات خمسة عشر أحدها المفعول به
٤٩	ومنه المنادى
٥٥	الثاني من المنصوبات المفعول المطلق
٥٩	الثالث من المنصوبات المفعول له
٦٢	الرابع من المنصوبات المفعول فيه
٦٩	الخامس المفعول معه
٧٤	السادس من المنصوبات المشبهة بالمفعول به
٧٤	السابع من المنصوبات الحال
٨٥	الثامن من المنصوبات التمييز
٩٢	التاسع من المنصوبات المستثنى بليس الخ
١٠٢	العاشر من المنصوبات خبر كان وأخواتها إلى آخر المنصوبات
١١٤	فواصب الفعل
١٤٨	باب الجر ورات ثلاثة أحدها الجر و ر بالحرف الخ
١٥٦	الثاني من أنواع الجر و رات الجر و ر بالاضافة
١٦٣	الثالث من أنواع الجر و رات الجر و ر للمجاورة
١٦٦	باب المجزومات
١٨٦	باب في عمل الفعل
٢١٠	باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل وهي عشرة أحدها المصدر الخ

الثاني اسم الفاعل	٢١٦
الثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل أمثلة المبالغة	٢٢٠
الرابع اسم المفعول	٢٢٢
الخامس الصفة المشبهة	٢٢٢
السادس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم الفاعل	٢٢٧
السابع والثامن من الاسماء العاملة عمل الفعل الظرف والمجرور	٢٣٤
المعتمدان	
التاسع اسم المصدر	٢٣٥
العاشر من الاسماء التي تعمل عمل الفعل اسم التفضيل وهو خاتمتها	٢٣٧
باب التنازع	٢٤٧
باب الاشتغال	٢٤٥
باب التوابع وهي خمسة أحدها التوكيد	٢٥٩
الثاني من التوابع النعت	٢٦٣
الثالث من التوابع عطف البيان	٢٦٧
الرابع من التوابع التبديل	٢٧١
الخامس من التوابع عطف النسق	٢٧٦
فصل في تابع المنادى	٢٨٣
باب موانع الصرف	٢٨٦
باب العدد	٢٩٦



بسم الله الرحمن الرحيم

الثلث من المرفوعات المبتدأ

أعلم أن المشهور عند النحاة التعبير بالبدا أو الخبر وسيدو به يقول المبنى والمبنى عليه والمناطقة يقولون الموضوع والمحمول وأهل المعاني يقولون المسند والمُسند اليه وأعلم أن الخبر ملازم للبدا وقد وجد مبتدأ بدون خبر نحو أقام الزيدان ونحو أقل رجل يقول ذلك فإن أقل مبتدأ لا خبر له لأنه بمعنى كل رجل يقول ذلك وبقوله صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على تثنيته وجمعه نحو أقل رجلين بقوله ذلك وأقل رجال يقولون ذلك وقيل إن يقول خبر انتهى مدابغي وقوله الثالث أي يجعل المصنف له ثالثاً أي أن المصنف رأى أن اللائق بهذا النوع أن تكون مرتبة ثالثة والأفالمرفوعات لا ترتيب بينها حتى يكون هذا ثالثاً (قوله وهو المجرد) أي الاسم المجرد دخلاً لما قاله في الشرح والاسم يشمل المصريح والمؤول ويصح أن يقع مدر اللفظ والمنظ يشمل الاسم والفعل وسياق أن الفعل وإن دخل في المجرد لا كونه خرج بقوله مخبراً عنه الخ فتحة دبر اللفظ صحيح أيضاً كتحديد الاسم فن من منع تقدير اللفظ أوتة دبر الاسم فكلامه لا يسلم وأعلم أن المصريح لغة الخالص من كل شيء واصطلاحاً الاسم الظاهر الذي لا يحتاج في كونه اسماً إلى تأويل والمؤول لغة اسم مفعول من أول الحديث إذا فسرته واصطلاحاً خلاف المصريح وليس المراد بالمصريح ما قابل الكناية والمؤول ما قابل الظاهر فإن ذلك اصطلاح أهل الأصول ثم شمول الاسم للمصريح والمؤول من باب المجازات وهو رأ والحقيقة العرفية فلا يعترض على أخذها في التعريف (قوله المجرد) أي الخالي أن قيل التجرد

ثم قلت هو الثالث المبتدأ وهو المجرد

من العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كما في زيد مجرد عن ثيابه ولم يوجد في
 المبتدأ عامل قط قلنا قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولنا الله فار ضيق فم البئر
 ووسع أسفلها أو سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس هناك نقل
 من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر وعكسه وانما المراد الانشاء على هذه الصفة
 اه من شراح الازهرية وقوله المجرد أى من حيث رفعه بالابتداء فلا يردعت
 اسم لا والعطف على محمل اسم ان بالرفع (قوله عن العوامل اللفظية) قيد بذلك
 لان المبتدأ لم يتجرد عن العامل المعنوي بل عن اللفظي فقط انتهى شتواني على
 الازهرية واللفظية نسبة للفظ من نسبة الجزئى للكل قال الفيثى كان ينبغي
 أن يقول غير الزائدة وشبهها أى لم يدخل بحسب ذلك درهم وقوله * لعل أبى المغوار
 منك قريب * والمجروح برب نحو رب رجل صالح اقيمه ولولاك لكان كذا ولولا
 لكان كذا فان المجروح في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدأ كما قاله في المعنى
 مع انه ليس مجردا عن العوامل غير الزائدة ويحاجب بأن أل في العوامل للكمال أى
 العوامل الكاملة في العمل التي عملها طريق الاصله فتخرج الزائدة وشبهها
 والزائدة هي التي دخولها في الكلام كخروجها وشبهها التي لا يكون دخولها في
 الكلام كخروجها وانما تشبهها في عدم اتعلقي بشئ فالزائدة لا تغير المعنى وشبهها
 تغير المعنى (قوله العوامل) ظاهره أنه يكون مبتدأ وان اتين بعامل أو عاملين
 وليس كذلك وجوابه ان أل للجنس مع ملاحظة الكمال كما تقدم أو انه من مقابلة
 الجميع بالجمع فان المجرد جمع في المعنى ويقابله العوامل وهو جمع في اللفظ فكانه
 قال كل اسم مجرد عن كل عامل لفظي (قوله مخبر عنه) خرجت الاعداد المبرودة
 نحو واحد اثنان فانها ليست مخبر عنها وان تجردت عن العوامل اللفظية اجماعا
 وخرج اسماء الافعال كترال ودراله اذ ليست مخبر عنها وان تجردت عن
 العوامل على الصحيح ودخل نحو قائم أبواه زيد فانه وان كان وصفا فاعمالا لاسم وهو
 أبواه لانه لا يكتفى به بل زيد مبتدأ وقائم خبر وأبواه فاعله والفائدة لا تحصل بقائم
 مع المرفوع بعده لاسيما على ضمير الغائب المفتقر الى المفسر المنوطة عليه حصول
 الفائدة لان القصد الاخبار عن زيد بقيام أبويه وخرج الفعل المضارع على القول
 بأن رافعه التجرد وهو الصحيح فانه ليس مخبر عنه ولا يقال انه خرج بالاسم لان
 المصنف لم يذ كر الاسم **تنبيه** ان أراد بقوله مخبر عنه مبدءا اليه على وجه
 الاخبار خرج عن الحد مثل هل زيد قائم وان أراد به مجعولا له خبر لزم الذور فانه
 أخذ المبتدأ فيما يأتى في تعريف الخبر براه حفيد (قوله أو وصفا) عطف على
 مخبر عنه كانه قال وهو المجرد الخ حال كونه مخبر عنه أرحال كونه وصفا الخ فان

عن العوامل اللفظية مخبرا
 عنه أو وصفا

الخبر عنه والوصف نفس المبتدأ والخبر (قوله مخبر عنه أو وصفا) مقتضاه حصر
 المبتدأ في القسمين ويرد عليه أقل رجل يقول كذا ويجاب بأن هذا التعريف للمبتدأ
 بحسب الكثير الغالب المشهور والافقولا أقل الخ ليس من القسم الأول لأنه
 لا خبر له لا ثابتا ولا محذوفاً لأن يقول نعمت لرجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل في
 تشبيهه وجمعه نحو أقل رجلين يقولان كذا وأقل رجال يقولون كذا وأولاً من القسم
 الثاني لأنه لا فاعل له إلا أن يقال المراد بالخبر ما تحصل به الفائدة فيدخل ذلك في
 القسم الأول فإن الفائدة هنا حاصلة لأنهم أجروه مجرى أقل رجل يقول كذا ومثل
 أقل رجل الخ بقرة تكلمت فالصفة أغنت عن الخبر ويحتمل أن يكون جملة تكلمت
 خبراً عن بقرة والمستوع للآلة راء التعجب فيكون من القسم الأول **فائدة**
 حكى أنه ورد بعض علماء العجم على مصر فقال ما رأيت منهم من يعرف المبتدأ الذي
 لا خبر له فأجابه بعض الظرفاء بقوله أقل رجل يقول ذلك وما يقرب من ذلك أن
 بعض الأعاجم أيضاً قال لبعض المصريين لم أجدي القرآن الخبر الموطئ للأخبار
 بالجملة فأجابه بقوله بل أنتم قوم تجهلون فكان فيها جوابه والتعبية عليه (قوله
 أو وصفا) فهم منه أن الاسم المجرد الواقع في القسم الأول مقابل الوصف فيكون
 جامداً ويرد عليه لأنك أن تفعل كذا فانه ليس من القسم الأول لأنه قد عمل الرفع
 والقسم الأول لا يعمل لأنه جامد ولا من القسم الثاني لأن الوصف مادل على حدث
 وصاحب وهو ما اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو فاعل تفضيل أو أمثلة المبالغة
 ولا تولك ليس واحداً منها ويجب أن يكون من القسم الثاني ويذهب في الوصف بكونه
 حقيقة أو حكماً ولا تولك في معنى لا من تولك أن تفعل كذا أي لا ينبغي لك أن تفعل كذا
 وماتقيد للمصنف من أن الوصف لا يكون مؤقلاً أي من أن والفعل فلا ينافي
 هذا فتأمل (قوله رافعاً لما كتفى به) شرط في صحة وقوع الوصف مبدأً وقوله لما كتفى
 به اسم مفعول وبه نائب الفاعل أي لما كتفى به في حصول الفائدة سواء كان اسماً
 ظاهراً أو ضميراً متصلاً ولا يجوز أن يرفع ضميراً متصلاً فهو محصور في قسمين
 ويسقتنى من الضمير المتصل سورتان الأولى إذا كان الوصف معطوفاً على وصف
 قبله رافعاً لما كتفى به نحو أقائم زيد أم ذاهب فان ذاهب مبتدأ العطفه على قائم وفيه
 ضمير مستتر سد الخبير والثانية إذا تنازع وصفان في مرفوع وأعملت
 أحدهما وأضمرت في الآخر مرفوعه نحو أقائم أم راحل زيد فانك إذا أعملت الأول
 على طريقة الكوفيين وأضمرت في الثاني مرفوعه أعربت راحل مبدأً العطفه
 على المبتدأ الذي هو قائم والضمير المستتر فيه العائد على زيد فاعل سد سد الخبير
 وإن أعملت الثاني على طريقة البصريين وأضمرت في الأول مرفوعه أعربت

رافعاً لما كتفى به

قائم مبتدأ والضمير المستتر فيه العائد الى زيد فاعل سدده الخبر وأعربت
 راحل مبتدأ وزيد فاعل سدده الخبر وأما الضمير البارز المتصل فلا يوجد
 في الاسماء بل في الافعال وقول المصنف في الترخ وفيه رد على الكوفيين
 الخ فيه نظر لان خلافهم انما هو في الضمير المتصل اذا اتصل بالوصف وأما
 المستتر في مسألة التنازع أو العطب كما سبق فيتمقان على وقوع المستتر فاعلا سد
 سد الخبر ومفاد قوله وأوجبوا أن يكون ظاهرا فيبدأ بهم بمفعول المستتر
 فتأمل الآن يريد بالظاهر ما قبل البارز المتصل (قوله فالأول) أي الاسم
 المجرد عن العوامل اللفظية (قوله كزيد قائم) الغرض منه التمثيل للبتدا
 وانما أتى بالخبر لانه لا يتضح المبتدأ الابه ولانه لما قال مخبرا عنه كان قائلاً قال له
 ما مثال الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المخبر عنه فقال كزيد قائم (قوله وهل
 من خالق الخ) قال البرماوى أشار به الى أن المبتدأ قد يكون فيه حرف جر زائد
 ولا يقدح ذلك في كونه مجردا والتقدير هل خالق بدليل انك لو اتبعت مثل ذلك جاز
 فيه الرفع نحو هل من أحد تطريف عندك وبهذا تعلم ان قوله المجرد عن العوامل
 اللفظية أراد غير الزائدة نعم كان ينبغي للمصنف أن يجعل هذا المثال للوصف
 المكتفى برفوعه ويحمل للنوع الاول بحسب درهمه بقوله ما لكم من الله غيره
 اذ الميثاق لله بمعبود اه وقال الحنفية ما شعر بتمثيل المصنف بما مر ان العوامل
 اللفظية الزائدة لا يدخل الاعلى النوع الاول دون الثاني فوبه صرح هو وغيره وعمل
 ذلك بأنه في معنى الفعل وحرف الجر لا يدخل على الفعل وبذلك رد على الرنخ شري
 في اعرابه هل من خالق غير الله مبتدأ وفعلا أغنى عن الخبر وصوب كونه من باب
 المبتدأ والخبر انتهى كلامه وعليه فقوله وهل من خالق غير الله مثال للمجرور بحرف
 زائد وهل حرف استفهام ومن صلة وخالق مبتدأ وغير الله نهية باعتراف محله
 والخبر محذوف تقديره اكم (قوله نفى أو استفهام) أي تقدم نفى أو استفهام ولا
 تقع الاسماء بعد أدوات النهى ولا بعد أدوات الدعاء وهذا شرط في رفوعه ما يكتب به
 في ابتدائية والقاعدة ان شرط الشرط شرط حقيقة فتقدم النفي والاستفهام
 شرط في الابتدائية بواسطة وقيل ان تقدم النفي شرط في ابتدائية بدون واسطة
فائدة ذكر بعضهم ان النفي هنا قد يكون بالفعل نحو ليس قائم الزيدان
 وفيه مسامحة فان الكلام في المبتدأ وقائم ليس مبتدأ بل اسم ليس والزيدان
 فاعل أغنى عن خبرها نص على ذلك غير واحد وهو غير ظاهر ومثاله في ذلك
 ما الجازية كما قاله ابن مالك وغيره نحو ما قائم الزيدان وعدى العصا ما هذا الحكم
 الى لا التي لنفي الجنس وخرج عليه ما يقع في كلام العلماء من قولهم لا جاز أن يكون

فالأول كزيد قائم وأن
 تصوموا خير منكم وهل
 من خالق غير الله والثاني
 شرط نفى أو استفهام

نوعان مبتدأ له خبر وهو
 الغالب ومبتدأ ليس له خبر
 ولكن له مرفوع يعنى عن
 الخبر ويشترك النوعان في
 أمرين أحدهما أنهما
 مجردان عن العوامل
 اللفظية والثاني أنهما
 عاملا مع ما يارها والابتداء
 ونعني به كونهما على هذه
 الصورة من التجرد للاسناد
 وفيترقان في أمرين أحدهما
 أن المبتدأ الذي له خبر يكون
 اسما صريحا نحو الله ربنا
 ومحمد نبينا أو قولا بالاسم
 نحو وأن تصوموا خيراكم
 أي وصيامكم خيراكم
 ومثله قولهم تسمع بالأيدي
 خبر من أن تراه ولذلك قلت
 التجرد ولم أقل الاسم المجرد
 ولا يكون المبتدأ المستغنى
 عن الخبر في تأويل الاسم
 البتة بل ولا كل اسم بل اسما
 هو صفة نحو أقائم الزيدان
 وما مضروب العمران
 والثاني أن المبتدأ الذي له
 خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد
 عليه والمبتدأ المستغنى عن
 الخبر لابد أن يعتمد على شيء
 أو استفهام كما مثلنا وكقوله
 خاليلي ما واف بهدي أنما *

كذا (قوله نحو أقائم الخ) أف ونشر مشوش وقوله العمران يستعمل تنبيه عمرو
 بفتح العين على ما هو الظاهر ويحتمل أنه تنبيه عمر بضم العين إذا صح جواز
 تنبيه المعدول (قوله وهو الغالب) أي الكثير (قوله يعنى عن الخبر) أي
 في حصول الفائدة وليس المراد أن هاتك خبرا حذف وأقيم هذا مقامه (قوله
 ونعني به) أي بالابتداء (قوله للاسناد) أي اسناد غيره إليه في القسم الأول
 أو اسناده إلى غيره في القسم الثاني (قوله وأن تصوموا خيرا) مبتدأ وخبر (قوله
 تسمع) مبتدأ وهو في تأويل سماعك والفرق بينهما أن السبب في الثاني شاذ
 وفي الأول مطرد لان السبب بدون وجود سبب شاذ إلا في باب التسوية ويحتمل
 أن تسمع مبتدأ أريد منه الحدث فهو اسم مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره
 منع من ظهورها بسورة المضارع (قوله ولذلك قلت الخ) أي لان الاسم حقيقة في
 الصريح ولا يصرف عند الإطلاق إلا إليه (قوله بل ولا كل اسم الخ) أي
 بل ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر بكل اسم (قوله خاليلي ما واف الخ) هو من
 الطويل خاليلي ما واف مضاف حذف منه حرف النداء وأدغمت ياء التكلم في ياء
 التنبيه وحذفت اللام للتخفيف والنون اللازمة للاضافة وما نافية وواف مبتدأ
 وحذفت منه الضمة استعقالا وعوض التنوين عن الياء وأنما فاعل سد مسد الخبر
 وبعهدي متعلق بواف وإذا شرطية ولم تكونا جزم ومجزوم وعلامة الجزم حذف
 النون ولي خبر تكون وعلى حرف جر ومن موصولة مجرورة بها وأقاطع صاتها
 والعائد محذوف أي على الذي أقطعه من قطع أخاه وقاطعه أي هجره المعنى
 يا صاحبي ما أنتما وافيان بعهدي ومحجتي إذا لم تكونا لاجل على من أقطعه
 وأهجره والشاهد في أنهما فاعل سد مسد الخبر لا عتماده على الثاني واختلاف
 هل الثاني شرط في العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أحدهما
 الثاني (قوله أقاطع قوم سلى الخ) من البسيط والهـ حـزة للاستفهام
 وقاطع من قطن بالمكان أقام به وهو مبتدأ وقوم فاعل سد مسد الخبر سلى علم
 امرأة مضاف إليه أم حرف عطف نوافل وفاعل طعنا بفتح تين ويجوز تسكين العين
 سد مسد رظمن يظمن بالفتح فهم ما إذا ساروه ومفعول وان حرف شرط ويطعنوا
 فعل الشرط مجزوم وعـ لامة جزمه حذف النون والفاء رابطة وعجيب خبر مقدم
 وعيش مبتدأ مؤخر ومن موصولة مضاف إليه وقطن فاعل وفاعل صلة الموصول
 والآف للاطلاق والشاهد في قوله سلى فاعله فاعل سد مسد الخبر لا عتماده
 على الاستفهام والمعنى هل قوم سلى التي هي المحبوبة مقبوضون أم نوا الرحيل فان

نوه

أذالم تكونا لي على من أقطع * وكقوله * أقاطع قوم سلى أم نوا طعنا * ان يظنوا فحجب عيش

من قطن * وتولى رافع المسكن في به أعم من أن يكون ذلك المرفوع اسما ظاهرا كقوم سلى في البيت الثاني أرضميرا

تقوله فيش من يقيم بعدهم ويختلف عنهم يكون عجيبا (قوله اذا وجبوا ان يكون
 المرفوع ظاهرا) وأجاب في التصريح بأن المراد بالظاهر مقابل المسئلة ترقال في
 المغنى وما يقطع به على بطلان مذهبه أى الكوفيين الآية وقول الشاعر خليل
 الخ فان القول بأن الضمير فيها مبتدأ كما زعم الزنجشري مؤد إلى فصل العامل
 من معموله بالاجنبى والقول بذلك في البيت مؤد إلى الاخبار عن الاثنين بالواحد
 وبه ظهر فساد قول التصريح المراد بالظاهر غير المستتر لانه يشمل المنفصل
 مع انهم خالفوا فيه تأمل وبكلام المغنى تعلم ان قول الشارح وذلك لا يمكنهم
 في البيت أى ولا في الآية أيضا ومن كلام الشارح ههنا يؤخذ الرد على التصريح
 لانهم أوجبوا التقديم والتأخير في البارز فلواريد بالظاهر مقابل المستتر لثمل
 البارز مع انهم يخافون فيه بدليل حمل الآية على التقديم والتأخير فتأمل (قوله
 ولا يبتدأ بذكر) أى لا يجوز ذلك لان النكرة المحضة مجهولة ولا يصح الحكم
 على مجهول فلا يصح وقوعه ابتداء الذى هو محكوم عليه (قوله الا ان عمت) أى
 لان النكرة اذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فاشبه المرف بالجنسية
 واذا خست كانت بمنزلة علم الشخص وقوله الا ان عمت أو خست وأما قولك نكرة
 خبر من جرادة فقصور على السماع وقوله الا ان عمت أى بنفسها أو غيرها وكذا
 قوله ان خست ومعنى عمت افادت العموم الشمولى وهو تناول جميع الافراد دفعة
 واحدة لا اعموم البدلى وهو تناول الافراد واحدا بعد واحد فعمومها مظنة
 صحة الابتداء بالنكرة وكذا خصوصها اما ما افيشى (قوله وعليها ما واعد الخ)
 وقيل المسوغ لام الابتداء وقوله وعليها ما أى ويخرج على العموم والخصوص
 قوله تعالى واعد الخ فالعموم من حيث انه لم يرد فرد معين من افراد المؤمنين
 والخصوص من جهة الوصف بؤمن وأنت خير بان جعل عمت من العموم الشمولى
 فيه نظرا لانه نكرة في سياق الاثبات وحينئذ فلا يعمل المراد منها الفرد الملم
 وحينئذ فاقاله الفيشى من ان المراد العموم الشمولى فيه نظرا ثم بعد كتمى هذا
 رأيت الطبلاوى قال ولا فرق بين العموم الشمولى أو البدلى كالتكررة في سياق
 الاستفهام غير الانكارى لا يقال يلزم عليه صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان
 عمومها بدلى لا تامة قول ذاته وهم بخلافه بعد الاستفهام فحقق وقال البرماوى
 قوله وعليها ما أى وعلى انحصار المسوغات في التخصيص والتعميم ورجوع الصور كلها
 اليها ما صح الابتداء في قوله تعالى ولعبد مؤمن الخ لما في ذلك من التخصيص بالوصف
 هذا ما ظهر لى (قوله بعض المتأخرين) وهو ابن عقيل وقوله وأنها أى بلغها غاية
 وهو نيف وثلاثون واثني مائة على العدة وقد بلغها ابن عقيل ستا وثلاثين

منفصلة لا كأنه ما في البيت
 الاول وفيه ردة على الكوفيين
 والزنجشري وابن الحاجب
 اذا وجبوا ان يكون المرفوع
 ظاهرا وأرجبوا في قوله
 تعالى أراغب أنت أن يكون
 محمولا على التقديم والتأخير
 وذلك لا يمكنهم في البيت اذا
 لا يخبر عن المثنى بالمراد وأهم
 من أن يكون ذلك المرفوع
 فاعلا ككافي البتين أو نائبها
 عن الفاعل ككافي قولك أو
 مضروب الزيدان وخرج
 عن قولى مكتفى به نحو أقام
 أبوا يزيد فليس لك أن تعرب
 أقام مبتدأ وأبوا فاعلا
 أغنى عن الخبر لانه لا يتم به
 الكلام بل زيد مبتدأ وأقام
 خبر مقدم وأبوا فاعل به ثم
 قلت لا يبتدأ بذكر
 الا ان عمت نحو ما رجل في
 الدار وأخست نحو ما رجل
 صالح جاءني وعليها ما واعد
 مؤمن خبري وأقول
 الاصل في الابتداء أن يكون
 معرفة ولا يكون نكرة الا
 في مواضع خاصة تتبعها بعض
 المتأخرين وأنها أى نيف
 وثلاثين

جوابه وقيل هما ما وصح في المغنى الاقل وقوله ما رجس الح ما هنا مهمله ولم يبال
 المصنف باحتمال كونها عاملة لان المقام قريبة على اسمها **الها** * (قوله ثم ثلث الرابع
 خبره) أي خبر المبتدأ ونحوها هذا الاسم على انه مناط الفائدة حتى كأنه الخبر
 الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب أو انه نفس الاخبار والاعلام وخرج بقوله
 مع مبتدأ بقية المرفوعات سوى مرفوع الوصف المذكور لان الموصوف بها
 الفائدة مع مبتدأ وجماعه مرفوع الوصف انتهى حفيد (قوله وهو ما تحصل به
 الفائدة مع مبتدأ الح) ان قيل يلزم الدور اذ يتوقف المبتدأ على الخبر وبالعكس
 أجب بأن المراد منه الخبر اللغوي فان قيل التعريف لا يصدق على نحو الدار حارة
 مما هو معلوم ضرورة ونحو شعري شعري مما المبتدأ فيه عين الخبر أجب بصدقه
 على الاول بحصول الفائدة بأصل الوضع وعلى الثاني بتأويله بقولك شعري الآن هو
 شعري الذي تعده قال بعض التعريف منقضى بنحو قائم من قولك زيد أبوه قائم
 اذ لم تحصل به الفائدة مع مبتدأه الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب المقتدر
 الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة انتهى حفيد **تنبيه** لم يجمع المصنف
 بين المبتدأ والخبر في باب واحد نظرا الى ان كل واحد قسم مستقل وقول الفيتشي
 جميع المصنف بين المبتدأ والخبر لانهما غالبا ومن غير الغالب ان يذكر المبتدأ
 ويخلف الخبر وبالعكس انتهى كلامه ومن غير الغالب أيضا وجود مبتدأ بدون
 خبر وما قاله الفيتشي غير ظاهر لانها المصنف لم يجمع بينهما تأمل وقول المصنف وهو
 ما تحصل الح تعريف للخبر ان وجد والا فديون مبتدأ بدون خبر كما تقدم لك (قوله
 ما تحصل به الفائدة) أي حصولا قصديا أو ليا لخرج نعت الخبر ونحو هذا رجل
 عاقل (قوله مع مبتدأ) خرج الفاعل ونائبه والوصف فانه انما تحصل به الفائدة
 مع الفاعل أو نائبه كقائم الزيدان وما مقرر وبالعمران انتهى كلام الفيتشي
 والاحسن ما قاله الحفيد من انه خرج به بقية المرفوعات ما عدا مرفوع الوصف
 وحيث قد قول السارح لفاعل الفعل أي ونائبه وكذا يقال في قوله لفاعل الوصف
 ولو قال مرفوع الفعل ومرفوع الوصف كان أولى وخرج أيضا فاعل اسم الفعل
 الآن يقال انه مش على قول الزنجشري الذي يسمى نائب الفاعل فاعلا (قوله ولا
 يكون زمانا) أي اسم زمان سواء كان منصوبا أو مجرورا بنى ولذلك لم يقل طرف زمان
 وفهم منه انه يكون مكانا واذا أخبر بالمكان عن الذات فأخرى عن التسمية وفهم من
 قوله ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات انه يكون زمانا والمبتدأ اسم معنى فالمبتدأ
 رباعية لكن قيد الاخبار بالزمان عن المعنى بما اذا لم يكن المعنى مستقرا نحو طلوع
 الشمس يوم الجمعة انتهى حفيد (قوله والمبتدأ اسم ذات) جملة حالية (قوله ذات)

ثم ثلث **الرابع** خبره
 وهو ما تحصل به الفائدة مع
 مبتدأ غير الوصف المذكور
 وأقول الرابع من المرفوعات
 خبر المبتدأ وقولي مع مبتدأ
 فصل أول مخرج لفاعل
 الفعل وقولي غير الوصف
 المذكور فصل ثان مخرج
 لفاعل الوصف في نحو قائم
 الزيدان وما قائم الزيدان
 والمراد بالوصف المذكور
 ما تقدم ذكره في حد المبتدأ
 ثم قلت **ولا يكون زمانا**
 والمبتدأ اسم ذات

جوابه وقيل هما ما وصح في المعنى الاول وقوله ما راجل الخ ما هنا مهمل ولم يبال
 المصنف باحتمال كونها عاملة لان المقام قرية على اسمها * (قوله ثم ذات الرابع
 خبره) أي خبر المبتدأ ونها هذا الاسم على انه من اهل الفائدة حتى كانه الخبر
 الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب أو انه نفس الاخبار والاعلام وخرج بقوله
 مع مبتدأ بقيمة المرفوعات سوى مرفوع الوصف المذكور لانهم يحصل بها
 الفائدة مع مبتدأ وجماعه مرفوع الوصف انتهى حفيد (قوله وهو ما تحصل به
 الفائدة مع مبتدأ الخ) ان قيل يلزم الدور اذ يتوقف المبتدأ على الخبر وبالعكس
 أجب بأن المراد منه الخبر لا الغوى فان قيل التعريف لا يصدق على نحو النار حارة
 مما هو معلوم ضرورة وخوشه عرى شعري مما المبتدأ فيه عن الخبر أجب صدقه
 على الاول بحصول الفائدة بأصل الوضع وعلى الثاني بتأويله بقولك شعري الآن هو
 شعري الذي تعده قال بعض التعريف مستقضى بخلاف من قولك زيد أبوه قائم
 اذ لم تحصل به الفائدة مع مبتدأ الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب المقتدر
 الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة انتهى حفيد (تنبيه) لم يجمع المصنف
 بين المبتدأ والخبر في باب واحد نظرا الى ان كل واحد قسم مستقل وقول الفيشي
 جمع المصنف بين المبتدأ والخبر لانهما غالبا ومن غير الغالب ان يذكر المبتدأ
 ويخذف الخبر وبالعكس انتهى كلامه ومن غير الغالب أيضا وجود مبتدأ بدون
 خبر وما قاله الفيشي غير ظاهر لان المصنف لم يجمع بينهما تأمل وقول المصنف وهو
 ما تحصل الخ تعريف الخبران وجدوا لا قد يوجد مبتدأ بدون خبر كما تقدم لك (قوله
 ما تحصل به الفائدة) أي حصولا قصديا أو ليا لخرج نعت الخبر نحو وهذا رجل
 عاقل (قوله مع مبتدأ) خرج الفاعل ونائبه والوصف فانه انما يحصل به الفائدة
 مع الفاعل أو نائبه كقائم الزيدان وما مضى وبالعمران انتهى كلام الفيشي
 والاحسن ما قاله الحفيد من انه خرج به بقيمة المرفوعات ما عدا مرفوع الوصف
 وحينئذ فقول الشاعر فاعل الفعل أي ونائبه وكذا يقال في قوله لفاعل الوصف
 ولو قال لمرفوع الفعل ومرفوع الوصف كان أولى وخرج أيضا فاعل اسم الفعل
 الآن يقال انه مش على قول الزنجشري الذي يسمى نائب الفاعل فاعلا (قوله ولا
 يكون زمانا) أي اسم زمان سواء كان منصوبا أو مجرورا بنى ولذا لم يقل طرف زمان
 وفهم منه انه يكون مكانا واذا أخبر بالمكان عن الذات فأحرى عن المسمى وفهم من
 قوله ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات انه يكون زمانا والمبتدأ اسم معنى فالفائدة
 رباعية لئلا يفتقد الاخبار بالزمان عن المعنى بما اذا لم يكن المعنى مستقرا نحو طلوع
 الشمس يوم الجمعة انتهى حفيد (قوله والمبتدأ اسم ذات) جملة حالية (قوله ذات)

ثم ذات الرابع خبره
 وهو ما تحصل به الفائدة مع
 مبتدأ خبر الوصف المذكور
 وأقول الرابع من المرفوعات
 خبر المبتدأ وقولي مع مبتدأ
 فصل أول مخرج لفاعل
 الفعل وقولي غير الوصف
 المذكور فصل ثان مخرج
 لفاعل الوصف في نحو قائم
 الزيدان وما قائم الزيدان
 والمراد بالوصف المذكور
 ما تقدم ذكره في حد المبتدأ
 ثم ذات (قوله ولا يكون زمانا
 والمبتدأ اسم ذات)

مساول من خبر الجئسة ومن خبر العين ومن خبر الجوهر (قوله ونحو الليلة الهلال
متأول) مفاد المصنف ان الخبر هو الليلة وهو قول وقيل الخبر المتعلق وهو الصحيح
قال في الهمع ذهب ابن كيسان الى ان الخبر في الحقيقة هو العامل وان تسمية
الظرف خبرا مجاز وقيل الخبر مجموع العامل والظرف ويجرى الخلاف في الجار
والمحور وقال الحفيد والاكثر على ان الخبر الظرف (قوله في هذا المبتدأ) أي
هو المبتدأ أول خبره كان أولى (قوله لا يقع خبرا عن أسماء الذات وانما
يخبر به الخ) والفرق ان الاحداث أفعال وحرركات وغيرها فلا بد لكل حدث
من زمان يختص به بخلاف الذات فان نسبتها الى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة
في الاخبار بالزمان عنها والمراد بالذات ما يقوم بنفسه وبلا احداث ما عداها بدليل
مقابلتها في قولنا نحو البياض (قوله فتقول) التأويل صرف اللفظ عن ظاهره
بأن يقدر مضاف قبل المبتدأ فرجع الى الاخبار بالزمان عن المعنى (قوله اليوم
خبر وغدا أمر التقدير اليوم خبر خمر) انما أقول اليوم خبر ولم يؤقل قوله وغدا
أمر لان الامر حدث فيخبر عنه بالزمان بخلاف الخبر وقال الفيشي أي الزام أمر
(قوله في المثل) بفتح الميم والتاء وهو ما شبهه مضر به بمورده فهو من باب الاستعارة
التمثيلية فاذا كنت في سرور وفرح وقيل لك أما تخشى عاقبة ذلك فتقول اليوم خبر
وغدا أمر فشبهت حالتك بحالة الذي قال المثل استعارة تمثيلية تأمل ﴿تنبه﴾
ما مشى عليه المصنف من منع الاخبار بالزمان عن الذات سواء أقاد أم لا هو
الصحيح وقول ابن مالك

ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جته وان يقدر فاجرا

خلاف الصحيح مثال المفيد ان يكون المبتدأ عامارا الزمان خاصا نحو نحن في شهر
كذا أو في زمان طيب فنحن عام لا حية في نفسه لكل مبتدأ كالم والزمان خصص
بالإضافة أو بالصفة انتهى من التصريح وقال الحفيد وعلى القول بجوازه عند
الإفادة يكون قوله الليلة الهلال جائزا بدون تأويل وبه صرح العصام وبعضهم خالفه
ولم يختم باب المبتدأ والخبر واسم كان بآية من آيات التنزيل إشارة الى انه ليس في
القرآن آيات سمعية من هذه الابواب وقد قدم ان التزامه الختم بالآيات غالب ﴿قوله﴾
ثم قلت اسم كان وأخواتها الخ اعلم ان الكون وما اشتق منه اما داخل تحت ما يريد
بكان أو داخل في قوله وأخواتها وكان على ظاهرها والمراد بما قاله المصنف اسم
لواحد من كان وأخواتها وتسمى بالافعال الناقصة لقصتها بسبب افتقارها الى
المصوب وأما تسميتها بالنواسخ فن باب الحلاق اسم الأعم على الاخص لا دفعه على
غيرها أيضا اذ هو اسم لما يفسخ حكم المبتدأ والخبر وكان وأخواتها اسم هذه المناوبة

ونحو الليلة الهلال متأول ﴿﴾
وأقول لما بينت في حد
المبتدأ ما لا يكون مبتدأ وهو
الاسم التي ليست عامة
ولا خاصة بينت بعد خبر الخبر
ما لا يكون خبرا في بعض
الاحيان وذلك اسم الزمان
فانه لا يقع خبرا عن أسماء
الذوات وانما يخبر به عن
أسماء الاحداث فتقول
الصوم اليوم والسفر غدا
ولا تقول زيدا اليوم ولا عمرو
غدا فاما الليلة الهلال بنصب
الليلة على ان الظرف مخبر به
من الهلال مقدم عليه
فتقول وتأويله على ان أصله
الليلة رؤي الهلال والرؤية
حدث لا ذات ثم حذف
المضاد وهو الرؤية وأنتم
المضاف اليه مقامه ومثله
قواهم في المثل اليوم خبر
وغدا أمر التقدير اليوم
خبر خمر وغدا حدث أمر
ثم قلت الخ الخامس اسم كان
وأخواتها

(قوله اسم كان الخ) لم يقدح كثر من كون اسم كان وأخواته من المرفوعات فكان
 اللاتق أن يأتي بعبارته صريحة تدل على بيان عمله أي به فان عمله أي به فيه خلاف
 والصحيح انه عاملة فيه وقيل انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو
 الابتداء وانما عملت في الخبر فقط ورد بأنه ليس لنا عامل يعمل من النصب ولا يعمل
 الرفع لئلا يكون يؤخذ من اسمها في مسائل بيان انعامه عليه (قوله وهي) أي
 لأخوات أمسي الخ الحصر انما في بالنسبة للأفعال المشهورة المتفق عليها والتي
 يتقاس عليها وغيرها قليل أو غير متفق عليه أو مقصور على السماع ويبان الحصر
 ان الجملة معرفة الطرف في خبر الحصر اذا تعريف المتداف لانه ضمير واما تعريف
 الخبر فلان كل كلمة أريد لفظها صارت علم جنس على نفسه أي وهي هذه الأفعال
 وحينئذ فبرد عليه أفعال آخر تعمل مثلها وتترك وغدا وراح وآض وعاد
 واستحال وقعد وحال وارند وتحول فيجاب بما تقدم ولم يبين المصنف معاني
 الأفعال التي ذكرها وحاصله ان كانت ناقصة فمعناها انما اتصاف اسمها بخبرها
 بحسب ما يقتضيه الحال وان كانت تامة فمعناها مختلفة فمعنى كان وجد كقوله
 تعالى وان كان ذو عسرة وظل أقام ثم أرويات أقام أي لا وأضحى وأصبح وأمسى
 دخل في الضحى والصبح والمساء وروح وانفك انفصل ودام بقي واعلم ان كان
 الناقصة أثبت خبرها لا مع اسمها مع الانقطاع عند الأكثر كقوله أبو حيان
 أو مع السكوت عن الانقطاع وعدمه عند آخرين وخبره ابن مالك نحو كان قائما
 وقد يكون كان وأمسى وأصبح وأضحى ويات وظل بمعنى صار نحو قوله تعالى فكانت
 هباء منثورا فأصبحتم بنعمته إخوانا ناطل وجهه مسودا وقوله

* أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا * وقوله * أبيت كأنني أطوى بجبل *
 وأما ليس فهي في خبرها عن اسمها حالا وهذا مذهب الجمهور وذهب سيبويه
 ومن تبعه إلى ان اللفظية حالا وما نسبها يومئذ لا وهوذا جزم المغني وقال الثوريين
 لا تنافي بين القولين لان كون الحال انما هو عند الإطلاق وكونها غيره اذا
 قيدت به واستحسنه الرضي قال العصام وفيه نظر لان المراد بكونها الحال أو كونها
 للظن أي كذا بحسب الوضع فاذا كانت عند الإطلاق فهي للحال البتة انتهى
 حفيد (قوله طائفا) مفعول مطلق أو حال ولم يطابق لانه مصدر بحسب الأصل
 ومعنى مطلقا أي غير مقيدة بكونها نالية لئلا يوشيه أو لمسا الوقتية فلا ينافي كون
 المصنف وغيره ذكرها اثر وطعامه وساقى (قوله تقي) بكسر التاء وفتحها
 وضمة هاء موزنة (قوله ونالية) حال من المبتدأ وهو زال وما عطف عليه أو من
 الضمير المستتر في خبر زال المحذوف أي ومنها زال الخ حال كونها نالية وعلى هذا يكون

وهي أمسي وأصبح وأضحى
 وظل ويات وصار وليس طائفا
 ونالية لئلا يوشيه مزال
 ماضي يزال وروح وقى
 وانفك

من عطف الجمل فجمله ومنه زال عطف على جملة وهي أمسي وجعله من عطف
 الجمل لا يفوت ككونها من اخواتها لانه قد رنا ومنه زال الخ والضمير المحرور
 عائدا على اخواتها وانما يفوت ذلك لو قدرنا الضمير وهي وما تقدم من جعله
 حالا من المبتدأ هو مذهب سيبويه وهو مرجوح كما هو معلوم (قوله تالية) أي
 تالية النفي ولو قدر الان المقدر عندهم بمنزلة الملقوط لكان لا يطرده حذف النفي
 معها الا اذا كان الثاني لا والفعل المضارع وانما في جواب قسم كقوله تعالى تالله
 أقسمت كذا يوسف أي لا تفترو وقوله * بين الله ابرح قاعدا * أي لا ابرح ثم ان كان
 الفعل ماضيا اشترط في الثاني ان يكون ما أولا أو ان كان مضارعا فأبى نافي كان
 حتى ليس خلافا لظاهر النظم من أن الثاني بأى اداة مع أى فعل وقوله تالية النفي
 أى اصلة أى واما الفصل بين الثاني ومتفقيه بجمله معتدسة فهو نادر وخلاف
 الاصل (قوله واصله الخ) شرط للجواز ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
 كما يأتي ويغرب وصلة بمثل ما عرب به تالية (قوله الوقتية) ويلزم من ذلك ان تكون
 مصدرية بخلاف العكس فلذا اقتصر على الوقتية ولو قال المصدرية لاحتاج الى
 ان يقول الوقتية فتأمل (قوله المذكورة) أى الكلمة المذكورة والافعال المناسبة
 المذكورات (قوله واخواتها) أى نظائرها في العمل ففيه استعارة مصرحة
 (قوله الاثنى عشرة) سبعة الاخوات فتضم اسمكان (قوله ويسمى اسمهن) وهي
 تسمية اصطلاحية فلا يقال الاسم ليس اسمها من بدل اسم لادلوله الذي وضع له
 (قوله مجازا) أى بالاستعارة لما شبهته للفاعل في كونه اسما مرفوعا بعد فعل وعند
 سيبويه فاعل حقيقة ورد بان فاعلها هو مصدر خبرها مضافا لاسمها (قوله وتضمن
 الخبر) هـ ذامتفق عليه واما رفع الاسم فهو مذهب البصريين وقال الكوفيون
 لا عمل لها والاسم المنصوب بعدها حال ورد بان يلزم عليه كونها ناصبة لا رافعة
 وباتصال الاسم اذا كان ضميرا نحو وكافواهم الظالمين والضمير بالاستعارة
 انما يصل بعامله وقال الفراء عاملة في الاسم الرفع لكان على التشبيه بالفاعل
 وان المنصوب حال ورد بان اتصاله اذا كان ضميرا (قوله ويسمى خبرهن حقيقة)
 وهي تسمية اصطلاحية والافه وخبر عن اسمها فلا حاجة لتقديره خاض أى خبر
 اسمهن (قوله وبنه واهن مجازا) أى بالاستعارة نظير ما تقدم (قوله بالشرط)
 أى من الشروط الآتية وهي النفي وما معه وما الظرفية فلا ينافي انه يشترط فيه
 شروط عامة والحاصل ان الافعال الثلاثة عشر لا تعمل الا بشروط خمسة ان لا يلزم
 المبتدأ التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره
 فالاول كاسم الشرط والثاني الخبر منه بنعت مقطوع والثالث نحو طوى للمؤمن

وصلة الوقتية في خبره
 ماضية حيا **وأقول**
 الخامس من المرفوعات اسم
 كان واخواتها الاثنى عشرة
 المذكورة فأنهن يدخلن على
 المبتدأ والخبر في المبتدأ
 ويسمى اسمهن حقيقة
 وفاعلهن مجازا وتصبن الخبر
 ويسمى خبرهن حقيقة
 وبنه واهن مجازا ثم هن في
 ذلك على ثلاثة أقسام ما يعمل
 هذا العمل بالشرط وهي
 ثمانية كان وليس وما بينهما

والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيد او الخامس معكوب اذا الفجائية وبشرط
في الخبر ان لا يكون طلبا ولا انشاء (قوله وما يشترط ان يتقدم عليه الخ) انما اشترط
ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلب اثباتا فبني ما زال زيد قائما هو قائم
فبما مضى انتهى تصريح (قوله ان يتقدم عليه نفي) بحرف كما مثل او اسم نحو
* غير منفلت اسير هوى * كل وان ليس يعتبر * او بفعل موضوع للنفي نحو * ليس
ينفلت ذا غنى واعتزاز * او بفعل عار من النفي نحو قوله

قلما يبرح الليب الى ما * يورث الحمد دعايا او مجيبا * فان قلما خلع منه معنى
التعليل وصار بمعنى ما النافية او بفعل مستلزم للنفي نحو قوله ايدت ازال استغفر
الله أى لا ازال قاله الفراء ووجهه ان من أبى شيئا لم يفعله والا بما مستلزم للنفي ولهذا
سأغ بعد أبى تقريره الاستثناء قاله الموضع في الحواشي انتهى (قوله أو شبهه وهو
النهى والدعاء) انما كانا كافيين لان المطلوب بهما غير محقق فهو غير موجود فهو
نفي داخل على نفي فصيح قولهم ان الاربعة لازمة الخبر لا خبر عنه وان دفع ما يقال
ان الملازمة ظاهرة في النفي دون النهى والدعاء انتهى تقرير شيخنا المدرير وقال
بعض حواشي الازهرية انما كانا مشبهين للنفي لان فيهما ما هو ما وقوله وهو النهى
والدعاء والاستفهام أى الانكارى نحو ازال عاصيا واصله تركه للاستغناء عنه بكونه
اشبه للنفي (قوله والدعاء) أى بلا في الماضي وبلن في المضارع قاله المحلى في شرح
جميع الجوامع وفاق لابن عصفور كقوله

ان تراولوا كذا لكم ثم لازت اكم خالدا خلود الجبال

ومنه ابن مالك وغيره وقالوا لا حجة في البيت لاحتمال ان يكون خبرا ولذا خص
في الارشاد الدعاء بلا وهو ما يفيد الرضى (قوله ولا يزالون مختلفين) فيزال فعل
مضارع والواو اسم ومختلفين خبره انتهى تصريح (قوله ان يبرح عليه ما كفين)
فببرح فعل مضارع وبرح واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا واما كفين خبره ولو انصرف على
المثال الثاني لكفاء واكنه محاول التخصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها
انتهى تصريح (قوله لا تزال ذا كرا لله) لانها بية وتزل مجزوم بها واصله تزال فحذفت
الالف لالتقاء الساكنين واسمها ضمير وذا كرا لله خبرها (قوله ولا يبرح الخ) مثال
للدعاء ورجاء يؤخذ من المصنف ان الدعاء خاص بلا والرابع الديار (قوله ما مضى
يزال) ووزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتهعد ولا فم وروايس له
مصدر ولا أمر عند الجوهري وحي السكسائي والفراء ان زال الناقصة لها مضارع
ثان وهو يزىل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء مضرت زال الناقصة
من زال التامة بنحو يالهالى فعل بكسر العين بعد ان كان فعل يفتحها فراقبين التام

وما يشترط أن يتقدم عليه
نفي أو شبهه وهو النهى
والدعاء وهى أربعة زال
وبرح وفثى وانفك شحو ولا
يزالون مختلفين ان يبرح عليه
عاصيين وتقول لا تزال
ذا كرا لله ولا يبرح ربك
مأنوسا ولا زال جنبك
محروسا ويشترط في زال
شرط آخر وهو أن يكون
ما مضى يزال

والثاني قص وقال ابن خروف يجوز ان تكون الالف متعقولة من زال يزيل فعلى هذا
عيناها (قوله فان ماضى يزول الخ) الحاصل ان زال الذى مضى من وزنه فعل
بفتح العين من باب نصر ينصر وعينه واووله مصدر وأمر وهما الزوال وزل يضم
الزاي وان زال الذى مضى من وزنه يفتح الباء بمعنى ما زوله مصدر وأمر وهما الزيل
وزل بكسر الزاي وماضيه فعل بفتح العين من باب ضرب يضرب وعينه ياء (قوله فعل
تام) أى غير ناقص وقام أى غير متعذر كقوله زال الشرع عنى انتقل (قوله الذهاب)
بفتح الدال وقوله والانتقال تفسيره ولو اقتصر على الانتقال كان أولى (قوله أن
تزولا) أى تنتقلان لأن زالا أى انتقلتا واللام موطئة للقسم وان حرف شرط وزال
فعل الشرط وان نافية وأمسك فعل ماض ومن زائدة وأحد مجرور بمن ومحل رفع
على انه فاعل وجلة امسكها جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لانه
اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للتقدم ويذكر للتأخر (قوله أى ميزه) ومنه قوله
تعالى فزينا بينهم أى فرقنا بينهم (قوله وما يشترط أن يتقدم عليه المصدرية
الخ) هذا شرط لجواز العمل لا لوجوبه فلا يرد نحو مادامت السموات فانها بمعنى بقي
ولم تعمل هذا العمل مع وجود الشرط وبعبارة ولا يلزم من وجود المصدرية
الظرفية وجود العمل لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشرط **تنبيه**
لا توجد الظرفية بدون المصدرية ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية واما
قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه فلم تنب فيه عن الظرف لان المعنى كل وقت
انضاء لهم والزمان المخصوص لا يسمى ظرفا لظلالا حاشا كانت ما هذه لا يشملها
قوله ظرفية عبر فى المعنى بدل زمانية انتهى حاشى (قوله النائية عن ظرف الزمان)
ولذا سماها المصنف الوقتية لثباتها عن الوقت ومعنى كونها وقتية انها التوقيت
أمر بمدة بثبوت خبرها لاسمها وميت بمصدرية لانها تقول مع صلتها بمصدر وهو
الدوام ووقتية لثباتها مع صلتها عن الوقت وهو المدة لالذات اتماعها به فتكون اسما
خلافاً لعضهم انتهى حاشى (قوله دام زيد صحى) بلا تقدم ما (قوله عجبت
من دوامه صحى) أى لامن وقت دوامه لانه لا يعجب من الوقت ولذا قال المصنف
لان ما هذه مصدرية لا ظرفية قال القيسى لان المتعجب منه دوام صحته لانه
صحته (قوله ويحذف كان) عبر بالوجوب رداعلى من قال ليس الحذف
واجبا و رداعلى من قال لا يتصف الحذف بوجوب ولا جواز وقول المصنف به
أما متعلق يحجب لا بقوله حذف كان لان حذف كان قبل اما فى العبارة حذف
مضاف أى يحجب حذف كان بعد متعلق أما (قوله وحدها) أى لامع اسمها ولا
مع خبرها ولا معها ودون افعال الباب (قوله بعدا) أى بعد ان عوضا عنها

فان ماضى يزول فعلى تام
قامر بمعنى الذهاب والانتقال
نحو ان الله معك السموات
والارض أن تزولا ولئن زالا
ان أمسكهما من أحد من
بعدده وان الاولى فى الآية
شرطية والنائية نائية
وماضى يزيل فعل تام متعذر
بمعنى ما زيل يقال زال زيد
شأنه من معز فلان أى ميزه
منه وما يشترط أن يتقدم
عليه المصدرية النائية
عن ظرف الزمان وهو دام
والى ذلك أشرت بالتعجيل
بالآية الكريمة كقوله
سبحانه وتعالى وأوصانى
بالصلاة والزكاة مادمت
حيا أى مدة داوى حيا ولو
قلت دام زيد صحى كان
قولك صحى حالا لا خبرا
وكذلك عجبت من مادام زيد
صحى لان ما هذه مصدرية
لا ظرفية والمعنى عجبت من
دوامه صحى ثم قلت لا يجب
حذف كان وحدها بعدا أما

في نحو ما أنت ذانفر ويجوز حذفها (١٥) مع اسمها بعد ان ولوا الشرطين وحذف ونضارها المجزوم الا

قبيل سا كن أو مشعر متصل كـ وأقول هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بـ كان بالنظر الى الحذف احدها حذفها وجوباً دون اسمها وخبرها وذلك مشروط بخمسة أمور أحدها أن تقع صلة الثانية الثاني أن يدخل على أن حرف التعليل الثالث أن تقدم الامة على المدلول الرابع أن يحذف الجار الخامس أن يوثق بما كقولهم أم أنت منطلقاً انطلقت وأصل هذا الكلام انطلقت لان كنت منطلقاً أي انطلقت لأجل انطلقت ثم دخل هذا الكلام تغيير من وجوه أحدها تقدم الامة وهي لان كنت منطلقاً على المعلول وهي انطلقت وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص والثاني حذف لام الامة وفائدة ذلك الاختصاص والثالث حذف كان وفائدة أيضاً الاختصاص والرابع انفصال الضمير وذلك لازم عن حذف كان والخامس وجوب زيادة ما وذلك لأرادة التعويض والسادس ادغام الزون في

ما كما صرح به في القطر ولا بد منه (قوله في نحو ما أنت ذانفر) طاهره اختصاص حذفها بهذا الموضع بما اذا كان ضميراً وهو قول ابن مالك فانه قال بشرط في حذف كان بعد ان ان يكون اسمها ضميراً متكاملاً أو مخائباً أو غائباً معلوم مرجعه من المقام الذي مشى عليه الناس عدم اختصاص حذفها بما اذا كان اسمها ضميراً فقد مثل سيبويه بـ ما يزيد ذاهباً والنفير لان كان زيد ذاهباً لكان الاكثر حذفها حال كون اسمها ضميراً (قوله في نحو) عمل تعبيرة بنحو ضمير المتكلم والغائب نحو ما أنا وأما هو (قوله مع اسمها) طاهره كان ضميراً اولاً وهو كذلك ويشهد له ان خبره كـ باقى (قوله بعد ان ولوا الشرطين) هذا قيد لكثرة (قوله مضارها) أي مضارع كان الناقصة فهو هذا القيد لكثرة فلا بد حذف نون كان التامة (قوله المجزوم) أي بالكون لان الشئ اذا اطلق به صرف لا يرد السكامل منه (قوله الا الخ) استثناء في قوة الشرط فكأنه قال ان لم يلقه سا كن كما عبر به في القطر (قوله ان تقع صلة لان) معني وقوعها صلة لان ان تكون ان داخلة عليها (قوله ما أنت ذانفر) المعلول محذوف عن آخره وان حرف مصدرى وانصب وكان صلتها والاصل افتخرت لان كنت ذانفر فأخرا فتخرت ثم حذف انصبقي النظم أولاً لاختصار كما يؤخذ من المصنف في الشرح وقوله فان قومي الخ ليس صلة لا فتخرت ولا لان كنت وانما هو صلة للمعلول محذوف أي لا تتخرفان قومي الخ (قوله مشروط بخمسة أمور الخ) اثبت خبر بان الشرط الثالث والرابع والخامس جعلها هنا شرطاً وسيأتي بعدها من التغييرات الستة فان التغيير الاول والثاني والخامس هو عين الشرط الثالث والرابع والخامس فهو تكرار بحسب المعنى فيكون الوجود ثمانية أمور لا انها احدها عشر امراً فيكون المناسب ان يضم الثمانية أمور ويجعلها من قبيل واحد (قوله لأجل انطلقت) المناسب لأجل كونك منطلقاً (قوله هذه ثلاث مسائل الخ) ترك رابعة وهو حذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعیف نحو الناس مجزون باسمهم ان خير خبر برفعه ما أي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير (قوله حذفها وجوباً دون اسمها الخ) انما وجب لان ما عوض عنها ولا يجمع بين العوض والمعووض وجوز له المبرد وجري عليه الفاكهي (قوله أم أنت منطلقاً انطلقت) ان حرف مصدرى وما عوض عن كان وأنت اسمها منطلقاً خبرها (قوله زيادة ما) ونقصت بذلك لانها تعمل عملها اذا كانت نافية فكان بينهما امثلية (قوله ادغام النون في الميم) بعد قلب النون ميماً (قوله العباس) هو محذوف وهو من المؤلفة قلوبهم (قوله بأخراسة الخ) من البسيط وخراسة بضم

الميم وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الاول واكثر ما في كاهن ومن شواهد هذه المسئلة قول العباس بن مرداس رضي الله عنه * بأخراسة أم أنت ذانفر * فان قومي لم تأكلهم الضمير مع * أي ما نادى بتقدير يا بأخراسة

الخطاء المعجمة وحكى كسرهما والفتح الفاء والتون عدة رجال من ثلاثة عشرة
والنفر الرهط وهو المراد بهما والضيع على وزن الضبع السنين الجديدة والضيع
في الاصل انشئ الضباع والذي كرضيه ان فيه تورية وأبخرأشة اسم مخفاف بضم
الخطاء المعجمة وقاعين خفيفتين بينهما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة وهي اسم احد
فرسان قيس وشعرائها (الاعراب) أيام نادى وخراشة مضاف اليه وان حرف
مصدرى وما رائدة عوض عن كان وانت اسمها واذ انفر خبرها فان حرف توكيد
قوى اسمها وادخلت الفاء لان الثاني متحقق بالاول فهو سبب عنه والاول سبب
فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وقال بعضهم الفاء رائدة وصوب
بعضهم انما رابط لما بعدها بالامر المقدر المستفاد من النداء السابق أى تنبيه
فان قوى لم تأكلهم الضبيع وقال الدماميني يحتمل ان تكون الفاء جوابا بالشرط
مقدر والمعنى لا تعزز على لان كنت ذانفر فان نخرت بذلك نخرت انما عليك بمثله
فان قوى باقون لم تستأصلهم الا زمان لحذف السبب الذى هو الجواب في الحقيقة
وأقيم السبب مقامه فاطاق عليه جواب انتهى وذهب ~~ال~~ وفقون الى ان أن
المفتوحة الزمرة شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها والمعنى ان كنت ذانفر
نخرت على والاول ايشهر ونقل أبو النخع عن أبي على الفارسي ان ما العوض عن كان
عامة في الجزأين محل كان المأمور عنه ووجهه ان ما لما سالت في اللفظ نابت في العمل
وزعم انه مذهب سيدي لم تأكلهم جازم ومجزوم والضيع فاعل والشاهد في حذف
كان بعد ان المصدرية (قوله والمراد بالضيع السنين الجديدة) بالبدال المهملة وهي التي
لا مطرفها وفيه تورية وهي ان يكون اللفظ له معنيان قريبين وبعد فيراد البعيد
فان القريب الضبيع انشئ الضبعان كما تقدم والبعيد السنين الجديدة ورشحها بقوله
لم تأكلهم والا كل مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنة شهما بالا كل
واستعار الا كل لها استعارة تبعية انتهى تصريح ويجوز ان يكون الا كل حقيقة
واثباته للضيع تخييل فريضة استعارة مكنية (قوله وشرطه ان يتقدمها ان ولو الخ)
هذا شرط في الكثرة والا فيوجد قليلا بدونها وانما كثر بعدها لانها من
الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولودون
بقية الشروط لان لوام باب الشرط غير الجازمة وان ام الشروط الجازمة كما ان
كان أم باب النواسخ الراجعة للبتدأ وهم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا
في غيرها ومثال حذف كان واسمها بدون لو وان الشرطيتين الذي هو قليل من
لشولا أى من لدن أن كانت شولا بفتح الشين وسكون الواو والفتحة والتونين
جمع شائلة على غير قياس وهي النافذة التي جف لبنها وأتى عليها من نتائجها سبعة

فهم الخطاء المعجمة وتو ما أنت
ذانفر رأسه لان كنت
ذانفر فعمل فيه ما ذكرنا
والذى يتعلق به اللام
محذوف أى لان كنت ذانفر
ان نخرت على والمراد بالضبع
السنة الجديدة * المسئلة
الثانية حذف كان مع اسمها
وابتداء خبرها وذلك جازم
لا واجب وشرطه أن
يتقدمها ان أو لولا الشرطيتان
قالوا كقولهم صلى الله عليه
وسلم

اشهر او ثمانية وانما قدره لدن أن كانت ولم يقل لدن كانت لان لدن لا تضاف
للجمل عند سيبويه ويرد عليه أنه لا يجوز حذف الحرف المسمى (قوله
مجزىون الخ) رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفا قاله السيموطي في الدرر
المشور (قوله ان خير الخ) خير الاول منصوب على الخبرية لكان المحذوفة مع
اسمها وخير الثاني مرفوع على الخبرية مبتدأ محذوف كما قدره المؤلف (قوله ان كان
عملهم خيرا الخ) فيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو محدود
من تقديرته (قوله ارجح الواجهة) الحاصل ان الواجهة أربعة الاول وهو ارجحها
ما ذكره المصنف وانما كان ارجح لان فيه حذف كان واسمها بعد ان واضمار
المبتدأ بعد داء الجزاء وكلاهما ما كثيره طرد الثاني وهو انضعفها رفع خير الاول
وانصب الثاني عكس الوجه الاول وتقديره ان كان في عملهم خيرا فيجزون خيرا فرفع
خير الاول لانه اسم كان المحذوفة مع خبرها وانصب خير الثاني بفعل محذوف وانما
كان أنضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الفعل ناصبا بعد داء الجزاء
وكلاهما قليل غير طرد ولذا لم يذكره سيبويه الثالث رفعهما بتقدير ان كان في
عملهم خيرا فيجزواؤهم خير والابع نصحهما أي ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا
وهذان الوجهان مترسلان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما على حد سواء
لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي رفعهما قوة برفع الثاني وضعف برفع الاول
وفي نصحهما اقوة بنصب الاول وضعف بنصب الثاني وقال ابن عصفور رفعهما أحسن
من نصحهما والواجهة الاربعة المقدمة متفي ان خير الخير تجري في وان شرافته واذا
ضميرت أحدهما في أربعة الآخر حصل ستة عشر ضرورة أرجحها ما منى عليه
المصنف (قوله التمس ولو خاتما الخ) رواه الشيخان والامام أحمد وأبو داود عن ابن
مسعود (قوله ولو كان الذي الخ) الاظهر ان التقدير ولو كان هو خاتما من حديد
على ان اسم كان ضمير يعود على التمسى المقدر انتهى حفيد (قوله المسئلة
الثالثة حذف نون كان) أي للتخفيف وسلا لا وقفانص عليه ابن خروف وهو حسن
لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله حذف حتى بقي على حرف واحد او حرفين وجب
الوقف عليه بهاء السكت كقولنا عه ولم يسه فلم يلك بجملة لم يبع فالوقف عليه باعادة
الحرف الذي كان فيه أول من اجتلاب حرف لم يكن ولا يقال يلزم مثله في لم يبع لان
اعادة الباء تؤدي الى انحاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما اقتضى حذف
الضمة لا النون كما بينا انتهى من شرح الجاسع وكان المصنف لم يذكر هذا الشرط
هنا لان الذي ترجح عنده عدم اعتباره قال في الترضيع يجب هاء السكت في الفعل
اذا بقي على حرفين أحدهما زائدا نحو لم يسه قاله ابن مالك وهو مردود باجماع المسلمين

الناس مجزىون بأعمالهم
ان خير الخير وان شرافته
فتحة فتحة ان كان عملهم
خيرا جزؤهم خير وان
كان عملهم شرا جزاؤهم شر
وهذا ارجح الواجهة في مثل
هذا التركيب وفيه وجوه
أخرى الثاني كقوله صلى الله
عليه وسلم التمس ولو خاتما
من حديد أي ولو كان الذي
تلمسه خاتما من حديد المسئلة
الثالثة حذف نون كان
وذلك مشروط بأن واحد
أن تكون بلا نطق المضارع

على وجوب الوقف على نحو ولم ألك ولم تقبترك الهاء انتهى حفيد (قوله مجزوما)
 أي بالسكون (قوله ولم يلك الخ) أصل يك يكون وأصل ألك أكون فحذفت الضمة
 للجازم والواو لا لتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في النون في ثمانية
 عشر موضعا (قوله هو يكون وإن يكون) فإن الأول مرفوع والثاني منصوب ونحو
 وتكونوا من بعده قوما صالحين فإنه مجزوم بحذف النون لعطفه على يخل أسكنكم وجه
 أسكنكم المجزوم في جواب الأمر وإنما لم تحذف النون في حالة الرفع والنصب والجرم
 بغير السكون لأنها محركة في الاوabin بحركة الأعراب وفي التثنية بحركة المناسبة
 فتعاضت على الحذف بخلاف ما إذا كانت ساكنة فأنشبهت بحرف المد واللين
 في سكونها وأما مداد الصوت فمما تحذف كما يحذف في جماع أنها تكون أمرا بامتلأه
 وتحذف للجازم كما يحذف (قوله لم يكن الذين كفروا للوجود الساكن) وهو لام
 التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاضية على الحذف لقوتها بالحركة قاله
 الموضع في شرح القطر وخالف في هذا أبو نوس فأجاز حذف النون ولم يعدد بالحركة
 المعارضة لاجل التقاء الساكنين تمسكا بنحو قول الخنجر من حشر الأسد
 فإن لم تكن المرآة أبدت وسامة * فقد أبدت المرآة قبحه فضعف
 لحذف النون مع ملاقة الساكن والمرآة بكسر الميم ومثلها حزة آلة الرؤية فكأنه
 نظروا وجهه فمما لم يره حزا فقتل بأنه يشبه الضيف وهو الأسد والوسامة بفتح الواو
 الحسن والجمال وهذا البيت حمله الجماعة المعتدرون في المنع عطائي الحركة على
 الضرورة كقول النجاشي

فأستبأ نية ولا استطيعه * ولك استغنى إن كان ماؤك ذا فضل

فحذف نون الاستعانة ضرورة وقبل هذا آيات تضمن أن النجاشي عرض له ذئب
 في سفره فذكر أنه دعا الذئب إلى الطعام وقال له هل لك في أخيه يعني نفسه بواسيت
 بطعامه من غير من ولا يخل فقال له الذئب دعوتني إلى شيء لم تفعله السباع قبلي من
 مؤاكلة بني آدم وأنت بآتيه ولا استطيعه ولمكن أن كان في مائل الذي
 ذلك فضل عما تحتاج فاستغنى منه (قوله إن يكذبه فلن تسلط عليه الخ) فلا
 تحذف النون لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر تزداد الاشياء إلى أصولها
 ولا تحذف معها بعض الأصول وحاصل القصيدة من كور في البخاري (تنبيه)
 سكت المؤلف عن محترض ضمير نصب متصل وهو الاسم الظاهر والضمير المفصل
 والمرفوع نحو لم يكذب قائما (قوله للوجود الضمير) أي المتصل المنصوب (السادس)
 من المرفوعات اسم أفعال المقاربة لم يقل اسم كادوا خوفاً لأنه لم يثبت أن كاد
 أم اليا والمقاربة مفاعلة ليست على بابها كسافر وعافاه الله فإن المعافاة من الله

والثاني أن يكون المضارع
 مجزوما والثالث أن لا يقع
 بعد النون ساكن والرابع
 أن لا يقع بعده ضمير متصل
 وذلك نحو ولم يلك من
 المشرقين ولم ألك بغيا
 ولا يجوز في قولك كان وإن
 لا لتقاء المضارع ولا في نحو
 هو يكون وإن يكون لا لتقاء
 الجزم ولا في نحو لم يكن
 الذين كفروا للوجود
 الساكن ولا في نحو قوله
 صلى الله عليه وسلم إن يكن
 فإن تسلط عليه وإن لا يكن
 فلا خير لك في قتله للوجود
 الضمير ثم قلت هو السادس
 اسم أفعال المقاربة وهي
 كاد وكره وأوشك

وحده لا من العبد له قال بعض المشايخ والظاهر ان المفاعلة على بابهم الان اسمها
قرب من خبرها وبالعكس فتأمل الان يقال ان الواضع وضعها قرب مـ بدلول
اسمها بدلول خبرها وان كان العكس لازما لم يكن لم يوضع له فصيح ان المفاعلة
على بابهم او هذا يؤخذ من الحقيدي وتسمى أيضا الواضع والنوافض قال شيخ
الاسلام وتسميتها بما قاله من باب تسمية الشيء باسم جزئه تغليباً كتسميتهم الكلام
بالكلمة انتهى وقال النيشي قوله افعال المقاربة من باب التغليب أي لان باب
تسمية الكل باسم جزئه كما قال بعضهم والفرق بينهما ان باب تسمية الكل
باسم جزئه يعتبر فيه الهيئة الاجتماعية ثم يؤخذ جزء منها ويسمى ذلك الكل باسمه
وهنا لا يصح ذلك لان كل واحد من الاقسام الثلاثة منظور اليه والتغليب لا يعتبر
فيه ذلك وانما يعتبر فيه الفرد الاشهر أو الاكثر أو الاخف أو كونه أصلاً وحكمة
التغليب هنا اما الاشهرية لان افعال المقاربة عندهم أشهر أفعال الباب في
الاستعمال أو الاصل ولهذا تسميهم يقولون باب كاد ثم يقولون قدمها لانها
الاسل وفي كلام شيخ الاسلام نظر لان باب تسمية الكل باسم جزئه وباب التغليب
بيان متضادان (قوله لدنو الخبر) أي قرينه ولا يتعين كونه خبراً مبتدأً مخذوف بل
جعله حالاً أولى لفادته حينئذ كاد وكرب وأوشك لانه كون افعال مقاربة
الاف في هذه الحالة أي حاله كونها مستعملة لدنو الخبر واما اذا فعلت أو جرت فلا
(قوله لترجيح) أي الخبر وهو من اضافة المصدر لمفعوله أي لترجي المصباح في الكلام الخبر
في الاستقبال انتهى تصريح (قوله على مقاربة المسمى باسمها) كما ينبغي ان يقول
على مقاربة بدلول مسمى اسمها لان مسمى اسمها هو اللفظ وهي لا تدل عليه
بالجواب ان قوله المسمى باسمها أي بواسطة أو على حذف مضاف أي المسمى
بدلول اسمها (قوله وكرب) بفتح الراء من باب نصر ينصر ويكسر ها واهل الفتح
أوضح لقول شيخ الاسلام وحكي كسر ها وقيل ان كرب من افعال الشروع (قوله
وهي ثلاثة أيضاً) من تقسيم الكل الى جزئياته وأما قوله أولاً وهي تقسم باعتبار
معانيها الى ثلاثة اقسام فعناء انما تنحصر في ذلك بمعنى لا يخرج عن ذلك لان
باب تقسيم الكل ولا الكل (قوله وحري) بفتح الحاء والراء نص عليها أبو طريف
في كتاب الافعال وأنها كسر ها أبو حيان مع انه ذكرها في محته انتهى تصريح وقال
الرضي قد يستعمل حوى زيدان يفعل كذا بكسر الراء اسمته عمل عني بلانظ الماضي
فقط ومعناه سار حرياً أي خليفاً وجديراً يقال هو حري أن يفعل بفتح الراء
والتثنية على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاذا قلت هو
حري ان يفعل كذا على فاعيل أو حريت وجمعت وانثت انتهى قال بعض وهو

لدنو الخبر وعني راخلاق
وحري لترجيح وطفق وعني
وأشأ وأخذ وجعل وهب
وهلّل للشروع فيه ويكون
خبر ما مضى عايداً وانول
السادس من المرفوعات اسم
الافعال المذكورة وهي
تقسم باعتبار معانيها الى
ثلاثة اقسام ما يدل على مقاربة
المسمى باسمها الخبر وهي ثلاثة
كاد وكرب وأوشك وما يدل
على ترجي المصباح في الكلام الخبر وهي
ثلاثة أيضاً عني وحري
واخلاق وما يدل على شروع
المسمى باسمها في خبرها

مؤذن بان حري يفتح الراء فعلا مانثبا غير ثابت وقد جزم العصام في شرح الكافية بان
حري المعدودة من الافعال بكسر الراء لا غير انتهى حفيد (قوله وهى كثيرة) انها
بعضهم الى نيف وعشرين وذلك كرمها اقام نحو قام زيد ينظم (قوله واخلاق) بجاء
وقاف ووقع في ذلك المنظوم لابن مالك ان اخولوق من أفعال المقاربة ككاد قال
بعض الأئمة وهو غريب يخالف لما في سائر كتبه انتهى حفيد (قوله لا يكون الا
فعلا الخ) ونذكر كونه اسما مفردا كقوله * فأبت الى فهم وما كدت أيساء أوجلة
اسمية كقوله

وقد جعلت قلوب بني زياد * من الاكوار مرتعها قريب

أوجلة مانوية كقول ابن عباس لجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل
رسولا انتهى اسموني (قوله لا يكون الا فعلا مضارعا) فيه تسميع لان الخبر هو
الجملة لا الفعل المضارع وحده الا ان يقال نظر المظاهر (قوله ما يقرن) أى
جواز أو رجوعا وكذا قوله يتجرد وقوله كما يأتي تفصيله حاسله انه يجب الاقتران
بان في حري واخلاق واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن
الذات وهو غير جاز وأجيب بانه من باب زيد عدل ويجب التجرد من أن في أفعال
الشروع ويكثر الاقتران بان بعد عسى وأوشك ويكثر التجرد بعد كاد وكرب
فائدة * حكى تعاب عسى زيد قائم فيخرج على ان عسى ناقصة واسمها ضمير الشأن
والجملة الاسمية خبرها قاله في المعنى وقد تأتي عسى للاستفاد والترجي وقد اجتمعا
في قوله تعالى وعسى ان نسكروا شيئا ناره وخبركم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر
الكم قاله المصنف قال العصام بعد قوله لا يخفى ان كرادت الخبر ومحبة الشر كلاهما
ما يشفق منه انتهى حفيد (قوله يكادزيتها يضى) أى يقرب زيتها من الانشاء
بالألف (قوله وقد جعلت اذا مقت الخ) قائلهما أبو حية بالياء آخر الحروف وهما
من البسيط والسكر يفتح السين وكسر الكاف بمعنى السكران واعرابهما قد
حرف تحقيق وجعلت جعل واسمها التاء اذا اطرف للمستقبل ومزائد وقت فعل
وفاعل يثقلني خبر جعل وثوبى بدل من انشاء في جعلت بدل اشتمال لفاعل يثقل بل
فاعله ضمير والتقدير وقد جعلت ثوبى يثقلني وأعاد الضمير على البدل دون المبدل
منه ولا يصح ان يكون ثوبى فاعل يثقل لانه يجب في المضارع الواقع خبرا لافعال هذا
الباب غير عسى ان يكون رافعا للضمير الاسم واما عسى فيجوز في المضارع بعدها
خاصة ان يرفع السبي كقوله * وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * ولا يجوز ان يرفع
ظاهرا غير سبي وأما قوله

عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فسر ج قريب

وهى كثيرة ذكرت منها هنا
سبعة فتكملت افعال هذا
الباب ثلاثة عشر كما أن الافعال
في باب كان كذلك هذه
الثلاثة عشر تعطى على ما كان
تترفع المبتدأ وتنتصب الخبر الا
أن خبرها لا يكون الا فعلا
مضارعا ثم منه ما يقرن بان
ومنه ما يتجردها كما يأتي
تفصيله ان شاء الله تعالى
في باب التصويات ولولا
اختصاص خبرها بأحكام
أبست لك واخواتها لم
تفرد باب على حدة قال الله
سبحانه يكادزيتها يضى عسى
ربكم أن يرجحكم قال الشاعر
وقد جعلت اذا ماقت يثقلني
ثوبى فأنتم من ضل شارب
السكر * وكنت أمشى على
رجلين معتدلا * فصرت
أمشى على أخرى من الشجر *

وقال آخر

فان في يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر فأنضم مضارع مرفوع وفاعله مستتر
ونمض مفعول والشارب مضاف اليه الكرم - فة للشارب وكنت كان را - هما
أمشى مضارع مرفوع فاعله مستتر عن رجلين متعلق بأمشى معتدلا حال من فاعل
أمشى والجملة في محل نصب خبر كان فصرت فعل وفاعل أمشى مضارع مرفوع
بضمه مقدرة على آخره متعلق بأمشى من الشجر مفعلة لاخرى والشاهد في قوله
جعل وبعد البتين .

أمشى قليلا قليلا وهي تسعفتي * كأنني قوس رام وهي لي وتر
معاشر الناس من كان الزمان له * مساعد امكن منه على حذر

(قوله هببت ألوم القلب في طاعة الهوى) تمامه * فلج كأني كنت باللوم مغريا
واللوم العذل والقلب الجارحة الصنوبرية التي في الجهة اليسرى وسمى قلبا لان
الله يقابه الى ما أراد به جزم العبد على خلاف ذلك والحكمة في جعل القلب في
الجهة اليسرى ان حرارة الكبد في الجانب الايمن ولو اجتمعا في جانب واحد
لاشتدت الحرارة هناك واستولى البرد على الجانب الذي يقابله فيكون البدن
مفلوجا بالطبع والحكمة تأتي ذلك والهوى ميل النفس وقد يطاق على المحبوب
والاغراء الاشلاء (الاعراب) هببت هب واسمها ألوم خبرها وفاعله مستتر وجوبا
وفي طاعة جار مجرور متعلق باللوم فلج فعل ماض وفاعله مستتر جوازا وكأني كان
واسمها وكنت كان واسمها ومغريا خبرها وباللوم متعلق بمغريا والجملة خبر كان
والشاهد في هببت فانه من افعال الشروع (قوله وطشناديار الخ) من الطويل
وطش من الوط وهو المني والمعتدين الجائرين فهلهات أي شرعت نفوس جميع
نفس وهي الروح وتطابق على الدم يقال سالت نفسه أي دمه وتطابق على الجسد
وعلى العين يقال أسابت فلا تانفس أي عين والامانة ضد الاحياء وترهق تذهب
بسرعة واعلم أن ما ذكره المصنف من أن هاهل للشروع لم أقف عليه لاحد فان
المخصوص للخويين بل وللمصنف نفسه في الجامع وغيره من كتبه انها لنوال خبر
اه حفيد (الاعراب) وطشناديار فعل وفاعل ومفعول والمعتدين مضاف اليه
فهلهات الفاء عاطف والتاء علامة التأنيث ونفوسهم اسمها وقيل الامانة متعلق
بترهق الذي هو خبر هاهل والشاهد في هلهات (قوله اغرب افعال الشروع) افعال
التفضيل ليس على باب أي غريبان من بينهما وكذا قوله اشهرها (قوله وطفق)
من باب ضرب أو من باب علم وهو صدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر
طققا على وزن فرح فرحا (قوله وطققا) أي آدم وحواء (قوله كما تخصف) بضم التاء
وقفع الصاد أي تخبط النعال وهي مؤنثة (قوله ابوالسهمال) بفتح السين المهملة

هببت ألوم القلب في طاعة
الهوى * وقال آخر
وطشناديار المعتدين فهلهات
نفوسهم قبل الامانة ترهق
وهذان الفعلان اغرب
افعال الشروع وطفق
اشهرها وهي التي وقعت
في التنزيل وذلك في موضعين
أحدهما وطققا يخصفان
أي شرما يخيطان ورقة على
أخرى كما تخصف النعال
ليستراجه او فرا أبو السهمال
العدوى وطققا بالفتح

مشددة وبمعنى مشددة آخره لام أما ابن السكاف فهو وواظ لا مقرى
وقال بعض الاشباح قاعدة اذا كان ابو فالسما باللام فاذا كان ابن فالسما
بالسكاف (قوله وهى لغة الخ) أى والانصاع كسر الفاء كفى التصريح وقوله
بمعنى مكسورة أى ولم يسمع فتحها وهى هذه الباء بدل الفاء (قوله أى شرع يسمع الخ)
أشار به الى أن خبرها محذوف لانه لا يكون الامضار طاروان معناه مفعول مطلق
لا خبرها (قوله سوفها) أى الخيل جميع ساق أى رجلها **الخاتمة** **بمعنى** فلا اشهر
ان كلامنا ثابت فى وثقها اثبات والغز به بعضهم بقوله

أشجوى هذا العصر ما فى لفظه * جرت فى لسانى جرحهم وعثود

اذا استعملت فى سورة الحمد اثبتت * وان اثبتت قامت مقام مجرد

وهذا ليس بصواب بل حكمها احكم سائر الافعال وان معناه سامنى اذا جعلها
حرف فى وثابت اذا لم يجمعها فاذا قال القائل كاذب يدبى فمعناه قارب اليك فقاربة
اليك ثابتة ونفس اليك منتفذة واذا قيل لم يكذبى فمعناه لم يشارك اليك فقاربة
اليك منتفية ونفس اليك منتفذة انتفاءً بعد من انتفاءه عند ثبوت المقاربة واما
قوله تعالى قد جحرها وما كادوا يفعلون فهو متضمن لكلامين * (قوله السابغ اسم
ما حمل على ليس) انما حملت على ليس دون كان التى هى أم الباب لان هذه الاربعة
مشابهة لليس فى نفي الحال والجمود والدخول على الجمل الاسمية وقوله ما حمل
أى الالفاظ التى حملت على ليس اكثر راعى اللفظ فأفسد الفعل وجرده من
علامته التانيث ولو راعى المعنى افسد حملت والمراد بالحمل اعطاؤها احكامها
لا القياس لان اللغة لا ثبت بالقياس (قوله وهى اربعة) ذكر الضمير مراعاة
للفظ ما ولو قال وهى مراعاة للغزير كان أولى (قوله لات) قدمها لان اعمالها
اجماع من العرب ولا اعتداد بمن خالف قاله فى توضيحه وعبارته هنا مساوية
اعبارته فى توضيحه لان قوله فى لغة الجمة مع أى جميع العرب ولا يرد النقض على
دعواه الاجماع بغير اللغة الا خفف فانه أهمها تارة واعمالها عمل ان تارة أخرى لانه
ان كان رأيه فلا نقض وان كان نقلاً عن العرب فلا نقض أيضاً لان نقله اعمالها
عمل ليس اغناها هو مبنى على ما اعتقده وذهب اليه لا على سماع ما يكون نصاً فى
العمل لانه كغيره معترف بعدم سماع مرفوع ومنصوب **مذكورين** بعد هذا
هو حفيد وقال الفيشى لأن قاعدة المصنف وابن مالك انهما لا يعتدان بالخطم لاف
الضعيف ويحكمون الاجماع والاتفاق مع وجوده واعتراض ابن حبان على ابن
مالك فى كتبه ودعواه الاجماع والاتفاق غفلة عن اصطلاحه وانما أخر الشارح
لات فى الشرح لانها بعد حذف احد جزئها ضعفت تأمل (قوله لات) ويشترط فى

وهى لغة حكمها بالاختش
وفى لغة ثالثة طيبة
مكسورة مكان الفاء والثاني
فقط فى مسجأ أى شرع يسمع
بالسيف سورة وأعانها
مسجأ أى نقطه بها الظاهر
ثم فالتحريك السابغ اسم ما حمل
على ليس وهى اربعة لات

عملها أن لا تدخل على معرفة ظاهرة ولم يثبت عليه المصنف في التمرح كتابه على نظيره
من بقية الحروف بل يجب أن يكون المذكور من الجـزأين نكرة وإن كان أحدهما
معرفة فلا بد أن يكون مقدرا (قوله في لغة الجميع) أي جميع العرب رسياني
أيضا (قوله بكثرة) مثل الكاف وما ذكره المصنف توسط بين قولين أحدهما
أنه لا يعمل في أسماء الزمان مطلقا وعليه جماعة منهم ابن مالك والثاني أنه لا يعمل
إلا في الحين خاصة وعليه سديد وبنو أبي عمير (قوله ولا يجمع مع جزأيهما)
أي في الذكر بل يقتصر على أحدهما فيه هذا هو المراد والألف عبارة مشككة لأنها
تصدق بحذفها والمراد بجزأيهما اسمها وخبرها وإنشاده الجزأين لها لا في ملاحظة
من حيث كونهما معاً وإنما هو ما انتهى حفيد (قوله ولا كثر الخ) أي لان الخبر
محط الفائدة في نفي الاعتناء به فيذكر ولو لم يكن قوله ولا يجمع بين جزأيهما لا يدل
على أكثرية أحد جزأيهما بالحذف دون الآخر صرح به فقال ولا كثر الخ (قوله
النافيتان) وصفه ما بالثاني إيمان الواقع ووصفه لا بالثاني للاحتراز عن لا الصفة
والزائدة والناحية واسناد الثاني إليها حقيقة عرفية فلا يقال إنه مجاز والثاني
حقيقة انما هو المتكلم اه فيشي وأنت خبير بأن ما قد تكون زائدة وموصولة
واسمها إمرة وغير ذلك فحينئذ الوصف بالثاني للاحتراز عن ذلك لا أنه لبيان الواقع
خلافاً لانيشي (قوله في لغة الحجاز) فيه حذف أي أهل الحجاز فهو مجاز بالحذف
أو مجاز مرسل علاقته المحلية والحالية أي أهل الحجاز الذي هو محمل وأراد أهله
أراستعاره وفيه من المبالغة ما لا يخفى اه فيشي والظاهر أن المبالغة بالكتابة
حيث شبه الحجاز بالأهل وإثبات اللغة تخييل وما قاله من أن علاقة الحجاز المرسل
الحالية والمحلية قول ضعيف والراجح أنه المحلية وما قيل في قوله لغة الحجاز يقال
في قوله لغة العالية على ما في بعض النسخ من إسقاط أهل وما ذكره المصنف من أنه
لغة الحجاز فيه قصور بل لغة نجد وهم عامة أيضا (قوله في الخبر) أي انتفاؤه أي
بقضاء الثاني فعبارته أحسن من قول ابن مالك مع بقا الثاني لأن هذه تشمل صورتين
يجب الإعمال فيهما ما بان في الحجازين وهو ما نحو ما زيد قائم لا في الدار ونحو
ما زيد غير قائم وعبارة ابن مالك لا تشملهما (قوله وتأخيره) أي تأخره ولو عبر به
كان أنخصر وأظهر لأنه ليس المراد أنه كان مقدما ثم أخر وأيسر الوال للعمال وكان
القياس منع تقديم المسحول ولو طرأ أو جازا رجورا لأن القاعدة أنه لا يجوز
تقديم المفعول إلا حيث يجوز تقديم العامل اه من الفيثي (قوله حمل) أي
المراد بالحمل هنا القياس لأن اللغة لا تثبت بالقياس على الصحيح وتفصيل بعضهم
فيه نظر وإنما المراد به إعطاؤه ما أحكامه أو سبب ذلك أن الشرط وجد في ليس

في لغة الجميع ولا يعمل
إلا في الحين بكثرة أو الساعة
أو لا وإن بقلة ولا يجمع بين
جزأيهما إلا أكثر كون
الحذوف اسمها نحو ولات
عن مناص وما ولا النافيتان
في لغة الحجاز وإن النافية في
لغة أهل العالية وشرط
اعمالهن في الخبر وتأخيره
وأن لا يابن مع موله وليس
له رفا ولا مجروراً وتذكير
معه مولاً وأن لا يقترن اسم
ما بان الزائدة بنحو ما هنا
بشرا ولا وزر مما قضى الله
وأقرباً وأن ذلك نافع ولا
شارك وأقول السابع من
المرفوعات اسم محمل في رفع
الاسم ونصب الخبر على ليس

وهو الفعلية والاصل في العمل لا الفعل ولي يوجد في هذه الالفاظ (قوله وهي
أحرف أربعة) انت الضمير مراعاة للغير وهو الافصح مما ارتكبه المصنف كما
سبق لان احرف جمع تذكير والارجح فيه التانيث كقامت الرجال (قوله ما ولا
الح) لم يرتبها على ترتيب المصنف (قوله أن لا يلزم معمول الخبر وليس ظرفا للح) أما لو
كان ظرفا جاز كما في قوله

بأهبة حرم لذوان كنت آمتا * فسا كل حين من توالي مواليا

والاصل في موالى مواليا كل حين فاما فية ومن توالى اسمها ومواليا خبرها وكل
حين ظرف لمواليا (قائدة) انما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والجار والمجرور
لان كل شيء من الاحداث لا بد أن يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شيء كقوله ولم
يكر أجنيبا منه قد دخل حيث لا يدخل غيره كالحارم قد دخل حيث لا يدخل الاجنبي
واجرى الجار والمجرور مجراهما في ذلك للمناسبة بينهما ما اذا كل طرف في التقدير جار
ومجرور والجار والمجرور يحتاج الى الفعل أو مفعله كاحتياج الظرف قاله الرضي
وغيره اه حفيد ومقالة المصنف من عدم مجواز تقديم الخبر الظرفي بخلاف معموله
هو المشهور وقيل لا يمنع قياسه على الم معمول وقال بعض ومقالة المصنف من منع
تقديم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فإن تقدم الم معمول فرع تقديم الما بل لو عكس
كان أولى فان الم معمول قد منع حيث يجوز تقدم العامل كافي معه ولخبر كان (قوله
ويحتمل ان أحدا فاعل الح) وعليه فليست عامة فاعل ليس (قوله فقامت لكم من
أحدهم) أي عن القتل أو القتل حازرين أي دافعين وانطاطب في ذلكم للناس
انتمى بضاروى (قوله وحازرين نعمته) أي لاحد على لفظه أي لحازرين
مجرور بالياء لانه نعمت لمجرور بخلافه على الاحتمال الاول فهو خبرها منصوب بالياء
فتنبه (قوله فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع قلت وكيف يخبر به عنه
وجواب ما الح) المناسب في عبارته تأخري قلت عن قوله كيف يخبر به وأصل التركيب
فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف يخبر به عنه قلت وجواب ما الح
وحينئذ فاقوله كيف يوصف راجع للاحتمال الثاني وقوله وكيف يخبر به
راجع للاحتمال الاول فهو واف وثمر مشوش وقوله قلت وجواب ما الح وجواب
ان قلت ثم رأيت في بعض النسخ تأخير قوله قلت عنه قوله وجواب ما بعد وكيف
يخبر به عنه فهو مؤيد لما قلناه والله الحمد وبهذا استقامت عبارته وانذفع قول
القيسي قوله قلت الح جواب بالمصادرة وهو أخذ الدعوى دليلا انتهى فان كلامه
مبنى على أن قوله قلت وكيف الح جواب الشرط وليس كذلك كما علمت على أن قوله
أخذ الدعوى دليلا فيه نظر لانه لم يأخذ الدعوى دليلا بل أخذ نظير الدعوى دليلا

وهي أحرف أربعة نافية
وهي ما ولا ولات وان فاما
ما فانما تعمل هذا العمل
بأربعة شروط أحدها
أن يكون اسمها مقدم وخبرها
مؤخر والثاني أن لا يقتصر
الاسم بأن الزائدة والثالث
أن لا يقتصر الخبر بالاول والرابع
أن لا يلزم معمول الخبر
وليس ظرفا لاجار ومجرورا
فاذا استوفيت هذه الشروط
الاربعة سميت هذا العمل
سواء كان اسمها وخبرها
تكررين أو معرفتين أو كان
الاسم معرفة والخبر مكرة
فالمرقمان كقوله تعالى ما هن
أمهاتهن والذكرتان كقوله
تعالى فقامت لكم من أحدهم
حازرين فأحدا اسمها وحازرين
خبرها أو منكم متعلق بمحذوف
تقدير داعي ويحتمل ان
أحدا فاعل منكم لا عماده
على الثاني وحازرين نعمته
على لفظه فان قلت كيف
يوصف الواحد بالجمع وكيف
يخبر به عنه

لأن الدعوى صحة وصف المفرد بالجمع والدليل صحة الأخبار بالجمع عن المفرد إلا
أن يقال قوله جواب بالمصادرة أي بشبه المصادرة في عدم الافادة وقوله وهو أخذ
الدعوى أي نظير الدعوى والاستفهام في الخبرين تقريري للاثبات وما سئل به أنه
استدل بحجة الأخبار بالجمع عن المفرد على صحة وصف المفرد بالجمع وكلاهما
دعوى تحتاج لدليل وهذا كما على تسليم ما قلناه الفيشي من أن قلت وكيف الخ
جواب وقد علمت ما فيه تأمل ومعارضة على فهم الفيشي قوله وجوابه سم الخ فإن هذا
يؤيد ما قلناه وعلى ما قررنا يكون قوله في الخبرين استفهام انكارى معناه النفي
كما أنه قال فإن قلت لا يصح وصف المفرد بالجمع ولا يصح الأخبار عن المفرد بالجمع
وهما من الجواب أن هذا مفردان ظاهر وهو جمع في المعنى فهو صفة بالجمع أو الأخبار
بالجمع من منظور فيه للمعنى لا للفظ هذا ما فتحه المولى على الذهن الساتر (قوله ولهذا
جاء لا تشرق بئر أحد) أي لا يجل صومعة جاء الخ وجه عمومته أن بين لا تضاف
إلا إلى معتددة ما أنشئت بئر إلى أحد علم أن أحدا عام وهو ما ذكرنا في غيره قدر
في الآية عطوفا أي بئر أحد واحد وعليه فلا شاهد في الآية (قوله بني غداة الخ)
هي من البسيط وغداة بضم الغين المعجمة والمهمل والمهملة والتون قبل تاء التأنيث
سجى من ربوع الذهب معلوم والصريف النشوة وتسمى الورق واللجين والحزق
بنسج الحاء والزاي المعجمة تير والفساء وهو لا جرو قيل كل ما يعمل من طين وسوى
بأنار حتى يكون نقارا (الأعراب) بني منادى مضاف بحذف حرف النداء
وغدا مضاف إليه وما نافية منه لانه وان زائدة مؤنثة كذا قلنا وأنت مبتدأ وذهب
خبر ولا صريف عطف عليه وإن كان حرف استدراك لأنتم مبتدأ والخزف خبر
والشاهد في البيت إبطال عمل ما النافية لا تراها بان الزائدة وانما لم تمل حينئذ
لأنها محمولة على ليس وهي لا يثبت اسمها إن وروى يعقوب بن السكيت ذهب
بالذهب وخرجه المؤلف في التوضيح على أن من نافية مؤنثة كذا لا مؤنثة لأن في النفي
التياب ولا زائدة كافتقال شارحه انما يقضى على قول المكوفين أن المقرونة
بما النافية جى بها بعد ماتو كيد او هو مرتد ودخان العرب قد استعملت ان الزائدة
بعد ما الوصول الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلم تكن ان المقرونة
بما النافية زائدة لم يكن لزادتها بعد الموصوفين مسوغا قوله المراد في كتبه انهم
وقد رد القول بان ان في مثل ذلك نافية بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متبذ في المعنى
الامتنع ولا بينهما كما في نحو وان زيد انما جمع بين الامتنع وقد في نحو ان فعل مع
ان فهم ما معنى التحقيق وفي أن مع ان في أن معنى التحقيق أيضا فلان قد يشوبها
معنيان آخران وهما التقرير والتوقع فلم تكن لبحث التحقيق وكذا في أن معنى

وجواب ما أنه اسم عام ولهذا
جاء لا تشرق بئر أحد من
رسالة والخلافان كقوله
تعالى ما هذا بشرا ولم يقع في
القرآن أعمال ماضية بحالي
غير هذه المواضع الثلاثة
على الاحتمال المذكور في
الثاني وأعمالها غنة أهل الحجاز
ولا يجوز فيه في نحو قوله
بني غداة ما ان التمر ذهب
لا صريف وإن كان أنتم الخزف

التنبية أيضا كذا في شرح الكافية للارضي (قوله لا اقتران الاسم بان) أي فهذا
محترز الشرط الثاني وأما اقتران الاسم بما الزائدة فمعه بعض والمرضى ما ذهب إليه
ابن مالك من أنه لا أثر لها قال ويشهد له السماع فلا يرد على المصنف انتهى خفيست
(قوله وما محمد الا رسول وما أمرنا الا واحدة) برفع رسول وواحدة على انها خبران
للمبتدأ لا ينضمهما لا اقتران الخبر بالا وهذا محترز الشرط الثالث وأما قوله

وما الدهر الا منجئونا بأهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

فن باب المفعول المطلق الذي عامله محذوف خبرا عن اسم عن مبتدأ أعلى حذما زيد
الاسم أي وما الدهر الا بد ويدوران منجئون فالدهر مبتدأ أو يدور خبر ويدوران
مفعول مطلق وعامله يدور وحذفا واقيم المضاف إليه دوران مقامه والياء مث على
نصب منجئونا على هذا التقدير ~~كونه~~ لا يصح ان يكون مفعولا مطلقا لانه اسم
للدولاب التي يسبق عليها الساء فمارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس واسماء الذوات
لا تصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون آلة لها نحو ضربته سوطا وكذا يقال
في قوله وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا أي تعذبا لان معذب اسم مفعول
لا يصح ان يكون مفعولا مطلقا وهذا على رأي الاخفش وامام مذهب سيديوه فلا
لانه يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الاستعجاب
وهذا البيت يشهد له وقوله ولا في نحر وما محمد الخ مذكرة من وجوب الرفع مطلقا
هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز
النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون
الخبر شهما به وهو قول بقية الكوفيين (قوله مامسي من اعتب) فمسي خبره قدم
ومن اعتب مبتدأ وخروجي الجر مامسيان من اعتب على الاعمال وقال انه
لغة والمعتب الذي عاد الى مسراتك بعدما ساءك (قوله لتقدم خبرها) فضعفت
عن العمل وكذا يقال فيما بعده أي فهو محترز الشرط الاول فكان المناسب
تقدمه اول المحترزات تأمل (قوله لتقدم خبرها) وأما قوله * واذا ما ملهم بشر *
فقال سيديوه شاذ وقيل غلط وان الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين وقيل
ملهم مبتدأ أو كان بني لاهم مع اندفاعه للابن وقيل ملهم حال والخبر محذوف
أي ما في الوجود بشر ملهم قاله في التوسيع (قوله وقالوا تعرفها المنازل الخ) قاله
مراحم بن الحارث العقيلي وقيل مراحم بن عمرو بن مرة بن الحارث فيل وهو
الاقرب الى الصواب وهو من الطويل يقال تعرفت ما عندك أي تطلبته حتى
عرفته رمني قرية تخبرهم الهدايا ولهم يا من منيت الشيء اذا قدرته سميت بذلك
لان الله قدرهم بالشعار ومنى تؤث وتذكر والاغلب التذكير وهي تصرف رلا

لا اقتران الاسم بان ولا في نحر
قوله سبحانه وما محمد
الا رسول وما أمرنا الا
واحدة لا اقتران الخبر بالا ولا
في نحر قوايسم في التسل
مامسي من اعتب انتقم
خبرها ولا في نحر قوله
وقالوا تعرفها المنازل من منى
وما كل من وافى منى أنا عارف
لنقدم مفعول خبرها وليس
انظر ولا جار ومجرور ولا
بملها بنوعيم ولو استوفت
الشروط الاربع بل يقولون
مزيدة ثم قرئ على لغتهم
ما هذا شعروا من أمهاتهم
بالرفع وقرئ أيضا بأمهاتهم
بالجر بياء زائدة وتحتل
الحجازية والتميمية خلافا
لأبي علي والزنجشري زعموا
أن الباء تختص بإقتداء النصب
وأما لافانها تعمل

تصرف واقتصر ابن قتيبة على أنها لا تصرف وقيل - سميت بذلك لما عني فيها من
الدعاء أي يراق ويصبر وقيل - سميت بذلك لأن آدم لما أراد مفارقة جبريل قال له
ثم فقال له انما اتيتي الجنة (الاعراب) قالوا فقل وفاعلى تعرفها فعمل أمر وفاعله
مستتر فيه والهاء مفعول والضمير للمحبوبة والمنازل منسوب على الظرفية ومن
منى يتعلق بخذوف حال من المنازل وما نافية كل مع - حول عارف وانا مبتدأ وعارف
خبر ومن موصولة وقوله وفى فعل وفاعل مفعول والموصول وصلة مضاف لكل
والشاهد في البيت ابطال عمل ما لا يلائم مع - ول الخبر ومعنى وفى منى انا ما
والمعنى ان من انا ما اجتمع محبوبته في الحميم ثم فقهدها فآل عنها فقالوا له تعرفها
في منازل منى فقال انا لا - تصرف كل من وفى منى حتى اسأله عنها (المراد من
قال ابن مالك عمل لا اكثرت من عمل ان وقال أبو حيان المواب عكسه لان ان قد
عملت نظما وثرأولا اعمالها قليل لم يرد اعمالها لم يرد اعمالها الا في قوله تعز فلا شئ
الح وصرح غير واحد ان اعمالها أى لا خاص بالشعر وجرم به في النظم - روقد
جرى المصنف هنا على التعميم (قوله بالشروط المذكورة) وهى ان لا يشترن اسمها
بان الزائدة وان لا يتقضى التقى بالا وان لا يتقدم الخبر على الاسم وان لا يتقدم
معمول خبرها (قوله فلا حاجة له) أى لا ذكره (قوله تعز الخ) هو من الطويل
وتعز من العزاء وهو الصبر والنسلى والوزير المجأ والواقى الحافظ وتعز عمل أمر
وفاعله مستتر والفاء للتعادل ولا نافية للجنس هنا هى عاملة عمل ليس وربا ظن
كثير ان العامة عمل ليس لا تكون الانافية للوحدة وليس كذلك به عليه فى المعنى
وشئ اسمها وعلى الارض متعلق بها اقيا وباقيا خبر لا ولا نافية عاملة عمل ليس ووزر
اسمها ومن جارة ومما موصولة بحجرو ربه واقضى فعل ماض والله فاعل وانه قد
يخذوف والجاء مفعلة والموصول وصلة متعلق بها اقيا وواقيا خبر لا والغائب فى لا
ان يكون خبرها مخذوفا حتى قبل يلزم ذلك انتهى واعمال لا عمل ليس قليل جدا
عند الجازيين واليه ذهب سيويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش
والبريد الى منعه وقيل لا شاهد فى الاول لأن قوله على الارض خبر وواقيا حال وقال
فى الشواهد والشاهد فى البيت ان لا عاملة عمل ليس فى الموضعين (قوله وربا
عملت الخ) وهو نادرفان قلت كيف يكون نادرا ومن أسئلة سيويه ما يزيد ذاهبا
ولا اخوة قاعدا قلت لا عمل للابل هى زائدة والا - عمان تابعة للمعول ما انتهى
تصريح (قوله انكرتها بعد أعوام مضين الخ) انكرت - المعرفة والعوام
جميع عام ومضين تأ كيد والدار المحل يجمع البناء والعروة كالدارة والبلد ومدينة
الرسول والجار اسم لمن قرب داره ذلك وانكرتها أى الدار فعل وفاعل

بالشروط المذكورة
الاشراط انما اقتران ان
بالاسم فلا حاجة له لان ان
لا تاء بعد لا ويضاف الى
الشروط الثلاثة الباقية
أن يكون اسمها وخبرها
تكررين كقوله

تعز فلا شئ على الارض باقيا
ولا وزير مما قضى الله واقيا
وربما عملت فى اسم معرفة
كقوله

انكرتها بعد أعوام مضين لها
الدار دارا ولا الجيران جيرانا
وعلى ذلك قول المتنبي

ومفعول وبعده متعلق به واعوام مضاف اليه ومضين فاعل ولها متعلق به
 لانافية عاملة عمل ليس والدار اسمها ودارا خبرها لانافية عاملة عمل ليس الخبران
 اسمها وجيرانا خبرها والشاهد فيه عمل لاقى المعرفة في الموضعين وهو قليل وجعله
 في القطر خاتما بالثمر (قوله اذا الجود الخ) قاله أبو الطيب المنذبي الجود هو المظهر
 الغزير ثم استعير للبذل في العطاء وسمى المال مالا لانه مال بأهله عن الطاعة
 وقيل لانه يبذل عن صاحبه ويؤول منه بسرعة وقيل لانه يعمل القلوب لشدة
 حبه الي جمعه والمعنى ان احب الجود اذا شاب جوده بأذى لم يكسب حمدا
 (قوله اذا الجود الخ) قال المصنف في شرح القطار وهو لحن ويمكن الجواب عنه
 بان التقدير ولا يرى الحمد مكسوبا فالجود مرفوع على انه نائب فاعل ومكسوبا
 فمفعول ثان ليرى (الاعراب) اذا ظرف مستقبل والجود فاعل بفعل محذوف
 يفسره المذكور لم يرزق جازم ومحذوف وخلاصه ان المفعول من الاذى متعلق بمحذوف
 مفعول لخلصا والفاء عاطفة ولا نافية والخم اسمها ومكسوبا خبرها وكذا قوله ولا
 المال باقيا والشاهد في لا حيث دخلت على المعرفة انه كررها وهي لا تدخل الاعلى
 النكرة (قوله وعمل لا العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضا) لكن اعمال لا
 اعمال ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين
 وذهب الاخفش والمبرد الى منعه واعلم ان الغائب في خبرها ان يكون محذوفا حتى
 قيل بلزوم كقوله * من سعد عن نيرانها * فالأما ابن قيس لا براح * أي لا براح لي والصحیح
 جواز ذكره كقوله تعز فلا شيء الخ (قوله وأما بنو تميم فهم جلود أو يوجون تكسر برها)
 جبر المساقاة من نفي الجنس الذي لا يمكن اتبانه في المعرفة لان نفي الجنس هو تكسير
 النفي في الحقيقة سواء كان نفي الجنس الفات على سبيل التخصيص كما في العامة
 عمل ان أولا على سبيل التخصيص كما في العامة عمل ليس (قوله ان الذين الخ) والمعنى
 ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمنا لكم في الاتصاف بالعقل
 فلو كانوا أمنا لكم فعبادتهم لا تهمهم لكانتم مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادة
 من هو دونكم مدم الحياة والادراك انتهى اسموني وقول الاسموني في الاتصاف
 بالعقل أي وان كانوا أمنا لكم من حيث انهم عبيد لله ومخلوقون له وهو محال القراءة
 الثانية المثبتة وقدمه بذلك دفع التا في بين القراءتين المثبتة والنافية فلا في من
 حيث الاتصاف بالعقل والاثبات من حيث المخلوقية انتهى تقرير شيخنا دردير وقال
 بعض المشاهد في الآية لان ان مخففة من الثقيلة ناسبة للجزأين كقوله
 * ان حراسنا أصداء * وهو مخبرج على شاذ (قوله نافعك ولا تشارك) اما صفة مشبهة
 او اسم فاعل ار يديه الثبوت واما ان ار يديه الحدوث فهو باق على تكثيره (قوله

اذا الجود لم يرزق خلاصا
 من الاذى * فلا الحمد
 مكسوبا ولا المال باقيا
 اعمال لا العمل المذكور
 لغتان الحجاز أيضا وأما
 بنو تميم فهم جلود أو يوجون
 تكسر برها وأما ان فتعمل
 بالشروط المذكورة الا ان
 افتران اسمها ان يمنع فلا
 حاجة لاشتراط انتفائه
 وتعمل في اسم معرفة وخبر
 انكرة قرأه سعيد بن جببر
 رحمه الله ان الذين تدعون من
 دون الله عبادا أمنا لكم
 بتخفيف ان وكسر هاء الاتقاء
 الساكنين ونصب عبادا على
 الخبرية وأما أمنا لكم على انه
 صفة لعباد او في تكررتين مع
 ان أحد خبرا من أحد الا
 بالعاية وفي معرفتين مع
 ان ذلك نافعك ولا تشارك

واعمال ان هذه لغة أهل العاربة) بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهو ما فوق نجد
الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها رالنسبة اليها على وعلاوى على غير قياس
واختلاف في جواز اعمالها فذهب الكسائي واكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي
وأبو الفتح الى الجواز وذهب السراة وطائفة واكثر أهل البصرة الى المنع واحتلف
النحاس عن سيدييه والمبرد فقل السهيلي الاجازة عن سيدييه والمنع عن المبرد وعكس
النحاس ونزل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من أهل العاربة انتهى تصريح
وعلى ذلك قولك ان قائما أى ما ألقا قائما وأصله ان ألقا قائما فقلت حركة الهجزة
الى الساكن قبلها ثم حذفنا فاجتمع مثلان ساكن الاول وأدغم فى الثانى وتقول
على الاعمال ان قائم (قوله كالتاء فى رواية) تشبيهه فى زيادة التاء للبالغة الا انها
فى لات للبالغة فى التاني وفى رواية للبالغة فى الاثبات وما ذكره من ان التاء فى رواية
للبالغة فيه نظير بل هى لتوكيد البالغة وان اليا للغة من صيغة فعال (قوله رواية)
أى كثير الرواية للحديث كعبدا لله بن وهب مثلا (قوله أول ثنائيت الحرف) أو ما ندعه
نحو لو فتحوز الجمع وحركت التاء لافرق بين لحاقها بالحرف ولحاقها بالفعل وليس
تحرى كما لا يلتصق الساكنين بدليل ربت وثقت مع تحرير ثنائيت قبلها والتاء محركة
بالفتح على المشهور لانه أخف الحركات وبالكسر على أصل التقاء الساكنين
وبالضم جبر المسافات بحذف أحدهم وما لها لزوما وزيادة التاء فى لات أحسن منها
فى ثقت ربت لان لات محمولة على ايسر وليس يتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا
المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا لافرع ايسر وليس فرع ضرب
فوسى فى المرتبة الرابعة وهى كلمتان عند الجمهور لا التافية وتاء التائيت وحركت
لا لتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها
لا التافية والتاء لازادة فى أول الحين وقيل كلمة واحدة وهى فعل ماض وعلى هذا
هل هى ماضى لمبتبى يقتض استعمالات لاني أوهى ليس بكسر الياء فقلت
الياء ألفا وأبدات السين تاء كما قاله أبو الريح فقولان حكاهما فى المغنى وعملها باجماع
من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان واما
مرفوع فبتدأ حذف خبره أو منصوب فعمول فعل محذوف وهذا أحد قولى
الاخفش وعنه أيضا انها تعمل عمل ان فت نصب الاسم وترفع الخبر ومذهب
الجمهور انها تعمل عمل ايسر فترفع الاسم وتنصب الخبر وهذا تضع قول المصنف
لات فى لغة الجميع أى جميع العرب وان كان للنحاة خلاف (قوله كقراءة
بعضهم) وهو ابن عمر فى الشواذ (قوله بالرفع) أى برفع الحين على انه اسمها وخبرها
محذوف كما قد مره المؤلف وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي

واعمال ان هذه لغة أهل
عالية * وأملات قائم اتهم
هذا العمل أيضا ولا كما
تخص عن اخواتها بأمر
أحدهم انهم لا تعمل الا
فى ثلاث كلمات وهى الحين
بكثرة والساعة والاولان
بقلة والثانى أن اسمها
وخبرها لا يجتمعان والغالب
أن يكون المحذوف اسمها
والمدكور خبرها أو قد يعكس
فالاول كقوله تعالى ك
أهلها من قبلهم من قرن
فنادوا ولات حين مناص
الاول للعمال لانافية بمعنى ايسر
والنساء زائدة التوكيد التاني
والبالغة فيه كالتاء فى رواية
أول ثنائيت الحرف واسمها
محذوف وحين مناص خبرها
ومضاف اليه فنادوا والحالة
انه ليس الحين حين مناص
أى قرار وتأخير والثانى
كقراءة بعضهم ولات حين
بالرفع أى وليس حين مناص
حيثما يوجد الهم عند
تناديهم ونزول منازلهم من
العذاب ومن اعمالها فى
الساعة قول الشاعر

ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع
ايض لا يحذف فهو هذا فرع تضرع فوافيه مالم يتصرفوا في أصله وقرئ أيضا ولات حين
مناص بخفض حين فزعهم القراء أن لات تسمى مفعول جاراة للحين خاصة كمنسذوم مذ
فحصل في الحين ثلاث قرآت الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة أقوال اما
على الابتداء أو على الاسمية ثلاث ان كانت عاملة عمل ليس أو على الخبرية لها ان
كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة أقوال أيضا اما على الاسمية ثلاث ان كانت
عاملة عمل ان أو على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول المحذوف
أي لا أرى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وقال الحفيد وقرئ لات حين بالجر
على اضمار من الزائدة وهو محتمل لحذف الاسم وحذف الخبر لكن الاولى حمله
على حذف الاسم لمائة رومن ان الغالب حذف الاسم وعلى كل حال لا تعمل الا
في أسماء الزمان وأما قوله

ندم البغاة ولات ساعة مندم
والجني مرآع مبتغيم وخيم
وفي الاوان قوله
طلبوا صلحنا ولات اوان
فأجبتنا أن ليس حين بقية
أسله ليس الحين اوان صلح
أو ليس الاوان اوان صلح
فحذف اسمها على القاعدة
وحذف ما أنشأ اليه خبرها
وقد وثقته في أم كما ينبغي قبل
وبعد الا أن اوانا شبيه بنزال
ونزاهة شاه على الكسر وثقته
لا ضرورة ثم قلت

لبي عايلنا للهفة من خائف * يعني جوارك حين لات مجير
فارتفع مجير على الابتداء أو على الفاعلية أي لات يحصل لهم أولات لهم مجير ولات
مفعلة لعدم دخولها على الزمان (قوله ندم البغاة الخ) قاله محمد بن عيسى التميمي وهو
من السكامل والبغاة جمع باغ وقوله وخيم أي عاقبة سيئة وندم فعل ماض والبعاء
فاعله وساعة خبر لات واسمها محذوف أي وليس الساعة ساعة ومندم مضاف اليه
والشي مبتدأ ومرآع مبتدأ ثان ومبتغيه مضاف اليه ووخيم خبر الثاني والجملة خبر
الاول (قوله طلبوا صلحنا الخ) قاله أبو زيد الطائي مات على دين النصرانية وقد
أدرك الاسلام وهو من الخفيف وطلبوا صلحنا فعمل وفاعل ومفعول ومضاف
اليه واسم لات محذوف أي وليس الاوان وأوان خبرها فأجبتنا فاعل وفاعل وان
مخففة من الثقيلة وليس من ادوات صكان واسمها محذوف وحين خبرها وبقا
مضاف اليه والتقدير وليس الاوان اوان صلح ولا يشترط التنكير في معمولي لات
بخلاف لا انتهى (قوله أسله ليس الحين الخ) أي أم ل لات اوان ليس الخ
ويؤخذ منه ان أصله ليس لان لات اسماء عملت بطريق الحمل على ليس (قوله وقد وثق
ثبوته) أي معنى أي نوى معناه لا لفظه فلذا بنى (قوله شبيه الخ) وقال الرضي
وأوان عند السيرافي والمبرد معني لكونه مضافا في الاصل الى جملة والاصل اوان
طلبوا ثم حذف الجملة وبنى اوان على السكون ثم عوض التنوين عن المضاف
اليه كما في يومئذ فكسرت التنوين لثلاث سوا كن وتقول حذف الجملة وبنى على
الكسر لا على السكون لالتقاء الساكنين ولا يعوض التنوين في المبنيات الا اذا
كان جملة فلا يمتنع بخو من قبل ومن بعد وذ كر في المعنى ان جعل التنوين

عوضا مردودا لانه لو كان للعوض لا عرب أو ان لان العوض ينزل منزلة المعوض عنه
 وذ كرفي توجيه الكسرى في أو ان وجهان أحدهما انه أعرب على اضمار من
 الزائدة والثاني انه كسر تخلفا من التقاء الساكنين والبناء على سكنون مقدر
 اه حفيد قوله التامن خبران وأخواتها الخمسة وتسمى بالحروف المشبهة للفعل ووجه
 المشبهة اضافة لانه لا تقسم إلى الثلاثي والرابعي والخماسي وبنائها على التثنية مثله
 وأما معنى فلان معانها هاء في الأفعال مثل أكذب وشهد واستدركت وتثبت
 وترجيت وتسمى أيضا بالنواصب الحلقية لاسم الأعم على الأخص لانها تنصب المبتدأ
 انفاقا وترفع الخبر على الصحيح اه حفيد (قوله ان والكن الخ) التعرض لمعاني
 هذه الحروف من وظيفة أهل المساني لامن وظيفة النحوي فذلك تركه المصنف
 وتعرض له صاحب الآجرومية وما كان ينبغي له ذلك إلا أن يقال ذكره تقيما
 للقائده وقوله ان الخ في محمل جريد من أخواته بدل منه من محمل أو بدل
 بعض من كل ولا يختص بدل المنصل على الصحيح بالنواصب المجموع بدل كل من كل
 (قوله ولا يجوز تقدمه مطافا) أي سواء كان طرفا وجارا ومجرورا أم لا (قوله
 نحو ان في ذلك الخ) انفاقا ونشر مشوش وفي الشارح مراتب (قوله وأخواتها
 الخمسة) في هذه الحروف ستة وعددها سبعة بدخلة باسقاط المفتوحة لانها فرع
 المستصورة وعبر بالأخوات دون الأخيرة لاحتفاظها بنحو ان الكلمات دون
 الحروف ومن قل لان الحرف مؤنث سمع في فقد اعترف لان المؤنث حرف الهمزة
 وكم من اشتباهة شأن اشتراكه في قوله العمام في شرح الكافية (قوله فينصب
 المبتدأ) انفاقا بشرط أن يكون مفكورا غير واجب الابتداء والتقدير يسمى
 اسمائها فلو كان المبتدأ محذوفا نحو الحمد لله الحمد يرفع الحمد على انه خبر
 مبتدأ محذوف أو كان واجب الابتداء كما عين أو واجب التصدير غير ضمير الشأن
 كما في وكم لم تنصب هذه الأحرف (قوله ويرفع من خبره) على الأصح عند المصريين
 بشرط أن لا يكون ملابيا فلو كان الخبر ملابيا نحو زيد اضربه وأين زيد لم ترفع هذه
 الأحرف إلا أن يكون الاستفهام جوابا يحكي من كلامهم ان أين الماء والعشب
 جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون
 إلى ان هذه الأحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع عما كان مرفوعا قبل
 دخولها وهو المبتدأ أو لكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان هذه الأحرف
 شبهة بكان التامة في لزوم دخولها على المبتدأ والخبر والاستغناء عنها فعملت
 عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر مرفوعين كفعول قدم وفاعل آخر تنبها على
 الفرعية ووجه الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر مرفوعا لاجاز

في التامن خبران وأخواتها
 ان والكن وكان وليت وأول
 نحو ان الساعة آتية ولا
 ولا يجوز تقدمه مطافا ولا
 توسطه إلا ان كان طرفا أو
 مجرورا ونحو ان في ذلك لعبرة
 ان له ينسأ أنك لا يحج وأقول
 التامن من المرفوعات خبر
 ان وأخواتها الخمسة تقانن
 بدخاين على المبتدأ والخبر
 فينصب المبتدأ كما سياتي في
 باب المنصوبات ويسمى
 اسمها ويرفع من خبره كما ذكره
 الآن ويسمى خبرها

فإن الساعة آتية أكملوها
 أن الله شديد العقاب كأنهم
 شبه منة لعل الساعة
 قريب ولا يقدّم أخبارهم
 عليهم مطلقا وقد أشار إلى
 ذلك الشيخ شرف الدين بن
 عيين حيث قال
 كافي من أخبارهم ولم يجوز
 له أحد في الضم أن يقدّم
 على حرف جر من ذلك
 يحذف * اليك فاني من
 وما لك معدا
 ولا على أسماءهم فان
 الحروف محمولة في الأعمال
 على الأفعال فلا يكونها فرعا
 في العمل لا ياتي التوسع
 في معمولاتهم بالتقدم
 والتأخير اللهم إلا أن كان
 الخبر نظرا أو جارا ومجرورا
 فيجوز توسطه بينهما وبين
 أسماءها كقوله تعالى أن
 لدينا أسكلا أن في ذلك عبرة
 لمن يخشى وفي الحديث أن
 في الصلاة أشغلا وإن من
 الشعر الحكا ويرى الحكمة
 فأما تقدمه عليها فلا سبيل
 إلى جواز لا تقول في المدا
 أن زيداً ثم قلت

أن يلهم أو ينسب على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر
 (قوله فخوان الساعة الخ) وترك مثال لكن وهي تشديد النون حرف بسيط
 خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك وقيل بأن تنسب إليها ما حكى فخرنا
 لما قبلوا فلا بد أن يقدّمها كلام منافي لما بعده ما نحو ما هذا ما كنا
 متحرك أو لا نحو ما هذا أيض لكنه أسود قيل أو خلاف نحو ما زيد قائما لكنه
 شارب وقيل لا يجوز ذلك قاله المصنف في المغني وصحح أبو حنيفة في النكت الحسان
 الجوار وكان تشديد النون وهي حرف من كسب عند أكثرهم حتى ادعى ابن هشام
 الإجماع عليه وليس كذلك قالوا الأصل في كأن زيد أسدا أن زيداً كأنه قدّم
 حرف التشبيه اهتمام به فنكت همزة إن لدخول الجوار ثم قول الزجاج وابن جني
 بعد الكاف جريم أقال ابن جني وهي حرف لا تتعلق بشئ لما رفته الموضع الذي
 يتعلق به الاستقرار ولا يقدّم له عامل غير اهتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لقادته
 التنبية ولا تأتي كن لتحقيق خلافا للكوفيين والزجاجي لا لأن قريب خلافا لهم
 ولا في الحسين الانصاري ولا لأن في خلافا للفقاري (قوله لعل الساعة قريب) ذكر
 الخبر أمالان الساعة بمعنى الوقت أو لأن فاعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث (قوله
 ولا يقدّم أخبارهم عليهم مطلقا) وجاء على هذا المعنى قول بعضهم
 كافي من أخبارهم ولم يجوز * له أحد في الضم أو لا يقدّم
 (قوله فليكون الخ) الفاعل المفعول على قوله لا ياتي وقوله لا يكونها المفعول على
 المفعول الذي هو قوله لا ياتي (قوله أن لدينا أسكلا) أن حرف توكيد ونسب
 ورفع ولدينا مبنى على السكون في محل رفع ولدي مضاف وناء مضاف إليه وأنكلا
 اسمها منصوب ومعنى أنكلا أيود ثقيلة قال البيضاوي وأنكلا القيد الثقيل
 (قوله أشغلا) أي اشتغالا بالله عن أمور الدنيا ﴿تنبية﴾ قبل نصب الجزأين في
 جميع هذه الحروف لغة كحديث أن قهرهم سبعين خريفا * أن حراسنا أسدا *
 كن أدنيه إذا تشرفا * قادمة أو فاما محرفا * باليت أيام الصبار راجعا *
 لعل أباك متطاعا ولا يرد على المصنف هنا لأنه قائل على أن المصنف كالجوهري
 على أنكر ذلك وتأويل شواهد ما قاله في الحديث صدرت البئر إذا بلغت
 قعرها وسبعين طرف أي أن مدة بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما وبقي التصويبات
 حال ومفعول أي تلقاهم أسدا أو يحكيان قادمة وأقبلن راجعا ويوجد منطاما
 قال المصنف ولا يقدّم في هذين يكون ويكون كذهب إليه الكسائي لعدم تقدم
 أن ولو الشرطيتين ﴿فائدة﴾ تعمل على عمل أن في لغة ولا يكون اسمها حينئذ
 الا ضميرا كقوله * فقلت عساها نارا كسر وعلمها * كذا قال المصنف في التوضيح

تبعه السيرافي ولا يرد ذلك على المصنف لثبوته أولها به الى ما قاله المبر من انها
 باقية على أصلها من رفع الاسم ونصب الخبر ككان ولاكن قلب الكلام في الخبر
 عنه خبرا (قوله وتكسر ان) قال المصنف في الارض تدعي الكسرة حيث لا يجوز
 أن يستلزم مصدر مستلها ومصدر مسموئها وتعين المفتوحة حيث يجب ذلك ويجوز
 الامر ان مع الاعتبار ان اه وذكروا سبويه لذلك قاعدة فتسال كل موضع
 هو للجمل ويمنع المفرد فيه يجب فيه كسر ان وكل موضع يجوز فيه وقوع الجملة
 والمفرد يجوز فيه الفتح والكسر قال أبو حيان ويخرج ذلك نحو لو ان زيد أقام
 لقمت قال الله تعالى ولو أنهم صبروا حتى تخرجهم لوقعوا فيها موقع الجملة لفعالية
 ومع هذا فحسب مفتوحة على مذهب سبويه اه قاله المصنف في على القطر (قوله
 في الابتداء) المراد ابتداء الكلام أي افتتاح الجملة التي هي فيها أي انها في سائر
 جملتها سواء كانت مرتبطة بما قبلها في المعنى أم لا وحيث قد قبله في أول الجملة
 الخ عطف تفسير ويستلزم هذه الامور تمام التفسير لانها تكسر في غير هذه الامور
 كواقعة بعد كذا نحو كذا ان الانسان لطيف والمقرون خبرها باللام بدون تعليل
 نحو ان ربنا لم يرع العقاب والواقعة بعد حتى الابتداء ثبوت نحو مرض زيد حتى
 انهم لا يرجونه وليس المراد بالابتداء التقرير فلا سناد لان الابتداء في هذا المعنى يجب
 فتحها ولو قال في ابتداء الكلام يدل قوله في الابتداء كان أولى لان الابتداء معني أطبق
 انصرف في الخبر للاستناد هذه احاصل ما في الفيتي بإيضاح من التصريح ليسكن كلام
 شارحنا يقتضي ان قوله في أول الجملة الخ مغاير لقوله في الابتداء تمام وان أراد
 بابتداء الكلام الذي لم يسبقه غيره حقيقة وقوله وقيل اللام المتعلقة هي التاسعة في
 اثنت وجعلها في الشرح سادسة (قوله اللام المتعلقة) افهم كلامه أن المعاني هو
 اللام ره وما عليه ابن مالك ومذهب الجوهري ان المعاني هو ان الواقع في خبرها اللام
 (قوله وتفتح في الباقي) أي باقي مواضع ان مما لم يجب فيه الكسر ولم يعز فيه
 الامر ان (قوله لان) أي بابتداء كسرهم زتمها وفتحها (قوله في ابتداء الكلام)
 أي حقيقة أو حكما كالواقعة بعد الاستسنادية نحو ألا ان أولياء الله وانما
 كسرت في هذه المواضع لأم الوفتح لكانت مع صلها في تأويل مصدر مبدأ
 فيحتاج الى تقدير خبر والاسل عدم ذلك وأشار بقوله في ابتداء الكلام الى انه ليس
 المراد بالابتداء التجرد كما تقدم (قوله انا أنزلناه في ليلة القدر) وجه وجوب
 الكسر فيه ان المقصود الاخبار عن المتكلم بالانزال في ليلة القدر ولو فتح لسكن المعنى
 على الاخبار بان الانزال حصل في ليلة القدر وحاصله الاخبار بظرف الانزال
 أولا وبالذات وان كان الاخبار بالانزال يحصل تبعا وأيضا فالفتحة يجب تقديم

وتكسر ان في الابتداء في
 أول الصلة والصفة والجملة
 الجارية والمضاف اليها ما يختص
 بالجملة والحكمة بالقول
 وجواب القيمة والخبر بها عن
 اسم وقيل اللام المتعلقة وتكسر
 أو تفتح بعد اذا الفعلية
 والغاء الجزائية وفي نحو أول
 قولي اني أحدا الله وتفتح في
 الباقي وك وأقول لان ثلاث
 حالات وجوب الكسر
 وجوب الفتح وجواز
 الامرين فيجب الكسر في
 تسع مسائل أحداها في ابتداء
 الكلام نحو انا أعلمناك
 المكور انا أنزلناه في ليلة
 القدر

ما فعل ثانياً لا تيناه وهي
موصول بمعنى الذي وان وما
بعدها صلة واجتزأت بقول
أول الصلة من نحو
تباء الذي عندي أنه فاضل
فان واجبة الفتح وان كانت
في الصلة اكتم اليست في
أولها الثالثة أن تقع في أول
الصفة كمررت برجل انه
فاضل ولوقت مررت برجل
عندي أنه فانه لم تكسر
لان اليست في ابتداء الصفة
الرابعة أن تقع في أول الجملة
الحالية كقوله تعالى كما
أخرجك ربك من بيتك
بالحق وان قرية من المؤمنين
لكارهون واحترزت بقيد
الاولية عن نحو أقبل زيد
وغيره في مقام الصلة
أن تقع في أول الجملة المضاف
إليها ما يختص بالجملة وهو
أدوذاو حيث نحو جلست
حيث ان زيد اجالس وقد
أولع الفقهاء وغيرهم فتع
ان بعد حيث وهو لحن فاحش
فانها لا تضاف الا الى الجملة
وان المفتوحة ومعمولها
في تأويل المفرد واحترزت

خبرها نحو عندي انك كذا كما ذكره ابن مقبل (قوله الثانية ان تقع في أول الصلة)
وانما وجب الكسر لان صلة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة (قوله التثنية)
أي تنقل (قوله عندي انه فاضل) أي عندي فضله وانما وجب الكسر في
قوله أعجبتني الذي أبوه انه منطلق مع انها واقعة في ابتداء الصلة لانها خبر عن اسم
عين وسباني في كلامه وجوب كسرها اذا وقعت كذلك في هذه الصورة مستثناة
من مفهوم كلامه هنا بقرينة كلامه ثبت اه (قوله لكن اليست في أولها) أي في
اللفظ والافهسي واقعة في محل المبتدأ أول المصدر (قوله في أول الجملة الحالية)
سواء كانت مفتوحة بالواو كما مثل أم لا نحو جاء زيد انه فاضل وانما لم تفتح ان فهمها
وان كان الاصل في الحال الافراد لان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط
الحال التذكير وأما قوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لما
الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا اه تصرح على أن ابن
الجزار قال في انها يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبني فيه الا انه يقرأ القرآن
فائدة ليس في الأحرف الستة ما يكون هو ومعمولها محالاً لا حرفين ان
المكسورة كذا كروكان نحو وان فريقاً من المؤمنين اكارهون كأنهم لا يعاون
وسبب ذلك ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرف وشرط الحال التذكير وليست ولعل
طائفة من شرط الجملة الحالية أن تكون خبرية وأما ليس فهو مستدعية
الكلام قبلها فلهذا لا تقع جملتها مفتوحة ولا ماضية لا خبرية وبرأيه حالاً قاله المصنف في شرح
بأنه سعاد (قوله وهو ان أراد الخ) بيان ما يختص بالجملة بقطع النظر عما
يخبر به لانها خاصة بجملة الأفعال وجملة ان ومعمولها اسمية فلا تضاف الى اذا
(قوله أولع) بالبناء لئلا فعل أي اشتغلوا بذلك وأكثروا منه (قوله وهو لحن
فاحش) اعلم ان شراح ابن الحاجب أوجبوا الفتح نظراً الى ان الاصل في المضاف
اليه الافراد ووجه المصنف ما اختاره بقوله لانها الخ والحق جواز الامرين
لانه وردت إضافة حيث الى مفرد نحو حيث سهل طالعا واذا فتحت ان فهي مبتدأ مع
ما بعدها ويقدر لذلك خبر او قال الفيشي قوله وهو لحن فاحش فيه نظر لانه
مذهب الكسائي واختار ابن الحاجب جواز الامرين وهو الصواب (قوله بقيد
الاولية) الانافاة لبيان (قوله حيث اعتقاد زيد انه مكان) أراد بالاعتقاد المعتقد
لان الاعتقاد ليس نفس المكان الحسن (قوله فاللام من لرسوله الخ) أي ان اللام
لها الصدور ماله الصدور يمنع ان يعمل ما قبله فيها جوده وهذه اللام وان كانت

متأخرة

بقيد الاولية من نحو جلست حيث اعتقاد زيد انه مكان حسن ولم أر احد من النحويين

اشترط الاولية في مسألة الخال وحيث ولا يد من ذلك السادسة ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين كانوا قلوبهم منسوبة من لرسوله ومن السكاكوتون جملتان

متأخرة في اللفظ فرتبها القديم على ان وانما آخرت ان لا يدخل حرف تو كيد على مثله ولم توخر ان توتم بالعمل وانما فتحت في علمت ان زيد القوم دلان اللام ليست للابتداء له دخولها على الماضي وسبأني ان لا تدخل عليه لام مع قد ظاهرة أو مقدرة اه تصریح (قوله افعل العلم والشهادة) انما مثل بمثالين اشارة الى انه لا فرق بين القلمي وغيره فان قلت التعليق من خصاص أفعال القلوب والشهادة ليست كذلك أجيب بأن الشهادة مستلزمة له لم عرفنا فترت منزلته فعلمت تعاقبه أو ان المراد بالشهادة المضافة لله العلم (قوله انما غنمتم) هو محل الشاهد دون قوله فان لله خمسة (قوله السابعة أن تقع محكية بالقول) أي تقع في أول الجملة المحكية يا قول احترزا من نحو قلت اعتقادى ان زيدا فاضل فيجب الفتح واحترز بالمحكية مما اذا أجرى القول مجرى الظن فتفتح ومن ثم روى قوله أن تقول انك بالحياة تمتع بالوجهين ومعنى حكايتهما بالقول أن تكون ان وعمولا هاسدرت أولا مذكورة ثم تحكيهما على حالهما كما اذا تكلم انسان بقوله ان زيدا قائم فأراد انسان آخر ان يحكيه فيقول قال ان زيدا قائم وانما وجب الكسر لان القول لا يعمل الا في الجملة أو مقدرة في معنى الجملة أو أريد لفظه كما هو مقر وبخلاف الواقعة في اثباتها نحو قلت اعتقادى ان زيدا فاضل فلو وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو اخلص بالقول انك فاضل فهي مجرورة بلام التعليل مقدرة (قوله الثامنة أن تقع جواب القسم) أي سواء افترن خبره باللام كقوله تعالى والعصر ان الانسان في خسرا أم لا كما مثل وانما وجب الكسر لان جواب القسم لا يكون الا جملة ولو وقعت في أثناء الجواب وجب الفتح نحو والله اعتقادى ان زيدا فاضل ومن الواقعة في أثناء تقديره نحو قوله

أو تخلفي بربك العلى * انى أبو ذالك الصى

على ان التقدير أو تخلفي على انى اما اذ لم يقدر ذلك فهي في أول الجواب فتكسر قاله شيخ الاسلام مع بعض تغيير وفي كلام الحفيد ان المذهب التصوري هو مذهب البصريين منع جواز الوجهين وعلى تسليمه فالكسر على انه جواب الفتح على اسقاط الخافض لا على انه جواب (قوله ان تقع خبرا عن اسم عين) هي الثامنة في المتن وجعلها في الشارح تاسعة (قوله ان تقع خبرا عن اسم العين) أي تقع أول الجملة الواقعة خبرا عن اسم العين سواء كان هناك ناسخ أم لا ولذا مثل المؤلف بمثالين وانما وجب الكسر لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتأويل وذلك يمتنع مع ان قاله في التصريح وقال الحفيد ان قلت هلا جاز فتح ان اذا وقعت خبرا عن اسم عين ويجعل من باب الاخبار بالعنى عن العين مبالغة قلت

افعل العلم والشهادة أى
ما عاناهما من التسايط
على لفظ ما بعدهما فصار
ما بعدهما حكما لا ابتداء
فلذلك وجب الكسر ولولا
اللام لوجب الفتح كما قال
الله تعالى واعلموا انما غنمتم
من شئ ان الله خسر وشهد
الله أنه لا اله الا هو السابعة
أن تقع محكية بالقول نحو
قال انى عبد الله ومن يقل
منهم انى اله من دونه فذلك
يخبر به جهنم قل ان ربى يقذف
بالحق الثامنة أن تقع جوابا
للقسم كقوله تعالى حم
والكتاب المبين انا أنزلناه
التاسعة أن تقع خبرا عن
اسم عين نحو زيد انه فاضل
وقوله تعالى ان الذين
آمنوا والذين هادوا
والصابئين والنصارى
والمجوس والذين أشركوا

الحرف المصدرى أضعف من صريح المصدر اه واحترزنا بقولنا أول الجملة الواقعة الخ من قولنا زيد اعتقادى أنه فأنسل الخ ومن قولنا اعتقادى أنه فاضل قوله خبر عن اسم معنى فى الثانى ووقع فى الاثناء لافى الاول (قوله ان الله بفصل الخ) هذه الجملة خبر عن الذين آمنوا وما عطف عليه وهى أسماء ذوات (قوله بما لم أسبق اليه) أى الى جمعة فى محل واحد والافهم مذكور فى كلامهم (قوله فى ثمان مسائل أيضا) الاولى حذف أيضا لان الكسر فى تسع مسائل لافى ثمانية نعم ان جعل قوله وفى أول الصلة تفسيراً لقوله فى الابتداء لم يعد قوله فى الابتداء اسماً مستقلاً مع قوله هنا أيضاً والجواب ان قوله أيضاً راجع لقوله يجب أى يجب أيضاً كجواب الكسر (قوله انه ان يؤمن) أى عدم الايمان من قولك فتائب الفاعل هو المصدر المؤول لانفس ان وكذا يقال فيما يأتى (قوله انه استمع نثر الخ) النثر ما بين السلاثة والعشرة والجن أجسام عاقلة خفية يغلب عليها الهوائية وانما يتوقف نوع من الارواح المجردة اه يضاهى (قوله انه استمع نثر) أى استماع نثر (قوله غير القول) اما لو كان مفهوماً لاقول فقد تقدم وجوب الكسوفيه (قوله انكم أشركتم) أى أشركاكم بالله (قوله انك ترى الارض) أى رؤيتك الارض خاشعة كثر من آياته ومعنى خاشعة باسنة اه يضاهى (قوله الخامسة أن تقع الخ) قال الاشعرون أو خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادى انك فأنسل اه فاعتمادى اسم معنى غير قول ولا شك ان فأنسل غير صادق عليه لا بمعنى المعتقد وانما وجب الفتح لان الو كسرت الحركات جملة والجملة الواقعة خبرها لا بد لها من رابط عائد على المتبداً ولارابط هذا والمعنى اعتقادى فضلك أى معتقدى فضلك فهى مؤولة بمصدر ما لو كان قولاً لنحو قولك انك فأنسل فيجب الكسر وكذا اذا كان صادقا عليه نحو اعتقادى زيد انه حق فهو والكسر والجملة فيها عائد وانما لم يصح فى الاخير الفتح لانه لا يعمل المصدر مجزئاً لانه يخل المعنى اعتقادى زيد يكون الاعتقاد حق وهو لا يصح لان الاعتقاد بمعنى العندو بجودى وكون الاعتقاد حقاً أمراً اعتبارى والاحسن ان عدم الصحة لعدم الفائدة وانما أولنا بالكون لان خبرها مصدر وهو جامد فتؤول بالكون (قوله ان تقع فى موضع خبر اسم الخ) المناسب حذف موضع ويقول ان تقع خبر الاسم الخ كما قال ان تقع فاعلة الخ أو انه يأتى بموضع فى الجميع (قوله ان تقع مجرورة بالحرف) لان الحرف لا يدخل الاعلى اسم صريح أو مؤول (قوله بأن الله هو الحق) أى يكون الله هو الحق (قوله مثل ما أنكم تنطقون) مثل حال من الضمير المستكن فى حق أو صفة المحذوف أى حقاً مثل الخ

ان الله يفعل فيهم يوم القيامة وقد أثبت فى شرح هذا الموضع ما لم أسبق فيه فتأملوه ويجب الفتح فى ثمان مسائل أيضاً احدها ان تقع فاعلة نحو أو لم يكلمهم أنا أنزلنا أى أنزلنا الثانية أن تقع نائباً عن الفاعل نحو أو حى الى نوح انه ان يؤمن من قولك الامن قد آمن قل أو حى الى انه استمع نثر من الجن الثالثة أن تقع مفعولاً لغير القول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم بالله الرابعة أن تقع فى موضع رفع بالابتداء نحو ومن آياته انك ترى الارض خاشعة الخامسة أن تقع فى موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادى انك فأنسل السادسة أن تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق السابعة أن تقع مجرورة بالانضافة نحو انه لحن مثل ما أنكم تنطقون

أوصفة لخلق لسانه لغريمه عرب لأن مثل مضاف وانكم تنطقون مضاف اليه وما
صلة أي زائدة لأنها موصولة اسمي لفتح ان ولو كانت موصولة اسميا لكان قوله
انكم تنطقون صلة فيجب كسرهما ولا موصولا حرفيا لأن ان موصول حرفي وهو
لا يدخل على مثله وانما وجب الفتح لأن المضاف اليه في غير المضاف للعمل لا يكون
الاسم موصولا أو تار يلا (قوله تابعة) أي عطف نسق أو بدل كامل وأما التبع
فتقدم انكم تكسر والتوكيد لا يعمل لأنه بالفاظ مخصوصة وأما البيان فانظروا هرا
كالبديل فقوله تابعة ليس المراد التوابع الخمسة (قوله بمساذكرنا) أي من الفاعل
ونائبه والفعول والمبتدأ والخبر والمجرور بالحرف والاضافة (قوله بدل منه) الظاهر
بدل اشتغال وبعد كسبي هذا رأيت البيضاوي صرح به فقه الحمد واحد مفعول
ثاني بعد كم وأصل يعد يدعوه (قوله في ثلث مسائل في الاشهر) ومن غير الاشهر
الواقعة للتعديل نحو اننا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قاله كسر على انه تعليل
مستأنف والنسخ على تقدير لام العلة أي لانه هو البر الخالق والواقعة بعد حتى فتكسر
ان كانت ابتدائية كقوله هم مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وفتح ان كانت
عاطفة أو جارة نحو عرفت احوالك حتى انك فاقبل أي حتى فذلك على العطف
أو حتى فذلك على الجربة والواقعة بعد وارم موقفة بغير دساح للعطف عليه نحو
ان لك أرا لا تنجوع فمأول لا تعري وأذلك لا تظمأفها ياردا تهي قرأنا فوشعة
بالكسر على الاستئناف أو عطف جمل وقرأ الباقون بنحوها من عطف المفردات
والواقعة بعد اما نحو اما انك فاقبل فتكسر ان كانت استئنافية بمنزلة ألا
الاستئنافية لانها وقعت في ابتداء الكلام حكما وان كانت بمعنى حقا ففتحت كقولك
أحقا انك ذاهب (قوله النجائية) نسبة للفجأة وهي البيعة وقال الحفيد نسبة إلى
النجاعة بالذوغم الضاع وهي ملاقات الشيء غمة (قوله فاذا ان زيد بالباب) الفاء
عاطفة وقيل زائدة وقيل استئنافية فالفتح على التأويل بل عصبه رأى في الحاضرة حضور
زمان خبر أي في الوقت حضور زيد بالباب أو مكان خبر أي في الحاضرة حضور
زيد بالباب أو حرف مفاجأة أي حضور زيد بالباب حاصل فالصدرية بدأ خبره
محمذوف وأما على كسر ان فاذا حرف لانها الحرف لانها لو كانت ظرفا لما
معمول لم خرجت أو لما بعد ان وكلاهما ممنوع أما الاول فلان ما بعد الفاء لا يكون
معمولا لما قبلها أو ما الثاني فلان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها اقل في المعنى وإذا
المفاجأة حرف عند الانخس ورجمه ابن مالك ويرجمه قواهم خرجت فاذا ان زيدا
بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعده افيما قبلها وقال المبرد ظرف زمان واختاره
ابن عصفور وقال الزجاج ظرف مكان واختاره الزنجشري اه المراد منه

والله أن تقع تابعة لشيء مما
ذكرنا نحو اذ كروا نعمتي
التي أنعمت عليكم وأني
فضلتكم على العالمين ونحو
واذ بعد كسر الله احدي
الطائفتين أنهما لكم فانها
في الاولى معطوفة على
المفعول وهو نعمتي وفي
الثانية بدل منه وهو احدي
ويجوز الوجهان في ثلاث
مسائل في الاشهر احدى
بعد اذا النجائية كقولك
خرجت فاذا ان زيدا بالباب
قال الشاعر

(قوله وكنت أرى زيدا الخ) أنشد به سيدي لم يعزه إلى أحد وهو من الطويل
وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن والله أزم جميع الهزمية بكسر اللام وبالزاي وهي
لحرف الملقوم وقيل مضعة تحت الأذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت إلى
قفاه راها أزمه تبين لي عبوديته وخص هذين بالذكر لأن القفا موضع الصنع والله أزم
موضع السكر (الأعراب) كنت كان واسمها أرى بمعنى أظن تتعدى الثلاث
مناعيل كما قاله المرادي الأول نائب الفاعل والثاني زيدا والثالث سيدا والذي
يظهر أن الضمير المستتر نائب فاعل لا يرى بحسب اللفظ وهو فاعل بحسب المعنى
حيث أنه يرى بأظن تأمل وكما المكاف جارة وما مصدرية أي كقول الناس فيه
وهي معترضة بين مناعيل أرى إذا خالفته أنه بكسر ان وفتحها فالكسر على معنى
الجملة أي فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة تمامها والفتح على معنى الأفراد
أي فاذا العبودية أي حاصلة على جملة ما يستدأ حذف خبره كما تقول خرجت فاذا
الاسم أي حاضر جملة أرى الخ خبر كان وعبد خبر ان والقفا مضاف إليه والله أزم
مطوف عليه والشاهد في كسر ان وفتحها والكسر أول لأنه لا يجوز أن يفتح في تقدير
الكن ذهب قوم إلى أن إذا هي الظير والمقتدير فاذا العبودية أي في الحضرة
العبودية وعلى هذا فلا تقدير في الفتح فيستوي الوجهان اه أشعوني (قوله فانه
غفور رحيم) أي فالغمران والرحمة حاصلان أو فالرحمة حاصل والغفران والرحمة فالمدح
المؤول خبر المحذوف أو مبتدأ أخبره محذوف قال العصام وفيه ان تقدم الخبر هنا
واجب فيتميز الوجه الثاني ثم قال ربهما بحث وهو انه حيث كان تقديرهم الخبر
في ذلك واجبا دفعا للالتباس بين المكسورة والمفتوحة فينبغي أن لا يجوز حذفه
لأنه مفتوت لهذا الغرض اه حفيد وأما على الكسر فهي جملة مستقلة (قوله
قرئ الخ) فالذي قرأ بالفتح عامم وابن عامر وقرأ الباقر بالكسر (قوله وشايط
ذلك الخ) فالولم تقع خبرا عن قول نحو عملي إلى أني أحمد الله ووجب فتحها ولا يجوز
الكسر لعدم العائد على المبتدأ وبذلك فارتعت اعتقاد زيدانه حتى أولم يخبر عنها
بقول نحو قولي إلى مؤمن فلايمان قلبي أو اختلاف القائل نحو قولي أن زيدا
يحمد الله ووجب الكسر فيهما ولا يجوز فتحها لفساد المعنى لأن المعنى قولي حمد
زيد وهو لا يصح لأن حمد زيد غير قائم بالناسكم (قوله فالفتح على معنى أول قولي حمد
الله) والقول على حقيقته (قوله والكسر الخ) والقول بمعنى المقول (قوله جملة
أخبر الخ) وعلى الأول فالخبر مفرد ونوقش في ذلك بأن الصواب العكس لأن الخبر
على الأول مجموع إلى أحمد الله مراد به أحد ولا شك أنه جملة والخبر على الثاني
مجموع ذلك مراد به اللفظ دون المعنى وهو مفرد قطعا لأن كل ما أريد به لفظه

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدي
إذا الله عبد القفا والله أزم
بروي بفتح ان وبكسر ها
الثانية بعد القفا الجزائية
كقوله تعالى من عمل منكم
سوء يجزاه الله ثم تاب من بعده
وأصلح فانه غفور رحيم قرئ
بكسر ان وفتحها الثانية في
نحو أول قولي إلى أني أحمد الله
وشايط ذلك أن تقع خبرا
من قول وخبرها قولا

فهو واسم وكل اسم مفسر ولا محالة اه افاده حفيده وقد سبق للشارح في باب
 الافعال ونائبه ما يفيد (قوله كأجد ونحوه) الكاف أدخلت الافراد الذهبية
 ونحوه أدخلت الافراد الخارجية وبالعكس أو ان ونحوه تو كيد للكاف (قوله
 ونظير ذلك) أى في كون الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى (قوله سبحانه اللهم)
 أى هذا اللفظ ولا يحتاج لربط لانما عين المبتدأ في المعنى (قوله لا اله الا الله) أى هذا
 اللفظ * (قوله التاسع خبر لا) ظاهره سوء كان اسمها معربا أو مبنيا وهو مذهب
 الاخفش وأما سيبويه فيقول لا تدخل في الخبر الا اذا كان الاسم معربا وكلام
 المؤلف ظاهر في كلام الاخفش ويحتمل جملة على مذهب سيبويه بأن يقال قوله
 خبر لا أى في بعض أحوالها وهو ما اذا كان الاسم معربا (قوله لنفي الجنس) أى
 صفة الجنس وحكمه أى المحكوم به عليه فإذا قلت لرجل في الدار كان معناه
 لا كينونة لرجل في الدار فوسى لنفي الكينونة التي هي صفة الجنس لانها ليست
 الجنس من أصله بل هو ثابت وكان المناسب للمصنف أن يقول لنفي الجنس انما
 يخرج لا العمالة فعمل ليس قائما لنفي الجنس احتمالا أو لنفي الوحدة وقد
 اعترض المصنف في ترك ابن مالك لهذا باليد وقد وقع في الاعتراض هنا (قوله
 يجب تنكيره كالاسم) انما لم يقل ويجب تنكيره والاسم لان الخبر هو المحدث عنه
 أراد تشبيهه بالاسم الذي قد سبق ذكره في باب المبتدآت ولم يقل وتنكيره لان
 الاسم ليس مذكورا واشترط تنكير الاسم ليدل على محو متوقوعه في
 سياق النفي وتنكير الخبر لا يخبر بالعرفه عن النكرة قاله شيخ الاسلام قال بعض
 واشترط تنكيره مع ما لا ينهض عن ضرورة الدلالة على التعدد بخلاف المعرفة فان
 مدلولها جزئي فلقد دخلت على المعرفة لادى الى اخراجها من موضوعها واذا لم يرد
 نفي التعدد يدون بما فيقال ما يزيد في الدار لان ما موضوعه لنفي التعدد والواحد
 قوله وتأخيره) أى عن الاسم وكذا تأخير معه ول الخبر واهل العذر له انه لم يذكر
 مع مول الخبر في ان التي هي الاصل (قوله ولو ظرفا) أراد به ما يعم الجار والمجرور
 لانها كالفقير والمساكين ان اجتمعا افترقا وان افترقا اجتمعا والاطلاق الظرف
 على الامر من باب استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه أو عموم المجاز وانما
 وجب تأخير الخبر عن اسمها لضعفها في العمل لانها فرع ان وان فرع الفعل
 فهي فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها بتقديم ولا تأخير لان عملها على غير القياس
 لانها من الحروف الغير المختصة بالاسم أو الفعل وما لا يختص حقه أن لا يعمل (قوله
 ويكثر حذفه ان علم) سكنت عن ذلك في الاسم وهو مثل الخبر فيما ذكر قال الرضي
 يحذف اسم لا في لا عليك أى لا بأس عليك ولا يحذف الاسم الامع وجود الخبر كالا

كأجد ونحوه وقاعل القواين
 واحد فاستوفى هذا
 الضابط كالثال المذكور
 جاز فيه الفتح على معنى أول
 قول جدي الله والكسر على
 مجزئ أول قول مبتدأ أو
 اني أحمد الله جملة أخبر بها
 عن هذا المبتدأ وهي
 مستغنية عن عاثر يعو وهي
 المبتدأ لانها نفس المبتدأ
 في المعنى فكأنه قيل أول
 قول هذا الكلام المفتوح
 بأنني ونظير ذلك قوله سبحانه
 دعواهم فها سبحانه اللهم
 ونول النبي صلى الله عليه
 وسلم أفضل من قلته انا والنبون
 من قبل لا اله الا الله ثم قلت
 التاسع خبر لا التي لنفي
 الجنس نحو لا رجل أفضل
 من زيد ويجب تنكيره
 كالاسم وتأخيره ولو ظرفا
 ويكثر حذفه ان علم

وتعظيم لا تذكره حينئذ
 وأقول التاسع من المرفوعات
 خبر لا التي في الجنس اهل
 أن لا على ثلاثة أقسام أحدها
 أن تكون ناهية فتختص
 بالمضارع وتجزئه نحو ولا
 تش في الارض مراح فلا
 يسرف في القتل لا تخزن ان
 الله ما وتستعار للدعاء
 فتجزئ أيضا نحو لا تؤاخذنا
 الثاني أن تكون زائدة
 دخولها في الكلام كخروجها
 فلا تعمل شيئا نحو ما منعك
 أن لا تسجد أي أن تسجد
 بدليل أنه قد جاء في مكان آخر
 بغيره لا رفته تعالى ائلا يسلم
 اهل الكتاب أن لا يدرون
 على شيء من فضل الله وقوله
 تعالى وحرام على قرية
 أهل ككها أنهم لا يرجعون
 الثالث أن تكون نافية وهي
 فوعان داخله على معرفة

يحذف الخبر لا مع وجود الاسم ائلا يسلم ولا يحذفه ولا كزيد ان جعلت
 الكف اسما جارا أن يكون كزيد خبرا أي لا أحد مثل زيد وجاز أن يكون اسما
 أي لا مثل زيد كثر وان جعلنا الكف حرفا لا اسم محذوف أي لا أحد كزيد اه
 شتواي (قوله وتقيم) هو أبو قبيلة ره وتقيم بن مبرة بن أد بن طحمة بن الباس بن مضر
 قاله الشيخ خاله في شرح التوضيح (قوله لا تذكره حينئذ) أي لا تذكر الخبر حين العلم
 به بل توجب حذفه كما سرج به في الشرح وان كان ظاهرا قوله لا تذكره لا يقتضي
 وجوب الحذف أفاده شيخ الاسلام (قوله ولا تش) لانهية وتتش مجزوم بلا ناهية
 وعلامه تجزئه حذف الياء في الارض متعلق به ومرحاحا أي حال كونك ذا مراح
 أي فرح أو المعنى ترح مرحا أو لا جمل المرح أي البطر (قوله فلا يسرف) أي
 انقار في القتل بأن لا يقتل من لا يحق قتله (قوله لا تخزن ان الله معنا)
 بالعصاة والمعونة روى أن المشركين طلعوا فوق الغار فاشتق أبو بكر على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام لا ذوالسلام ما ظنك بالذين الله ثالثهما
 فأعياهم الله من الغار فجعلوا يرددون فلم يروه وتيسل لما دخل الغار بعث الله
 حماة بن فاضل في أسفله والعنكبوت فتسجبت عليه اه يتناوى (قوله وتستعار
 للدعاء) أي تستعمل في الدعاء وهو طاب الادنى من الاعلى قال الفريسي ولا الناهية
 هي لا الدعائية بعينها وسببت دعائية تأديا فلا استعارة خلافا للثوافي في الشرح اه
 وتوجيه كلام المصنف أنه أراد بانتهى طلب الاعلى من الادنى الكف وأراد بالدعاء
 طلب الادنى من الاعلى الكف فهما أمران متغايران وأصل وضع لاه والاسم
 الاول وقتلت للمأى أي استعملت فيه تأمل (قوله ما منعك أن لا تسجد) في سور
 الامراف قال البيضاوي أي أن تسجد فدخل لا إشارة إلى أن الموضع عليه نزل
 السجود وقيل الموضع عن الشيء مضطرا إلى خلافه وكأنه قيل ما اضطررك إلى أن لا
 تسجد (قوله بدليل أنه قد جاء في مكان آخر) وهو سورة هود (قوله فلا تعمل) وقد
 يعمل السارف الزائد نحو ما جزم بشير (قوله دخولها في الكلام الخ) يعني باعتبار
 أصل المعنى والافضل زائد يفيد دخوله التأكيدي وخروجه يتخلل هذه الفائدة
 فادس دخوله كخروجه به هذا الاعتبار (قوله ائلا يعلم) أي ايعلم أهل الكتاب
 أنه أي الشأن لا يسألون شيئا هم ذكر من فضله لانهم لم يؤمنوا برسوله وهو شرط
 وقيل لا غير زائدة والمعنى ائلا يعتقد أهل الكتاب أن لا يقدر النبي والمؤمنون على
 شيء من فضل الله ولا يسألونه اه يضاوي (قوله وحرام) أي يتنوع عادة وجوع
 قرية أهل ككها أي إلى التوبة أراي الدنيا ليس المراد بالحرام المعلوم ثم عاين
 المراد به الممتنع عادة والشاهد في قوله لا يرجعون أي أنهم لا يرجعون ويحتمل أن لا

نافية أى عدم رجوعهم للجزء حرام أى تمتنع اه يضاوى (قوله وتكرارها) بكسر
 التاء كقوله شيخنا العدوى (قوله وعاملة عمل ان) أى لما سبتم فى إعادة البالدغة
 فانها للبالغة فى النفي كما ان للبالغة فى الاثبات فتكون من باب الجمل على النظر
 أو التقيض كذا قال غير واحد واعترض بأن اختصاص ان بالاثبات غير صحيح
 لجهة قولنا ان زيد ليس بشايم (قوله وشرط اعمالها هذا العمل أمران) شرط
 مفرد مضاف فيم قطع الاخبار بقوله أمران وشرط أيضا أن لا تكثر بحرف
 جر فان اقترنت بحرف جراهملت وكانت زائدة غير الجار والمجرور ونحو جئت بلا زاد
 وغضبت من لائى وشديت بلا شئ قال الفيشى وانما استقط هذا الشرط لانه
 فرض الكلام فى اسمها وخبرها ومع دخول الجار لا يكون ما بعدهما اسماءها
 ولا خبرها فلم يحتاج الى اشتراطه (قوله كما يذنا) أى فى قول المصنف ويجب
 تنكيره كالاسم (قوله لا صاحب علم) فهو تنكير لان المضاف للتنكير تنكرة
 وانما يكون معرفة اذا أضيف لواحد من المعارف (قوله لا بصره لكم) فبصرة
 بضم الباء علم على مدينة من مدن الشام وهى غير البصرة بفتح الباء اه فيشى
 وبه تعلم أن قول بعض المشايخ انه بضم الباء وفتحها وكسرها وهى قبة الاسلام
 وخزانة العرب والمنسوب اليها بصرى بالشع اه غير مناسب لما فى المؤلف لان
 البصرة المثلثة الباء هى المقابلة للكوفة تأمل (قوله قضية) أى هذه قضية
 (قوله ولا باحسن) هو كنية اسيدنا على بن أبى طالب والكنية من تقسام العلم
 فهو معرفة قد دخلت على معرفة (قوله يريد على الخ) أى يريد عمر بقوله ولا أبا
 حسن اه على الخ (قوله رقى لى سفيان) واسمه صخر بن حرب وهو أبومعاوية
 أمير المؤمنين أسلم يوم فتح مكة وكذا العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (قوله لا قرش) اعلم أن قرشا تصغير قرش وهذا التصغير لتعظيم وقرش
 هو ولد النضر من قول من تصغير قرش وهو دابة عظيمة فى البحر سميت بالقرش
 فسموا بها لانها تأكل ولا تؤكل وتعلو ولا يعلى علمها اه يضاوى (قوله أرى
 الحاجات الخ) قاله أبو الزبير الاسدي وهو بفتح الزاى وكسر الباء وفيل بكسر
 الزاى وفتح الباء كنية عبيد الله بن الزبير بن العوام وهذا الشاعر قصدا باخييب
 فى طلب سلامة فلم يعط شيئا فأنشد فيه أياما منها هذا البيت وقوله يكن أى يصير
 غير مقضية من الكيد قال تعالى انهم يكيدون كيدا وكيدا أو أمية مروان بن
 عبيد الحكم وأولاده وكانوا كرماء (الاعراب) أرى قلبية وفاعلهما متعرفها
 والحاجات مفعولها الأول منصوب بالكسرة وعند طرف منعلق بمحذوف حال
 من الحاجات وأبى مضاف اليه وخيب مضاف اليه ويكون فعل وفاعل والجملة

في محصل نصب مفعول ثان لا يرى ولا نافية عامة عمل ان واسمها محذوف تقديره
 مثل وأمينة مضاف اليه وفي البلاغة تعلق بحذف خبر لا أي ولا أمينة
 موجودون والشاهد في لا أمينة وقال الفيلسوف قوله ولا أمينة هو أمينة بن عبد شمس
 والمراد بنى أمينة (قوله فيقول) أو أنه شاذ (قوله لا مثل أي حسن) ومثل
 متوغللة في الإيهام فلا تتعرف بالإضافة لمعرفة فاندفع ما يقال ان مثل أنشئت
 لمعرفة فتعرف فلم يقع التأويل (قوله والثاني) أي تنديم الخبر (قوله لا فهم
 غول) أي انفساد للعقل والضمير لكس أي الاناء من خمر وقوله ينزفون أي
 يسكرون (قوله فلا فوت) أي فلا يفوتون الله هم رب أو تحسن (قوله لا خبر)
 أي لا ضرر علينا اه يضاهي (قوله فضلا عن أن يجب أي زيادة على الوجوب
 فوجوب الحذف معلوم نفيه وعدم جواز الحذف أمر زائد عليه وفضلا منه در فضل
 بمعنى زاد وعن معنى على قال ابن مالك ومن نسب لقيم وجوب الحذف مطلقا فقد
 غلط لان حذفه لا غير دليل يلزم عليه عدم الفساد وقال العرب محمّد بن علي ترك
 التكميم بما لا فائدة فيه يشير بذلك للزحمة في الجزولي قاله في الجمع اه حفيد
 (قوله لا أحد غير) لا نافية للجنس واجدا سمها أو غير خبرها وهو من فوع (تنبيه)
 ذكر به من انه يجوز حذف الاسم والخبر معا عند العلم كقوله * اذا الداعي المنوب
 قال بالا * أي يا فلان لا يبرح لي بحذف الاسم وهو براح والخبر وهو قول قرره بعض
 الأشباح وهو مخالف لما سبق عن الشنواني من انه لا يجوز حذفه ما لان فيه انجافا
 * (العاشرون من المرفوعات المضارع اذا تجرد الخ) * اختافوا في رافع المضارع
 فقال القراء وأصحابه هو تجرده من ناصب وجازم والبصريون حلوله بحل الاسم
 قالوا وهذا اذا دخل عليه نحو أن وان امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس
 حينئذ حلا بحل الاسم وقال السكاكي العامل بحرف المضارعة وقال ثعلب
 المضارعة قال المصنف وغيره وأصح الأقوال الأول وهو الجاري على ألسنة العرب
 حيث يقولون مرفوع التجرد من الناصب والجازم ويرد قول السكاكي أن جزء
 الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه في الجملة ثم يحتاج
 في كل نوع من أنواع الأعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين أن يكون
 المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه بعدل وأدوات
 التخصيص نحو لا يقوم زيد مع انه لم يحل بحل الاسم وبارتفاعه في نحو الذي
 يقوم يسبقه وسوف يقوم وفيما اذا وقع خبر الباب كذا اذا الاسم لا يقع في هذه المواضع
 لا يقال التجرد عدمي لانه لا يتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي
 ولو سلم انه عدمي فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه علامة لا مؤثر قال

قوله بتقدير مثل أي ولا
 مثل أي حسن ولا مثل
 البصرة ولا مثل فيش ولا
 مثل أمينة والثاني كقول
 الله سبحانه وتعالى لا فهم
 قول ولا فهم منها ينزفون
 ويكثر حذف هذا الخبر اذا
 علم كقول الله سبحانه وتعالى
 ولوزي اذ فزعوا الفوت
 أي فلا فوت لهم وقوله تعالى
 لا خبر أي لا خبر عليه تأويل
 ثم يجوز حذفه اذا كان
 معلوما أو اذا جهل فلا يجوز
 حذفه عند أحد فضلا من ان
 يجب وذلك فنحو لا أحد غير
 من الله عز وجل ثم قلت
 في العاشرون المضارع اذا تجرد

أبو حيان ولا طائل للتعلاّف السابق اه حفيده من أوّل القولة الى هنا وقول
المصنف اذا تجرد أى وقت تجرده يحتمل الاقوال ~~التي~~ عن ينياد منه القول الذى
رجحه المؤلف فى بعض كتبه (قوله اذا تجرد) أى لفظا ارتقى برفا يخرج نحو
تقد ويدخل نحو اشرب غير الخ فان اشرب مرفوع بضمّة مقدرة منع من ظهورها
السكون العارض للتخفيف (قوله من نصب) أى متعصفا بالنصب وكذا قوله
جازم ليدخل فى ذلك قوله * لم يوفون بالجار * وقوله * أن تقرآن على اسماء ويحكم *
(قوله يقوم ويشهد) لافرق بين الصحيح والمعتل ولو قال يقوم وعشى كان أولى
ليكون مثالا لظاهر والمقدر (قوله فاما قول أبى طالب) الذى فى شيخ الاسلام
وأما قول على رضى الله عنه محضا طمبا لآبى واهله هو الظاهر (قوله محمد تقد الخ)
هو من آيات الكتاب من الوافر ومحمد علم منقول من اسم مفعول حمدى به نينا
لكثرة خصاله الحميدة وتقدم من المهاداة أى كل نفس تلاقى الهلاك الذى يفصلك
فهي به أولى دونك واعرايه محمد متادى مفرد علم مبنى على الضم حذف منه حرف
التداعى والعلم المتادى قيل مرفقا بالعلمية التى كانت قبل النداء وقيل سلبت
العلمية وعرف بالاقبال والا قول مذهب ابن السراج وتبعه ابن مالك والثانى
مذهب المبرد والفسارى وردت اسم الله واسم الإشارة فانهم لا يمكن سلب
تغير بقولهم لا يقبلان التذكير وتعدبضم التاء من أفدى مجزوم وعلامة جزمه
حذف حرف العلة وكل فاعل ونفس مضاف اليه اذا شرطية ومازائدة ونحفت
فعل وفاعل مضاف لاذا ومن شئ معلق بنحفت وتبى الام مفعول نحفت وقول الشواهد
من شئ أى باعتبار محله أى اذا نحفت شيئا مهلكا وعلى ما قلنا فالغنى اذا
نحفت هلا كما من شئ والشاهد فى تقد (قوله فهو مقرون بجازم. تدر) قال فى
المغنى ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء همها حتى فى الشعر وقال فى البيت انه لا يعرف
قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلانظ الخبر مثل يغفر الله لك ويرحمك وحذف الياء
تخفيفا واجتزأ عن باب الكسرة وهذا الذى منعه المبرد اجاره الكسرة حتى
فى الفث بشرط تقدم فل وجعل منه فن لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة أى
ليقيموها ووافقه ابن مالك فى شرح السكافية وزاد عليه أن ذلك يقع فى التثنية لا
بعد القول الخبرى كقوله

قلت لبواب لديه دارها * تأذن فاني حمها وجارها

أى ان تأذن بحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف ضرورة التمكن
من ان يقول ائذن اه (قوله تبالا أصله الخ) قال فى الشواهد والتببال بفتح التاء
المتثاقفة من فوق وبعده باء موحدة هو الفساد وقيل الحذف والعداوة وقيل التببال

من نصب بجازم * واهون
العائس من المرفوعات وهو
خاتمتها العقل المضارع اذا
من نصب بجازم كمسوك
يقوم زيدو بقعد عمر وفا
قول أبى طالب بخاطبة النبي
صلى الله عليه وسلم
محمد تقد نفسك كل نفس
* اذا ما نحفت من شئ تبالا
فهو مقرون بجازم مقدر
وهو لام الدعاء وقوله تبالا
أصله وبالا فأبطل الواو ناء

الوبال أي الهلاك أبدلت واو دة تأمثلة تقري وفي الصحاح ثبته الحب واتبسه أي
استعمله وأفسده انتهى كلام الشواهد فعلم منه أن قول المصنف أسله الخ على أحد
الاقوال وكلام الصحاح مؤيد لقول بأن التاء أصلية وإن معناه الفساد (قوله وراث
بضم الواو وقوله ووجه بكسر الواو والثانية وقوله وشجاء بكسر التاء كما رأيت في نسخة
صحيحة) قوله وأما قول امرئ القيس (أي بن حجر السكندري قال في الشواهد وامرؤ
الرجل والقيس الصنم ولذا كان الاصمعي رحمه الله يقول فيه امرؤ الله وقيل هو
الشدة أي عبد الصنم أو عبد الشدة (قوله فاليوم الخ) هذا البيت من السكامل
من قصيدة قالها امرؤ القيس حين قتل أبوه ونذر أن لا يشرب خمر راحتي يأخذ بشارة
فلما أدرك ناره حانت له بزعمه فلا يأثم بشر بها إذ قد وفي بنذره واليوم يطلق على
أربعة أورد ذكرها المؤلف في شرح بآنت سعاد احدها مقابل الليلة ومنه
سبع ليال وعثمانية أيام الثاني مطلق الزمان كقوله تعالى ومن يومهم يومئذ
دبره وآتوا حقه يوم حصاده إلى ربك يومئذ المباق والمراد ساعة الاحتضار
الثالث مدة القتال فهو يوم حنين الرابع الدوام منه قوله تعالى وثلاث الأيام
نار أولها بين الناس والمراد به هنا في البيت القسم الثاني أي مطلق الزمان وقوله
اشرب مصدره الشرب بالحركات الثلاث في الشين ومن قرئ شرب الهيم وقال أبو
عبيدة الشرب بالفتح جمع شارب كعجب جمع صاحب وبالكسر المشروب كالطعن
بمعنى المطعون وباضم المصدر والمستحقب المكسب وأمله جمع الشئ في الحقيقة
وهي الخرج والاثم الذنب والواغل الداخل على القوم في طعامهم وشراهم من
غير دعوة (الاعراب) الفاعل طرفة واليوم منصوب على الظرفية متعلق بـ اشرب
واشرب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وغير منصوب على الحال من فاعل اشرب
والفعل محذوف تقديره خمر او مستحقب مضاف اليه واثما منصوب مستحقب
لاعتقاده على صاحب الحال والجار والمجور في محل نصب صفة لا ثم ولا واغل
معطوف على اثما سكن كسر مناسبة القافية قال في الشواهد والصواب ان واغل
عطف على مستحقب أي وغير واغل والشاهد فيه جزم تشرب من غير جازم
وأجيب بما ذكره المؤلف وقيل هذا البيت قوله

حانت لي الخمر وكنت امرأ * من قبلها في شغل شاغل

(قوله واسكن حذف الخ) واختلاف في حذف الحركة على أقوال أحدها الجواز
مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان أباعمر ورو حكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراءة
وبعوا ثم يسكن التاء ورسلا وبارئكم ويأمركم والثاني المنع مطلقا في الشعر
وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيت اسكن في الثالث الجواز في الشعر والمنع

كما قالوا في وراث ووجه تراث
وشجاء وأما قول امرئ
القيس
فاليوم أشرب غير مستحقب
* اثما من الله ولا واغل
فليس قوله اشرب مجزوما
واغما هو مرفوع وإن كان
حذفت الضمة للضرورة

في الاختيار وعليه الجمهور اه حفيد قال ابو حيان واذا ثبت نقل أبي عمرو كان
حجة وعليه فيكون اشرب مرفوعا بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال
المحل بالسكون العارض لاجل التخفيف كما قاله الشنواني في حاشية الفسا كهي
وقول الشارح للضرورة يناسب القول الثالث وقوله أو على تنزيل الح يناسب
القول الاول وحرر (قوله ربغ من قوله الح) أي الراء والباء من اشرب والغين من
غير فوسى كلمة ملافة من كلمتين (قوله ربغ بالضم) أي ضم الباء وقوله منزلة
مفعول تنزيل (قوله المنفصل) أي المركب من كلمتين وقوله المنفصل أي
في كلمة واحدة (قوله عضد بالضم) أي لاضاد وقوله بالسكون أي للضاد وقوله
ربغ بالضم أي للباء وكذا قوله بالاسكان أي للباء

(باب المنصوبات)

بالتنوين أي هذا باب في بيان المنصوبات جميع منصوبة أو منصوبة كما تقدم في
المرفوعات وقوله المنصوبات أي بالاصالة لا بالتمية فانها أكثر من خمسة عشر
(قوله المفعول به) قيل الضمير في به راجع لآل وفيه نظر لان ال لا تكون اسما
الا اذا دخلت على وصف قصده الحداث وهذا مفعولها وقيل انه راجع إلى
الاسم الذي بعدها والوجه انه لا مرجع له لان الكامة كلها اصارت علما على
الكامة المخصوصة والباء في به املا لاصاق أولاد له وقال الفيتي قوله المفعول
به أي ما يصدق عليه المفعول به والاف المفعول السكلي لا يما في نصبه وكذلك
بقية المقاميل والذي ينبغي ان آل ومفعول والباء والهاء في المفعول به لا معنى لها
لان المفعول به صار علما في الاصطلاح على هذا النوع من الكلام وكذا بقية
المقاميل وعلى أن الهاء هي آل ومعنى الباء الملاصقة أي الذي لصق به فعل وقال الرضي معناها
المقابلة وينبغي أن يكون معنى المقابلة المقابلة اللغوية وهي الدفع والدفع أي الذي
دفع به ودري به فعل لا الاصطلاحية وهي الموضع لانه لا معنى له هنا اه
فيتي (قوله المفعول به) ويقال المفعول بحذف الصلة قال المصنف في المغنى
جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول وأطاق لم يرد ال المفعول به ما كان
أكثر دورا في الكلام خففوا الله وانما كان حق ذلك أن لا يصدق الاعلى
المفعول المطلق ولا كهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مفعولاً بقيد الاطلاق
اه حفيد (قوله وهو ما وقع) أي اسم بقرينة أن الكلام في المفعول به والمفعول به
لا يكون الا اسما ولا تقل منصوب بقرينة ان الكلام في المنصوبات لان المنصوب
أهم من الاسماء والمراد بالوقوع التعفل أي ما توقف تعفل الفعل على تعقله

أره على تنزيل ربغ بالضم -
قوله اشرب غير منزلة عضد
فانهم قد يجرون المنفصل
يجري المنفصل فكذلك قال في
عضد بالضم عند بالسكون
كذلك قيل في ربغ بالضم
ربغ بالاسكان ولما انتهت
القول في المرفوعات شرعت
في المنصوبات فقلت
باب المنصوبات خمسة
عشر احدها المفعول به
وهو ما وقع عليه

(قوله فعل الفاعل) واعلم أن المفعول به نصبه الفعل المتعدي ووصفه ومصدره
واسم فعله فان حمل قوله فعل على ظاهره يكون اقتصر عليه لانه الاصل والاولى
أن يحتمل قوله فعل على الاثر فيهم الجميع (قوله كضربت زيدا) فان زيدا
وقع عليه فعل الفاعل الذي هو ضمير المتكلم بالواسطة حرف اه حفيد
(قوله لانها الاصل) أي في المنصوبات (قوله وغيرها) أي غير المفاعيل (قوله
مفعول عليها) كالحال والتمييز وقوله ومثبهما كالمفعول الصفقة المشبهة اه
فيشي فالعطف مغاير والاحسن انه عطف تفسير وقرر بعض الاشباخ انه عطف
عامة على معلول (قوله صاحباً) بالثنية وقوله المقرب بضم الميم وفتح القاف
وتشديد الراء مفتوحاً هم كتاب في التولاب من صفور وأما التسهيل فهو لابن مالك
(قوله كما فعل الزمخشري) راجع للمنفى وهو البداء بالمفعول المطلق ووجهه
ما فعله الزمخشري وابن الحارث أن المفعول المطلق هو مفعول الفاعل حقيقة
لانه الذي صدر منه فكان هو الاول بالتقديم على بقية المفاعيل (قوله الاتياس)
أي لولا النصب كضرب موسى عيسى أو هذا هذا أو الذي قام الذي في الدار
وانما أعطى الرفع لفاعله لانه عمدة والرفع واجب العمد وقوله نصب بناسب
الفضلة (قوله لا المباشرة) أي التعلق الحسي (قوله أعني لعلقه الخ) أي أعني
بالتعلق المعنوي (قوله أعني تعلقه بما لا يعقل الآية) أورد عليه أن كل
واحد من الشخصات مثل زيد وعمر ولا يتوقف عليه تعقل الفعل لاستغنائاه عنه
فلا يكون مفعولاً به في مثل ضربت زيدا بل يتوقف على شخص ما واجب أن يتوقف
الفعل على الشخص لوجود شخص قام به والمراد بالفعل المصدر وهو لا يتوقف تعقله
على الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقاً اصطلاحاً بل اسناداً وقال الحفيد
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بدون واسطة حرف ولولا هذا التفسير
لخرج عنه مفعول أردت المذكور لانها لا وقوع لها على شيء ويخرج مفعول
الافعال التي لا تخس بحاسة البصر لان وقوع الشيء على الشيء من مدركات البصر
كما قاله العصام ووقوع الفعل به أي في العبارة فبذلك يدخل ضرب زيد عمر امع كذبه
وما ضرب زيد عمر لان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمر ولو لا ذلك لم يقد
دخول المنفى في الوقوع ويخرج عنه يجوز بضم بته لان زيدا وان وقع عليه
فعل الفاعل اسكن العبارة لم تقده وانما أفادت كونه متحكوماً عليه بالمضروية
ولزم من ذلك انه لم يوقع عليه الفعل ويدخل في التعريف ما دخلت عليه لانه لا
التعوية بضعف عامه بحذف أو تأخر أو فرعية في العمل نحو يال زيد ولزيد ضربت
وأنا ضربت لزيد لان اللام لا يادتها كالعدم اه حفيد (قوله بما) أي بمفعول

فعل الفاعل كضربت
زيداً وأقول المنصوبات
محمولة في خمسة عشر نوعاً
وبدأت منها بالمفاعيل لانها
الاصول وغيرها محمول عليها
ومثبهما وبدئت من
المفاعيل بالمفعول به كالمفعول
الدارسي وجماعة منهم
صاحباً المقرب والتسهيل
لا بالمفعول المطلق كما فعل
الزمخشري وابن الحارث
ووجه ما اخترناه ان المفعول
به اخرج الى الاعراب
لانه الذي يقع به وبين
الفاعل الاتياس والمراد
بالوقوع التعلق المعنوي
لا المباشرة أعني تعلقه
بما لا يعقل الآية ولذلك

لعدم المباشرة وخرج بقولنا
ما وقع عليه المفعول المطلق
فانه نفس الفعل الواقع
والطرف فان الفعل يقع فيه
والمفعول له فان الفعل يقع
لاجمله والمفعول معه فان
الفعل معه لا عليه ثم قلت
نحو ما اشير عامله جوارا
نحو قاتوا خيرا ووجوباً في
مواضع منها باب الاشتغال
نحو كل انسان أزمانه
واقول الذي نصب المفعول
به واحد من أربعة الفعل
التعدي ووصفه ومصدره
واسم فعله فالفعل المتعدي
نحو وورث سليمان داره
ورضقه شعوان الله بالغ أمره
ومصدره نحو ولولا دفع الله
الاسم واسم فعله شعرا بكم
أنفسكم وكونه مذكورا
هو الأصل كافي هذه الأمثلة
وقد يضر جوارا اذا دل
عليه دلائل مقالي أو حالي
فلا قول نحو قاتوا خيرا أي
انزل بنا خيرا بدليل ماذا
انزل بكم والثاني نحو
قولنا نأهب لسفر مكة
يا خمار تريد وان سددهم
القرطاس يا خمار نصيب
وقد يضر وجوباً في
مواضع منها باب الاشتغال

نخرج اشتراكاً بدو عمرو ولانه فاعل لا مفعول (قوله لا يفعل) أي الفاعل أي
على الوجه الأكمل (قوله لم يكن) أي المفعول به (قوله أردت السفر) هرقطع
المسافة لأنفس المسافة فهو غير محسوس (قوله ومنه ما أنضم إلخ) أي من المفعول به
ما أنضم إلخ وفيه هم من قوله ومنه إلخ أن الأصل في عامل المفعول به أن يكون
مذكوراً ووجدته على خلاف الأصل (قوله أنضم) في تعبيره تسامحاً فلا يقال
ذلك إلا في الضمائر إذا استتريت لا ما حذف (قوله جوارا) صفة مفعول مطلق
محذوف أي ضمائر جوارا أي جواراً أو صفة على حذف مضاف أي ضمائر
ذا جوار لان الأسماء ذا جوار لا جوار أي ضمائر منصبة فالجوار (قوله نحو
قاتوا خيراً) أي نحو خير من قوله تعالى قاتوا خيراً ولا يصح نصب خيراً قاتوا
لان القول لا ينصب المفرد إلا إذا كان في معنى الجملة أو أريد به أقطار مثال
ما في معنى الجملة قلت نصباً أو قلت شعرا ومثال ما أريد لفظه قات زيدا أي
قلت هذا الأمط (قوله منها باب الاشتغال) أي الاسم المنصوب في باب الاشتغال
والضمير في قوله منها ما دل على المواضع وذكر المصنف منه ستة ولم يخص رفها بل
هي كثيرة قاتوا باب الاشتغال (قوله وكل انسان أزمانه طائره) أي صفة طائره
المكتوب فيها العمل بحيث بذلك انطأ طائرها من خزائنه تحت العرش فقلت متى
يعتق صاحبها ولا تحسب وزه وطائره مفعول لا لزمنه المسند كور بمعنى الظاهر
لا المحذوف وحرر (قوله أريد الفعل إلخ) وأما اسم التفضيل فلا ينصب
المفعول به وإن كان من متعد كإياقي في كلامه ركداً الصفة المشبهة لانها لا تستحق
الامن لازم اه حقيقته وقوله ووصفه أراد به ما يعم أمثلة المبالغة نحو ما لا يعمل
فانما شراب ويعم اسم المفعول نحو زيدا عطى غلام درهمين (قوله الفعل المتعدي)
وهو الذي يصل للمفعول به بدون واسطة كذال الشرح ويسمى غير قاصر ويسمى
متجاوزاً بخلاف اللازم وهو الذي يصل للمفعول بواسطة ويسمى قاصراً وغير متعد
ومنه ما يجزى جرح (قوله ولولا دفع الله الناس) أي باستيلاء المسلمين على الكفار
لحربت باستيلاء المشركين على أهل الملل سواهم إلخ (قوله عليكم) اسم فعل بمعنى
الزموا وأنشاكم مفعول (قوله قاتوا خيراً أي أنزل إلخ) وقد أريدن على قاتوا خيراً
بالرفع على جعله خبر المبتدأ محذوف أي المنزل خبر فاما مبتدأ وأنزل بكم خبره والعين
أي شيء أنزل بكم وعلى قراءة النصب يكون ماذا مفعول أنزل مقدم عليه (قوله
يا خمار تريد) أي تريد مكة وهو على حذف همزة الاستفهام أي تريد مكة (قوله
ان سددهم) أي سوب سها إلى ان يريد به (قوله القرطاس) وهو كل أديم
ينصب لانصال وقال بعض المشايخ هو المسمى الآن بالهدف (قوله يا خمار نصيب)

أى وهى جملة دعائية كأنه قال اللهم اجعل له مصيبا للقرطاس ولوجع للاصل ارم
 القرطاس أو صب القرطاس كأن أوضع من المضارع (قوله أن يتقدم اسم)
 أراد به الجنس ليشمل الواحد والجمع كثر قال الرضى وقد يتوالت اسمان منصوبان
 بمقدرين أو أكثر نحو زيد أخاه ضربته أى اهنت زيدا ضربت أخاه أو زيدا
 أخاه غلامه ضربته أى لابت زيدا اهنت أخاه ضربت غلامه اه وعلم منه أن
 محل الجواز إذا كان الناصب المقدر متعديا بتعدد المشغول عنه فلو كان الناصب
 لا أكثر فلا واحدا مقدر امتنع الاعتدال انخفض كما يشبه الساطعي اه يس
 على الفاكهسى (قوله ويتأخر الخ) خرج نحو ضربته زيد الان العامل لم يتأخر
 والاسم الذى عاد عليه الضمير لم يتقدم بل ان نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع
 فهو مبتدأ خبره ما قبله (قوله أو وصف) وهو هنا اسم الفاعل والمفعول وأمثله
 المباعدة دون غيرها خرج الصفة المشبهة كما خرج المصدر واسم الفاعل والحرف
 لأنه لا يفسر فى هذا الباب الا بما يصلح للعمل فيما قبله فله شيخ الاسلام فى حاشية
 ابن الناطم (قوله صالح لا عمل الخ) أى بحيث لو فرغ عن الضمير أو ملأ به
 عمل فى الاسم المتقدم فيخرج ما يتبع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب وافعل
 التفضيل والصفة المشبهة واسم الفاعل فاعلا لا يصلح أن تطلب المنقضية وقضية أن
 الاشتغال لا يجرى فى المرفوعات لان الفاعل لا يتقدم على رافعه فامتناع عمل
 المتأخر فيه أدنى ويؤيده ما قبله فى المعنى فى بحث اذا وما لا يعمل فى هذا الباب لا يفسر
 عاملا قال الدمامى المراد باب المنصوبات على ثمر بطة التفسير وهو المسمى بسباب
 الاشتغال اه فأفاد أن المرفوع على تلك الشر بطة لا يسمى اشتغالا ويؤيده قول
 التوضيح الرابع اذا رفع فعمل ضمير سابق ولم يقل اذا شغل الخ كفى المنصوبات
 لكن كلام السبوطى والتسهيل يفيد أن الاشتغال يجرى فى المرفوعات فالتعريف
 المتقدم خاص بالاشتغال فى المنصوبات وقوله صالح أى كل من الفعل والوصف
 فافرد لان العطف باو (قوله أو ملأ به) أى ملأ به الضمير سواء كان مضافا للضمير
 أو كان موصوفا بالمتصل بالضمير أما اذا كان مجرورا بالحرف نحو زيد امرئ به فهو
 من قبيل المشتغل بالضمير بواسطة الحرف لا من قبيل الملابس (قوله زيد انا
 ضار به) انما يصل بقوله انا لان اسم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتدو وكان بمعنى
 الحال أو الاستقبال وقوله بعضهم بشرط أن لا يكون هناك فصل فلا تقول
 زيدا انا ضربته محمول على ما اذا لم يحتاج للفصل كفى الفعل (قوله الآن أو غدا) قيد
 بذلك ليكون الوصف عاملا (قوله زيد ان ضربت غلامه) أى اهنت زيدا ضربت غلامه
 ولا تقول ضربت زيدا لانك لم تضربه بل ضربت غلامه فقوله بعامل أى موافق

وحدة بقتة أن يتقدم اسم
 ويتأخر عنه فعل أو وصف
 صالح للعمل فيما قبله مشتغل
 من العمل فيه بالهمل فى
 ضميره أو ملأ به
 اشتغال الفعل بضمير سابق
 زيدا ضربته ومثال
 اشتغال العامل بملأ به
 ضمير السابق زيدا انضاربه
 الآن أو غدا وكل انسان
 انضاربه ومثال اشتغال
 الوصف زيدا ضربت غلامه
 زيدا انا ضار به علة
 الآن أو غدا قال النصب فى
 ذلك وما أشبهه بعامل مضمير
 وجوبا يتقدم به ضربت
 زيدا ضربته وأما كل
 انسان انضاربه وانما كان
 الخلف هنا واجبا لان العامل
 المؤخر مفسر له

ولو معنى (قوله فلم يجمع بينهما) لأن المفعول الظاهر كالبديل من اللفظ بالشئ المنزوي
ولا يجمع بين البديل والبديل منه واعتبر بأنه إن أراد لا يجمع على سبيل
التأنيس فسلم وإن أراد على وجه التأنيس فلا سلم وأنه كيف يصح عدم الجمع
بين البديل والبديل منه والواقع لجمع بينهما لغة وبلاغة ويرد الأول بأن الحذف
ينافي التأنيس كيد والتأني بان المستشكل التيسر عليه البديل لتعويض عما حذف
بالبديل التابع المقصود بالحكم والمراد هنا الأول لا الثاني إظهار حاشية شيخ الإسلام
على ابن الناطم (قوله فلم يجمع بينهما) لا يريد التوضيح بقوله تعالى إني رأيت أحد
عشر كوكبا والشهس والقمر رأيتهم لي ساجدين لأنه ليس من هذا الباب لأن الجملة
الثانية لم تأت لحذف التفسير بل إني سأتبع الجملة الأولى قبل تمامه باعتبار
ما تعلقت به من كونهم ساجدين له وقال ابن غازي إن رأيت الثاني تأنيدي الأول
وأ. في هذا الباب فالتأني أسهل تأسيس وتقدير آخر قبله أمر صامعي ويؤخذ من
كلادهم إن محل منع الجمع إذا كان المفسر بكسر السين عوضا عن المفسر بفتحها
ولا يريد نحو عندي مسجد أي ذهب انتهى يس على التأني كهي يتصرف (قوله فلا
يستقيم الغاؤه) وأبضا الكسائي لا يقول بزيادة الأسماء (قوله ومنه المنادى)
هو ثاني المواضع المحذوف عاملها وجوابا وعند المبرد نصبه بحرف النداء لصدده مسد
الفعل وفي كلام أبي علي أن يارأوتهم الأسماء أقوال فعلى هذين المذهبين لا يكون
المنادى من قبيل ما أنصبه رعا له وجوبا وهو المطلوب إقباله بحرف مخفوض وهو
عطف على الاشتغال فيكون من قبيل الذي حذف عامله وجوبا (قوله وانما يظهر
الح) ظاهره كان ساطعاً لا لا وهو بذهب الجمهور فقيهه رد على تعليل القائل
بأنه إن كان صالحاً لالجاز نصبه ورفعاً ولا وجب نصبه ووجه الرد أنه اطلق
في النصب (قوله أو نكرة) ظاهره أن المنادى فيه نكرة وقال المازني لا يكون
المنادى نكرة لأن الشخص لا يمكن أن ينادى ما لا يقصد صدقه - م أن المنادى لا بد
أن يكون لأشخاص معينة وغفل عن كون المنادى قد قصد به الجنس وقوله نكرة
يتبادر من النكرة أنه نكرة لفظاً ومعنى فلا يحتاج إلى تقييدها به ~~كونها~~ غير
مقصودة لأنها مع القصود لا تكون نكرة انتهى فيثبي (قوله وهو يارأوتهم) أي
الحاصل أن ثمانية فالأول الهمزة لقريب عند الجمهور والثاني أي بالفتح والقصر
والسكون قيل للقريب وقيل ليعيد وعليه ابن مالك وقيل للترسطة الثالث ياروهي
أم الباب ولهذا قيل إنهم أعم الحروف وتم القمر يب واليعيد مطاقا وقيل لقريب
حققة أو حكما كالنائم والساهي وقيل مشترك بينهما ما بين المتوسط وهي حرف

الغاء العائد وقال الفراء
الفعل عام في الظاهر
المتقدم وفي الضمير المتأخر
وردد على الفراء بأن الفعل
الذي يتعدى لواحد يصير
متعديا لاثنتين وعلى الكسائي
بأن الشاغل قد يكون غير
ضمير السابق كضربت غلامه
فلا يستقيم الغاؤه ثم قلت
ومن المنادى وانما يظهر
نصبه إذا كان مضافاً أو شبهه
أو نكرة مجعولة نحو يا عبد
الله ويا طالعاً جباراً وقول
الاعمى يا رجلاً خديدي
وأقول المنادى نوع من أنواع
المنادى وله أحكام تخصه
فلهذا افردته بالذكور وإن
كونه مفعولاً به أن قولاً يا عبد
الله أسله يا دعو عبد الله
فيا حرف تنبيه وادعو فعل
مضارع قصد به الانشاء لا
الاخبار وفاعله مستتر وعبد
الله مفعول ومضات إليه
ولما علموا أن الضرورة داعية
إلى استعمال النداء كثيراً
أوجبوا فيه حذف الفعل
اكتماء بأمرين أحدهما
دلالة قرينة الحال والثاني
الاستغناء عما جملوه

عنده في كالتائب عنهم واقامهم ما هو يارأوتهم أو قد تبين من ذلك أن حق المناديات كلها أن
تكون منصوبة لأنهم مفعولات وأمكن النصب انما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنياً

اجتماع الرابع أي أيا وهي للبعيد وفي الصحاح التنداء القريب والبعيد قال في المغني
 وأيس كذلك الخامس أي أيا وهي للبعيد وهما أصل وقيل بدل من همزة أيا انتهى
 السادس أي أيا بالتواضع السابعة أي أيا بالنداء وهما للبعيد وذكر الأختصاص
 وجعلها ابن عصفور للقريب الثامن والالتفات عند الجمهور وقيل تستعمل
 في غيرها أيضا (قوله شبه الضمير) وهو الكاف في ادعوك وبني على ما يرفع به جبرا
 لما فاته حالة الأعراب لانه حالة الأعراب ينصب بالفتحة (قوله وباريدان وباريدون)
 لم يدخل ال لانه لا يجمع بين يا وأل وقوله لم العلم إذا نى أو جمع يدخل عليه أل جبرا لما
 فاته من التعريف محمول على غير النداء كما تقدم (قوله والمضاف) سواء كانت
 الإضافة محضة كمثل المناد أو غير محضة كإحسان الوجه والتبعية بالمضاف وهو
 ما اتصل به شيء من تمام معناه إما منصبا أو يرفع أو يتخفض نحو يا طاعة اجبلا
 وانما عمل لما الما المنصب في جبالا لاعتقاده على يا أو على وصف متدرأى بالتحصا
 لما العاقر به بعض الاشياء * (قوله المنصوب بالخص) هو ثالث المواضع الستة التي
 تحذف فيها العامل وجوبا والمنصوب في الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة
 أحكام إمادة الاختصاص بالمتكلم كما أن النداء يفيد الاختصاص بالمخاطب وانما
 للعاقر وفادته ما التأكيد ويشارك المنادى في أحكام لفظية ومعنوية فاما اللفظية
 فهو انه ليس معه حرف نداء لفظا ولا تقدير بخلاف المنادى وانه لا يقع في أول
 الكلام بل في وسطه أو بدو تمامه نحو أنا فاعل كذا أي الرجل وانه لا بد أن يقدم
 عليه اسم معناه في التكلم والمخاطب وانه يقل كونه علما وانه ينتصب مع كونه
 مفردا معرفة كما في ذلك الله نرجو الفضل بخلاف المنادى فيكثر كونه علما ويبدى
 على الضم وانه يكون بالقباسا وانه لا يكون نكرة فلا يكون اسم شرط ولا استفهام
 ولا تعجب لان هذه نكرات ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا تسميرا وانما هنا
 لا توصف باسم الإشارة وتوصف به في النداء أو ان صفة أي هنا واجبة الرفع فلا
 خلاف وفي النداء أجاز المارق نصها وانه هنا اختلاف في ضم أي هل أعراب أو بناء
 وفي النداء بناء باتفاق وان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء
 فعل النداء وانه لا يكون تابا للحرف النداء وانه لا يعني به الانفس المتكلم وانه
 لا يجوز فيه الترخيم وانه لا يستغاث به ولا يندب واما الأحكام المعنوية فأمور
 أحدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء والثاني ان الغرض
 من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما يناسب إليه والثالث انه مفيد لفخر
 أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء (قوله بعد ضمير الخ) هو قيد لا يخص لا
 المنصوب لانه لا يلزم من تأخير الاسم المنصوب تأخير عامله بخلاف العكس لان رتبة

وانما يكون مبدأ إذا شبه
 والضمير بك فيه مفردا معرفة
 فانه حينئذ يبدى على الضمة
 أو نائها نحو باريد وباريدان
 وباريدون وأما المضاف والتبعية
 بالمضاف والنكرة غير المقصود
 فانه يستوجب ظهور المنصب
 وقد مضى ذلك سلكا في روجا
 مختلفا في باب البناء فمن أحب
 الوقوف على ما يرفع جميع إليه
 ثم قلت في المنصوب بالخص
 بعد ضمير متكلم

المعمول التأخير عن عامه فلا يقع في ابتداء الكلام أبدا ولا بعد غائب ويقل بعد
 المخاطب كما تقدم (قوله ويكون بال) كان المناسب تقديم المضاف لأنه أكثر استعمالا
 من المقرون بال ومن أيا رايه واصل المصنف انما قدم المقرون بال بناء على معتقده
 من ان الاقسام الثلاثة مستوية في الاستعمال مع ان الواو لا تقتضي ترتيبا (قوله بال)
 أي الجنسية أصالة فلا ينافي كونها الالهة لان الجنسية أعم من العهدية (قوله أفرى
 الناس) خبر نحن (قوله لا نورث) خبر نحن (قوله وايا) معطو على بال (قوله فيلزمها
 ما يلزمها) فنظم لفظا وتصيب محسلا وتوصل بها التنبية وتوصف باسم لازم
 الرفع محلي بال (قوله انا فعل الخ) فانا فعل مبدأ وخبرها في موضع نصب على
 الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت أي على اللفظ (قوله
 والمنصوب الزم الخ) هذا هو الرابع (قوله بالزم) هو من الاغراء وقوله واتق من
 التحذير وقوله ان كررا وعطف أي في البابين ولذا مثل المصنف بأربعة أمثلة وقوله
 او كان اياك أي في التحذير فقط ولا يكون الاغراء بلغظ ايا والحاصل ان اياك
 للتحذير وعامتها محذوف وجوب سواء كان هنا عطف أو تكرار أم لا واما اذا
 فمذموم لا يوجب حذف العامل وجوب في البابين الامع اعطف أو التكرار والمراد
 العطف بالواو خاصة اتفاقا ولم ينبذ عليه المصنف وبما قلناه يعلم الرد على ابن مالك
 القائل بخوار الخذف اذا افردت ايا واما اياي واياه فهو شاذ (قوله ونحو الاسد
 الاسد) تحذير باسم المحذرة منه كررا وأولى باسم المحذرة نحو راسك أي باعد
 راسك (قوله او كان اياك) عطف على كرر ومعلوم ان عامل اياك احذروا باعد
 لانه الزم ولا اتفق في العطف مسامحة (قوله اياك من الاسد) الأصل باعد نفسك
 من الاسد فخذف باعد فاعله والمضاف وقيل التقدير احذر لك من الاسد فنحو
 اياك الاسد ممتنع على الاول وهو قول الجمهور وجائز على الثاني (قوله ناقة الله
 وسقياها) تحذير باسم المحذرة منه والتقدير احذروا ناقة الله فلا تقر بوجها به غير
 ولا غيره واحذروا المحل الذي تسقى منه وهو البئر المعروفة وأولى باسم المحذرة نحو
 لسانك ويدك فالصنف عطف في المحذرة منه فأولى المحذر (قوله واياك من الاسد)
 اذا جىء المحذرة منه بعد اياك يجب جزمه من أو عطفه بالواو خاصة وفي جر المصنف له
 بمن رد على رواية اياك اياك المرأفان اشادة عند المصنف ولا يجوز نصبه اذ لم يطف
 (قوله والمحذوف عامه الواقع في مثل الخ) هذا هو السواب بغير واو عطفه للواقع
 وان تجعل شيخ الاسلام بحمل قوله والمحذوف على المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله
 كسفة بارر عياره على الحال المؤكدة لضمون جملة نحو زيد أبوك عطو فاهه ذاهو
 الخامس والسادس الواقع في مثل وعلى نسخة اسماط الواو بجعل الاغراء والتحذير

و يكون بال نحو نحن العرب
 أفرى الناس للضيف وضافا
 نحن نحن معاشر الانبياء
 لا نورث ما تركنا صدقة وايا
 فيلزمها ما يلزمها في التبداء
 نحو انا أفعول كذا أي
 الرجل وعلمنا قولي لا فمحذوف
 الله نرجوا الفضل شاذ من
 وجهين والمنصوب بالزم أو
 يأتي ان تكررا وعطف عليه
 او كان اياك نحو السلاح
 السلاح الا نأخ ونحو
 السيف والرمح ونحو الاسد
 الاسد او نفسك نفسك
 ونحو ناقة الله وسقياها
 واياك من الاسد والمحذوف
 عامه والواقع في مثل

قس من التكميل التامة وانما قد المحذوف بالمدروا لانه ليس كل ما حذف
 عامله يكون حذفه واجبا فاقاؤه على عمومته وجعله محذوف وجوبا فانه يكون
 خارجا عن المفعول به (قوله مثل) يشكك في قول مركب مشهور شبه مضمرة بمورده
 أي المحل الذي يضرب فيه بالمحل الذي ورد فيه أولا أي شبه المحل الذي استعمل فيه
 بالمحل الذي ورد فيه أولا (قوله أو شبهه) وهو كل كلام اشتهر وحذف عامله (قوله
 الكلاب على البقر) أي أرسل الكلاب على البقر أي بقر الوحش ومعناه كافي
 الله مع خل بين الناس جري ما خبيرهم بشرهم وانتم أنتم لم يبق إلا لامة فانه لم يبق
 وهو راجع للمثل وتقول تقرأ أي اعطيتي تقرأ وقوله الكلاب على البقر أي في رواية
 انصب ما على الرفع فتبدأ وخبر فلا شاهد فيه وقوله انتم خير الناس راجع انتم
 أي انتم واث خير (قوله على الاختصاص) هو في الاصل مصدر اختصاصته بكذا
 أي خصصته وفي الاصطلاح تخصيص حكم علمي بضمير مما تأخر عنه من اسم ظاهر
 معرف (قول الشارح وحقيقته) أي تعريفه أي تعريف المنصوب على
 الاختصاص لماعلمت (قوله اسم ظاهر معرفة) أراد به ما يعلم ايا وان قوله فيما يأتي
 ويكون المنصوب على الاختصاص يلزم أي مقابل أقوله هنا اسم ظاهر معرفة
 (قوله قصد تخصيصه بحكمه معرفة) يعني قصر حكم الضمير عليه في نحن العرب
 أقرى الناس الخ قصد تخصيصه بأقرى الضمير وفي قوله نحن دعا شرا لا نداء لا نورث
 قصد تخصيصهم بعدم الميراث فقوله بحكم ضمير أي بالمحكوم به على الضمير أي بالخبر
 به عن الضمير فحاله ان الاسم المنصوب يختص بما انصف به الضمير الذي قبله أي
 الفخر (قوله فالاول وقوله الثاني) أي التواضع والثالث زيادة البيان (قوله انما
 معشر الخ) هو من بحر الطويل ولم ينسكهم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره
 والعشر الجماعة عتونا خبر مقدم ومجدبة تاء مؤخره عشره مذهب على الاختصاص
 والانصار مضاف اليه وقد اختص معشر الانصار بالجد والشرف الذي انصف به
 ضميرنا ومؤثر صفة لجد وبارضا اثنا جار ومجرور والباء سببية وخبر مفعول ارشادنا
 لانه مصدر مضاف للفاعل راجع بدليل من خبر اعطيت بيان والشاهد في معشر
 الانصار فان قصد منه الفخر (قوله جدد معنوا الخ) من بحر الخفيف وانصف اليه
 الباء من العبد ولم ينسكهم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره وجد فعل أمر وفاعله
 مستتر فيه وجوبا وبه معنوا عاق به فاني ان حرف تو كيد ونصب ورفع والباء سببية
 في محل نصب وفقر خبرها والى المعنوا متعلق بفقر وأيماني على الضم في محل
 نصب ناخص والهاء للتنبيه والعبد نعت لاي مرفوع بصفة طاهرة وباللهي يا حرف
 نداء والهي منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل بياء المنكسك منع من ظهورها

وشبهه نحو الكلاب على
 البقر واثمه خير الناس
 وأقول من المفعولات التي
 انتم بها حذف العامل
 المنصوب على الاختصاص
 وهو كلام على خلاف مقتضى
 الظاهر لانه خبر بلا نظير
 وحقيقته انه اسم ظاهر
 معرفة قصد تخصيصه بحكم
 ضمير به والغالب على ذلك
 الضمير كونه المنكسك كالمفعول
 ونحن ويقل كونه الخاطب
 ويتبع كونه الغائب والباء
 على هذا الاختصاص في
 أو نواضع أو بيان فالاول
 كقول بعض الانصار
 انما معشر الانصار مجدد مؤثر
 بارضا انما خبر البرية أحدا
 المؤثر الذي له أصل ومثال
 الثاني قوله
 جدد يعنونا في ايها العبد
 الى المعنوا وباللهي تفسير
 ومثال الثالث

اشتغال المحل بحركة المناسبة له مضاف وياء المتكلم مضاف اليه والشاهد في
 أيها العبد فان القصد منه التواضع (قوله انابني نمشل لاندعي لاب) هو من بحر
 البسيط ولم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره ان حرف توكيد ونصب
 ورفع وناء هي في محل نصب وجملة لاندعي بتشديد الدال في محل رفع خبر ولا ب جار
 ومحرور متعلق به وبنى منصوب على الاختصاص وعلامة نصبه الياء وبنى مضاف
 ونمشل مضاف اليه بحر وريا لكسرة الظاهرة والشاهد في بني نمشل فان القصد
 منه زيادة البيان وتسام البيت * وانما نحن ابنا لآباء * (قوله نحن بني نسبة الخ)
 من الرجز ولم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره ونحن مبتدأ وأصحاب
 الجمل خبره ومضاف اليه وبنى نسبة منصوب بالياء على الاختصاص وهو معرفة
 بالاضافة فهو محل الشاهد والقصد منه الافتخار وكذا ما بعده من الحديتين
 ونبني فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء وفاعله مستتر تقديره نحن
 وابن مفعوله وفيه حذف أي نبني ثارا بن عفا ان أي نأخذ ثارنا وعفا ان مضاف اليه
 يجوز صرفه ان اخذ من العفن ومنعه من الصرف ان اخذ من العفة ولذا قيل ان
 ذمته صرفته وان مدحته منعه من الصرف وبالطراف جار ومحرور متعلق بنبني
 والطراف مضاف والاسل مضاف اليه بحرور بكسرة مقدرة منعه من ظهورها
 اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل القافية (قوله وتعريفه بال الخ) مرتبط
 في المعنى بقوله معرفة من قوله وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة وكلمة قال وحقيقته انه
 اسم ظاهر معرفة اما باللام او بالاضافة ومثال تعريفه باللام الخ فأمل (قوله انا
 آل محمد لا تحمل لنا الخ) أي لانهم أوصاها الناس وآل محمد أشراف فلا يسوغ لهم
 أخذ الصدقة لكن اعتمد المالكية اعطاءهم من الزكاة اذا حرموا نصيبهم من
 بيت المال وكانوا فقراء (قوله نحن وما يشر الانبياء لا نورث) قال الحافظ لم يوجد
 الحديث باقظ نحن وانما الوجود في سنن النسائي الكبرى انما يشر الانبياء انتهى
 نصريح (قوله لا نورث) أي لئلا يمتنع وارثهم موتهم فيكفر (قوله على ما يقتضي
 الكشف عنه) أي على اعراب يطلب ذلك الاعراب ان يكشف عنه أي عن
 ذلك الاعراب ونسبة الافتضاء الى الاعراب مجاز على والكشف مفعول يقتضي
 أي ان الحديث احتوى على اعراب يطلب ذلك الاعراب ان يكشف عنه فأمل
 او المعنى وقد اشتمل الحديث على لفظ يطلب ذلك اللفظ الكشف عنه أي عن
 اعرابه (قوله الرفع) أي رفع صدقة (قوله ماتر كنا مبدول صدقة) ولولم يفسد ذلك
 لا تحمل المعنى ماتر كنا صدقة أي لم نترك صدقة مع انهم تركوها (قوله ونحن عصبية)
 بالانصب أي ونحن نرى حال كوننا عصبية فحذف الخبر اسد الحال مسدده واما على

انابني نمشل لاندعي لاب
 وتعريفه بال شعور نحن
 العرب أقرى الناس الضيف
 التقدير نحن أخص العرب
 وتعريفه بالاضافة كقوله
 نحن بني نسبة اصحاب الجمل
 ينبغي ان عفا ان بالطراف
 الاسل

الاسل الرماح ومن تعريفه
 بالاضافة قوله صلى الله عليه
 وسلم انا آل محمد لا تحمل
 لنا الصدقة ونحن معاشق
 الانبياء لا نورث ماتر كنا
 صدقة وقد اشتمل الحديث
 التبريق على ما يقتضي
 الكشف عنه وهو ان ما من
 قوله ماتر كنا مبدول بمعنى
 الذي محله رفع بالابتداء
 تر كنا صلاته والعاذ محذوف
 أي تركناه وصدقة خبر
 ما هذا على رواية الرفع وهو
 أجود موافقة لرواية
 ماتر كنا فهو صدقة وأما
 النصب فتقديره ماتر كنا
 مبدول صدقة فحذف الخبر
 اسد الحال مسدده ونحن
 عصبية

في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والماضي أي شيء تركناه وصدة ويكون المنسوب على الاختصاص بإفظ أي فيلزمه في هذا الباب ما يلزمه في النداء من التزام بانه على الضمة وتأنيها مع المؤنث والتزام افرادها فلا تنفي ولا تجمع باتفاق ومفارقة الانضافة لفظا وتقديرا ولزومها للثنية بعدها ومن بينها باسم معرف بال لازم الرفع مثال ذلك أنا فعل كذا أي الرجل والله اغفر لنا أيها العصابة المعنى أنا فعل كذا خصوصا من بين الرجال والله اغفر لناختصين من بين العصابة ويقول تعريفة بالعلية في بك الله ترجوا الفضل شذوذ ان كونه بعد شذوذ غير مخاطب وكونه ههنا ومن المحذوف عامله المنسوب بالزم ويسمى اهراء والاهراء تنبيه المخاطب على امر محمود يلزمه نحو قوله أخاك أخاك ان من لا أخاله كساع الى الهيجا غير سلاح وانما يلزم حذف عامله اذا

قراءة الرفع فهو خبر نحن ولا شاهد فيه (قوله ويجوز في ما ان تكون الخ) اعلم انه على رواية سبعة بالرفع بدون فهو ورواية فهو صدقة باثبات هو ويجوز في ما ان تكون موصولة وان تكون شرطية فعلى الموصولة يكون فهو صدقة خبره وقرن بالفاء لما في الميتد من العموم هذا على رواية فهو صدقة وأما على رواية صدقة فالامر ظاهر وعلى الشرطية يكون فهو صدقة جوابه ويكون صدقة خبر المحذوف والجملة جوابه وأما على رواية صدقة بالنصب فاموصولة بدليل تقدير الشارح مبذول صدقة ويصح ان تكون شرطية والتقدير فهو مبذول صدقة اذا علمت ذلك فجملة الاوجه ستة قول الشارح ويجوز الخ الظاهر انه منعا في رواية صدقة بالرفع بدون هو بدليل قوله كما تقدم ولك ان تجريده في رواية صدقة بالنصب ورواية فهو صدقة (قوله أيها العصابة) بكسر العين بمعنى الجماعة (قوله المعنى الخ) الحاصل ان أيها مبني على الضم في محل نصب بأخص والجملة حالية فقوله مخصوصا بيان للعالية والاحسن أن يقول أي أخص أي الرجل وهو نفسه أي حال كونه مختصا وأيها مبني على الضم في محل نصب والجملة حالية أي أخص أيها أي مختصين من بين العصابة والقصد من المثالين الافتخار وما قلناه من ان أيها وأيها مبنيان على الضم في محل نصب بفعل الاختصاص محذوف ومذهب الجمهور وذهب الاخفش الى ان كلاما نادى ولا ينكر ان الانسان ينادى نفسه ألا ترى الى قول صهر كل الناس أئمة منك يا عمر وذهب السبكي الى ان أي في الاختصاص معرفة وانما خبر المحذوف أي هو أيها الرجل أو مبتدأ خبره محذوف أي أيها الرجل المخصوص أنا المذکور (قوله أخاك أخاك الخ) تقدم الكلام على هذا البيت (قوله المروءة والنجدة) المروءة بفتح الميم وضمة هاء وهي تخلق الشخص بخلق أمثاله في زمانه ومكانه والنجدة بكسر النون الشجاعة (قوله الصلاة جامعة) فيها أوجه أربعة رفعها على جعل الصلاة مبتدأ خبره جامعة ونصبها على جعل الصلاة مفعولا محذوف أي احضروا الصلاة ونصب جامعة حالا ورفع الاول ونصب الثاني على جعل الصلاة مبتدأ خبره محذوف وجامعة حال ورفع الثاني ونصب الاول على جعل الصلاة مفعولا محذوف وجامعة خبر المحذوف انتهى شرح خليل (قوله من هذا النوع) أي الذي حذف عامله جوارا (قوله أخاك الذي ان تدعه الخ) لم يتكلم علم سحافي الشواهد الذي صفة لا أخاك ان شرطية تدعه

تكرر كما سبق في البيت أو عطف عليه نحو المروءة والنجدة فان فقد التكرار والعطف جاز ذكر العامل وحذفه نحو الصلاة جامعة فالصلاة منصوب باحضر وامقدرا وجامعة منصوب على الحال ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر أخاك الذي ان تدعه لمة * يجيبك كما تبغي وبكفيلك من يبغي * وان تضمنوا مخلصين مكافئا * فيقطع ذواته ويرى الوشي أن يصفي على تقدير الزم أخاله الذي من صفته كذا ويحتمل أن يكون مبتدأ

قوله ومن ينبغي فاعله الخ
هكذا في النسخ وتأمله اه

فعل الشرط المنة متعاقبه بجعل جواب الشرط كما السكاف حرف جر وما هم
موصول والاعاءر محذوف ونبغي صاته أى على الوجه الذى اطلبه ويكتفى بالرفع
ومن ينبغي فاعله والجملة عطف على جواب الشرط (قوله كفولهم مكره أخاك
لا بطل) عبارة الموضح كفول بعضهم قال شارحه وهو أبو حنبل حين قال له خالد وقد
بلغه ان ناسا من أشجع في غار شربون وهم قاتلون اخوته هل لك في غار فيه طباء
المنه أصيب منها وانطلق به حتى أقامه على قم الغار ثم دفعه فقال ضرب يا أبا حنبل
فقال بعضهم ان أبا حنبل بطل فقال له أبو حنبل مكره أخاك لا بطل فصار له لا
يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه وقيل ان أول من قاله عمر بن الخطاب لما
عزم عليه معاوية ليخرجن الى مبارزة على قتلى التقي قال عمر ومكره أخاك لا بطل
فأعرض عنه وذكر الاخ للاستهطاف فأخاك مبتدأ مرفوع بضمه ثم مقدرة على
الاف وبطل مضاف وبلا على مكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون
مكره مبتدأ أو أخاك نائب فاعله سدس الخبر لعدم اعتماده على النسب في
أو الاستفهام عند جمهور البصريين وأجازوه الاخفش والكوفيون اه تصریح
(قوله اشأنى المفعول المطلق) هذه التسمية بله صريحا وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا
الا المفعول بخاتمة وقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي وقوله
المطلق هذا قيد أى فالصدر المتركب أو المبين للنوع يسمى مفعولا مطلقا أى مفعولا
مقيدا بالالفاظ وأما اذا قيل مفعول بدون قولنا مطلقا فينصرف للمفعول به لانه
لما كان كذا الدوران في الكلام خففوه بحذف صاته قاله في المغنى وقال الرضى
قوله المطلق إشارة الى عدم التقييد لا التقييد بالالفاظ فعلى هذا يقال للصدر
الذكر كور مفعول بدون قولنا مطلق (قوله وهو المصدر الخ) اعلم ان المستفاد
من قوله وما يعنى المصدر مثله ان النائب عن المصدر يسمى مفعولا مطلقا وبه مرج
في التوضيح وحيث تدفيع المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه
يختصه فان في ضرب ضربا وبفرد المصدر في أشجع في ضربك والمفعول المطلق في
ضرب بتمه صول او شى عن ذلك المرادى أيضا وحيث قد قوله وهو المصدر الخ تعرف
للمفعول المطلق بحسب الاسئلة فهو تعريف لنوع منه وهو الاصل الى ولو أراد تعريفه
بجميع أنواعه فقال وهو الاصل المفضلة كما قال الموضح ومشى الاشموني على ان
المفعول المطلق لا يكون الا مصدره انظر الى ان ما يقوم مقامه خلف عنه وانه
الاصل وحيث تدفيع المصدر والمفعول المطلق عموم مطلق فيضمة فان في ضرب ضربا
وبفرد المصدر في ضربك ضرب حسن فالصدر أعم من المفعول المطلق والمفعول
المطلق أخص لانه لا يكون الا مصدره وهذا هو المتبادر من قول المصنف هنا وهو

والمرسول خبر وجاء
على لغة من يستعمل
الاخ بالاف في كل حال
ويسمى لغة القصر كقولهم
مكره أخاك لا بطل ثم قلت
هو الشأنى المفعول المطلق
وهو المصدر

المصدر فيكون أول كلامه على قول وآخر كلامه على قول آخر تأمل (قوله
 الفضلة) الماسب أن يقول غير الخبر والحال ليخرج ضرباً ضرباً وان وضرباً
 ضرباً الم فانه وان تبين العدد في الأول والنوع في الثاني فهو خبر وخرج طلع
 زيد غنة فانه مصدر فضلة وهو حال وخرج بقوله مصدر وله برافانه وان كان
 توكيد العامة فهو حال من الضمير المستتر في عاملة فلا يكون مفعولاً طامناً الا انه
 خرج بقوله المصدر لان مدبراً اسم فاعل وأما قوله الفضلة فيشمل ولد مدبراً (قوله
 المؤ كدال) تقسيم لا أفراد العرف ولا يتم التعريف الا به ليخرج وقت اجلالا لان
 وكرهت ضرباً لان عدم التأكيد وبيان النوع وليخرج كرهت النجور الفجور لان
 النجور الثاني توكيد لما قبله لا العامة (قوله أمامه) ان كان مصدراً او لجزء
 عاملة وهو الحدث ان كان فعلاً واعلم ان العامل اما فعل تام على غير مذهب
 الاخفش أما الاخفش فلا يشترط التمام فيقال عنده كان زيد قائماً كوناً أو
 وصف بشرط أن يراد به الحدث أو مصدر من غير شرط وخرج بقولنا بشرط الخ
 اسم التفضيل والصفة المشبهة فلا يجوز زيد أفضل منك فضلاً ولا زيد حسن وجهه
 حسناً لان اسم التفضيل والصفة المشبهة للثبوت ولا يكون الالحال ولا يقتضب
 باسم الفعل لا تقول نزال تز ولا ولا صه سكوناً وزعم تعلب في أنت الرجل علماً ان
 علماء هذه ول مطابق متعصب بالرجل على تأويله بالعالم والوجه انه يتميز بحول عن
 الفاعل بتأويل الرجل بالسكامل أي أنت السكامل علم (قوله وما يعني المصدر
 مثله) أي في كونه منصوباً على انه مفعول مطلق وقوله وما يعني المصدر فضيته انه
 جار في الاقسام الثلاثة وكلام الاشعري يفيد فالتائب عن المؤ كد فالتائب عن المؤ كد فالتائب
 عن المبين للنوع اثنا عشر والتائب عن العدد واحد فالجملة ستة عشر * الأول
 السكينة نحو فلا تملوا كل الميل فكل مفعول مطلق تائب عن مصدر محذوف والاصل
 فلا تملوا ميلاً كل الميل * الثاني بفضيته كضربته بعض الضرب فبعض مفعول
 مطابق تائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضرباً بعض الضرب الثالث نوعه
 نحو رجح الفهري وقعد القرفصاء والاصل رجح الرجوع الفهري وقعد
 القعدة القرفصاء حذف المصدر وأنيب عنه ما يدل على نوع منه وانما كان الفهري
 والقرفصاء من التائب مع انه مصدران ليكونا خالفاً طامناً اللفظاً فذا
 من التائب والقرفصاء ما لا والقصر أن يجلس على القبة ويرفع رصيفه
 ويلصقه ما يبطنه يمد به مثلاً والفهري بالقصر ليس الا وهي الرجوع
 لخالف وهما منصوبان بفتح مقدرة على الالف للتعذر هذا ان قصر القرفصاء والا
 كانت الفتح ظاهرة * الرابع صفة نحو سرت أحسن السبر والاصل سرت السير

الفضلة الماسب أن يكون
 المابين للنوع أو العدد كضرب
 ضرباً أو ضرباً بالأسير أو
 ضرباً بغيره وما يعني المصدر
 نحو فلا تملوا كل الميل ولا
 تضربوه شيئاً فاجادوهم
 ثمانية جادة كج وأقبل الثاني
 من المنصوبات المفعول المطابق

أحسن السير الخامس هيئته نحو عتوت الكافر مبنية سوه بكسر الميم لان فعلة
 بالكسر للهيئة والاصل مبنية بالفتح مصدر فأنيب عنه فعلة بالكسر الدال على
 الهيئة والفرق بين مبنية سوه وبين القرفصاء والقهقري مع ان الجميع مبين لحالة
 مخصوصة ان مبنية مبين للهبة المصطلح عليها وهي ما كانت على وزن فعلة بخلاف
 القرفصاء والقهقري فليسا على وزن فعلة السادس مرادفه نحو وقت الوقوف
 وافرح الجدل بذل بناء على ان الوقوف منصوب بعمت ومذهب الجمهور ان ناصبه
 قولهم قد درمن افظه وصحح أبو حيان الاول من الايمان المنصوبات في غير المرادف
 كالتعليق كل الميل لا يمكن أن يتقدر لها عام على من اعطها فيجب أن يكون العامل
 ما قبلها فيطرده في الجميع ليكون الباب على وتيرة واحدة السابع ضميره نحو عبد
 الله أظنه جالساً بعد الله مفعول أول لا ظنه وجا السام ففعوله الثاني والهاء في أظنه
 ضمير المصدر نائب عنه في الانتصاب على المفعولية والتقدير أظن ظني فهو نائب
 عن المصدر المبين للنوع وقيل التقدير أظن ظنا فهو نائب عن التوكيد ورجحه ابن
 هشام الثامن المثار به اليه نحو ضربته ذلك الضرب التاسع وقته نحو ألم تغصص
 عيناك ليلة أرمده أي اغتماض ليلة أرمده العاشر ما الاستفهامية نحو وما ضرب
 زيد الفاسم استفهام فمفعول مطلق نائب عن المصدر أي ضرب ضربته الحادي
 عشر ما القربطية نحو ما شئت فاجلس فاسم شرط مفعول مطلق وهو نائب عن
 المصدر الثاني عشر آتة نحو ضربته سوطاً والاصل ضربته ضربته سوطاً فحذف
 المضاف وأقيم المضاف اليه مقبلاً وقيل الأصل ضربته ضرباً سوطاً ثم توسع في
 الكلام فحذف المصدر وأقيمت آتة مقامه وأعطيت ماله من اعراب وافراد
 وتنبيه وجميع فهذه الاثنا عشر نائبة عن المبين للنوع على خلاف في السابع كما
 علمته الثالث عشر وهو نائب عن المبين للعدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل
 جلد اثمانين فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين فجعله النائب عن المبين للنوع والعدد
 ثلاثة عشر وازد بعضهم راسع عشر وهو اسم المصدر العلم نحو بربرته وقرجبار
 وفي شرح التسهيل أن اسم المصدر العلم لا يستعمل مؤكداً ولا مبدئياً وينوب
 عن المصدر المؤكد ثلاثة الاول مرادفه نحو فرحت جذاً وجذاً بفتحين مصدر
 جذل بالكسر مرادف لافرح فجذلاً مفعول مطلق نائب عن فرحا والفرق بين افرح
 جذاً وافرح الجذل أن المنكسر مؤكد والمعرف مبين للنوع فافهم الثاني
 ملاقيه في الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الارض نباتاً وتبتل اليه بتبتيلاً والاصل
 أنبأنا وتبتل الثالث اسم مصدر غير علم نحو توشأ رضوا واغتسل غسلاً والاصل
 موضنة واغتسلألاً كذا اسم المصدر علم فهو نائب عن المبين للنوع على ما تقدم

من الخلاف في نيابة موعدهم نيابة رأس هذا الحاصل ما في الاشموني والتصر يح مع
ايضا من تقرير الاشياخ وبه تعلم أن قول الفيشي والكلام من خارج أن النائب
عن الاول محصور في أربعة والنائب عن الثاني في ثلاثة عشر وأربعة عشر اه
غير صحيح لان الاول وهو المؤ كد ينوب عنه ثلاثة فقط والرابع فيه خلاف وهو
الضمير والثاني وهو المبين للأنوع ينوب عنه اثنا عشر على خلاف في السابع الذي
هو الضمير هل هو نائب عن المؤ كد فالنائب عن المؤ كد أربعة وعن المبين للأنوع
احد عشر وان جعل من النائب عن المبين للأنوع نائب عن المؤ كد ثلاثة وعن
المبين للأنوع اثنا عشر فلا يتم ثلاثة عشر او أربعة عشر على كل حال ويتم قوله النائب
عن الاول أربعة على احد السوطين والذي تقدم ان الثلاثة عشر او الاربعة عشر في
النائب عن المبين للأنوع فقط وقول الفيشي يخرج من قول المصنف وما يعنى المصدر
مثله القسم الثالث اذ لا تنافي فيه النيابة أسـ لا لانه لا يكون الا مفعولا مطلقا اه
غير مسلم لما علمت أن العدد ينوب عن المبين للعدد تأمل في هذا المقام فانه أتبعني غاية
التعب لتطفر بالمراد (قوله وسعى مطلقا) هذا معنى على ما قاله في المعنى من أن الاسم
هو المفعول المطلق كما تقدم تقريره (قوله بلا قيد) أي بصفة بخلاف بقية المفاعيل
اذ يقال مفعول به وله وفيه موعده (قوله لانه نفس الشيء الذي فعلته) اعلم أن
السيد قال المفعول المطلق هو الاثر الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدري
وأثره متقارنين لم يشرق بينهما اهل اللغة ولذا قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر
والتحقيق انه الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر اه فقول الشارح الذي فعلته مراد
بالفعل المعنى المصدري ويراد بالشيء الحاصل بالمتدرفيكون ما شىء على ما حققه
السيد وأما قوله في المتن وهو المصدر فهو جار على عرف اهل اللغة لا على التحقيق
تأمل (قوله وهذه العلة) وهي قوله لانه نفس الشيء الذي فعلته وقوله لانه المفعول
حقيقة بدل من قوله لانه نفس الشيء الذي فعلته (قوله احدها التوكيد كقولك
ضربت ضربا) أي فضر بالابنة فاد منه أن يدعى بالمتدرفيكون ما شىء على ما حققه
مؤ كد للمصدر المتدرف من ضربت فقولك ضربت معناه احدثت ضربا فلما
ذكرت بعده ضربا سار بمنزلة قولك احدثت ضربا فظهر أنه مؤ كد
للمصدر لا للزمان ولا للنسبة الذين تضمنهما الفعل (قوله سلوا عليه وسلموا تسليما)
اقتباس من الآية (قوله ان الأنوع) اما من الصفة فحوجات جلوسا حسنا
او من الانشافة فحوجات جلوس الفاضل وكذا يقال في ضربت ضرب الامير
اذ يستحيل اشباع فعل شخص من شخص آخر تأمل (قوله ورجع القهقري) هذا
من النائب عن المصدر كما تقدم عن الاشموني ولعن المصنف بناء على مذهب سيبويه

وقضى مطلقا لانه يقع عليه
اسم المفعول بالاقيد تسول
ضربت ضربا قال ضرب
مفعول لانه نفس الشيء
الذي فعلته بخلاف قولك
ضربت ضربا فان زيد ليس
الشيء الذي فعلته واسكنك
فعلت به فعلا وهو الذي
فعلت لانه مفعول به وكذا
سائر المفاعيل وهذه العلة
قدم الزمخشري وابن
الخالج في الذكر المفعول
المطلق على غيره لانه المفعول
حقيقته وحده ما ذكرته في
المقدمة وقد تبين من هذا
المفعول يقيد ثلاثة أمور
احدها التوكيد كقولك
ضربت ضربا وقول الله تعالى
وكلم الله موسى تكليما وسأوا
تسليما الثاني بيان الأنوع
كقوله تعالى فأخذناهم
أخذ عزيز متندر وكقولك
جلست جلوسا الفاضل
وجلست جلوسا حسنا ورجع
القهقري

من انه مصدر بنفسه لا على مذهب المبرد من انه صفة المصدر مخدوف الذي ذكرناه
فيما سبق ولا على مذهب بعض الكوفيين من انه منصوب بفعل مشتق من الغطاء
ويرد على المبرد عدم وقوع هذه الاعماء وسفاهة وبرد على مذهب بعض الكوفيين
عدم سماع افعالها فضعف المذهبان ذهبت اثبات حكم بلا دليل والعهدي
بالقصر ليس الا وعلى مذهب سيبويه قاله قري مفعول مطلق منصوب بفعلته قد درة
على الاف واكثر نائباً عن المصدر تأمل (قوله بيان العدد) بأن يدل المصدر على
عدد مرات الفعل أو على مرة واحدة ليس عمل دكة واحدة خلافا لما يؤخذ من الفيشي
من أن المصدر يدل على المرات فقط والمراد بالمرات ما زاد على الواحد وقول
الفيشي المراد بالعدد أن يدل على متعة عدد كان اسم عدد كثمانين جلد أو لا
كضربتين وضربات اه مبني على ما فهمه من ان ثمانين جلد عشرين نائب عن
المصدر وقد علمت ما فيه (قوله ولا تكن المؤ كد ليس العامل في المؤ كد) فان الفجور
الثاني مؤ كد لا يجوز الا قد وليس عاملا فيه بل العامل كرهت تأمل (قوله الثالث
المفعول له) عر عنه المصنف ببعض الاعماء وتسم الاعماء في الشرح وانما ذكره
عقب المصدر لاشتراكه في المصدرية ولان الزجاج والكوفيين ذهبوا الى انه
منصوب على الفعلية المطلقة ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه مفعول مقدر من لفظه
والنقد ير جئت اكره ان اكره ان قال الكوفيون ناصبه المفعول المقدم عليه لانه
ملاقية في المعنى وان نال في الاشتقاق مثل قدمت جايسا اه تصرح ويحكم
ما في قول الفيشي ولان الزجاج وشجته لزجاجي ذهبوا الى انه منصوب على الفعلية
المطلقة اه ولم يذكروا الكوفيين مع انهم موافقون للزجاج وان قول الفيشي أيضا
وناصبه عند البصريين العامل الذي يذكرونه وعند الكوفيين عامل المقدر
انهم يخالف أيضا لما في التصريح من ان الكوفيين يقولون عامله الفعل المقدم
عليه وان الذي قال عامله مقدره والزجاج فتأمل (قوله وهو المصدر) شرب الجواز
النصب وانما شرط في المفعول له كونه مصدر لانه عاملة للفعل والاعمال انما
تكون بالمصادر لا بالانوات وظاهر اطلاق المصنف سواء كان عامله من افعاله أم لا
وقيد في غيره هذا الكتاب بما اذا كان مخا لفظ عامله لا يلزم كون الشيء
عاملا لثبته ولا بد من مخالفة في المعنى وأما لا يكون مبيد للنوع وقيد المصنف
في بعض كتبه بالقلبي أي من افعال النفس الباطنة لان العلة هي الحاملة على
ايجاد الفعل والحامل على الشيء مقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز
جئت قراءة لا علم لانه فعل اللسان ولا قلة لا كافر لانه فعل اليد وهذا الشرط
لابن الجوز وغيره وأجاز الفارسي جئت كضرب زيد ا ف لم يشترط كونه قلبيا

الثالث بيان العدد كقولك
تسعين ضربتين أو ضربات
وقول الله تعالى قد كئنا دكة
واحدة وقول الفضلة احتراز
من نحو قولك ركوع عشرين
ركوع حسن أو لم يدل فانه
يفيد بيان النوع ولكنه ليس
بفضلة وقول المؤ كد عامله
مخرج الجوز قولك كرهت
النجور الفجور فان الثاني
مصدر فضلة مفيد لثبوته
واسكن المؤ كد ليس العامل
في المؤ كد نعم قلت هو الثالث
المفعول له وهو المصدر

كالم يشرط الاتحاد في الزمن والفاعل ايم من التصريح فتأمله فانه حسن
 (قوله الفضلة) المراد به كونه منصوبا فخرج المرفوع نحو وحصل لي رغبة في الخير
 ولانه لا يكون الامعلا والمجرور وان كان معلا لا انه لا يقال له مفعول له اسطلاحا
 (قوله المعمل) بكسر اللام كان باعنا ونغاية أو بائنا فقط والفرق بينهما من
 وجهين الاول ان الغاية انما هي علة في الذهن وأما بحسب الخارج فهي معلول
 والباعث علة في الذهن وفي الخارج والثاني أن الغاية مفعولة قبل الفاعل
 والباعث موجود قبله (قوله الحدث) دل عليه بفعل أو وصف أو مصدر (قوله
 شارك في الزمان) المراد بالمشركة في الزمان ان يتلأقيا في جزء من الزمان كان
 جميع زمان عامله جميع زمانه كقمت اجلا لا أو اول زمانه آخر زمان عامله كضربت
 ابني تأديبا أي تأديبا أو آخر زمانه اول زمان عامله كقمت عن الحرب جينا خذلافا
 لما توهمه العبارة واشترط المشاركة في الزمان والفاعل مذهب ابن مالك وابن
 هشام وعليه المتأخرون والذي اختاره الرضي تبعه الفارسي عدم اشتراط ذلك
 (قوله شارك) يحتتمل أن الضمير المستتر عائد على الحدث والبارزعا تدعى المعمل
 وبالعكس والاولى جعل الفاعل ضمير الحدث لان شاركة مفعولة للحدث فعمل العامل
 للموصوف اولى (قوله شارك الخ) اما لفظا كضربت تأديبا أو تقدير اخوير يكمن
 البرق خوفا أي يحكم ترون البرق وقال الزمخشري خوفا وطما معا حلالان (قوله
 ويجوز فيه) أي في المستوفى للشروط الجبرم رجوعية في الجبر من ال والانسافة
 حتى قال الجزولي بعمه والحق الجواز كقوله

من ألتكم لرغبة فيكم طفر * ومن تكفونا نأمر به ينتصر
 وبراجية في المقر ونبال كقوله

لا أقعد الجبن عن الهيماء * ولو قوا التزمرا الاعداء

أراستوى الامران وهو المضاف نحو جئتك ابتغاء الخير أو لا ابتغاء الخير فكلام
 المصنف نامل للاقسام الثلاثة لكن يشك على هذا التعميم تقديره لانه لا نصب
 لان عادتهم انهم اذا قدموا حكما ثم قالوا ويجوز فيه كذا كان المقدم أكثر ويوجب
 بالنصب أكثر في الجملة وهذا لا ينافي انه يستوى فيه الامران أو يكون
 النصب مرجوحا هذا حاصل ما في الفيشي من زيادة وإضاح من شراح الالفية
 (قوله ويجب في مغل قد شرط أن يجز باللام) يستثنى منه ما اذا كان المعمل أن
 وان وصلتهما كما استثناهما المصنف من كلام ابن مالك لكنه اعتذر عنه بأنهما
 اما أكثر واشترط حذف حرف الجر فمما قياسا استغنى عن التصريح به لعله
 فاعتذر عن المصنف بذلك وهذا محله ان قلنا ان محل ان وان وصلتهما بعد حذف

الفضلة المعمل للحدث شاركة
 في الزمان والفاعل كقمت
 اجلا لا لا ويجوز فيه أن
 يجز بحرف التعليل ويجب
 في مغل فقد شرط أن يجز
 باللام

وهو ما اجتمع فيه أربعة
أمور أحدها أن يكون
مصدر أو الثاني أن يكون
مذكور للتعليل والثالث
أن يكون المفعول به محدثا
مشاركه في الزمان والرابع
أن يكون مشارك في الفاعل
مثال ذلك قوله تعالى يجعلون
أصابعهم في آذانهم من
الصواعق حذر الموت والحذر
مصدر مستوف لما ذكرنا
فذلك التصيب على المفعول
له والمعنى لاجل حذر الموت
ومتي دلت الكلمة على
التعليل وفقد منها شرط من
الشروط الباقية فليست
مفعولا لأنه يجب حينئذ أن
تجر بحرف التعليل فقال
ما فقد المصدرية قولان
جئتكم للسمع والعشب وقوله
تعالى هو الذي خلق لكم
ما في الأرض جميعا وقول
امرئ القيس

ولون ما سعى لادنى معيشة
كفاني ولم ألطاب قليل من المال
ومثال ما فقد الالتحاد في
الزمان قولان ثم بيأت اليوم
للسفر غدا وقول امرئ
القيس أيضا

جئت وقد نضت لنوم ثيابي

الجار نصب وهو قول وأما أن قلنا محلها ما جر على القول الآخر فلا استثناء لأن المراد
يجرهما باللام أعم من اللفظ والتقدير اه كلام القيسى باختصار (قوله أن يجز)
تأخره يجوز ويجب فأخبر في الأول وأعمل الثاني على طريقة ثم حذف ما أنه مره
في الأول لكونه فضلا وقد قال ابن مالك

ولا تنحى مع أول قد أهمل * بضمير تعبير رفع أهلا

(قوله أوزانها) محال في التعليل وهو بقاء السببية ومن وفي والكاف نحو فبظلم
من الذين هادوا حرمنا ونحو الذي أحلنا دار المقامة من فضله ونحو لستكم فيما
أفضتم أي بديهم ونحو واذا كروه كما هذا كم أي إهوانا بآياكم اه شيخ الاسلام
(قوله الملام) بفتح اللام (قوله والثاني الخ) سكبت عن الفضلة وخرج العمدة
كمرغبتي رغبة فانه مبتدأ وخبر وخرج بقوله المعلن لحديث بقية المفاعيل لا تلبس
فيها (قوله أصابعهم) أي أنامل أصابعهم فشيء مجاز مرسل من استعمال اسم الكل
في البعض والعلاقة الكمية على الراجح (قوله الحذر مصدر مستوف لما ذكرنا)
لأن الحذر مصدر ذكره لعله الأصابع في الآذان وفاعل الجمل والحذر واحد
وهم الكفار والزمن واحد أيضا (قوله للسمع والعشب) فانه إذا كان لاجل
(قوله خلق لكم) أي فان السكاف وغير الخاطئين وهم ذوات (قوله قول امرئ
القيس) بن حجر السكندى من قصيدة بن الطويل (قوله ولون ما سعى الخ)
لو حرف امتناع لا متناع أي يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لما يليه ان حرف توكيد
ونصب واختلاف في ان وصاتها بـ لو فقبل ان فاعل محذوف تقديره ثبت الثاني
انه مبتدأ حذف خبره وجوبا كما يحذف بعد دولا وهو قول أكثر البصريين
الثالث انه مبتدأ لا خبر له وما دونه صلة اسعى صلتها والعائد محذوف ولادنى متعلق
باسعى ومعيشة مضاف اليه كفاي كفى فعل ماض والتون للوقاية والياء مفعول
وفاعله قليل ولم ألطاب جازم ومجوز ومفعوله مستتر ومفعوله محذوف تقديره الملاك
والشاهد في قوله لادنى معيشة فانه ليس مصدر فلا جاز باللام (قوله جئت الخ)
قائله قائل الاقل وهو من الطويل أيضا ونضت بتخفيف الضاد من النض وهو
الخلع قال بعضهم ويجوز عندى التثنية للتكثير واليسة بكسر اللام الهيمه من اللبس
والمفضل الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في حال خلعي ثيابي لأجل النوم
ولم يبق عليها الا ثوب واحد تنويعه (الاعراب) الفاعل عاطفة وجئت فعل وفاعل
وقد حرف تحقيق ونضت فعل ماض والتاء للتأنيث والنوم متعلق به وثيابي مفعول
لدى ظرف بمعنى عنده متعلق بنضت والتاء مضاف اليه الاحرف استثناء وليسة

لذا التاء لا لیسة المفضل فان زمن النوم متأخر عن زمن خلعي الثوب ومثال ما فقد الالتحاد في الفاعل قولان

جئت لا مزلأبى وقول الشاعر

منصوب على الاستثناء المفضل مضاف اليه والشاهد في انهم فانه وان كان علة الخلق
 الشيا بـ لكن وقت الخلق سابق على وقت الزوم الذي هو الفترة المذهبية للاحساس
 فلذا جره باللام ومثال ما قدر الاتحاد في الافعال والزمن نحو جئتك أمس لضررتك
 زيد اغدا (قوله وانى تعروني لذكري الهزة) فأنه أبو بكر الهذلي من قصيدة
 من الطويل وتعروني تغشاني والذكري خلاف النسيان والهزة بكسر الهاء
 النشاط والارتياح والقطر المطر (الاعراب) الواو لا عطف وان حرف توكيد وياء
 المنكأ اسمها واللام للتأكيده وتعروني مضارع مرفوع والواو من بنية الفعل
 والفاعل هزة خذ لا فالصاحب الشواهد والياء مفعول واللام للتعليل وذكري
 مصدر مجرور باللام والكاف مفعول والفاعل محذوف أى لذكري اياك
 والكانف التشبيه ومصدر يتوالت مضارع ماض والعصفر رفاعله أى كانت فاض
 العصفر والياء فعل ومفعول والقطر فاعل وجملة بلاء حال من عصفر بتقدير قد
 وروى بدل هزة عروى قرة والمراد بالقررة السكون للسرور ويراد لازمها
 وهو النشاط وقوله تعروني من عرا الشيء غشيه ونزل به فهو يفتح الراء في الماضي
 ومضارع يعروى بالضم وأما عرى بكسر الراء يعرى فتجسسها فمناه تجرد وقد نظمه
 الأجهوري فقال

عرا بفتح الراء معناه نزل * والضم فيه مضارع حصل
 أما عرى بكسر الراء فان ذا * معناه زال عنه ثوبه خذا

انتهى دلجوني * (قوله الرابع المفعول فيه) * يعبر عنه بالظرف فهما اسمان
 لمسمى واحد (قوله ماد كرى) أى حقيقة أو حكماً ليشمل ما حذف لدليل وقوله لا حل
 يفتح الهزة وكسر ما وقوله وقع فيه أى بحسب دلالة اللفظ (قوله ما) أى اسم زمان
 ومكان بقسمة البيان ولا يفسر بأحد هـ ما لا يكون البيان انحصار من المبين ولا
 باسم فقط لئلا يكون البيان انحصار من المبين (قوله فضلة حال) خرج العمدة
 نحو يوم الجمعة يوم عظيم (قوله لا موقوف الخ) خرج جميع المنصوبات ما عدا الحال
 فانه خرج بقوله من اسم زمان الخ (قوله من زمان أو مكان) أى من اسم زمان أو اسم
 مكان لان الظرف دال على ما لا أنه نفس الزمان لان الزمان حركة الفلك (قوله
 مطناً) أى وقوعاً مطلقاً أى مهبماً أو مختصاً بخلاف المكان فلا يقبله الا مهبماً
 والفرق بينهما ان دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالة على المكان لان دلالة
 على الزمان تضمن وعلى المكان ان تمام (قوله من زمان أو مكان الخ) هذا التعريف
 للمطر فلا يريد بعض أسماء تنصب على الظرفية واست زماناً ولا مكاناً نحو حقا فانهم
 توسعوا فيها ونصبوها على تضمين معنى في نحو حقا انك ذاهب فحقاً منصوب على

اننى تعروني لذكري الهزة
 انتفض العصفر بلاء القطر
 فان فاعل تعروني هو الهزة
 ففاعل الذكري هو المنكأ
 لان التمدير لذكري اياك
 فالتدوير الرابع المفعول فيه
 وهو ماد كرى فضلة لاجل أمر
 وقع فيه من زمان مطلقاً أو
 مكان

الظرفية متعلقة بالاستقرار على انه ما خبر مقدم وانك ذاهب في تأويل مصدر
مرفوع بالابتداء عند سمي ويده والجمهور والاصل في حق ذهابك فحذفت في
وانتصب حقا على الظرفية وهي جار يتجري الزمان دون المكان ولذا تقع خبرا عن
المصادر كما تقدم في أحقا أنك ذاهب دون الجنة فلا تقول أحقا زيد وذاهب المبرد الى
ان حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وما بعده ما من ان ومعمولها في تأويل مصدر
مرفوع على الفاعلية على حد اولم يكفهم انما انزلنا ومنزل أحقا غير شك انك قائم
وجه درأي أنك قائم وظننا مني أنك قائم فغير شك وجه درأي وظننا مني منهوبات
على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي وجه درأي وفي
ظن مني انتهى تصريح قال الفيتي ويستثنى من قوله مطلقا مذهب مذهب على القول
بظرفيتهما اذا اولم ما فعل واماعلى القول باهما مبتدأ وخبر فلا يستثنى انتهى
وحاصل ما في التصريح والمغنى والاشموني انه اذا وقع بعدهما فاعل أو جملة اسمية
نحو جئت مددعا ونحو * وما زلت ابغى المال مذانا فاع * فقيس طرفان مضافان
للجملة وقيل طرفان مضافان الى زمن مضاف للجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير
زمن مضاف للجملة يكون هو الخبر اه كلام الجميع اذا علمت ذلك فقول الفيتي
يستثنى الخ لم يظهر لي وجهه فانه على انهما طرفان يكونان داخلين في المفعول
فيه غاية الامر انهما طرفان متصرفان واما اذا دخل على اسم مرفوع انكرة
أو معرف فمخبر ما رأيت مذيونان أو مذيون الجماعة ففصل الفاعل من ذلك يومان
فمبتدأ يومان خبره وقال ابن جني يعني وبين لقائه يومان قد خبر يومان مبتدأ
وهذان القولان للبصريين وقيل ان من حرف وذمه وصوله والمرفوع خبر المحذوف
والجملة صلة أي الذي هو يومان وقيل يومان فاعل المحذوف ومنذ مركبة من اذ
ومن أي من اذ مضى يومان انظر التصريح (قوله مهم) أي أو شبهه كما كان وجانب
وجهة راحية ومن شبهه المصادر المتشابهة لا مكانة كقرب وبعد وشرق وغرب
وسكت عنه اختصارا (قوله أو مقيده مقدار) أي أو شبهه كراحته ومهنية ووزن
ودور كدور المسجد (قوله أو مادته) الامولى أو مادته واعلم صرح ما فطن النافع
تكرارها فاستطاعها وعلى هذا فهو عطف على مهم ويكون من باب الوصف بالجملة
بعد الوصف بالفردي مكان مهم أو مكان مادته الخ (قوله يعبر بفي) يعني ظاهرة
فلا ينافي كونه على معنى في ولا ينافي المراد ان في ملاحظة والا كان مبنيا لان الظرف
اذا ضمن معنى الحرف بني ولذا كان تعريف المصنف أولى من تعريف ابن مالك
(قوله يعبر بفي) وخرج عن كونه ظرفا في الاصطلاح لان الظرف في الاصطلاح
ما كان منصوبا (قوله على التوسع) أي في دخلت الدار وعلى التوسع والضرورة

مهم أو مقيده مقدار أو مادته
مادة عاملة كصمت وما أروم
الخميس وجئت أمامه
وسرت فرسخا وجئت
بجاءك والمكانى غيرهن
يعبر في كصابت في المسجد
ونحو قاله بفي امه ويده وقوله
دخلت الدار على التوسع
وأقول الرابع من
المصنوبات الخمسة عشر
المفعول فيه

ويسمى الطرف وهو عبارة عما ذكرت والحاصل ان الاسم قد لا يكون ذكرا لاجل امر وقع فيه ولا هو زمان ولا مكان وذلك كزيدا في ضربت زيدا وقد يكون انما ذكر لاجل امر وقع فيه ولكنه ليس بزمان ولا مكان نحو رغب المتقون ان يفعلوا حيرا فان المعنى في أن يفعلوا وعليه في أحد التفسيرين قوله تعالى وترغبون أن تسكحوهن وقد يكون العكس نحو وانخاف من ربنا يوما ونحن واجبون يوم التلاق اننا يوم الألفة ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فهذه الأنواع لا تسمى طرفا في الاصطلاح بل كل منها مفعول به وقع الفعل عليه لافيه يظهر ذلك بأدنى تأمل للمعنى وقد يكون مذكورا لاجل امر وقع فيه وهو زمان أو مكان فهو حينئذ منصوب على معنى وهذا النوع خاصة هو المعنى في الاصطلاح طرفا وذلك كقوله سمعت يوما أو يوم الخميس وجلست أمامك وأشرت بالقبيل بيوم أو يوم الخميس إلى ان الطرف الزمان

في البيت فالتوسع متعين في الاول (قوله على التوسع) أي التجوز في اللغة ولهم في نصبه أقوال ثلاثة الاول لفارسي واختاره ابن مالك وعزاه لسيدي به انه باسقاط الجار اجراء لاقام مجرى المفعول فيكون المنصوب مشما بالمفعول به الثاني لابي علي الشلوبي وعزاه لسيدي به والجمهور انه منصوب وبه على الظرفية الثالث لانخاف انهم مفعول (قوله ويسمى الطرف) أي عند البصر يريدون السكوفين لان الطرف في اللغة الوعاء وهو منتهي الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه طرفا من الممكن ليس كذلك وهما انفراد محلا والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح انتهى تصريح (قوله عما ذكر) وهو ما ذكره لافيه لاجل امر وقع فيه (قوله وعليه في أحد التفسيرين وترغبون أن تسكحوهن) انه المناسب ومنه أي من الذي ليس بزمان ولا مكان والتفسير الثاني به رعن أي وترغبون عن ان تسكحوهن فليس مما نحن فيه أصلا الا ان يقال قوله وعليه أي وجرى عليه أي منه وفصله لان فيه احتمالا ثانيا كما علمت (قوله لافيه يظهر الخ) هذا ظاهر في الاول والثالث واما الثاني فشكل لانه أولا ثبت الوقوع فيه وهذا في الوقوع فيه ويحجب بان الوقوع المتني ما كان على سبيل الظرفية أي كون ذلك الامر مظهروفا في ذلك الاسم والوقوع المتي هو التعاقب والارتباط لان معنى رغب المتقون في فعل الخير تعلق رغبتهم به وسكنت اليه فلم يتوارد النفي والاثبات على شيء واحد (قوله يوما) مفعول يخافون (قوله الله أعلم حيث يجعل رسالته) خفيت من أسماء المكان وليس على معنى في اذ ليس المراد ان العلم واقع في ذلك المكان وانما المراد ان الله يعلم نفس المكان المستحق للرسالة فهو مفعول به وناسبه فعل مضارع مترع من اغظ أعلم تقديره يعلم لدلالة اسم التفضيل عليه وانما جعل ناسبه محذوفا لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا قاله الموضع في التوسيع وقد قال المؤلف في الحواشي قال محمد بن سعد الزكي في كتاب البديع غلط من قال اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أعلم من هو اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما في زيدا حسن وجهها وفي الارشاد لابي حنيفة وقال محمد بن سعد الزكي فعل التفضيل ينصب المفعول به قال تعالى ان ربك هو أعلم من يفضل عن سبيله انتهى وفي جعل حيث مفعولا لها انظر لان هذا ضرب من التصرف قال المرادى لم يجز حيث فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ انتهى قال الدماميني ولونيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم يعد وفيه ابقاء حيث على ما عهداها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى ان يؤتيهم مثل ما أوتي رسوله من الآيات لانه يعلم ما فهم من الذكاء والطهارة

والفضل والصلاحية لا لارسال واسمهم كذلك انتهى من التصريح (قوله يجوز
ان يكون مـ هـ الخ) المهم ما دل على قدر من الزمان غير معين بذكره كان نحو لحظة
وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة ولا يصح جوابا بالكم ولا متى والمختص ما دل
على مقدار معرفا كاليوم أو مكررا كيوما وأما المـ دود فمن قبيل المختص خلافا
لأن جعله قسما ثالثا واه وما دل على مقدار من الزمان معلوم كيوما وشهرا وسنة وسائر
الشهور فقوله سير وافهم اليالى وأياما من قبيل المختص وكذا بكرة وأصيلا وكذا
يؤخذ من المدافعي خلافا للأصنف حيث جعل يومها مـ الا ان يراد به قطعة من الزمن
والمختص من المصـ كان ماله ضرورة وحده ومخصوصة والمهم بخلافه ويستثنى من
المختص داخل وخارج وجوف إذا أريد بشئ من ذلك الظرفية فانه يتعين جره
بالحرف ولا يجوز ان تعابه على الظرفية وقول بعضهم سكنت ظاهرا باب الفتوح
لأن انتهى يسـ على الفا كهي (قوله بكرة) أول النهار وأصـ يلا آخر النهار
(قوله الست) نعمت للجهات لا للأسماء لأن أسماءها كثيرة ولا يقال لو كان نعنا
للاسماء اتقال الستة لانا نقول المـ دود إذا حذف جاز حذف التام من العدد وذكرها
كما في الحديث وأتبعه بست من شوال (قوله في قراءة من فتح الميم) اما من كسرهما
فتحتا بمجرور بهما ولم يكن ظرفا حينئذ لان الظرف خاص بالمصوب (قوله وراءهم
ملك) اسمه جندى (قوله وقرئ) أى قرأ ابن كثير وابن عاصم وأبو عمرو وشعبة
من عاصم (قوله تزاور) أسلمه تزاور قلبت التاء الثانية تزايا وادغمت في الزاى (قوله
ومنه زاره مال اليه) أى مال الزائر عن مكانه الى المزور فهو مطابق للآية لان
قوانا عن مكانه مثل قوله عن كفههم فى صدور الميل عنه وقوله اليه مثل قوله فى الآية
ذات الميمين فى كون الميل الى جهة انتهى زكريا (قوله قال الشاعر صددت الخ)
أقـ به دليلا على ظرفية الميمين (قوله صددت الكاس الخ) قاله عمرو بن عدى بن
النضر بن ربيعة وكان من خبره ان خاله جندبة كان بلغه ان غلاما من لحم يسمي
عدى بن نضر عنده ايا دوا له لب وطرف وأدب وجبال فشرط على ايا دوان
بعضه ففعلوا فكان مناديه فمشتته رشاق أخذت جندبة فقالت يا عدى اذا
بقيت القوم فامزج لهم قليلا وعرق للالك فاذا أخذت الحمرة منه فاطبني اليك
ميرزجك واشهد القوم ان قبل ففعل الغلام خطما فزوجه واشهد عليه
ميرزجك فافترقا فماتت عرس بالهلك ففعل فلما أصبح متضمخا بالخلق قال له
يعة ما هذا الاثر يا عدى قال آثار العرس قال وأى عرس قال عرس رشاق فخر
كامل الارض ورفع عدى مئزره فاسرع جندبة فى طلبه فلم يجده وقال بعضهم بل
يعة ما هذا الاثر يا عدى

يجوز ان يكون مـ هـ الخ) المهم ما دل على قدر من الزمان غير معين بذكره كان نحو لحظة
وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة ولا يصح جوابا بالكم ولا متى والمختص ما دل
على مقدار معرفا كاليوم أو مكررا كيوما وأما المـ دود فمن قبيل المختص خلافا
لأن جعله قسما ثالثا واه وما دل على مقدار من الزمان معلوم كيوما وشهرا وسنة وسائر
الشهور فقوله سير وافهم اليالى وأياما من قبيل المختص وكذا بكرة وأصيلا وكذا
يؤخذ من المدافعي خلافا للأصنف حيث جعل يومها مـ الا ان يراد به قطعة من الزمن
والمختص من المصـ كان ماله ضرورة وحده ومخصوصة والمهم بخلافه ويستثنى من
المختص داخل وخارج وجوف إذا أريد بشئ من ذلك الظرفية فانه يتعين جره
بالحرف ولا يجوز ان تعابه على الظرفية وقول بعضهم سكنت ظاهرا باب الفتوح
لأن انتهى يسـ على الفا كهي (قوله بكرة) أول النهار وأصـ يلا آخر النهار
(قوله الست) نعمت للجهات لا للأسماء لأن أسماءها كثيرة ولا يقال لو كان نعنا
للاسماء اتقال الستة لانا نقول المـ دود إذا حذف جاز حذف التام من العدد وذكرها
كما في الحديث وأتبعه بست من شوال (قوله في قراءة من فتح الميم) اما من كسرهما
فتحتا بمجرور بهما ولم يكن ظرفا حينئذ لان الظرف خاص بالمصوب (قوله وراءهم
ملك) اسمه جندى (قوله وقرئ) أى قرأ ابن كثير وابن عاصم وأبو عمرو وشعبة
من عاصم (قوله تزاور) أسلمه تزاور قلبت التاء الثانية تزايا وادغمت في الزاى (قوله
ومنه زاره مال اليه) أى مال الزائر عن مكانه الى المزور فهو مطابق للآية لان
قوانا عن مكانه مثل قوله عن كفههم فى صدور الميل عنه وقوله اليه مثل قوله فى الآية
ذات الميمين فى كون الميل الى جهة انتهى زكريا (قوله قال الشاعر صددت الخ)
أقـ به دليلا على ظرفية الميمين (قوله صددت الكاس الخ) قاله عمرو بن عدى بن
النضر بن ربيعة وكان من خبره ان خاله جندبة كان بلغه ان غلاما من لحم يسمي
عدى بن نضر عنده ايا دوا له لب وطرف وأدب وجبال فشرط على ايا دوان
بعضه ففعلوا فكان مناديه فمشتته رشاق أخذت جندبة فقالت يا عدى اذا
بقيت القوم فامزج لهم قليلا وعرق للالك فاذا أخذت الحمرة منه فاطبني اليك
ميرزجك واشهد القوم ان قبل ففعل الغلام خطما فزوجه واشهد عليه
ميرزجك فافترقا فماتت عرس بالهلك ففعل فلما أصبح متضمخا بالخلق قال له
يعة ما هذا الاثر يا عدى قال آثار العرس قال وأى عرس قال عرس رشاق فخر
كامل الارض ورفع عدى مئزره فاسرع جندبة فى طلبه فلم يجده وقال بعضهم بل
يعة ما هذا الاثر يا عدى

حدثني رشاق لا تكذبيني * أبحر زيت أم بهجـين
أم يعبد فأنت أهل اعبد * أم بدون فأنت أهل لدون

فأجابته بقولها

أنت زوجتي وما كنت أدري * وأنتي النساء للترين
ذاك من شربك الدامة صرفا * وتصاديك في الصبا والجون

فأتلتها جذعة اليه وحصنها في قصره فاشتعلت على حمل فولدت غلاما فسمته عمرو
فلما كبر عظمته وألدهته كسوة فاخرة ثم أزارته خاله فاعجب به وخرج جذعة
في سنة قد اخصبت فبسط له في روضته وخرج عمرو في غلامته يجتنون السكاة فكانوا
إذا أصابوا كفاة طيبة أكلوها وإذا أصابها عمر وخبأها ثم أقبلوا مسرعين وعمرو
يقدمهم ويقول

هذا جنائي وخبره فيه * إذ كل جان يده إلى فيه

فالتزمه جذعة وحياه ثم إن الجن اختطت له فطلبه جذعة في آفاق الأرض فلم يسمع له
خبرا فقبل رجلا من بلقيس ومعهما فينة يقال لها أم عمرو والرجلان مالك وعقيل
فقدما من الشام يريدان الملك فترا على ما فتنصبت الفينة لهما فدارا وهيات لهما
طعاما فيمنهاهما بأكلان إذا قبل رجل اشبع الرأس قد طالت الظناره بخافس
فربما منهما وما وميده فقلات الفينة أعطيا كرا عايت في ذراعا ثم تناولت صاحبهما من
شراهما وأوكلت سقاء ما لم توط عمرا احتقار له له وحاله فقال عمرو في ذلك

سددت الكاس عنا أم عمرو * وكان الكاس يحجراها المينا

فإن تستكري حالي فاني * أنا ابن عدى حقا فأعرفينا

ونحالي لا أبالك ذو المعالي * جذعة كيف ويحك تنكرينا

ومأسر الثلاثة أم عمرو * بصاحبك الذي لا تهيننا

فقال له الرجلان عند ذلك من أنت فقال أنا عمرو بن عدى فقاما إليه وسلموا عليه
ولمسا وغلا من هيبته وقالاما كنا نهرى إلى جذعة هدية هي أنفس عنده من ابن
أخته فدخل عليه به ففرح به وصرفه إلى أمه وقال لهما احكما وكلا لا ينادم أحدا
إعجابا بنفسه عن القدماء فقال مناداة تلك ما بقيت وبقينا فقال ذلك لكوا وبقينا ندعيه
فسمي يندمان جذعة وأياهما أعنى ابن ثور برة ابن بوعى في مريثة لأخيه حين قتله خالد
ابن الوائد رضي الله عنه

فكنا كندمان جذعة حقبة * من الدهر حتى قيل إن يتصدعا

فلما تفرقا كافي ومالك * لطول اجتماع لم يبت ليلة

فقدماه أربعين سنة وانما قيل للشارك نديم من الدامة لأنه بعد العيون من الحمر

يبدى عليه (الاعراب) صدقت فعل وفاعل والسكاس مفعول والسكاس اناءية خبر
وان لم يكن فيه خبر يقال له قرح وجهه كئاس وكؤس وام منادى مضاف حذف
منه محرف النداء محروم مضاف اليه وكان الواو للبحال كان فعل ماض والسكاس
اسمها مجراها مبدأ واليمين في موضع رفع خبر عن السكاس والشاهد في البيت نصب
اليمين (قوله يجوز الخ) حاصل ما ذكره الشرح ثلاثا وجه الاول ان اليمين خبر عن
المجرى والجملة خبر كان واسمها السكاس الثاني ان اليمين خبر كان على اعتبار البدل
الثالث ان اليمين خبر كان على مراعاة البدل منه وعلى الوجهين الاخيرين مجراها
بدل من السكاس وعلى الوجهين الاولين فاليمين طرف واماعلى الثالث فاليمين ليس
طرفا بل منصوب على انه خبر كان واسقط وجهها رابع لعدم صحة في النظر وهو ان
مجرها مبدأ واليمين خبر المبدأ وليس طرفا وعلى هذا الوجه يرفع اليمين بالضم
والشعر بالنصب فلذا تركه المصنف لعدم صحة في النظر (قوله لان المعتمد في الاخبار
البدل) أي غالباً وقد يكون المعتمد هو البدل منه كقوله * ان السيوف غدوها
وزواحها * تركت هو ازن الخ اذ لم يقل تركتها لئلا قال ويجوز الخ (قوله لان المعتمد
في الاخبار الخ) والمعنى وكان جريان السكاس في اليمين (قوله ويجوز) أي فالحبر مفرد
(قوله خبر كان لا طرفاً) والمعنى وكان السكاس نفس اليمين وجه جعل السكاس نفس
اليمين اما لانهم كانوا يشربون بنفسهم أي بدل السكاس فاطلق السكاس على نفس
اليمين اولاً لانه الجاور السكاس اليمين جعل اليمين نفس السكاس فالحجاء وقال الفيشي
قوله دون البدل أي في الحكم الانطى وهو الاخبار عن السكاس باليمين الا فيهم معتبر
في المعنى لانه لا معنى لكون السكاس نفس اليمين الا باعتبار دورها وجرانها فيها
وتعاملها اياها انتهى (قوله قد علم) قاله جندب اخذ عمرو ذى السكاس من قصيدة
من المتقارب وهذه

رحلت عن أولادها المرشعات * ولم تدعين لهن باللا

بانك ربيع وغيث مريع * وانك هاتك تكون القلا

(قوله والمرلون) من ارمم القوم نة دراهم وقال الفيشي المرلون جمع مرمل

اسم فاعل من ارمم اذا اصابت السنة المرمل اعوى السنة الجديدة واللام موطن

لقسم لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وقد حرف تحقيق علم فعل ماض

الضيف فاعل والمرلون عطف عليه اذا طرف مستقبل اغبر فعل ماض افق فاعل

وهبت فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل عائشة على الربيع وشمالا منصوب على

الطرفية اه شواهد ورأيت بها مش نسخة قال بعضهم شمالا بفتح الشين ويكون

حالاً او تمييزاً وادعى انه الصحيح (قوله مساحة) بكسر الميم مصدر مسح الارض

اذا ذرعتها كذا في كتب اللغة والذي ضبطه الخرشى في شارح خليل بفتح الميم

يجوز كون مجراها مبدأ

واليمين طرف مخبر به عنها

مجرها في اليمين والجملة

خبر كان ويجوز كون مجراها

مبدلاً من السكاس بدل

اشتمال فاليمين أيضاً طرف

لان المعتمد في الاخبار عنه

انما هو البدل لا الاسم

ويجوز في وجهه ضعف تقدير

اليمين خبر كان لا طرفاً وذلك

على اعتبار البدل منه دون

البدل وقول الآخر

لقد علم الضيف والمرلون اذ

اغبر افق وهبت شمالاً

انوع الثاني ما ليس اسم جهة

ولكن يشبه في الابهام

كقوله تعالى اوطرحوه

أرضاً واذا القوا منها مكانا

سقيقاً القسم الثاني ان يكون

دالاً على مساحة معلومة من

الارض كسرت فرخا وميلا

وبريداً وأكثرهم يجعل هذا

من المهم وحقيقة القول

فيه أن فيه ابهاماً واختصاصاً

أما الابهام فن جهة أنه

لا يختص بجهة معينة او اما

الاختصاص فن جهة دلالة

على كنهه معينة

من المصدر ولكن شرط هذا أن يكون عاملاً من مائة كجاءت بجلس زيد وذهبت مذهب عمرو وكنا نذهب منها مقاهل للسمع ولا يجوز جالت مذهب عمرو ونحوه وما هذا هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز اتصافه على الظرف فلا تقول صليت المسجد ولا أتت السوق ولا جالت الطارقي لأن هذه الأماكن خاصة الأتري ليس كل مكان يسمى مسجداً ولا سوقاً ولا طارقياً وإنما حكمه في هذه الأماكن ونحوها أن تصرح بحرف الظرفية وهو في قول الشاعر وهو رجل من الجن سمعوا بمكة سوتة ولم يروا شخصه يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضي الله عنه حينها جازاً

نرى الله رب الناس خير جزائه رفيقاً لا خيمتي أم معبد هما نزلاً بالبر ثم ترحلاً فأفزع من أمسي رفيق محمد في القصي ما زوى الله عنكم من فعال لا تجازي وسود

(قوله القولان) أي القول بالابهام والقول بانه مختص (قوله لا تقول صليت الخ) لأن هذه إما كن خاصة (قوله وهو رجل من الجن سمعوا الخ) وسبب ذلك أن أسماء بنت أبي بكر قالت لما خفي علينا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاني نفر من قریش فبينهم أبو جهل بن هشام فخرجت إليهم فقال ابن أبوك فقلت والله لا أدري ابن أبي قالت فرفع أبو جهل يده وكان فاحشاً خبيثاً فأنطم خدي لطمة خرج منها قرطبي وهي الحلقمة التي في الأذن قالت ثم انصرفوا ولم يدر أين توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاني رجل من الجن يسمعون صوته ولا يرونه وهو يشهد هذه الآيات أم من المواهب اللدنية لا تطل في الاحتياج بكلام الجن من حيث أن العرب استعملته واقترنه (قوله جزى الله الخ) وبعد هذه الآيات

ألم من بني كعب كان قناتهم * ومفقهدها للأخوة من جمر صند سلوا خشيتكم عن شاتمها وإناؤها * فانسكم أن تسالوا الشاة تشهد دعاها بشاة حائل فحلبت * له بصير يحضره الشاة فتريد فغادرها رهناً لدهم ككالب * يرددها في مدهدر ثم مورد

فما سمع حساً بذلك تشيب محجاً وبالله أثق الجنى فقال

لقد خاب قوم زال عنهم نبيهم * وقد سر من يسرى إليهم ويغتردي ترحل عن قوم نهضت قواهم * وحمل على قوم بنور مجدداً هداهم به بعد الضلالة لهم * وارشدتهم من تبع الحق يرشد وهل يستوى ضلال قوم تسفروا * عجي وهداة يهتدون بهتدي وقد نرات منهم على أهل يثرب * ركب هدى ظلت عليهم بأسعد نبي يرى ما لا يرى الناس حوله * ويتلو كتاب الله في كل مشهد وإن قال في يوم مقالة غائب * بتصديقها في اليوم حقاً ترى قدي لنين أبابكر سعادة جده * بهجته من يسعد الله يسعد

(قوله جزى الله) معناه قضى الله وهو فاعل ورفيع بمعنى ما لا يبدل كل من كل وهو في الأصل مصدر بمعنى الترية وهي تبليغ الشيء شيئاً إلى الحد الذي اراده الرب والناس مضاف إليه وخبراً منصوب على المصدرية أي جزاء خير جزائه وجزائه مضاف إليه ورفيعين مفعول منصوب بإيائه لأنه منسحق لا فاعل ماض والالف فاعل من القبلولة وهي قوم وسط النهار وخيمتي منصوب بحذف في وام مضاف إليه وحذف النون من خيمتي للإضافة ومعه مضاف إليه وام معبد اسمها

طائفة

وكان حقه أن يقول قال في خيمتي أم معبد أي قبلاتها ويروي حلاً بديل قالوا والتقدير

أيضا حلاً في خيمتي ولكنه اضطررنا سقط في وأوصل الفعل بنفسه وكذا هم لولوا في قولهم دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك إلا أن التوسع مع دخلت مطرد لكثرة استعماله أياه ثم قلت

عائكة بنت خالد الخزاعية هما مبتدأ ونزلا فعل وفاعل وبالبرجار ومجرور متعلق
 بنزلا قال القيسى قوله بالبر بفتح الباء ككسرها مع بني الاحمان والافصح الكسر
 اهـ واما مقابل البحر فهو بالفتح ايس الا واما بالضم فهو الجمع المعلوم ثم ترحلا عطف
 على نزلا وفتح فعل ماض ومن فاعله واسمى فعل ماض ناقص واسمها ضمير متنى
 ورفيق خبرها ومحمد مضاف اليه فيا القصي الماء عاطفة ويا حرف نداء نائب عن
 ادعوا لئلا ساغ عطفا على ما قبلها وآل منادى مضاف لقصى وهو احد اجزائه
 على الله اعليه وسلم وماز بمعنى امتاز فعل ماض وفاعله عائد على النبي واسم الجلالة
 مقسم به قاله في الشواهد وقيل زوى وجهه بمعنى رفته واروى عنه منه وعنهكم
 متعلق بمماز وبه أى بسبب رحيبه متعلق بزوى وفعال بفتح الفاء الخصال الجديدة
 لانافية وتجازى بالزى وقيل بالراء فعل ماض والجملة صفة لفعال وسودد عطف
 على فعال يضم السين ويضم الدال الاولى وفتحها بالاء موزونة فيه لغات أربع
 وامن اللام لامرويه مجزوم بها وبني كعب مفعول ومضاف اليه ومكان مفعول
 وقتاتهم مضاف اليه ومفعولها اللؤميين عطف عليه سئلوا خشكم عن شأنهم افعال
 وفاعل ومفعول وجار ومجرور واناءها عطف عليه فانكم الناء للعطف وان حرف
 توكيد ونصب والسكاف اسمها محله نصب ان تاء الواجزم ومجزوم والتاء مفعول
 وتشهد جواب الشرط دعاه افعال ومفعول وشاة متعلق به وحائى صفة فتحيات الفاء
 للعطف وتحيات فعل ماض والتاء للتأنيث وله متعلق به واللام للتعليل وبه موصوف
 متعلق به وضرة الشاة مضاف ومضاف اليه ومزيد صفة لضمير مخرج فتأدروا فعل
 ومفعول وفاعله مستتر رهنا تميز لغيرها طرف ومضاف اليه متعلق بخادر وكالب
 حال في محل نصب من فاعل خادر يردد فعل مضارع وفاعله مستتر والهاء مفعول في
 مصدر متعلق به وانظر بسط القصة في ابن حجر على الهمزية اهـ (قوله الخامس
 المفعول معه) * قيل ان نائب الفاعل شبه بالمصدر والتقدير الذى فعل الفعل معه
 والضمير المجرور عائد على آل وقيل ان مع نائب فاعل كما ان به وفيه وله كذلك والاولى
 ان تكون الترجمة صارت علما (قوله الاسم) أى الصريح فلا يكون فعلا ولا جملة
 ولا اسما تأويلا لخرج لانا كل العمل وتشرب بالين بنصب تشرب ونحو سرت
 والشمس طالعة فان الواو داخلة على فعل فى الاول وجملة فى الثانى فليست مفعولا معه
 بناء على ان المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة
 والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لاهدر الفاصل تليد الزمخشري كما نقله عنه
 فى المغنى (قوله الفضة) أى المنسوب الذى ليس أحد ركنى الاسناد وليس المراد بها
 المستغنى عنه والآخر ج استوى الساء والخشبة فان الاستواء لا يقوم الا بجمعة د

الخامس المفعول معه
 الاسم الفضة

فلا يستغنى عنه في هذا التركيب قاله الفيشي وخرج بالفضلة نحووا شرتلزي يدوعرو
 فانه عمدة (قوله التالي واولخ) خرج بقية المناعيل والحال والتمييز والاستثناء
 (قوله واولخ) أي الدالة على مصاحبة الفاعل للمفعول في وقوع الفعل عليه
 أو على مصاحبة الفاعل له في صدور الفعل عنه (قوله مسبوقه بفعل) لفظا أو تقديرًا
 فيشمل ما أنت وزيد وكيف أنت وزيد عند من نصبه والاصل ما تكون وكيف
 تمنع حذف الفعل فان فصل الضمير وبرزو قدره سيويدي من المنظر السكون في المثالين
 وقدره مع كيف صار عا ومع ما مضى فقال الاصل كيف تكون وزيد وما كنت
 وزيد انتقال السير في انه غير مقصود ولو ~~كسر~~ كسر جاز وقبل لا يجوز الا ما قدره
 سيويدي واعلم ان كان المقدره قال الفارسي وغيره انها تامة فكيف حال وما
 ملا تكون حالًا وقبل انها تامة وهو الصحيح فكيف وما في موضع نصب خبرها
 والتقدير على أي حال تكون او كنت مع زيد فزيد مفعول معه رسبته فعل تقدير
 انتهى تصریح وقوله المسبوقه الخ يؤخذ منه ان عامله متقدم عليه فلا يقال والنيل
 شرت ولا سائر والنيل زيد (قوله معناه) وهو الحادث (قوله وحروفه) بالرفع عطف
 على معناه (قوله كسرت) راجع للفعل والناسا راجع لما فيه معناه وحروفه
 فيصدق على النيل في المثالين ان اسم لدخول ال عليه وانه فضلة لانه منصوب
 وانتقال الواو في تلك التوارج مع واو او مسبوقه بحمالة ذات فعل وهو شرت في
 المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال الثاني فان فيه
 معنى الفعل وهو السير وفيه حروفه وهي السين والياء والراء وهي النيل مفعولا
 معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل انتهى تصریح (قوله اختلافوا
 فيه هل هو قياسي او سماعي) والاصح انه قياسي كما قاله شراح الازهرية (قوله
 والثاني ان العامل) قال جمهور البصريين وطائفة من السكوفيين الناصب له
 ما سبقه من فعل او شبيهه ثم اختلفوا فقال سيويدي والفارسي وجماعة انه كالفعل
 مد في المعنى بمعنى شرت والنيل شرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من السكوفيين
 انه نصب على الظرفية والواو مهيمه للظرفية ونظروهم بمسئلة النصب بالافاقه نصب
 الاسم بعد الواو كما انتصب بالا وقال عبد الله اهر الجرجاني الناصب الواو ورد
 بانها لو كانت الواو عاملة لاتصل بهم اذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبة
 قال أكثر السكوفيين الناصب له الخالفه قال عامل معنوي وهو مخالفه ما بعد الواو
 لما قبلها كما ذهبوا اليه من نصب الظرف اذا وقع خبرا عن مبتدأ نحو زيد عندك
 ورد بان الخالفه لو كانت تقضي النصب لجاز ما قام زيد بدل عمرا بنصب عمرو
 وذلك لا يجوز قال الزجاج الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير في شرت والنيل

التالي واول المصاحبة
 مسبوقه بفعل أو ما فيه
 معناه وحروفه كسرت
 والنيل واول سائر والنيل
 واول الخا من من المصاحبات
 المفعول معه وانما جسا
 آخرها في الذكر لاصرين
 احدهم انهم اتخذوا فيه
 هل هو قياسي او سماعي
 المعاني من
 لا يختلفون في القياسي
 والثاني ان العامل انما يصل
 اليه بواسطة حرف ملحق
 وهو الواو بخلاف سائر
 المفعولات وهو عبارة عما
 اجتمع فيه ثلاثا مور
 احدها ان يكون اسم
 والثاني ان يكون واقعا بعد
 الواو والدالة على المصاحبة
 والثالث ان تكون تلك
 الواو مسبوقه بفعل أو ما فيه
 معنى الفعل وحروفه وذلك
 كقولنا شرت والنيل

امرکم وشركاءکم أى
فأجمعوا امرکم مع
شركاءکم فشرکاءکم مفعول
معه لا يستغناءه الشرط
الثلاثة ولا يجوز على ظاهر
اللائظ ان يكون معطوفا على
امرکم لانه حينئذ شرکاءکم
لهى معناه فيكون التقدير
أجمعوا امرکم وأجمعوا
شركاءکم وذلك لا يجوز لان
أجمع المماثلة على المعاني
دون الذوات تقول أجمعت
رأى ولا تقول أجمعت
شركائى وانما قلت على
ظاهر اللائظ لانه يجوز ان
يكون معطوفا على حذف
مضاف أى وامر شركاءکم
ويجوز ان يكون مفعولا لفعل
ثلاثى محذوف أى واجمعوا
شركاءکم بوصول الالف ومن
قرأ أجمعوا بوصول الالف فتح
العطف على قرأته من غير
انضمام لانه من جمع وهو
مشارك بين المعاني والذوات
تقول جمعت امرى وجمعت
شركائى قال الله تعالى فجمع
كيدهم ثم أى الذى جمع مالا
وعندهم ويجوز على هذه
الفراة أن يكون مفعولا

مفعولا لا يستغنى عن قوله انتهى تصريح ومراد المؤلف بالاعمال
ما سبقه من فعل وشبهه (قوله واستوى الماء والخشبة) المراد بالخشبة مقياس يعرف
به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى هنا بمعنى ارتفاع لا بمعنى تساوى والذى
يرتفع هو الماء لا الخشبة فالمراد ان الماء صاحب للخشبة وقت حصول الارتفاع
انتهى مدابغى على خالديه تعلم ما فى الفيشى عند قول المصنف الفضلة فانه أفاد
هنا ان الاستواء لا يكون الا بين متعدد فيفيد ان الاستواء على حقيقة
لا بمعنى الارتفاع والظاهر صحة ما قاله الفيشى ايضا تأمل قال شيخنا الدردير المراد
بالخشبة خشبة كانت توضع فى الزمن الاول غير العمود المعلوم فى المنيا من (قوله
وجاء البرد والطياخة) جمع طيخان وهو الشال المعول الذى يوضع على الرأس
(قوله وكقول الله عز وجل الخ) وبه تعلم ان قول بعضهم لم يقع المفعول معه فى القرآن
غير صحيح وأجاب عنه السيوطى بان المراد لم يقع وقراءته فى معناه احتمال غير المفعولية
والآية المذكورة ليست كذلك انتهى من شراح الازهرية (قوله لان اجمع)
أى هذه المادة (قوله لانه يجوز الخ) الحاصل ان قراءة أجمعوا بقطع الهمزة فيها
أوجه ثلاثة انصب على المعية والعطف بحذف مضاف وتقدير عامل للعطف
ويكون عطف جملى (قوله فعل ثلاثى) وهو جمع (قوله مفعولا معه) ويكون الفعل
وانما على الامر ان صاحب للشركاء لانه واقع على الشركاء حتى أى المحذور
الوارد على العطف (قوله ويجوز ان يكون مفعولا الخ) مستأنف لانه عطف على
يجوز من قوله لانه يجوز ان يكون الخ تأمل لان الكلام فى هذا ما فى الاول عند
العطف (قوله ومن قرأ أجمعوا بوصول الهمزة) حاصله انه على تلك القراءة وجهان
العطف والمفعول معه والاول أولى كوجه المؤلف (قوله ومن قرأ) وهو ورش عن
يعقوب (قوله جمعت امرى وجمعت شركائى) الاول للمعنى والثانى للذات وقوله قال
تعالى الخ اف ونشر مرتب فان الكيد معنى والمسال ذات (قوله أبى الاسود الدؤلى)
واسمه على الصحيح ظالم بن عمرو وهو من كبار النباهين وضبطه السطلاى فما شرح
النجارى بكسر الدال وسكون الياء فيكون الدبلى والحال انه نسبة لدنل بكسر
الهمزة وكان قاضيا بالبصرة روى عن على بن أبى طالب وأبى موسى وأبى ذر وعمران
ابن حصين وشهد مع على سفين وكان من أكمل الرجال رأيا وأشد هم عقلا وهدى
فى الشعراء والمحدثين والنجدلاء انفرسان والكويين اه من حياة الحيوان
بالمعنى والذى فى باب النسب ان النسبة الى دؤل القبيلة المعلومه دؤلى بفتح الهمزة

هو وان كان اذا أمكن العطف فهو أولى لانه الاصل وليس من المفعول معه قول أبى الاسود الدؤلى

بأبى الرجل العلم غيره * هلا لنفسك كان ذا التعليم * ابدأ بنفسك فانها عن غمها * فاذا انتهت عنه فانك حكيم
فهو الذى يسمع ما تقول ويشتفى * بالقول منك وينفع التعاليم * لانه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

وضم الدال قالوا ومنه أبو الأسود الدؤلي فانظره مع ما ضبطه القسطلاني والذي عثر
 انه بالوجهين فعلى ضبط القسطلاني يكون فيه شذوذاً (قوله قول أبي الأسود الخ)
 ونسبه كسبويه لا خطل ونسبه أبو الفرج الاسماني لا وصل المليثي واعرابه يا حرف
 نداء أي وسلة لنداء ما فيه أل والرجل منادى المعلم صفته وغيره مفعول المعلم لانه اسم
 فاعل وهو معرف بال فلا يحتاج الى شيء لا حرف تخصيص كان فعل ماضى ذا
 اسمها وانما لم ينعى لنداء وانفسه لا خبرها ابدأ فعل أمر وفاعله مستتر وترو بنفسك
 متعلق به والفاء عاطفة وانها فعل أمر ومفعول والفاعل مستتر وعن غمها متعلق به
 فانت حكيم مبتدأ وخبر والفاء للاستئناف وهنا اسم اشارة والكاف حرف خطاب
 ويسمع فعل مضارع وما فاعله ويقول سلة ما وفيه ضمير متعلق به وترفع له ويشتهى مضارع
 مبني للمفعول وبالقول نائب فاعله ومنك صفة لافعل وينفع التعليم فعل وفاعل لانه
 جازم ويجزوم يحذف الالف وعن خلق متعلق به وتأتى الواو للامعية تأتي فعل مضارع
 منصوب بان مضمرة بعد الواو والمعية ومثله صفة المحذوف أي أتينا مثله عار حبر
 مبتدأ محذوف أي ذلك عار وعامل صفة لما راذا شريطة عالمها جوابها وتقدر ذلك
 عار عظيم اذا فعلت ما تقدم (قوله الشاهد في قوله الخ) خلافا لبعضهم حيث ذهب
 الى ان الاسم المؤول يكون مفعولاً معه (قوله بانائها) بالثلاثة أي بالامعية التي فيها
 قاله الله عليه وفي عن القطر (قوله وقد دخلوا بالكفر) أي قايماً بمعنى مع فليس
 الكفر مفعولاً معه ما يندم الواو قاله الشاهد في قوله به وايس الشاهد في قوله وهم
 قد خرجوا به لان الواو للحال وبديل على ذلك قول الشاعر ح فان هذه الالهة وان
 كانت مصاحبة لما قبلها لكن اليت بعد الواو الخ (قوله علفتها الخ) رجز لم بدر
 فائله والعلف معلوم والين ورق الخطاة اذا ييس وماء أصله موه بدليل جمع على
 مياه وامواه فتحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاء ثم قلبت الاء همزة وعلفتها
 فعل وفاعل ومفعول وتبنا مفعول ثان وماء منصوب بفعل محذوف والجملة عطف
 على الجملة بارداً صفة لماء وحتى حرف ابتداء وغدت فعل ماضى واتتاً لما تأنيث
 همالة حال عيناها فاعل همالة اسكونه اسم فاعل من هملت العين اذا صبت دمهها
 (قوله اذا ما الغانيات الخ) قاله الراعي عبيد وهو من الوافر والغانيات جمع غانية
 وهي التي تستغنى بحماليها عن حملها ومعنى رجعن رفقن والتزجج رقة في الحاجبين
 وطول واعرابه اذا طرّف مستقبلاً وما زائدة والغانيات فاعل محذوف يضمره
 المذكور وزججن فعل وفاعل الحواجب مفعول والعيون مفعول المحذوف
 وهو محل الشاهد أي وكلن العيون (قوله وفي المثالين الاخيرين) لوقال وفي
 الشاهدين الاخيرين كان أولى لان الشعر يقال له شاهد كما يقال له مثال كما هو

الشاهد في قوله وتأتى مثله
 به ليس مفعولاً معه وان كان
 بعد واو بمعنى مع أي لانه
 عن خلق مع أتيناك مثله لانه
 ليس باسم ولا نحو قولك
 بعثت الدار بانائها والعيون
 بنسبه وقول الله سبحانه
 ونعالى وقد دخلوا بالكفر
 وهم قد خرجوا به وقولك
 بناء زيد مع همزة فان هذه
 الانشاء وان كانت مصاحبة
 لما قبلها لكن اليت بعد
 الواو ولا نحو قولك ضربت
 صلاوية وقول الشاعر
 علفتها امواه بارداً
 حتى غدت همالة عيناها
 وقول الآخر
 اذا ما الغانيات برزن يوماً
 وزججن الحواجب والعيون
 لان الواو ليست جمعاً هي مع
 فمهن وانما هي في المثال
 الاول اعطف مفرد على
 مفرد واستقبلت المعية من
 العامل وهو ضربت وفي
 المثالين الاخيرين

لعطف جملة على جملة والتقدير

وسميتها ماء وكان العيون
لخذف الفعل والفاعل
وبقي المفعول ولا جازان
يكون فهم ما لعطف مفرد
على مفرد لعدم تشارك
مافيهما او ما بعد هاءى العامل
لان عطف لا يصح تسلطه
على الماء وزججن لا يصح
تسلطه على العيون ولان
يكون للمصاحبة لا تتفانها

في قوله عطفها تبتا وماء لعدم
فائدتها في وزججن الحواجب
والعيون اذ من المعلوم لكل
احد ان العيون مصاحبة
للحوارب ولا تخوكل رجل
وشيعته لانه وان كان ايها
وانما بعد الواو التي بمعنى مع
لكنها غير مسبوقه بفعل
ولا ما في معناه ولا تخو هذا لان
وابال وتخوه على ان يكون
ابال مشعولا مع منصوبا
في هاء من معنى انه او بما
في ذان معنى اشير او بما
في لك من معنى استقر لان
كلام من هاء اولك فيه معنى
الفعل دون حروفه بخلاف
سرت والليل وانما اثر والليل
فان العامل في الاول الفعل
وفي الثاني الاسم الذي فيه
معنى الفعل وحروفه قال

سبويه رحمه الله

ما لوم (قوله لعطف جملة على جملة والتقدير الخ) هذا قول الفراء والفارسي ومن
تبعه - او ذهب الجرمي والمازني والبرد وأبو عبيدة والاصمعي وأبو محمد البريدي
الى انه لا حذف وان ما بعد الواو معطوف على ما قبله على تأويل العامل المذكور
بعامل يصح اتيانه عليه ما في قول زججن بحسن بتشديد السين وهو يصح تسلطه على
العيون والحواجب ويؤول عطفها بانها والاولا يصح تسلطه على التين والماء وهو
من باب التضمن وهو في بابي عند الاكثر وهو ان يكون الاول والثاني مجتمعين في
معنى عام واحتج القائلون بالحذف بان لو كان على التضمن لجاز عطفها ما وتبتا كما
جاز عطفها تبتا وماء وهو غير مانع واجيب بجوابه كقول طرفة انه اسبب تربي
الماء والشجر ^{في قوله} الجرمي يشع الخيم نسبة الى بني جرهم ويلقب بالتياح
الكثرة مناظرته في الضر وكثرة سياحه والمازني بكسر الراء نسبة الى بني مازن
والبرد يشع الراء وسبب تسميته بذلك ان المازني سأل عن مسائل فآبى علمه واحسن
فقال انت المبرد بكسر الراء فقال المبرد غير المكون اسمي فجعلوا يشع الراء
وأبو عبيدة بضم العين والاصمعي يشع الخيم نسبة الى جدره أصمعي
التنصير بفتح التاء وتأخير (قوله وزججن لا يصح الخ) لان التراجع هو الترتيب
والظن ويل وهو خاص بالحوارب (قوله لا تتفانها الخ) لان الماء لا يصاحب
التين في العلف (قوله ولعدم فائدتها) أي المصاحبة أي زيادة الاعلام بها (قوله
كل رجل وشيعته) بالضاد المعجمة والمثناة التحتية هي في اللغة العوار التي هي
الارض والخل والنساع والمراد هنا كما قال الفيدي الصعته أي الحرفة مهملة بذلك
لان الشخص اذا تركزها يضيع أو يضيع وفي هذا التركيب سؤال مشهور وهو
ان التضمير في شيعته لا يصح رجوعه لكل ولا الى رجل اما الاول فلا يصح المعنى
كل رجل وشيعته كل رجل مقترنان وهو لا يمكن وأما الثاني فلا يدخل المعنى كل
رجل وشيعته رجل وهو لا يمكن أيضا واجيب بان كل رجل نائب عن أسماء كثيرة
فكذلك ضميره نائب عن ضمائر كثيرة فكل رجل جمع في المعنى وضميره كذلك وهو
من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضي التسمية على الآحاد وكأنه قيل زيد وشيعته
مقترنان ومعمرو وشيعته مقترنان وهكذا اه شنواني على الازهرية وكل مبتدأ
ورجل مضاف اليه وشيعته عطف على كل فهو بالرفع والخبر محذوف أي مقترنان
(قوله ولا في نحو كل رجل الخ) أدخل بنحو كل مانع وشيعته وخالف في ذلك الصمري
بفتح الميم ونسبها فجاز نصب المفعول على تمام الاسم كالتمييز (قوله نحو هذا لان
وابال) بالوحدة فلا يتكلم بخلافه على الفارسي فانه أجاز ذلك قياسا على
قوله هم مالت وزيدا أي ما كان لك زيد او فرق القوم بقوة الداعي لتقدير الفعل

وأما هذا والثواب بالفتح لأنك لم تتركه لولا ما في معناه (٧٤) وقالوا مراده بالفتح الممتنع ثم قلت

في السادس المشبه بالفعل
به نحو زيد حسن وجهه
وسمائي ونحوه وأقول السادس
من المصوبات المشبهة
بالمفعول به وهو المصوب
بالصفة المشبهة باسم الفاعل
المتعدى إلى واحد وذلك في
نحو قولك زيد حسن
وجهه بنصب الوجه والإصل
زيد حسن وجهه بالرفع فزيد
مبتدأ وحسن خبر وجهه
فاعل بحسن لأن الصفة
تعمل عمل الفاعل وأنت لو
صرحت بالفعل قلت
حسن يضم السين وتفتح
النون لوجب رفع الوجه
بأنه أعليه فكذلك حتى
الصفة أن يجب معها الرفع
ولا كنتم تصدوا المبالغة مع
الصفة فقولوا الأسناد مع
الوجه إلى ضمير مبتدئ
الصفة راجع إلى زيد
لأنه نفي ذلك أن الحسن
قد علم بحسنه فتقبل زيد
حسن أي هو ثم نصب وجهه
وليس ذلك على المفعولية
لأن الصفة انما تعدى تبعاً
للتعدى فعلمنا وجهه وحسن الذي

في الثاني وهو ما لا يستقيمية وتأخر المجزوء وهو ما لا يقال أول بخلاف الأول
فإنه ليس فيه إلا الثاني وأدخل في قوله هذا (أحالك مثلاً) وعلى كلام القرم فالصواب
أن يقال هذا لأن ولا يملك إعادة الكلام عند العطف على ضمير خفض أو هذا لأن
وأما عند ابن مالك (قوله ولا نحو هذا لأن وأبالي ونحوه) لا حاجة لنحوه بقوله
نحو الأولي إلا أن يقال أن نحو الأولي بالنظر إلى هذا لأن في دخول هذا الكلام وأما كما
وهذا الكلام وأما كنم ونحو الثانية بالنظر إلى هذا لأن كما علمت (قوله السادس المشبهة
بالمفعول به) * لا مفعول لأن المفعول به ما وقع عليه فعمل الفاعل ولا مفعولاً
مطلقاً لأن المفعول فعل الفاعل ولا مفعولاً لأنه لا مفعول ولا مفعولاً لأنه
لم يسبق بوار ولا مفعولاً لأنه لم يقع فيه الفعل (قوله المشبهة الخ) أي في المعرفة
والتمييز أن كان تسمية وأما حملنا كلامه على هذا التفصيل لا بد من
الاقوال الثلاثة وقيل تمييزاً بين ما قبله من المفعول به مطلقاً ورد أنه
فيشي (قوله بالصفة المشبهة) وفي الصفة التي يستحسن جراً فاعل بها (قوله
المبالغة) أي من جهة افتادة أن الحسن عجزاً عنه مع انه قام بوجهه ثم قطع (قوله
ثم نصب وجهه) بخلاف نحو زيد ضارب أبوه لانه لا مفعولاً لانه لا مفعولاً فيه لقاعله
لأنه لا يمتنع إضافة المفعول ونحوه زيد كاتب أبوه لأن إضافة الوصف فيه وانما
تتبع لعدم الالتباس ذكر لا تحسن لأن الصفة لا تضاف لرفعها حتى يقدّر تحوّل
استادها منه إلى ضمير موصوفها لأنهم لو لم يقدروا ذلك لزم إضافة الشيء لنفسه
ولأنهم يترشون الصفة في نحو هذه حسنة الوجه فلا يحسن أن يقال كاتب الأب
لأن من كتب أبوه لا يحسن استاد الكتابة إليه وحسن أن يقال فيهما من حسن
الوجه لأن من حسن وجهه حسن استاد الحسن إلى جملته فيقال زيد حسن أي
هو ثم يذكر وجهه مضموناً كما تقرره شيخ الإسلام (قوله وإذا بطل الوجهان)
أي الوجهان هنا وأما المانعيل الخمسة فلا تنوهم كما تقدم وأما الحال في وجهه
بمثل ما توجه به التمييز وأما الاستثناء فلا تنوهم هذا أيضاً لعدم الاداء به اندفع
ما يقال أنه نفي أرجه آخر (قوله وسأني الكلام) أي في باب الصفة المشبهة * (قوله
السابع الحال) * أسله حول من التحول وهو التغير من وصف إلى وصف تحركت
الواردة فتح ما فيها نالت الفاعل (قوله وصف) أي حقيقة أو تأويلاً لا يدخل
الظرف والجار والمجرور والجملة كانت اسمية أو فعلية كانت الفعلية ماضوية

هو الفعل لا يتعدى فكذلك صفة التي هي فرع ولا على التمييز لانه معرفة بالإضافة إلى الضمير أو
ومذهب البصريين وهو الحق أن التمييز لا يكون معرفة وإذا بطل هذان الوجهان تعين ما قلنا من انه مشبه
بالمفعول به وذلك أنه شبه حسن بضارب في أن كلامهم ماضية تنفي وتجمع وتؤنث وهي طابقة لما بعدهما باستيفائهما
فاعلم أن نصب الوجه على التشبيه بعمر وفي قولك زيد ضارب عمرا فحسن مشبه بضارب وجهه شبه بعمر
وسأني الكلام على هذا الباب بأبسط من هذا ان شاء الله تعالى في موضعه ثم قلت في السابع الحال وهو وصف

أو مضارعية (قوله فضلة) أي ليست جزءاً من الكلام النحوي ولو توقفت مدته عليه
 نحو ولا تنس في الأرض مرماً ونحو تأمروا كسالى وما خلتنا السموات والأرض
 وما بينهما إلا بعين فإن الحال في ذلك لا يستغنى عنها أهـ طيلاوى وشـ نوافى على
 الأزهرية (قوله مسوق) أي هذا كور (قوله لبيان هيئته) المتبادر من الهيئته
 الصورة والحالة المشاهدة وليس مراداً أنه لا يخرج نحو تكم صا دقاومات مسلماً
 وعاش كافرا بل المراد الضيقة ولا تخرج الجملة نحو جاعل يد والشمس طالعة
 أو عمرو جالس لأنـ حافى تأويل مقارنا فهي مبنية لاصقة أهـ طيلاوى وحلبى
 وقوله لبيان هيئته هذا في الحال المؤسسة كانت متداخلة أو مترادفة (قوله هيئته
 ماهولة) أي هيئته الفاعل حال صدور الفعل عنه وهيئة المفعول حال إيقاع الفعل
 عليه وإقيا في قوله ماهولة أمانة غليب الفعل الذى قد يكون غير عاقل على الفاعل
 أو نظر الالاسطلاح لأن الحال في الاصطلاح للفظ وهو غير عاقل (قوله أوتنا كيداً)
 الضمير راجع لما والذى يظهر أن قوله أوتنا كيداً الخ من تمام التعريف وإن كان
 كلام المؤلف في الشرح يوهم خلافه لأنه قال وتولى أوتنا كيداً تمت به ذكر أنواع
 الحال فانه يتبادر أنه ليس من التعريف وإن كان يمكن تأويله بأن يقال تمت به
 أى وهو من جملة التعريف تأمل (قوله لا من الخ) كان ينبغي أن يقول ولا من
 فتبسم الخ وأرسلناك الخ لأن حذف حرف التعطف بـ أهـ كما قاله المصنف
 والجواب أن نحو خبر المحذوف أى وذلك نحو أى الوصف المذكور بنحو كذا فنحو
 كذا فهو من باب تعدد الخبر فيجوز العطف وتر كنه غاية الأمر أنه حذف نحو من
 ببقية الأمثلة (قوله فتبسم الخ) مثال للحال المؤكد فعلها لها بناء على أن التبسم
 والضحك شئ واحد وهو قول وعليه الأبو بكرى فحكى التبسم وبعضهم فرق بين
 التبسم والضحك بأن التبسم أوائل الضحك فهو غير دلان التبسم ابتداء الوجه
 وانطلاقه وانباشته والضحك ما كان معه صوت غالباً وقد رشحنا على الضحك
 فعلى هذا فهي حال مؤسسة لا مؤكدة (قوله وتأتى من الداعلى) نصاً أو احتمالاً
 ومن المفعول كذا أهـ فيشى وتوضيحه أن قول جازي يدر كفاه هذه حال
 من الفاعل جرماً وإذا قلت ركبت الفرس مسرجاً فهي حال من المفعول جرماً وإذا
 قلت ضربت زيداً مسجراً ركباً احتمال أن يكون من الفاعل أو من المفعول فإن
 وجددت قرينة تعين المراد جازاً التأخير وإن لم توجد تعين ذكر الحال بلاصق صاحبها
 أهـ حلبى فتقول في المثال نقيت راكباً زيداً وإن لم تقدمه فهو حال من المفعول وقوله
 تعالى هذا على شخصاً من محبى الحال من المفعول معنى أى أشير إلى هذا حال
 كونه شخصاً (قوله أو منهما) أعلم أن الحالىين من الفاعل أو المفعول إما أن

• فضيلة مسوق لبيان هيئته
 صاحب أوتنا كيداً أو أوتنا كيداً
 عاملة أو مضمون الجملة
 قبله فنحو خرج منها خانقاً
 لا من من فى الأرض كلام
 جميعاً فتبسم نسا حكا
 وأرسلناك للناس رسولا
 تو * أنالين داره معروفها
 نسي * وأنى من الناعلى
 ومن المفعول ومنهما

يتفقاً أم لا فان اتفقاً فالأولى الجمع بينهما فإنه أخصر نحو واقبت زيدا را كبر
ولا منع من التفسير بقى نحو واقبت را كبراً زيدا را كبراً واقبت زيدا را كبراً
وان اختلفا فان وجدت قرينة تجعل علماً بنحو واقبت هنذا مصدراً متحدر
وان لم توجد قرينة فالأولى جعل كل حال بجانب صاحب بنحو واقبت متحدر زيدا
مصدراً ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل بنحو واقبت
زيداً مصدراً متحدر أو المصعد زيدا لأنه لما كان مرتبة المفعول أقوى من مرتبة
الحال آخرت الحال وقد مت حال المفعول على حال الفاعل ويجوز عطف احد على
الفاعل والمفعول على الاخرى بنحو واقبت زيدا را كبراً وما شابهه شتوا في على
الازهرية وقوله وتأتي من الفاعل الخ وأما إثباتها من المرفوع والمنصوب وغيرهما
كالمبتدأ والمنصوب بالحرف ففيه خلاف أما المبتدأ فذهب الجمهور ولا يكون منه
وسيدو ويتجاوز ذلك وأما من المنصوب بالحرف فتدليل بالمنع مطلقاً وقيل بالجواز وقيل
ان تأخرت عن صاحبها جاز والافلا وامل المصنف يرى مذهب الجمهور في المبتدأ
وجرى القول بالتفصيل في المنصوب بالحرف فتركد أطوله بالتفصيل بقى اسم كان
قال التفتازاني عند قول السكاك ان خالصة نصب على الحال من الدار في قوله
تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز مجيء الحال من
اسم كائناً على انه اسم ليس بفاعل يجعلها حالاً من الفهم المستمكن في لكم ان كان
اللاق بالنظر النحوي انه فاعل أسند اليه الفعل على طريقة القيام به وان لم يقم
قائم به وإلهذا لم يردوه من المحققات بالمفاعيل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال
الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها افعال عندهم ولا شيء
من الفعل بلا فاعل اه وانما قيد بالنظر النحوي لان أهل البيان قالوا ان منطقاً
في كان زيد منطقاً هو المسند حقيقة وكان قبله للدلالة على الزمان (قوله مطلقاً)
أى عن التقييد بشئ مما يأتي في قوله ومن المضاف الخ (قوله لحسم أخيه الخ) قال
الزنجشيري هو تمثيل وتصوير لما ياله المغتاب وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام
الذي معناه التقرير ومنها جعل ما هو الغاية في الكراهية موصولاً بالحببة ومنها
استناد الفعل الى أحدكم والأشعار بأن أحد من الآخرين لا يحب ذلك ومنها انه لم
يقصر على تمثيل المغتاب بلحم الانسان حتى جعل الانسان أخاً ومنها انه لم يقصر
على لحم الاخ حتى جعله ميتاً وقال الرماني كراهية هذا اللحم يدعوا اليها الطبع
وكراهية الغيبة يدعوا اليها العقل وهو أخوان يجاب لان يصير عالم والطبع
أعمى جاهل وقال ابن الحاجب انه تعالى المنهني عن الغيبة شياً بها عاها
مكروه من معتادهم وهو أكل لحسم المغتاب ميتاً وأتى به على صيغة الانكار تنبيهاً

طائفاً ومن المضاف اليه
ان كان المضاف بغيره نحو
لحم أخيه ميتاً أو كغيره

على انه مما لا يفعلونه ثم كان ذلك التنبية سبباً لذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك فذكره قوه فكان ذكر تحقق الكراهة وتوهم سبباً عن هذا التنبية الذي قصد به كراهة ما نهي عنه اذ به يتحقق توهمهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة بما بأنفسهم ويكرهونه (قوله لعله ابراهيم حنيفاً) قال البيضاوي ما مثلاً عن الباطل الى الحق حال من المضاف أو المضاف اليه كقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا اه لم يشأوا منهم كما قال في ونحن له مساون لان حنيفاً لفظ مفرد ولو كان جالماً من مآلثي وفيه تعريض اصحاب الكشاف حيث لم يترسوا من كونه جالماً من المضاف لكن الوجه بان مضاف لان المسألة ماثلة عن الباطل وصح كذا ابراهيم فان قلت اذا كان جالماً من المضاف يجب تأنيدهم بطابق صاحب الحال قلت يمكن أن يجري على المضاف حكم المضاف اليه أو يكون على تشبيه حنيفاً بميل الذي بمعنى مفعول كافي قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين أو ذكره جالماً على المعنى لان اللفظ بمعنى الدين وقيل نصب حنيفاً بفعل محذوف (قوله وحقها) أي اللاتقي بها والاصل فيها أو الكثير وقد يخالف ذلك الأصل (قوله نكرة) لانها الأصل والبيان حاصل بها (قوله منتقلة) أي غير لازمة (قوله مشتقة) أي مصوغة من مصدر لادلالة على متصرف به قاله شيخ الاسلام وقال الفيثي المراد بالمشقة هنا وفي باب النعت ما ليس اسم زمان ولا مكان ولا آلة فان هذه الاشياء وان كانت مشتقة لا تقع جالاً (قوله وان يكون صاحبها) أي وحقها أن يكون صاحبها الخ (قوله وقد يفتان) أي الامور الاربع المذكورة التي هي حق الحال كما يأتي بيان ذلك في الشرح (قوله الحال يذكر ويؤث) أي بحسب المعنى أي توصف عند كرو ويؤث مع كون افظها مذ كرا بدليل قوله وقد يؤث افظها والاصل أن معناها يذ كرو ويؤث والموضوع أن افظها مذ كرو والافصح التانيث وان افظها يذ كرو ويؤث والافصح التذكير (قوله على حالة الخ) قاله الفرزدق من الطويل وقيله

لجاء بجاء مودله مثل رأسه * لشرب ماء القوم بين الضرائم

(قوله على حالة) حال من فاعل جاء وحاشا اسم ان وعلى التانية حرف تعليل وجوده مجروره ومضاف اليه واللام لا ابتداء وشن بالاضادة معني بخل وهو جواب لو أي لو ثبت أن حاشا في القوم ليجل حاشا بالماء وحاشا الآخر بدل من الضمير في جوده لانه بالرفع والا كان اقواء وهو من محبوب الشعر والشاهد في قوله حالة حيث أنت لفظها وهو قليل (قوله وحده في الاصطلاح) وأما لغة فهو ما عليه الانسان من خير أو شر (قوله وانما سبق لتقييد الموصوف) بخلاف الحال فسبق لتقييد

نحو لعله ابراهيم حنيفاً أو عاملاً فيها نحو واليه مرجعكم جميعاً وحقها أن تكون نكرة منتقلة مشتقة وان يكون صاحبها معرفة أو خاصاً أو عاماً أو مؤخر أو قد يفتان في الخ وأقول السابع من المنصوبات الحال يذكر ويؤث وهو الافصح يقال حال حسين وحال الحسينة وقد يؤث لفظها فيقال حالة قال الشاعر

على حالة لو أن في القوم حاشا
على جوده لئن بالماء حاشا
وحذ من الاصطلاح بما ذكر
تقول وصف جنس يدخل
تحت الحال والخبر والصيغة
وقول في صلة فصل مخرج الخبر
نحو زيد قائم وقول مسروق
ليان هيمنة ماهره مخرج
لا مبرين أحدهما نعت
الصفة من نحو رأيت رجلاً
طويلاً ومررت برجل طويل
فانه وان كان وصفاً فصلة
اسكنه لم يسبق لبيان الهيئة
وانما سبق لتقييد الموصوف
وجاء بيان الهيئة فمما

ليان الهيئته والكنهه سبق
ليان جنس المتعجب منه
وجاء بيان الهيئته معنا وقول
أوتنا كيدنا الى آخره تمت
بهذا كسر أنواع الحال *
والحاصل أن الحال أربعة
أقسام هيئة للهيئته وهي
التي لا يستفاد منها بدون
ذكرها أو ذكر كداعا لها
أو صاحبها ومؤكدة
أصاحبها وهي التي يستفاد
معناها من صريح اللفظ
صاحبها أو كداعا لها
وهي الآتية بعد جملة
معقودة من اثنين معرفتين
تجاذبان وهي دالة على وصف
ثابت مستفاد من تلك الجملة
قالبنة للهيئة كشولك جاء
زيد راكبا أو أقبل عبد
الله فمرحوا قول الله تعالى
تخرج منها خائفا أو كد
أصاحبها كقوله تعالى لا من
من في الأرض كلهم جميعا
وقولك جاء الناس قاطبة أو
كافة أو طراوه هذا القسم
أغفل التنبيه عليه جميع
النحوين ومثل ابن مالك
بالآية للعمال المؤكدة

العامل وبيان هيئته الموصوف (قوله بعض أمثلة الخ) وهو المشتق وأما الجار
تخرج بقوله وصف (قوله لله دره) الدر هو الناس الذي شرب من ثدى أمه والمراد به
الخير أي لله خير من جهة فروسيته (قوله لم يبق الجملة) وهو المصدر المأخوذ
من الكلام لأنه يستفاد من أخوك العطف وعطوفامؤ كدله (قوله معقودة)
أي مركبة من اسمين الخ خرج نحو نعم أبوك عطوف ونحو جاء أبوك عطوف ونحو
زيد أبك عطوف (قوله قاطبة أو كافة) هما الزمان للجمالية كما قاله الرضي فلا يأتيان
غير حال قاطبة وكافة قد استفيد من الناس يجعل ال للاستغراق (قوله وطرا)
بضم الطاء بمعنى جميعا وأما طرا بفتح الطاء بمعنى قطع فليس حالا (قوله أغفل
التنبيه الخ) أي ساروا في غفلة عن التنبيه فالتنبيه فالتنبيه فالتنبيه فالتنبيه فالتنبيه
فقد استفاد منه وقد يقال إنه لم يفعلوا له كد يصف دخوله في القسم الثاني أعني
المؤكدة أعلاها لأن العامل إذا كان معمولة عاملا يرى عمومها لذلك العامل حتى
يصح وصفه بالعموم ومنها صاع تامل ابن مالك للمؤكدة أعلاها بقوله تعالى لا من
من في الأرض كلهم وان دفع الاعتراض عليه بالنحو اذن المعلوم أن الأفعال
لا تقوم فيها الماسر حوايه من أن الأفعال تكررات أي حكمها حكم النكرات
فوسنها بالعموم لوصف معمولها بذلك (قوله جميع النحويين) فيه أن الفارسي
ذكره في التذكير اه قيشي (قوله ابن مالك) أراد به بدر الدين بن الناطم ولم
يرد به غيره سلك (قوله فانه يقال الخ) الحاصل أنه يقال عني عني عني عني عني عني
الآية بدليل أنه صرح القائلين لا تعثوا ويقال عثا عثوا ولا تخرج عليه
الآية لأنه لم يضم التاء (قوله وأرسلناك للناس رسولا) لا يتعين أن يكون
رسولا خلا مؤكدة العامل بل يجوز أن يكون مفعولا مطابقة معنى رسالة اه
من حاشية الأشرفي (قوله لم يبق جملة) أي لا لازم جملة فانه يلزم من كونه أبا
العطف وعطوفامؤ كدله العطف اللازم للجملة فله سيدي يوسف الحفزي (قوله
زيد أبوك عطوف) مذهب ابن مالك أن العامل في الحال هو الجملة وقيل العامل
مقدر تقديره أحقه أو أعرفه وعبارة بدر الدين بن الناطم العامل في الحال من
هذا النوع مضمرة الخيرة تقديره أحقه أو أعرفه ان كان المبتدأ غير أنا وان كان
أنافه تقديره أحق أو أعرف وقال الزجاج العامل الخبر كقولهم بسمي وقال ابن خروف
العامل هو المبتدأ لأنه معني تنبيه وهما معني فان يؤخذ من مثال المصنف أنه

لعمري هو هو والمؤكدة أعلاها كشولك جاء زيدا نيا وعاش عمر ومفردا لا يشترط

وقول الله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فليس هو التقر برب فكل مضاف قريبا وكل
قريب غير بعيد وقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فليس هو التقر برب فكل مضاف قريبا وكل
فانه يقال عني بالكبر يعني بالفتح إذا أفندوا أو كد لضمهم والجملة كقولك زيد أبوك عطوف وقول الشاعر

لا يشترط أن يكون الجمود محضاً خلافاً لما في التسهيل حيث اشترط ذلك وجعل
قواه مزيدياً بولاً عطوفاً من قبيل المأكدة اعلم انما هي موافقة في المعنى لان معنى
الاب العطوف (قوله آنا بن داره الخ) قاله سالم بن ذرارة اليربوعي من قصيدة من
البيسوط يسجورهم يا فزارقوا ناموتد أو ابن خيرة ردارة مصنف اليه معروف فاحال
وهم سامعاً لغيره ونسبني نائب الفاعل ما وروفاوهل حرف استغناءهم بمعنى النفي ومن
راثة وعاربه تدأمر فوج بضممة مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف
الجر الزائدو يدارة خبره ويا حرف نداء والنادي محذوف أي يا قوم واللام مفتوحة
للاستغناء قاله في الشواهد والتفريق أن تقول يا حرف نداء واللام للاستغناء
والناس مجرورانظا ومجمله نصب تقديره أدعوا الناس لان لام الاستغناء به مفتوحة
ولام الاستغناء له مكسورة والمستغاث هو المنادي فلا صحة لقول صاحب الشواهد
المنادي محذوف واللام مفتوحة (قوله والى انما تنجس من المضاف الخ) أي
ويثبت الى انما تنجس الخ ومن يثبت معنى اثبت فعدها بالي (قوله يترقبه على
واحد من ثلاثة أمور الخ) انما اشترط أحد هذه الأمور ثلاثة لئلا يترجم
قاعدهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافاً
اليه يكون معمولاً للمضاف والمضاف لا يعدل في الحال اذا لم يشبه الفعل فان كان
المضاف معنداً أو وصفاً فإلزامه وفاة لان الحال وصاحبها معمولان في
واحد واذا كان المضاف جزءاً من المضاف اليه أو كجزءه فإلزامه وفاة لجزء
بكله أو بما نزل منزله من المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو
العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا يميل الى جعله صاحب
الحال اذ لو كانت ضربت غلام هند جاسية أو نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف
ونقل غيره عن بعض البصريين اجازة ذلك قال أبو حيان والذي تختاره أن الجور
بالإضافة اذا لم يكن في محل رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف
اليه جزءاً أو كجزءه أو لم يكن لما تقرر انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل
وأما ميتاً فيحتمل انه حال من لحم واخواناً فيحتمل انه منصوب على المدح وخيفنا
فيحتمل أن يكون حالاً من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى أو من التضمير في اتبع
انتهى نصريح (قوله ألا ترى انه لو قيل) أي في غير القرآن بل اتبعوا ابراهيم
لانه قال اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملتته ويقال أكلت الذراع اذا أكلت

في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه وذلك كقوله تعالى بل ملأ ابراهيم خيفة خيفة فاحال من ابراهيم وهو
مخفوض بإضافة الملة اليه وليست الملة به خصة وادكنها كعضه في صحة الاستغناء قاله والاستغناء عنه ألا ترى انه
لو قيل بل اتبعوا ابراهيم خيفة فاصح كما انه لو قيل يجب أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً وترعنا ما فهم من غسل
اخوانا كان صحيحاً الثالث ان يكون المضاف عاملاً في الحال كافي قوله تعالى

والمرجع هو العامل في
الحال وصح له ان يعمل لان
المعنى عليه مع انه صدر فهو
بمنزلة الفعل ألا ترى انه لو قيل
اليه ترجعون جميعا كان
العامل الفعل الذي المصدر
بمعناه ثم بينت ان الحال
احكاما أربعة وان تلك
الأربعة قد تمايزت فلا قول
الاتفال وانفي به ان لا يكون
بما ثابنا لازما وذلك كقولك
جاء زيد ضاحكا ألا ترى أن
الفعلك يرايل زيدا ولا يلازمه
هذا هو الأصل ورجعنا جاعت
والفعل على وصف ثابت كقول
الله تعالى وهـ والذي أنزل
اليكم الكتاب منه لا أي
مينا أو قول العرب خلق الله
الزرافة يديها أطول من
رجليها فالزرافة بفتح الزاي
مفعول تامق ويديها يديل
منها يديل بهض وأطول حال
من الزرافة ومن رجليها متعلق
بالحول وقد عاب بعض الجاهل
ما جزم به من فتح الزاي
وقال فيها النقص والضم فيثبت
له ان هذه اللفظة ذكرها أبو
منصور وهو بن الجواليقي

لحمه (قوله اليه مرجعكم) مرجع مصدر بمعنى الرجوع يعمل عمل الفعل
وكان القياس فتح جميعه لان المصدر الميمي قياس عينه الفتح قال كسر مخالف لقياس
وان كان فصيحيا في الاستعمال اه طرلاوي (قوله من الكاف والميم) فيه تسامح
بل من الكاف فقط على الصحيح (قوله وصح أن يعمل لان المعنى عليه مع انه صدر
الح) العبارة فيها تدرج وتأخير والأصل وصح له أن يعمل مع انه صدر ولانه
بمنزلة الفعل فالمعنى عليه أي على الفعل ولو صرحنا بالفعل لكان عاملا في الحال
ألا ترى الخ أو تبقى العبارة على حالها والضمير في قوله لان المعنى عليه عائد على
العامل بطريق الاسالة وهو الفعل وقوله مع انه صدر عنه لقوله لان المعنى
عليه ومخطط اللمة على قوله فهو بمنزلة الفعل (قوله وان تلك الأربعة ترجع
تختلف) أي تختلف بعضها والامنا لا احكام الأربعة لا تتفاوت كلها في آن واحد
بل يختلف البعض بدلا عن البعض (قوله ومما ثابنا) أي حاسلا فالمراد بالثبوت
الحصول (قوله يرايل زيدا) أي يتصل به لقوله ولا يلازمه (قوله هذا هو الأصل)
لما علمت ان الحال من التحول وهو الاتفال (قوله وأطول حال من الزرافة) الوجه
انها من يديها كما ذكره غيره وروى يداها أطول بالالف في يداها وبالرفع في
أطول وهو مبتدأ وخبر والجمله حال اوستة لان الزرافة معروفة بأل الجسمية
فيحوز في الجملة بعدها الوجهان وانما أفرد أطول لان الفعل التفضيل المجرد
يلزم الافراد والتذكير نص عليه النووي في تهذيب الاسماء واللغات (قوله الفتح
والضم) وحكي النووي في تحريه الضم عن الجوهرى ومن حفظ بحجة على من لم
يحفظ فلا يلزم قوله وقد عاب بعض الجاهل الخ (قوله التي جمعت فيها خاقي شتى) خلقى
بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلفه وشتى جمع شتى كمرضى جمع مريض بمعنى كثيرة
واعل وجهه كمرضى جمعت الى آخره ما قاله بعض الزرافة حيوان طويل العنق اختلط
فيها النسل بين الابل الوحشية والبقر الوحشية والنعام وأنها متولدة من هذه
الاجناس الثلاثة اه شتواني على الأزهرية واهل المراد بالقوله انها اخذت
شبهها من الاجناس الثلاثة (قوله وهو الوجه) أي المتوجه الفصحى وليس المراد به
وجه الأدمى (قوله واللغات الشاذة الخ) هذا يشيد ان الضم لغة شاذة فينا في ما تقدم
من قوله فيما يغلط فيه العامة المفيد ان غلط (قوله الثاني الاشتقاق) أي حقيقة
او حكما فيشمل الظرف والجملة (قوله ورجعنا جاعت اسمها جامدا) قال الرضى ومن الحال

الى

في كتابه فيما تغلط فيه العامة فقال في باب ما جاء من فقرها والعامة تضمه ما فيه

وهي الزرافة بفتح الزاي لهذه الدابة التي جمعت فيها خاقي شتى مأخوذة من قواهم للجمع من الناس زرافة بالفتح
وهو الوجه والعامة تضمه ما انتهى كلامه واللغات الشاذة لا تخصي وانما يعامل على ما عليه الفصحاء لموتوق
لمنهم لان الاشتقاق وهو ان يكون وصفا مأخوذا من مصدر كما قدمناه من الامثلة ورجعنا جاعت اسمها جامدا

التي تأتي غير مستتقة قياسا الحال في نحو يوتيه ما يابا و جاؤ في رجلا رجلا
 أو رجلين رجلين أو رجلا رجلا أي مقصدا لاهذا التفضيل المعين وضابطه ان تأتي
 بالتهفيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان تأتي ايران الترتيب بعد ذكر
 المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء أو بضم فتعود دخول رجلا رجلا ومضوا كيكية ثم
 كيكية أي مرتب بهذا الترتيب المعين وعلمته الحسب ما يابا أي مفصلا او مصدفا
 وفي نصب الثاني من الميم كرخلاف ذهب الزاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى
 انه مسقة للاول أي ذاباب وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع
 الحسب جاز ان يعمل ورد ذهب الزاج بانه لو كان توكيد لادى مؤدى الاول
 والخيار انه وما قبله منصوبان بالاعمال الاول لان مجموعهم ما هو الحال ونظيره
 في الخبر هذا اخلوا مض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تندير حذف
 الفاء وان المعنى ما يابا بالكان مذهبنا وذهب أبو الحسن الاخفش الى انه
 لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء وتكون الحال
 جامدة وقوله بالمشقة نحو بدت الجارية قراوا اثنتي عشرة مضية ثم بدت
 او غيره وقوله بمشقة في نحو قراوا عشرين مضية بدت لثلاثا (قوله ثبات) جمع ثبة
 وهي الجماعة (قوله جامدة) أي في ثبات ومشتقة في جميعها لانه بمعنى جملة معين
 وذلك ان فعلا من الاوصاف المشتقة (قوله الثالث ان تكون تذكر) انما اشترط
 ذلك لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تكثيرها الثلاث وهم فيكونا
 نعمنا اذا كان صاحبها منصوبا وجعل غيره عليه انتهى نصريح و جاز ابن يونس
 والعدد اديون تعريفة مطلقة بلا تأويل فاجازوا جاز بدراكب وفعل السكوفيون
 ففساوا ان تضمنت الحال معنى الشرط مع تعريفها انظرا فتعريفه والله المحسن
 افضل منه المسمى فالمحسن والمسمى محالان مؤولان بالشرط أي عبد الله اذا الحسن
 افضل منه اذا أساء فان لم يتضمن الشرط لم يصح مجيئه معرفة فلا تقول جاء زيد
 الراكب ام انهموني (قوله بلفظ المعرفة الخ) أي على صورته وليس معرفة فاحتمل
 لما يأتي ان الزائدة فهو نسكرة على صورة المعرفة بال (قوله ادخلوا الاول فالاول
 الخ) فالاول المبتدأ به حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفاء
 وهما بلفظ المعرفة بال فيؤولان به نسكرة أي مرتبين واحدا فواحد انتهى نصريح
 وقال الفيتشي الظاهر ان المجموع محال لان المعنى لا يتم الا به (قوله وارسلها العرالت)
 فالعرالت بكسر العين المذمومة حال من الهاء في ارسلها وهي بلفظ المعرفة بال فيؤول
 بنسكرة أي معتركة وهذا المسال مأخوذة من قول لبيد

فارسلها العرالت ولم يذرها * ولم يشفق على نغص الدخال

كقوله تعالى فانفسروا نيات
 نيات حال من الواو في انفسروا
 وهو جازم لانه في تأويل
 المشقة أي متفرقين بدليل
 قوله تعالى أو انفسروا جميعها
 وقد اشتملت هذه الآية على
 مجيئ الحلال جامدة وعلى مجيئها
 مشتقة الثالث ان تكون
 نسكرة كجميع ما قد مر من
 الأمثلة وقد يأتي بلفظ المعرفة
 بالالف واللام كقوله
 ادخلوا الاول فالاول وارسلها
 العرالت

والنقص بفتح الثون والغين المججمة وبالصاد المهملة مصدر نقص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المججمة من المداخلة والعرال مصدر عارك معاركة وعرا كأي ازدهم وصف الا اوردها الساء من درجة انتهى تصریح (قوله وجاؤا الجماء الغفير) فالجماء حال من الواو في جاؤا وهي بلافتظ المعرف بالفيثوول بنسكرة أي جيماء والغفير بفتح الغين المججمة وكسر الفاء من الغفرة عنى الستر والتغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء والجماء بالجمع والمد تأنيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حبا جما وكان التماس ان يقولوا الجم الغفير أو الجماء الغفيرة ولكنهم أثروا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حسلا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعل بمعنى المفعول أي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها فقوله أي جميعا تفسير للجماء وفيه اشارة الى انه مؤول بنسكرة انتهى تصریح (قوله وأل في ذلك كلمة زائدة) أي فهو نسكرة قال في التصريح وخرجها في شرح الشذور على زيادة أل وما قلناه أولى ليكون المعرف بأل وبالاشافة على نسق واحد في تأويله بنسكرة (قوله وجاؤا قضهم بقضيضهم) قال الرضى المصدر بناء على اسم الفاعل أي جاؤا قضهم مع قضيضهم أي كاسرهم ومكسورهم قال الفيثي نقلا عن شيخ الاسلام في حاشية ابن الناطم قوله وجاؤا قضهم من القضيض وهو الكسر بمعنى القاض أي الكاسر والقضيض بمعنى المقضوض أي جاؤا جميعا كما قال الشارح أي من درجة بحيث يكسر بعضهم بعضها من شدة الازدحام (قوله بداد) مبنى على الكسر في محل نصب (قوله فان بداد في الاصل) علة للتثنية بداد للمعرف بالعلمية (قوله أي متبددة) أي متفرقة (قوله التبدد) أي التفريق (قوله علم للفجرة) بسكون الجيم بمعنى التفريق أي الزناقاله بعض (قوله الرابع ان لا يكون صاحبها نسكرة محضة) مفاده ان الاصل التعريف والتذكير مع المسوغ والذي في التوضيح وأصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا انتهى وبعبارة الاصل في صاحبها ان يكون معرفة لانها مع في المعنى خبر وخبر عنه فالأصل في صاحبها التعريف أي ان الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها بالخبر بالنسبة للتبدد أي ثبتت بالحال معنى اصحابها كما ثبتت بالخبر المعنى للتبدد فانك في قولك جاء زيد راكباً ثبتت الركوب لزيد كفي قولك رأيت راكباً الا ان الفرق انك ثبتت به لزيد معنى في اخبارك عنه بالحي ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبتته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك ثبتت به المعنى ابتداء وقصدا (قوله عليه

وجاؤا الجماء الغفيرة يرى
جميعا وأل في ذلك كلمة زائدة
وقد تأني باللفظ المعرف
بالاشافة كقولهم اجتمعوا
وحديث أي متفرقا وجاؤا
قضيضهم بقضيضهم أي جميعا
وقد تأني باللفظ المعرف
بالعلمية كقولهم جاءت
الحليل بداد أي متبددة فان
بداد في الاصل علم على جنس
التبدد كما ان جار علم للفجرة
الرابع ان لا يكون صاحبها
نسكرة محضة كما تقدم من
الامثلة وقد تأني كذلك
كما روى سيوطي من قولهم
عليه

مائة أيضا) فيضابلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابي العباس لان
 تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا والدليل على انه حال انه لو رفعه كان
 صفة للمائة والسائة ممة لم توصف اه نصريح في بعض العبارات ذكر هذا
 المثال في الحال من النكرة بلام موح فيه نظرا لان السوغ تقدم الجار والمجرور فكما
 سوغ الابتداء بالنكرة هناك فليسوغ الحال هنا لما علمت ان صاحب الحال
 محكوم عليه في المعنى وأيضا يلزم عليه مجيء الحال من المبتدأ وتقدم ان الجمهور
 ينعون ذلك الا ان قال مذهب سيد ويحيى مجيء الحال من المبتدأ تأمل (قوله فيها
 اثنتان الخ) قاله عنزة العيسى وكان من حديثه ان أمه كانت حبشية فوقع عليها أبوه
 فانتبه وقال لا ولادة ان هذا الغلام ولدي قالوا كذبت أنت شيخ قد خرفت صرت
 مدعي أولاد الناس فلما شرب قالوا اذهب فارع الابل والغنم فانطلق يرمي ويبيع منها
 ذودا واشترى بثمنه سيفا ورما ورسا ودرعا ومغفرا ودفعه في الرمل وكنه له مهر
 سقاها ابلان الابل وكان في الجاهلية من أنغارسي وان عنزة جاء يوما الى الساء فلم يجد
 احدا من الحى في موضع ففدا الى سلاحه فاخرجته الى مزره فأسرجه واتبع
 القوم الذين سبوا أهله فذكر علمهم ففرق بينهم وقتل منهم ثمانية نفر فقالوا له
 ماتر يد قال اريد العجوز والسوداء الشيخ الذي معها يعني امه وأباه فردوهما عليه
 ثم ناداهم وقال له فانك ابن أخي وقد تزوجت عيلة فذكر علمهم وصرع منهم عشرة
 فقالوا له ماتر يد قال الشيخ والجارية يعني عمه وبقته فردوهما عليه ثم قال لا تتبع
 ان أرجع عنكم وجراني في أيديكم قالوا فذكر علمهم حتى صرع منهم أربعة من رجلا
 قتلى وجرمى فردوا عليه جيرانه فأنشد تلك القصيدة من بحر الكامل وحلوة بمعنى
 حلالة وقوله فيها أي في آل كائب من النوق التي تحلب اثنتان وأربعون حلوة
 ويقال ناقة حلوة وقابل حلوة وانما ذكر ان في ابلهم هذا العدد من الحلوة
 السود لجبر عن كثرتهم وكثرة ابلهم لانه اذا كان فيهم هذا العدد من هذا الصنف
 على غرابته وقلته فغيره من الاصناف أكثر من أن يحصى وشبهه سوادها بسواد
 خوافي الغراب وهي أواخر الريش من الجناح مما يلي الظهر سميت بذلك لخفافها
 والاسهم الاسود وبعبارة والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخوافي وهي مادون
 الريشات العشر من مقدم الجناح (الاعراب) فها خبره تقدم واثنتان مبتدأ
 مؤخر وأربعون عطف عليه وسودا حال من العدد أربعون حلوة وعلى الثاني فهو
 حال من نكرة محضته وهو محل الشاهد (قوله والوجه الاول) أي الحال من العدد
 (قوله والوجه الاول أحسن) أي لعدم احتياجه الى تأويل بخلاف غيره
 وكونه يلزم عليه مجيء الحال من المبتدأ شئ آخر (قوله وفي الحديث الخ) وقوله

مائة أيضا وقال الشاعر
 وهو عنزة العيسى
 فها اثنتان وأربعون حلوة
 سودا كعافية الغراب
 الاسهم*
 حلوة لتمييز العدد وسودا
 المدد أو من المدد
 اما حال من المدد
 حلوة أو صفة للحلوة وعلى
 هذين الوجهين ففيه حمل على
 المعنى لان حلوة بمعنى
 حلالة فلهذا مع أن يعمل
 عليهم اسودا والوجه الاول
 أحسن وفي الحديث صلى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم جالسا وصلى وراءه
 رجال قياما فبالساحل من
 المعرفة وقيام حال من
 النكرة المحضة وانما الغالب
 اذا كان صاحب الحال
 نكرة أن تكون عامية
 أو خاصة

تعالى قائماً بالقسط اذا اعرب حالاً اما اذا نصب على المدح أو على النعت لاسم
لا المبني معها على التثنية فلا شاهد فيها وقولنا اعرب حالاً اي من فاعل شاهد أو من
الضمير المرفوع وفي الكشف ليس من حق المنصب على المدح أن يكون
معرفته كقولك الحمد لله الحميد وإنما معاشراً لانه لا يورث قلت قد جاء ذكره كما
قد جاء معرفة وأنشد قول الهذلي

وأوى الى ذنوبة عطل * وشعثاً مرأصبع مثل السعال

(قوله أو مؤخره عن الحال) فالمسوغ لمجيء الحال من التكررة تقدم الحال على
صاحبها وفي المعنى ان تقدم حال التكررة عليها ليس لأجل توسيع الحال منها بل
لأنه ليس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوباً أو على ما وافقه وعلى هذا
فالمسوغ في * لية موحشاً طملى * تقدم الخبر به تصریح (قوله الأول) أي التكررة
العامه كقوله تعالى وما أهلكتنا من قرية الا لها اذنون فمن
من قرية والمسوغ العموم ولأن تجعل الجملة مفعلة لقرينة نظير ما قاله الزمخشري
في قوله وما أهلكتنا من قرية الا واهلكتنا من قرية الا واهلكتنا من قرية
الواو انما كبد اصوف العدة بالمربوف وابن مالك يقول ان جملة واهلكتنا من قرية
حال والمسوغ العموم وأما في قوله تعالى أو كلالى مر على قرأتهمى خاوية فالمسوغ
كون الحال جملة مقترنة بالواو لا العموم لأن التكررة في سياق الاثبات لا العموم فيها
وتقول انما من المسوغات كون الجملة الحالية مقترنة بالواو محمول على التكررات
في الاثبات لا في النفي لان المسوغ فيه العموم اعم من التصریح بتصرف (قوله
والثاني نحو الخ) أي التكررة الخاصة باعتبار جعل الحال من المضاف اليه أو من
المضاف على أحد الوجهين فيه (قوله اذا اعرب حالاً) مختزله أربعة أوجه أحدها
نصبه على الاختصاص نأتمها على المفعول ثالثها على المصدرين بمعنى يفرق رابعها
مفعول مثمرين وقوله اذا اعرب حالاً وجه خامس لجملة الأوجه خمسة والخامس
منها وهو الحالية تحت خمسة أوجه ذكر الشارح وجهين وترك ثلاثة فالوجهان
الذات ذكرهما جعله حالاً من كل وجهيه وجعله حالاً من أمر والاوجه الثلاثة
التي تركها جعله حالاً من ضمير الفاعل في أنزلناه أي أمرين وجعله حالاً من ضمير
المفعول وهو الهاء في أنزلناه وجعله حالاً من الضمير المستتر في حكيم وانما ترك
الشارح هذه الأوجه الثلاثة في الحالية لان الحال في الثلاثة من معرفة فلا تناسب
ما نحن فيه كما أنه ترك الأوجه الأربعة التي هي مختزلة قوله اذا اعرب حالاً لكونها
لا شاهد فيها لما نحن فيه ما إذا علمت ذلك نعم ان قول الشارح فصاحب الحال اما
المضاف الخ متفصلة مانعة جـع فتجاوز الخلوع هذين الوجهين ويثبت أحد الأوجه

أو مؤخره عن الحال قال قول
كقوله تعالى وما أهلكتنا
من قرية الا لها اذنون فان
الجملة التي بعد الا حال من
قرينة معنى تكرر عامة لانها
تسياق النفي والثاني نحو
فما يفرق سبلى أمر حكيم
أمر من عندنا أمر اذا
اعرب حالاً فصاحب الحال

الثالثة في الحالة التي تركها انا شرح تأمل (قوله اما المضاف) بكسر الهمزة وقوله
واما المضاف اليه بكسر الهمزة أيضا عطف على اما المضاف وقوله اما الاول فتش
الهمزة والاول هو قوله انه عام والثاني هو قوله انه خاص. (قوله واما المضاف اليه
فلا وغي الخ) اعترض على هذا الوجه بما قدمه المصنف من أن شرط مجيء الحال
من المضاف اليه كون المضاف أحد أمور ثلاثة اما جزأ أو كجزء أو عام لا وهما
المضاف ليس واحدا من الثلاثة فهو هذا الاعتراض مذ كورق التوضيح للمؤلف
ابن هشام على ابن مالك في شرح التسهيل وعلى ولده بدر الدين في شرح الانبية
كما اعترض به المؤلف عليهما وقع فيه هنا تأمل (قوله وقرأ بعض الساف) اي ابن
ابن عيلة (قوله لوصفه بالظرف) اعني قوله من عند الله فالجار والمجرور يسمى ظرفا
وليس ماذ كز بلازم أي ليس ماذ كره الزمخشري من جعل مصداق قال من كتاب
لوصفه بالظرف بلازم (قوله حالا من الضمير المستتر في الظرف) أي لا بقوله من
عند الله صفة فهو ظرف مستتر فانتقل اليه الضمير الذي كان في العامل (قوله
والثالث) أي كون التكررة مؤثرة عن الحال (قوله لم يمتدحها لهما) قال
في التصريح تمامه * ألوح كأنه خمل وروى

لمية موحشا طلل قديم * عفا كل اسم مستديم

فوحشا حال من طلل على مذهب سيديويه وقيل حال من الضمير المستكن في الظرف
وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وعمل المضاف
والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملها واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول
سيديويه وعلمه بان الحال خبر برقعها لا ظهرها لا يمين اولى من جعلها لا عمضاها
فلا أنهم لو تساوا واما كون التعريف اولى بالترجيح وزعم ابن خروق ان الخبر اذا كان
ظرفا أو مجرورا لا يغير فيه عند سيديويه واقرأه الا اذا تأخر ولا ضميره ما اذا
تقدم اه وتقدم شرح هذا البيت * (قوله التامن التمييز) * هو في الاصل
مصدره ميزاذا الخاص شيئا من شئ وفرق بين متشابهين وقوله في الاسم تمييز من
الطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطامع والتجهم بمعنى الطامع والتاجم قاله ابو
البقاء ثم صار حقيقة عن رتبة في اسم الفاعل او الكاهن المخصوصة (قوله اسم) أي
صريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا عما يفرق فيه التمييز الحال (قوله تسمية) واما
قوله وطبت النفس فحمول على زيادة ال عند البصريين واما الكوفيون فحوزوا
ان يكون معرفة تسمية كظا هر قوله وطبت النفس وخرج بشرله تسمية المشبه
بالمتعول به فتعوز يد حسن وجهه بالنصب فانه معرفة فلا يكون تمييزا (قوله فضلة)
خرج المرفوع فلا يكون تمييزا وادخل المنصوب واما المجسور فقد يكون تمييزا

اما المضاف فالسوخ انه عام
أو انه خاص اما الاول فن
جهة أنه أحد صيغ العموم
واما الثاني فن جهة الانساق
واما المضاف اليه فالسوخ
أنه خاص لوصفه بتكليم
وقرأ بعض الساف والمجاهد
كتاب من عند الله مصداقا
بالنصب فعمله الزمخشري
حالا من كتاب لوصفه بالظرف
وليس ماذ كز بلازم لجواز
أن يكون حالا من الضمير
المستتر في الظرف والثالث
كقوله * لمية موحشا طلل
فهذه المواضع ونحوها مجيء
الحال في اسم التسمية والي
كما ان الابتداء بالتسمية في
نظائر ما قبل أي وفيه معنى ذلك
في باب المبتدأ فليس عليه هذا
ثم قلت * التامن التمييز
وهو اسم تسمية فضلة

كنه ثلاثة رجال وفقيه بر وفقيه لا يكون نحو رجل اه مدافعي وقال بعض شراح
 الازهرية الكلام في المنصوبات فلا يدخل فيه المحرور مع انه يكون تمييزا
 نحو ثلاثة رجال وخاتم من فضة اه (قوله يرفع ايهام الخ) خرج اسم لا التبرئة نحو
 لا رجل وخرج ثاني مفعول على استعثار الله ذنبا فان رجلا وذنبا لهما مبيّن
 للايهام المسد كور (قوله ايهام اسم) أي ذاته لا مفعولته فخرج التعت فانه ليس
 المراد منه بان ايهام الذات وانما المراد منه بيان توسيع الحقيقة او تخصيصها
 (قوله اجمال نسبة) أي اجمال النسبة التي بين المسند والمند اليه (قوله الاحد
 عشر) وسكت عن العشرة لانها تخرج مع مجرور باضافتها اليه وهذا الباب
 في المنصوبات (قوله الاحد عشر) بدل من العدد فهو في محل جر (قوله و بعد الخ)
 أعاد العامل لانه نوع آخر وقوله و بعد المقادير مرادهم المقدرات لا المقدر به
 وقولك عندي رطل زيت أي مقدر برطل قل أبو حيمان ولو أريد المقدر به وجبت
 الاضافة فتقول عندي رطل زيت (قوله وشبهه) جعله في الشرح قسما ثالثا
 فالمناسب ان يقول و بعد شبهه كما فعل في نظيره (قوله وشبهه) معطوف على رطل
 وما بعده (قوله وموضع راحة) أي قدر راحة والراحة بالطن الكف وسما بالتمييز
 لموضع (قوله او عن غيرهما) يدخل فيه نائب الفاعل ايضا (قوله لله دره فارسا) أي
 أعجب من حسنه فارسا في نسبة الحسن الى الضمير خفاء ويرفعه فارسا وذهب
 بعضهم الى ان فارسا ونحوه في امثال هذا التركيب منصوب على الحال والمعنى
 أعجب من حال كونه فارسا والعجب انه تمييز كما ذكره المصنف وانتمصاه على
 الحال ضعيف كما قاله ابن الحاجب لانه لا يحتاج لو امان يكون حاله قيده او مؤكدة
 وكلاهما غير مستقيم اما المقيده فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال
 الشروعية وانما مدحه مطا بما يدل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد
 بذلك الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة أيضا غير مستقيمة لان الحال
 المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت
 ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها فدل في الحالة هذه على
 انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلت ثابت التمييز قال الرضي راتا
 لا اري بينهما فرقا لان التمييز عنه ما أحسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته
 الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسن فروسيته (قوله والتمييز
 والتفسير والتبيين) ويقال المميز بكسر الياء والميم والمفسر كذلك فله اسماء ستة
 هذا هو المشهور في المدافعي على خالده ان المميز بكسر الياء وفتحها وعلى الفتح
 يكون من باب الحذف والايصال أي المميز به اه (قوله فصل الشئ) من اضافة

يرفع ايهام اسم أو اجمال نسبة
 فالأول بعد العدد الاحد
 عشر فاقونها الى المائة
 وكم الاستفهامية نحوكم
 عبيد ام لكت و بعد المقادير
 سكر ليل زينا وكثير أرضا وفقيه
 براوشه من فحوم يقال ذرة
 نهر او نهي سمناء وثلاثا زيدا
 وموضع راحة سحبا و بعد
 ذرعه نحو خاتم حديد والثاني
 اما نحول عن الفاعل نحو
 واشتعل الرأس شيبا او من
 المنحول نحو وفخرنا الارض
 عينا او عن غيرهما نحو
 فانا اكثر منك مالا او غير محمول
 فعد لله دره فارسا محمول
 الثاني من المنصوبات التمييز
 وهو والتفسير والتبيين الفاظ
 مترادفة لغة واسطلاحا و
 في اللغة بمعنى فصل الشئ
 عن غيره قال الله تعالى
 واما نزل اليوم أي المجرور

وهو فى الاصطلاح مخص
بما اجتمع فيه ثلاثة أمور
وهى المذكورة فى المقدمة
وفهم مما ذكرته فى حدى
الحال والتمييز ان التمييز وان
أشبه الحال فى كونه منصوبا
فضلة مينا لاهام الأله
يفارقه فى أمرين أحدهما
ان الحال انما يكون وصفا
أما بالفعل أو بالقوة وأما
التمييز فانه يكون بالاسماء
الخامدة كثيرا نحو عشرون
درهما ورطل زينة أو بالصفات
المشتقة قلبلا كقولهم لله
درة فإرسا لله دره را كيا
الثانى ان الحال لبيان الهيئات
والتمييز يكون تارة لبيان
الذوات وتارة لبيان جهة
النسبة وقسمت كلام من هذين
النوعين أربعة أقسام فاما
أقسام التمييز المميز للذوات
فأحدها أن يقع بعد الأعداد
وقسمت العدد الى قسمين
صريح وكناية فالصريح
الأحد عشر فما فوقها الى المائة
تقول عندي أحد عشر درهما

المصدر بالفعل (قوله أى انفصلوا) هذا يعطى ان التمييز هو الا انفصال الذى
هو المعنى الحاصل بالمصدر لا انفصال المصدر الذى هو الفعل كما أعاده أولا فدليله
لا يطابق مدعا ولا يناسب الغبط الذى هو فعل الفاعل الا ان يقال معنى
انفصلوا من المؤمنين انفصلوا اذ فيكم منهم فيصير التمييز هو الفصل ومعنى يتفصل
بعضها عن بعض يتفصل بعض أجزاءها عن بعضها عن البعض الآخر قاله بعضهم
والظاهر ان يقال ان التمييز مصدر بمعنى فصل ففصلوا وما امتاز فهو
مطابقة فيكون الأصل الذى هو مصدر تمييزا مناه فصل ففصلوا فهو دليل باللازم
(قوله تسكاد) أى جهنم وقوله من الغبط أى من غضب الزبانية على الكفار
(قوله ان التمييز وان أشبه الخ) أى ان التمييز مغاير للحال فخير ان محذوف
(قوله أو بالقوة) نحوفا ونشروا ثبات (قوله ثلاثة أمور) أى تذكره فضلة مرفوعة الخ
وأما الاسم فهو كالجنس (قوله فاما أقسام التمييز للذوات الخ) قسم الاسم على
النسبة فلان المفرد مقدم على التركيب (قوله فأحدها ان يقع بعد الأعداد الخ)
قدم العدد لانه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما أنه يميز بالقادر نحو أحد عشر درهما
أو شبرا أو قنبرا ولا يمكن التمييز الثاني انه واجب النصب أنه تصريح (قوله
فالصريح الأحد عشر فما فوقها الى المائة) أما خصم بذلك لانه لا يكون بعد المائة
تمييزا منصوبا (قوله اثني عشر نقيبا) النقيب هو الذى ينقب عن الأمور ويتعقبها
(قوله أربعين ليلة) فأربعين حال من ميعات وأيلة تمييز والمراد ذو القعدة وعشر
آيال من ذى الحجة (قوله فاطعام سبعين) هو مبتدأ أخبر به محذوف أى فاطعام
والجملته فى محل جزم جواب الشرط وسكينا تمييز (قوله ذرعه اسبعون) مبتدأ وخبر
وذراعا تمييز (قوله جادة) تمييز وتمايز نائب عن المصدر كما تقدم (قوله عدم
دخول الغاية فى الغيا وهو أحد احتمالى الخ) الحاصل ان دخول الى تارة يكون
داخلا فى الذى قبله كما فى قوله تعالى الى المرافق وتارة يكون خارجا كما فى قوله تعالى
أنتم الصيام الى الليل هذا توسيع كلام المؤلف واعلم ان حتى والى ان وجدت
فرصة تدل على دخول الغاية أو عدمها عمل بها وان لم توجد دلت فى المسئلة أقوال قيل
ان حتى والى يدخلان الغاية مطلقا وقيل يخرجان مطلقا وقيل ان كان ما بعدها

وتسعون درهما وقال الله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا واعدنا موسى
ثلاثين ليلة واعمناها بعشر فتم ميعات ربه أربعين ليلة فليست فيهم ألف ستة الا خمسين عامافن لم يتطعم فاطعام
سبعين مسكينا ذرعه اسبعون ذراعا فاجلد وهم ثمانين جادة ان هذا أخى له تسع وتسعون نجمة وفى الحديث ان الله
تسعة وتسعين اسما وارتد بقول الى المائة عدم دخول الغاية فى الغيا وهو أحد احتمالى خرف الغاية والسكينة
هى كم الاستفهامية تقول كم عبيدا ملكك فكم مفعول مقدم وعبد التمييز واجب النصب والافراد وزعم
السكرانى انه يجوز جمعه فتقول كم عبيدا ملكك وهذا لم يسمع

أحدهما أن يدخل عليها حرف جر والثاني أن يكون تميزها إلى جانبها كقولكم درهم اشتريت وعلى كم شيخ اشتغلت والجر حينئذ عند جهور التحوين عن مضمرة والتقدير بكم من درهم وعلى كم من شيخ وزعم الزجاج أنه بالإضافة القسم الثاني أن يقع بعد المقادير قسمها على ثلاثة أقسام أحدها ما يدل على الوزن كقولك رطل زيتا وسنان سمناوالتوان تشبة منا وهو لغة في المن وقول في تنبيه سنوان كما يقال في تنبيه عصاره وان الثاني ما يدل على مساحة كقولك شبرا أرضا وجريب فخلا وقواهم ما في السماء موضع راحة سمايا الثالث ما يدل على السكيل كقولهم قفيز برا وساع قرا والقسم الثالث أن تقع بعد شبهة هذه الأشياء وذكرت لذلك أربعة أمثلة أحدها قول الله تعالى يقال ذرة تخيرا فهذا بعد شبهة الوزن وليس به حقيقة لأن مثال

جرأفه ودخل والأفلا والعجج الإدخال في حتى دون إلى اه من حواشي الأشموني قول المصنف وهو أحد احتمالي الخ مبنى على القول بأنها تارة تدخل وتارة لا وهذا هو القول المقصود (قوله ولا قياس يقتضيه) وذلك لأن المقصود بيان الجنس وهو يحصل بالافتراء فلا وجه للعدول عنه من غير ضرورة تدعو إليه (قوله بمن مضمرة) الذي في المعنى أن المضمرة وجوبا وقال الشيخ خالد في شرح التوضيح مضمرة جوارا والامع الأول (قوله القسم الثاني أن يقع بعد المقادير الخ) أفرد العدد من المقادير بناء على أن العدد ليس من جملة المقادير لأن المراد بالقدار ما لم يزد حقيقة منه بل مقداره حتى أنه يصح إضافة المقدار إليه والعديد ليس كذلك ألا ترى أنك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقل عندي مقدار عشرين رجلا قاله المصنف في شرح القطر (قوله بعد المقادير) جمع مقدار بمعنى المقدار والآلة التي يقع بها التقدير لان الذي يشبهه القياس في الحقيقة هو المقدار بالآلة لا نفس الآلة (قوله في المن) كقوله وأنت في مناس كضبان (قوله وقيل في تنبيه الخ) أي قال العرب في تنبيه منوان كمنوان في عصى فهذه جملة من تنبيهات بيان أن أصل ما منونا من عصى لا أنه قول مقابل لما قبله بل هو عين ما قبله مع زيادة قوله كما يقال الخ نأمل (قوله وجريب فخلا) الجريب المساحة من الأرض كالفدان وفي الحديث من قال عجب الله لا تسبحان ربك رب العزة عما يصفون الخ فقد اكمل الجريب الأولي قال الجود والخمار والنص للثاني الجريب من الطعام والأرض بمقدار معلوم وجعه أجرة وجربان قلت الجريب مكبال وهو أربعة أقدرة والجريب من الأرض سبدر الجريب الذي هو السكيل ثقلها الأزهري اه دله وفي القفيز مكبال يسع اثني عشر صاعا والصاع أربعة أمداد والمدر طل وثلاث فاصاع خمسة أرطال وأعل المراد هنا المساحة ولا تميز لها في المساحة ويدل له ما قاله في شرح اللبحة الجريب قطعة من الأرض تكسبها ثلاثة آلاف ذراع رسة أو ذراع (قوله وقولهم ما في السماء موضع راحة سمايا) الأول أن يجعله في القسم الثالث لأنه من الملاحظات المقادير لان موضع الراحة ليس اسمها بقدره عرفا (قوله قفيزا) القفيز مكبال يسع اثني عشر صاعا كل صاع خمسة أرطال فالقفيز ستون رطلا (قوله القسم الثالث أن يقع بعد شبهة هذه الأشياء) أي القسم الثالث من أقسام التميز المبين لأقسام الذات وأما قوله قبل ذلك الثالث ما يدل على السكيل فالمراد الثالث من أقسام المقادير (قوله لان يقال الذرة الخ) الحاصل

ان الذرة ليس اسمها شيء يوزن به في عرفنا الثاني قولهم عندي فخى سمناوالتوان يكسر التوان واسكان الماء المهيمة وبعدد ما يخففه اسم لوعاء السمن وهذا بعد شبهة السكيل وليس به حقيقة لأن النحى ليس مما كماله السمن ويعرف به مقداره انما هو اسم لوعائه فيكون صغيرا وكبيرا ومنه قواهم وطيب لبننا

والوطب ينفع الواو وسكون
الطاء وبالداء الموحدة
اسم لوعاء اللبن وقوله سم
سقاء ماء وزق خمر را
وراقود خلا الثالث قوله
ما في السماء موضع راحة
سحابا فسحابا واقع بعد
موضع راحة وهو شبه
بالمساحة والرابع قوله على
القوة مثله از بدافز بدافز
بعدمثل وهي شبهة ان شئت
بالوزن وان شئت بالمساحة
واقسم الرابع أن يقع بعد
ما هو متفرع منه كقوله سم
هذا خاتم حديد وذلك لأن
الحديد هو الأصل والخاتم
مشق منه فهو فرع وكذلك
باب سا جا وجبة خزا وخوذ ذلك
* وأقسام التمييز المبين
لجهة النسبة فأربعة أحدها
أن يكون محولا عن الفاعل
كقول الله عز وجل واشتعل
الرأس شيئا أصله واشتعل
شيب الرأس وقوله تعالى
فان طين لكم عن شيء منه نفسا
أصله فان طابت أنفسهن
لكم عن شيء منه فقول
الاستناد فهم ما عن المضاف
وهو السبب في الآية الأولى
والانفس في الآية الثانية
الى المضاف اليه وهو الرأس

وشبه النسبة

ان الذرة هي التملة الصغيرة وكل مائة منها تزن شعيرة وقيل الذرة الهباء الذي يرى
في شعاع الشمس وما وزن الذرة المذكورة ليس آلة للوزن في عرفنا فيكون قوله
خبرا تميز المتقال ذرة الذي هو شبه الوزن وأما مقال فهو فعول يعمل (قوله ينفع
الواو وسكون الطاء) أي وينفع الطاء أيضا وهو أنصع من سكونها اه فيشي
(قوله سقاء) أي هذه سقاء ماء وهي الوعاء الذي يوضع فيه الماء وكذا قوله وزق
خمر بكمرا الزاى أي وعبأ الخمر (قوله وراقود) هو وزن طويل الاسفل مطلى بالفسار
وجعه رواقيد وهو معرب قاله الجوهري وقال القيسى أصله راقوب بالداء قلبت دالا
ويجمع على رواقيب بالياء لا بالذال لان الجمع يرد الاشياء الى اصولها اه (قوله
ما في السماء موضع راحة سحابا) ما يحجازية وموضع اسمها أو تميمية وموضع مبتدأ
(قوله على القوة) بالهاء المنة فوق مثله أي في الوزن أو في المساحة أي في الثخن
والرقة وان كان الوزن مختلفا وقال في التصريح بمثل شبهة بالمساحة وليس مساحة
حقيقة وانما هو دال على المماثلة من غير ضبط يحده تأمل فخرم بانهم اشبهوا بالمساحة
وتردد المؤلف هنا فيها وقوله يزيد انضم الراى وسكون الباء هو محل الشاهد فانه
تغيير تأمل (قوله هذا خاتم حديد) اعلم انه يجوز نصب حديدا اما على التمييز أو على
الحال ويجوز الاتباع ويجوز الاضافة لكن الاتباع على انه نعت عند من قال ان
النصب على الحالية وعلى انه بدل أو عطف عند من قل النصب على التمييز بخلاف
في الاتباع مبني على الخلاف في نصب اه يس على انما كهي بصرف والتمييز
وما اتبني عليه أرى لانه جامد جودا محضا فلا يتخصص بالحالية ولا التسمية (قوله
مشتق) أي ما خوذ ولو عبر به كان أولى (قوله باب سا جا) فان الباب فرع الساج
والساج نوع من الخشب (قوله وجبة خزا) فان الجبة فرع الخز والخز نوع من
الحريير اه تصريح وقال الله تعالى الخز ما كان سدا قطن ولحمته حريير (قوله
وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة) وانما نصبه عند سيوريه والمباركي والمبرد
ومتابعهم هو المسمى من فعل أو شئ فالفعل كطاب زيد فطاب وشبه الفعل نحو هو
طيب أبو قابضة منصوب بطيب وهو صفة شئ وذهب قوم الى ان المائل في تميز
النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل وما أشبه واختاره ابن عصفور
ونسبه الى المحققين وأما التناوب للتمييز المبين للذوات فهو الاسم المهم واختلف في
صحته اعماله مع انه جامد فقبيل شئ باسم الفاعل لانه طاب له في المعنى كعشرين
درهما فانه شبهه بضاربين زيد او رطل زيد فانه شبهه بضارب عمرا في الاسمية
والطاب المعنوي وجود ما به التمام وهو التكوين والتون وقيل شئ باسمه بأن فعل من
وذلك في خامس مرتبة فان الفعل أصل الاسم الفاعل لانه يعمل معقدا وغير معقد

واسم الفاعل لا يعمل الامعة وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السبي
والاجتنبي وهي لا تعمل الا في السبي دون الاجتنبي وهي اصل لا تعمل من لانها ترفع
الظاهر وهو لا يرفع الا في مسئلة واحدة وهو اصل للقادير لانه يتحمل الضمير
وهي لا تعمله وصحح هذا انقول لان حمل الشيء على ما هو به أشبه بأولى اهتصر به
(قوله فارتفعت الرأس) أنت الفاعل مع ان الرأس مذكور لان المراد به اللفظة لا المعنى
فانت باعتبار انها كلمة (قوله ثم جيء بذلك المضاف الذي حول الخ) أي جيء عليان
الاجمال الذي حصل في النسبة وفائدة الخويل المذكور حصول الابهام أولاً ثم
البيان ثانياً ليتمكن في النفس أشد تمكن ووجه الاجمال ان قوله اشتعل الرأس
يحتمل نسبة الاشتعال للرأس من حيث حرها بالنار أو من حيث يبيض الشعر
وقوله فان طين لكم يحتمل نسبة الطيب للنسوة من حيث المال ارض من حيث النفس
فأتى بذلك لدفع ذلك الابهام (قوله لان التميز انما يطلب فيه بيان الجنس) أي
وهو يحصل بالفرد لا بالجمع وأنت خبير بأن التمييز هنا للنسبة لا للجنس فلا يتم
ما قاله تأمل (قوله وافرد) أي التمييز وهو الانفس وأما الشيب فهو فردالة
(قوله وفجرنا الارض) يحتمل آباراً ويحتمل عيوناً (قوله قبل التقدير الخ) انما
هو ما قبل لا ما قد أنكره الشلوبين وتليذه الابدى وابن أبي الربيع وتأول
الشلوبين عيوناً في الآية على انها حال مقدرة لانها حال التفتيح لم تكن عيوناً وانما
صار عيوناً لذلك وابن أبي الربيع على وجهين أحدهما ان يكون بدل بعض
من كل على حذف الضمير أي عيوناً مثل أكلت الرغيف ثلثاً أي ثلثه والثاني ان
يكون مفعولاً باستقالات الجار ورتبانه لو كان كما زعم تاتزم العرب في مثل ذلك
التذكير والتأخير عن الفعل ولو صرحوا بالجار في وقت وأيضاً فليس العيون
مشجراً بل هي نفس الشيء المنفجر وقال المصنف في الحواشي ظهر لي ان تمييز الجملة
الشعرية في المعنى مستند اليه نفس الفعل أو مطاوعه أو أصله أو مستند الفعل الى
مصدره وانه لا يخرج عن هذه الخمسة فالاول طاب زيد نفساً والثاني نحو وفجرنا
الارض عيوناً لان مطاوعه قفجرت عيون الارض والثالث نحو وامتلأ الاناء
معلان مطاوعه ملاء الماء الاناء وقداسة معات والرابع نحو ملاء أحسن زيد ارجلا
لان أصله يجوز أن يقال فيه حسن رجل زيد ويكون زيد بدلاً الخامس كفي بالله
شهيد الان المعنى كفت شهادة الله بديل أولم يكف بربك الله على كل شيء شهيد
اه يسر على الفاكهسي (قوله وكذا غرست الارض الخ) يجري فيه الخلاف
السابق في وفجرنا الارض عيوناً (قوله الرابع ان يكون غير محمول كقول العرب
لله دره فارسا) المدر بفتح الدال المؤهلة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر

ارتفعت الرأس وحيء بدل
الياء والتون بنون النسوة
ثم جيء بذلك المضاف الذي
حؤل عنه الاسناد فضلة
وتميز أو أفردت النفس بعد
أن كانت مجرورة لان التمييز
انما يطلب فيه بيان الجنس
وذلك يتأدى بالفرد الثاني
أن يكون محمولاً عن المفعول
كقوله تعالى وفجرنا الارض
عيوناً قبل التقدير عيون
الارض وكذا قيل في
غرست الارض شجراً ونحو
ذلك الثالث ان يكون محمولاً
من غيرهما كقوله تعالى
أنا أكثر منكم مالا أعلمه مالى
أكثر فحذف المضاف وهو
المال وأقيم المضاف اليه وهو
ضمير المتكلم مقامه فارتفع
وانفعل وصار أنا أكثر منكم
ثم جيء بالمحذوف تمييزاً ومثله
زيد أحسن وجهاً وعمرو
أنقى عرضاً وشبه ذلك
التقدير وجه زيد أحسن
وعرض عمرو وأنقى الرابع
أن يكون غير محمول كقول
العرب لله دره فارسا

بكسر اللام وضعها درادرورا كثيرا يسمى الالبين نفسه دراوهو كناية من فعل
 امدوح الصادر منه وانما الضيف فعله الى الله تعالى قد صد الاظهار التعجب منه
 لانه تعالى منشئ الخائب ففني قوله هم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن
 يكون التعجب من ابنه الذي ارتفعه من ردى أمه أى ما أعجب هذا الابن الذى
 تربى به مثل هذا الولد الكامل فى هذه الصفة وكون فارسا من غير النسبة انما
 يقتضى اذا كان الضمير معلوما فان كان مجهولا كان من غير الذوات لان الضمير هم
 فيحتاج الى ما يميزه قال المصنف فى الحواشى مثال المعلوم لقبت عبد الله فله دره
 فارسا ما ان لم يعلم المرجع فيحتاج الى أنه رجل أو امرأة أو صبي فيكون التمييز للفرد
 لانه نسبة تامل قال الفيلسوف قوله ولله دره فارسا قل بعضهم هم ويحتمل من الفاعل
 والاصل طابت فروسيته فالاولى والاحسن ان يمثل لغير المحول بامتلاء الالاتماء
 اه (قوله وحسبك ناصر) حسب اسم فعل وبه فاعل والكاف مفعول وناصر
 تمييز (قوله يا جارتا ما أنت الخ) قاله الاعشى ممنون من قصيدة من الكامل يا حرف
 نداء جارتا نداء منصور بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المتقدمة ألفا منع من
 ظهورها استغنى المحل بحركة الناصبة والاف فى محل جر مضاف اليه وما مبتدأ
 وأنت خبره وجارة تمييز وتسام البيت * فأنشئت لغير نداء غار * فأنشئت فعل ماض
 والتاء لاتأنيث واللام للتعليل تخزنا فعل ماض والثبوت به من المفعول فى محل
 نصب وعارة علم اسرأ فاعل تخزن (قوله والعواب الاول) أى كونه اشارة تمييزا
 لاحالا (قوله ويدل عليه) أى على الاول (قوله يا سيد الخ) السيد من ساد قومه
 وسادهم سيادة فهو سيد ويطاق على الذى يفرق قومه وعلى الخايم وعلى الكريم
 وعلى المالك والختلف فى رزقه فقيل فيجعل بتقديم الباء وكسر العين وقيل فبعل بفتح
 العين وقيل فبعل بتقديم العين والاول لا صريين والثاني لاهل بغداد والثالث
 لافراء ورجع لجهنم له على سبيل ما باله ولو كانت العين مؤخر لما كان باله من
 وعلى مذهب المصر بين اجتماعه واو ويا وسبقت احداها بالساكنة فقلت
 بالواو باء وادغمت الياء فى الباء وطأ من التوسط وهى التمهيد يقال دأب على
 لا تخبرك راكها والاكتاف جمع كنف وهى التاجية والجانبة ورجب
 الذراع عناء حتى (الاعراب) يا حرف نداء قال فى المعنى حرف مرسوم لنداء
 البعيد حقيقة أو حكما وقد نادى به البعيد والقريب وقيل بينهم ما و بين التوسط
 وهى أكثر حروف النداء استعمالا لاولها لا يقدّر عند الخذف سواها نحو
 يوسف أعرض عن هذا وسيدامثوب وحقه الرفع لانه ذكر مقصودا لكنه
 لما اضطر الى تنوينه نصبه من رائدة والمعنى ما أنت سيد بل أنت أشرف من

وحسبك به ناصر أو قول
 الشاعر
 * يا جارتا ما أنت جارة
 يا حرف نداء جارتا منادى
 مضاف للباء واصله يا جارتى
 فقلت الكسرة فتحة والياء
 الفاء مابتدأ وهو اسم
 استفهام وأنت خبره والمعدى
 عنكس كما يقال زيدا
 زيدا أى حتى عظيم وجارة
 تمييز وقيل حال وقيل مضافة
 وأنت اشارة وجارة خبرها
 الخازية أى لست جارة بل
 أنت أشرف من الجارة
 والعواب الاول ويدل عليه
 قول الشاعر
 يا سيد ما أنت من سيد
 وما الاكتاف رجب الذراع

السيد هو طائفة لا يبدى على ظاهر اللفظ والاكتاف مضاف اليه وحب صفة
 ثانية للاراع. مضاف اليه والشاهد في جرسيد الذي هو تمييز بين (قوله ومن
 لا تدخل الخ) فلما وجد الاسم بعدما أنت مجروراً بمن علم ان الاسم المنسوب الخالي
 عن من يكون تمييزاً لان الجبر من خواص التمييز فوجه الدلالة ظاهر بخلاف
 لبعض الاشياء الذي توقف في البيت تأييد للتمييز ورد للحالية وان احتمل
 الخازية (قوله ومن لا تدخل على الحال) وانما تدخل على التمييز وذلك انه يجوز
 في التمييز الرابع لا يهاجم اسم ان يجزى باضافة الاسم اليه كشيء أرض الا ان يكون
 الاسم عدداً نحو ثلاثين ليلة أو مضاعفاً نحو مائة مازيد او ان يجزى بمن كثير من
 أرض ومثلها من زيد الا ان يكون الاسم عدداً أو افعالاً لاجال النسبة فلا يجزى
 بالانضافة ويجزى بمن في نحو ما أحسنه رجلاً والله دره فارساً لا في نحو ما أحسنه أدياً
 وطابز يذنه ساويزداً كثيراً ولا ونجراً الأرض عيوناً كما هو مبين في المطولات
 قال في التصريح وانما امتنع دخول من في المسائل الثلاثة أي العدد والتمييز
 المحول عن المفعول والمبتدأ والتمييز الذي هو فاعل في المعنى لان وضع من المبتدأ
 ان يفسر بها ويحذفها اسم بنفس سابق صالح لحمل ما بعدهما نحو واسا ومن
 ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل لان العدد دال على متعدد والتمييز
 مفيد رد في المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ
 المذكور واختلف في من الجارة للتمييز فبيل للتمييز وقيل زائدة على
 التبعيض انتهى * (قوله التاسع المستثنى بليس الخ) أي المخرج بليس الخ ولا
 يكون الامتصلاً ولا يكون منقطعاً أصلاً ولا ذكر الطبلاوى ان ليس ولا يكون وخلا
 وعدا وحاشا لا يكون في المفرغ ولا في المنقطع به عليه الرضى في غير حاشا وتقاس
 حاش على ذلك اهـ (قوله بعد كلام تام موجب) يقطع الجيم سواء تأخر المستثنى منه
 أو تقدم فهاتان صورتان وفي كل امامة هل أو منقطع وقوله أو غير موجب وتقدم
 المستثنى صورة ثالثة سواء اتصل أو انقطع وقوله فشر بوامنه الأدلة امثال التأخير
 المستثنى عن المستثنى منه وتزل امثال ما اذا تقدم والحال انه موجب نحو قدام الازيد
 القوم وقوله ومالى الا آل الخ مثال لغير موجب وتقدم المستثنى على المستثنى منه
 اذا علمت ذلك فقد استعمل المؤلف لفظه بعد في حقيقة ما ويجازها لانها في حالة
 تأخير المستثنى مستعملة في حقيقة ما وفي حالة تقديم المستثنى بعدية تقديرية من
 حيث الرتبة لان رتبة المستثنى متأخرة عن رتبة المستثنى منه ولو قال بدل قوله أو غير
 موجب الخ أو تقدم المستثنى كان أوضح واخصروا ان كان ما قبله ادق انتهى
 شيخ الاسلام قال الفيشى قوله بعد كلام تام موجب محترزة ثلاثة أقسام الاقل

ومن لا تدخل على الحال وانما
 تدخل على التمييز قلت
 التاسع المستثنى بليس
 أو بلا يكون أو بلا
 أو جماعداً طائفاً أو بلا بعد
 كلام تام موجب أو غير موجب
 وتقدم المستثنى نحو وفشربوا
 منه الا قليلاً منهم * ومالى
 الا آل أحمد شعبة * وتضمن
 الموجب ان ترك فيه المستثنى

وجود التمام وقد ايجاب وقد اشار له بقوله أو غير موجب وقد قدم المستثنى
وبقوله وإن ذكره وكان الاستثناء متصلاً والاشارة ان يفقد التمام والايجاب معاً
وقد اشار له بقوله أو غير موجب ان تركه المستثنى منه والاشارة ان يفقد التمام ويوجد
الايجاب وهذا الثالث لم يذ كر فيه خلاف فقبل لا يجوز التفرع مع الايجاب
وقبل يجوز وقبل بالتفصيل ان حصل منه فائدة والا فلا وعليه ان الحاجب انتهى
مثال المقيد قرأت القرآن اليوم كذا الا لا بعد وقوع القراءة في جميع الايام
الا اليوم المعين ويحق به ما اذا قامت تربية على بعض معين من الجنس المعلوم دخول
المستثنى منه نحو لقيت الا فلا فالمراد بالمفيد المستقيم المعنى ومثال غير المستقيم
المعنى قام الا زيدا الا لا يستقيم قام جميع الناس الا زيدا الاستبعاد عادة فاندفع
ما يقال يحتمل ان يكون على المبالغة او يخصص المحذوف بحيث لا يلزم ذلك انتهى
من يس على الفا كهي ويطلاوى على الازهرية (قوله فلا اثر الخ أى من حيث
العمل فلا ينافى انهما مؤثرة من جهة المعنى) (قوله فان كان المستثنى متصلاً فائدة
للمستثنى منه) هذه عبارة مجملة صادقة بالتواضع الخمسة فالاولى ان يقول فائدة
من المستثنى منه فيكون ما شيا على مذهب البصري وقد اعترض المصنف على
ابن مالك في مثل هذه العبارة ووقع هنا في مثل ما اعترض به على ابن مالك وقوله
كان الاستثناء متصلاً أى وكان غير مردوده كلاماً تضمن معنى الاستثناء وغير
متراخ فيه المستثنى عن المستثنى منه ولا يقدّم عليه مخرج بل يتصل بالقطع
وسايق وبغير الرد ونحو ما قام اليوم الا زيدا بالتصحيح وجوابه ادعى من قل قام
اليوم الا زيدا قصد الانطابق بين الكلام ولم يجوز الابدال بقوله المرادى عن ابن
السراج ورده ابن هشور وخرج غير التراخي ما جاني أحد حين كنت جالساً هنا
الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختاراً لقصد التطابق بينه
وبين المستثنى منه وقع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضى وغيره وخرج بقيد
القدم ما جاء الا زيدا اليوم فانه لا يجوز الابدال واما اذا تقدم المستثنى على
صفة المستثنى منه نحو ما فيها رجل فلا أخوك صالح فقيه مذهباً أخذهما ان
لا يكثر باصقة بل يكون البدل كما يكون اذا لم يذ كر صالحاً هـ ذار أى سيدي به
والثاني ان لا يكثر بقة بديم الموصوف بل يفقد المستثنى منه ما بالكيفية على
المستثنى منه فيكون نصه راجحاً وهذا الاختيار المعروض ان التصحيح والبدل
هـ ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحاً فتكافأ هـ كلام ابن مالك في شرح
الكافية واذا وقع المستثنى بين صفتي المستثنى منه نحو ما مررت بأحد خيبر من
زيد الابن سببر بالهية فانظروا ان الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضع في الحواشي

ولا تفرق بين لا وبين مفرغاً
نحو ما قام الا زيدا وان ذكر فان
كان الاستثناء متصلاً
فاتبعه للمستثنى منه أخرج
نحو ما ذكره الا قبل منهم

(قوله أو منقطعاً) والموضوع بحاله عدم الإيجاب مع ذكر المستثنى منه ويشتط
 في المنقطع أن يكون ما قبل الأداة على ما يستثنى فخرج قام القوم الأنواع بانفائه
 تركيب فاسد (قوله ان مع التفريق) أي بان أمكن تسلط العامل على المستثنى
 اما إذا لم يمكن ذلك وجب النصب في المستثنى اتفاقاً من الجارير والقياس بين نحو
 ما زاده هذا المال إلا ما نقص فإما صدرية ونقص سائر أو موضعية أنصب على
 الاستثناء ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل لأنه لا يصح تسلط العامل عليه
 إذا يقال زاد النقص ومثله ما نفع زيد إلا ما فسد إذا زال نفع الضر وزعم السيرا في
 أن المصدر المناسب من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف
 تقديره ما زاده هذا المال لكن النقص شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه وزعم
 الشلو بين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيئاً إلا النقصان ثم
 فرغله وجعله متصلاً ورتبانه لانسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة
 أن ما زاده أو استغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد إلا أو بعد عمرو (قوله وسوى)
 أي وتعبير بسوى تقديره على الأصح أعرب المستثنى بالافتحري في الأحكام
 السابقة في المستثنى بالأو ومقابل الأصح وهو قول الجوهري أن سوى ملازمة للنصب
 على الظرفية بدليل وصل الموصول به نحو جاء الذي سواه ولا يقال جاء الذي غرك
 لا يخرج عن الظرفية إلا في الشعر كما في قوله

ولم يبق سوى العدا * ن دناهم كما دانوا

والذي اختاره ابن مالك تبعاً للجماعة الأولى فتصرف لوقوعها فاعداً في حكاية
 النفساء أتاني سواك ومينداً * فسواك بالله وأنت المشتري * ونحو ضرورة في قوله
 سلى الله عليه وسلم ما أنتم في سواكم إلا كالشجرة البيضاء في الثور الأسود
 وأسلم أن سوى فيها الغلات أربع تعدد مع الفتح وتقدر مع الضم ويجوز
 الوجهان مع الكسر لكن الكسر مع ما تغرب بوقل من ذكره انتهى معنى
 (قوله أعرب المستثنى بالأو) فيجب نصب غيره وسوى فيما إذا كان تاماً وجباً تقدم
 المستثنى أم لا منقطعاً أم لا نحو قام القوم غير زيد وفيما إذا لم يمكن تسلط العامل
 في التام غيره الموجب وكان منقطعاً نحو ما نفع هذا المال غير النقص فيجب
 في ذلك كله النصب عند الجميع وفي نحو ما قام أحد غير حمار عند غير قيم ويترجم
 عند قيم في نحو ما قام غير زيد أحد عند الأكرثر ويترجم في هذا المثال عند قوم وهو
 المنسار له بقول ابن مالك * ولكن نصبه اختران ورد * ويصف النصب في نحو
 ما قام أحد غير زيد ويمنع في نحو ما قام غير زيد (قوله المستثنى) وهو المخرج
 تحقيقاً أو تقدير من مذكور أو ترك بالأو ما في معناها بشرط الفائدة قاله

أو منقطعاً أو مع تفريق
 مع التفريق والمستثنى به
 وسوى مخفوض ونحو
 وطناً مخفوض أو منصوب
 وتعبير غير اتفاق وسوى
 على الأصح أعرب المستثنى
 بالأو وأقول التاسع من
 الأصول أن المستثنى وانما
 يجب نصبه في خمس مسائل
 أحدها أن تكون أداة
 الاستثناء ليس كقولك
 قاموا ليس زيداً وقول أبي

في التسهيل وقوله المخرج يشمل المخرج بالبدل نحو وكات الرغيف ثلثه وبالصفة
 نحو واعتق رقبة مؤمنة وباشترط نحو واقتل الذي ان حارب وبالغاية نحو واتوا الصيام
 الى الليل والاستثناء نحو وشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تحقيقا أو تقدير المشارة الى
 قسمي التام والمفرغ وقوله بالأمه لقي بالمخرج وهم فصل خرج به ما عدى المستثنى
 مما تقدم وقوله أو ما في معناه يشمل جميع أذوات الاستثناء وقول بشرط الفائدة
 اخرج جاء في الصوم الأربع لا يفيد قوله الشاطبي ومعنى اخرجه ان ذكره بعد
 الامبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيبين ذلك للسامع بذلك القرينة لانه كان مرادا
 دخوله ثم اخرج به والالزم التناقض (قوله ما أخر الدم) أي ما أسال الدم فشيبه
 اخراج الدم بجرى الماء في النهر الذي هو معنى الانه انما هو شق من الانهار انما هو معنى
 أسال فيروا استعاره تعبيرة (قوله فكلوا) أي فكلوه (قوله ليس السج والظعر)
 بنسبهم لانهم ما مستثنان من فاعل انهم المستثرون وانهم الاعتراض (قوله مطلقا
 باجماع) أي سواء كان بعد كلام تام موجب أم لا ولا تقل سواء كان متصلا أو
 منقطعا لما تقدم ان المستثنى باليس لا يكون الامتصلا (قوله عائد على البعض الخ)
 هذا مذهب جمهور البصريين أو عائد على المدور الاول عليه بالثعلب ضمنا عند
 الكوفيين أو عائد على اسم الفاعل أو اسم المفعول المفهوم من الفعل عند سيبويه
 في جملة الأقوال ثلاثة واعترض مذهب جمهور البصريين بانهم يلزم عليه الخلاق
 البعض على الجميع الا واحد الا ان يقال ان البعض في سياق الذي فيهم كل بعين
 من القوم واعترض مذهب الكوفيين بانهم لا يطرده في قولك القوم اخوتك ليس زيدا
 لعدم الفعل الذي يؤخذ منه المصغر واعترض مذهب سيبويه بما اعترض به على
 مذهب الكوفي و بان التقدير في قولك فاء وليس زيد اقيامهم قياسا زيد خذف
 المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وهذا المذهب لم يلق به قط وتقدر بالم لفظ به قط
 لا يصح **تبيين** جملة ما ليس زيدا ولا يكون زيد احتمل وجهين الاول في موضع
 نصب على الحال من المستثنى من فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال
 والفعل الماضي لا يقع حالا لامع قد ظاهرة أو متذكرة قلت هذه مستثناة كما قاله
 أبو حيان في النكت الحسن بن الحسن الثاني انما مستثناة فلا موضع لها فان قلت دعوى
 الاستثناء تفعل بالمسود ذلك لا يعنون الاستثناء في عدم تعلقه بما قبله في المعنى
 بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت في موقع الازيد فكم ان الازيدا
 لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واعلم ان ليس فاعل عند
 الجمهور ومذهب الفارسي الى انما احرف مطلقا ومذهب بعضهم الى انما احرف في باب
 الاستثناء ولا يكون فعل واعترض بان المركب من الحرف والفعل لا يكون فعلا

على الله عليه وسلم انما
 وكراهم الله عليه فكلوا
 ليس السن والظفر ليس
 ذاب نزل الا في الاستثناء
 والمستثنى مما راجب النصب
 مطلقا باجماع الثانية أن
 تكون أداة الاستثناء لا يكون
 كقولك قاموا الا يكون زيدا فلا
 يكون أيضا منزلة الا في المعنى
 والمستثنى مما راجب النصب
 مطلقا كقوله واجب مع
 ليس والعلة في ذلك فهم ما ان
 المستثنى مما اخبره أو شيأتي
 ان ان كان وليس واخوانهم ما
 يرفع الاسم وينصب الخبر
 فان قلت تأني اسمهم اقلت
 مستتر فهم أو جواب وهو عائد
 على البعض المفهوم من
 الكل السابق وكأنه قيل
 ليس بعضهم زيدا ولا يكون
 بعضهم زيدا ومثله قوله تعالى
 يوصيكم الله في أولادكم
 للذكر مثل حظ الأنثيين
 فان كنت نساء فلهما الثلثين

واجب بانهم المار كما غلب الفعل الحرف اشرف الفعل قسمي الجميع فعلا (قوله
 أي فان كانت البنات) فالتون في كثر اسمها وهوعائد على الاناث التي هي بعض
 الاولاد المدة من وزنا غير كن فان قلت اذا كان محط الفائدة الظرف فافائدة
 ذكر اساء قلت فائدة التوطئة لا وصف بعده والتوطئة تجري في الوصف والحال
 والخبر (قوله الثالثة ان تكون الاداة ماخلا) وموضع الموصول وصلته نصب
 بلا خلاف اما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف أي وقت مجاوزتهم
 زيدا او اما على الحالية على التأويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء أي
 مجاوزة زيد اقل السير إلى أو على الاستثناء كالتنصاف غير في قامه واغير زيد
 واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعترض عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف
 اسم الزمان وينوب عنه المصدر كقوله في بابه وفاء في خلا وعدا ضمير عائده على
 اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند المكوفين او على البعض المفهوم
 من الكل السابق عند البصريين ولا يعقل عوده هنا على المصدر لان خلا
 وعدا جامدان ونظر الله ما ينبغي في مذهب البصريين بان المقصود من قولك قام
 القوم حاشا زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ان زيد الم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلوا
 بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم ايام خلوا الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضي وقد
 يقال يجوز ان يراد به ضمهم من عدا المستثنى فلا يتم ما قاله السكندر الهلاق البعض على
 الاكثر قليلا وهذا التركيب كثيرا انتهى قال الشافعي وأقول لا حاجة الى هذا
 الاعتناء الذي ليس بنام بدل الجواب ان البعض الذي هو الفاعل بعضهم
 ومجاوزة البعض الميم لزيد مثلا وخلوا ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل
 له وخلوه منه فليتأمل (قوله وقول لبيد) هو شاعر مطلق من اطلق الرجل اذا جاء
 بالذوق أي الداهية والتجيب وهو من الخضر من وعاش مائة واربعين سنة توفي
 في خلافة عثمان بن عفان رضى الله عنه (قوله * الا كل شيء ما خلا الله باطل * الخ)
 وبعده

أي فان كانت البنات وذلك
 لان الاولاد قد تقدم ذكرهم
 وهم شاملون للذكور
 والاناث فكانه قيل أولا بوضعكم
 الله في بيوتكم وبناتكم ثم
 قيل فان كن كذلك هذا
 الثالثة ان تكون الاداة
 ماخلا كما في قوله جاء القوم ماخلا
 زيدا وقول لبيد بن ربيعة
 الله امرى العنابي
 الا كل شيء ما خلا الله باطل
 وكل نهيم لا محالة زائل
 الرابعة ان تكون الاداة ماعدا
 اسمها كقوله جاء القوم ماعدا زيدا
 وقوله الشاعر

وكل ابن انثى لو طال عمره * الى الغاية الفصوى فله موت آيل
 وكل امرؤ سوف تدخل بيته * دويبة تصفر منها الانامل
 وكل امرؤ يومئذ يعرف سعيه * اذا حصت عند الله الحاصل

وهذه الايات من قصيدة لامية من الطويل ومعنى باطل زائل والتعيم ما أنعم الله
 به عليك ولا محالة يفتح للميم اي لا بد وقيل لا حيلة قال بعض الجنية نعم وهي لا تزول
 أبدا فكيف يقول وكل نعم الخ اجيب بجوابين الاول أنه قاله قبل اسلامه فحتمل
 ان يكون اعتقاده حينئذ ان لا وجود للجنية أولا دوام لها كما هو مذهب طائفة من

اهل الضلال فانهم ان يكون اراد ما سوى الجنة من نعم الدنيا لانه كان يصدد ذم
الدنيا ويبان سرعة زوالها وما تكذيب عثمان اياه فحمل كلامه على العموم
(الاعراب) الاحرف استنشاح وكل مبتدأ أو شئ مضاف اليه وما يحتمل ان تكون
زائدة وان تكون مصدريته وخلا فاعل يستثنى واسم الجلالة منصوب منه عول خلا
وباطل خبر كل وكل نعم مبتدأ ومضاف اليه ولا نافية وشعالة اسمها مبنى معها
على الفتح وزائل خبر كل وخبر لا محذوف اي موجودة (قوله تل النداهي الخ) حزين
الطويل والنداهي جمع يندمان وهو شرب الرجل الذي يندمه ويقال النديم
ايضا وموجع بفتح اللام مشددة اي مغرم به (الاعراب) تل فعل مضارع مبنى
للمفعول والنداهي نائب فاعل قاله في الشواهد وانظرا هرا منه مبنى لافاعل والنداهي
فاعل ويقرأ تل بفتح التاء لا يضمها امام مصدرية عدا في فعل استثناء وفيه ضمير
يرجع الى مصدر الفعل المتقدم والفاء في فائتي تفرقة وان حرف توكيد والتون
للوفاة والباء اسمها ومواقع خبران وكل متعلق بمواقع والذي مضاف الى كل يهوى
مضارع مرفوع بضمه مقصورة على الالف دخلا فالتول صاحب الشواهد على
الياء والجملة صلة الذي والعائد محذوف أي الذي يهواه (قوله الربيعي) ينفع
الراوا ابا نسبة لبيبي بيهة قرية من قرى العرب والقاعدة في النسبة الى المركب
ان ينسب الى العجز قياسا الى ربيعة وقد قل ابن مالك يرفع في فعيلة التثنية
(قوله الجري) ينفع الجليم وتقدم ما يتعلق به من أنه نسبة لبيبي جرتم و يلقب بالنباح
لكثرة مناظرته في النحر وصياحه (قوله لم احتفل به) أي لم أعن به وأهتم به (قوله
والرجلان) أي الربيعي والاخفش (قوله لا تدخل الاعلى الجملة الفعلية) أي
واذا تعينت فعالية خلا وعد الزم نصب المستثنى بهما لا يندمه ولهما والفاعل ضمير
مستتر وجوبا كما قلنا في ايسر ولا يكون (قوله وما جاوز الخنض الخ) أي الذي حكا
الجري والرجلان واذا جعلت مازادة فتدخل على حرف الجر لا على الفعل (قوله
هما قليل) فاصلة اي عن قليل وقوله فيما انقضهم اي في انقضهم وقوله مما خطاياهم
اي من خطاياهم (قوله ان تكون الاداة الا الخ) اختلاف في ناسب المستثنى بالا على
ثمانية اقوال أحدها أنه نفس الاوحدتها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب
سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما تنصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل
المتقدم بواسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى
الاتقديره استثنى زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكى عن الكسائي
والسابع ان يفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا أن زيدا
لم يقيم حكاها السيرافي عن الكسائي والثامن ان الامر ككجمنه من ان ولا ثم خفت

لحاق تون الوفاة قبلها وحكى
الجري والربيعي والاخفش
الجر بعد ما خلا وما عدا
وهو شاذ فلهذا لم أحذف
بذكره في المقدمة فان قلت
لموجب منسب الوجه هو
النسب بعد ما خلا وما عدا
وما وجه الجر الذي حكا
الجري والرجلان قلت
أما وجوب النسب فلان ما
الداخله عليهما مصدرية
وما المصدرية لا تدخل
الاعلى الجملة الفعلية وأما
جواز الخنض فلي تقدير
مازادة لا مصدرية وفي
ذلك شذوذ فان المعهود في
زيادة ما مع حرف الجر ان
لا تكون قبل الجار والمجرور
بل بينهما كافي قوله تعالى
عسا قليل ليصبحن نادمين
فيما تنفضهم ميثاقهم
لعناهم مما خطاياهم أغرقوا
وقولي مطلقا راجع الى
المسائل الاربع أي سواء
تقدم الايجاب أو التثني
أو شبه الخامسة ان تكون
الاداة الا وذلك في مسئلتين
أحدهما ان تكون بعد
كلام تام وجب ومرادى
بالتمام أن يكون المستثنى منه
مذكورا وبالايجاب أن

وذلك كقوله تعالى فشر بوا

منه الا قبالا منهم وقوله تعالى
فمجدد السلائكة كايهم
اجعون الا ايليس الثانية
أن يكون المستثنى متقدما
على المستثنى منه كقول
السكرية يتجدد آل البيت
رضي الله عنهم

ومالي الا آل أحمد شيعه
يمالي الامذهب الحق مذهب
والا انتهيت الى هنا استطردت
في بنية أنواع المستثنى وان
كان بعض ذلك ليس من
المصوبات البتة وبعضه
متردد بين باب المصوبات
وغيرها قد كرت ان الكلام
اذا كان غيرا يحجب وجه النفي
النهي والاستفهام فان كان
المستثنى منه محذوفا فلا عمل
فيه لا لا وانما يكون العمل
لما قبلها ومن ثم سموه استثناء
مفرغا لان ما قبلها قد تفرغ
للعمل فيه ابدها ولم يشغله
عن شيء تقول ما قام الازيد
فترفع زيدا على القاعلية وما
رأيت لازيدا فتعصبه على
المفعولية وما سررت الازيد
فتخذه بالياء كما تفعل من
لوم تذكر الا وان كان المستثنى
منه مذكورا فاما ان يكون
الاستثناء متصلا

وادعجت في الامام حكاه السيرافي عن الفراء زاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها
فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لانها عاطفة اه تصرح
(قوله فشر بوا منه الا قليلا) بالانصب على الاستثناء واما قوله فشر بوا منه
الا قليلا بالرفع فمعمولة على ان شر بوا في دعوى لم يكونوا مبدلين فن شرب منه فليس
منى قاله في المعنى (قوله الا ايليس) يحتمل ان المنصب اني للقطع وهذا بانه المتصل
بقوله فشر بوا منه الا قليلا وهو الظاهر فيكون ايليس من الجن لان الملائكة
و يحتمل ان الاستثناء متصل بنساء على انه كان منهم وراجع انفسا في هذه الآية
(قوله كقول السكرية) هو ابن زيد بن خنيس بن جندل بن قيس شاعر اسلامي
وهذا آخر ثلاثة أشخاص مسماة بكميت والناس في كيت بن معروف وهو
الوسط والثالث كيت بن ثعلبة وهو لا كبير (قوله ومالي الخ) الواو حرف عطف
وما يعني ليس وشيعه اسمها وخبرها الى وما الثانية كذلك الاحرف استثناء مذهب
منسوب على الاستثناء مذهب اسمها والشاهد في آل أحمد والامذهب الحق
حيث تعين فيه انصب لتقدمه والكوفيون والبغداديون يجيزون في المستثنى اذا
تقدم على المستثنى منه غير المنصب وهو الاتباع في المسبوق بالنفي قال سيدي
مع يونس بعض العرب يقول مالي ابوبك ناسر بالرفع ووجه ان العامل الذي
قبل الافرغ لما بعدها وان ناسر نكرة في سياق النفي فتعم ويراد به الخاص قبل
من ابوبك بدل كل وقبل ان تبدل من الاسم مع الجمع معين (قوله استطردت)
الاستطراد اذ كرر النفي في غير محله المناسبة والمناسبة كونه خرجا عما قبله (قوله
ليس من المصوبات) أي بل هو مجرور وهو المستثنى بغير وسوى (قوله وبعضه
متردد الخ) وهو المجرور بخلا وعدا وحاشا (قوله البتة) بوصول الهمزة على ما حقه
بعضهم (قوله والاستفهام) أي الانكار لما فيه من معني النفي نحو فليس
يملك الا القوم الفاسقون فما قبله الا وهو يملك المبني للفعول يطلب مرفوعا ثانيا
عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وثمة دير المستثنى منه
فليس يملك احد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يملك الا القوم الفاسقون (قوله
فلا عمل لالا) هذا يفيد ان الاتعمل في غيره هذا الموضع وهو احد أقوال قد
قدمناها (قوله ومن ثم) أي من أجل ان العمل لما قبله الا (قوله لان ما قبلها
قد تفرغ الخ) هو في المعنى كما توضيح لقوله ومن ثم وقوله لان ما قبلها قد تفرغ الخ
أي غالبا فلا يريد ما في الدار الازيد فان ما بعدها عام فيما قبلها لان هذا نادرا ويقال
المراد بما قبلها ولورثة فان ما بعدها في المال مبتدأ وورثة التقديم اه شنواني
(قوله تقول ما قام الازيد) الاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من

ذلك المحذوف والتقدير مقام أحد الأزيد الأهم حسد فوا المستثنى منه واشغلو
 العامل بالمستثنى وهو استثناء مفرغ اه تصریح (قوله مقام الأزيد) ان قلت
 كيف ساغ استناد الفعل الثاني الى الثاني المراد منه وقوع الفعل عنه قالت قد تقرر
 ان النسبة في الحقيقة للاستثنى منه مع المستثنى والآلة الاستثنائية غاية الامر ان المستثنى
 منه أول ما يعرب عما يضيفه العامل له كونه جزءا أول كما سلف فلما حذف
 صار متعجباً بقول ما يقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من الاجزاء القابلة
 للاعراب الا هو اه ط لاوى (قوله ان يكون داخلاً في جنس المستثنى منه) اعترض
 بقوله ان جاء في بنوك الا نبي زيد فانه منقطع مع ان المستثنى داخل في جنس المستثنى
 منه فالأولى ان يقول ان يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله وهو ان يكون غير
 داخل) اي في جنس المستثنى منه وهذا لا يشمل جاء في بنوك لا بنى زيد فانه اسب ان
 يقول ان لا يكون بعض المستثنى منه والاطلاق الاستثناء على المنقطع محاذ على
 الراجح اه من شراح الأزهري (قوله يدل بهض من كل) هذا مذهب البصريين قال
 في المعنى وبيعه نه لا خير معه في نحو ما جاءني احد الأزيد كما في أكلت الرغيف
 ثلثه وانه مخاف للبدل منه في النفي والاختباب اه واجاب الله سامي عن الأول انه
 لم يشترط الضمير في بدل البعض الا للزبط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من
 غير احتياج الى اشتراط وجوده وهذا الربط متحقق بدونه وذلك لان الاداء بعد هذا
 من تمام الكلام الاول والاخراج الثاني من الاول فله لم انه بعضه فحصل الربط
 بذلك ولا يحتاج الى ضمير وعمر الثاني بان الرضى قال لا يمنع من الخالف مع الحرف
 المقضى لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا طريف ولا كريم فكما جعلت
 حرف النفي مع الاسم بعده سبعة ارجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل في نحو
 ما جاءني أحد الأزيد بدلاً والاعراب على الاسم وذهب الكوفيون الى انه عطف
 نسو والاحرف عطفهم بمنزلة العاطفة في ان ما بعده مخالف لما قبله الكسر
 ذلك في بعد اختباب وهذا موجب بعد نفي رديقوا هم مقام الأزيد وليس شيء من
 أحرف العطف الى الواو وقد يجاب بأنه ليس قابلاً في التفسير اذا الاصل مقام
 أحد الأزيد اه من المعنى (قوله وهو عري جيد) وقد فرئ في السبع في قابل
 من قوله ما فعلوه الا قبلاً وفي امرئك من قوله ولا يلتفت منكم احد الامر أنك
 كما ياتي قريباً (قوله على انه بدل من الواو في معنوه) عند البصريين والبدل على نية
 تكرار الاعمال والتقدير ما فعلوه لا فعله قبل منهم وعند الكوفيين عطف نسو
 اه تصریح هو احسن من قول شارحنا كنه فير ما فعله الا قليل الخ فله نظراً الى
 ان البدل منه في نية اطر ح تأمل (قوله الامر أنك فرئ بالرفع) اي قرأ ابو عمرو

وهو ان يكون داخلاً في
 جنس المستثنى منه او منقطعا
 وهو ان يكون غير داخل
 فان كان متصلاً جاز في المستثنى
 وهو ان احدهما وهو الراجح
 ان يعرب باعراب المستثنى منه
 على ان يكون بدلاً منه بدل
 بعض من كل والثاني النصب
 على اصل الاستثناء وهو عري
 جيد مثال ذلك في النفي قوله
 تعالى ولم يكن لهم شهاد الا
 انفسهم اجعت السبعة على
 رفع انفسهم وقال تعالى ما
 فعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة
 الابن عامر رفع قابل على
 انه يدل من الواو في فعلوه كأنه
 قيل ما فعله الا قليل منهم
 وقرأ ابن عامر وحده الا
 قابلاً بالنصب ومثاله في الهن
 قوله تعالى ولا يلتفت منكم
 احد الامر أنك فرئ بالرفع
 والنصب ومثاله في الاستفهام
 قوله تعالى ومن يفتن من
 رحمة به الا الضالون اجعت
 السبعة على الرفع على
 الابدال من الضمير المستتر في
 يفتن ولو قرئ الا الضالين
 بالنصب على الاستثناء لم يمتنع
 ولكن القراءة مستقيمة
 وان كان منقطعا

فالحجازيون يوجبون نصبه
وهي اللغة العلية اولها
اجعت السبعة على النصب
في قوله تعالى ما لهم به من علم
الا اتباع الظن وقوله تعالى
وما لاحد عنده من نعمة
تجزي الا ابتغاء وجه ربه
الاعلى ولو ابدل عما قبله
تسرى برفع الاتباع والا
ابتغاء لان كلامهم في
موضع رفع اما على انه فاعل
بالجار والجرور المعتمد على
التي واما على انه مبتدأ
قدم خبره عليه والتعجبون
يجزون الابدال ويجزرون
النصب قال الشاعر
والدة ليس بها أنيس
الا اليعاقير والا العيس
فايدل اليعاقير والعيس من
أنيس وانيس من جنسه
وذكرت أيضا ان المستثنى
بغير وسوى مخفوض دائما
لانهم ما ملازمان للاضافة
لما بعدهما فكل اسم يقع
بهذهما فیهما مضافان اليه
فلذلك يلزمه الخفض وان
المستثنى بخلا وعدا وحاشا
يجوز فيه الخفض والنصب
فالخفض على ان يقدرون
حرف جر والنصب على أن
يقدرون افعالا استبروا علون
والمستثنى

وابن كثير يرفع امرأتك يدلان احد بدل بعض من كل ولم يصرح بشيء بلان قول
تعلق المستثنى بالمستثنى منه تعنى عن الضمير اه تصریح (قوله فالحجازيون يوجبون
نصبه) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس بعض المستثنى منه
(قوله واهـ) لذا اجعت السبعة على النصب أى نصب اتباع وابتغاء وتيم بقرؤن
الا اتباع بالرفع على انه بدل من العلم باتباع الموضع ولا يجوز ان يقرأ بالخفض على
الابدال منه باعتباره اللفظ لانه معرفة وحبة ومن الزائدة لا تعمل فيها اه تصریح
(قوله وما الاحد الخ) نزلت في حق أنى بكرملا أعنى بلا وقال المناقبون ما أعنته الا ليد
كانت عليه (قوله لان كلا منهما) أى من الاتباع والا ابتغاء وفيه حذف أى لان كلا
من متبوعيهما وذلك المتبوع هو علم ونعمة (قوله وبلدة الخ) قاله عامر بن حارثة
والبلدة واحدة البلاد ومعنى بذلك لانه يقام به يقال بلد بالمكان اذا قام به ومنه
قولهم البلد لان ذهنه جامد لا يتحرك كما أن التسميم بالبلد لا يتحرك الى غيرها
والانيس المؤانس واليه ما يرجع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر
العين جمع عيساء وهى الابل البيضاء يتخالط بياضها شئ من الشقرة وهو أحد ألوان
الابل ومنها الادم وهو خالص البياض ومنها الاحمر وهو خالص الحمرة ومنها
الادهب وهو الاشقر الذى يتخالط بياضه شقرة واليعاقير جمع يعفور وهو عيس
الطباء وولد البقرة الوحشية وفي المحكم العقر طاهر التراب واليعفور الطيب الذى
لونه لون العفر وقيل هو الطيب والانشى يعقورة وقيل اليعفور الحف سمى به لعفوره
وكثرة عفره بالارض (الاعراب) الواو فيه واو رب وبلدة بجرور بها وأنيس اسم
ليس وبها جاور وجرور خبرها الا أداة استثناء اليعاقير بدل من الانيس والا تو كيد
لا لا الاولى والعيس عطف على اليعاقير والشاهد في الا اليعاقير وقد كرسى بويه
في توجيه الرفع وجهين احدهما انهم حـ لوا ذلك على المعنى لان المقصود هو
المستثنى فانما فى الدار أحد الاحمار مراده ما فى الدار الاحمار وما رذ كراحد
توكيد انهم لم يدليس ثم آدمى ثم ابدل من احدهما كان مقصوده من ذكر الاحمار
الوجه الثاني انه جعل الاحمار انسان الدار الذى يقوم مقامه فى الانس كقوله
تحيتم بينهم ضرب وجيب * جل القرب تحيتهم لانه يقوم مقام الكتبة عندهم (قوله
وحاشا) بانين ويقال فيها حاش بخذف الالف الاخيرة وحشا بخذف الالف الاولى
قاله ابن مالك واعترض بان حاش الحرفية الاستثنائية لا تصرف فيها بالحذف وانما
ذلك فى حاشا التثنية فنعوه ش لله وهذه عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل قالوا
لتصرفهم فيها بالحذف ولا دخالههم اياه على الحرف وهذه ان الدليل لان فى بيان
الحرفية قاله فى الغنى (قوله يجوز فيه الخفض والنصب) أى على حد سواء فى خلا

وعداوا كثيرة الجري حاشا لئلا يكتن في خلاوع على الصحيح في خلاوعه او حاشا
كما يأتي قريبا فيما نقلته عن التصريح (قوله هذا هو الصحيح) راجع لجواز الوجهين
في مجموع خلاوعه او حاشا وانما الثاني الوجهين لان خلايعوز فيها الوجهان عند
جميع النسخة واما حاشا فذهب الجري والمأزني والمبرد والزجاج والانشاس وأبو
زيد والفسراء وأبو عمرو والشيباني إلى انها تسمى عمل كتبها حرفا بارا وقيل لا فعلا
متعدا بجامد التضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين إلى انها فعل دائم وذهب
سيبويه وأكثر البصريين إلى انها حرف دائم واما عند افيجوز فيها الوجهان عند غير
سيبويه ويطعن فيها الفعلية عند سيبويه انه تصريح بتصرف من مواضع واذا علمته
تعلم ان قول شارحنا ولم يعوز سيبويه قابل الصحيح في خلاوعه او حاشا وسكت عن
خلاصا على انه متفق عليه فيما لم يذكره قابل الصحيح بالنظر لخلو قوله ولم يعوز
سيبويه في المستثنى بعد اذ النصب ولم يوافق احد وقوله ولا في المستثنى بخاشا الخ
وتقدم ان جمهور البصريين موافقون لسيبويه في ذلك (قوله خبر كان واخوانها
وخبر كاد واخوانها) هو من جملة خبر كان لكان لما اختص خبر كاد بالحكم
افردوه عنه كما افردوا المأزني (قوله ويجب كونه مضارعا) أي ويجب كونه جملة
فعلها مضارع رافعا اقتصر على الفعل لان اول الجملة وتندمج فيه مفردا بعد
عسى وكاد في قوله وما كنت آيا وقوله عسى انغور يا أيوسا كالمدرج فيه جملة اسمية
أو فعالية فعلها ماض مدحج في قوله

وقد جعلت فلو ص بي سهل * من الاكوار مرأىها قريب

فرأىها قريب جملة اسمية خبر جعل وفي قول ابن عباس جعل الرجل اذا لم يستطع ان
يخرج أرسل رسولاً فإرسا خبر جعل وهو فعل ماض (قوله مؤخر) أي يجب
تأخير خبرها فلا يجوز تقديمه اضعفها وعدم تصرف أكثرها وقضية كلامه جواز
توسطه بينها وبين اسمائها وهو كذلك قد يقال به المبرد والسيباني والفارسي مطلقا
وقال به الشافعي فيهم لم يقرن الخبر بان ويضعه فيما سواه فعليه لا تقول عسى ان يقوم
ان يندمج عمل ان يقوم خبر عسى (قوله رافعا ضمير اسمها) لانه انما جيء بها للدل على
مفعول اسمها في خبرها أو قربة منه أو ترجي حمله كما مر فلا ترفع السببي الا خبر
عسى كما سيأتي واما قوله وقد جعلت اذا ما قلت يتقلى ثوب الخ فاشأ ذر وول على
حذف مضاف أي وقد جعل ثوبي يتقلى في حذف المضاف وإقام المضاف إليه
متناهية وقد تقدم تأويله يجعل ثوبي بدلا من التاء (قوله مجردا من ان بعد افعال
الشروع) لانها لالحال وان للاستقبال فيبينها تناف فتقول اخذ ثوبك ولا تقول
اخذ ان يقول (قوله ويرفع السببي بخبر عسى) المراد بالسببي الظاهر المتصل

هذا هو الصحيح ولم يعوز سيبويه
في المستثنى بعد اذ النصب لانه
يرى ان المستثنى بخاشا غير الجري
ولا في المستثنى بخاشا غير الجري
لان سبويه في المستثنى بخاشا
تم ذلك في قوله واخوانها
واخوانها وخبر كاد واخوانها
فيجب ان يرفعها رافعا
من ان بعد افعال الشروع
وتشروا بها بعد جري
واخلو ثوبك واقترب خبر عسى
واقترب واقترب خبر كاد
وكتب ربيعاً رفع السببي بخبر
عسى في قوله

وأخواتها وأقول العاشر
من المصوبات خبر كان
وأخواتها نحو وكان ربك
قد برا فأصبحتم بنعمته إخوانا
ليسوا سواء وأساني بالصلاة
والزكاة ما دمت حيا الخاد
خبر خبر كان وأخواتها وقد
تقدم في باب المرفوعات ان
خبرهن لا يكون إلا فعلا
مضارع أو ذكرت هاتنه
يتقدم باعتبار اقترانه بان
وتجده منها أربعة أقسام
أحدها ما يجب اقترانه بها
وهو حرى وأخلاق تقول
حري زيدان يهمل وأخلاق
السماء ان تطر ولا عرف
من ذكر حري من النحويين
غير ابن مالك وتوهم أبو حيان
انه وهم فيها وإنما هي حري
بالتنوين اسماء فعلا
وأبو حيان والواهم بل
ذكر ما اصحاب كتب الافعال
من اللغويين كالسرقطلي
وابن طريف وانشدوا عليها
شعرا وهو قول الأعشى
ان يقل هن من بنى عبد شمس
فحري ان يكون ذلك وانا
اقسم الثاني ما الغالب
اقتراعه ما أو مع عى وانشك
منال ذكر ان قول الله تعالى
عسى ربكم ان يرحمكم ويقول
الشاعر

بضمير اسم عسى (قوله كقوله وماذا عسى الخ) أى كقول الفرزدق حين هرب
من الجحاج لما وعدته بالقتل وماذا عسى الخ بقائه * وإذا نحن جاوزنا حفيراً ياد *
يرى بنصب جهده على المفعولية يبدل ورفع عى الفاعلية وهو محل الاستشهاد
فانه متصل بضمير يعود إلى الجحاج الذى هو اسم عسى وفيه رد على أى حيان حيث
منع من ذلك في التلصص الحسن وحفير ياد وضع بين الشام والعراق وزيا دهر
ابن أبي سفيان أخوه معاوية كان أميراً لعراق بباية عن معاوية (قوله شذوذان)
تجرد خبر عسى من أن ورفع السبى وأما نصبه ففيه شذوذ واحد وهو الأول (قوله
وخبر ما حل في ايس) وتزاد الباء بكثرة في خبر ما نحو ومار بك بغافل عما تعملون
وبقوله في خبر لا نحو

وكن لي شقياً ما يوم لا ذو شفاعة * بمن فتبلا عن سوادين فأرب
(قوله خبر كان وأخواتها) ويجوز توسطه بينهما وبين اسمها نحو وكان حقا علينا
نصير المؤمنين إلا ان يمنع مانع كحرف نحو وما كان صلاحهم عند البيت إلا مكاء وتصدية
ويجوز تقدمه عليها إلا خبر دام فيمتنع تقدمه على ما اقترنته ما لا يلزم تقدم معمول
الفعل على الموصول وكذلك ما منع توسطه بينهما على الصحيح إلا يلزم الفصل بين
الموصول الحرفي وصلته ألا يجوز مجيئها ما زيد اصحب والاخبار ليس فيمتنع تقدمه
لما اعتمد الجهور اذ لم يسمع نحو ذاه بالسب وانما الفعل جامد كعسى وخبرها
لا يتقدم عليها نه شيخ الاسلام (قوله أحدها ما يجب اقترانه بها وهو حرى وأخلاق
تقول حري زيدان يفعل وأخلاق السماء ان تطر) وانما واجب اقتران بان لان
الذهل المنزجي وقوعه قد يتراخي حصوله فاحتج الى أن الشعرة بالاستقبال
واستشكك كل باد اقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحرف برا عن الذات وهو غير جائز
وأجيب بانه من باب زيد على دل أو على تقدير مضاف التائب لل اسم أو قبل الخبر
والا تقدير حري أمر زيد الفعل وأخلاق أمر السماء ان تطر أو حري زيد ما حري
الفعل وأخلاق السماء ما حري ان تطر بكسر الهمزة وكذا يقال في البوائ
(قوله من النحويين) وأما من أهل اللغة فسيأتي (قوله كالسرقطلي) في
الضبط في نسخة صحيحة نسبة الى سرقسطه قريبة من بلاد الجهم وهو النحوي يروى ضبط
بعض النسخة في السرقطلي بكسر الهمزة في وقع الراء وضم الفاء وسكون السين
الذاتية وكسر الطاء ورأيت في نسخة صحيحة أيضاً كالسرقطلي في الضبط وحرر
(قوله ابن طريف) في نسخة صحيحة بالطاء المهملة وفي نسخة بالطاء المشددة وحرر
(قوله وهو قول الأعشى) بيان تأشير وقوله ان يقل هن الخ هذا لبيت موجود
بعض النسخ ولم يتكلم عليه في الشراءد (قوله الغالب اقترانه بها) وهو عسى

واوشك لان عسى من أفعال الرجاء وكان القيام وجوب اقترانه بها حتى
ذهب جمهور البصريين الى ان التجريد من أن خاص بالشعر وأما أوشك فأنما يغلب
معها الافتتان حيث جعلت للترجيح احتمال عسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره
الشكوبين وتلا مذهب ابن الصائغ والأبدي ابن أبي الربيع ان أوشك من قسم عسى
الذي هو للرجاء قال ابن الصائغ والدليل على ذلك ان تقول عسى زيد أن يحج ويوشك
زيدان يحج ولم يخرج من باده انتمى كلام الشاطبي وأما اذا جعلت للمقاربة كما
ذهب اليه المؤلف منافية للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الافتتان
كلافتان الغالب في عسى اه تصریح (قوله وتوشك الناس الخ) هو من الطويل
والتراب جمعه أثرية وتربان وتوارب ومن أسماء الرغام يفتح الراء والغين المعجمة
والمعنى ان من طبع الناس الجحش وانهم لو سئلوا ان يوطئوا ترابا رقيقا لهسمها توارب
التراب لنعوه وولوا (الاعراب) لو حرف شرط سئل فعمل ماض مبنى للمفعول
ما الناس نائب الفاعل والتراب مفعول ثان لسئل واللام لام الابتداء دخلت في
جواب لو وأوشك من أفعال المقاربة والضمير فيها اسمها اذا ظرف للمستقبل قيل
فعمل ماض ونائب فاعله ضمير مستترها توافل وقاعلى أن يملوا خبرا ووشك ويعنعوا
فعل وقاعلى وهو منصوب بحذف النون والشاهد في أوشك حيث قرن الخبران
بشرط ان يكون للرجاء كما تقدم عن التصريح (قوله عسى فوج الخ) قاله محمد بن
اسماعيل وقيله

عليك اذا ضاقت أمورك والتموت * بصبر فان الضيق مقتضاها الصبر
ولا تشكون الا الى الله وحده * فن عنده تأتي الفوائد والبسر

وهو من الطويل والفرج ان يكشف الله سم والخلية بمعنى المحلوة والامر بمعنى
الشأن أى التصرف من اعزاز واذلال واجيباء وامانة (الاعراب) عسى من أفعال
الرجاء فرج اسمها وبأق خبرها ومن الله متعلق به وان حرف توكيد ودوامها الضمير
وجملة وهى له أمر خبر وكل منصوب على الظرفية ويوم مضاف اليه والشاهد
حيث جاء خبر عسى مجردا من أن وهو قليل (قوله يوشك من فر من منيته الخ) قاله
أمية بن الصلب الثقفي وهو من تصيدة من المنسرح ويوشك بكسر الشين بمعنى
يقرب وغرانه بكسر الغين المعجمة جمع غرة وهى الغفلة ويوافقه بانفاء والقاف
من الموائمة وفر بمعنى هرب والمنية الموت (الاعراب) يوشك من أفعال المقاربة
من اسم وصول اسمها وفر ملة ومن منيته متعلق به وفي بعض متعلق بيوافقها
وغرانه مضاف اليه ويوافقه خبراً ووشك والشاهد فيه حيث أني بخبر يوشك
مجردا من أن والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت

قوله في الصفحة التي قبلها
كالسرة سطرى بهم هذا الضبط
ضبطه في نسخ الخط بكسر
السين وفتح الراء والقاف
وقوله آخر القولة أيضا بهم
الضبط أى بفتح السين
والراء وضم القاف وقوله
وحر الذى في تقويم البلدان
هذا الضبط الأخير اه

وتوشك الناس التراب
لاوشكوا

اذا قيل هاتوا ان يملوا فمفعول
ومما لم تركها قول الشاعر
عسى فرج يأتي به الله انه
له كل يوم في خلية من اسم
وقول الآخر
يوشك من فر من منيته
في بعض غرانه يوافقه

في بعض غرضه لانه (قوله القسم الثالث ما يرجح تجرد خبره من أن وهو فعلا كاد وكرب) هذا القسم عكس القسم الثاني الذي قبله وانما كان الغالب في كاد وكرب التجرد لانهم ما يدلان على شدة مقارنة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فتم يناسب خبرهما ان يشترن بان غالبيا و يقل اقترانه نظر الى أصلهما ما انتهى تصريحا (قوله كرب القاب الخ) قاله الحكيم البر بوعى وقيل رجل من طي وهو من الخفيف وكرب شخ الرائأفصح من كسر ها والوشاة جمع واش وهو الذي يشي بين المحبين بالافساد وعصوب فاعل بمعنى فاعل يستوى فيه المذكور والمؤنث وهذا علم امرأة يجوز صرفه ومنه (الاعراب) كرب من أفعال المقاربة القاب اسمها من جواهره ما يقرب واليوى شدة الوجدان ويذوب بخبر كرب حين ظرف ليدوب قال فاعل ماض الوشاة فاعل هند مبتدأ غضوب خبير والجملة صلة في محمل نصب محكية بالقول والشاهد في خبر كرب حيث جرد من أن (قوله ومثال الاقتران بم الخ) * فائدة * قال في شرح التسهيل ما كان من أخبار هذه الأفعال غير متعديون بان فهو وخبير بالاختلاف وما كان متعديا بان ففيه مذاهب أحدها انه خبر أيضا وصححه ابن عصفور وهو مذهب الجمهور واستدل له بان المصدر يخبر به ما لغة الثاني ان ليس بخبر بل هو مشعوب على اسقاط الخافض او بتعدي الفعل معنى قارب وهو مذهب سيدي واما المبدأ الثالث ان تبدل استعمال وما فيه فاعل وهو مذهب السكوفيين ورد بانه ابدال قبل تمام الكلام وبانه لازم والبدال لا يكون لازما قال في السبب والظن ان قواهم مبنى على ان هذه الأفعال ليست ناقصة فيكون المعنى عندهم قارب قيام زيد ثم قدمت الاسم وأخرت المصدر فقلت قارب زيد قيامه ثم جعلته ان والفعل انتهى (قوله كادت النفس الخ) هو من الخفيف يرثى به ميتا قال السمين واعلم ان خبر كاد اذا كانت مثبتة منفي في الماضي لانهم للمقاربة فاذا قلت كاد زيد يفعل معناه قارب الفعل لانه لم يفعل فاذا نقيت انتفى خبرها بالطريق الاولى لانه اذا اتقى مقارنة الفعل انتفى هو من باب أولى ولهذا كان قوله تعالى لم يكذبها ابلغ من ان لو قال لم يبرها وزعم جماعة منهم ابن جني وأبو البقاء وابن عطية أن نفسا اثباتا وثباتا نفي اه وعينها او اجاعت من باب يخاف ومن باب قال يقول تقول كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها كقلت حكاه سيديويه وضارعا كاد كخاف على الاول ويكود كيقول على الثاني حكاه ابن أفلح في منية الاباب قال ابن هشام في الحواشي وقد اختلف على ان عينها ياء بقولهم لا فعله ولا كيدا وهو معارض بقواهم ولا كودا وقوله تقيض بالفاء والمثناة التحية وآخرة ضد مجمعة على لغتهم وشالة على لغتهم قال فاض الميث فبضا

القسم الثالث ما يرجح
تجرد خبره من أن وهو فعلا كاد
كاد وكرب مثال التجرد
قوله تعالى وما كادوا يفعلون
وقول الشاعر
كرب القاب من جواهره
حين قال الوشاة هند غضوب
ومثال الاقتران بم الخ
الشاعر
كادت النفس ان تفيض عليه
مذئوب حشور يات و يرو
وقوله

إذا قضى ويقال فاض يقوض نادرا وقوله ربطة بفتح الراء سكنون الياء المثناة تحت
وبالطاء المهمل الملاءة إذا كانت شقة واحدة والبر ودجج بر دجج من الثياب يثوي
بها من اليمن والرادبها الكفن (الاعراب) كدفعه لمقاربة والنفس اسمها وان
تفيض خبرها وعائيه متعلق بتفيض والخبر عائده على الميت المرثى كما كان اسم غدا
ضمير عائده على الميت إذا ظرف وغدا بمعنى صار وحشو خبر غدا وربطة مضاف
اليه وبرود عطف عليه والشاهد في أن تفيض بحيث قرن الخبر بان وهو قليل
والاكثر التجرد ويروى مذتوى بالمثلثة بمعنى أقام قاله في التصريح وقال الفحشي
مذتوى بالهاء المثناة أي هلك وروى غدا انتهى فهو مخالف لما في التصريح وحرر
(قوله سقاها ذووالاحلام الخ) قاله أبو زيد الاسلمى وهو من الطويل والضمير
في سقاها يرجع الى العروق في الايات السابقة في قوله مدحت عروقا وذو
الاحلام أصحاب العقول والمجمل بفتح السين وسكنون الجسم الدلو اذا كان فيه ماء
قليل أو كسير ولا يقال وهي فارغة والظما العطش وتقطع الاعناق اما المدة
العطش أو للذل الذي هو فيه (الاعراب) سقاها فاعل ومنعزل وذو وافاعل
والاحلام بالطاء المهمل مضاف اليه مجلا مفعول ثان لاني لانه تعدى لمفعولين على
الظما متعاني سقاها وقد كبرت الواو للعال واعناقها اسمها وأن تقطع خبرها
وهو محل الشاهد (قوله ولم يذ كرسيه في خبر كرب الا التجرد) وهو مردود
بالسمع في قول أبي زيد المتقدم وقد كبرت أعناقها ان تقطعها تصريح (قوله
القسم الرابع ما يمنع اقتران خبره بأن وهو افعال الشرع الخ) وقد تقدم وجهه
وهو المناقاة بين الشرع وبين أن الدالة على الاستقبال (قوله وقد جعلت اذا ماقت
الخ) قاله أبو حية الحميري بالطاء المهمل والياء المثناة تحت وتقدم الكلام عليه
والشاهد في جعل وبتعاني خبر جعل وقوله ثوبي بدل من التاء في جعلت والاصل
وقد جعل ثوبي يتعاني وفاعل يتعاني ضمير يعود على الثوب وليس ثوبي فاعل بتقل
لما تقدم ان خبر هذه الافعال لا يرفع السبي قاله في التصريح (قوله فاخذت أسأل
والرسوم تجيبني) لم يذ كر في انشراؤه تمامه وتماه وفي الاعتبار اجابة وسؤال
والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثارها لا مضافا لارض من أساس ونحوه
واخذت بمعنى شرعت والفاء عاطفة والتاء اسم اخذ وأسأل خبرها والرسوم تجيبني
مبتدأ وخبر والشاهد في أخذ (قوله أراك عاقت تظلم من أجرا) تمامه كفاي
بعض النسخ * وظلم الجار اذلال المجير * وعاقبت بمعنى شرعت والظلم الجور واعرابه
أراك بصريه والكاف مفعول وعاقبت التاء اسمها وتظلم خبرها أجرنا فاعل وفاعل
ومفعوله محذوف أي من أجرناه وظلم مبتدأ والجار مضاف اليه واذلال خبر والمجير

سقاها ذووالاحلام محلا
على الظما
وقد كبرت أعناقها ان تقطعها
تقطع فاعل مضارع اسله
تقطع فحذف احدى التامين
ولم يذ كرسيه في خبر كرب
الا التجرد القسم الرابع
ما يمنع اقتران خبره بأن وهو
انفعال الشرع ملحق وجعل
واخذت وعاق وأنشأ وهب
وهل قال الله تعالى ولطفنا
بجفان وقال الشاعر
وقد جعلت اذا ماقت يتقلني
ثوبي فانهم من نفس الشارب
السكر
وقال الشاعر
واخذت أسأل والرسوم تجيبني
وفي الاعتبار اجابة وسؤال
وقال * أراك عاقت تظلم من
اجرا *

مضاف اليه والشاهد في هاتين بمعنى شرعت (قوله انشأت أعربهما) كان مكنونا
 هذا يحز بيت وسدرة * لسانين من الكائنين لكم * انشأت الخ والاعراب البيان
 يقال أعرب الرجل عما في ضميره بانه والظهوره والمكنون المستور وقال تعالى أكنتم
 في انفسكم أي سترتم واخبرتم وروى مكسوما بديل مكنونا الاعراب انشأت التاء
 اسمها واعرب خبرها وعن حرف جر ومأمورة بوجه ضرورة بها كان فعل ماض
 واسمها مستتر فيها ومكنونا خبرها والشاهد في انشأت (قوله هيت ألوم القلب)
 تقدم الكلام عليه مستوفى والشاهدان هيت بمعنى شرعت (قوله وطئت اديار الخ)
 تقدم الكلام عليه والشاهد في هاتين بمعنى شرعت (قوله النوع الثالث خبر
 ما حمل على ليس الخ) تقدم الكلام على شواهد ذلك والمناسبات لقوله فيما سبق
 العاشر خبر كان واخواته ثم قال الحادي عشر خبر كان واخواته ان يقول والثاني
 عشر خبر ما حمل على ليس وهو أربعة كما هو وجود في بعض النسخ وسبق في قريبا
 توجيهه. اقله (قوله ان هو مستوليا) انشده الكسائي وهو من معطوع النسخ
 وان نافية عمالة حمل على ليس في لغة أهل العالية بالعين المهملة والياء المنة تحت
 ما فوق فجاء الى ارض تسمية الى ما وراء مكة وما والاها واختلف في جواز
 الاعمال فذهب الكسائي وأبو بكر وأبو علي وأبو النخعي ابن جني الى الجواز وذهب
 الفرعاء طائفة وأبو بكر البصريين الى المنع واختلف النقل عن سيدييه والمبرد فقل
 المسهل الى الاجازة عن سيدييه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك
 عنهما الى الاجازة هو اسمها وسنوليا خبرها على أحد متعلق بمستوليا لا حرف
 استثناء على أنشده متعلق بمحذوف ويحتمل أنه متعلق بالا لان فيها معنى
 أمشي على قول من يقول ان الجار والمجرور يتعلق بالحرف المعاني والمجانين مضاف
 اليه والشاهد في ان اه شواهد والظاهر ان قوله على أنشده متعلق بمحذوف
 تقديره مستوليا * (قوله والنوع الرابع اسم الارض واخواتها) المناسبات لقوله فيما سبق
 العاشر كذا الحادي عشر كذا ان يقول هنا انشأت عشر اسم ان واخواته ثم
 فيما أتى الرابع عشر اسم لا النافية للجنس بدل قوله الخامس اسم لا النافية للجنس
 ويكرر توجيهه كلام الشارح بانه أراد بقوله والبواقي خبر كان الخ ان البواقي
 انواع ستة النوع الاول خبر كان واخواته النوع الثاني خبر كان واخواته النوع
 الثالث خبر ما حمل على ليس النوع الرابع اسم ان النوع الخامس اسم لا النافية
 للجنس النوع السادس المضارع الخ لا اشارة تسمي أولا فعبر بقوله العاشر
 خبر كان واخواته او الحادي عشر خبر كان واخواته ثم يرجع لما اراد بالبواقي
 حيث قال والنوع الثالث خبر ما حمل على ليس ثم قال والنوع الرابع اسم ان ثم قال

وقال * انشأت أعرب
 كان مكنونا * وقال * هيت
 ألوم القلب في طاعة الهوى
 وقال
 وطئت اديار المعتدين فهل هات
 نفوسهم قبل الامانة تترقى
 النوع الثاني عشر خبر ما حمل
 على ليس وهو أربعة احدها
 ذات كفولة تعالى فادراوات
 من مناصب والذاني ما كنوله
 تعالى ما هذا بشرا والذاني
 لا كقول الشاعر
 تعز فلا تثنى على الارض باقيا
 ولا وزر عما قضى الله واقبا
 والرابع ان النافية كقول
 الشاعر
 ان هو مستوليا على أحد
 الاعلى أخضع المجانين
 وقد تقدم شرح شروطين
 مستوفى في باب المرفوعات *
 النوع الثالث عشر اسم ان
 واخواته ان خبر ان زيدا فاضل
 واصل هو اقدم وليت بكرا
 ما نثر ثم قلت

والنوع الخامس اسم لا انسانية للجنس فتأمل في هذه العبارة المتعينة وقد رايت
 في بعض النسخ الثالث عشر اسم ان الخ الرابع عشر اسم لا الخ وهو يؤيد التصويب
 الذي قلناه فلهذا الجهد (قوله وان قرئت بما الخ) أي وان قرئت ان واخواتها
 المتقدمة في قوله اسم ان واخواتها للضمير عائد على المضاف اليه وما عطف عليه
 وليس عائد على المضاف وان كان الاصل عوده على المضاف ما لم يكن انظ كل أو مض
 تأمل (قوله أغيث وجوبا الايت فجوازا) اعلم ان المسموع بقاء العمل في ايت
 واما البواقي فذهب الزجاج وابن السراج الى جوازه فيها قياسا وواقعهم انما ظم
 ولذلك أطلق في قوله وقد سبق العمل ومذهب سيديوه المنع لما سبق عن ان ما زالت
 اختصاصها بالاسماء وهي بأنها لا تدخل على الفعل نحو قول انما يوحى الى آخ
 الادلة المعلومة بخلاف ايت فانها باقية على اختصاصها بالاسماء ولذلك ذهب
 بعض الى وجوب الاعمال في ايت خلافا لقوله في شرح التسهيل ان الاعمال
 والاهمال في ايت بالاجماع اه من الاشعري بتصرف فقول المصنف وجوب بالشارة
 لمذهبهم ورد لمذهب الزجاج وابن السراج فقوله الايت فجوازا أي خلافا لبعض
 النحاة القائلين بوجوب اعمال ايت (قوله انما الله واحد) انه مبتدأ أو انه خبر فقد
 وقع بعدها جملة اسمية (قوله وتقول الشاعر لعلمنا اضاءات الخ) صدره * اعد نظرا
 يا عبد قيس لعلمنا * الخ اعد فعل أمر وانظر افعول وباعد قيس منادى ومضاف
 اليه واعل حرف ترج وما كافة لها اضاءت فعل ماض والتاء لتأكيد ولك جار ومجرور
 متعلق بأضاءت الحمار مفعول المقيد اسفله (قوله الاستشهاد ثم ما) أي باليت
 والآية الثانية اه فيشي (قوله لم يصح دخوله على الجملة الفعلية) وهي اضاءت و
 يصح جعل ماموصولة والا كان يجب رفع الحمار المقيد اعلی أم خبرها فاصب الحمار
 المقيد ادليل على ان ما ليست موصولة بل زائدة تأمل (قوله أجيحون انما ندمهم به
 من مال الخ) فمما موصولة اسم ان ونقد هم به صلة ما ومن مال وبين بيان اساقه
 حال والخبر قوله نسارع لهم والعائد محذوف قال البيضاوي والمعنى أجيحون
 ان الذي ندمهم به نسارعهم فمما فيه خبرهم واكرامهم اه (قوله ومن المصدرية
 نحو اعيحني انما نكت) أي قيامك بخبر ان محذوف أي اعيحني أن قيامك موجود
 أي أعيحني وجود قيامك فتفرا قيامك في الشرح بالنصب لان الكلام في ما
 المصدرية المتصلة بأن التي تنصب الاسم وترفع الخبر تأمل (قوله يحتملها) أي
 الموصولة والمصدرية ويراد بالموصولة الموصول لاسمى فهو متغير للمصدرية
 لانها موصولة حرفي وقوله وعلى التأويلين أي الاعرابين وهما اجعل ماموصولة
 ومصدرية * (قوله النوع الخامس الخ) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها زيادة قبل

ووان قرئت بما المزيده
 أغيث وجوبا الايت
 نحو ارايح واقول مثال ذلك
 انما الله واحد كأنما
 يساقون الى الموت وقول
 الشاعر
 لعلمنا اضاءت لك النار الخ
 المقيد * وجه الاستش
 بهما أنه لولا التأويل
 لم يصح دخوله ما على
 الفعلية ولو كان دخوله
 على المبتدأ والخبر واجبه
 واحترزت بالمزيدة من الموص
 نحو أجيحون انما ندمهم
 من مال وبين أي أن ال
 بدليل عود الضمير
 ومن المصدرية نحو أعيحني
 قت أي قيامك وقوله تعال
 انما صنعوا كيدنا
 يحتملها أي ان الذي صنع
 أو ان صنعهم وعلى التأويل
 جميعا فان عاملة واسمها الى الو
 الاول مادون صلتها ربي الو
 الثاني الاسم المنسب اليه
 مارساتها وقال النافعة

قوله ونص الزيادة الخ هذه
الزيادة موجودة في نسخة
المشرح التي بأيدينا وعلما
بأهل في الدروس اهـ

قوله النوع الخامس وعلما شرح شيخ الاسلام ونص الزيادة وقال النابتة
قالت ألا لينة هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أرنصفه فقد

بروي به باب الحمام ورفعه على الهمال والاهمال وذلك خاص بليت أما الهمال
فلا نهم بقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا لينة أزيد أقائم ولم يقولوا لينة
قامز يدو اما الهمال فلم يعمل على اخواتها ثم قلت وتخفف ذوات النون منها فقلني
لكن وجوبا وكان قليلا وان غالباً ويغلب معها مهمل اللام وكون الفعل التالي لها
ناسخا ويجب استئثار اسم ان وكون خبرها جملة وتكون الفعل عمل منها دعائيا
أو جامدا أو مفعولا بتنفيس أو نفي أو شرط أو قد أو ولو ويغلب لمكان ما وجب لان
الان الفاعل بعدها دائما خبري مفعول بقصد أو لم خاصة واسم لا النافية للجنس
انما يظهر منه ان كان مضافا أو شبهه نحو لا غلام فرعون ناولا لما اجبلا
حاضر **ح** وأقول يجوز في ان وان واسكن وكان ان تخفف استقلا للضعف فيما
كثر استعماله وتخفيفها يحذف فونها المحركة لانها آخر ثم ان كان الحرف المخفف ان
المكبورة جاز الهمال والاعمال والاكثر الهمال نحو ان كل نفس لما علمها حافظ
فمن تخفف مع لما وامام شدد هاء فان باقية ولما يعني الا ومن اعمال المخففة قراءة
بعض السبعة وان كلاما يرفقهم وان كثر المخفف ان المفتوحة ويجب قاء عملها
ووجب حذف اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو
أن الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو
أن يورثكم في التبار أو شر محو والخامسة ان غضب الله عليها فممن قرأ من السبعة
بكمرا اضاد وفتح الباء ورفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو وان ليس للانسان
الاماسي وان هسي ان يكون قد اقرب اجلهم او مفعولا لواحد من أمور أحدها
الثاني ولم يسمع الا في ان ولم ولا نحو أو يحسب ان لن يقدر عليه أحد أيحسب ان لم يره
أحد وحسبوا ان لا يكون فتنة فممن قرأ برفع تسكون والثاني الشرط نحو وقد نزل
عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفرنكم الآية والثالث قد نحو ونعلم ان
صدقنا والرابع لو نحو وان لو نشاء أصبناهم بذنوبهم والخامس حرف التنفيس
وهو انسين نحو علم ان سيكون منكم مرضى وسوف كقوله
واعلم فعلم المرية **هـ** * أن سوف يأتي كل ما قدرا
وان كان الحرف **ك** كان فيغلب لها ما وجب لان لم يكن يجوز ثبوت اسمها وافراد
خبرها وقد روي قوله

ويوما توافينا بوجهه **هـ** * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم
بمنصب الظبية على انه سم كان والجملة بعدها مفعلة لها والخبر محذوف والتقدير كان

ظبية عاطية هذه المرأة على التشبيه المعكوس وهو بالغ ورفع الظبية على انها الخبير
والجملة بعد هاء صفة والاسم محذوف والتقدير كأنها ظبية ونحوها الظبية على زيادة
أن بين السكاف ونحوها والتقدير كظبية وإذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية
لم تنحرف لفصل كقوله

ووجه مشرق النحر * كأن ثدياه حقان

أو فعلية فصلت بقدر نحو * لايم ولذا اصطلاح على الحرف فمحذورها كأن قرأنا
أو لم نحو وكان لم تنحرف بالامر وان كان الحرف لذكر وجب التعاؤم ما نحو وليكن الله
قتلهم فهم قرأ بتخفيف الزون وعن يونس والاحفش اجازة اعمالها وليس يسموع
ولا يفتن فيه القياس لزوال اختصاصها بالجميل الاسمية نحو وليكن كانوا أنفسهم
يظلمون النوع الخامس الخ وهذا آخر الزيادة والشرح تلك الزيادة فنقول (قوله
قالت ألا ليتما هذا الحمام الخ) وقوله

واحكمكم كحكم قناة الحى اذ نظرت * الى حمام شرع واريد الله

ويعد

فبوجه القوة كذا كرت * سبنا وسبنا لم تنقص ولم تزد

فكملت مائة فمأخضاتها * وأسرع حسيبة في ذلك العدد

والعنى كن حكما كقناة الحى وهي زينة الحمامة وكانت تبصر من مبرة ثلاثة
أيام وقصتها انها كانت لها فطاة ومربها سرب من المطاين جيلان فقالت

ليت الحمام ايه * الى حمامتيه ونصفه قد به * ثم الحماميه

منظر فاذا القطار قد وقع في شبكة صياد فاذا هو ست وستون ونصفه ثلاث وثلاثون
فاذا هم ذلك الى فطاتها كان مائة اه من شرح التوضيح وقوله شرع بالشرين

الذى هو اسم ليت وقوله لنا خبر ليت وعليه فمؤله ونصفه بالنصب عطف
هذا الحمام ورفعه على انه بدل من هذا الواقع مبتدأ وانا خبر المبتدأ وليس فيه

على القائل بوجوب الاعمال لان سيدي به القائل يجوز اعمالها اجاز في رواية
ان تكون موصولة اسم ليت وهذا خبر ليت محذوف والحمام نعمت هذا

والله خبر ليت والتقدير ليت الذى هو الحمام كأن لنا نصف صدر الصلة اطولها
بالنعت (قوله على الاعمال) راجع للنصب والاهمال راجع للرفع فهو واف ونشر

مرتب (قوله ثم قلت وتخفف ذوالنون الخ) اعلم ان الحروف الناصخة ستة فالذى
يخفف أربعة وهو ما كان آخره تونا أو ما ليت فهي مخففة فلا يثقل تخفيفها وأما

أهل فلا تخفف (قوله قلنى لكن وجوبا) لزوال اختصاصها بالاسماء هذا حكم

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
الى حمامتنا أو نصفه قد
يروى بنصب الحمام ورفعه
على الاعمال والاهمال
وذلك خاص بلبت أمال اعمال
فلا نهم أنسوا لها الاختصاص
بالجملة لاسمية قدالوا ليتما
زيد أقام ولم يقولوا ليتما
قام زيد راما الاله مال
والعمل على اخواتهم فأت
لهم وتخفف ذوالنون منها
قلنى لكن وجوبا

قوله هكذا الخ هي غير
موجودة في نسخةنا اهـ

لواحد من الاربعة وقوله وكان قلب لا هكذا في بعض النسخ والاولى حذفها
لانه يستغنى عنه بقوله الآتي ويغلب لكان ماوجب لان أي من الاعمال أي
ان اعمال كأن غالب فيعلم منه ان اهمالها قليل فلا حاجة لقوله وكان قلبا ولا
لم توجد في نسخة شيخ الاسلام (قوله وان غالباً) لزوال اختصاصها بالاسماء
واعمالها قليل استعمل بالاصل وهذا حكم اثنان من الاربعة (قوله ويغلب معها
مهمة اللام) وذلك الغالب فيم لم توجد قرينة افظية ولا معنوية أما لو وجدت قرينة
اظمية فتحو ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة أو معنوية نحو قوله
ونحن أباة الضم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن
فالقرينة المدح فلا يحتاج للام وهو غير الغالب واحترز بقوله مهمة عما اذا عملت
فلا يحتاج للام لعدم الدس وقوله مهمة بالنسب حال أو بالرفع خبر لم حذف أي
وهي مهمة (قوله اللام) أي لتفرق بينها وبين النافية من ذهب سيبويه ان هذه
اللام هي لام الابتداء وذهب الفارسي الى انها غيرها ويظهر أثر الخلاف في قوله
عليه السلام قد علمنا ان كنت ائمة ثمانية على الاول يجب كسر ان وعلى الثاني يجب
فتحها وذلك لان لام الابتداء لا تذهب الا المكسرة فلا معلقة للفعل عن العمل
ظاهرا وما غير لام الابتداء لا تعلق فاعامل ما طعنا فتنفع بعد ان كانت
مكسورة كما هو الموضع (قوله ويغلب الخ) أي انه اذا وقع بعدها فعل فيغلب الخ وهذا
لا ينافي انه يقع بعدها جملة اسمية كما أتى في الآيتين وهو كثير (قوله وكون الفعل
التالي لها تامة) لكن بشرط كون التامع غير تام فخرج بذلك ليس وغيره من في
خرج بذلك زال واخواته ونحو ما كان وغيره فخرج بذلك مادام وانما كثر
دخول ان الخفة على التامع لانها آخر جوها عن وضعها من دخولها على
الفعل آثر وافي ذلك الفعل ان يكون من افعال المبتدأ والخبر لا يزيل عنها وضعها
بالكتابة الا ترى انم اذا دخلت على ما ذكر يكون مقتضاها مؤخر عنها اذا لسان
مذكوران بعدها لانك اذا قلت ان كان زيد قائما فعنا ان زيد قائم هذا معنى
كلام بن الحاجب والاكثر في هذا التامع ان يكون ماضيا نحو وان كانت لكسيرة
ويابه المضارع نحو وان يكاد الذين كفروا ليزاوتنك وأما وقوع غير التامع بعدها
فتقابل نحو * شئت بيمالك ان تمات لسلام فان قتل غير تامع وأقل منه كون مضارعا
غير تامع نحو * ان يزيتك نفسك فعلت ان غير التامع اذا كان مضارعا
أقل منه اذا كان ماضيا (قوله ويجب استئثار اسم المفتوحة) أي يجب حذف
وايس المراد بالاستئثار حقيقة لاها حرف لا يستتر فيه الضمير ولان الفعل
منصوب وفعلا التامع لا تستتر ويجب أن يكون ضمير الشأن محذورا

وان غالباً ويغلب معها مهمة
اللام وكون الفعل التالي لها
تامة ويجب استئثار اسم
ان وكون خبرها جملة

وحينئذ فالخبر يأتي مفردا وجملة وقد اجتمع في قوله

بأنك ربيع وغيب مريع * وانك هنا لتكون التمسلا

وقوله ويجب استتار الخ - هذا حكم لثالث من الاربعه جاء به ان أن المفتوحة يجب اسمها ويجب حذف اسمها وانما واجب اسمها لانها أكثر بها بالفعل من ان المكسورة لان افظ المفتوحة كفض مضودا به المضى او الامردا المكسورة لا تشبه الا الامر كذا (قوله وكون الفعل منها دعائيا الخ) الحاصل ان الخبر اذا كان جملة اسمية أو فعلية فعلها اجامد فلا يحتاج للفصل بواحد مما يأتي وان كان جملة فعلية فعلها متصرف ولايس دعاء فيجب الفصل بواحد مما يأتي وربما جاء بدون فصل كقوله

هلموا أن يؤمنون فجاءوا * قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

فان يؤمنون لم يفعل وقال ابن مالك الاحسن الفصل لأنه واجب

(قوله ويغلب السكون ماوجب لان) أى من العمل ولما كان يوههم من ذلك انه يجري في خبرها ما جرى في خبر ان استدرك على ذلك بقوله الا ان الفعل بعدها الخ واسم كان يكون ضمير شان محذوفا ويكون اسما ظاهرا كما أتى في الشرح (قوله الا ان الفعل الخ) أى انها اذا وقع بعدها فعل فهو دائما خبرى الخ وهذا لا يشأني أنه يقع بعدها مرة وجملة اسمية (قوله في المن واسم لا التافئة الخ) هذا هو النوع الخامس من الانواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقي والثوب السادس هو الفعل المضارع وهو المقيم للخمسة عشر (قوله ان كل نفس العلم حافظ) فان مخففة واسمها ضمير الشان محذوف واللام لا ابتداء وماصلة أى زائدة وعلمها خبر مقدم وحافظ مبتدأ وخبرها الجملة خبر ان وهو هذا على اسمها لوما وتسمى اللام أيضا اللام الفارقة واللام الزحلقة (قوله فن خفف) أى في قراءة من خفف فقيه حذف

وله قراءة بعض السبعة وان كالمسا يوفيهنهم) اللام موطئة للتسم قال وان كل الخائفين المؤمنين منهم والكافرين والتثوين بدل من المضاف اليه بن كثير ونافع وابو بكر بن التثنية مع الاعمال اعتبارا للاصل ومن الفصل واللام الاولى موطئة للقسمة والثانية لالتأكيد وبالعكس وقرا ابن عمر وعاصم وحزرة لما بالقتل يدعى ان أصله من حافية التثوين ميم لا دغام متخفيف من ميمات محذوفت اولاهن والمفعلى بن الذين ليوفيهنهم ربك جزاء أعمالهم يرضى لما بالتثوين أى جميعا اه فالمراد ببعض السبعة ابن كثير ونافع وابو بكر وعليه فالغنى وان كالمسا يوفيهنهم ربك أعمالهم تأمل (قوله فلا اشكال) أى لا يحتاج الى فاصل (قوله ان الحمد لله) أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان

وكون الفعل منها دعائيا أو جامدا أو مفصولا بفتحة أو نفي أو شرط أو فاء أو واو أو يغلب السكون ماوجب لان الا ان الفعل بعدها دائما خبرى مفصول بفتحة أو لم خاصة وأقول يجوز في ان وان والسكون وكان ان تخفف استغناء للتضعيف فمما كثر استعماله وتخفيفها بحذف ثوبها المحركة لانها آخر ثمن كان الحرف المخفف ان المكسورة تجاز الالهال والاعمال والاكثر الاله ان تجوز ان كل نفس لها علم حافظ فبمن تخففت ميم لما وامن شدها فان تاقبة ولما عني الا ومن اعمال المخفف قراءة بعض السبعة وان كالمسا يوفيهنهم وان كان المخفف ان المفتوحة وجب بقاء عملها ووجب حذف اسمها ووجب كثر خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال فتحو أن الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير

والحمد لله مبتدأ وثقه خبر ورب نعمت والعالمين مضاف اليه والجملة خبر ان
والقدير انه أى الحال والشان الحمد لله رب العالمين (قوله ان يورك من في النار)
أى يورك فان النداء فيه معنى القول أو بان يورك على انهما مصدرية أو مخففة
من الثبيلة والخفيف وان اقتضى التعويض بلا أو قد أو سين أو سوف لكنه دعاء
وهو يخالف غيره فى أحكام كثيرة (قوله من في النار) أى من في مكان النار التى
وجددها سيدنا موسى وهى البقعة المباركة المذكورة فى قوله نودى من شاطئ
الواد الآخر فى البقرة المباركة (قوله والخامسة أن غضب الله عليها) يؤخذ من ذلك
ان خبر أن الثانية لا يجب أن يكون جملة خبرية قبل ضمير الشأن يفسر بالجملة
الإنشائية وقوله فيمن قرأ الخ أى فى قراءة من قرأ وقوله فيمن قرأ من السبعة
وهو نافع كفى البياضى واماعلى قراءة الباقيين يتشديدان فغضب اسمها أو علمها
خبرها فلا شاهد فيه (قوله وأن ليس الخ) مثل للجملة خبراين إشارة الى أنه
لا فرق فى الفعل الجامدين أن يكون نفيا أم لا فلا يشترط فى التامع ان يكون خبر
متى بخلاف المذكورة كما تقدم وأعراب وان ليس الخ ان مخففة واسمها خبراين الشأن
وليس فعل ماض ناقص ولا انسان خبرها راسمى اسمها أى وان ليس للانسان
الاسمى والجملة خبران الثانية وملجأ فى الاختيار من ان الصدقة والخير يتبعان
الميت فله كون الناولى له كالتائب عنه اهـ يضاوى (قوله أو مفعولا) أى أو كون
الفعل متصفا غير دعاء مفعولا عطفا على جامدا وانما احتج لافصل للفرق بين
المخففة والناسبة للضارع ولما كانت الاسمية والتى للدعاء والتى فعلا جامدا لا تقع
بعد الناسبة فلم يتبع انفصال بعد المخففة بخلاف التى فعلا منصرفة وغير دعاء (قوله
احدها الثانى الخ) الحاصل ان الفعل اماض أو ضارع وكل منهما مثبت أو منفي
فان كان مثبتا مثبتا فافاصله قد أو منقيا فافاصله لا فقط وان كان مضارا مثبتا
فافاصله حرف التثنية وان كان منقيا فافاصله ان أو لم أو لا ولما شبهت لوالثانى
فى الامتناع دخلت على الماضى والضارع اهـ شيخنا دردير على الأشعوى (قوله
ولم يسمع الا فى ان ولم ولا) وأما فلم يسمع فلا بد من عابه لئلا يفتى الفصل بلا
بان لا فائدة فيه لوقوعه بعد المخففة والناسبة والجواب ان المخففة بعد فعل العلم
لا تثبت وبعض الظن محتملة لهـ اهـ (قوله فيمن قرأ برفع تمكون) وأما من قرأ
بنصبها فهو ناسبة للضارع فلا شاهد فيه والذى قرأ بالرفع أبو عمرو وحزرة
والكسائى والذى قرأ بالنصب هم الياقوت من السبعة اهـ نصريح (قوله والرابع
لوشحوا لوشاء أم بناهم) هذا فى المضارع ومثال الماضى ان واستقاموا فلو
امتناعية واستقاموا فعل التمرط ولاستقيماهم جوابه والجملة خبران (تنبيه)

نحو ان يورك من في النار
أو يورك وشحوا والخامسة ان
غضب الله عليها فيمن
قرأ من السبعة يسمع
الضاد وفتح الباء ورفع
اسم الله أو كون الفعل جامدا
شعرو وأن ليس للانسان
الاسمى وان عسى أن يكون
قد اقرب أجابهم أو مفعولا
بواحد من أمورا حدها الثانى
ولم يسمع الا فى ان ولم ولا شعرو
أجب أن ان يقد ر عليه
أحد أجب ان لم يره أحد
وحسبوا أن لا تكون فتنة
فيمن قرأ برفع تكون والثانى
التمرط نحو وقد نزل عليكم
فى الكتاب أن اذا دعتم
آيات الله يكره بها الآية
والثالث قد شعرو ونعلم أن
قد صدقتا والرابع لوشحوا
أن لوشاء أصبناهم بدفوعهم
والخامس حرف التثنية
وهو السبعين شعرو لم أن
سيكون منكم مرضى وسوف
أفعله

ذكروني كتب الحاشية قليل وان الفصل بها كثير في لسان العرب (قوله واعلم
 فعلم المرء الخ) لم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب لما علمت أن هذا من جملة
 الزيادة التي ليست في بعض النسخ قال العيني الشدة أبو علي ولم يمزجها الى احد وهو
 من الرجز والشاهد في قوله أن سوف فانهما مخففة من الثقيلة ووقع خبرها جملة
 فعلية وفعلها متصرف وايسر بدعاهما وفصل بينهما وبين خبرها حرف التنفيس والجملة
 سدت مسددا معوليا أعلم وقوله فعلم المرء جملة معترضة والفاء هي التي تميزها
 من الحاشية اهـ (قوله ويوما توافينا الخ) لم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب لما
 علمت وقال العيني قاله عليا بن أرفم بن علي اليشكري يذكر امرأته ويحدثها وقال
 الخامس هو لابن شريم اليشكري واسمه باعث بالثلمة وهو من الطويل وقوله ويوما
 عطف على شيء قبله وانشد به بعض ويوم بالجر والواو فيه واو رب وتوافينا مضارع
 من التوافاة وهي المتسابة بالاحسان والخير والمجازاة الحسنة والخطاب للراة
 ومقسم ضم الميم وقع التثنية وتثنية السين المهمة أي حسن من القسامات وهي
 الحسن يقال رجل فسيم الوجه أي جملة والشاهد في قوله كأن طيبة يتسكن الآتون
 مخففة من الثقيلة حيث حذف اسمها وخبرها ما فداوهرشاذومعنى يعطو
 تناول وضعته بمعنى الميل فعداها الى والوارق بمعنى الورق وهو نادرا ففعله
 أورق كاتبع فهو يانع وفعل يقال ورق الشجر كما يقال أورق فعلى هذا هو على
 الأصل والسلم شحمتين جمع سلة وهو شجر من شجر العضاة ويروي الى ناضر السلم
 من نضروجه بتأنيث الضاد احسن وأراد في الخضره ان كلام العيني (قوله
 والجملة بعدها مفعلة) فتؤول بعاطية كقوله التواف (قوله والخبر محذوف)
 ويجوز أن يكون تعطو هو الخبر وحيث لا عكس لتثنية قال العيني وتأمله فانه
 لم يظهر لي وأعمل وجهه اناسه خبر الطيبة للراة أو كأنه قال كأن امرأة عاطية الى
 رارق السلم أي ان المرأة تشبه بالطيبة العاطية الى رارق السلم (قوله على التشبيه
 المعكوس) وهو جعل المشبه مشبها به والتشبيه مشبها بوجه ذلك انه جعل الطيبة
 اسم كأن وجعل هذه المرأة خبرها والقاعدة ان اسم كأن هو المشبه وخبرها المشبه
 به تقول كأن زيد الأسد فجعل في الطيبة مشبها به في نفس الأمر مشبه به
 وجعل المرأة مشبها به وهي في نفس الأمر مشبه (قوله والاسم محذوف) أي وهو
 ضمير عائد على المرأة (قوله ووجه مشرق النحر الخ) هذا من أبيات الكتاب
 وهو من الزوج ورواه سيدي ووجه مشرق اللون وعليه لابد من تقدير مضاف
 في ثديا أي ثديا صاحب وروى سدد فعلى هذا التقدير ورواه النخشي ونحر
 مشرق اللون والواو فيه واو رب المذاجرت الوجه والمعنى ورب رجه يلوح لونه وثديا

واعلم فعلم المرء ينفعه
 أن سوف يأتي كل ما قدرا
 وان كان الحرف كأن فيغلب
 لها ما وجب لأن لكن يجوز
 ثبوت اسمها انفراد خبرها
 وقد روي قوله

ويوما توافينا بوجه مضم
 كأن طيبة تعطو الى رواق
 السلم

بنصب الطيبة على الاسم
 كأن والجملة بعدها مفعلة
 لها والخبر محذوف والتقدير
 كأن طيبة عاطية هذه المرأة
 على التشبيه المعكوس وهو
 أليخو برفع الطيبة على انها
 الحظ والجملة بعدها مفعلة
 والاسم محذوف والتقدير
 كأن طيبة وتيجر الطيبة
 على زيادة ان بين السكاف
 ومجرورها والتقدير كظيمة
 واذا حذف اسمها وكان
 خبرها جملة اسمية لم يخرج
 لفصل خبر قوله

ووجه مشرق اللون
 كان ثديا حشمان
 أو عاية فصالت بقرية تحو

لايم وذلك اصطلاا اطلق الحرف
 بلحذر ذورها كان قد اُلما
 أولم نحو كان لم تغن بالامس
 وان كان الحرف لكن وجب
 الغاؤه نحو ولكن الله قتلهم
 فيمن قرأ بتخفيف التثنية
 وعن يونس والا خفش
 اجازة اعمالها وايس مجموع
 ولا يقتضيه القياس لان
 اختصاصها بالجمال الاسمية
 نحو ولكن كانوا أنفسهم
 يظلمون * النوع الرابع
 عشر اسم لا التافية للجنس
 وهو ضربان * عرب ومثني
 فالعرب يسا كان مضافا فنحو
 لا غلام سافر عندنا أو ذنبها
 بالمضاف وهو ما اتصل به شيء
 من تمامه امام وقوع به نحو
 لا حبسنا وجهه مذموم أو
 منصرف به نحو لا مغيضا خيرا
 مكروه ولا طالعا جارا حاضرا
 أو مخفوض بخافض متعلق
 به نحو لا خيرا من زيد عندنا
 والمثني ما عدا ذلك وحكمه
 انه يبنى على ما ينصب به لو كان
 مفعلا وقد تقدم ذلك مشروحا في
 باب البناء ثم قلت في المضارع
 بعد ناصب وهو ان أو كي
 المصدرية مطلقا وان

ساحبه كتحسين في الاستدارة والصفاء أو ورب شجر بلوح لونه وثدياه كتحسين وقيل
 يجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف أي ولها وجه أو صدر ولكن النص اهم
 ان الواو ورب والشاهد فيه تخفيف كثرة وانما عملها وحذف ايمها ووقوع
 خبرها جملة وأصله كانه والضمير للوجه أو الشعر أو الشان والجملة الاسمية خبر
 (قوله لايم وذلك اصطلاا الخ) هو من الخفيف هاله الامر به لانه اذا أفرعه يشجعه
 به لئلا ويصبره على الثبات في الحرب والافتحام فيها بقول لا تفرع من دخولها
 فان ما تخففه قد وقع فلا فائدة به وذلك في الامتناع والاصطلاح من اصطليت
 بالثام وتصلبت بها واطى الحرب نارها أنصيف اليه الاصطلاح الذي هو قواع
 في ذلك والفاء في محذورها التعليل وارتداعه على الابتداء وخبره كان قد اُلما
 وفيه الشاهد لان لا يصح حذف اسم كان وكان خبرها جملة فعلية فصلت بقدر بما
 تفصل بل نحو كان لم تغن بالامس والالمام التزول يقال ألم به امر اذا نزل (قوله
 وعن يونس والا خفش الخ) قال الانصاري واجاز يونس والا خفش اعمالها حينئذ
 أي حين اذ خففت قياسا على ان وكان فيكون اسمها في قوله ولكن الله قتلهم
 فمميز شأن والجملة خبر وخي بعضهم عن يونس انه حكاه عن العرب فيكون
 سمعوا ذلك لم يثبت عن يونس انه انصاري مع زيادة من تقرير شيخنا الدردير
 (قوله النوع الخامس) الى هنا انتهت الزيادة التي في بعض النسخ وقوله النوع
 الخامس أي من الأنواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقي كما تقدم ايضا (قوله
 ثم قلنوا المنار الخ) هذا هو النوع السادس من الأنواع الستة المندرجة تحت
 قوله والبواقي وهو آخر التصويبات الخمسة عشر (قوله مطلقا) أي عن التقييد
 بالتصدير وعدم الفصل أي سواء صدرت أم لا فصلا أم لا وقال بعض الاشباح
 نواب الضارع لا تكون الامتصالة فيفسر الاطلاق بالتصدير وعدمه (قوله
 اذن) والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وأن أو اذا وأن وعلى البساطة الصحيح انها
 الناصبة بنفسها لا بان مضمة بعدها واختلاف فهمها في قيل اسم وقيل حرف وهي على
 القول بالحرفية حرف جواب وخبر عند سديد ويقال الشلو بين هي كذلك في كل
 موضع وقال انصاري في الاكثر وقد تنحصر للجواب بدليل على انه يقال احبك
 فتقول في الجواب اذن اخطئك صادقا اذ لا مجازاة فتا قال الرضي لان الشرط والجزاء
 اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب
 أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر مفعول بدأ ومقدروا وقعت في صدره أو في
 حشوه أو في آخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه
 جزءا لمضمون كلام آخر وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترطوا

لاهما الشروط الثلاثة اه تصرح ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا
عن شيء فباعتبار ما لا يستلزم الجواب على هذا سميت حرف جواب واعلم ان اذن بكسر
الهمزة وفتح الدال المجمة ثم نون كلمة لازمان المستقبل وتقلب نون في الوقت الفا
على الصحيح تشبها بها بنون المنسوب وفيه الخلاف في الوقف علمها على الخلاف في
كتابتها فالجهمور يكتبونها بالالف ولذا رسمت في المصاحف بالالف ونقل ان
للخوارج في رسمها ثلاثة مذاهب الاول ان يكتب بالالف مطلقا قبل وهو الاكثر
الثاني انها تكتب بالنون مطلقا الثالث التفاضل ان ألغيت كتبت بالالف اضعفها
وان اعمت كتبت بالنون ونقل من القراء عكسه وهي انها ان اعمت كتبت
بالالف اذ لا تليس حينئذ باذا الطريقة لقيام المنافع من اللبس وهو العمل وان
لم تعمل كتبت بالنون لا فرق بينها وبين اذ او يعمه على ذلك ابن خروف اه مد ابني
(قوله ان صدرت) أي وقعت صدر الى جهتها بحيث لا يبق عليها شيء له اذ بال
وتعاقب جماع مد هاوس ياتي محمزة في الشرح فعلى هذا يبطل العمل فيما اذا تقدم
المصدر الى ما بعده نحو زيد اذن اكرم وهو مذهب القراء واجاز الكسائي الرفع
والنصب وعليه أيضا يبطل العمل في يازيد اذن اكرم اه يس (قوله مستقبلا)
قال يس انظر اسما مستقبالية بالنظر الى ما قبلها كما اذا قل شخص جاءني زيد امس
فقلت واذن اكرمه وكان الاكرام وقع عقب مجيئه في الامس والتكلم في الحال
(قوله مستقبلا) قال ابن الحاجب وانما لم يعمل الا في المستقبل اجزاء لها مجرى
النواصب كما هو افعال تليها الاستقبال شرط في النواصب لان فعل الحال له تحقق
في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيها وامل الافعال ولا يضر فصلها بالقسم كالم باع
الحرف في قوله سم ان الشاة لتجترق سمع صوت والله ربها * او بلا فلا يضر لان الثاني
كالجزء من المنفي فكذا لا فاصل نعم ان تقدمت الواو والفاء جاز الوجهان (قوله او
منفصلا بالقسم او بلا) انظر هل يغتفر الفعل به ما علمت رأيت الشيخ يس قال
يجوز الفصل به ما علمت كما هو ظاهر ص كلامهم وقوله بالقسم أي الذي حذف
جوابه وقوله او بلا النافية دون غيرها من أدوات النفي وان كان فعليلهم بان الثاني
كالجزء يقتضي العموم اه (قوله والنواصب أربعة) وقال الاخفش النصب بعد كي
بان مضمرة وهي حرف جرد انما وروى عن الخليل ان النصب بعد اذن بان مضمرة
وقال الكوفيون النواصب عشرة وهو ظاهر كلام الجروميه قال ابو حيان
الخلاف في النواصب ما عدا ان (قوله خلافا للخليل) أي والكسائي والخازن يجي
وحاصل مذهبهم ان أصله الا أن فهي مركبة من لا النافية تنظر معناها ومن ان
المصدرية تنظر عملها الحذف الهمزة تخفيفا والالف للائذاء الساكنين وجنهم

ان صدرت وكان الفعل
مستقبلا منه لا أو منفصلا
بالقسم او بلا أو بعد ان
المصدر يغتفر والذي المجمع
ان يغتفر في خطبتي ان لم تسبق
به لم يغتفر ان سيكون منكم
مرفعي فان سبقت بظن
فوجب ان يغتفر وحسب ان لا
تكون قننة كما وأقول هذا
النوع المكمل للنواصب
الخمس عشرة وهو الفعل
المضارع التالي ناصبا
والنواصب أربعة ان وكى
واذن وأن فأما لن فانها حرف
بالاجماع وهي بسيطة خلافا
للخليل في زعمه أنها مركبة
من لا النافية وأن الناصبة
واستفهامية من الفعل

قرب لفظه أمهم ما وان معناه ما من النفي والتخليص للاستعجال حاصل في فهم ما وقد
جاءت على الأصل في الضرورية في قوله

يرجى المرء ألا أن يلاقى * ويمرض دون أبعدده الخطوب

أي أن يلاقى ورد عليهم - ثم بانه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كأول
وقد لا يظهر أحدهما وبأنه يجوز تقديم معمول معهما وأما علمها بتخويزها أن أضرب
والحرف المصدرى لا يجوز فيه ذلك وله أن يعيب عنه بأنه قد حدث لها بالتركيب
حكم آخر (قوله لا لافا لاف - راء في زعمنا أصلها لا) وجهه انما حرقان نافيان
ثانين ولا أكثر استعمالا ويرده ان الاستبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله عاملا وان
المهملة هو دائما هو ابدال النون إذا كانت في العكس اه (قوله وهي دالة على نفي
المستقبل) أي على انتهاء الحدث في الزمان المستقبل فانتفاء نفي في المستقبل من
اشارة لظروف لا تصرف على عدم كمال الليل اه مدايغي وبه اندفع ما يقال ان
مفادها انما نافية لازمة للمستقبل وليس كذلك (قوله نفي المستقبل) اما اني غاية
ينتهي اليها نحو وان نهر عليه ما كفين حتى يرجع اليها موسى فان نفي البراح - مستمر
الى رجوع موسى واما الى غير بقاية فتدوان يتخلو واذا با فان نفي خلق الذباب مستمر
اي لا ان خلفهم - الذباب محال وانتهاء المحال مؤيد قطع اولا كان محكما محالا اه
تصريح (قوله عاملة النصب دائما) أي في المشهور والانتقاد وادعاهما او ورد
الجزم في قوله * ان يحل للمعينين بعد ذلك منظر * وقوله * ان يغيب الآن من
رجائك من * حرك دون بابك الحلقه * اه فيسبى في النظر وليس قوله دائما راجعا
لقوله نفي المستقبل والا فاد التأييد (قوله بخلاف غيرها الخ) فان كي تارة تكون جارة
وتارة ناصبة واذن كذلك عند فقد الشروط (قوله ان نهر عليه ما كفين) أي
ان نهر على حالنا واثنا في عبادة العمل الى وقت رجوع موسى فان حرف نفي
ونصب ونهر فعل لاقوله قد ومضارع لاقوله السين أو سوف وهو من الافعال
الناقصة من برح أي زال منصوب بمن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره
واسمه ضمير مستتر فيه وجوب تقديره نحن ونخبره ما كفين والكف والكوف
اقبال الانسان على الشيء ملازماته لا يصرف عنه وجهه وعليه متعلق بها كفين
اه مدايغي * (تنبيه) * لا تقتضي ان تأييد النفي خلافا للزمخشري في انموزجه
لانهم لو كانت للتأييد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن أكلم اليوم
انسيا ولزم التكرار بذكر أي قوله وان يقرنه ايد او ان تجتمع مع ما هو لا انتهاء
الغاية في قوله ان نهر عليه ما كفين حتى يرجع اليها موسى وتأيد النفي في قوله
ان يتخلو واذا بالامر خارج لا من مقتضى ان ولا تقتضي أيضا تأييد النفي خلافا

خلافا للنفراء في زعمنا ان اصلها
لا وهي دالة على نفي المستقبل
وعامة النصب دائما بخلاف
غيرها من أخواتها الثلاثة
فانه قد تقدم عليها في الذكر
قال الله عز وجل ان نهر
عليه ما كفين فان أبرح الارض
أعجب أن لن يدر عليه
أعجب أن لن أعجب الانسان أن
ان نخبوع عنده وأن في
هاتين الآيتين مخففة من
التعقيل وأصلها أنه وليست
الناقصتان على الناسب وأما
كي فيسبى

لازم مخشري في كشافه في تفسير قوله ان تراني بل قولك ان أقوم محتمل لان ترديده انك
لا تقوم أبد او انك لا تقوم في بعض ازملة المستقبل وهو مراد في قولك لا أقوم في عدم
افادة التأكيده والتأني ولا تقع ان دعائية بان يكون الفعل بعد ما دعاء خلافا
لابن السراج وابن منصور وآخرين مستدلين بقوله تعالى فان اكون ظهيرا
للمعمرين مدعين ان معناه فاجعالي لا اكون ولا حجة لهم فيها لا مكان حملها على
الشيء المحض ويكون ذلك معاهدة منه الى الله تعالى أن لا يظهر مجرما جزاء لان
النعمة التي أنعم بها عليه قاله الموضع في شرح الفطر واختار في المعنى غيره قال ونأتي
ان لادعاء كقوله * لن ترالوا كذا لكم ثم لا زلت لكم خالدا لئلا لو الجبال
تصريح (قوله ان تكون مصدرية لا تعليلية) أي ولا مختصرة من كيف كما في قوله
كي تتجشون الى السلم وما أثرت فتلاكم واطى العيشاء تنظرم

امله كيف والدليل على ذلك رفع تجشون بثبات الازد ولو كانت ناسبة لحذفت النون
على ان المعنى اغشاهو على الاستفهام التوبيخي أي لا يصع منكم الجوارح الى الملح
ولم تأخذوا ثأرا فلاكم اه من الاثمة في مع تقريير شيخنا دربر وقال بس أي كيف
تجشون والسلم بالفتح والمكسر الصلح وثرت من بني الهذلول من ثارت القليل قلت
قائله واطى مبتدأ وجملة تنظرم الخبر وهي مع البتة ادخال اه فتحصل ان كي
اهما ثلاثة أوجه المصدرية والتعليلية والمختصرة من كيف (قوله ويدين ذلك)
أي المصدرية يتفق نحو الخ الحاصل ان كي تدعين لاهم مصدرية في موضع واحد
وللتعليلية في موضعين فتدعين للمصدرية اذا تقدمت عليها اللام لفظا لئلا يدخل
حرف الجر على مثله مع امكان الاحتراز عنه وللتعليلية اذا تقدمت هي على اللام
نحو جئت كي لا قرأ في كي حرف جر واللام تأكيدها وان مضمة بعدها ويمنع ان
تكون كي ناسبة لافضل بينهما وبين الفعل باللام كما يمنع أن تكون زائدة اذ لم تثبت
زيادتها في غير هذا الموضع حتى يجعل عليه أو تقدمت هي على ان نحو جئت كي ان
تذكرني وقوله * كيما ان تغرو وتجدعيا في كي حرف جر ويمنع ان تكون ناسبة
لئلا يدخل الحرف المصدرية على مثله مع امكان الاحتراز عنه وتحتل المصدرية
والتعليلية اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بها ها أن نحو جئت كي ان تذكرني
والاصح انها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية مؤكدة بأن لان أن هي الاصل
وما كان اصلا في بابها لا يكون مؤكدا فغيره أو لا تقدم عليها اللام لفظا فيصح أن
تكون مصدرية بشر اللام مقدرة قبلها وأن تكون تعليلية وان مضمة بعدها وقد
نظامت ذلك قلت

كي مصدرية اذا تقدمت * لام علماء عند جيل العلماء

أن تكون مصدرية
لا تعليلية وبتدوين ذلك في
نحو قوله تعالى لكي لا يكون
على المؤمنين حرج فاللام
جارية دالة على التعليل وكي
مصدرية بمنزلة أن لا تعليلية

وهي لتعليل اذا تأخرت * ذى اللام نحو جئت كي لا علما
او وقعت أن بعدها عندهم * مثاله جئت لكي ان تكروما
وجوز الوجهين ان توسطت * نحو لكما أن اني منظما
والراجع التعليل والتجوز * هذين فيما أن ولام عدما
اه مدافعي (قوله لان الجار لا يدخل على الجار) أي عندا مكان الاحتراز فلا يرد نحو
قول الشاعر

فلا والله لا يلقي لامي * ولا للسام ابدادوا

فادخل اللام على اللام تأكيذا (قوله ومثل هذا الاستعمال انما يجوز للشاعر) أي
الجمع بين كي وأن المصدرية انما يجوز للشاعر فهو ضرورة والواجب انهما ان بعد
كي التعليلية (قوله فقالت أكل الثامن الخ) الاصع ان قائله جميل بن عبد الله بن
معمر بن سباح وقال الزخشي قائله حسان والبيت من الطويل والفاء عاطفة
وقالت فعل ماض وأكل الهزرة لامة فهام وكل مفعول ماض واسانك مفعوله
الثاني واصبحت أصح واحدها وانما خبرها كي تعليلية لتأخران عنها ومازائدة
وان مصدرية وتغريب بضم الغين المجهدة وبالراء من الغرور منصوب بأن المصدرية
وتخذا من الخداع عطوف عليه والعني أصبحت ماضيا كل الناس خلاوة اسانك
والغرور والخداع فهو عطوف تفسير وهو ارادة المذكور بالانسان من حيث
لا يعلم والناهد في كتمان تغريب جمع فيه بين كي وأن ولا يجوز الا في الضرورة
(قوله ولا يجوز) أي هذا الاستعمال وهو الجمع بين كي التعليلية وأن المصدرية
(قوله ولما كانت كي تنقسم الى ناصبة وهي المصدرية وغير ناصبة وهي التعليلية)
ما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارية هو مذهب سيدي والجمهور
ويجزم بجئت لكي أعلم وقولهم كيم وعن الاندلس ان كي دائما جارية وان النصب
بعدها بان مضمرة أو ظاهرة وردة بقوله تعالى لكي لا تأسوا فان زعم ان كي تأكيد
للام كقوله * ولا لاهتم ابدادوا * رد بان الفصح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن
الكوفيين ان كي ناصبة دائما وردة قول العرب كيم بمعنى كيم فان أجابوا بأن الاصل
كي يفعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف واخراج ما لا يستفهامية عن المصدر وحذف
أنفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت
فان ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير
وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة كيم فيعود أي كيم يسجد قلنا ان ثبت
حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على أن الحافظ الشهاب بن حجر قال
لم أقف على حذفه اه تصریح (قوله فلان نصب بها ثلاثة شروط) قيل لجواز النصب

لان الجار لا يدخل على الجار
ويستلزم أن تكون مصدرية
في نحو جئت كي أن تكروني
اذ لا يدخل الحرف المصدرى
على مثله ومثل هذا الاستعمال
انما يجوز للشاعر كقوله
فقالت أكل الثامن أصبحت

مانعا
لسانك كما ان تغرب وتخدا
ولا يجوز في الشعر خلافا للكوفيين
وقول جئت كي تكروني
تخذه كي أن تكون تعليلية
فتكون جارية والفعل بعدها
منصوبا بان مصدرية وأن
تكون مصدرية وقول مطلقا
لام جرمه قدرة وكى المصدرية
راجع الى ان وكى المصدرية
فان النصب لا يختلف فهما
ولما كانت كي تنقسم الى
ناصبة وهي المصدرية وغير
ناصبة وهي التعليلية أخرتها
عن ان وأما اذن فلا نصب
بها لانه شرط أحدها

وقيل لوجوبه والاقول أرجح فيجوز الغاؤها مع الشروط حتى يبدو عن بعض
العرب الغاؤها مع استثناء الشرط وهو القياس لانها غير مخصصة وانما أعمالها
الاكثرون جملة على ظن لانها من جملة ما في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها
وتوسطها بين جزأها كما حلت ما على ليس لانها من جملة ما في الحال والرجوع في ذلك
كاه الى السماع (قوله مصدرة) أي في أول الجواب لانها حبيشة في أشرف
محالها فان كانت غير مصدرة بان وقعت حشا في الكلام بان اعتمد ما بعدها
على ما قبلها أهملت وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون ما بعدها خبرا
عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثانية ان تكون جوابا لشرط قبلها نحو ان
تأتي اذن اكرمك الثالثة ان تكون جوابا لقسم قبلها امدك كورثي والله اذن لا
أخرج ارمقه در قوله لئن عاد لي الخ (قوله لئن عاد لي عبد العزيز الخ) فانه كثير
عزة من الطويل يسلمح عمر بن عبد العزيز بن مروان أحد الخلفاء الامويين
وضمير مثلها عائد الى المقالة التي قالها عبد العزيز هذا الشاعر وذلك لانه امتدحه
بضمير مفعول فاعجبهم اذ قال له تئن اعطيت ففني ان يكون كتابا له فلم يجبه الى ذلك
واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تئني وامكنني منها لم اترك مقالتي الاولى
واتنى عليه ان اكون كتابا له كما فعلت أولا وعبد العزيز هذا هو ابو السيد
عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه * الاعراب * الازم لام القسم ويقال لها
المؤذنة لانها آذنت بالقسم وطأت الجواب له أي مهدته له نحو لئن اخرج جوابا
لا يخرجون معهم وان حرف شرط جازم عائد فعل ماض محله جزم لكونه فعل الشرط
لي متعلق به عبد العزيز فاعل ومضاف اليه مجمله متعلق بعاد وامكنني فعل ماض
والنون للوقاية والياء ضمير المفعول ومنها متعلق به والجملة معطوفة على جملة عاد
اذا حرف جواب وجزاء لانه آذنت قبلها فاعل مضارع وفاعله مستتر فيه والهاء متعولة
وجملة لا قبلها اجواب القسم وجواب الشرط محذوف والشاهد في البيت الغاء اذا
لوقوعها في وسط بين شيئين لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ومتى وقعت على هذه
الضرورة انغبت فوقعت بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوبه لانه لا قابلية
في المعنى تبعاً للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان
لكن تبر عزة (قوله فالرفع اعدم التصدير) وأما قوله

لا تتركني فمهم شطيرا * اني اذن أهلك أو أهلك

بنصب أهلك باذن مع انهم ما وقعت حشا بين اسم ان وخبرها فاضروا أو خبر ان
محذوف أي اني لا أستطيع ولا أقدر عليه ثم استأنف باذن فذهب وجملة اني على
هذا معترضة بين اذن وما هي جواب له والاصل لا تتركني اذن أهلك وذهب الفراء

أن تكون مصدرة فلا تعمل
شئاً في نفي قولك انا اذن
أكرمك لانها معترضة بين
الجملة والخبر وليست مصدر
قال الشاعر
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها
وأمكنني منها اذن لا أقبلها
فالرفع اعدم التصدير لانها
فصلت عن الفعل لان فصلها
بلا معترضة كما يأتي الثاني أن
يكون الفعل بعدها مستقبلا
فلو حدثت شخص بتحديث
فقلت له اذا تصديق رفعت
لان نواصب الفعل تقتضي
الاستقبال وأنت تريد الحال
فندفوا

الى عدم اشتراط التصدير والشطب بشين مجمعة الغريب وقال الاصمعي البعيد
وهو معمول لتمر كفى لاحال **فائدة** قال في المغنى والتحقيق انه اذا قيل ان
ترزق في ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جرمت وبطل همل
اذن لو قوعها حشوا أو على الجماعتين معاً اذا الرفع والنصب لتقدم العطف وقيل
يتعين النصب لان ما بعده هامس تتألف فتدافع أى تنافيا أى الحال والاستقبال
(قوله الثالث أن يكون الفعل متصلاً أو منفصلاً بالتسميع) في الحقيقة الشرط
عدم الفصل المضر وهذا صادق بالاتصال وبالفصل غير المضر تأمل (قوله أو
متصلاً بالتسميع أو بلا) وابن عصفور أجاز النحل بالظرف وابن بابشاذ الفصل
بالتداء أو باليدع والسماعى وهشام الفصل بمحورل الفعل أى الفعل الذى بعده
اذن والارجح عند السكاسى حينئذ النصب وعند هشام الرفع مثال الظرف اذن
فى الله ارا كرمك ومثال الدعاء اذن يرحمك الله اكرمك ومثال المعمول اذن
ما حيك اكرم قال الاشعوى والصحيح المنع اذ لم يسمع شئ من ذلك وقد نظم بعضهم
ما يتعلق باذن بقوله

اعمل اذن اذا أتيتك أولاً * وسقت فعلاً بعد هامس متقبلاً
واحذر اذا أهمتها أن تنفلاً * لا تحذف أو تاء أو بلا
وافصل بظرف أو بحرور على * رأى ابن عصفور رئيس النصب
وان تحذف بظرف عطف أولاً * فأحسن الوجهين أن لا تعمل

(قوله اذن والله نرهم بحرب الخ) قاله حسان بن ثابت بن المذخر ويكنى أبا الوليد
ويكنى أيضاً أبا الحسام قال أبو عبيدة ففضل حسان الشعراء بثلاث كان شاعراً
فى الاسلام وفى الجاهلية وشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وشاعر العرب كلها
فى الاسلام وقال الاصمعي حسان أشعر أهل الحضر فقال له أبو جهم يأتى له أشعار
ليته فقال الاصمعي نسبته له وليس له وقبل لحسان لان شعره فى الاسلام يا أبا
الحسام فقال له ان الاسلام يحجز عن الكذب والافراط والتميز فقلما يوجد شعر
من يتقى الكذب فيه فى سنة أربعين فى خلافة علي رضى الله عنه وقيل سنة خمسين
وقبل أربع وخمسين ولم يختلفوا أنه عاش مائة وعشرين سنة مستعين جاهلية وستين
فى الاسلام والبيت من نصيبه من الوافر (الاعراب) اذن حرف جواب وفصل
بالتسميع نرهم مضارع منصوب باذن بحرب متعلق بنرمى ويشيب مضارع
مرفوع وفاعله مستتر فيه هو الظاهر مفعول والجار والمجرور متعلق ويشيب
والشيب مضاف اليه والجملة منتهى الحرب والشاهد فى اذن والله نرهم والحرب
يؤنث قال تعالى حتى تضع الحرب أوزارها (قوله وأما أن يفترط النصب الخ)

الثالث أن يكون الفعل إما
متصلاً أو منفصلاً بالتسميع أو
بلا انافية فالأول سكتة
اذن اكرمك والثاني نحو
اذن والله اكرمك وقول
الشاعر
اذن والله نرهم بحرب
يشيب الظاهر من قبل المشيب
والثالث نحو اذن لا أفعل
فلو فصل بغير ذلك لم يجز العمل
سكتة وان اذن يارب اكرمك
وأما أن يفترط النصب بها
أمران أحدهما أن تكون
مصدرية

ولا زائدة ولا مفسرة الثاني
أن لا تكون مخففة من
الثقيلة وهي التالية علماً أو طناً
تزل منزلته مثال ما اجتمع
فيه الشرطان قوله تعالى
والذي أطعم أن يغفر لي
خطيئتي يوم الدين والله يريد
أن يتوب عليكم ومثال ما انتفى
عنه الشرط الأول قولك
كتبت اليه أن يفعل إذا
أردت بأن معنى أي فـهـذه
يرتفع الفعل بعدها لأنها
تفسير أقولك كتبت فلا موضع
أهـ أو لا ما دخلت عليه ولا
يعوزها أن تنصب كما لا تنصب
لو صرحت بأي فإن قدرت
مهما أجاز وهو الباء فهي
مصدريّة ووجب عليك أن
تنصب بها رانما تكون أن
مفسرة بثلاثة شروط أحدها
أن يتقدم عليها جملة والثاني
أن تكون تلك الجملة فيها
معنى القول دون حروفه
والثالث أن لا يدخل عليها
حرف جر لا فظاً ولا تقدير
وذلك كقوله تعالى فأوحينا
إليه أن اصنع الفلأ وإذا
أوحيت إلى الحوارين أن
آمنوا بي وبرسولي وانطلق
المؤمنهم أن أمشوا أي
انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام

ونقل الجعاني عن بعض بني صباح الجزمي ما كقوله
إذا ما غدونا قال ولدان أهلاًنا * ثم ألوا إلى أن يأتيانا الصيب بخطب
قوله امرؤ القيس وغدونا بكراً ونخطب بكراً طاء ملة مضارع خطب
جميع الخطباء يس وبعضهم أهمل أن جملة على ما مصدرية عند وجود الشرطين
كقراءة ابن محيى من أن أراد أن يتم الرضاعة وقوله
أن تقرأ ن على اسماء ويحكما * معنى السلام وأن لا تشعرا أحدا
هـ ذاهب البصريين وقال الكوفيون هي مخففة من الثقيلة رد بأن عطف
المصدرية في قوله وأن لا تشعرا علم ما يمنع من ذلك وقيل لا يلغ لانه من عطف
المصدر المؤثر على الفعل وظاهر كلام ابن مالك أن أهمها ما قبل أي أهـ أثنوني
مع زيادة من حواشي (قوله بشرط أعمالها) مفرد مضارع فيم فصيح الأخبار بقوله
أمران (قوله لا زائدة الخ) ولا أن الاسمية فانهم ترد في غير المنكح نحو قولهم أن فعلت
أهـ يس (قوله الشرطان) كونهما مصدرية وغير مخففة من الثقيلة (قوله
والذي أطعم) عطف على الذي خلفه في الواقع مفعول به من قوله فانهم عدوا لي إلا
رب العالين والمعطوف على الصفة مفعول (قوله بشرط) ترك رابعا وهو
أن تأخر عن حاجلة فلا يعوز ذلك عجزاً أن ذهاباً لعدم تأخر الجملة بل يجب
الاتيان بأي أو ترك حرف التفسير أهـ تصرح (قوله أن اصنع الفلأ) هو تفسير
للمعول المحذوف تقديره أوحينا إليه شيئا هو أن اصنع الفلأ وهو ما أن مفسرة
أي للمعول المحذوف لأنفس الفعل وبه اندفع ما يسأل أنك إذا قلت كتبت إليه
أن يفعل لم يكن الفعل بنفس كتبت كما أن الذاهب بنفس العجز في قولك هذا
عجز أي ذاهب وهذا الوجه أن مكان أي لم تجده مقبولا في الطبع ولهذا ذهب
الكوفيون إلى أنكار أن التفسير به وقد علمت ردّه بأن قوله أن يفعل تفسير
للمعول المحذوف أي كتبت اليه شيئا هو أن يفعل أهـ من حواشي القطر ومن
التصرح قاله يس وقوله وأوحينا إليه أن اصنع الفلأ الجملة مفسرة لا محمل لها
من الأعراب لكن قال المصنف أنها مفسرة للجملة وخالف غيره فقال أنها مفسرة
للمعول المحذوف أو مذكور قال الكافي جي والظاهر أن الاعتناء بمتعلقها هنا
تعلق منعوية فتكون منصوبة المحل أهـ فتأمل (قوله وإذا أوحيت إلى الحوارين)
أي أوحيت شيئا هو أن يأتواي الخ فأنوا تفسير للموحي لا للايجاء (قوله أي انطلقت
ألسنتهم الخ) أي وليس المراد بالانطلاق المشي فان المشي ليس فيه معنى القول دون
حروفه بل هو فعل للجوارح كما أنه ليس المراد بالمشي في قوله أن أمشوا المشي
المتعارف بل المراد به الاستمرار على المشي والمعنى انطلقت ألسنتهم بلا فظ هو أمشوا

وبجلاف نحو ما فات لهم
الاما امرتني به أن اعبدوا
الله فليست أن فهم مفسرة
لغات بل امرتني وبجلاف
نحو كتبت اليه بأن افعل
ومثال ما اتفق عنه الشرط
الثاني علم أن سيكون منكم
مريض أفلا يرون أن لا يرجع
إلهم قولا وحسبوا أن لا تكون
فتنة فيمن قرأ برفع فتكون ألا
يرى انه في الآيتين الأولى
توقعت بعد فعل العلم أما في
الآية الأولى فوافع وأما
في الآية الثانية فلان مرادنا
بالعلم ليس فقط علم بل مادل
على التحقيق فهو في نفسه
مخففة من الثقيلة واسمها
بجذوف والجملة بعده في
موضع رفع على الخبرية
والقدير علم أن سيكون أفلا
يرون انه لا يرجع إليهم قولا
وفي الآية الثالثة وقعت بعد
الظن لان الحسابان ظن وقد
اختلف اقراء فيها فمنهم من
قرأ بالرفع وذلك على اجراء
الظن مجرى العلم فتكون
مخففة من الثقيلة واسمها
بجذوف والجملة بعده خبر
والقدير وحسبوا انها
لا تكون فتنة ومنهم من قرأ
بالنصب على اجراء الظن
على أصله وعدم تنزله العلم وهو الارجح

أي هو هذا اللفظ (قوله آخر) هو مفرد مبتدأ وقوله أن الحمد لله رب العالمين خبر
(قوله فليست أن فيه مفسرة لغات) الا اذا أول بأمرت (قوله تنفسير لا امرت)
أي افعله وهو به (قوله نحو كتبت اليه بأن افعل) وبجلاف كتبت اليه
أن افعل وقد رتب الياء كما تقدم للماضي (قوله ومثال ما اتفق عنه الشرط الثاني)
أي من شرط النصب بأن وهو أن لا تكون مخففة وسك الشارح عن الزائدة
فلم يشرحه مع انه قد سبق له انه احترز بالشرط الاول وهو المصدرية عن الزائدة
والمفسرة فتكلم على المفسرة ولم يتكلم على الزائدة ولتكم علمها تنقيح الفائدة في قول
الزائدة هي الثانية للماضي الوقفية لا الجازمة أو هي الثانية ولا الإيجابية التي
بمعنى الاحتياط لما أن جاء الشراء فقام على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله
* كل طيبة أعطوا الى وارق السلم * فيمن جرت عليه وسعنى تعطوت طاول الى الشجر
لما أول منه والوارق اسم فاعل من ررق والواقعة بين فعل القسم ولو كقوله *
واقسم ان لو انقيتوا وأتم * سكان لكم يوم من الشر مظلم * وزعم الاخفش انه ارتاد
في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والياء الزائدتان الاسم ويجعل منه وما
لنا أن لا نذكر كل واحدنا نعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بجلاف من والياء
الزائدة في فاعلهما لما اختصا بالاسم بحذف الجراء نصريح (قوله فيمن قرأ
برفع فتكون) وهو أبو عمرو وجوزة واليكسائي والباقون يقرؤون بالنصب (قوله وأما
في الثانية) وهي أفلا يرون والمراد بالرؤية اليقين (قوله ليس فقط علم) يقرأ فعلا
ماضيا لتلك الحروف إشارة الى أن المراد بالمادة لا الفعل الماضي فقط (قوله مادل على
التحقيق) سواء دل عليه جملة علم أم لا ولا بد أن يكون بعد علم خالص أي لا يجري
مجرى الظن نحو قولهم ما علمت إلا أن يقوم فيجوز النصب وانه بمنزلة قولك أشير
عليك أن تقوم ومن اجراء مجرى الظن قراءة بعضهم أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب
نه نصريح (قوله علم الله) بنسبة التوحيده رجوعا لأصل كما مرح به بعض خلاف
ان توقف في قرأته محذرا أو مخففا (قوله وفي الآية السادسة) وهي وحسبوا أن
لا تكون الخ (قوله لان الحسابان ظن) أي أصل وضع الحسابان انه بمعنى الظن فلا
يساقى انه يكون بمعنى العلم (قوله فهم من قرأ بالرفع) وهو الثلاثة المتقدمة
أو عمرو ومن سمعه وقوله ومنهم من قرأ بالنصب وهم الاربعة الباقية (قوله بالرفع
على اجراء الظن مجرى العلم) اعلم أن التعويل في كون أن ناصبة أو مخففة بعد
احمال الشك واليقين على اعتبار المبنى دون اللفظ لا ترى ذلك اذا كانت رأيت أن
لا يقوم زيدان أردت اليقين رفعت وان أردت الظن نصبت الفعل الواقع بعد أن
الواقعة بعد العلم ولا اجراء غير العلم مجرى العلم فلا ترفع الفعل الواقع بعد أن الواقعة

بعده فاعلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري غيره مجراه والنوعان جائزان عند
سيدويه وأما القراء وأن الأنباري فينصبان بعد العلم الصحيح اه تصريح (قوله
فلهذا أجمعوا الخ) الإجماع انما يدل على جواز النصب لاعلى أرجحية لان
مرجع القراءة الرواية لا الرأي لان القواعد مستتبعة وانما يدل الإجماع على
الأرجحية اذا كان مرجع القراءة الرأي (قوله القراءة الاولى) وهى قراءة
الرفع وقوله أيضا أى كما أثبت القراءة الثانية بالإجماع اه فبشي (قوله اذا لا يدخل
ناسب) وهو أن فى الامتلاء على ناسب وهو ان فى الآيتين الاولىين ولا على جازم
وهو لم فى الآية الثالثة (قوله وتضمن ان الخ) الحاصل أن لان ثلاثاً أحوال أحدها
لزوم الاضمار فى معاد الام التعليل وماء معدا العطف على اسم خالص تام الزوم
الانظهار وهو مع لام التعليل اذا كانت مع لانهما جوارا لامين وهو مع لام
التعليل اذا لم تكن مع لا ولا مع انفع العطف بالأحرف الاربعة على اسم خالص
وهذا كله إشارة المصنف بقوله وتضمن أن وجز باقى غير اللام التعليمية وقوله
بخلاف لا يعلم أى فيجب الانظهار وأشار لجواز الامرين بقوله ولشامهم ومع لام
التعليل انما هو أن ويعلم من قوله وهى أى حروف الجر كى الخ أن كى تعليمية أى
موضوعة للتعليل سواء استعملت فيه أم لم تستعمل كالتى للدافعية والرائدة (قوله
تعليمية) حال (قوله أو بحودية) عطف على تعليمية نسبة الى الحودود والحودود
مصدر جده وهو لغذا انكار ما علم فلا يكون الامع اعلى قال تعالى ونحو ما
واستيقنتها أنفسهم والمراد به هنا اننى مطمئنة فهو من الملاق اسم الخامس وارادة
العاموم وهذا المذهب قول بن النحاس الصواب سميت الام التنى اه بس ومدابغى
(قوله ما كنت أولم أكن لأفعل) ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذى بعدها والفعل
الذى قبلها شارحاً كما فى المثلين خلافاً لكسافى قراءه وان كان مكرهم اتزول
منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول على مذهب الكسافى لاختلاف فاعل كان
وتزول لاعلى الرابع مع أن قراءة الكسافى بفتح اللام ورفع تزول هم مدابغى وان فى
الآية نافية قال بس واما ان فثم اخلاف واسعة دل المرادى على وقوع لام الحودود
أن بقراءة الكسافى وان كان مكرهم اتزول ونظر فيه فى المعنى واستظهر انهم الام كى
وان شرطية اه فقد نصب قراءة نصب اللام لكسافى وهو مخالف للمدابغى ولا بد
أن يسبق اللام كون ناقص دون بنية اخوات كان كاصح وأمسى ودون غير
باب كان كتاب ظن لانه لم يسمع وان أجاز كلا بعض وأجازهم بعضهم فى كل فعل منى
تقدمه ما نحو ما جئتنى لك رمى وهو فاسد لان هذه لام كى اه بس على الفا كهى
ولا بد أن يكون الثانى ما أولم كما فى واختلف فى خبر الناسخ الواقع قبل لام المجمود

فلهذا أجمعوا على النصب
فى نحو أم حسبتم أن تدخلوا
الجنة أم حسبتم أن تتركوا
أحب الناس أن يتركوا
ظن أن يفعل بها فقرة
مؤيداً لقراءة الاولى أيضاً
قوله تعالى أحبب الانس
أن تجمع عظامه أحبب
أن يفقد رعايه أحد
أحبب أن لم يره أحد الا ترى
أنهم انهم مخففة من الثقل
اذلا يدنى الناصب على ناصب
آخر ولا على جازم ثم قلت
وتضمن أن بعد لا تمن
حروف الجر وهى كى نحو كى
لا يكون دولة وحتى ان كان
الفعل مستقبلاً بالنظر الى
ما قبله ان نحو حتى يرجع الى
موسى وأسلمت حتى أدخل
الجنة واللام تعليمية مع
المضارع المحذو من لا نحو
ليغفر لك الله بخلاف لا يعلم
أو بحودية نحو ما كنت أولم
أكن لأفعل

على ثلاثة أقوال أحدها أنه الفعل الواقع بعد اللام فهو في موضع نصب واللام حرف
غير جازز يثبت وكيد التثنية لئلا يكتفى بنصب نفسه وهو مذهب الكوفيين ووجه
التوكيد فهم ما أن أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام لتقوية التثنية
كما أدخلت الياء في ما زيدت ثم هي عندهم حرف زائدة وكيد نصب نفسه
واعترض قائلهم بأن اللام الزائدة تعمل الحرف في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل
في الأفعال وأجيب بأنهم لم يعلموا لا يسمون هذه الكتابة ثنائياً لأنه محذوف وهذه
اللام جارة متعلقة بذلك الحرف المحذوف والناسيب أن مضمره والمصدر المنسوب
من أن المضمر هو الفعل المنسوب بها في موضع جبر باللام وهو مذهب البصريين
وتظهر فائدة الخلاف بين البصري والكوفي في قولك ما كان محمداً كلاً فإنه
لا يجوز على رأي البصري لأن ما في حيزه أن لا يعمل فيما قبله أو يجوز على رأي
الكوفي لأن اللام لا تنزع العمل فيما قبله أو اعترض المرادى على قول البصري
بأن قائلهم اللام متعلقة بالخبر يقتضي أنها ليست بزايدة وتقديرهم مرئياً يقتضي
أنها زائدة مقوية للعامل انتهى وفي المعنى أن المقوية ليست بزايدة محضة ولا
معدية محضة بل هي بينهما وفيه وجه كونها التثنية كيد عند البصريين أن الأصل
ما كان قائماً بالفعل وفي قصيد الفعل أبلغ من نفسه واستشكاه اللام مبنياً بأن
التوكيد لم يستفد من اللام وإنما استفيد من في السبب زائدة في السبب وثالثها
قول الكوفيين لئلا يكتفى بالناسيب أن مضمره وهو قول ابن مالك في من التمهيل
وصريح به ولده وإن كان الذي في شرح التمهيل موافقاً للبصريين لأنه قال
سميت بكذا لئلا يكتفى بالكلام بدونها إلا أنها زائدة أدلوا كانت زائدة لم يكن للنصب
الفعل بعدها وجه صحيح وإنما هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصده
ما كان زائداً قدرها أوها ما لا يفعل اهـ ويرد على القول الثالث أنه إذا كانت
أن مقدره بعد اللام يلزمه الأخبار بالناسيب عن الجنة وهو لا يجوز أجيب بأن
الأخبار بالفعل المقدير بالناسيب عن الجنة جائز وإن لم يجوز الأخبار بالناسيب عنها
لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لا سيما وقد التزم الضمائر
أن قصار مخرطاً في سلك الفعل على أنه يحتمل أن يكون في الكلام حذف كما لا يخفى
على عارف نحو هذا وقال المصنف في الحواشي قد يكون مذهب إليه ابن مالك
كقولنا الظرف والمجرور أنه خبر تجوز التحقيق اهـ من مدافعي ومن يس من
محلات متفرقة (قوله وبعد ثلاثة من أحرف العطف) أي تضمير وجوباً بعد
ثلاثة من أحرف العطف واتفاقنا وجوباً بالانحصار في الثلاثة في الواجب وأما ثم
فهو في حيز الجائز وهو اندفع قول القيسبي لو قال بعد أربع كان أولى لكون

وبعد ثلاثة لأن من حروف
العطف

الترجمة مطابقة لما به ها (قوله وهي أو التي بمعنى إلى الخ) اعلم أن تكون
أو بمعنى الإجماع عليه كافي شرح العمددة واقصر عليه سيويه قال الرضي أوفى
الأصل لأحد الشئين فإذا قصد مع أفادتها هذا المعنى الذي هو لزوم أحد
الأمريين التخصيص على حصول أحدهما عقب الآخر وإن الأول امتد إلى
حصول الثاني نسبت ما بعد أو في سيويه يقدر بالأو غيره بالي والعنيان يرجعان
إلى شئ واحد فان فسرته بالافاضة بعد محذوف وهو الطرف أي لا لزوم
الوقت أن تقضي فهو في محل نصب على أنه طرف لما قبل أو وعند من فسر به بالي
جعل ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى إلى اه وقول الرضي إن الجر بأو
خلاف ما عليه الجماعة من أنها عاطفة فتكون جعل تدبرها بالاً أو إلى
تدبره معنى وأعراب ونس ابن مالك في شرح السكاكية على أنه تدبر لحظ فيه المعنى
دون الأعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر
وبعدها أن تامة للفعل وهما في تأويل مصدر مطوف باره في التدبر قبلها
اه يس على التاكيد وقال السدر ابن مالك ضابط أو التي بمعنى إلى أو لأنه إن
كان ما قبلها متعدي شياً فأتى أفهى بمعنى إلى وإن كان ينقض دفعة واحدة فهو
بمعنى لا وقد تكون أو بمعنى اللام النعلية فتحو لا طيه من الله أو بعفري اه (قوله
وفاء السببية) أي النساء المفيدة للسببية أي أن ما قبلها سبب لما بعده والمعاد
السببية مع العطف لأن ما مع أفادتها السببية عاطفة تمصدر من مقدرها على مصدر
متوهم والتقدير ما تأتينا فتحدثنا ما يكون مثلك اتيان فتحدثت وهكذا يدري
جميع الموضع وخرجت النساء التي لمجرد العطف والاستثنائية كما يأتي أيضاً في
الشرح اه مدافعي يتصرف (قوله وروا العبة) أي المصاحبة أي أن ما قبلها
مصحح لما بعده في زمان واحد فخرجت العاطفة والاستثنائية (قوله بنفي
محض) أي خالص من معنى الأثبات كما يأتي أيضاً في قوله ما تأتينا الا فتحدثنا
(قوله أو طاب غير اسم الفعل) اه لا شامل للطاب بل فقط الخبرية بدانصب
المضارع وليس كذلك (قوله وبعد الفاء) واو واو و ثم ان عطفن) لو قال
وبعدها و ثم ان عطفن لكان أخصر (قوله على اسم خالص) وهو الجامد سواء
كان مصدراً كافي الأمثلة أو غير مصدر نحو لولا لا يدري يحسن إلى اه لكت اه
أشعوني (قوله ولانهم) أي مع الأحرف الأربعة في حالة العطف على اسم
خالص (قوله بخلاف أخواتها الثلاثة فأنما لا تنصب الظاهرة) وهذا مذهب
الجمهور وأجاز ابن كيسان والسرا في أن يكون التنصب بعد اللام بعد اسمها ركي
لأنه يصح النطق بها بعد ما نحو جئت لا كرمك أي لكى أكرمك ورد بأنه لم يشمت

وهي أو التي بمعنى إلى نحو
لازمك أو تقضي حقني
أولا فتحو لا قتله أو يسلم
وفاء السببية وروا العبة
مبوقين بنفي محض أو طاب
بغير اسم الفعل فتحو لا يقضي
علمهم فميتوا ويعلم العارفين
وتحو لا تطغرافيه فيجعل عليكم
غضبي * لأنه عن خان
وتأتي مثله * وبعد الفاء
واو واو و أو ثم ان عطفن على
اسم خالص نحو أو يرسل
رسولاً ونحو * ليس عبارة
وتقر عني * ولانهم ومن مع لام
التعالي الهه أن كرمك وأقول
اختصت أن بأنها تنصب
المضارع ظاهرة ومقترة
بخلاف أخواتها الثلاثة فأنما
لا تنصب الظاهرة

افهار كفي غير هذا الوضع فلا يثبت في هذا الموضع انتهى بس (قوله وانما
تفهم في الغالب الخ) ومن غير الغالب وهو الشاذ قوله سم تسمع بالمعدي
خسيرة من ان تراه ينصب تسمع بانها ماران والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها
في ان تراه وقول طرفة

الا يهمل الزاجري أحضر الوغي * وان أنهد الذات هل أنت مخدري
ينصب أحضر بان مضمرة يؤيده وان شهد وقول بعضهم خذ الالف قبل ياخذك
ينصب ياخذ وقراءة بعضهم بل تعذف بالحق على الباطل فيدفعه ينصب يدفع ولا
يقاس على ذلك وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصرين الى انه يقاس عليه
وأجاز الا خفش حذف أن قياسا لو كان شرطا رفع الفعل مثل تسمع في رواية
الرفع وذهب بعض المتأخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن المذكورة
في المتن وهي عشرة رفعت أو نصبت اه تصریح (قوله اما عني فتحو حتى تقي الخ)
اعلم ان حتى التي ينصب الفعل بعدها معنيين تارة تكون بمعنى كي التعيلية وذلك
اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو أعلم حتى تدخل الجنة قال امر سبب الاسلام
والاسلام سبب دخول الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها
غاية لما بعدها نحو لا سيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فقوله حتى تقي محتمل
للمعنيين معا فمحتمل ان يكون المعنى كي تقي أو الى ان تقي أو اما قوله حتى يرجع فهي
لغاية أي وهو مولى حذف مضاف أي الى زمن رجوع موسى اه تصریح والمراد
بالعمل الامر المنصلي الى التصديق في الجملة وان لم يكن مستلزما له وذلك بان لا يصلح
المصدر قبلها اعتمادا الى ما بعدها ادبلا على امتداد ذلك الامر الممتد وانقطاعه
عندهم ان اريد بالاسلام الثبات عليه واستمراره في الدنيا فيكون الدخول منتها
وحتى حينئذ لغاية اه يس وبقوله والمراد بالعمل الخ اندفع ما يقال ان شأن ما بعد
حرف التعديل ان يكون علة فيما قبله لان هذا في العلة الحقيقية (قوله ولايس النصب
بحتى نفسها خلافا للكوفيين) قال في شرح التسهيل ومع قول الكوفيين انم الناصبة
سفسها اجازوا الظهار ان بعدها قالوا الوقت لا سيرن حتى ان اصبح القادسية جاز
وكان النصب بحتى وان تو كسب كذا أجازوا ذلك في لام الجعود اه اذا علمت ذلك
فقوله ولا يجوز الظهار ان بعدها في شعر ولا في غيره أي خلافا للكوفيين أيضا حذف
قوله خلافا من الثاني لدلالة ما قبله تأمل (قوله ولا يجوز الظهار ان الخ) أي فلا ضمير
واجب لاجاز تأمل (قوله ويشترط لاضمار ان الخ) أي ان الشرط في وجوب
الاضمار هو الاستقبال بالنظر لما بعدها سواء كان مستقبلا بالنظر لزمان التكامل
أم لا وبذلك شرط وجوب النصب استقباله بالنظر لزمان التكامل فان فقد

وانما تفهم في الغالب بعد
حرف جاز أو حرف طرفة تأمل
حروف الجرا التي تفهم بعدها
ثلاثة حتى واللام وكى
التعيلية أما حتى فتحو حتى
تقي على أمر الله حتى يرجع
اليتاموسى ولا ينصب
بحتى نفسها خلافا للكوفيين
ولا يجوز الظهار ان بعدها في
شعر ولا ترو بشرط لاضمار
ان بعدها ان يكون الفعل
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها

هذا الشرط فذارة يجب الرفع ان كان الفعل حلا وتارة يجوز الوجهان ان كان
مستقبلا بالنظر لما قبلها هكذا يستفاد من الشيخ يس ومن الاثمنوني ويشتد
لاضمار ان أى وجوب عند النصب أى سواء كان النصب واجبا أو جائزا ثم تأملت
في النص صريح فوجدته يفيد ان الفعل المستقبل بالنظر لما قبلها فقط يجب نصبه ان
لوحظ استقباله ويجب رفعه ان لوحظ تأويله بالحال لان نصبه عند تلك الملاحظة
يؤدى الى تفيد بر أن وهى منافية للعمال الملاحظة خلافا لما فى المعنى المجوز الوجهين
نظرا للاحقية الفعل لهما بالاعتبارين والمحشى القيسى أفاد انه عند النصب
يجب الاضمار سواء كان النصب واجبا أو جائزا (قوله سواء كان مستقبلا بالنظر الى
زمن التكلم) ويجب النصب وقوله أولا أى ويجوز النصب وترفع (قوله فلا قول)
أى المستقبل بالنظر لما قبلها وزمن التكلم معاه كذا مفاد المؤثرات بما لا يبره
واعترض بان المكوف على عبادة العجل ورجوع موسى ما ضيان بالنسبة لزمن نزول
الآية والرجوع مستقبل بالنسبة للمكوف فهو مساو للزوال وقول الرسول فى الآية
وأجيب بان قوله قالوا ان نبرح عليه عا كذا فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادقة
منهم لما نظروا حكاية كلامهم اذ قالوا الآن ولا شك ان رجوع موسى مستقبل
بالنسبة الى زمن تكلمهم بهذا الكلام الذى تضمنه عليه الله تعالى بخلاف آية الزلزال
فليس فيها حكاية لقول آخر وانما هو ان الله سبحانه وتعالى أو امره
فما نظروا فيه انما هو زمن الزلزال لا زمن التكلم بالنسبة اليه متأخر حتى
يرجع متعلق بنبرح على حذف مضاف أى الى زمان رجوع موسى أى يس على
الفاكهى (قوله ألا ترى ان رجوع موسى مستقبل بالنظر لما قبل حتى) هذا بيان
للاستقبال بالنظر لما قبلها الذى هو الشرط وسكت عن بيان كونه مستقبلا بالنسبة
الى زمن التكلم مع أنه الحقيق والمحتاج اليه وقد علمناه قريبا (قوله وهو لازمهم
للعكوف) أراد باللعكوف التلبس كالعكوف وهو لازمهم للتلبس بعبادة العجل
وليس المراد باللعكوف الملازمة وقوله لازمهم أخذ من قوله ان نبرح وقوله
للعكوف أخذ من قوله عا كذا تأمل (قوله اسلمت حتى ادخل الجنة) فان الاحلام
سبب فى دخول الجنة كما يفيد ما تقدم من النص صريح من ان ما قبلها علة (قوله والثاني
وهو المستقبل بالنظر لما قبلها) لا بالنظر لزمن التكلم (قوله وزلزلوا) أى ازعجوا
ازعجا شديدا مشها بالزلزلة لما أصابهم من الاهوال (قوله فى قراءة من نصب) وهو
ماعد نافع وأما على قراءة نافع بالرفع فالجمله متأنة لا تنهاني بما قبلها من حيث
الاعراب والفعل يؤول بالحال أى حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه ما هم
يقولون ذلك وللعمال المؤول تفسير آخر وهو أن يفرض ما كان واقعيا فى الزمن

سواء كان مستقبلا بالنظر
الى زمن التكلم أولا فلا قول
كقوله تعالى ان نبرح عليه
عا كذا حتى يرجع اليها
موسى ألا ترى أن رجوع
موسى عليه السلام مستقبل
بالنظر الى ما قبل حتى وهو
ملازمهم للمكوف على عبادة
العجل وكذلك قولك اسلمت
حتى ادخل الجنة والثاني
كقوله تعالى وزلزلوا حتى
يقول الرسول فى قراءة من
نصب يقول فان قول الرسول
والأوليين مستقبل بالنظر الى
الزلزال لا بالنظر الى زمن
الانخيار بان انه عز وجل
نص على ان ذلك بعد ما وقع

الماضي فيعبر عنه بالضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال استحضار صورته
 الحال العجيبة واستحضار صورته في مشاهد السامع ليتعجب منها (قوله ولولم
 يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين) المراد الا حد الانزوي
 حين انفي فيصدق بنفهمه كأنه قال لم يكن مستقبلا بالنظر لزمان التكلم ولا بالنظر
 لما قبلها حينئذ فيعترض على قوله سرت حتى ادخلها بان الدخول مستقبل بالنظر
 للسري وان كان حالا بالنظر لزمان التكلم بل هو حال تعين الرفع وان كان مؤولا
 بالحال وهو المستقبل بالنظر لما قبلها جازا الرفع رايه هناك حال مؤول بالمستقبل
 وعنه الجواب عنه بان قوله ولولم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا باحد
 الاعتبارين مراده أحد معنيين وهو الاستقبال بالنظر لزمان التكلم والمعنى ولولم
 يكن الفعل مستقبلا بالنظر لزمان التكلم بل هو حال امتنع اضمار الخ وقد ذكر
 الاماميني شايبا لذلك فقال وتخصيص مسألة حتى بأسهل طريق ان يقال ان صلح
 المضارع بعدها الوقوع الماضي موقعا جاز فيه الرفع والتعجب نحو حتى يقول الرسول
 والايان كان حاضرا فالرفع او مستقبل فالنصب اه يعني بالنسبة لزمان التكلم
 فانه الذي يجب نصبه كما مرح به في المعنى واما اذا كان استقبالا بالنظر لما قبلها
 فالوجهان وهو الذي يصلح مكانه الماضي (قوله وتعين الرفع) بشروط ثلاثة
 ان يكون الفعل حادا وان يكون مسببا عما قبله وان يكون فاعله أي تم الكلام قبله
 وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لان نصبه يؤدي الى تقدير ان وهي للاستقبال
 والحال يأتي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليجعل الربط معنى لانه لما لم يتعلق
 ما بعدها بما قبلها انظر الى الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال
 المعنوي جبرا لسافات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلة لئلا يبقى المبتدأ
 بلا خبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حرف ابتداء فاجملة الواقعة بعدها مستأنفة
 فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب نحو ان نبرح عليه عا كفين حتى يرجع
 البناء ويبي لا تنفraz الحال ونحو لا سيرن حتى تطلع الشمس وما سرت الى البلد حتى
 ادخلها أو أسرت حتى تدخلها لا تنفraz السببية فمن اما الاول فلان طلوع الشمس
 لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث
 فلان السبب لم يتحقق وجوده وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع
 السبب مع نفي السبب أو الثالث فيسه قاله المرادى ونحو سيري حتى ادخلها العدم
 الفضلة فيسري مبتدأ وحتى ادخلها خبر ولورفع الفعل انصار المبتدأ بلا خبر انظر
 التوضيح وشرحه (قوله وأنت في حالة الدخول) أما لو قال ذلك بعد الدخول أكان من
 المؤول بالحال فيجري فيه الوجهان نحو حتى يقول الرسول (قوله ومن ذلك قولهم)

ولولم يكن الفعل الذي بعد
 حتى مستقبلا باحد
 الاعتبارين امتنع اضمار
 وتعين الرفع وذلك كقولان
 سرت حتى ادخلها اذا قلت
 ذلك وأنت في حالة الدخول
 ومن ذلك قوله سرت
 الا بل حتى يجي البعير
 بطنه

أى من الذى يتعين فيه الرفع قولهم شربت الابل الخ اذا قيل ذلك فى حالة مجئ البعير
يجوز بطلانه وحيدته فلا وجه لفعله بقوله ومن ذلك قولهم الخ اما لو قيل بهما المجئ ففى
حال تأويل لا فيجوز الوجهان كما تقدم فلا يصح قوله ومن ذلك أى من وجوب الرفع فى
حالة ملاحظة الحال المؤولة كما تقدم لئلا يستفاد من التصريح وعلى هذا الوجه
يكون فصله عما قبله لكونه ليس حالا حقيقة بل حال تأويل ولا وجوب رفعه بالا اعتبار
الذى قلنا أو نقول قوله ومعه أى من الرفع لا بقيد تعيينه تأمل وكلام الشارح الآتى
يتبادر منه انه حال تأويل (قوله ومرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه
فى قوة فهو الآن لا يرجى ومسيب عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة
لان السلام تم قبله بالجملة الفعلية فهو مثال للحال حقيقة ويحتمل انه مثال للحال
التأويل على معنى انه بحيث لم يرجوه فى الماضي والتعبير بالمضارع كذلك قلت حتى
قلنا لا يرجونه اه يس على الفا كفى ويجرى على الاحتمالين ما جرى فى شربت
الابل من الاعتراض والجواب (قوله فان المعنى حتى حالة البعير انه يجز الخ) هذا
المعنى يتبادر منه ان المقصد الحال التأويل لان التوضيح انما قد مر مثل هذا التقدير
فى الحال التأويل وحيدته يكون للفعل بشو له ومنه قولهم الخ نسكتة وهى ان ما قبله
حال حقيقى وهذا حال تأويل ويتجانب عن قوله ومنه قولهم بما أجبتاه سابقا أى من
الرفع بدون قبله الخ اما عند معنى الحال الحقيقى فيقال فهو الآن لا يرجونه او فهو
الآن يجز بطلانه تأمل (قوله ومن الواضح فيه) أى فى هذا المعنى وهى الحالية ذلك الخ
وانما كان واضحا لانه حال حقيقة اما لو كان حالا تأويل فلا يتم التوضيح بل هو
مثل ما قبله فى كونه حالا تأويل وعلى ما قلنا ما لا مناسب ان يقول أى فاننا الآن لا احتاج
للسؤال بديل قوله أى حتى حالى اننى الخ لما علمت ان مثل التقدير قد روه فى الحال
التأويل ولذلك ان تقول قصدا لشرح انه حال تأويل ولكن انما كان واضحا
لان تقدير الحالية فيه ظاهرة لكون تلك الحالة وصفا للمتكلم بخلاف الحال
التأويل السابقة فيما قبله فان الحال ليست وصفا للمتكلم بل لما يجئ عنه المتكلم
وهو البعير وزيد المرئى وهذا هو الظاهر لانه لو جعل حالا حقيقة لكان مثل قوله
حتى ادخله افلا يتم كونه واضحا بالنسبة له بخلاف جعله حالا تأويل لا فيتم وضوحه
بالظن السابق له من الحال تأويل لا تأمل هذا ما ظهر للفهم المتكدر بسبب الطاعون
نسأل الله رفعه عن المسلمين (قوله وأما اللام فاما أربعة أقسام) أى متركين ذلك
وهو مذهب الكوفيين واما البصريون فيقولون استعملوها فى العاقبة بحجاز وكذا
بقية الاقسام ما عدا العلة (قوله ومنه انما فتحنا لآل الخ) انما فصله عما قبله لكونه
منه لما قبله الاشكال والجواب المذكور ان فى قوله فان قلت الخ (قوله فان قلت ليس

ومرض زيد حتى لا يرجونه
فان المعنى حتى حالة البعير
انه يجز بطلانه وحيدته
حالة هذا المريض أنهم
لا يرجونه ومن الواضح فيه
انك تقول سألت عن هذه
المسئلة حتى لا احتاج الى
السؤال أى حتى حالى الآن
أنى لا احتاج الى السؤال
عنها وأما اللام فاما أربعة
أقسام أحدها اللام التعليلية
نحو وأمرنا البك الذي كرتين
لناس ومنه انما فتحنا لآل فاما
ميدان يغفر لك الله ما تقدم
من ذنبك وما تأخر فان قلت
ليس

فتح مكة علة للغفرة * قلت هو كاذ كرت وليكنه لم

(١٣٠)

يجعل علة لها وانما جعل علة

لاجتماع الامور الاربعة
لأنني صلى الله عليه وسلم وهي
المغفرة وانعام النعمة
والهداية الى الصراط
المستقيم وحصول النصر
العزير ولا شك ان اجتماعها
له عليه السلام حصل حين فتح
الله تعالى مكة عليه وانما
مثلت بهذه الآية لانها قد
يخفى التعليل فيها على من لم
يتأملها الثانية لام العاقبة
وتنهي أيضا لام الصيرورة
ولام المال وهي التي يكون
مابعد ما تفيضا مقتضى
مقابلها نحو فالتقطه آل
فرعون ليكون لهم عدوا
وخرافان التذليل لهم لانما
كان لراقتهم عليه ولما التي الله
تعالى عليه من المحبة فلا يراه
أحد الا حبه فقصدا ان
يصيروا قرة عين لهم فسألهم
الامر الى ان صار عدوا لهم
وخرنا الثالثة الام الزائدة
وهي الآية بعد فعل متعدد
تخويزيد الله ليعين احكم
انما يريد الله ليهب عتكم
الرجس وامرنا بالتسليم لرب
العالمين فهذه الاقسام الثلاثة
يجوز لك اظهار ان بعدهن
قال الله تعالى وامرنا لان
اكون الرابعة لام الجود
وهي الآية بعد كون ماض مني.

فتح مكة علة للغفرة الخ) مفاده ان ما قبل اللام علة وما بعدها معلول وهو خلاف
المقرر الا ان يقال في عبارته قلب والتقدير فان قلت ليست المغفرة علة لفتح مكة
وقوله كاذ كرت أي من ان المغفرة ليست علة للفتح على ما صوبناه (قوله وليكنه
لم يجعل علة لها) فيه قلب أيضا والتقدير وليكنه لم يجعل علة له وكذا قوله وانما
جعل علة لاجتماع الخ تدبره وانما جعل اجتماع الامور الاربعة التي علة لفتح
مكة والاظهر في الجواب ان عبارته غير مقبولة ومراعاة العلة السبب المفضي الى
المقصود ولا شك ان فتح مكة سبب لاجتماع تلك الامور وليس المراد العلة المصطلح
عليها التي شأن ان تكون مدخول اللام ويؤيد ذلك ما تقدم عن التصريح في حتى
حيث جعل ما قبلها علة فيما بعدها مع ان حتى تعليلية بمنزلة اللام فتحصل ان المراد
بالعلة في المقام السبب لا العلة الباعثة لانها مستحيلة على الله لانها تؤدي الى كمالها
كما هو مقدر في التوحيد وقد اختلف العلماء في افعال الله هل لا بد لها من حكمه
وان لم نطلع عليها أم لا نقولان مقرران في فن الكلام (قوله ولا شك ان اجتماعها
الخ) أي فاجتماع الاربعة سبب عن الفتح (قوله واما بكسر اللام وتخفيف الميم
عطف على قوله لافهم وهو عطف علة على معلول وقوله من المحبة بيان لما (قوله
ولا يراه أحد الا حبه) ولذا نقل بعضهم ان ايلس سئل هل أحببت أحد من
المسلمين فقال لا الا موسى حين قال الله تعالى وألقيت عليك محبة مني انتهى ما مش
سحنة بعض العلماء (قوله يريد الله ليعين احكم) أي البيان احكم وكذا قوله ليذهب
عنكم أي الذهاب (قوله وامرنا بالتسليم) أي وامرنا الاسلام أو بالاسلام ومفاده
ان امرنا بالاسلام أو بنفقه كما في قول الزيد اول من فعله والثاني بالباء فنقول الله
امرنا بالاسلام أو بنفقه كما في قول الزيد اول من فعله والثاني بالباء فنقول الله
أي المنعول واحد كما في المثلين الاولين أو المنعولين اكن الثاني بالباء أو بنفقه كما
في الآية الثالثة (قوله فهذه الاقسام الثلاثة) أي التعليلية والتي للعاقبة والزائدة
واختلف في التامسب للفعل فقال جمهور البصريين وتبعهم المؤلف الناصب هو أن
وقال جمهور الكوفيين الناصب اللام ويجوز اظهار ان بعدها تو كيد او قال نعلب
الناصب اللام كما قالوا وكن انما يتبعها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والاسيراني
يجوز ان يكون الناصب أن القدرة بعدها وأن يكون كي ولا تنعين ان لذلك ودليلهم
صحة اظهار كي بعدها فجعله الاقوال اربعة (قوله كون الخ) وزعم بعضهم ان هذا
الحكم لا يختص بكن بل يجوز في سائر اخواته نحو ما أسجيز ليعمل وزعم بعضهم
انه يجوز في لمن قياسا على كان نحو ما طنت زيد ليعمل كذا اهتصر بهج (قوله بعد
كون ماض) أي لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا ولا بد ان يكون ناقصا وقوله مني أي بما

في الماضي افظاومعنى أو بلم في الماضي معنى مضارع افظادون غيرهما من أدوات
النفي لأن ان تختص بالاستقبال ولا كذلك اذ نفي غيره من اقبل ولساندل على اتصاف
نفيه بالحال بخلاف لم واما ان فري فمما خلاف كما تقدم اه يس ويشترط أن
لا يتنقض النفي فلا يجوز ما كان زيدا لا يضرب بحمرا (قوله ما كان الله) مثال
للماضي افظاومعنى وترك مثال الماضي معنى كقوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم
(قوله وهذه يجب اضمار ان بعدها) وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجعود ان ما كان
له فعل رد على من قال سيعمل أو سوف يفعل فاللام في مقابلة السين أو سوف فكما
لا تذكر ان مع السين أو سوف لا تذكر مع اللام ونزع بعضهم -م انه يجوز اظهار ان
بشرط حذف اللام تحتها بقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى من رديان ان
يفترى في تأويل مصدر يخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان
المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما
الخبر فيه مریدا ونحوه اه منها التصريح (قوله وأما كي ففي نحو الخ) تقدم انها
حرف مصدرية وتظهر ان بعدها اذا سميت اللام افظا او تدبر (قوله الا في الشعر)
كقوله * فقالت أكل الناس اسبحت ما تخاف * لسانك كما ان تعرف وتوجد عا * (قوله
خلافا للكوفين) الثالث يجوز ان التصريح بان بعد كي المصدرية في النشر فيجوز
عندهم جئت كي ان تذكرني على ان كي المصدرية هي الناصبة وان مؤدتها لها وتدبر
اللام قبلها (قوله واما حروف العطف فاربعة) أي باعتبار الاختيار بعدها بطل
النظر عن كونه واجبا أو جائزا أو ما جعل المتن الا لا ثمة قبله اعتبارا الواجب (قوله منها
لا يجوز مع الاظهار وهو او) فيه نظر بل او والفاء والواو تارة يجب الاضمار كما
اشار له المتن بقوله وبعد ثلاثة من احرف العطف الخ وتارة يجوز الاضمار والاظهار
كما اشار له بقوله وبعد الفاء والواو أو وان عطفن على اسم خالص وقد اشار المصنف
الى ان ثم يجوز بعدها الاضمار والاظهار بقوله وتم ان عطفن وهذا الذي اخذناه
من -م هو ما بينه بقوله ولك معين ومع لام التعليل الخ فهل العطف في الاربعة جائز
اذا كان على اسم خالص فيعلم منه ان الثلاثة المذكورة لا يجب فيها الاضمار كما ان
حروف الجر يجب فيها ذلك ما عدا لام التعليل ويدخل فيها الزائدة والتي للعاقبة
فيدخل في حروف الجر الواجب فيها الاضمار لام الجعود (قوله اذا صح في موضعها
الى او الا) المناسب مقالة في الخلاصة اذا يصلح في موضعها حتى أو الا لان الحرف
ممنوعين كلاهما يصلح هنا الاول الغاية مثل الى الثاني التعليل مثل كي جملة المعاني
لا وثلاثة الى والاو كي مثال التعليل لأرضين الله أو يغفر لي ولا يناسب فيه معنى
الى او الا لانه يوهم انقطاع الرضى اذا حصل الغفران فيه من هذا التعليل وتعين

كقول الله تعالى ما كان الله
ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه
وما كان الله ليطاعكم على
الغيب وهذه يجب اضمار ان
بعدها * وأما كي ففي نحو
جئت كي تذكرني اذا فترتها
تعليلية بمنزلة اللام والتقدير
جئت كي ان تذكرني ولا
يجوز التعبير بيج بأن بعدها
الا في الشعر خلافا للكوفين
وقد مضى ذلك * واما حروف
العطف فاربعة وهي او
والواو والفاء وتم وهذه
الاربعة منها ما لا يجوز مع
الاظهار وهو او ومنها ما لا
يجب معه الاضمار وهو ثم
ومنها ما تارة يجب معه
الاضمار وتارة يجوز مع
الاضمار والاظهار وهو الفاء
والواو وهذا كاه يفهم مما
ذكرت في المقدمة فاما
أوفية نصب المضارع بأن
مضمرة بعدها وجوبا اذا صح
في موضعها الى او الا

الغاية في لا تنظره أويحيى والاستثناء في قولك لا قتلان الكافر أو يسلم ويصلح
 للتقديرات الثلاث لا لزمك أو تقضي حتى وخرج بقوله إذا صح الخ التي لا تصلح
 في موضعها إلا الأولى أو كوفي الماطفة على اسم خالص فتصغر إن جوازاً كما يأتي
 (قوله فالأول كقولك الخ) أي بمعنى إلى وتقدم لك أن هذا المثال يصلح لعماني
 أو الثلاثة خلافاً لظاهر المؤلف (قوله حتى) مفعول ثانٍ لتقضي والياء مفعول أول
 (قوله لا تسهلن الصعب الخ) من الطويل والاستسهال للمشيء جدهم هلا والصعب
 ضد السهل والمشيء جمع أمية وهي اسم لما يفتناه الإنسان وانه ياد الآمال موافقتها
 للسراد ومجيئها على حسبه وهي هنا المأمولات وانقيادها لحصولها والآمال
 جمع أمل وهو الرجاء الصبر حبس النفس على السكر (الاعراب) اللام لا ابتداء
 واستسهلن مضارع مبني على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد النقية له وفاعله مستتر
 والصعب مفعوله وأوبعني إلى وأدرك فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وفاعله
 مستتر والمشيء مفعوله والواو عاطفة وما نافية وانقادت الآمال فعل وفاعل الإداة
 استثناء لصار متعلق بانقادت والشاهد في قوله وأدرك حيث جاء فيه أوبعني إلى
 واشتبب الفعل بأن مضمرة وجو يا وأنت خير بيان جعل أو على بابها لأحد الشيعيين
 أو الأشياء يمكن فهم جعله في معنى الأولى نحو لا قتلان الكافر أو يسلم ولا لزمك
 أو تقضي حتى وهذا البيت إذا المضارع في الكل منصوب بأن مضمرة تقول مع صلتها
 بغير مصدر معطوف على مصدر متصدي من المتقدم أي ليكون قتل مني أو إسلام منه
 أو ليكون لزوم مني له أو قضاة منه لحق أو ليكون استسهال مني الصعب وأدرك
 للمني اه من التصريح (قوله والثاني) أي كقول أوبعني (قوله لا قتلان الكافر
 أو يسلم) أي إلا أن يسلم (قوله وكنت إذا غمزت الخ) قاله زياد الأعجم قبل ذلك
 للسكنة كانت في أساه من قسيدة من الوافر في هجاء شاعر كان بينه وبينه
 مهاجاة غمزت بالغين المعجمة والراء ياء هي عصرت والقبالة بالقاف والنون الريح
 وكهوب الريح التواشر في أطراف الأنايب قال الشاعر في حاشية المعنى اختلاف
 في معنى البيت فقبل المعنى من لم تصلح له الملاية فتولاه بالخاشنة إلا أن يستقيم وقبل
 المعنى إذا هجوت قوماً أيدهم بالهجاء إلا أن يتركوا هجاء وقبل المعنى إذا اشتد
 على جانب قوم رأيت تليدهم حتى يستقيموا الذلوتهم الكسر لم يستقيم بعد اه وقال
 في التصريح وفيه استعارة تشبيلية حيث شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا
 بالفساد فلا ينكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم
 بحاله إذا غمزت قنافة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعاً يمنع اعتدالها
 ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم وإن والفعل في تأويل مصدر في هذا ونحوه أي

قلا قول كقولك لا لزمك
 أو تقضي حتى وقوله
 لا تسهلن الصعب وأدرك
 المني
 فما انقادت الآمال إلا لغير
 والثاني كقولك لا قتلان
 الكافر أو يسلم وقوله
 وكنت إذا غمزت قنافة قوم
 كسرت كعوم أو تستقيمها

ليكون من كسر الكهوم أو استقامة منها اه (الاعراب) الواو عاطفة كانت كان
واممها اذا طرف غمزت فتاة قوم فاعل ومفعول ومضاف اليه وكذلك قوله
كسرت كهوم أو حرف عطف بمعنى الا وتستقيم منصوب بان مضمرة والجملة من
اذا وما بعده خبر كان والشاهد في أو تستقيم (قوله ولا يجوز ان يكون التقدير كسرت
كهوم الى ان تستقيم لان الكسر لا استقامة معه) هذا موافق لقول النصارى
ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر اه وأنت خير بأنه يصح
هنا الغاية لان الاستقامة لا ياتي غاية الكسر المفسد ولذلك قرر شيخنا الدردير في
الاشعرى في صحة الغاية وهو حسن فتأمل (قوله وأما الواو والفاء الخ) وألحق
المكوفين بذلك ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يقولن أحدكم في الماء الدائم ثم
يغتسل منه جوفان ماله في الرفع والنصب ورد بأنه يسير المعنى النهي عن الجمع
بين البول والغسل وليس الخ ~~بهم~~ خاصا به بل لو بال في الماء فقط كان داخلا
تحت النهي ويجوز فيه الجزم أماده يس (قوله ولا يرفع) أي ولا جل اشتراط هذا
الشرط وهو السببية المتضمن للعطف رفع الخ لقدر الشرط منه لانها للاستئناف (قوله
* ألم تسأل الرب السواء فينطق) * وتسامه * وهل تخبرنك اليوم بيدها * سأل * قاله
جميل بن عبد الله بن مهلب الخارث بن جبير من قصيدة من الطويل والربيع المنزل
حيث كان والجمع أربع ورابع ورباع والمرسع المنزل في الربيعة خاصة واقواء
يشع القاف والمذاخالي الذي لا أنيس فيه ومدها أكثر من قصره وبالربيعاء القراء
التي تبيد من سكها أي تهاكك والسملق يفتح السين منه قوله الاملس وقال العباسي
الارض التي لا تثبت شيئا (الاعراب) الهمزة للاستفهام ولم تسأل جازم ويجزوم
والربيع مفعوله اقواء صفته فينطق الفاء للاستئناف وينطق مرفوع وهل حرف
استفهام بمعنى النفي وتخبرنك مضارع مبني على النفي لا اتصاله بنون التوكيد
الحقيقة اليوم طرف لتخبري ياء ماعل تخبري وسملق صفة لبيدها (قوله وذلك) أي
وبيان الرفع في البيت (قوله عاطفة) أي لجرد العطف والاقال سببية عاطفة أيضا كما
تقدم (قوله الجزم ما بعدها) اعطاه على مجزوم وهو تسأل (قوله ولو كانت السببية
ان نصب ما بعدها) اذكره في جواب الاستفهام ونوزع في اقصاء السببية للنصب بأنه
قد جاء الرفع مع تحقق السببية في ولا يؤذن لهم فيعتذرون كما مرح به بعضهم ودفع بان
اقضاءه للنصب صحيح على قول الاكثر (قوله لان الفاء لو كانت عاطفة الخ) قال
في المغنى والتحقيق ان الفاء فيه أي في البيت للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة
لا الفعل وحده وانما يقرر النحويون كلمة هو اي يبنوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف
انتهى (قوله دل على انها للاستئناف) أي فقد العطف المضارع للسببية

أي الا ان تستقيم فلا كسر
كهوم ولا يجوز ان يكون
التقدير كسرت كهوم الى
ان تستقيم لان الكسر
لا استقامة معه وأما الفاء
والواو فينصب الفعل
المضارع بأن مضمرة بعدهما
وجوابا بشرطين لا بد منهما
احدهما ان يكون الفاء
السببية والواو للعلية فلهذا
رفع الفعل في قوله * ألم تسأل
الربيع اقواء فينطق * وذلك
لان الفاء لو كانت عاطفة
لجزم ما بعدها ولو كانت
السببية ان نصب ما بعدها فلما
ان رفع دل على انها للاستئناف

في الاشتراط (قوله على انه لا يستثنى) أي الخالي من العطف (قوله وقال تعالى ولا يؤذون لهم الخ) عطف بحسب المعنى على قوله المقدم وكأنه قال واللهذا ارفع في قوله ألم تسأل الخ لشد العطف وفي قوله تعالى ولا يؤذون الخ لفقد السببية بل هي مجرد العطف على قول الاكثر خلافا لمن قال انها للسببية وان السببية لا تقتضي النصب كما تقدم قريبا (قوله سأترك منزلي الخ) قاله المغير بن حنبل من عمر والحظلي وحنبل لقب أم مغاب على أبيه * وأعرابه سأترك فعل مضارع وفاعله مستتر فيه ومنزلي مفعوله ولبنى تميم بن علي وألقى فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد الواو في غير الطلب بالحجاز متعلق به فاستمر بحاجته منسوب بان مضمرة بعد الفاء في غير الطلب والشاهد في قوله فاستمر بحاجته نصيبه بعد الفاء وليس قبله طلب وقد زعم بعض المتأخرين انه روى لاستمر بحاجته ولا اشكال عليه انه من الشواهد والبيت من بحر الوافر كما في العيني وقوله وألقى بالرفع وفتح الحاء كما هو المسموع من الاشياخ هنا وكلام الشواهد يشيدانه بالنصب فيكون فيه شاهداً وان كان المصنف اغما فملق بقوله فاستمر بحاجته (قوله هروب من ضرورة) وهو النصب بدون نفي ولا طلب وقوله الى ضرورة وهو ترك الفعل في غير الطلب فيتركب اخف الضرورتين وهو النصب بدون نفي او طلب فقصد المؤلف بهذا الكلام ترجيح القول الاول وتضعيف قوله رقييل الاصل الخ هكذا يستفاد من الفيشي (قوله وقولنا طلب يشمل الخ) لان الطلب صادق بكونه بالفعل او بالحرف فيعم العرض والتخصيص والاستثناء والتمني واما قول بعضهم طلب بالفعل فاراد بالفعل ما قبل الاسم فيعم الحرف (قوله الامر) هو طلب الاعلى الفعل من الادنى والتمني طلب الاعلى المكف من الادنى والدعاء طلب الادنى من الاعلى والاستفهام طلب النهم والعرض طلب بالبين ورفق والتخصيص طلب بحث وازعاج والتمني طلب مالا طمع فيه أي المستحيل او ما فيه عسر كقول الفقير ايت لي مالا فاج منه والتمني هو الاخبار بالعدم (قوله صارت ثمانية) وزاد بعضهم الترجي وهو طلب الامر المحبوب المستقر بالحصول فالجمل ثمانية وقد نظمنا بعضهم في بيت من بحر البسيط فقال

مر وادع وانه رسل واعرض لحضهم * تمن وارح كذا الذي قد كلا

انتهى مداني وقال في التوضيح وشرحه وألقى الفراء الترجي التمني في نصب الفعل بعد الفاء بان مضمرة وجوابه ابل قراءة حفص عن عامر فاطلع بالنصب في جواب لعل ابلغ الاسباب ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة حفص بان فعل امر بت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرح جو وتوقع المرجو لازم للتمني وفي الارشاف وهاج الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب

وقال الله تعالى ولا يؤذون لهم
فيه متذرون الفاء هنا عاطفة
كسبب أي الثاني ان يكونا
مستوفين في او طلب فلا
يجوز النصب في نحو زيد يأتي
فقد ثانياً ما قوله

سأترك منزلي استثنى تسم
وألقى بالحجاز فاستمر بحاجته
فضرورة وقبل الاصل
فاستمر بحاجته التوكيد
الطيفة فأبدت في الوقف
الغنى كما وقف على السفا
بالالف وهذا التخرج

هروب من ضرورة الى ضرورة
فان ترك الفعل في غير
الطلب والشرط والقسم
ضرورة وقولنا طلب يشمل
الامر والتمني والدعاء
والعرض والتخصيص
والتمني والاستفهام فهذه
سبعة مع النفي صارت ثمانية
وهذه المسئلة التي يعبر عنها

ولكل من انما يب من القول يخصه فلتسكلم على ذلك بما

يكشف اشكاله فنقول أما
التي فنحو قولك ما تأتيني
فأكرمك ولك في هذا أربعة
أوجه أحدها ان تقدير الفاء
لجرد عطف لفظ الفعل على
لفظ ما قبلها فيكون شريكه
في امره فيجب هذا الرفع
لان السعل الذي قبلها
مرفوع والمعطوف شريك
للمعطوف عليه فكذلك قلت
ما تأتيني فإأكرمك فهو
شريك في التي الداخلة
عليه وعلى هذا قوله تعالى
هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن
لهم فيعتذرون فالفاء هنا
عاطفة كما ذكرنا والفعل
الذي بعده داخلة في سلك
التي السابق فكأنه قيل
لا يؤذن لهم فلا يعتذرون
الثاني ان تقدير الفاء لجرد
السببية وقدر الفعل الذي
بعدها مستأنفا ومع استئنافه
ان يقدريه بيا على مبتدأ
محذوف فيجب الرفع أيضا
لخوال الفعل عن التسامع
والجائز فتقول ما تأتيني
فأكرمك بمعنى فأنأأكرمك

الفراء ومن وافقه من الكوفيين اه فعلت ان من زاد اترجي فهو مدح على الفعل
بعد الفاء لا بعد الواو أيضا وهو فاد قول الالفية * والفعل بعد الفاء في الرجا
انصب * راكن في شرح الازهرية على ارجاع الشيخ فيفهمني أو يفهمني (قوله
مسئلة الاجوبة الثمانية) فيه تجوز لان الافعال الواقعة بعد الفاء او الواو
ليست أجوبة للطلب والتي وانما الكلام بالهطف حلة واحدة كسائر المعطوفات
ليكن الثاني يترتب على حصول الأول كجزء فسميت أجوبة فانه يسكن
هذا الترتيب انما يظهر في الشاء لا الواو فتأمل (قوله أما التي) سواء كان بالحرف
نحو لا يفهمي عليهم فيموتوا أو بالفعل نحو ليس زيد حاضر فيكلامك أو بالاسم نحو
أنت غير آت فتحدثنا أو التقابل المراد به التي نحو قلما أتينا فتحدثنا اه تصریح
وقوله غير آت فتحدثنا هذا مذهب ابن مالك والكوفيين وليكن الا كثرون على
منعه نظرا الى انه لا يجري مجراه في الاستعمال اه يس (قوله ان يقدريه بيا على
مبتدأ) أي مجراه عن مبتدأ محذوف قال في المغني يستعمل ان تقدير المبتدأ الايضاح
الاستئناف ويحتمل انه لا يستأنف الا على هذا الوجه ويكون هذا امر الاصطلاح
اه (قوله ويوضح هذا الخ) انما كان هذا مرفوعا لان ترتب العطف على عدم
التسوية أمر ظاهر فيوضح الخ (قوله ويذكر الخويون هذين الوجهين) أعني
عطف الفعل على الفعل فيشارك في التي واستئناف ما بعد الفاء فيكون مبتدأ وما
قبلها في والمعنى على الوجه الأول ما تأتينا فتحدثنا فتفي الاتيان والتحدث
وعلى الثاني ما تأتينا فأتت فتحدثنا فتبت الحديث لعدم الاتيان ومبتدأ الوجه
الثاني معترض لانه لا يمكن تحذير بدون اتيان اذا علمت ذلك فتقول الشارح وهو
سهو أي ما ذكره الخويون من مجموع الوجهين لا كل واحد منهما لان الوجه
الأول لا سهو فيه ولا خطأ ويدل على ذلك قوله اذ يستحيل ان ينتفي الاتيان ويوجد
الحديث أي كما مر معني الوجه الثاني وما الوجه الأول فصح مسلم (قوله وهو سهو
الخ) وذكر في المغني توجيه الماذكره الخويون وهو ان المعنى ما تأتينا في المستقبل
وقال الفيشي يمكن ان يكون قائل ذلك بذكره آتيان الحديث في المستقبل فيقول له ذلك
فيمكن الحديث الآن مع عدم الاتيان في المستقبل أو يكون القول له والقائل
يحكيان متقاربين يحكيان المكالمة فيعذر منهما ما الاتقاء والاجتماع فلا ينبغي اه

ليكون لم تأتني وذلك اذا كنت كلهما الاتيان ويوضح هذا أنك تقول ما زيد قاسيا فيعطف على عبده أي فهو
لاتقاء التسوية عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح لان الوجه الأول سهل التي فيه ما قبل
الفاء وما بعده وهذا الوجه انصب التي فيه الى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعده وذلك لان لم تجعل الفاء عطف الفعل
الذي بعده على التي الذي قبله فيكون شريك في التي وانما اختصاصها للسببية ويذكر الخويون هذين الوجهين في
قولك ما تأتينا فتحدثنا وهذا سهو اذ يستحيل أن ينتفي الاتيان ويوجد الحديث

والسواب ما مثلت لك به
الثالث أن تقدر الفاء عطفة
لعطف مصدر الفعل الذي
بعدها على المصدر المؤول مما
قبلها وتقدر التي منصبا على
المعطوف دون المعطوف
عليه فيجب حينئذ نصب
بأن مضمره وجوباً والتقدير
ما يكون منك أتياناً فإكرام
مني أي ما يكون منك أتيان
في عقبه مني إكرام بل يكون
مك أتيان ولا يكون مني إكرام
الرابع أن تقدر أيضاً الفاء
لعطف مصدر الفعل الذي
بعدها على المصدر المؤول
مما قبلها ولكن تقدر التي
منصبا على المعطوف عليه
فيتنفي المعطوف لانه مسبب
عنه وقد اتفقت ويكون معنى
الكلام ما يكون منك أتيان
فكيف يكون مني إكرام
وهذان الوجهان سائغان
فيما تأتينا فخذنا الذي يصح أن
يقال ما تأتينا فخذنا بل تأتينا
غير محدث وإن يقال ما تأتينا
فكيف فخذنا وتخلص أن
لنا في الرفع وجهين وفي
النصب وجهين * فإن قلت
هل يجوز أن يقرأ ولا يؤذن
لهم فيعة نذروا بالنصب على
لحد الوجهين المذكورين
لأنه في فوات

وقوله ويوجد الحديث أي المترتب على الأتيان هـ ذاهب المستحيل أما وجود حديث
عوضاً عن عدم الأتيان فيمكن ذلك عند عدم الأتيان (قوله ما مثلت لك) وهو
ما تأتينا فإكرامك (قوله الثالث أن تقدر الخ) على الوجه الثالث والرابع الفاء
للسببية مع العطف لانه يلاحظ في الوجهين أن إكرامك عطف على تأتينا وأن
الإكرام مسبب عن الأتيان وله أوجب النصب فيهما إلا أنه في الوجه الثالث
يلاحظ التي منصبا على المعطوف الذي هو السبب فقط وفي الوجه الرابع يلاحظ
انصبابه على المعطوف عليه فيتنفي المعطوف من حيث انه مسبب عنه ويلزم من تنفي
السبب في المسبب تأمل (قوله مصدر الفعل) أي المصدر المؤول من الفعل
بواسطة أن (قوله على المصدر المؤول) أي المصدر السابق لها (قوله أي ما يكون منك
أتياناً في عقبه مني إكرام) يقادرون تلك العبارة أن الفاء لعطف والتعقيب بدون
سببية والظاهر أن السببية موجودة أيضاً وإن قوله يعقبه أي على طريق السبب
تأمل (قوله بل يكون منك أتيان ولا يكون مني إكرام) هذا يرجح في أن المعطوف
عليه مثبت لانه متنفذ في شئنا خلافاً لقول الفيشي أن المعطوف عليه متنفذ في شئنا
تأمل (قوله منصبا على المعطوف عليه) أي صراحة والإفلا المعطوف متنفذ في شئنا
وكان المناسب للفيشي أن يقول هنا مثل ما قلنا ويحذف مقاله أو لا في قوله منصبا
على المعطوف دون المعطوف عليه حيث قال منصبا بطريق الصراحة فلا ينافي أنه
منصب على المعطوف عليه ضمناً لما علمت قريباً تأمل (قوله وقد اتفقت) أي المعطوف
عليه الذي هو السبب (قوله وهذان الوجهان) أي الثالث والرابع سائغان الخ
وعلى ما قدمنا لا يصح جريان الوجه الرابع في ما تأتينا فخذنا فالوجه الأول
من الأربع معناه انتفاء الأتيان وانتفاء الحديث والثاني انتفاء الأتيان وثبات
الحديث والثالث انتفاء الحديث وثبوت الأتيان والرابع انتفاء الأتيان
فيتنفي انتفاء الحديث تأمل (قوله ما تأتينا فخذنا) هذا محل معنى والمناسب
لما قدمناه في بيان الوجه الثالث أن يقول ما يكون منك أتيان بدون تحديث
(قوله وإن يقال ما تأتينا فكيف الخ) المناسب لما قدمناه في بيان الوجه الرابع
أن يقول ما يكون منك أتيان فكيف يكون منك تحديث والقصد من ذلك تنفي
الحديث السبب عن الأتيان فلا يمرض ما تقدم من أنه يجوز تحديث بدون أتيان
تأمل (قوله أن تأتينا في الرفع وجهين) وهما العطف بدون تسبب فيتنفي المعطوف
والمعطوف عليه والاستثناء بدون عطف بل تسبب عن التي فقط فيتنفي المعطوف
عليه دون المعطوف (قوله وفي النصب وجهين) والفاء فيهما للسببية مع العطف
لكن تارة يلاحظ التي منصبا على المعطوف فقط أو منصبا على المعطوف عليه

ويشتمل في المعطوف والفرق بين الوجه الرابع والوجه الاول مع ان المعطوف والمعطوف عليه متفقان في الوجهين انه في الوجه الاول الذي منسوب اليه ما مراعاة وفي الثاني مراعاة على المعطوف عليه وشتمنا على المعطوف تأمل (قوله نعم يجوز على الوجه الثاني الخ) أي والله صدق المعطوف والمعطوف عليه لكن مراعاة في المعطوف عليه رضى ثانيا المعطوف وقال البيضاوى لوجه له جوابا للدلالة على عدم اعتذارهم لعدم الاذن واوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه اهذهنا نسخة ثالث لعدم قراءة النص وبقيده لم يقرأ بالنصب وحيث قد قول الشارح لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين أي ولا الشواذ وجعل انه قرئ في الشواذ لانها لا تنحصر (قوله بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم) أي في وجهه اذن بدون اعتذار كما يوجد اتيان ولا يوجد كرام فالنفي منسوب على المعطوف (قوله وليس هذا المعنى مراد) أي ليس اراد بوث اذن ولا يثبت اعتذار بل القصد في الامرين (قوله رؤس الآي) أي أو اخر الآيات (قوله ومن عجي) خبر مقدم وقول الله سبحانه وتعالى ليس قوله لا يقضى الخ أي لا يقضى عليهم فكيف يجوزون لا على معنى لا يقضى عليهم ميبين بل غير مبين إذ يقع ان يقضى عليهم ولا يجوزون أي لا يمكن قضاء عليهم فونهم وانما قدرنا هذا التقدير في وفي نظائره لان ان تجعل ما بعدها في حكم المصدر فيكون مفردا فيجب ان يكون المعطوف عليه وشتمنا قبل الفاء في تأويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا تشملها من الاعراب اه وقال البيضاوى لا يحكم عليهم بموت ثان فموتوا ويستريحوا وقرئ فموتون على حديث لا يؤذن لهم فيه اعتذارون (قوله والنصب هنا على معنى قولك ما تأينا الخ) أي فالقصد في القضاء فيلزمه في الموت (قوله لا على قولك الخ) أي ليس القصد في الموت ويثبت القضاء فيقضى عليهم فلا يجوزون لان هذا فاسد (قوله ولو قلت ما تأينا الا فتحدثنا) أي بما انتقض فيه النفي بالا قبل الفعل المقرون بالفاء بخلاف المنتقض بالا بعد فتحدثنا فتحدثنا في الله ارفجوني فيه الرفع والنصب خلافا لابن مالك وولده حيث أوجب الرفع وينتشر على ذلك ما لو قلت ما جاني أحد الا زيد فأكرمه فان جعلت الهاء لا أحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لا زيد فأكرمه انتاخر عنه (قوله وفي النفي ايجاب) أي يستلزم الايجاب لانه عينه كما نص عليه أهل المعاني (قوله ياتاق الخ) قاله أبو النجم المحلى والناقصة أي الا بل أصله انوفة تتحرك الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاء وتجمع في القلة على أنوف قدمت الواو على النون فصارتا ونق ثم قلبت الواو ياء فسارأينق

فكيف يعتذرون ويمنع صلى الوجه الاول وهو ما تأينا فتحدثنا بل تأينا غير يحدث الا ترى ان المعنى حيث لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم وليس هذا المعنى مراد بل كان قلنا فاذا كان النص في الآية جائزا على الوجه الذي ذكرته فما باله لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين قلت لوجهين أحدهما ان القراء سنة متبعة وليس كما يجوز في العربية يجوز القراء في الثاني ان الرفع هنا يثبت النون يحصل بذلك تناسب رؤس الآي والنصب بخلافه فيزول معه التناسب ومن عجي والنصب بعد النفي قول الله عز وجل لا يقضى عليهم فموتوا والنصب هنا على قولك ما تأينا فكيف تحدثنا لا على قولك ما تأينا تحدثنا بل غير يحدث ولو قلت ما تأينا الا فتحدثنا أو ما تزال تأينا فتحدثنا واجب الرفع وذلك لان النفي في المثال الاول قد انتقض بالا وفي المثال الثاني هو داخل على

زال وزال لاني ونفي النفي ايجاب وأما الامر فكقوله

وشرطه أمر ان أحدهما ان يكون صيغة الطالب

عباده في

١٨

ما نافي سري عننا فسبحا الى سلمان فنتبرعها

و يجمع ايتى على ايتى وانعنى بشككتين سبب من سبب ع تحرك الابل فيه اعنا قها
(الاعراب) يا حرف نداء وناق منادى مخرجم ولك ضم القاف على لغة من لا ينتظر
وفتحها على لغة من ينتظر وسببى فعل أمر والياء فاعل وعنا مفعول مطلق نائب
عن المصدر أو صفة المصدر محذوف أى سبب اعنا قها لغة العيني وفسحاح فقه له ومعناه
واسعا الى سليمان جار وجرور مفعول سببى فسترى محذوف بان مضمره لانه
جواب الامر وهو محل الشاهد (قوله حسبك حديث فينام الناس) حسبك مبتدأ
خبره حديث أى كافيك الحديث أى كفى عن الحديث واصل المثال المسموع
حسبك فينام الناس واختلاف في امر اريد فالجمهور على ان حسبك مبتدأ خبره
محذوف أى حسبك انكوت وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في
معنى ما لا خبر له وهو كلف وقيل الضمة لانه واسم معنى به الفعل وبني على
الضم لانه كان معروفا وأجاز الكسائي النصب عند الطلب بافظ الخبر انتهى
تفسير صحيح وس على الثاني (قوله لم تعزخ لافالكسائي) أى الفائل يجوز
النصب بعد الخبر (قوله والثاني أن لا يكون بلفظ اسم الفعل) اعترض بعض بان اسم
الفعل موشع لا طلب على قول بخلاف القى والترجي فانه مستلزمه لا موشع وعنه
فاسم الفعل أولى منهما وما وكن الجواب بان النصب يقتضى عطف مصدر مؤول على
مصدر متعدي واسم الفعل بامدلا يتصيد منه مصدر فلما امتنع النصب بعده وأما
المصدر الصريح إذا كان للطلب فقال المصنف الحق انه نصب ما بعده ويبنى ان
يقيد بالظلاف باسم الفعل خاصة بالم يظهر ونقل بخلافه موشى الثاني كهي والغنى
وعنه يره على ان المصدر كاسم الفعل (قوله وما أجدر هذا القول الخ) وذلك لانه
موشوع لما كان يحرف الفعل ومعناه خصوصا وقيل انه موضوع للطلب كالفعل
وأعطى حكم الفعل ويرد بان فعل الامر لما صح وقوعه صلة لان حسن تأويله بالمصدر
المنسوب منه مع أن بخلاف اسم الفعل فإنه لا يلحق له ذلك مشتقا أو غير مشتق انتهى
شروا في مع زيادة ومعنى أجدر حتى (قوله وأما النهى فمكة قولك لا تفعل فاعاقبك)
فان أعاقب منصوب بفحشة ظاهرة في جواب النهى بعد دفع السببية (قوله
لا تفعلوا) مجزوم بالانهاية وعلامة جزمه حذف النون وقوله فيسكتكم يسكت
فعل مضارع منصوب بفحشة الظاهرة على التام لانه في جواب النهى بعد الان
قال البيضاوى ويسكتكم بهلككم ويسئلكم (قوله ولا تطغوا) مجزوم
بالانهاية وعلامة جزمه حذف النون ويحل منصوب بفحشة ظاهرة لانه في جواب
النهى ومثل بثلاثة أمثلة الاول لافعل الصحيح اللام والثاني للتعامل بالياء والثالث
للعامل بالالف والفعل الاول لا تفعل والثاني لا تفعلوا والثالث لا تطغوا

والوقت حسبك حديث
فينام الناس بالنصب لم يعز
خلاف الكسائي والثاني ان
لا يكون بافظ اسم الفعل
ولا يجوز أن يقول سبه
فتسكتكم بالنصب ههنا
قول الجمهور وخالفهم
الكسائي فاجاز النصب
مطردا وفصل ابن جني وابن
عمدور فاجاز اذا كان
اسم الفعل من افظ الفعل
شعور زال ففقدت ومعناه
اذا لم يكن من افظه شعوره
فما كرمك وما أجدر هذا
القول بأن يكون سوا
وأما النهى فمكة قولك لا تفعل
فأعاقبك وقول الله تعالى
لا تفتر وأعلى الله كذبا
غير محسوم بعذاب ولا تطغوا
غير فحسب علىكم فوضي

(قوله ولو نقصت النهي بالا) قال يس وهل التقييد بالاشترط ليجز غيرهما أم لا يحل
 نظر (قوله بالا قبل الفاء) فان كان النقص بالابعد الفاء لم يمتنع النصب نحو
 لا تضرب زيدا فبغضب عليك الا ناديا اه يس على انما كفى (قوله واما الدعاء)
 كان المناسب ذكر جواب الانتماس الذي هو الطلب من المساوي أو يقتصر و
 على الامر ويجعل شاملا للدعاء ولا التماس كما هو الظاهر في الآية الرابعة وقوله
 الدعاء أي بشرأ وبخبرته وله اللهم تب دعاء بخبر وقوله ربنا اطهس الخ دعاء بشر
 وقوله فلا يؤمنوا مجزوم بحذف النون في جواب الدعاء (قوله رب وقفني الخ) هو
 من الرمل ورب منادى حذف منه باء النداء وهو مضاف لاء المتكلم المحذوفة
 تخفيفا وقفني فعمل دعاء والنون للوقاية وانما مفعول وانما في الجواب وأعدل
 منصوب بان مضرة وجوبا وعن سنن متعلق بأعدل وفي خبره متعلق بمحذوف حال
 وسنن مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لاجل
 التافية والشاهد في قوله فلا أعدل والمعنى يا رب وقفني حتى لا أميل عن طريق
 الساعين حال كونهم سالكين في خير طريق (قوله وشروطه ان يكون بالفعل) أي على
 طريق الاسالة فخرج بالفعل الاسم وهو سقيا فانه مصدر وخرج بقوله تعالى طريق
 الاسالة الدعاء لفظ الخبر نحو ورحم الله زيدا يدخل الجنة اه يس على انما كفى
 (قوله واما الاستفهام) عرفه العلماء بقوله هم طلب الفهم والمراد طلب المتكلم
 فهم نفسه قال في الفهم للعهد فخرج قولك افهم فانه طلب الفهم ليعرف فهم الخاطب
 نعم يرده عليه فهمني الان يقال طلب الفهم باداة مخصوصة قال الشيخ واني لو قال
 طلب الافهام لسكان له وجه اذا استفهم لا يطلب الا ما يمكن ان يفعله الخاطب وانما
 يفعل الافهام لا الفهم القائل بغيره واجيب بان المطلوب الحق بقي من الاستفهام
 هو الفهم أي فهم المتكلم ما في ضمير الخاطب والافهام وسيلة لذلك المطلوب واعتباره
 المتكلم سداولي من اعتبار الوسائل فذلك جعل طلب الفهم لا الافهام اه
 (قوله فشرطه ان لا يكون باداة الخ) ويشترط في الاستفهام ان لا يكون في وقوع
 الفعل نحو لم تضرب به فبما يزيل فان الضرب اذا وقع بغيره لم يضره مستقبل
 منه قاله ابن مالك قال ابو حيان وهذا بشرطه أحد من أصحابنا اذا تعذر منك مصدر
 بما قبله اما ان يكون ليس ثم فعل ولا ما في معناه واما الاستفهام فليس بمصدر مراد
 مستقبله لاجل معنى الفعل فانما يفهمه مصدره فدراسة قبله مما يدل على المعنى
 فاذا قيل لم تضرب بزيد فافضربك أي ايكن مثلك تعرف بغيره بزيد فبضرب منا واما
 الاستفهام التقريري الداخل على النفي فقبل لا ينصب في جوابه نحو ألم تر ان الله
 انزل من السماء ماء فصيح وقيل ينصب اه يس على انما كفى (قوله خبرها جامد)

ولو نقصت النهي بالا قبل الفاء
 لم تنصب نحو لا تضرب
 الا عمارا فينصب فيجب في
 نصب الرفع واما الدعاء
 فيكون لان الله هم تب على
 فاقوب وقول الله تعالى ربنا
 اطهس على أموالهم
 واشدد على قلوبهم فلا
 يؤمنوا حتى
 الا ايم وقول الشاعر
 رب وقفني فلا أعدل عن
 سنن الساعين في خير سنن
 وشروطه ان يكون بالفعل فلو
 قلت سقياك فيرويك الله
 لم يجوز النصب واما الاستفهام
 فشرطه ان لا يكون باداة تلامها
 جملة اسمية خبرها جامد فلا
 يجوز النصب في نحو هل
 أخوك زيد فأكرمه بخلاف
 هل أخوك قائم فأكرمه
 ولا فرق بين الاستفهام
 بالحرف

لأنه لا يمكن تصديده من غير اختلاف لو كان مشتقا في تصديده من المصدر اه
 (قوله فهل لنا من شفعاء الخ) من مزيدة في المبتدأ وانما خبر مقدم ويجوز ان
 يكون شفعاء مفعلا ومن مزيدة لا عماد الجار والمجرور على الاستفهام والافاء
 عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصديده عما قبلها أي هل حصول شفعاء شفعة
 منهم لنا اه يس على افاء كهي (قوله من ذا الذي يقرض الخ) يجوز في من ان تكون
 مركبة مع ذوا ماعدها خبر وان يكون مبتدأ وذا خبر والذى صفة أو بدل منها
 وينبغي ان تكون ذاعلى الثاني اشارية لا يلزم دخول الموصول على مثله كقولهم
 من ذا المذهب ماذا التواني اه بما مش (قوله برفع ضاعف) أي على الاستئناف
 وقوله وانصبه أي في جواب الاستفهام (قوله فاستجيب) يروي بالرفع على الاستئناف
 والنصب في جواب الاستفهام وكذا قوله فاعفوله (قوله أين يترك) اين خبر مقدم
 و يترك مبتدأ مؤخر وان طرف مكان (قوله ومتى تسير) متى ظرف زمان مفعول
 التسير فهو معنى على السكون محله انصب قال في التسهيل ولا يتقدم هذا الجواب
 على سببه خلافا لالكوفيين قال شارحه بدر الدين مكمل لا شرح والده لا يجوز تقدم
 الجواب بالافاء على سببه لانه معطوف فلا يتقدم على المعطوف عليه وقد اجاز
 الكوفيون متى فأتيت فخرج ومتى فاستجيب اه والراجع الاول (قوله وكيف
 يكون الخ) كيف ظرف زمان اعتباري لانه استفهام عن الحالة ومن لوازم الحالة
 وقوعها في زمان فهو ظرف زمان اعتباري اه فيشي واهل ماقاله الفيشي ان المصنف
 ذكر كيف في أمثلة الظرف ولو قدم المصنف مثال كيف لما احتج لمأقاله الفيشي
 لان المقرر ان يكون تاما وكيف حال ويجوز ان تكون نامة وكيف خبرها مقدم
 ولم يذكر وانما الظرف اصلا بل هي اسم استفهام حال أو خبرية كون تأمل (قوله فان
 قلت فما بال الخ) هذا السؤال لا يرد الا لو كان النصب في جواب الاستفهام واجبا
 مع انه جائز الا ان يقال قوله فما بال الفعل لم ينصب أي لم يصع نصبه (قوله فما بال
 الخ) ما اسم استفهام مبتدأ أو بال خبره (قوله فتصيح) أي فهي تصيح والضمير عائد
 على القصة وانما قدره وثمة لان المختار تأييد هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث
 غير فضلة تخوفام لانه من الابهام ان تصد الى المطابقة لانه راجع الى ذلك المؤنث
 ولم يسمع هي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وعلى ما قررنا فتصيح خبر فهو
 في محل رفع ويجوز ان يكون تصيح بمعنى اصبحت عطفا على أنزل فلا موضع له
 (قوله قلت لوجهين) أي عدم النصب لوجهين (قوله ان الاستفهام هنا معناه
 الاثبات) أي لكونه تقرير بامدخول النفي وان شئت قلت انكار بالانفي فيعلم
 منه أنه لا ينصب في جواب الاستفهام التقريري وهو قول من قواين (قوله والثاني

تخوفه هل لنا من شفعاء
 فيشع هو النواو الاستفهام
 بالاسم مخوف من ذا الذي يقرض
 الله فرضا حسنا فيضاعفه
 يقرأ برفع بضاعف وانصبه
 وفي الحديث حكايته عن الله
 تعالى من يدعوني فاستجب
 له من يستعفوني فاعفوله
 والاستفهام بالظرف مخوف
 أين يترك فازور له متى تسير
 فأراقتك وكيف تكون
 فأصعبك فان قلت فما بال
 الفعل لم ينصب في جواب
 الاستفهام في قول الله عز
 وجل ألم تر أن الله أنزل من
 السماء ماء فتصبح الارض
 مخضرة قلت لوجهين
 أحدهما ان الاستفهام هنا
 معناه الاثبات والمعنى قد
 رأيت ان الله أنزل من السماء
 ماء والثاني ان اصباح الارض
 مخضرة لا يتسبب عما دخل
 عليه الاستفهام وهو وثمة
 المطر

(الح) وعلى هذا فالفاء ليست للسببية بل للاستئناف ولو كانت للسببية لانسحب في جواب الاستفهام التقريري وهو قول آخر فالجواب الأول مبنى على قول والثاني على قول وقد تقدم عن يس الخلاف في ذلك والخامس ان الجواب الأول يقول ليس هنا استفهام وهو طلب الفهم لانه اثبات والثاني يقول ليست الفاء للسببية وان وجد الاستفهام انه تقرير (قوله وانما يتسبب ذلك) أى اسباب الارض مخضرة (قوله فلو كانت العبرة لنزل الى ان قال ثم دخل الاستفهام) أى بان يقال ألم ينزل هكذا ظاهره والذي في الآية الم والم لا تدخل على الماضي فالتناسب ان يقول فلو كانت العبرة لنزل ثم دخل الاستفهام فيقول ألم ينزل وهو استفهام تقريري فينسحب في جوابه على قول (قوله هذا الوجه) أى الثاني بالذي افاده دم النسب بعد الفاء اذا كان ما بعده لا يتسبب عن مدخول الاستفهام بربدم عليه النسب في قوله فأورى مع عدم التسبب عن مدخول الاستفهام والجواب بالفتح حاصله لا يستلزم انه انسحب في جواب الاستفهام (قوله عما دخل عليه الاستفهام الح) ارادة الاستفهام مع لم (قوله عما دخل عليه حرف الاستفهام) وهو العجز (قوله هو غلط في ذلك) يمكن الجواب عنه بان قوله أعجزت استفهام انكسارى فيفيد عدم العجز وعدمه يتسبب عنه البراءة اهـ ثم يذكر كين كلام المنسرين يدل على ان استفهام تقريري أى اقرار بالعجز لانه كان متخيلا قبل رؤيته الغراب (قوله وأما العرض) بفتح العين وسكون الراء هو الطاب بان رزق (قوله ألا تقع انشاء قسم) أى ألا تنزل فتعوم فيه فهذا الطلب برفق (قوله يا ابن الكرام الح) هو من البسيط والكرام جمع كريم قال ابن العربي في الاسماء الحسنى اختلاف في الكوريم لغة فضيل الكثير الخير والعرب تسمى الكثير كرم عبا وقيل هو الذى يدوم نفعه ولا يتقطع وقيل هو الذى يسهل تناول ما عنده وقيل هو الذى له قدر عظيم وحظ كبير وقيل المنزه عن الدناءة المبرء عن النقائص والآفات (الاعراب) بالحرف يداو بن منادى والكرام بضاف اليه ألا أداة عرض تدنو فعل مضارع وفاء له مستتر وجوبا فتبصر منصوب بان مضمرة بعد الفاء وموسى لا وقد حرف تحقيق وجمله حد ثوك صلته والفاء محذوف تقديره به والموسى وصلته في محض نصب مفعول تبصر والفاء للتعليل وما نافية وراء مبتدأ وكن معا خبر ومن موسولة (قوله التخصيص) بجاء هملة وضادين محجمة بين يمين ما ياء مشاة من تحت وهو الطلب بحث وازعاج (قوله متقاربان) أى في المعنى وقوله يحجمهما فى قوة العلة كانه قال متقاربان في المعنى لانه يحجمهما التنبية على الفعل أى على طلب الفعل والفرق بينهما من حيث شدة الطلب وضعفه هكذا مراد المؤلف وانما خبر بان حقيقة

وانما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبرة أنزل الله من السماء ماء فتصيح الارض مخضرة ثم تدخل الاستفهام مع النسب فان قلت يرد هذا الوجه قوله تعالى أعجزت ان أكون مثل هذا الغراب فأورى سواء أثنى فان مواراة السواة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام لان العجز عن الشيء لا يكون سببا في حصوله قلت ليس أورى منصوبا في جواب الاستفهام وانما هو منصوب بالاعطف على الفعل المنصوب وهو أكون فان قلت فقد جعله الزمخشري منصوبا في جواب الاستفهام قلت هو غلط في ذلك وأما العرض فكقول بعض العرب ألا تقع الماء قسم وكقولك ألا تأثنا فتحدثنا وقول الشاعر يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فبأراء كن معا وأما التخصيص فمكة توك هلا انقبت الله تعالى فيغفر لك وهلا أسلمت قد دخل الجنة وهو والعرض متقاربان

العرض متميز بقوله وانما يرفق وحينئذ حقيقة التخصيص مقيدة به وانما بحث وازعاج
فهم ما نوعان متغايران لا متقاربان فلا وجه لاختصاصهما بالتفسير من حيث
جمعهما في التنبيه على الفعل كقولنا قوله التنبيه على الفعل أي ذو التنبيه لان العرض
والتخصيص حالة نفسية (قوله يجمعهما التنبيه الخ) قال الفيشي استفيد من
هذه العبارة ان التخصيص والعرض لا يطلب فهمهما لان التنبيه لغة الايقاظ
وهو مذهب المتقدمين من ان التخصيص حالة نفسانية يلزمها الطاب بحث
وازعاج والعرض حالة نفسانية يلزمها الطلب برفق وابن وهذه العبارة لا توجد له
في غير هذا الكتاب وعبارة الفيشي بين التخصيص الطاب بحث والعرض الطاب
بذير فهمها محتملة اه (قوله وما قوله سبحانه الخ) جواب عن سؤال وارد على
قوله العرض الطاب برفق والتخصيص الطاب بحث فانهم لا يتأنيان في الآية
اه فيشي والى في الاشهر في التمثيل للتخصيص بآية لولا آخرتي الى اجل قريب
فاسد رقي واعلم ان المتبادر من لولا التخصيص وهو غير مناسب في جانب الرب
فتستعمل لولا من التخصيص الى الدعاء هذا هو المناسب في المقام وحينئذ كان
المناسب للشارح ان يحذف العرض لان المتبادر من الآية التخصيص لا العرض
بدليل ان الاشهر في مثل لم للتخصيص قائل (قوله استعيرت عبارة الخ) أي نقالت
العبارة لاداء العمل التخصيص واستعملت في الدعاء من باب الحقيقة ويحتمل انه
استعار ذرية تور من أخذت عنه هذا الكتاب بقوله شبهه بطلق الدعاء بطلق
التخصيص أو العرض عنى ما قال ثم استعير اسم التشبيه لانه يشبه التخصيص الى
الدعاء الخاص والعرض الخاص فاستعير لفظ لولا المرفوع لاهرض أو التخصيص
الخاص الدعاء الخاص اه (قوله عبارة العرض والتخصيص) وهي لولا فالتأني لولا
بمؤذرة العرض والتخصيص وان كان المناسب في المقام تشبيه الدعاء بالتخصيص
الذي هو المتبادر من لولا فالأولى حذف قوله العرض كما يؤخذ من عبارة من مثلها
للتخصيص (قوله وما القمى) هو حقيقة معرفة النفس أي ميلها الى حصول الشيء
الغير الواجب مستحيلا كالألم كما غير مترقب الحصول وتعلقه بالاستحتمال أكثر ولما
كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول شيء يطلب حصوله قالوا في القمى طلب
ملا طمع فيه أو ما فيه غير فهو تفسير بالالزام اه حل قال الشنوافي قولهم طلب
ملا طمع فيه الخ أي بليت يخرج الطلب بهيعة فاعل الطلب بهم اذ ذلك فانه لا يسمى
تطلباه وان ترجى حقيقة ميل النفس الى حصول الشيء الممكن غير الواجب حصولا
مترقباً ولما كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول الشيء يطلبه قالوا في الترجي هو
طلب الامر المحبوب اه حل أيضا (قوله باليائي كنت الخ) اعلم ان نصب الفعل بعد

تخصيصه هو التنبيه على القول
الآن في التخصيص زيادة
فوكيد وبحث وما قوله تعالى
لولا آخرتي الى اجل قريب
فاه فقهن باب التفسير في
جواب الدعاء والجملة
استعيرت فيه عبارة التخصيص
أو العرض للدعاء *
وأيما التفسير فكأنه تعالى
فاليائي كنت معوم فأنزل فوراً
فظم ما وقع في الشارح

مع جهادكم الصبر على ما
يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ
ذلك واتعاهمكم والواو من
قوله تعالى واما او احوال
والنقد يربل احسبتم ان
تدخلوا الجنة وحالتكم هذه
الحالة والثاني الامر كقوله
فقلت ادعني وادعوان ائدي
لصوت ان ينادي داعيا
والثالث النهي كقول الشاعر
يا أيها الرجل المعلم غيره
حلا لنفسك كان ذاك التامع
ايدأ بنفسك فانها عن غمها
فاذا انتهت عنه فانت حكيم
فهذا الذي سمع ما يقول ويستفي
بالقول مثل ما يقع التعليم
لا تندع عن خلق وتأتى مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم
وتسول لانا كل السمك
وتشرب اللبن فاذا اردت بالواو
عطف الفعل على الفعل جزم
الثاني وكان شريك الاول
في النهي وكانت قامت لا تفعل
هذا ولا هذا حينئذ فيلحق
ساكنان الياء واللام فتكسر
الياء على أصل النقاء الساكنين
وان اردت عطف مضارع
الفعل على مصدر مقدر عما
قبله نصبت الفعل بان مضمرة
وكان النهي حينئذ عن
الجمع بينهما واد اردت
الاستثنائي رفعت الثاني

انني اقدم وقوعه وبذلك علم الجواب عما يسأل لما لا في وكيف يصح في علم الله
وعلمه قد يمتدح بالواجب والجائز والمستحيل قد يراه يس على الفا كهي وقال
البيضاوي واما لم الخ أي لم استجاهد واول الفرق بين لما ولم أن لما توقع الفعل فيها
يستقبل وقرئ لما يعلم بفتح الميم على أن اسمه يعلم فحذفت النون وقرئ ويعلم الصابرين
يرفع يعلم والواو للعال أي واستجاهدوا وانتم صابرون اه (قوله وتطعمهون الخ) هذا
تفسير لمستم (قوله بل احسبتم) اشار به الى ان أم من قوله ام احسبتم لا ضربا مع
الاستفهام الانكارى (قوله وحالتكم هذه) أي عدم المجاهدة مع الصبر أي انني
جهادكم المصاحب لاصبركم (قوله فقلت ادعني الخ) قاله الاعشى وقال ابن يعش
الخطيئة وقال الرنختمري ربيعة بن جشم وقال ابن بري دثار بن شيان الغمري من
الوافر وادعى أصله ادعوى استعمل في الفعل واو مكسورة مضمومة ما قبلها فحذفت
الواو ثم كسرت العين لمجاوراة الياء واذا ابتدئ بالفعل فتنال البدور من حالان يضم
الهمزة نظرا الى ضم الثالث في أصل الامر والله يجوز المكسر ذكوره في فصل همزة
الوصل ولذا قال ابو في شرح الكافية وفي ابراهيم أبي على مانعه وقول المرأة أغزى
أدعى فتشم الزاي والعين الضمة وتضم الهمزة لان الضمة في حكم الثبات وقوله
وأدعوه وحمل الشاهد واندي أمددوا والتدي بعد الصوت اه يس والمعنى
فقلت لها ينبغي ان يجمع دعائي وده ولان أرفع صوت وأدعوه دعاء داعين معا اه
تعتبر بجمع (الاعراب) فقلت فعل وفاعل وكذلك ادعني وأدعوا منصوبان مضمرة ان
حرف هو كذا ائدي اسمها واصوت بكسر اللام متعاقبا ائدي وان بفتح الهمزة ينادي
بكسر الدال منصوبان وداعيا فاعل وان ينادي خبران (قوله كقوله لا تشه)
أي قول ابن الاسود الهذلي واسمه طالم بن عمرو من كبار التابعين قاله النووي وتقدم
الكلام على اعرابه ومعناه والشاهد في وتأني مثله فانه منصوب بان مضمرة بعد
النهي وبعده في بعض النسخ قبل قوله ايدأ بنفسك بيتان وهما

أدفع الداء الذي السقام وذى الضنا * كهيما يصحبه وأنت ستقيم
وارا لك الفلاح بالرشاد عقولنا * منها وأنت عن الرشاد عقيم

ايدأ بنفسك الخ (قوله وكانت قلت لا تفعل هذا ولا هذا) أي فهو مفيد للنهي عن كل
واحد منهما اقل الداميني وقبه نظر لا يندرج تحت في الجمع بينهما كما يحتمل الثاني عن
كل واحد منهما كما قالوا اذا قلت ما جاء يدعوه ويحتمل ان يكون المراد في كل
منهما على كل حال وان يراد في اجتماعهما وقت الجنى عاذا جى بلا صار الكلام
نصا في الاول اه وأجاب الشنقي بأن معنى قولهم كل واحد أي ظاهر فلا ينافي انه
يحتمل في الجمع (قوله عطف مصدر الخ) والتقدير لا يكن منك أكل للسمك وشرب

لأننا وإن كنا نؤلف بذلك إلى أن أو الامة طائفة فاصدر مؤول على مصدر متهوم
 نظير ما قيل في الفموجع لها المصاحبة حل معنى لا حل اعراب (قوله بالية نازد
 ولا تكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) ينصب تكذب ونكون في قراءة حمزة
 رخصة واقتصر في التوضيح على قوله بالية نازد ولا تكذب ولم يذكر ونكون وهو
 صحيح ايضا عبارة لا تهوى كعبارة المؤلف هنا قال بعض الاشياخ ان الشاهد في
 تكون واما تكذب فهو بالرفع عطفا على نازد اه والى جواب ما قدمناه تأمل (قوله
 والخامس الاستفهام كقوله وهو الخطيئة) تصغير خطأ وهي الضميمة المالك الخ
 هذا البيت لم يوجد في شواهد هذا الكتاب ولعله منبني على اسوة الحقوله والخامس
 الخ وهو المناسب لقوله فيما سبق وجمع في أربعة على ما هو في بعض النسخ والنقل
 بالبيت للاستفهام منبني على ان الاستفهام التقريري ينصب المضارع في جوابه
 وهو أحد التأويلين السابقين واما على القول المقابل فهذا البيت من قبيل نصب
 المضارع بعد النفي لا بعد الاستفهام تأمل والشاهد في قوله ونكون بان نصب
 والهمزة للاستفهام ولم جازم والى يجوز وبما يكون على التوالت المحذوفة تنقضا
 وانهما خبر وجازم خبره ونكون بالنصب والاولى والاعاء اسمها وبني وينصركم
 خبر يكون (قوله بعد اذ ربعاً حرف) قال ابو حيان ولا يجوز في غير ما اه يس
 على اما كرهى (قوله أو يرسل) على قراءة النصب بان مضمر بعداً ووالنقد برأوان
 يرسل وأذ يرسل في تأويل مصدر عطفا على وجبا كانه قيل وما مع ان يكلمه
 الله الاموحيا أو سمع من وراء حجاب أو مر لا فالكل محذور وقعت أحوالا من
 القائل اما الوحي والارسل فامرهم اي وامن وراء فهو متعلق بمصدر محذوف
 وكانه قيل أو اسماعا من وراء حجاب أو كانه قيل وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا
 او اسماعا من وراء حجاب أو ارسلنا فيكون كل واحد منهم مفعول مطلقا على هذا
 المصدر ويجوز ايضا أن يكون المعنى وانه كان لبشر ان يكلمه الله الا بالوحي
 أو بان يسمع من وراء حجاب أو بان يرسل رسولا فيكون كل منهم مفعول لا بد بواسطة
 حرف الجر واما الاستثناء فهو مفرغ على كل تقدير واما قول من قال الاستثناء هنا
 استثناء منقطع نظرا لظاهر القول الميسر بقوى لعدم اعتماده على تحقيق مضمون
 الكلام اه يس والمراد بالوحي الكلام الخفي الذي يشرك بسر عظيم يعرف
 ولا صوت والمراد بالمشاهدة كما وقع للنبي ليلة المعراج وقوله أو من وراء حجاب كما وقع
 لأمي وقوله أو يرسل رسولا المراد بالرسول الملائحة الموحى كذا يستفاد
 من البيضاوى (قوله يقرأ في السبع برفع يرسل) وهي قراءة نافع بناء على ان أو يرسل
 مستأنف والفعل خبر لمحذوف لام عطوف على الاسم ويلزمه ان تكون

والرابع النفي كقوله تعالى
 بالية نازد ولا تكذب بآيات
 ربنا ونكون من المؤمنين
 والخامس الاستفهام كقوله
 وهو الخطيئة
 ألم أكن جازم ويكون بيني
 وبينكم المودة والائمان
 وينصب الفعل المضارع
 بان مضمر جواز لا وجوبا
 بعد الأربعة بغير حرف وهي
 الفاء واو واو واو وأو في هذا
 عطفا على اسم مبرج مثال
 ذلك بعد أو قول الله تعالى
 وما كان لبشر ان يكلمه الله
 الا وحيا أو من وراء حجاب
 أو يرسل رسولا في سبيل
 يقرأ في السبع برفع يرسل

أولاً استئناف على نوع من الاضرب لانه اذا قلت الزمريدا او يقضيتك
 حقت وجعلت أو يهضيتك مستأنفاً لانه اني أو هو يهضيتك حقت أي يقضيتك على كل
 حال لزمته أم لم يلزمه فكانه قال بل يهضيتك اه يس (قوله ونصبه) وهي قراءة غير
 نافع وقد تقدم تقرير الكلام على النصب عن يس (قوله بنصب آوى) واما على
 قراءة رفع آوى فهو خبر ليد المحذوف وآوى مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من
 ظهورها الفعل أي أنا آوى قرره شيخنا ديدير وجواب لو محذوف أي لبطشت بكم
 (قوله في محنته) ينفع السنين اسم كتاب (قوله وغيره) بالرفع عطف على ابن جني
 لا بالجسر عطف على محنته بديان قوله وقالوا أي قال ابن جني وغيره (قوله أكثر
 السبعة) وهم ما عدا نافع (قوله ميسون) اسم مفتوحة فتاة تحية ساكنة فسين
 مهملة في آخره تون وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (قوله بنت بحدل)
 بوحدة مفتوحة فاء مهملة ساكنة فدا ل، هملة مفتوحة فلام اسم رجل وميسون
 هذه زوجة معاوية وهي أم يزيد تزوجها معاوية رضي الله عنه ونقلها من البدو
 الى الشام فكانت تسكن الحسين الى ناسها وانتد كرا الى مستط رأها فسميها ذات
 يوم نشد هذه الايات

أبيت تتحقق الارياح فيسه * أحب الى من قصر منيف
 وليس عبادة وتقر عيني * أحب الى من لبس الشغوف
 وأكل كسيرة في كسريتي * أحب الى من أكل الرغيف
 وأصوات الرياح بكل فج * أحب الى من نقر الدفوف
 وكلب ينسج الطسراق دوى * أحب الى من قسط ألوف
 وبكر يتبع الاطمعان صعب * أحب الى من بغل زفوف
 وخرق من بني عمي خفيف * أحب الى من عالج عنيف
 خشونة عيشي بالبدواشمي * الى نفسي من العيش الطريف
 فما أبغى سوى وطني بديلا * فغني ذلك من وطن شريف

فلما سمع معاوية الايات قال لها ما رزيت حتى جعلتني علما عبقاذا كره الحاريري
 في درة الفواص وقال العيني الايات من بحر الوافر تذكرتها ضيق نفسها
 واستبلاء العلم عليها حين تسرى علمها معاوية والصحيح وليس يواو اعطف لانها جملة
 عطفت على جملة قبلها او من راء وليس باللام فهو خطأ والشاهد في تفرحيث
 نصب بأن مضرة ويجوز رفعه فعلى تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو نسمع بالعيد
 خير من ان تراه والشغوف بضم الشين المجمع وبالضمان الثياب الرقيقة اه
 قال الدماميني والارواح جمع ربح وتحقق بكسر الفاء مضارع خفقت الرمح أي

ونصبه وقال أبو بكر بن مجاهد
 المصري رحمه الله تعالى أو أن
 لي بكم فسوة أو آوى بنصب
 آوى ولا وجه له ورد عليه ابن
 جني في محنته وغيره وقالوا
 وجهها كوجه فراءة أو أكثر
 السبعة أو يرسل رسول
 بالنصب وذلك لتقديم الاسم
 المبرمج وهو قولة فكانه قيل
 لو أن لي بكم قوة أو ابوء الى
 ركن شديد ومثال ذلك بعد
 الواو قوله ميسون بنت بحدل
 لا يس عبادة وتعري عيني *
 أحب الى من لبس الشغوف

دوى جريم او المتيق العالى والعباءة ضرب من الاكسية والشقوق جميع شق
 بفتح الشين وهو ستر وقيق من سوف يشق ما وراءه كذا فى الصحاح وقال فى
 التمام من الشق بالكسر الثوب الرفيق يحكى ما تحتها انه شمنى فى كسر بيتى بكسر
 السكاف أسفل شقة الخباء التى على الارض من حيث يكسر جانبها والرياح جميع ريح
 والياء بدل من الواو اسكونها اثر كسرة كافى ميزان وتقول العرب الرياح كراهة
 الاشتباه بجمع روح وانجى الطريق الواسع بين الجبلين وفيه لى الطريق الواسع
 مطلقا والمدفوق جمع دف بضم الدال وهو الذى يضرب به النساء وحكى أبو
 عبيدة ان النخلة والبكر يفتح الباء الموحدة الفتى من الابل والخريق بكسر
 الخاء المعجمة الكرم السخى والجمل من ولد البقرة والعليف الذى يعاف ولا
 يرسل للرعى والعليج الرجل من كفار العجم والعنيف الذى لا رفق فيه (الإعراب)
 وليس مبتدأ أو عباة مضاف اليه وتقره لى مضارع منصوب بأن مضمرة بعد
 الواو وعينى فاعل تقر أحب خبر المبتدأ من ابن جابر ومجرد متعلق بأحب
 والشقوق مضاف اليه والشاهد فى وتقر والتقدير وليس عباة وقرة عينى (قوله
 الرواية فيه ينصب تقر) قال فى شواهد هذا الكتاب وروى وتقر الرفع على ان
 الجملة حال من الفاعل المندرج فى المندرجين عباة وقرة عينى أو على تنزيل الفعل
 منزلة المصدر ولا يجوز ان يكون مفعولا على الاسم لان الفعل لا يطف على الاسم
 الخالص اهـ لكن مجي الجملة المضارعية حالا مقرونة بالواو وتوقع فالإحسان
 الاستئناف (قوله لولا توقع الخ) هو من البسيط والمعتبر العين الموهلة والهاء المثناة
 فوق وقال فى التصريح العترة المفترض للمعروف والمهنة لولا توقع من يصرف
 عن فعل المعروف وارضاه ما آثار الشاء المساوى لغيره فى السن على
 المساوى له فى السن (الإعراب) لولا حرف امتناع لوجود وتوقع مبتدأ خبره محذوف
 أى وجود والجملة فعل الشرط وفأرضية منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء وان
 أرضية فى تأويل مصدر عطف على توقع أى لولا توقع معترف فإرضائى له وما للنية كنت
 أوثر كان واسمها وخبرها وأترابا مفعول أوثر وفاعله مستتر على تربة متعلق
 بأوثر (قوله انى وقتلى سليكا الخ) قاله أنس بن مدركة الخثعمى من البسيط وسليكا
 اسم رجل والثورذ كالبقر لان البقرة تتبعه فاذا حاف الماء عاقبه فيضرب ليرد الماء فترد
 معه وقيل المراد به الطعلب وهو الذى يعلوه على الماء فيضرب البقرة منه فيضربه صاحب
 البقر ليريد من الماء فيضرب البقرة والماء ليقام الاول لان الغرض من وقوع
 الفعل تخويف غيره وعاقبت كرهت الماء فلم تشربه وأعقل مضارع عقل القميل
 أعطى دينه لأعراب انى ان واسمها وقتلى مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله وسليكا

الرواية فيه ينصب تقر وذلك
 بأن مضمرة على أنه معطوف
 على اللبس فكأنه قال للبس
 وقرة عينى ومثال ذلك بعد
 انشاء قوله
 لولا توقع معترف أرضية
 ما كنت أوثر أترابا على تربة
 ومثال ذلك بعد ثم قول
 الشاعر انى وقتلى سليكا
 ثم أعقبه * كالشعر
 يضرب لما عاقبت البقر
 كانت الغرب اذا رأت البقر
 قد عاقبت وورد الماء تعمد
 الى الثور فيضربه فترد البقر
 حذت الماء ولا تمتنع منه

منه قوله ثم أعفاه هو محل الشاهد فهو منصوب بأن مضمره جوازاً والمصدر المؤول
عطف على قتل والخبر محذوف أي موجود وكان ثور خبيراً ويضرب مبنى للفعول
ونائب فاعله غير مستتر فيه ولما طرف يضرب وعافت البقرة فعل وفاعل ولا شك
أن قتل مصدره مر في تأويل الفعل وكونه عاملاً وشروط العمل أن يصح حصوله أن
أوما والفعل محله لا يقتضي تأويله بالفعل (قوله فرقاً) أي خوفاً وفي بعض النسخ
خوفاً (قوله من حمله) أي الضرب (قوله وقولي اسم صريح احتراز الخ) ذكر محترز
صريح لم يذ كر محترز اسم وذلك بأن يكون عطف فاعلي فعل كقوله تعالى إن تضل
أحدكم فاعفوا عنه كقوله تعالى من نعم ربكم وقوله تعالى يريد الله ليبرأكم ويهديكم
وقوله أما إن تظن بالحق أو تسكت فإن النصب فيما ذكر ليس بأن مضمره جوازاً
وانما هو بالعطف على ما قبله والعمل الشارح لم يذ كر هذا لأنه معلوم من باب
العطف ولا بد أن يكون الاسم الصريح غير مؤول بالفعل لئلا يخرج الظاهر في غضب
زيد الذباب قال اسم موصول مبدأ بقراهم إلى ما بعد دعاء الكون بصورة
الحرف ويغضب زيد جملة عطف على جملة ال وإعطاه بالفاء لم تحتاج إلى
والذباب خبر المبتدأ كذا في التصريح وأنت خير بأنه إذا كان من مذهب الجدل
ولا يحتاج إلى إخراج لان الكلام في عطف فعل على اسم صريح وهو هنا عطف جملة
على اسم مؤول وقال الشاطبي واسم الفاعل فله جنان جهة الاسمية الخالصة
إذا قدرتها فيه بحيث يكون نحو قائم حكم كاهل وغارب فلا شك في هذا التقدير
في نصب الفعل بعد نحو مجبني فاضل ويتكلم ويعل هذا التقدير بصح قولك
عجبت من رجل ضارب ويشتم النصب والآخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها
في المعنى من باب عطف الفعل على الفعل وقد تقدم أن الفعل يعطف على الاسم
الذي يعطى معنى الفعل أعمالاً المعناه وأعمالاً للفظه فكأنه ليس باسم صريح
بذلك الاعتبار فخرج له عن الحكم بالنصب اهـ ومنه يعلم أن إخراج الذي يطير الخ
يحصل بقول المرافع صريح تأمل

باب المجزورات

المجزورات جميع مجرور أي لفظ مجرور أو مجزورة أي لفظ أو كلمة مجزورة وال
للاستغراق أي جميع المجزورات ثلاثة أي ثلاثة أنواع بدليل أنه أثبت التثنية
ولا تقل ثلاثة مجزورات جميع مجزورة والاحذف التثنية هكذا أوضح كلام الفيشي
واعترض بأنه إذا حذف العدد يجوز التذكير والتأنيث (قوله المجزور بالحرف)
أي ما كان الحرف آلة جره والاف الجار والمتمكك وقد تم المجزور بالحرف لان
الامس في الجران يكون بالحرف ولا يكون بغيره إلا بطريق النيابة أو التضمين

قوله من الضرب أن يصح
وانما التثنية من ضمير
افعه فاعل حمله بخلاف الأول
وقولي اسم صريح احتراز
من نحو ما تأتينا فحدثنا فان
العطف فيه وان كان على اسم
متمم فانا قد قدمنا أن
التقدير ما يكون مثل البيان
في حديثنا فكذلك الاسم
ليس بصريح فاعله أن
هناك واجب لا جاز بخلاف
مسئلته فانه انما صار
جائز بصل نص ابن مالك في
شرح الهدية على أن اللاحق
أحسن من الإظهار ثم ثبت
باب المجزورات ثلاثة
أحدها المجزور بالحرف

يعني الحرف (قوله وهو من الخ) أي حرف الجر من رما عطف عليها فلا يقال
 يلزم على ما قاله الاخبار من ضمير الجمع بواحد لماء علمت انه لا حظ العطف قبل
 الاخبار وهذا حاصل ما في الفيتي (قوله وهو من الخ) الحصر اضافي أي بالنسبة
 لا كثيرا المشهور والافتقار ترك هنا خمسة ثلاثة مضت في باب الاستثناء وهي خلا
 وعد أو حاشا لجزارات فلا حاجة لاعادتها وانما شاذان في عمل الجسر أحدهما
 متى في الغده ذيل وهي عندهم بمعنى من الابتدائية جمع من بعضهم أخرجهما متى
 كما أي من كنه وقال الشاعر * متى لجمع خضر لهن شج * والثاني امر
 في لغة عتيل قال شاعرهم

أهل الله فضلكم علينا * بشئ ان أمكنكم شريح

والشريح شئ الشين المضافة ومجرورا حصل في محل رفع مبتدأ أولهم في لامها الاولى
 الاثبات والحذف وفي لامها الثانية انتفع والكسرة هذه أربع لغات وساءدا
 الاربع لا يجوز الجريه اه تصرح وقد ذكر فيه ن كى من جملة الشواذ والمصنف
 هنا ذكره مع المشهور تأمل (قوله من الخ) وسهيت حروف جرا عملها الجرو قبل
 لجرها الافعال الى الاسماء وبسمها الكوفون حروف الاشافة لانها تضيف الفعل
 الى الاسم أي تربط بينهما وحروف البعثات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية
 او غيرها اه تصرح قال الفيتي قوله من الخ مفعول صديان عملها لسان معانيها
 لان هذا او طيفة الغوى والاصولى اه كلام الفيتي وانما قدم لمشتق من لام أم
 حروف الجر قاله صاحب درة الغواص بغيره (قوله واللام) سواء كانت للملك أو شبه
 الملك وبمعرفته بالاختصاص والاستحقاق فالقسمة ثمانية فان وقعت بين ذاتين
 احدهما ماله النكفة فهي للام نحو المال لزيد والافهسي لشبه الملك ولا يستحقاق
 ولا اختصاص وبعضهم يجعل القسمة ثلاثية فيقول ان وقعت بين ذاتين احدهما
 ماله النكفة فهي للملك أو غيره ماله النكفة فهي للاختصاص أو بين معني وذات فهي
 للاستحقاق نحو الحمد لله وبعضهم يذهب من الاقسام الثلاثة بالاختصاص تأمل
 وقال الفيتي قوله واللام سواء كانت للمالكين أو لزيد ولا اختصاص نحو الجنة
 للمؤمنين أو للاستحقاق نحو النار للكافرين اه ويأيد ان وقعت بين ذاتين
 احدهما ماله النكفة فهي للملك أو بين ذاتين احدهما ماله النكفة بالاعتراف تكون
 غير ماله في الاختصاص أو بين ذاتين احدهما ماله غير مختصة بالاعتراف فهي
 للاستحقاق وبه ينشذ فيكون ساء كذاهما اذا وقعت بين معني وذات تأمل لان
 قوله الجنة للمؤمنين فيه اختصاص الجنة بالمؤمنين وأما قوله النار للكافرين
 فليس فيه اختصاص لان النار تكون للعصاة (قوله والكاف للظاهر) أي وأما

وهو من والى ومن وعلى
 والباء وانهم وفي مطلقا
 والهمزة في رضى والواو
 لا ظاهر مطلقا

جرها لضمير في قول المحاج

خلى الذنابات شملا لا كسبا * وأم أوعال كها أو أقربا

فقال المؤلف في التوضيح إنه ضرورة وقال في المغنى والكوفيون والفراء لا يغيثون ذلك بالضرورة أي بل هو شاذ وهو ظاهر كلام ابن مالك في الآية فهو أن قولان والغنى يغني قولنا لا وهو عدم جرها لضمير مطلقا أي لا شذوذ ولا ضرورة فحالة الاقوال ثلاثة كما قاله الغنى وقوله خلى أي الحمار الوحشي والذنابات اسم موضع بعينه وأم أوعال اسم هضبة بعينها وهي في الأصل جبل منبسط على وجه الأرض وشملا لا طرف وكذا يفتح التاء مفتوحة ومعناه قريب أو المعنى أن هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شملا فريامته وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها اه تصریح (قوله لله ورب) بفتح الراء (قوله ضافا) أي حال كون رب مضافا للكعبة أو لرباء المتكلم كما يأتي في الشرح ونذكر الرحمن وتحياتك فيما حكاه سيدي به أي دخول التاء على الرحمن وعلى الحياة نادر فلذا تركها المصنف (قوله المضهرة) أي المحذوفة (قوله ورب الضمير الخ) في رب ثمان لغات ذكرها الشنواني في حاشية الأجرومية أحدها ضم الراء وفتح الباء المشددة وهي أفعها أو الثانية ضم الراء وفتح الباء مخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء وسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء المشددة ومخففة فبعد هاتاه اه (قوله لضمير غيبة) واختلاف فيه هل هو معرفة أو نكرة فذهب الفارسي وكثيرون إلى أنه معرفة وقيل نكرة واختاره الشيخ شري وابن عصفور لأنه عائد على واجب التكبر اه تصریح (قوله بمطابق) للمعنى كما يأتي أمثاله في الشرح وهذا مذهب البصريين وحكي الكوفيون جواز مطابقته لفظا بخورهم أو امرأة ورم مار جدير ورم رجلا ورم نساء اه تصریح قال الغنى قوله بمطابق ظاهره عدم اشتراط وصف التميز وظاهر كلام ابن الحارث وجوبه وقال أبو حيان لا أعرف من اشتراط وصفه (قوله بمطابق للمعنى) أي مع مخالفة اللفظ الضمير تأمل (قوله قليلا) راجع لجرها لضمير الغيبة (قوله ومجورور بالاضافة) هذا قول ضعيف والراجح أن الجر بالاضافة قبل بحرف جر قد رجملة الاقوال ثلاث وسباني أنه يمكن تأويل عبارة المصنف فيتمشى على الرابع (قوله ومجورور بالمجاورة) سباني أن هذا قول مرجوح أيضا فيفتد الراجح أن الجار ما حرف وإمامه مضاف تأمل (قوله وهو سبعة من الخ) وهي بالنسبة للوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان إلى وعلى اه تصریح

والثاء لله ورب مضافا للكعبة أو الباء وكما الاستفهامية أو أن المضمة وصلت أو مد ولزمن غير مستقبل ولا مهم ورب لضمير غيبة مفرد مذكر غير مطابق للمعنى قليلا ولا تكرم وسوف كذا يفتح وأقول لما أنهيت القول في السرفوعات والمنصوبات شرحت في المجرورات وقسمتها إلى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجورور بالاضافة ومجورور بجارورة ومجورور بدأت بالمجورور بالحرف لأنه الأصل وانما لم أذكر الجور وربا للغيبة كما فعل جماعة لأن الغيبة ليست عندها هي العاملة وانما العامل عامل المتبوع وذلك في غير البديل وعامل محذوف في باب البديل فرجع الجور في باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالاضافة وقسمت الحروف الجارة إلى سبعة أقسام أحدها ما يجر الظاهر والمضمر وبدأت به لأنه الأصل وهو سبعة أحرف من وإلى وعن وعلى والباء واللام وفي

(قوله ومن أمثله ذلك) مثل بأربعة عشر مثالا لان كل واحد من السبعة له مثالان
 مثال الجرة لظاهر ومثال الجرة للضمير (قوله طبقا عن طبق) أي حالا بعد حال فمن
 معنى بعد ويحتمل ان تكون على أيام أو ليلة ديرة طبقا متباعدة في الشدة عما قبله قاله
 الدماميني (قوله رضى الله عنهم ورضوا عنه) اعلم ان عن منهاها المجاوزة وهي بعد
 الشيء عما به سبب ما قبلها وهو هنا مشكل لانه يدخل المعنى تباعده عنهم انتقام
 الله بسبب رضوانه ومعنى رضوا عنه انهم تباعدوا عن مخالفة رضاهم (قوله
 الثاني مما لا يجزى الا الظاهر) وجه اختصاص مذموم هذا بالظاهر انهم لما احتضا
 بالوقت لانه معناه اذا كانوا معين لخصا بجزر الاوقات للناسية بين معناه ما اسحق
 وحرفين واختصا بالظاهر الاظهر في الدلالة على الوقت ليظهر الاختصاص وفي حتى
 بانها السابقة من الى بانها لا تجزى الا الآخر أو ما اتصل بالآخر خصوصا بالظاهر
 وفي الكاف بان دخوله على الضمير يؤدي الى اجتماع الكافين في تحوكل وطرد
 النوع في الباقي وفي الواو يحط رتبة عن أمثلهما وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين
 وخص الظاهر لأمثله وفي رب لا اختصاصها بالمتكررا لانها علم على القلة والكثرة
 وانما يحتاج لامثلة في المحتمل لقلته والكثرة حتى يصير بالعلامه نصافي أخذ
 المحتملين والمعروف ما دل على القسمة فلهذا وفي التاء يحط رتبة عن أصلها وهو الواو
 بتخصيصها ببعض الظاهر وخص منه بالمواصل باب القسم وهو اسم الله وألحق به
 نحو رب (قوله وحتى) وهي لغاية ولا تجزى الا الآخر نحو أو كذا السحكة حتى
 رأسها أو متصل بالآخر نحو حتى مطلع الفجر ونحو سرق البارحة حتى الفياح
 والجري بها واجب وجائز فالواجب اذا كان مابعدا عما عسير داخل فيما قبلها
 لكونه غير جزء من شئ سلام هي حتى مطلع الفجر أو لكونه جازله ولم يقع الفعل له نحو
 سمعت الايام حتى يوم العيد وانما تمنع العطف بها في الاول لانها انما تطف بضمها
 على كل وفي الثاني لان العطف يراد به ادخال ما بعده في حكم ما قبلها وهو من مقرر
 هنا والجائز اذا كان مابعدا عما عسير أو جزاء مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو سمعت الايام
 حتى يوم الثلاثاء فهذا يجوز فيه الجر والعطف اه شيخ الاسلام * (تنبيه) * ان
 دلت قرينة على دخول ما بعد الى وحتى نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره ونحو
 قوله أتى الهزيمة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

أو على عدم دخوله نحو ألقوا الصيام الى الليل وقوله

سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت * اه سم فلا زال منها الخير مجذولا

عمل بها والا فالضيق في حتى الدخول وفي الى عدمه مطلقا حلا على الغالب فهم ما عند
 القرينة وقيل بالدخول مطلقا وقيل بالخروج مطلقا وقيل ان كان مابعدا جزءا فهو

ومن أمثله ذلك قوله تعالى
 ومنك ومن نوح الى الله
 مرجعكم اليه مرجعكم
 ط قاعن طبق رضى الله عنهم
 ورضوانه وعلمنا وعلى
 انك تعلمون آمنوا بالله
 هو رضى وآمنوا بالله ماقى
 السموات وما فى الارض له
 ما فى السموات وما فى الارض
 كل له قانون وفى الارض
 آيات للوقت وفيها ما تشهني
 الانفس * الثاني مما لا يجزى
 الا الظاهر ولا يختص بظاهر
 معين وهو لائق الكاف
 وحتى والوار * الثالث ما جاز
 لفظ بين بعينها وهو التاء
 فانها لا تجزى الا اسم الله عز
 وجل وبما ضاقت الى السكينة
 أو الى الباء قال الله تعالى
 تالله تفثؤن كرا لله لقسدا
 آثرنا الله علمنا وتالله
 لا كيدن أصنامكم وقالت
 العرب ترب السكينة وترى
 لا فعلن * الرابع ما يجزى

الخاص يقال لان جئتك
أمن فتقول في السؤال عن
هذه الجي... أو كيه فسكان
أهجار ومجور وكذلك كيه
والاصل لما وكما ولكن ما
الاستفهامية متى دخل عليها
نحرف الجر حذف أنها
وجوبا كما قال الله تعالى فيم
أنت من ذلك كما عم
يشاملون بهم يرجع المرسلون
وحسن في الوقت ان تردف
بهاء السكت كما قرأ البزري
في هذه المواضع وغيرها
الثاني أن المضمرة قد ملتها
وذلك هو النوع الخاص
تقول جئتك كي تذكرني
فان قدرت كي تعليلية
فانصب بأن مضمرة وأن
واضحة مع هذا الفعل في
تأويل مصدر مجرور كي
وكانت قلت جئتك لا كراه
الخاص ما يجزى نوعا خاصا من
الظواهر وهو مندوم زمان
مجور رهما لا يكون الاسم
زمان ولا يكون ذلك الزمان لا
معينا لا مهيما ولا يكون
ذلك المعين الماضي أو
حاضر الامت قبلا نقول ما
رأيت منذ يوم الجمعة ومذ

داخل والافه خارج واتفقوا على ان حتى العاطفة تدخل ما بعدها والخلاف انما هو
في الجارة الشرق ان العاطفة تنزله الواو او اتموني مع زيادة من حواشيه (قوله
فرد الخاص) المراد بالثبوت الخاص الشخص أي النظم خاصة بخلاف النوع فانه كلي
مقول على كثيرين متفقين بالحقبة فان والفعل كلي يصرف بأن يضرب ران يأكل
وان يشرب فهو نوع مقول على كثيرين تأمل (قوله من علمه الشيء لما أو كيه) هو انما ذكر
له جمعا لا نظير وقدمه مع انه ليس مما سخن فيه لانه الاكثر في السؤال عن علمه الشيء
قال في التوضيح والاكثر عندهم ان يقولوا باللام والمعنى لا شيء كذا (قوله
الثاني ان المضمرة وصلتها) وذلك ثانيا وهو المصدرية وصلتها فانها في
تأويل الاسم كقول النافعة

اذا أنت لم تنفع فضررنا * يراد الفتي كيه يضروني

فكي جاز في مصدره وقول من ما وصفتها وهي حرف تعليل تنزله اللام أي انما يراد الفتي
لضرر والنفع أي لضرر من يستحق الضرر ونفع من يستحق النفع ويرى يرجي الفتي
وكون ما فيه مصدرية قوله الاخفش وهو قليل وقيل ما ككافة لكي عن عمل الجر
مثلهما في رجبها اه تسرجح (قوله وذلك هو النوع الخاص) أي باعتبار ان صلة
ان ليست مقصورة على لفظ خاص بل أي متعارف فصلة أن أمر كلي تحتها افعال
كثيرة تأمل (قوله فان قدرت كي تعليلية) قال الموضع والاول فيما اذا لم يذكر أن
بعد كي ان قدرت كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها فتقدر اللام قبلا الاستغناء عنها
فيتم ما يدبرها ظهورها معها نحو لا تأسوا انتهى مع شارحه (قوله الا
ماضيا) وهما بمعنى من (قوله أو حاضرا) وهما بمعنى في (قوله منذ يوم الجمعة) إشارة
لماضي وقوله منذ يومنا إشارة للحاضر ويكونان بمعنى من وان جميعا أي دالان
على ابتداء الغاية وانها ان كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رأيت منذ او منذ
يومين أي من ابتداء هذه المدة الى انتم انتم (قوله لا أراه منذ الخ) محترم ماضيا أو
حاضرا (قوله وكذا تقول الخ) محترم معينا تأمل (قوله نوعا خاصا من المضمرة)
أنت خبرين بأن ضمير الغيبة لفظه واجد كما الاستفهامية الا ان قال ان ضمير
الغيبة وان كان لفظه واحدا الا انه دال على المفرد والثنى والجمع مذكرا أو مؤنثا
فصار كباي هذا الاعتبار تأمل (قوله وهو رب) وليست للتقليل دائما خلافا لالاكثرين
ولالاكثرين الخ الا لابن درسة وبه وجاعة بل ترد لكثيرا وكثيرا والتقليل فليلا قاله في
الغنى فالاول نحو يارب كسبية في الدنيا عار بيقوم القيامة والثاني كقول رجب

يوم الجمعة ومنذ يومنا ولا نقول لا أراه منذ عدولا منذ وكذا لا تقول ما رأيت منذ

وقت السادس ما يجزى نوعا خاصا من المضمرة ونوعا خاصا من المظهرات وهو رب فانما ان جرت ضمير فلا يكون الا ضمير
محمية فردا مذكرا امراد انه المفرد المذكر وضميره ويجب تفهيمه بشكرك بعد مطابقة للمعنى المراد منه صوبه على التمييز

من از السراة الارب مولود و ليس له أب * و ذی ولد لم یلد له أبوان
و ذی شامة سوداء فی حروجه * مجسلة لا تنفقى لاوان
و یکمل فی تسع و خمس شبابه * و یمرم فی سبع معاش و ثمان

و عن الفارسی ان عمر الحلی سأل امرأ البیضاء عن مراد الشاعرة فقال یرید بذلك
عیسی و آدم کما هم - ما السلام و اقامه و یاده - یكون اللام و فتح الدال و ضمها
و أم الهمزة بکسر اللام و یكون الدال - یكون اللام تشبیهها بالاء ابتداءً - کتف
فالتی ساء کتف الدال بالفتح ابتداءً الفخمة الباء أو بالضم ابتداءً الفخمة
الهاء و الشامة الخال و هی النکمة السوداء فی الجسم الحساف للون و فی رواية
شامة غرامه و غیره - ناسب للشامة اذا الغسراء البیضاء و الشامة سوداء و الحسرة
من الوجه ما بدأ من الوجنة و هو ما ارتفع من الخد قاله الدمامینی و بحلقة ذات عرق
و جلال و روی بحلقة بفتح الجیم علی الحاء - أى منکفة و یمرم أى یکسب قاله
الحلی اه تصریح و یمرم من حروف الحاء له صدر الکلام سواء اما اه شیخ
الاسلام و لا تنعاق بشئ لانها تشبه الحرف الزائد (قوله یرید رجلا لقبیت) یتبعه
ان یجوز و رب ما یعول لقبیت و یعول الی انه مبتدأ و لقبیت خبره (قوله اما بنوع الخ)
الحاصل ان مذوم و مذمومة یفردان نوع و ان کی مختصة بفرده و نوع و ان رب مختصة
بنوعین و ان التاء مختصة بفردين (قوله و كان یفقی قدیم الخ) - سؤال فان (قوله ان
یقدم المختص بنوعین الخ) و یلزم من قدیم رب علی کی ان رب مقدمة علی مذوم و مذمومة
المتأخرین عن کی (قوله و المختص بنوع) أى أو فرد و نوع أو نوع أو نوعین و قوله اشرد
أى جنس فردا السادق بفردين (قوله من أحكام رب) أى من قوله غیر مطابق الخ
و هذه الاحکام لکثرتها لا یناسب ان تفصل بین حروف الجر (قوله من المختص بفرده)
و هو التاء (قوله قلت الخ) حاصله ان المسامع من تأخیر التاء قطع الظنیر عن نظیره
و المسامع من قدیم رب قطع الظنیر أيضاً و انفصل بالحرروف بین أحكام رب تأمل
(قوله قطع لا نظیر) و هو التاء و قوله عن نظیره و هو الواو و قوله لا نظیر و هو ج حذف رب
و قوله عن الظنیر و هو حکم حذف غیرها قاله الفیثی (قوله کان ذلك قطعاً أيضاً)
أى کان قدیم رب قطعاً لا نظیر أيضاً کان فی تأخیر التاء قطع الظنیر و فی بعض
النسخ کان فی ذلك أيضاً قطعاً لا نظیر و المناسب رفع قطعاً لا تاء هم کان تأمل (قوله
و یجوز حذفها مع) أى مع الظنیر و التاء و التبادر من العبارة حذفها و اولیس
مراد بل المراد حذفها مع بقاء الجوز و بدلیل قوله فیجب بقاء عملها تأمل (قوله
و ذلك بعد الخ) و بدون تلك الا حروف أقل قليل کقول جمیل بن یعمر
رسم دار و قفت فی طلاه * کدت أفضی الحیاة من جللاه

تاء و کل ذلك قليل و ان حرت

ظاهراً فلا یكون الانکرة

موصوفة تخویر به رجلا صالح

لقبت و ذلك كثير * فان

قلت قد کان من حقل ان

تؤخر التاء فی الذکر عن

الحروف المذکورة بعدها

لاختصاص التاء باسم الله

تمالی و رب التاء

و اختصاصه من اما بنوع

أو نوعین أو فرد و نوع کافصات

و أصل حرف الجر ان لا یختص

و المختص بنوع أقرب الی

الاسل من شخص بفرده و کان

ینبغی ان یقدم المختص بنوعین

و هو رب علی المختص بفرده

و نوع و هی کی * قلت انما

ذکرت التاء الی جانب الواو

لانها سائر بکتم فی القسم

فتأخیرها عن اطع لا نظیر

عن نظیره و لما أردت ان

أذکر شأن من أحكام رب

أفضی ذلك تأخیرها لا لا یقع

ذکر أحكامها امام لا بین هذه

الحروف و أيضاً فأتی ذکرت

حکم رب فی الحذف و ذکرت

حکم بقية الحسروف فی ذلك فلو

كانت رب مقدمة کان فی ذلك

أیضا قطعاً لا نظیر عن الظنیر

بالنسبة الی الاحکام ثم قلت

و یجوز حذفها مع فیجب

بقاء عملها و ذلك بعد الواو كثير

فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان ملاما من آثارها بالارض كالرماد
وتشويه والطلال ما يخص من آثار الديار واقضى أموت ومن جلاء جهنم من أجله
وقيل من عظم أمره في عيني والجليل العظيم ويروى بدل الحياة الغداة وهي
ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس (قوله والفاء) (قوله والفاء) (قوله والفاء) (قوله والفاء)
في أصل القلة وهي مقولة بالتشكيك تأمل (قوله وخافض) عطف على اللام وقوله
ان وان يشفع الهمزة فيها وشد في النون في الاولى وسكونها في الثانية وشرط حذف
خافض ان وان آمن اللبس والافيتع الحذف نحو رغبت في ان تفعل لانه يوم ان
المعنى رغبت عن ان تفعل ولا يشك عليه قوله تعالى وترغبون ان تنسكوهن لان
المنع من الحذف محله اذا لم يقصد الابهام والافلا منع لانه من مقاصد اللغة لا وهما
فقد لية تجر به من يرغب في نكاحهن الجمالهن ومالهون ومن يرغب عنه لانه منهن
وقدرهن انتهى شيخ الاسلام (قوله مطلقا) راجع لخافض ان وان ومعنى الاطلاق
سواء كان الخافض اللام أو غيره أو به اندفع اعتراض شيخ الاسلام الذي أشار له
بقوله قبل ~~سكت~~ وعياره تقتضي انه لا يشترط أمن اللبس وقد عرفت ما فيه انتهى
* (تكملة) سكت عن بقائه العمل وعدمه به حذف اللام وخافض ان وان للتحلاف
في ان محل المحذوف نصب أو حذف أو لا محل له ما بعده في التسهيل بالاول انتهى
شيخ الاسلام (قوله الكثير بعد الواو) وذهب الكوفيون والمبرد الى ان الجر بالواو
والنحج ان الجر برب المقدرة وهو مذهب البصريين وأما الفاء وبلى فليس الجر بها
بإتفاق كما حكاه ابن عصفور في الارشاف وزعم بعض النحويين ان الخافض انما هو
بالفاء وبلى انما بينهما ما نأبى انتهى انتهى (قوله ثم يثبت ان حذفها وبقاء عملها الخ)
وقد يحذف الجار مجرور ويبقى عمله وهو ضربان - معاني كقول رؤبة خير
والحمد لله جوايا لمن قال له كيف أصبحت والاصل بخبر أر على خير فحذف الجار
وأبقى عمله وقبلي كقولك بكم درهم اشتريت فدرهم مجرور بمن مقدرة أي بكم
من درهم انتهى تهرج (قوله وباء مغبرة الخ) ويروى ومهمة أي مفازة
ومغبرة ملونة بالمغبرة وهو لون يشبهه بالغبار والارباب الاطراف جمع رجب مقصور
(الاعراب) بلاد مجرور برب محذوفة ثابت عنها الواو مغبرة اسم مفعول صفة لبلادة
اربابا ونائب ذاعل مكان لون أرضه كأن واسمها مضاف اليه وسماؤه خبرها وفي
السطر الثاني القاب فان فيه عكس التشبيه مبالغة في وصف لون السماء بالمغبرة
حتى صارت بحيث يشبهه لون الارض في ذلك مع ان الارض أصل فيه واختلف
في القلب فعليه السكاكي بطلما وقال انه يورث السكلام ملاحظة ورده غيره مطلقا
لانه من عكس المطلوب وتقبض المقصود والحق انه ان تضمن اعتبار الطيفاء غير

والفاء وبلى قابل وحذف
اللام قبل كي وخافض ان
وان مطلقا) وأقول لما
ذكرت ان ريب يندخل على
المسكورية ثبت أنها يجب وز
حذفها معه وأثبت بهذا
التعقيب ان انما لا يجوز
حذفها اذا دخلت على ضمير
الغيبية ثم ثبت انما اذا
حذفت وجب بقاء عملها
وان هذا الحكم أغنى
حذفها وبقاء عملها على نوعين
كثير وقليل فالكثير بعد الواو
كقوله * ووالدمغبرة ارجاؤه
سكن لون أرضه سماؤه
وقوله

الملاحه التي أوردتها نفس القاب قبل كقولها * وبلد الخ والاعتبار بالطيف
المباني في وصف لون السماء بالغبرة وان لم يتضمين اعتبار الطيف عالم يقبل كقول
القطامي يصف ناقة باليمن

فلما ان جرى سمع عليها * كما طينت بالقدن السباعا

والعنى كما طينت القدن بالسباعا أي كما طينت القصر بالطين (قوله وابل الخ) قاله
امرو القيس بن حجر الكندي واسرؤه الرجل والقيس الشدة وقيل الستم (قوله
كروج) يقال ساج البحر موجا أي اضطربت أمواجه والبحر خلاف البرعى بذلك
لا تساعه ويطاق البحر على الشق والـ دول جمع سدول وهو السدور والابتلاء
الاختبار ومراوده تشبيه ظلام الليل في هوله وصعوبته بموج البحر والـ تعار
السدول لما يحول منه بين البصر وادر الشاخصات (الاعراب) وابل مجرور برب
المخدوفة وكروج صفة لابل والبحر مضاف اليه وأرخى فاعله ضمير الليل
وسدوله مفعوله والجملة مفعلة لليل وعلى متعلق بأرخى بأنواع متعلق بأرخى والباء
لما صاحبته والهموم مضاف اليه وابتلى مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام
العله وسكن لا وزن وفاعله ضمير الليل (قوله ودوية الخ) قاله ذوالرمة من بحر الطويل
والدوية أحد أسماء الارض وقوله اغتسقتم بالغير والمضاف به السين دخانها
عسا وهو الظلام قاله في الشواهد وفي بعض النسخ اغتسقتم بالاعين المهملة
وبالفاء بعد السين أي أخذتم على غير طريق لأن الاعراف الان لا على غير
الطريق (الاعراب) دوية مجرور برب مخدوفة مثل السماء مفعله دوية ومضاف اليه
واغتسقتم فاعل وفاعل ومفعول وقد صيغ الليل الحصى الواو للسال وقد حرف
تقريب وصيغ الخ فاعل وفاعل ومفعول بسواد جار مجرور (تبيين) انما مثل
المواف للاراء بثلاثة امثلة بخلاف الفاء ويل اشارة الى تحقق الكثرة في الواو
وتحقق العلة في الفاء ويل تأمل (قوله فثلك الخ) قاله امرو القيس بن حجر الكندي
وهو من الطويل والطروق الاتيان به لاواهيته اشغلتها والمرضع التي له اثره في صيغ
والتمائم جمع تميمية وهي المعوذة التي تعاقى على الصبي وقاية له من اسباب العين والسكر
وتحذ ذلك وقوله محمول بضم الميم وسكون الحاء وكه راواوه هو الذي تم له حول أي
سنة وفي نسخة مفيل بضم الميم وسكون العين المعجمة وقع الباء آخر الحروف وهو
المرضع وأمه حبلى أو الذي يرضع وأمه متجماع وأما الغيب بكسر الباء فهي التي تؤق
وهي ترضع أو حامل وانما خص الحبلى والمرضع لانهما الزهد النساء في الرجال وأقلهن
شغفاهم والمعنى قد خدمت كثيرا مثل هاتين المرأتين مع اشغفاهما بأفئسهما
فكيف تتخلصين مني (الاعراب) الفاء نافية عن رب ومثل مجرور برب وحبلى

وليل كروج البحر وأرخى
سدوله * على بأنواع الهموم
ابدى * وقوله * ودوية
مثل السماء اغتسقتم *
وقد صيغ الليل الحصى بسوالم
والفأيل بعد الفاء ويل مثال
ذلك بعد الفاء يقول امرو
الاعين * فذلك حبلى قد
لمرقت ومرضع * قاله بنما
عن ذي غسان محمول * في
رواية من روى بجبر مثل
ومرضع وأما من رواه بنما
فذلك مفعول لطرقت وحبلى
بدلته ومثاله به بدل قوله

حرف آخر في موضع خاص
وفي جميع الحروف في موضعين
خاصين أما الأول ففي لام
التعليل فانه اذا جرت كي
المصدرية وصلته بالجار كان
حذفها قياسا مطردا وهذا
تسميع النحويين يحيزون في
فجوجئت كي تذكرني أن
تكون تعليلية وأن مضمرة
بعدها وأن تكون كي
مصدرية واللام مقدرة قبلها
وأما الثاني فإذا كان المحرور
أن وصلته بأن وصلته بالأول
كقولك عجبت أنك فأنزل أي
من أنك وقال الله تعالى
وبشر الذين آمنوا وعملوا
الصالحات أن لهم جنات
تجري وأن المساجد لله فلا
تدعوا أي بأن لهم جنات
ولأن المساجد لله والثاني
كقولك عجبت أن قام زيد أي
من أن قام وقال الله تعالى
فلا جناح عليه إن يطوف
بهما أي في أن يطوف بهما
يخرجون الرسول وأياكم
أن تؤمنوا بالله أي لأن تؤمنوا
وقيل في بين الله لكم أن
نزلوا أن الأصل لأن لا تضلوا

مفعول المحذوف أي أغنى ويروي برفع مثل على الابتداء وقد طرقت هو الخبر وحذف
العائد أي طرقتها وفيه حذف العائد الراجع للابتداء وكون المبتدأ ككرة
لأنه لم يتعرف بالاضافة ويروي بنصب مثل مفعول طرقت وحيل بدل منه وقد
طرقت فعل وفاعل وموضع عطف على حيل فالتعريف فاعل وفاعل ومنعزل عن ذي
تساع منعلق به ومغبل أو محول صفة لذى (قوله بل بالذم في التجاج فتمه *) تمامه
* لا يشترى كنهانه وجهره * قاله زريقين التجاج والتجاج بكسر الفاء جمع فج وهو
الطريق الواسع بين جبلين والفتح القاف والتاء لمتانة فوق الغبار والجهرم
قيل بساط من شعر والجمع جهارم وفي القاموس جهرم كجهريل يقارس
والجهرم ثياب مسوجة من شعر السط وهي من السكتان وهي بفتح الجيم
(الأعراب) بل حرف عطف واختراب بالمدحجور ورب محذوفه ومل قال
في الشواهد فعل ماض والتجاج مذكول وفيه فاعل ومضاف اليه وبعضهم ضبط
مل وخبره ابتداء وفيه مبتدأ مؤخر والتجاج مضاف اليه لا يشترى فعل مضارع
مبني للامة ول كنهانه نائب فاعل وجهره مفعول عليه (قوله وفي جميع الحروف
في موضعين الخ) أراد بجميع الحروف مجعولة لأن التاء لا تجوز أن وصلته بها
وكذا استدلوا بقدم أن التاء خاصة باسم الله ورب ومنه خاصة بالوقت
ورب لا تجزأ الاضمة غيبة أو ما نكرة موصوفا والكاف اذا دخلت على أن
لا تكون الا جارة تأمل (قوله وهذا) أي ولاجل الجواز قياسا مطردا تسميع النحويين
يحيزون الخ ويطلقون الجواز لاشارة الى انه مطرد تأمل (قوله عجبت أن قام)
أن مصدرية وقام لا محالة كما أن الداخلة على الامر كذلك فتكون ان الداخلة
على الماضي والامر غير الداخلة على المضارع (قوله لان التامة) متعلق
بالجارة وفيه حذف أي التي جرت ان التامة وصلته أي جرت المصدر المؤول من
ذلك تأمل (قوله اسهل) أي من حذف اللام وحذف لا التامة * (قوله الثاني المحرور
بالاضافة) ظاهره ان الاضافة هي العاملة وهو خلاف مذهبه في غير هذا الكتاب
فان مذهبه ان العامل هو المضاف وهو الصحيح ويمكن تأويل كلامه هنا يجعل الباء
للسببية أي المحرور بسبب الاضافة ولا يلزم من كونها سببا أن تكون هي العاملة
لان السبب أعم من العامل أو تؤول الاضافة بالمضاف اه فيشئ وقيل العامل
الحرف المقدر وقيل معنى وهو الاضافة ورد الأول بأن اخبرنا بالخارج ضعيف وبأن
معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد ورد الثاني بأن المعنى انما يصار اليه في العمل عند

تقدر

كراهة أن تضلوا حذف المضاف وهذا اسهل

وقال الله تعالى وزغبرون أن تنكحوهن أي في أن تنكحوهن أو عن أن تنكحوهن على خلاف في ذلك بين أهل
التفسير ثم قلت في الثاني المحرور بالاضافة كغلام زيد

نَعذرُ الظَّاهِرَ شيخُ الإسلامِ (قوله ويجرد المضاف من تنوين الخ) وهو ذا الخبر يد
 واجب وأما حذف التانيث الألف عند أمن الناس فهو جائز كقوله
 * وأخلفوك عند الأمر الذي وعدوا * أي عند الأمر وقراءة بعضهم
 لأعدتْ والهاء أي عنتهاه أتموني بتصرف قال الفيشي وإن كان رذاعاً بأنه سماعي
 اهـ (قوله من تنوين) ظاهر كافي غلام زيد أومة در كننوين دراهم لان غير
 المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على أن فيه
 تنويناً مقدر انصب التميز في نحو هو وأحسن وجباً إذا لصب نحو هذا الأمن
 تمام الاسم بالتثنية وانما حذف التنوين عند الإضافة لانه يدل على الاتصال
 والاتساق فدل على الاتصال لا يجمع بينهما اهـ تصریح بما أحسن قول بعضهم
 كئاني تنوين وأنست إضافة * فأين تراني لا نحن مكاني

(قوله أونون تشهم) من جهة كونها تلي علامة أعراب (قوله مطلقاً) لوقال
 من غير اشتناء شئ كافي أمثلة الشارح ليكون أولى لان الإطلاق لا يقابله إلا
 التقييد وليس في كلامه بعد تقييد وانما هو اشتناء والاستثناء محض لا قيد
 فيقابلة العموم لا الإطلاق فلو قال لا اشتناء بدل مطلقاً لكان أولى (قوله الأفيما
 مر) في المحلى بال من الموضع التي يجوز فيها دخول ال على المضاف وهي أن يكون
 المضاف مفعولاً أو الية معمولة أو هو بال أو المضاف الية مضاف إليه مفعولاً
 أو يكون المضاف المذكور ممتني أو مجعوماً جمع مذكوراً سالماً اهـ شيخ الإسلام وبه
 تعلم أن تفسير الشارح الآتي فيه قصور (قوله والمضاف الية) أي وكان المضاف الية
 فهو عطف على المضاف وكان مسيطرة عليه (قوله معمولة لاله) أي منسوبة بأولاهو
 في حال الإضافة معمولة لها أيضاً لكان مجروراً وان شئت قلت معمولة لاله سابق ل
 الإضافة ليخرج المفعول حاملة الإضافة وقوله معمولة أي بأن يكون الوصف بمعنى
 الحال أو الاستقبال ويزاد على ذلك بقية الشروط المشار إليها قول ابن مالك * وولي
 استفهاماً أو حرف نداء * وسيأتي تشكك على الخلاف في المصدر واعم التفضيل
 والوصف الذي بمعنى الماضي (قوله والأفنية) هذا شامل للطرف نحو
 عندك فهي معنوية ولا تقدر بحرف على الصحيح وقبل تقدر باللام كأيأتي (قوله
 الا ان كان المضاف شديداً لاهام كغير ومثل) ظاهره سواء كانت غير بين
 ضدين أم لا وهو ما يفيد كلامه في التشرح حيث مثل للذكر بقوله ما الحيا
 غير الذي ككنا عمل وهو مذهب المبرد وقيل بذلك في التوضيح وشرحه بما اذا
 أريد به ما يطلق المانة والغابرة لا كالأه من كل وجه قال أبو البقاء اذا أريد
 بغير الغابرة من كل وجه تعرفت بالإضافة كقولك هذه الحرة كغيرها لكون

مجرد المضاف من تنوين
 أونون تشهم مطلقاً ومن
 التعريف الأفيما مر إذا
 كان المضاف مفعولاً أو الية
 الية معمولة لاله مفعولاً
 وغير محسنة ولم تقدر
 ولا تشبهها كضاربين
 ودعوى الديار وحسن
 الوجه والأفنية مفعولاً
 تقيدهما إلا إذا كان المضاف
 شديداً لاهام كغير ومثل
 ونحن أو موضعه مستحقاً
 للذكر كجاء وحده وكم ناقة
 ونسب لاله ولا بأية فلا
 تعرف

وان أريد به ما غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجهها بعينه اه
لجعل المقضي لتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافي وجعل المانع
من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاة الشلوبين وبين الابهام
فيها انك اذا قلت غير زيد في كل شيء الا زيدا غيرته وكل ما صدق عليه فهو بالمغايرة
صدق عليه المماثلة اذا كان الجنس واحدا واشتركا في وصف من الأوصاف
ولا تكاد جهات المماثلة تتحصر وذهب سيديويه والمبرد الى أن سبب تشكيكه ما أن
أضافته الماخففة لمساكنها اسم الضاعل بمعنى الحال ألا ترى أن غيرك ومثلك
بمعنى مغايرك ومماثلك واختاره أبو حيان في التكملة الحسان وهذا النوع مرجعه
إلى السماع ومنه شبهك وضربك وتزك وتزكوك وزكك وتزكك وتزكك وتزكك اه
نصر ينج قال الفيلسوف اذا أريد مطلق المماثلة والمغايرة لا تتعرف بالاضافة ويرد
على ابن مالك القائل بأنها تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين متضادين بقوله تعالى
ما الحسا غير الذي كونا نعمل اذ لو كانت غيرهم مرتقا لما وقعت صفة الشكر المحضة
اه وجوابه أن غير في الآية يدل لاضافة ويجوز ابدال المعرفة من النكرة وعكسه
اه تقرير شيخنا الدردير على الأشعري (قوله وتقدر بمعنى الخ) أي تقدر بالاضافة
المحضة وأما اللفظية فالصحح انما ليست بمعنى حرف أسلا وصرح ابن جني
والشلوبين بأنها على معنى اللام وما ذكره المؤلف من أن أقسام الاضافة المحضة
ثلاثة تبين فيه ابن مالك وهو تابع لابن الحناجب وهو تابع للجرجاني قاله في التصريح
وذهب الجمهور الى أن الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما
أوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الضائع
الى أن الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يدر في ثوب خرو ونحوه
و يقول الثوب مستحق للغز بما هو وأصده وذهب أبو حبان الى أن الاضافة ليست
على تقدير حرف مما ذكره ولا على نيته اه كلام التصريح (قوله بمعنى في) ولا نقل
على معنى في كما قال ابن الحناجب فانهم اعترضوا عليه بأن عبارة تقتضي بناء
المضاف ومعنى كونه على معنى في انها تفيد النسبة والخصوصية التي تفيدها
في وكذا في الباقي (قوله بمعنى من) ومنها اضافة الأعداد الى المعدودات عند ابن
السراج واختاره في التسهيل قال في شرحه ومن هذا النوع اضافة الأعداد الى
المعدودات كعشرة رجال والمقادير الى القدرات كطول زيت اه ومذهب
الفارسي انما بمعنى اللام وانفقا أي الفارسي وابن السراج فيما اذا أضيف عدد
الى عدد نحو ثلاث مائة على انما بمعنى من اه أشعري (قوله واتباعه للأول) أي
على أنه نعت له (قوله وبمعنى اللام) أي ومن ذلك اضافة نحو عندك ولديك ومعك

وتقدر بمعنى في في نحو بل
ذكر الابل والنهار وثمان
شبه الابل وبعني من في
نحو خاتم حديد ويجوز فيه
اتباع الثاني واتباع الأول
وبمعنى اللام في الباقي
وأقول الثاني من أنواع
المجرورات المجزوء بالاضافة
والاضافة في اللغة الاسناد

و يؤى قول الظرف بالمرادف أو المقارب كـ كان ومـ صاحب وأقول الفيشى من ذلك
بقوله أى عنده مضاف لك أو منسوب لك قال الفيشى أيضا والصحيح أن إضافة الظرف
ليست على معنى حرف أم لا ومشي في التصريح على أنها بمعنى اللام (قوله قال
امرؤ القيس) امرؤ معناه الرجل والقيس معناه الصنم وقبل معناه الشدة كما تقدم
وقوله امرؤ القيس أى ابن حجر الكندي فلما دخلناه الخ من الطويل البناء عاطفة
على آيات قبلها ولما جئني حبر وانزائفة ودخلناه فعل وفاعل ومفعول والضمير
المفعول عائد على البيت وأضفنا ظهورنا فعل وفاعل ومفعول ومضاف إليه
وجديده صفة وكذا مشطب والشاهد في أضفنا (قوله فلما دخلناه هذا البيت) اعلم
أن إقطاء البيت ليس طرفا وإنما هو مفعول به يدخل بحذف حرف الجر توسعا والتقدير
دخلنا في هذا البيت (قوله منسوب إلى الحيرة) مدينة بقرب الكوفة بخاري
في النظم بالخاء المهملة نسبة إلى الحيرة بكسر الخاء المهملة والقياس بحرى لكهم
قالوا حارى شدوذا قلب الباء الفاء وقوله إلى كل رجل بالخاء المهملة الساكنة
لا بالجيم ورأيت في بعض النسخ حارى بالجيم والحيرة بالجيم ورجل بالجيم فاعله خطأ
تأمل (قوله فيه طرائق) أى فيه صورا مختلفة تأمل (قوله ولهذا) أى لأجل التنزيل
المذكور (قوله بدا أنى لهب) أى بدا أن منسوبان لأنى لهب واسمه عبد العزى
وانما كنى مع أن التكنية تشعر بالعظيم للنسبة كنية ما يصلاه من الاله
(قوله مرسلوا الناقة) هذا ملحق بجمع المذكور السابق لاجتماع حبة لعدم تعدد
المولى (قوله من نون المفرد وجمع التكسير الخ) لأن نونهم الانشبه التنوين لأن
النون فيهما تليها علامة الاعراب وهى الحركة بسما على أن الاعراب واقع بعد
آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين وقيل
أن الاعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده أهـ تصریح وعلى كل حال نون المفرد
وبجمع التكسير لا تشبه التنوين لأن النون المشبهة للتنوين هى النون التى تلى علامة
الاعراب لا الآتية بعدها ولا المقارنة لها أى لعلامة الاعراب (قوله لا يجوز
غير ذلك) أى غير ثبوت النون بأن تحذف النون (قوله بعلامة لفظية) وهى ال
(قوله بأمر معنوى) وهى العلمية (قوله مع بقاء زيد على تعريف العلمية) راجع
لقوله ولا زيد عمرو واحترز به عما إذا قصدت تكبير زيد فانه يحتمل زاضافته كفى
قوله * علاز يدنا يوم النصار رأ من زيد كم * (قوله والتكبير) تفسير للشبوح

أى لما دخلنا هذا البيت
أسندنا ظهورنا إلى كل
رجل منسوب إلى الحيرة
تخطط فيه طرائق وفى
الاصطلاح اسناد اسم إلى
غيره على تنزيل الثانى من
الأول منزلة تنوينه أو ما يشوم
مقام تنوينه ولهذا وجب
تجريد المضاف من التنوين
فى نحو غلام زيد ومن النون
فى نحو غلامى زيد وضاربى
عمرو قال الله تعالى ثبت يد
أنى لهب أنا مرسلوا الناقة
أنا هؤلاء أهل هذه
القرية وذلك لأن نون المتنى
والجموع على سبعة قائمة
مقام تنوين المفرد إلى هذا
أشربت بقولى ويجرد المضاف
من تنوين أو نون تشبهه
واحترزت بقولى تشبهه من
نون المفرد وجمع التكسير
كشيطان وشياطين تقول
شياطين الانس شر من
شياطين الجن فثبت التنوين
فهم لا يجوز غير ذلك وقول
مطلقا أشربت إلى أنما فاعلة
عامة لا يستثنى من انتهى بخلاف
القاعدة التى بعدها وكأن

الإضافة تستدعى وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له كذلك تستدعى وجوب تجريد المضاف من
التعريف سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوى فلا تشول الغلام زيد ولا زيد عمرو مع بقاء زيد على
تعريف العلمية بل يجب أن تجرد الغلام من ألوانه فتد فى زيد الشبوح والتكبير وحينئذ يجوز لنا إضافتهما
وهذه هى القاعدة

والضارب برأس الرجل
والضارب بازيد والضارب بوزيد
وقد تقدم شرحه في فصل
الحلى بال فأعني ذلك عن
اعادته فلذلك قلت الا فيما
استثنى أي الا فيما تقدمت
استثناؤه ثم يمتنع بعد ذلك
أن الاضافة على قسمين
محمضة وغير محمضة وأما غير
المحمضة عبارة عما لا يقع فيه
أمران أمر في المضاف وهو
كونه صفة وأمر في المضاف
إليه وهو كونه محمولا لآلة
الصفة وذلك يقع في ثلاثة
آبواب اسم الفاعل كضارب
زيد واسم المفعول كعطى
الديار والمفعلة المشبهة كمن
الوجه وهذه الاضافة
لا يستفيد بها المضاف زيدا
ولا تخصيصا أما انه لا يستفيد
تعريفا فالاجماع ويدل عليه
المتعارف بذلك كقوله
مررت برجل ضارب زيد
وقال الله تعالى هذا بالغ الكعبة
هذا عارض محطراتنا لم تعرب
محطراتنا خبرا ثانيا ولا خبرا مبتدأ
محذوف وأما انه لا يستفيد

(قوله التي تقدمت الإشارة إليها آنفا) أي قرىبا وهو بعد الهزة وكسر النون
أي في قوله بخلاف القاعدة التي بعدها (قوله فلذلك قلت الا في ما استثنى) اعترض
بأنه قال الا فيما عر و الجواب أن قوله فلذلك قلت أي بمعنى لا انظرا (قوله عما اجتمع)
أي عن مركب اضافية اجتمع فيها أي في مفعولها (قوله انك تصف النكرة
الح) فقد يقال انه بدل لصفة فلا ينضرب دليل لكن لما كان وصفا أولا لاسم في
الوصف أن يكون مفعولا مقالة ويؤيد ذلك ما أتى أن البدل في المشتق قليل (قوله
الضارب زيد) بالاضافة وهو صفة للرجل (قوله محطراتنا) عت اعارض أي يأتينا
بالطرا ه يضاوي (قوله ولا تخفى المبتدأ محذوف) فيه نظر لان نعت النكرة الا قول
لا يجوز قطعه قال الامموني اذا تعددت نعت النكرة تعين في الا قول الاتباع و جاز
فيما بعده انقطع اه فيعلم منه انه اذا لم يكن الابعوت واحدا للنكرة لا يجوز قطعه (قوله
وزعم بعض المتأخرين) وهو ابن مالك تبع لآل ابن الضائع والحاصل أن ابن مالك
اعترض على ابن الحارث في قوله ولا تفيد الا تخفينا فقال أي ابن مالك بل تفيد
أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وأما قوله ولا لتخصيص فغير صحيح
الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال وأما قوله ولا لتخصيص فغير صحيح
لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون
الاضافة غير محمضة اه من التصريح (قوله أفادت أمر الفظيا) أي أمرا
مرجعه للفظ لا المعنى وذلك الامر هو التخفيف (قوله وهو التخفيف فان ضارب الح)
قال في التوضيح وشرحه وانما تفيد هذه الانشائية التخفيف لان الاصل في الصفة
أن تعمل النصب لكن الخفض أخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المعنى
أو تفيد رفع النصب أما التخفيف فيحذف التنوين من المضاف كما في ضارب زيد
ضارب عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه في هذه الصفات تحريم ظاهر
حذف للاضافة وكما في ضارب زيد وحواج بيت الله في هذين التنوين مقدرا
بدليل نصهم في المفعول قاله الموضح في الحواشي أو يحذف نون التنية كما في ضارب زيد
او نون جمع كما في ضارب زيد في التنية والجمع حذف النون للاضافة وأما رفع
النصب في نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية
فج خلوا الصفة المشبهة عن ضمير يعود للموصوف لفظا وفي نصبه على التشبيه بالمفعول

تخصيصا فهو الصحيح وزعم بعض المتأخرين انه يستفيدة بناء على أن ضارب زيد أخص من ضارب
والجواب أن ضارب زيد ليس فرعاً عن ضارب حتى تكون الاضافة قد أفادته التخصيص وانما هو فرع عن ضارب
زيدا بالتنوين والنصب بالتخصيص حاصل بالمفعول أفدت أم لم تصف وانما سميت هذه الانشائية غير محمضة
لانها في نسبة الاصل اذا لاسل ضارب زيد كما بينا وانما سميت لفظية لانها أفادت أمر الفظيا وهو
التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيدا

به فتح اجراء وصف الفعل القاصر مجرى وصف الفعل المتعدي في نصبه المقبول
في رفع الوجه فتح وفي نصبه فتح وفي الجر تخلص منهما انتهى كلام التوضيح
وشارحه (قوله وان الاضافة المحضة الخ) والاضافة المحضة هي الغالب
ولذا قدمها التوضيح وكان المناسب للؤايف هنا أن يذمها (قوله عما اتفق منها
الاسرار) أي اتفق من متعلقها الاسرار (قوله وضرب زيد) فان اضافة
المصدر لمفعوله محضة بخلاف ابن طاهر وابن بريهان وابن الطراوة فدل نعتهم
بالعرفة في قوله

ان وجدى بلسا الشديدا راني عاذا فيك من هودت عندنا ولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف الى راني المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع
منه ولا له خروجت اكرامك فان اضافة محضة بخلاف الروابي وكذا اسم التفضيل
شعوا افضل القوم فان اضافة محضة عند اكثر من خلاف لابن السراج والفارسي
وابن أبي البقاء والكوفيين وجأعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن
عصفور ونسبه الى سيبويه وقال إنه الصحيح بدليل قوله من مررت برجل افضل القوم
ولو كانت اضافة محضة لزم وصف النكرة بالعرفة وان الخالف خرج ذلك على
البديل فيكون من بدل المعرفة قال ذلك باطل لان البديل بالاشتقاق انتهى كلام
ابن عصفور وهذا الذي حكاه ابن سيبويه واختاره ابن مالك عن
الفارسي واختار خلافه وزعم أن ذلك مذهب سيبويه انتهى تفسيرا (قوله
وضرب زيد امر) فان اضافة محضة على الصحيح بخلاف الكسائي وخرج أيضا
الصفة التي لا تعمل نحو كاتب القاضي وكاتب عياله فان اضافة محضة (قوله
وتخصيصه ان كان نكرة نحو غلام امرأة) أي فأولا غلام كان شاملا لغلام الرجل
والمرأة فتخصص بالاضافة وهذا مبني على أن غلام امرأة أسله غلام فقط لا غلام
لا امرأة وحديث يقال ما الفرق بين ضارب زيد وبين غلام امرأة حيث قلتم أسل
ضارب زيد ضارب زيد وأولتم أسل غلام امرأة غلام فقط وحاصل الفرق أن
ضارب يفتقر للمفعول لكونه متعديا بخلاف غلام فانه جامد فلا يطلب معه ولا تأمل
(قوله والدليل على ذلك انك نصف الخ) قد يقال ان البديل للاسفة (قوله ربنا
أخرجنا من عمل صالحا غير الذي كنا نعمل) فتعبر بالذي سفة لنكرة وهو صالحا
فيكون غير الذي نكرة أيضا وهذا أحد قواين القول الآخر يقول غير في الآية

في عبادته

قال الله تعالى ربنا أخرجنا من عمل صالحا غير الذي كنا نعمل الثانية

أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة مكان يقع حالا أو تعبيرا أو أمما لانا فية للجنس فالحال كقوله هم
جاء زيد وحده والغير كقوله هم كم ناقة وفصيلها

ذلك غلام زيد فان الامرين
فهما منتهقان وضرب زيد
فان المضاف اليه وان كان
معمولا لا يضاف لكن المضاف
غير منتهق وضارب زيد أمر
فان المضاف وان كان صفة
لكن المضاف اليه ليس معمولا
اهل الان اسم الفاعل لا يعمل
بذا كان معنى الماضي فهذه
الأمثلة الثلاثة وما أشبهها
تسمى الاضافة فهم محضة أي
خالصة من شائبة الانفصال
ومعنى بقائها أفادت أمرا
معنويا وهو تعريف المضاف
ان كان المضاف اليه معرفة
شعوا غلام زيد وتخصيصه ان
كان نكرة شعوا غلام امرأة
الاسم الا في مستثنين فانه
لا يتعرف ولا يمكن تخصص
احدهما أن يكون المضاف
شديد الاهتمام وذلك كغدير
ومثل وشبهه ونحو بكر
الحاء المحضة وسكون
الدال المهمة بمعنى صاحب
والدليل على ذلك انك نصف
بها النكرات فتقول مررت
برجل غيرك وبرجل مثلك
وبرجل شهاب وبرجل خذلك

معرفة وانما سابدل لاصفة كما تقدم (قوله فيكم مبتدا) خبره محذوف اي لك كما
ذكره في المستي (قوله فان الصحيح الخ) وقال ابن الحارث في شرح الكافية
اندشيد بالاضاف (قوله ايا الموت الخ) يطلق الموت والحياة في لغة العرب على
معان أحدها مقارنة الروح للجسد ومفارقة اياه والثاني بمعنى الوجود والعدم
كقوله لم للشمس مادامت موجودة حية فاذا عدلت قالوا انها ميتة الثالث بمعنى
العز والذل والعلو والافتقار الرابع بمعنى الهدى والضلال والعلم والجهل قال تعالى
أو من كان ميتا فأحييناه أي من كان ضالافه ديناه أو من كان جاهلا فاعلمناه
الخامس بمعنى الحركة والسكون السادس الحبيب والجرب قال تعالى فاحييناه
بإرادة ميتة السابع اليقظة والنوم قال تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها وان
لم تمت في منامها وقال الشاعر

موت ونفيا كل يوم وليلة * ولا يدري ما أن موت ولا نفيا

الثامن بمعنى اشتعال النار ونحوها التاسع بمعنى الحق واليقين العاشر بمعنى
الطوبى واليوسة قال تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي أي
يخرج السقطة المتضررة من الحية اليابسة وبالعكس الحادي عشر الرجا والطوف
كقول أبي الطيب

ترى كني في خجلة * أمرت مرة وأحيى مرارا

الاعراب الهمزة للاستفهام وبالموت جاز ومجرور متعلق بنحو فيني والموصول مفعلة
للموت لانافية بذاته مساوي ان واسمها وملاق خبرها والجملة خبر لا والجملة من لا
واسمها وخبرها سلسلة الوصول لا اياك لا واسمها والسكاف مضاف اليه وخبرها
محذوف أي موجود ونحو فيني مضارع مرفوع والنون للوقاية والياء مفعول
محله نصب والشاهد في اياك (قوله ثم بينت أن الاضافة المعنوية على ثلاثة أقسام)
وتقدم الكلام على الخلاف في الاضافة اللفظية وان الصحيح انها ليست على تقدير
حرف أسلا ~~بالتقريب~~ هل الاضافة للجميل تفيد التعريف لانها في تأويل
المصدر المضاف لفاعله أو التخصيص لان الجملة من تكرار احتمال ان صاحب
البيط وميل أبي حيان الى الثاني وقال بعض الظاهر الاول ولا بد في قواهم الجملة
مفعلة لا مفعلة دون المعرفة لان ذلك نظرا لظاهر انتهى من حواشي الاشعري وأما
قولك ضرب اليوم زيد اقتيل الاضافة على معنى في وقبل لادنى ملازمة أي نوع
نعاني (قوله على ثلاثة أقسام) والتي بمعنى اللام ~~كثروا~~ التي بمعنى من كثيرة
والتي بمعنى في قليلة كما في التوضيح (قوله لحرف للمضاف) سواء كان لحرف زمان
أو مكان فالزمان مكررا للابل وترى أربعة أشهر والمكان نحو شهيد الدار وشهيد

فيكم مبتدا وهي
استفهامية ونافعة مضروب
على التمييز وفصلها عطف
ومعطوف والمعطوف على
التمييز تغيير واسم لا كقولك
لا بالزبد ولا غلامى معروفان
الصحيح انه من باب الخفاف
واللام متعجمة بدل سقوطها

في قول الشاعر
أيا الموت الذي لا بد أني
ملاق لا اياك نخوف فيني
فهذه الانواع كلها تكرار
وهي في المعنى بمنزلة قولك جاز
زيد مفرد او كم ناقة وفصيل
للساولة اياك ثم بينت أن
الاضافة المعنوية على ثلاثة
أقسام مفعلة في ومفعلة
بمن ومفعلة باللام فالتدريج
ضابطها أن يكون المضاف
اليه ظرفا للمضاف نحو قول الله
تعالى يلممكم الليل والنهار
ترى من أربعة أشهر وتعو

قل

على معنى في ان

الظرفية فلاضافة على

مصر ومصرع الشام فبما

في هذا حاصل ما في القيسى بايضاح وى

المدنية يقتضى أن علم مالك في المدينة وليس

العالم المنسوب للمدينة لكونه قاطن لها اه (قوله وأكرر

وهم الجمهور حيث ذهبوا الى أن الاضافة على معنى من أو اللام

ايضاح ذلك (قوله وبمعنى اللام فيما عدا ذلك) أى انه اذا قلنا شرط الاضافة

التي على معنى في وهو الظرفية وشرط الاضافة على معنى من وهو العينية

وصحة الاختصاص بالاضافة على معنى اللام نحو ثوبان يدوعلامه على الاضافة فيه

للك وحسب المجهود وتبدله على الاضافة فيه فتبدل الاختصاص فان المضاف في

الاربعة ليس بعض المضاف اليه لا يصح الاختصاص فيها بالمضاف اليه من المضاف

ولا المضاف اليه فمما طرأ للمضاف ونحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح

أن يتجرعه بالظلميس فيقال هذا اليوم الظلميس امسكن اليه ليس بعض

الظلميس وليس الظلميس طرفا اليوم فهو من اضافة المثمنى للاسم فقدره بشرط من

شرطى الاضافة التي معنى من ونحو يد زيد فان اليد وان كانت بعض زيد كن

لا يصح أن يتجرعه بها زيد فلا يقال هذه اليد يد وليس زيد طرفا لليد فاضافة

من قبيل اضافة الجزاء الى كاه والاضافة في هذه الامور على معنى اللام * (قوله

الثالث الجحور والجحورة) ظاهرة انه معرب لان الجر من اقسام الاعراب

والاقسام المسكورة وان حركته حركه اعراب وان العامل هو الجحورة وقال

الماميني التحق أن حركة الجحورة حركه مناسبة لا تنكره اعراب وان اعرابه

متدررا الا كان فيه مخالفة التابع للتبوع لغير قطع ولا اعتبار وانما قلنا ظاهرة

لانه يمكن جعل الباء سببية والسبب أعم من العامل والاعم لا يلزم أن يصدر

بأخص معنى والجحورة الملاصقة أى ملاصقة الاوّل للثاني (قوله خرب) مرفوع

بضمه مشددة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجحورة (قوله

وهو شاذ) مراده انه لا يقاس عليه وأما كونه ناسبا في القضاة أولا فتشئ آخر

(قوله كاهم) منصوب مفتوحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة

اللام

والخاتمة جزء

يقال الخاتمة جزء

بالحادية عن الخاتمة وجمع

اللام في ما عدا ذلك نحو يد

وعلام بحر و ثوب بكر ثم

فان الثالث الجحور

للمجاورة وهو شاذ نحو هذا

بحر فب خرب وقوله * باصاح

بلغ ذى الزوجات كاهم *

وليس منه وامسكوا برؤسكم

وأرجاكم على الاصح *

وأقول الثالث من أنواع

الجحور وان ما جرح الجحورة

الجحور

ان
 ب واسكنه
 من المجاورة المنفوض
 وأما المعطوف فسكوله
 تعالي اذا تم الى الصلاة
 فاغسلوا وجوهكم الآية في
 قراءة من جرا الارب للمجاورة
 المنفوض وهو الرأس
 وانما كان حقه المنصب كما
 هو قراءة جماعة آخرين وهو
 العطف على الوجوه
 والايدي وهذا قول جماعة
 من المفسرين والفقهاء
 وشأنهم في ذلك المحققون
 ورأوا ان المنفوض على
 الجوار لا يحسن في المعطوف
 لان حرف العطف ما جازين
 الا من يربط بالمجاورة

ح
 من المندرة على
 وذلك انه شبه المنصب
 بين وانما ان ترشيح (الاعراب)
 م شذوذ لان خال من التاء وليس علما
 بن خروف ان أصله صاحبي بالاضافة وانه جرى
 بن مخم بحذف الكامة الثانية ثم ادركه ترخيم آخر بعد
 حذف الياء من صاحب وهذا تعسف لا داعي اليه وبلغ فعل امر
 رفعله مستتر وذوي منصوب بالياء لانه ملحق بجمع المذكر السالم وهو مفعول
 بلغ والزوجات مضاف اليه وكلهم بالخفض للمجاورة الزوجات أن مخففة واسمها خبر
 الشأن وليس وسلي اذا الخ خبر أن اذا شرطية انخلت فعمل ماض وعسري فاعل
 مرفوع بضمه مقدرة (قوله وكان حق كلهم المنصب) يحتمل ان المنصب اسم كان
 فهو مرفوع وحق خبرها فهو منصوب ويحتمل العكس (قوله للمجاورة المنفوض)
 وهو الزوجات (قوله وانما كان حقه المنصب) أي ليس حقه الا المنصب (قوله كما
 هو) أي المنصب (قوله وهو) أي المنصب بالعطف الخ (قوله على الوجوه والايدي)
 فيه تسامح بل عطف على الوجوه فقط لان المعاليف بالواو اذا تكررت تكون على
 الاقل على الصحيح (قوله وهذا قول الخ) أي الخفض للمجاورة في الآية قول الخ وهو
 متايل الاصح في المتن (قوله جماعة من المفسرين والفقهاء) ويعنون بالعطف
 المجاورة شاذ استه ما لا ادشيع الاسلام (قوله وخالفهم المحققون في ذلك) أي في الجور
 بالمجاورة في الآية (قوله نعم لا يمتنع في القياس الخفض الخ) اعترض عليه بان هذا
 الكلام يفي بآيات الجور بالمجاورة في عطف البيان بالقياس وقد ذكر في المتن أن
 الجور بالمجاورة شاذ أي لا يقتضيه القياس فكلامه مضطرب تأمل (قوله محجوز)
 أي مفعول محذوف بالاسم المقدر (قوله ورأى هؤلاء) أي المحققون (قوله
 بالعطف على لفظ الرأس) والمعنى فامسحوا برؤوسكم وامسحوا بأرجلكم وحينئذ
 فقبلهم على سبيل الاعتراض ان الارجل مغسولة لا تمسوحة فلا يصح عطف
 الارجل على الرأس فاجابوا عن ذلك الاعتراض بجوابين كما ذكره المؤلف (قوله

ان
 نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لانه كالتعمت والتوكيد في مجاورة
 المتبوع وينبغي امتناعه في البديل لانه في التقديم من جملة أخرى فهو محجوز تقديره ورأى هؤلاء ان الخفض
 في الآية انما هو بالعطف على لفظ الرأس فقبل الارجل مغسولة لا تمسوحة فاجابوا عن ذلك بوجهين

أحدهما أن المسح هنا

الغسل قال أبو علي سكي
لأنهم لا يهتم أن أباز يد قال
المسح خفيف الغسل يقال
مسحت الصلاة وخصت
الرجلان من بين سائر
الغسولات باسم المسح ليعتد
في صب الماء عليهما إذا كانتا
مظنة للاسراف والثاني أن
المراد هنا المسح على الخفين
رجل ذلك مسحا للرجل
مجازا وانما حقيقة أنه مسح
للخف الذي على الرجل
والسنة يثبت ذلك ويرجع
هذا القول ثلاثة أمور
أحدها أن الحمل على
المجاورة حمل على شاذ فينبغي
دون القرآن عنه الثاني أنه
إذا حمل على ذلك كان
العطف في الحقيقة على
الوجود والأيدي فيلزم
الفصل بين المتعاطفين بجملة
أجنبية وهو وامسحوا
برؤسكم وإذا حمل على
العطف على الرأس لم يلزم
الفصل بالأجنبي والاصل
أن لا يفصل بين المتعاطفين
بمجرد فضلا عن الجملة
الثالث أن العطف على هذا
التقدير حمل على المجاور على
التقدير الأول حمل على غير

أن المسح هنا الغسل) ولما كان تفسير المسح بالغسل بما يستبعد كونه مجازا إذا
لما لوف من أن المسح قسم والغسل مغايرة فكيف يفسر أحد المتغايرين بالأخر وقد دفع
ذلك التارخ بقوله قال أبو علي الخ (قوله حكى الناس لا يهتم) الذي لا يهتم هو الثقة
كأنه قال سكي إذا الثقة (قوله خفيف الغسل) أي الغسل الخفيف (قوله قالوا مسحت
للاصلاة) أي غسل لاجل الصلاة وأنت خبير بأن قولهم مسحت يتحمل تفسيره
بالمسح الحقيقي تأمل (قوله وخصت الخ) جواب عما يقال إذا كان المراد بالمسح
في جانب الأرجل الغسل الخفيف فصارت الأرجل كالأيدي والوجود في الغسل
فما وجه تخصيص الأرجل بالمسح دون الأيدي والوجود (قوله ليعتد) الاقتصاد
تقبل الماء في حالة صبها على الأعضاء والمعنى ليعتد وهو المراد بعدم الاسراف
(قوله إذا كانت الخ) حلة للعلول مع علمه كأنه قل وانما يخص الرجلان باسم المسح
لأن تلك العلة لانهم مظنة للاسراف تأمل (قوله مظنة) أي شحوظ فمضه جواز
الاسراف وهو عدم تقابل الماء حاله السب على العذر (قوله والثاني) أي والوجه
الثاني الخ وحاصله أن المسح على حقيقة أنه كمن يتعمد في الخطف لا بالرجل كما يتم السنة
أي فعل النبي فانه مسح على الخف (قوله شحوظ) أي مرسل علاقته المجاورة (قوله
والسنة يثبت ذلك) أي غسل الأرجل ومسح الخطف (قوله ويرجع هذا القول)
أي قول المحققين أن الجري بالعطف على الرأس وقول بالوجهين السابقين (قوله حمل
على شاذ) أي مع إمكان السطوح وهي كان يمكن التخصيص فلا يعمو ثم حمل القرآن
عليه (قوله فينبغي) أي يجب وليس المراد الطلب الأكيد الذي هو حقيقة لا يتبعاه
(قوله الثاني أنه) أي الشأن إذا حمل على ذلك أي الجري بالمجاورة فكان العطف
في الحقيقة على الوجود وذلك أنه على الجري بالمجاورة يكون الأرجل معصوما عطفها على
الأيدي وعلامة نصيبه حقيقة قد رقت على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
المجاورة للرؤوس وإذا كان الأرجل عطفها على الأيدي لزم الفصل بجملة وامسحوا
برؤسكم (قوله الثالث أن العطف على هذا التقدير) أي تقدير عطفه على الرأس
حمل على المجاور فلا فصل بين المتعاطفين وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاور
أي على تقدير عطفه على الوجوه اللازمة للجري بالمجاورة صير العطف على غير المجاور
ففيه فصل بين المتعاطفين إذا علمت ذلك تعلم أن قوله الثالث الخ يرجع لقوله الثاني الخ
لأن حاصلاهما أن الجري على المجاورة يلزم الفصل بين المتعاطفين فهو حمل على المجاورة
تأمل (قوله للتوجيه الأول) وهو الجري بالمجاورة اللازم له عطف الأرجل على الوجوه
وحاصل هذا الكلام أن قراءة النصب فيها العطف على الوجود ووجه الجري على
المجاورة فيه العطف على الوجوه فصارت قراءة النصب مؤيدة للجري على التوهم من

المجاور والحمل على المجاور أولى فإن قلت يدل للتوجيه الأول قراءة النص

حيث اشتراكهما في العطف على الارجل (قوله قلت لان لم انهما عطف على الوجوه)
 أي الذي هو مبنى التأييد للجرا مجاورة وإذا انتفى العطف على الوجوه الذي هو
 مبنى التأييد فأيقتف تأييد قراءة نصب للجرا بالمجاورة تأمل (قوله على محل الجار
 والمجرور) أي على محل قوله برؤسكم لأن محله نصب متعول لامسكوا وعلى هذا
 فقراءة نصب محمولة على المسح على الخطين أو على الفعل الخفيف (قوله يسلكن
 في نجد وغورا فائرا) تمامه * فواستقاعن قصدها جوارا * يسلكن من السلك
 وهو الدخول وفي الصحاح سلكت الشيء في الشيء فأنسلك أي دخلته فيه فدخل *
 وأعرابه يسلكن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة والنون
 فاعل وفي نجد متعاقب يسلكن وغورا بالنصب معطوف على محل في نجد فان محله
 نصب قائرا سنة لغورا ومحل الشاهد نصب غورا بالعطف على محل في نجد

باب * المجزومات الخ *

جميع مجزوم أو مجزومة والخبر لا يعين الأول خلافا للفحشي لأن المجرور إذا حذف
 جاز التذكير والتأنيث (قوله الأفعال) خرج الأسماء والحروف وهو واضح
 والجملة وفيه نظرون الجملة تذكر مجزومة ولا يقال المراد المجزومات انقطاع الجملة
 مجزومة محذورة لا نقول الفعل إذا اتصل به إحدى النونين مجزوم محذور والجواب أن
 المراد المجزومات بالأصالة وخرج بالمضارع الأمر على مذهب البصريين والماضي
 وفيه نظرون الماضي يعجز محذور محذور الجواب أن المراد المجزومات بالأصالة (قوله الداخل
 علمها جازم) أي المتصلة بدخول الجازم عليها وقوله جازم يعني وجزمها احترازاً عما
 إذا لم يعجزها نحو قوله لم يوقن بالجار كما يأتي أيضاً (قوله وهو ضربان) أي
 ذو ضربين الأول يلزم الاختيار بالمتنى عن ضمير المفرد (وقوله لم ولما) يشتركان
 في الحرفية وفي الاختصاص بالمضارع والتاني والجزم والقلب للمضي وجواز
 دخول همزة الاستسهاام ويقتربان في خمسة أمور الأول أن لما لا تقترب إذا بشرط
 فلا يقال إن لما تقوم بخلاف لم تقول إن لم ولولم قال تعالى فان لم تفعلوا الثاني منفي لما
 مستمر التاني إلى الحال وبعبارة أخرى إلى زمن التكلم بخلاف لم تقول إن لم زيد ولم
 ينفعه التدم كان المعنى إلى وقته هذا ولذلك جازم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان
 بل يقال لما يكن وقد يكون الثالث أن منفي لما لا يكون الاقربا من الحال ولا يشترط
 ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقبلاً ولا يجوز ما يكن الرابع أن
 منفي لما متوقع الحصول كقوله تعالى بل لما يذوقوا عذاب أي وسيذوقونه بخلاف
 منفي لم فلا يقال لما يجمع الغدان لأنه لا يتوقع اجتماعهما وأما الغدان فان كان
 يتوقع اجتماعهما فانه يصح أن يعجز رافعهما بلما والافلا بخلاف لم وهذا أجازوا

قلت لان لم انهما عطف على
 الوجوه والأيدي بل على محل
 الجار والمجرور كما قال *
 يسلكن في نجد وغورا فائرا
 ثم قلت في باب * المجزومات
 الأفعال المضارعة الداخل
 علمها جازم وهو ضربان جازم
 فعل وهو لم ولما

لم يقض ما لا يكون الخامس ان منفي لما جاز الحذف ليس اختياري اقول قارب
المدينة وما أى وما ادخلها ولا يجوز حذف الفعل بعد لام لا في الضرورة كقوله
احفظ ودعك التي استودعتها * يوم الا عارب ان وصلت وان لم

اه مدايغى (قوله ولما) عبر بعضهم بقوله لما أخت لم يخرج لما الايجابية وهي التي
بمعنى الا نخرج عرشت عايك لما فعلت كذا ونحو قوله تعالى ان كل نفس لما علمها
حافظ عندهم شدة الميم والخرج لما الحينية فهو ولما جاء أمرنا وقال البعض لا حاجة
الى هذا الاحتراز لان الحينية والانتجائية لا يحفظ دخولها على المضارع اه
مدايغى (قوله ولا لام الأمر) اعلم ان حركة اللام الطلية الكسر وفتحها الغنة ويجوز
تسكينها بعد الواو والفاء ونحو تسكينها بعد الواو والفاء ~~بكثر~~ من نحو يكره أو كل
من التبع والتسكين كثير بعد ثم انتهى أشعوفى (قوله ولا لام الأمر) أى ومسمى
لام الأمر وهو لانه الجازم لان الاسم هو الجازم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان
كل حكم وارد على لفظ فهو وارد على معناه لا اشربة والمراد به اللام الموضوع
الطلب الفاعل أمر اكان الطلب نحو لاني ذوسعة أو دعاه نحو لا يقض عليه نار بل أو
التماسا كقولك لساو بالية فعل فكيف كذا واستعملت في غير الطلب كالتى يراد
بها أو نحوها الخبر نحو قول من كان في الضلالة فلم يدله الرحمن مداى فيمدوا التهديد
نحو قول من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ويضاف اللام الى الأمر لان لفظ لام نكرة قابلة
للاضافة لانه لم يقصد لفظها وقال ولا في النهى ولم يصف لانهى بل فجعل معنى لان لا علم
على نفسيا لانه قصد لفظها فغير عنها فصار علم معناه على نفسيا فلا تقبل
الانضافة اذا العلم لا يضاف كزيد علما وانما عملت لام الأمر الجزم لان المضارع لما
دخله لام الأمر شبه أمر الخطاب وهو مبني ولم يكن بشيء ذلك لوجود حرف
المضارعة مع مذهبهم فذكر الاعراب فاعرب باعراب شبه البناء وهو السكون لانه
الاصل في البناء ويجوز حذف لام الأمر في الشعر دون غيره على الصحيح كقوله
مجد نفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من أمر تبالا

أى وبالأى حقدا وعداوة اه مدايغى (قوله ولا في النهى) قال بعض أصل لا
الطابية لام الأمر زيد فيها ألف فاشتقت وزعم بعض أنها لا التافهة والجزم
بعدها بلام الأمر مضمرة وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ اه أشعوفى
(قوله في النهى) أى المستعملة في النهى فهي صفة للأو المعنى مستعملة في النهى
فهو حال والمراد الموضوع المستعمل في النهى بان وضعت لطلب ترك الفعل سواء
استعملت في النهى نحو لا تخف أو في الدعاء نحو لا تؤاخذنا أو في التماس كقولك
لنظيرك غير مستعمل لا تفعل كذا وغير ذلك كقولك لولدك أو عبدك لا تطعن

ولام الامر ولا في النهى

فانما هو التهديد وخرج بقوله في النهي لا التامية والرائدة وقد سمع الجزم بلا التامية
اذا صلح قبلها كي تنوي حتمه لا يمكن له على جهة وقلة لم يتعرض له المصنف وانما
عملت لا التامية الجزم ليكون الظاهر للام الامر من جهة انها للطلب أو تقيضها
من جهة ان اللام اطلب الفعل وهي اطلب تركه بخلاف لا التامية اذا لم يطلب فيها
اه مباحي (قوله وجازم الفاعل) أي اصله أو غالبا والاعتد بجزم فعلا وجمله
والغرض ما ثبت له هذا الحكم وأما الاحتمالية والإكثارية فتشئ آخر (قوله
أدوات الشرط) الشرط يطلق على الاداة وعلى الفعل الاقرب من الفعلين أو الجملة
الاولى من الجملةتين وعلى التعليق والاضافة على الاول سانية أي أدوات هي شرط
وعلى الثاني حقيقة أي أدوات للفعل الاول من الفعلين أو للجملة الاولى من
الجملةتين وعلى الثالث من انما الدال للدلول أي الخواتم دالة على التعليق
أي تعليق جمول جملة على جمول مضمون جملة أخرى في المستقبل (قوله ان واذا
الح) بدل من أدوات الشرط بدل بعض من كل بالنظر اكل فرد وبدل كل من كل
بالنظر للعجموع (قوله مجرد التعليق) من إضافة المفعول للموصوف أي التعليق
المجرد أي من الزمان والمكان والعامل وغيره (قوله وهما احرفان) فيه
تعريض باسمية البراق لان تخصيص الشيء بالذكر يقتضي اني الحكم عن غيره
وان كنتا قاعدة أغلبية (قوله غيره) أي وهو غير زمان فيهما قاله في المعنى
(قوله ومن العاقل) المناسب للعالم ليعمل المولى سبحانه وتعالى (قوله غير لا ولم)
قضية ان الجازم للفعل في شوقه لم تعلموا وان به قال بعضهم وقال بعضهم
الجازم لم وان عاملة في لم ومدحوا بها وهذا هو الراجح (قوله وهو أربعة علم) وقد
تأمل كقول الشاعر

لولا قوارس من نعم واسوتهم * يؤم الصليفا لم يوفون بالجان

وهل هو ضرورة أو لغة فيم خلاف وظاهر كلام ابن مالك انه لغة وذهب
السيد وغيره الى انه ضرورة والتعريب لغة واستشهد به بعضهم بألم تشرح شرح
الحاء وفيه نظر اذا تحل ان هنا وانما يفتح أو يحسن حمل الشيء على ما يحتمل محله كما
قد منا وقبل أصله نشرح ثم حذف الون الخفيفة وأبقى الفتح دليل على ما روي
هذا شدوا ان توصف كيد المنفى لم سمع انه كالفعل الماضي وحذف النون لتغير
متنفي مع ان المؤكد لا يليق بالحذف انتهى قيل ويحتمل ان حركة الحاء
في تشرح اتباع لحركة الراء التي قبلها أو لحركة اللام التي بعدها (قوله لما) قال
الشراء أصلها الا فادت الالف مما كما قال في ان أصلها لا فادت الالف فونا
والصح قول الجملة ووران ناسم كية من لم وما قيل بسيطة اه تصرح (قوله وقد

وجازم الفاعل وهو
أدوات الشرط اذا واما
لمجرد التعليق وهما احرفان
ومن للعامل وما هو غيره
ومتى وأيان للزمان وأين واني
وحسما للمكان وأي بحسب
ما تصاف اليه ويسمى أواما
شرطا ولا يكون ماضيا للمعنى
ولا انشاء ولا جامدا ولا مشروفا
بالتفليس ولا نداء ولا ظرف غير
لا ولم وثانها ما هو بابا وجزاء
وأقول لما أنشئت القول في
المجرورات شرعت في المجزومات
وهذا الباب تتم أنواع
المربات ويثبت أن
المجزومات هي الأفعال
المضارعة الداخل عامها أدا
من هذه الأدوات الخمسة
تشم وان هذه الأدوات
غير بان ما يجزم فعلا واحدا
وهو أربعة علم فعول لا ولم
يولد ولم يكن له كفو أحد
ولما نشرح ما يقتضى لما أمره
بل لما يذوق عذاب ولما يعلم
الله الذي جاهدوا منكم
ولام الامر نحو اينفق ذو معة
من سمعته ولا في النهي نحو
لا تخزن ان الله معنا وقد

يستعازر ان للدعوى أى يستعملان في الدعوى وفي الاقسام أيضا كما قدمناه (قوله
وما يجزى فعلين) مضارعين نحو وان تعودوا نهدا وما نسير نحو وان عدتم عدنا
أو ض مضارع نحو من كان يريد حرث الآخرة ننزله في حرثه أو عكسه وهو قليل
والصحيح جوازه اختيارا كحديث من يقيم ليلة القدر اجابته واحتسابا بغفرله وقوله
تعالى ان نشأ نهرل علمهم من السماء آية فظلت أعناقهم لان الماء طوف على الجواب
جواب قال صور أربعة وان اعتبرت في المضارعين ككونهما معصو به لم يؤخذ
مختلفين فالصور سبع لانها معامات بين وهذه صورة أو مضارعين وتحت أربعة سبع
لان كلهما معصو بلم دون الثاني وبالعكس فهذه خمسة أو يكونا مختلفين أى
أخر والثاني مضارع معصو به لم أولا والثاني ماضى فلهذا أربعة فالجملة
تسعة ووجه في صورة الاختلاف على الراجح انه مدابغى **تبيينه** فهم
من قوله وما يجزى فعلين ان اذا الشرط جازمه لهما معا وهو مذهب الجاهل من
البصريين واختاره ابن عسكرو والابدي واعتبر بان الجازم كالجارح فلا يهدل
في شيئين وبانه ليس انما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق
بان الجازم لما كان تعاقبا حكم على الآخر عمل فلهما اختلاف السائر وان اورد العمل
قد عهد من غير اختلاف كقوله في كل من وبتا غير آخر بشرط مجزوم بالاداة
والجواب مجزوم بالشرط كانه المبتدأ مرفوع بالابتداء وانما مرفوع بالابتداء
وانسب الى الاختش واختاره في التسهيل وقبل الشرط والجواب متمازما كما قال
الكوفيون في المبتدأ والخبر انهما تارة ما وهذا نقله ابن جني عن الاسفندي وقيل
الاداة والشرط كلاهما مجزى الجواب كافي في الابداء والمبتدأ كلاهما مرفوع الخبر
ونسب هذا لقول اسيدويه والخاليل ورد بان العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه
وبقي الآخر وفعل الشرط قد يحذف وبان العامل المركب لا يفصل بين جزأيه وقد
جاء الفصل في وان احسن من المشترك استجارك واجيب بان فعل الشرط هو
لحذف وهو ذام غفرله وقبل الجواب مجزوم بالخوارق له كونه قيسا على
الجزور ورد بانه قد يكون بينهما معولا لا شفاصلة فلا تجاوزه **تصريح** (قوله وهو
الا حذو عشر) اسقط المؤلف من الجوزام كية ما اذا ولو دلل لان كية ما لم يرد الجوزم
في ان تغزوا شمر لكان اجازة الكوفيون قيسا على حيثما وأما اذن فلا تجزى
الا في الشمر كقوله واذا نضبتك خصاصة فقم **تصريح** وأما لو فلا تجزى الا في الضرورة
كقوله لو شأ طار به اذ ومبعة (قوله وامان) بالهمزة المكسورة وباتون الساكنة
احترازا من ان واذا وان (قوله وأما اذما الخ) قال في التصريح قد سبويه انما حرف
ينزله ان الشرطية فاذا قلب اذما تقيم اقم فعنا ان تقيم اقم وقال المبرد وان لسراج

يستعازر ان للدعوى كقوله تعالى
اي قس على الناس ان يقر
لا تفرقوا بيننا وما يجزى من فعلين
قوله والا حذو عشر الباقية وقد
قسمتها الى ستة أقسام
أحدها ما وضع للدلالة على
مجرد تعليل الجواب على
الشرط وهو ان واذا ما قال
الله تعالى وان تعودوا نهدا
وتقول اذما تقيم اقم وهما
حرفان أساسيان لا جماع وأما
ثانها عند سيبويه والجمهور
وهو المبرد وابن السراج
ولما روى الى انهما اسم وفهم
من تخصيص هذين بالحرفية
ان ما عداهما من الأدوات
سما عو ذلك بالا جماع في غير
هما

والفارسي انما اطرف زمان وان المعنى في المثال متى تقوم اقم واحضروا بانهم قبل
 دخول ما كانت امما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انما
 كانت للماضى فصارت للمستقبل يدل على انها نزع مما ذلك المعنى البتة واعترض
 بانه لا يلزم من تغيير زمانه تغيير ذاته كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال
 والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى الماضى مع بقائه ذاته على أصلها اه
 (قوله وعلى الاصح فيها) قال في التصريح مذهب الجهم ورائه اسم بدليل عود الضمير
 اليه في قوله هو ما تأتاه من آية وزعم السهيلي وابن يسهون بهما انهما حرف اه
 (قوله من يعمل) وأجزمه فن اسم شرط وجزم محله رفع بالابتداء وعمل فعل
 الشرط مجزوم بمن وعامة جزمه السكون وفاعله مستتر فيه جواز يعود على من
 وهو اسم مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ويجز جواب الشرط وفيه ضمير مستتر
 جواز محله رفع بالابتداء عن الفاعل ويعمل وفاعله العائد على من في موضع رفع على
 الخبر به أي على انه خبر من وقيل الخبر جواب الشرط وقيل هما مع الخبر والاول
 أرجح لان توفيق الفائدة على الجواب من حيث التعاقب فقط لان حيث الخبرية اه
 مداغني (قوله ومهما) فانه او تسمى غير العامل غير الزمان ثم تسمى معنى الشرط
 وهي اسبطة رأيناها للتأنيث اه قيويني (قوله نحو قوله) أي مقول الله وقوله تعالى
 جملة حالية أو مستترضة بين المبدل والمبدل أو بين المعطوف عليه والمعطوف
 عطف بيان للتعظيم والتعزيب أي ارتفع سبحانه عما لا يليق به وقوله وما تعلقوا بادل
 من قوله الذي هو بمعنى مقوله أو عطف بيان أي نحو مقوله الذي هو وما
 تعلقوا وانما أولنا القول بالمقول لان مدخول نحو جزئي من جزئيات ما قبلها
 يقصد به كونه توتحيه وهو ما أقوله فلا يبعد ان يراد حقيقة وهو التلطف اذ ليس من
 جزئيات ما حاراه عمل المجزوم بها فوجب جملة على المقول اه مداغني (قوله وما
 تعلقوا من خير) انما اقتصر على الخبر خالهم على قوله دون الشر والافعال يتعلق
 باقسام الحكم العنلي (قوله ما تأتاه الخ) فهو ما اسم شرط وجزم على الصحيح يعود
 الضمير عليه من به والضمير لا يعود الاعلى الاسماء قال الزمخشري وغيره عادهما
 ضمير به ونسبه مير بها حملا على اللفظ وحمل على المعنى اه وفي المغني والاولى ان
 يعود الضمير فيهما على الآية اه ومحالها كما قال الكشاف الرفع بالابتداء معنى أي
 نبي تأتاه أو التصب بمعنى أي شئ تخضر تأتاه اه مداغني وتأنا فعل وفاعله
 ومفعوله وفعل الشرط هو الفعل وحده دون فاعله المستتر فيه وجوابه من آية بيان
 لهم ما في الحقيقة البيان هو المجرور لانه هو الحال كما قاله النبي (قوله الآية الخ)
 تمامها نحن لك بمؤمنين ونحن مبتدأ الف قدر ما تميمية واسم ما ان قدرت هجاء به

وهي على الاصح فيها والدليل
 عليه قوله تعالى بها تأتاه
 من آية فاعاد الضمير المجرور على
 ولا يعود الضمير الاعلى اسم
 الثاني مانع للدلالة على من
 يعمل ثم ضم معنى الشرط
 وهو من نحو من يعمل سواء
 نحو من الثالث ما وضع
 للدلالة على ما لا يعمل ثم ضم
 معنى الشرط وهو ما وما
 نحو قوله تعالى وما تعلقوا من
 خبر بهما الله بها تأتاه
 من آية الآية الرابع ما وضع
 للدلالة على الزمان ثم ضم
 معنى الشرط وهو معنى وان
 كقول الشاعر

ولست بحلال التلاع مخافة
ولكن متى تسترد القوم ارضه
وتقول الآخر

أيا نؤمن بالله أو لا
لم تدرك الامن من المثل حذرا
الخامس ما وضع للدلالة على
المكان ثم ضمن معنى الشرط
وهو ثلاثة اقسام وان وجبت
كقوله تعالى أيتها كوثوك
يدرككم الموت وقول
الشاعر

خيل لي أتي تانياني تأنيبا
أحاضر ما يرضيك لا يعاول
وقوله

حيثما استقم بقدر لما الله
نجما في غابر الزمان
السادس ما هو متردد بين
الانقسام الاربعة وهي أي
ما تم بحسب انقسامه اليه
فهي في قولك أقيم بقم أقم
مع من باب من وفي قولك
أي الدواب تركب أركب
من باب ما وفي قولك أي يوم
أهم أقم من باب متى وفي
قولك أي مكان تجلس أجلس
من باب أين ثم بينت أن الفعل
الاول بمعنى شرطا وذلك
لانه علامة على وجود الفعل
الثاني

وهو الرابع وعوئتين في موضع نصب خبر ما على انه اجازية وفي موضع رفع خبر
المتدأ على انه متعجبة والباغزة على كلاً انة درين لاسلمة الله مدابني (قوله
ولست بحلال الخ) قاله طرفة ابن العبد شاعرا جاهلي يكتفي بأبهمرو وأب بطرفة
بيت قاله وقتل وهو ابن عشرين سنة وتوذلك قيل له بن العشرين والبيت من قصيدة
من الطويل واللال بالخاء المهملة وتشديد اللام من حذل أذ نزل روى بحلال
بكر المسيم وضبطه بعض بحلال بالجسيم والتسلاع جمع نفع وهي ما ارتفع من
لارض والتخفيف منها لال الاسترقاء طلب الرقة وهو العطية وقيل المعونة (الاعراب)
استثابن واسمها والسائرزة في خبر ليس وبحلال في محمل نصب التسلاع
مضاف اليه ومخافة مفعول لا يجله لكن حرف استدراك متى اسم شرط وتسترده
فعل الشرط مجزوم بمعنى وانهم فاعل وارفع جواب الشرط وضمه لانه نسبة القافية
والشاهد في متى حيث جازمت الفعلين لانها اجازية والعنى ولست عن يستر
في التلاع مخافة الضيف (قوله أيا نؤمن بالله أو لا) هو من البسيط ويا ن اسم شرط
وؤمة مكفول الشرط مجزوم به والتكاف ضمير المفعول محله نصب وأمن جواب
الشرط وفاعله مستتر فيه وخبر ما يرضيك لا يعاول ومضاف اليه اذا طرقت مستقبل لم تدرك
جازم ومجزوم وفاعله مستتر والامن له مفعوله ومثاقم لوق مجزوف حال ولم تزل جازم
ومجزوم وجواب اذا وحذرا بفتح الخاء المهملة وكسر اللام نهر تزل وانما استتر
فيها والشاهد في ايا ن حيث جازمت تؤمك وتأم من الله شهاد ويا ن بمعنى على الفتح
محله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم انه كفي وناسبه الفعل بعده (قوله أيتها
تسكوتوا يدرككم الخ) أين اسم شرط جازم محله نصب يدرككم والموت فاعل وجمله
يدرككم الموت جواب الشرط وتكون تأمة خذ لا فاقول التبيين ان يدرككم خبر
تسكوتوا تأمل (قوله خيل لي الخ) من الطويل وخيل ماضي مضاف واني اسم شرط
وتأنياني فعل الشرط مجزوم بحذف النون واما النون بالذ كورة فهي للوقاية
وتأنيبا بجواب الشرط مجزوم بحذف النون والخامسة قول وضمة موزنة مقدم
اقوله يعاول وما موصولة ويرضيكاملة وجمله لا يعاول صفة أنا أي أنا لا يعاول غير
ما يرضيكوا وحاول الشيء اذا أراده (قوله حيثما الخ) هو من الخفيف والتجاسم الظفر
بالقصود والتعابير بين مجعومة وموحدة وراي يطلق على المستقبل وهو المراد هنا
ويطلق على الماضي أيضا فهو من الاضداد (الاعراب) حيثما اسم شرط جازم
وتسقم فعل مضارع مجزوم بحيثما ويقدر بجواب الشرط مجزوم به أيضا ولاك
تعلق به والله فاعل ونجما مفعول وفي غابرة معلق بيقدر والازمان مضاف اليه
والشاهد في حيثما فانها جازمت فعلين (قوله بين الانقسام الاربعة أي باسمها الهيم

والعلامة سمي شرطاً قال الله تعالى فقد جاء أثرها (١٧٢) والاشراط في الآية جميع شرط بشقين

لا جميع شرط يسكون الراء لان فعله لا يجمع على افعال قياسا الا في مثل الواسط كاثواب وآيات ثم بينت أن فعل الشرط يشترط فيه ستة أمور أحدها أن لا يكون ماضي المعنى فلا يجوز أن قام زيد أمس أقم معه وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فاعني ان يتبين أني كنت زعم كقوله * اذا ما اتينا لم تلدني لثمة * فهذا الى الجواب نظير الآية السابقة في الشرط الثاني أن لا يكون طامعا فلا يجوز أن قام ولا ان يقم أولا يقم الثبات أن لا يكون جامدا فلا يجوز أن قام ولا ان يقم الرابع أن لا يكون مقرونا بمتشبه فلا يجوز أن قام سوف يقم الخامس أن لا يكون مقرونا بمتشبه فلا يجوز أن قام زيدا ولا أن قام زيدا ولا أن قام السادس أن لا يكون مقرونا بحرف نفي فلا يجوز أن لما يقم ولا أن لن يقم وبنيت من ذلك لم ويجوز

الاول وهو ان واذا لانها لم يوشه ما شئ سوى التعاليق كما تقدم (قوله والعلامة سمي شرطاً) يسكون الراء كما سمي شرطاً بفتحها وقوله قال تعالى الخ دليل للحدوف اضني قولنا كما سمي شرطاً بفتحها وليس دليلاً للذ كوريد دليل قوله والاشراط في الآية جميع شرطاً بشقين لا جميع شرطاً الخ وبه اندفع ما قيل ان الآية في شرطاً لا تفتح فلا تدل على ان شرطاً باليسكون معني العلامة تأمل (قوله فاعني ان يتبين الخ) والتبين مستقبلي لا ماضي (قوله اذا ما اتينا الخ) اللثيم الذي في الاصل الحسنيس الفعل وقيل هو الخيل وقيل هو الذي اذا ساد جفا أقاربه وأنت كرمه ارفه ونسي فحش عليه يقال ائوه بالعصم فهو اللثيم ولذا قيل في اللثيم

اذا أنت اكرمت الكريم لم يكنه * وان انت اكرمت اللثيم تردا ونخص اللادم في قوله لم تلدني لثمة لانه يعلم الاب بالاول فان العرب لا يترجون من دونهم والشاهد في قوله لم تلدني أي يتبين اني لم تلدني والتبين أمر يحصل في المستقبل وتمامه * ولم تلدني عن بشره بدا * (قوله وقد يكون) أي الجواب بالادعاء المشهورة من ان القدير يرجع الى أربعين وان كانت الشاعرة أغلبية (قوله فيكون) أي يجوز أن يفتقرن الجملة الواقعة بجوابها فيشئ (قوله أو اذا النجائية) أو ما لا يتصل بغيرها بل يجمع كقوله تعالى حتى اذا ففتحت بأجوج وما جوج وهم من كل حد يدبوا وترابا وعد الحق فاذا هي شاحصة بأصهار الذين كذبوا بها فيشئ وقال الشعوب فيهم كلام ابن مالك ان الربط اذا انفصها لا يافاء مقدرة فافاء خلافاً لزمعها وانما ما يستأسل في ذلك بل واقعه موقع الفاء وان لا يجوز الجمع بينهما وهو مخالف لكلام النيشي ثم رأيت التصريح قال وقد يجمع بين الفاء واذا كما كيد خلافاً لمن منع (قوله فيجب ان يفتقر الخ) الحاصل ان الفاء تدخل لا متناع الجملة من استقع شرطاً ماله انما أولها اقترن بها من نفي أو اثبات فلاول ثلاثة الجملة الاسمية والجملة الظرفية والجملة التي فعلها جامد والثاني ثلاثة أي الاولين وان النافيات والثالث ثلاثة أيضاً فادقظ أو تقدير أو السين وسوف اه تصریح وخصت الفاء بالربط لما فهم من معنى السببية والتعقيب المناسب للجزاء المنسب عن الشرط وانتهت بعبده (قوله مثال ماضى المعنى ان كان الخ) كذا

اقتراهم ما اشعروا لم تفعل فما بلغت رسالته ونحوه لا تفعلوه تكن فتنة في الارض قالوا ثم بينت أن الفعل الثاني يسمى جواباً وجزاء تشبهاً به يجواب السؤال ويجزاء الاعمال وذلك لانه يشع بعد وقوع الاول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازي عليه ثم قلت ويجوز أن يكون واحداً من هذه فيفتقرن بالفاء نحو وان كان فيصه فتم قبل فصدقت الآية فمن يؤمن بربه فلا يخف بخساً أو جملة اسمية فيفتقرن بها أو اذا النجائية نحو وهو على كل شئ قدير ونحووا ذاهم يفتنونهم وأقول قد يأتي جواب الشرط واحداً من هذه الامور الستة التي ذكرت أنها لا تكون شرطاً فيجب أن يفتقرن بالفاء مثال ماضى المعنى ان كان فيصه فتم قبل فصدقت وهو من السكاكين وان كان فيصه فتم قبل فصدقت وهو من الصادقين

قالوا والوجه ما متناع كونه ماضى المعنى كاشرط لان حصوله معاق على حصول
 مفعول الشرط في المستقبل ويحتاج تعليق الحاصل على حصول ما يحصل في المستقبل
 فالآية مؤولة على معنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها اهـ من خط بعض الفضلاء
 (قوله ومثال الطالب قل ان كنتم الخ) قال في التصریح وتيسر عليه بقية أنواع الطالب
 من التمسى والله اعلم ولو بصيغة التمسى والاستعانة والعرض والتمنى والتخصيص
 والترجي ولا نظير بأشتم أهـ كى يدرك بالمثال الواحد ما لا يدركه الفهم ألف مثال
 وقد اجتمعت الطالبية والاسمية في قوله وان يخذلكم فن ذا الذى يصركم من بعده
 لعله فن ذا الذى يصركم كناية لان مصدرها اسم وطاوية لان من فهم الاستفهامية
 وهى مبتدأ وذا اسم اشار بمبرها والذى فعل له أو بيان ويحتمل ان تكون ذامعة
 والخبر الموصول والجملة جواب الشرط اهـ (قوله على ان لا تاهية) نسبة التمسى اليها
 مجاز وانما هو التاكيد (قوله ولا تاهية فترن بفعل الشرط الخ) هذا فيمدار
 الجواب اذا كان صالحا للشرط لا يترن بالفاء وقال ابن الحبيب ان كان الجواب
 مضارعاً مبتدأ أو مشروفاً لا فاء جازان اهـ فيشى وقال في التصریح كى جواب يصح
 جعله شرطاً ان كان ماضى الماضى مجرداً من قد وغيرها أو مضارعاً مجرداً
 أو ماضياً لم أر فلا كثر خلوص الفاء ويجوز اقترانهما ما وبقى الماضى على حاله
 ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيدة فمكثت ونحو فن يؤمن به فلا يعاف فاه ابن
 الناطم وقال غيره اذا رفع المضارع والجواب جملة اسمية والتقدير فترن ولا يخاف اهـ
 والتحقيق ان الفعل المضارع خبر مبتدأ محذوف والجملة هى الجواب لان الفعل
 المقترن بالفاء هو الجواب كى فيمدار ابن الناطم وان الماضى المنصرف المجرد على
 ثلاثة أقسام فسم لا يجوز اقترانه بالفاء وهو المستقبل معنى ولم يقصد به وعد أو وعد
 وضرب يجب اقترانه وهو الماضى انطواء معنى نحو ان كان قبسه قد من قبل فصدق
 وقدمه من مقدرة وقسم يجوز اقترانه وهو ما كان مستقبلاً معنى وقصد به وعد
 أو وعد نحو ومن جاء بالسيدة فمكثت ويجوز اقترانه بأغوية ارادة ان لوحظ مستقبلاً
 فلا تدخله الفاء وان لوحظ انه كان وقع دخلت الفاء هذا حاصل ما فى الاسموى (قوله
 ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء) قال فى شرح الكافية فان اقترن ما قبل
 خلاف الاصل وينبغى ان يكون الفعل خبر مبتدأ محذوف ولولا ذلك أى جعله
 خبر المحذوف لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعاً لان الفاء على ذلك
 التقدير زائدة فى تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعد ما فعل انها
 غير زائدة وانما داخله على مبتدأ مقدراً كمدخل على مبتدأ مخرج به اهـ وقوله
 ذلك التقدير أى تقدير كون الفاء داخله على الفعل الذى هو الجواب وقوله

ومثال الطالبية قوله تعالى
 قل ان كنتم تحبون
 الله فاتبعوني يحيبكم الله فمن
 يؤمن بربه فلا يخف شئاً
 ولا رهباً فمن قرأ فلا يخف
 شئاً الجزم على ان لا تاهية
 وأما من قرأ فلا يخاف بالرفع
 فلا تاهية ولا اسمية فترن
 بفعل الشرط كناية فمكن
 ماضى الظاهر ان لا تدخل
 الفاء وان كان هذا الفعل مبنى
 على مبتدأ محذوف والتقدير
 فلا يخاف والجملة اسمية
 وسأبى أن الجملة الاسمية
 تحتاج الى الفاء أو اذا وكذا
 يجب هذا التقدير فى نحو
 ومن عاد فبنتهم الله منه أى
 فهو يفتقم الله منه ولولا ذلك
 التقدير لوجب الجزم وترك
 الفاء ومثال الجامة قوله

ويجب الخ أي يجب أن يكون خبر مبتدأ وحيداً فالقرن بالغاء واجب وقوله يجوز دخول الغاء أي يجوز الاءدوم على ذلك ويجوز عدم الاءدوم عليه فإذا قدم على ذلك خرجت على وجه يجب فيه دخول الغاء قررته شيخنا الدردري في الاشعوري (قوله ان ترفي انا أقبل الخ) الياء مفعول أول وانما كيد له أو قل مفعوله الثاني وذلك متعلق بأقل وما لا يخبر بولده اعطف عليه (فنعما هي) فاعرابها للجواب ونعم فعل ماض وما تميز وقيل فاعل وهي مخصوص بالمدح أو الجملة قبله خبر على أحد الوجهين فمما أورخه مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبر به محذوف وقال في المغني فنعما شيئاً ابتداءً أو ما حذف المضى فان اتصل الضمير لان المدح أو ما لا اله الا هو تعالى (قوله عيلة) أي فقرا وقيل كثرة عيال وانصرف على الاول البضاوي (قوله وقد يكون الجواب جملة اسمية الخ) وقد جاء حذف الغاء في الضرورة كقوله

من فعل الحسانات الله يشكرها * والشر بانتر عند الله من لان

أراد الله يشكرها كجاء حذف الغاء من الجملة الطائفة كقوله عليه الصلاة والسلام لا يبي كعب السائله عن الماة طعة فان كعبا والاسم معهما أخرجه البخاري ويبرده. في المبرد السانع لحذف الساء مطلقاً وزعم ان الرواية في البيت المذكور من فعل الخير فالرحمن يشكره وحذف الغاء أي الله من المقرون بالسين في قوله

ومن لا يرل يتقادلغي والعبا * سيباني على طول السلامة نادما

أراد سيباني أي سيجود من التي بمعنى واحد اه تعريج (قوله فيجب اقترانه امرين) قال في التصريح وقد يجتمع بين الغاء واذا كيد اخلافاً لمن منع ذلك قال تعالى حتى اذا فقت بأجوج وما أجوج الى ان قال فاذا هي شاة خاصة أصار البحر كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في الجازاة سادة مسد الغاء فاذا جاءت الغاء مع ما تعاو وتعالى وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل اذا هي شاة خاصة أو فوسى شاة خاصة كسديد اه وهذا يؤيد ما قاله الفيشي سابقاً ويرد ما قاله الاشعوري (قوله أو اذا الفجائية) لانها اشبهت الغاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما ومعها فبما بعد ما قامت مقامها ان كانت الاداة الجازمة ان لانها أم باب الجوازم الشرطية أو كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها تشبه ان في كونها أم باب الشروط غير الجوازم والجواب فيها جملة اسمية معوجبة غير طائفة وغير مقررته بان التوكيدية نحو وان تصمهم سبعة بما قدمت أيديهم اذا هم يقتطون ينقطون جواب ان والرباط اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم من الارض اذا أنتم تخرجون فأنتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة

ان ترفي انا أقبل مثل ما لا وله انفسى ربي ان يؤتني خسران من حيثك ان تبدوا الصدقات فنعما هي ومن يكن الشيطان له قريناً فانه قريباً ومثال المقرون بالتفسير قوله تعالى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ومن يستكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم اليه جميعاً ومثال المقرون بقصد قوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل ومثال المقرون بتأني غير لا ولم وان لم تقل فلما بلغت رسالته وماتوه لو امن خير ان تكفروا ومن يقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد الامرين انما الغاء أو اذا الفجائية فالاول كقوله تعالى وان عيسى بن مريم فهو على كل شيء قدير والثاني كقوله تعالى وان تصمهم سبعة بما قدمت أيديهم اذا هم يقتطون ثم فأت

بإزالة الفجائية اه تصرع وقد أعطى المذاهب الشروط بالمثل فإذا كانت الجملة
انشائية نحو ان عصي زيد فويل له أو دخل ما لها فاني نحو ان قام زيد فصار عمر وقام
أو دخل عليها ان نحو ان قام زيد فان عمر قائم فلا يجوز فيها إذا وقعت في الثاني كما إذا
كان الجواب غير جملة اسمية أو كان أداة الشرط غير ان وإذا جملة الشرط
جملة كعلم من كلام تصرع المتقدم (قوله ويجوز حذف ما علم من شرط الخ)
ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وإبقاء الأداة كقولهم من ثواب

فإن الأمنية من يحشها * فسوف تصادفها ايها

أي أيما يذهب تصادفها وقد اجتمع حذف الجواب والشرط في قوله صلى الله عليه
وسلم فإذا جاء صاحبها والا استمع مما يخفف من الاول والجواب ومن الثاني الشرط
والمتقدم فان جاء صاحبها فردد ما إليه وان لم يجئ فاستمع بها اه تصرع إذا علمت
ذلك فقول المصنف من شرط أو جواب أو مائة فخلو فلا ينشأ في جواز الجمع وهذا
أحسن من قول الفيلسوف أو جواب أو جملة شرط أو مائة فخلو اه فانه يؤمن ان
المراد أو الداخلية على جملة شرط وهي كذلك بل التي هي مائة فخلو هي أو الداخلية
على جواب تأمل (قوله أو جملة) بل هي كطرف على شرط أي ما علم من جملة شرط الخ
(قوله ان تقدمهما) أي تقدم علم ما أي على الشرط وإداته طاب أن وسقطت
الغاية دليل ما في في النصيب وهذا الجزاء أي قد ان ما بعد الباء مسبب عما قبلها
ومرتب عليه وهذا يفهم من قوله أو جملة شرط وإداته لانه يفهم من شرطه قصد به
الجزاء فصارت العبارة مساوية لقول ابن مالك

وبعد غير التي جزاء تقدم * أن تسقط الفا والجزاء قد قصد

ولا يرد على المصنف الذي لا نه ليس طلبا فهو خارج بقول المصنف طلب اه فيشئ
فالشرط ثلاثة فان كانت الفا مرفوعة فالضارع منصوب بان مفعولة وجوبا
بعدفاء السببية نحو يا ليتي كنت معهم فأفوز وبقيمة الجوبة التمامية المتقدمة
في التواضع وان لم يهـ هذا الجزاء فيرفع نحو خدم من أموالهم صدقة تطهرهم
فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان منصوبا بالطالب وهو خذله كونه ليس
مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما أريد خدمهم صدقة مطهرة
لهم فتطهرهم صدقة لصدقة ولو قرئ بالجزم على مسمى الجزاء لم يمتنع في القيام ولذا
قرئ فوبى من لذل ولذا يرنى بالرفع على عدم قصد الجزاء بل يرتى صدقة لوليا
لا جوابا بالهـ والجزم جوابا بالهـ وان لم يقدّم طلب تعين الرفع كما تعين بعد الذي
نحو ما تأتينا تجدنا ولا يجوز الجزم بعد الذي خلا فاللزام جى والكوفين ولا جماع
مهمم ولا قياس ولان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الايمان سببا

ويجوز حذف ما علم من
شرط بعدد أو لا نحو أو قل
هذا أو لا عاقبتك أو جواب
شرطه ما ض نحو فان
استطعت ان تبنى نقاني
الأرض أو جملة شرط وإداته
ان تقدمها طلب

لأنه حديث اهـ من التصريح من محلا متفرقة (قوله ولو باسمية الخ) قال شيخ
الاسلام ولو كان الطلب باسمية أو باسم فعل أو بما لفظ الخبر كما يكون بالفعل
مثاله بالفعالية أو الوا أنل ومثاله بالاسمية أي لفظ الاسمية المراد به الطلب نحو أين
يتكأ زرك ومثاله بما لفظ الخبر نحو حسبك حديث بنم الناس فلاحظ الجملة
خبر والمراد بالطلب وهي جملة اسمية مغايرة لقولك أين يتكأ ومثاله باسم الفعل نحو
مكانك فعمدي وقال قبل ذلك ولا فرق في الطلب بين أمر ونهي ودعاء واستنهام
وتن وعرض وتخصيص نحو زركي أزرل ولا تذن من الاسدي ثم ورب اغفر لي ادخل
الجنة وهمل تذكرني اكرمك وابيت سالا انشده وألا تنزل عندنا تصب خير أو لولا
تأنيما فعدنا والتقدير ان تزرني أزرل وان لا تذن من الاسدي ثم وان تغفر لي
ادخل الجنة وان تذكرني اكرمك وهكذا اهـ من شيخ الاسلام (قوله المسئلة
الاولى حذف الخ) هذه المسئلة ثانيا في المتن والذي جعلها اشارة ثانية على الاولى
في المتن (قوله معلوما) وعلمه اماميا في أدوية غير قطبية (قوله ونحو وان قلت حيث
لا دليل) فان وجد دليل نحو ان يقال هل يجلس في قولك ان قلت هو من (قوله حيث
لا دليل) حيلولة تشييد أي يمنع ان تقوم وان تقع والحال انه لا دليل فان وجد الدليل
امتنع لا تنهأ الامر الثاني وقوله لا تنهأ الامر من غلبة الامتناع وهذا هو المناسب
واما قول الغياشي الحيلة لله في دليل أي عدم الدليل وقوله لا تنهأ الامر من بدل من
قوله حيث لا دليل لان عدم الدليل هو انهاء الامر من انتهى فقير طاهر لان عدم
الدليل انهاء أحد الامرين لا من امرين وايضا جاز قوله حيث لا دليل يقتضي
ان قولك ان تنهأ الخ لا ياتي فيه دليل مع انه يمكن الدليل كما اذا قل زيدا جهر وهمل
تاسر فل عمر وان تقوم أو تنهأ أي فانا اجلس فهنا وجد الدليل فلم ينهأ الامر ان
تأمل (قوله يقول انت ظالم ان فعلت لوجود الامرين) هذا المثال لا يصلح لحذف
الجواب جورا بل هو مجاز في نفسه وجوابا كما يأتي في قوله ويجب الاستغناء الخ
فان المؤلف في الشرح مثل به لواجب الحذف لانه متى كان الفعل ماضيا والدليل
هو الجملة المتقدمة انظافا لحذف واجب الا أن يراد بالحوار قابل الامتناع فيهم
الواجب وقوله بعد ويجب الخ تخصيص بعد تعميم أو يقال قصد المؤلف هنا التمثيل
للحدث عند وجود الدليل ومضى فعل الشرط بقطع النظر عن الوجوب والحوار
وان كان كلام المتن في الجواز لكن الشارح في شرحه انقل لما هو اعم فتأمل (قوله
قال الله تعالى الخ) مثال لما جتمع فيه الامران ولو قال مثال لما جتمع فيه الامران
قوله تعالى ان كان أو نزع ولو اقتصر في التمثيل على قوله فان استطعت الخ كان أولى (قوله
فان استطعت) شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط

ولو باسمية أو باسم فعل أو بما
لفظه الخبر نحو أو ما لولا أنل
نحو أين يتكأ زرك وحسبك
الحديث بنم الناس وقال *
مكانك فعمدي أو تستريحني
وشرط ذلك بعد النهي
كون الجواب محبوبا لا
تسكف وتدخل الجنة وأقول
مسائل الحذف الواقع في باب
الشرط والجواب ثلاثة
المسئلة الاولى حذف الجواب
وحده وشرطه أمران
أحدهما ان يكون معلوما
والثاني ان يكون فعل الشرط
ماضي تقول أنت ظالم ان
فعلت لوجود الامرين ويتنوع
ان تقوم وان تنهأ ونحوهما
حيث لا دليل لا تنهأ الامرين
ونحو وان قلت حيث لا دليل
لا تنهأ الامر الاول ونحو
انت ظالم ان تفعل لا تنهأ
الامر الثاني قال الله تعالى
ان كان كبره ايك اعراضهم
فان استطعت ان تبغني نكاحا

الثاني اعني فان استطعت وجوابه جواب الشرط الاول اعني وان كان كبر
والاعني ان عظم عليك اعراضهم عن الايمان فان استطعت منفسد تحت الارض
تتدفق فيه فتطلع لهم بآية ارسال تصعد به الى السماء فتزل منها بآية فاعل انتهى
تصريح (قوله في الارض) صفة لتفقا وفي السماء صفة للماء ويجوز ان يكونا
متعلقين بفتحي أو جان من المستكن والمقصود بيان حرصه البالغ على اسلام قومه
وانه لو قدر ان يأتيهم بآية من تحت الارض أو من فوق السماء لأقبح ما جاء بها عنهم
انتهى بضاوي (قوله بشرطه أيضا أمران) أي شرط جواز حذف فعل الشرط
بالمتراد وعدم شذوذ دليل قوله بعد وأكثري ما يكون ذلك بعد والافاذ ان هذا الشرطان
فما منع وهو ما لم يكن للدليل واما ما ذوه الذي لم يكن بعد والافاذ أمل (قوله وافتح
بعد والافاذ) أي راقعا بعد ان الشرطية المقرونة بالانافية (قوله فطلة والافاذ) الفاء
للمعطف على ما قبلها وطفلة فاعل أمر ومفعول والفعل مستتر والخبر يعود على
امرأة مطر فلت الفاء للتعليل والتأنيس ليس ويكثر خبرها واهما متعلق به وان
لا يعمل ان حرف شرط مسند نعم في الانافية ويحل جواب الشرط وفعل الشرط
محذوف أي والافاذها ومفعولها مفعول أي رأيت والحسام يضم الحاء فاعل
يعمل أي السيف والشاهد في اليقظة في حذف فعل الشرط قال الجوهري الكثرة
النظر والمصدر الكفاة قال القتيبي المراد بالطلاق التبريح لافقت العبيدة
لان المحاولة صك كانت على فرس لا على امرأة انه وهو خلاف قول التصريح
كقول الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر دم الخافضة وتختص امرأة جميلة
فطلة والافاذ حذف الشرط لدلالة فطلة عليها انتهى فانه صريح في ان المحاولة في
امرأة مطر لا فرسه وكذا تدوم عند الكلام على المبنيات في النادى ما يوافق
كلام التصريح (قوله وقد لا يكون ذلك بعد والافاذ) قال في التصريح وقد يتخلف
واحد من ان والاقتران بلا وقد يتخلفان معا والاول ما حكا ابن الانباري في
الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبا به أي ومن لا يسلم
عليك فلا تعبا به قال الشافعي وهذا نص في الجواز والثاني وان امرأة خافت
حذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله

متى تؤخذ واقتراظنة عامر * ولم ينج الا في الحد فاعيد

أي متى تتفقوا تؤخذوا وتحذف الشرط مع انتفاء الأمرين والقسر القسور والظنة
بكسر المشالة المحجمة التهمة والافاذ بكسر الصاد المهملة ما يوثق به الاسير من قيد
او غيره اه اذا علمت ذلك فقول الشارح وقد لا يكون الخ تحتها ثلاث صور كما علمتها
من كلام التصريح فتكون الثلاث شاذة فاستثنى منها نحو ان خبر الخ وان احد الخ

في الارض أو به الى السماء
فأتهم بآية تدبر فاعل
والحذف في هذه الآية في
خاتمة من الحسن لانه قد
انضم لوجود الشرطين
لمول الكلام وهو مما يعين
مع الحذف المسئلة الثانية
حذف فعل الشرط وحده
وتشرطه أيضا أمران دلالة
الدليل عليه وكون الشرط
واقعا بعد والافاذ كقولك انتب
والافاذ انتب أي والانتب
عاقبتك وقول الشاعر
فقلتها فلت اها بكف
والا يعمل مفروق الحسام
أي وان لا تظن انها يعمل وقد
لا يكون ذلك بعد والافاذ يكون
شاذ الا في نحو

فلا شذوذ فيه - ما وقوله على أن الخ اس درالك هل قوله الا في نحو الخ وتوجيه ذلك ان الاستثناء يقتضي الدخول فيما نحن فيه فاستدرك على الاستثناء بقوله على أن الخ وحاصل الاستدراك انه ليس داخل فيما نحن فيه فلا حاجة للاستثناء واعتراض بانه لا وجه لذلك الاستدراك كما قال الفيشي لان قوله والا يعمل المحذوف فيه بعض الشرط لانه بقي منه لا النافية فيقتضي ان لا يكون ايضا مما نحن فيه وهذا باطل فالاولى حذف قوله على أن الخ ويقول الا في نحو وان خبر الخ والاف في نحو وان أحده من الشرطيين استجارك الخ واعتراض الفيشي عن الاستدراك مبني على تسليم ان المحذوف في ان كان خبرا هو البعض وسبق ان المحذوف الكل وحيدته فالحذف في قوله والا يعمل الخ هو فعل الشرط بتمامه وهو وطلعت واما ما فليست قطعة من فعل الشرط فأمل (قوله ان خبر الخ) أي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير (قوله كما مر في بابه) وهو باب كان واخواتها لان هذا مر في حذف كان بعد ان ولو (قوله على ان ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بتمامها بل بعضها) لانه بقي خبر كان وهو خيرا واعتراض بان فعل الشرط اذا كان ماضيا فالحمل له وحده فيكون فعل الشرط وهو محذوف ولا يتم ما قلناه الا لو كان فعل الشرط جملة كان خيرا فأمل (قوله وان أحد الخ) أي وان استجارك أحده فعل الشرط محذوف كما يؤخذ من تغيير التصريح بقوله وان امرأة خافت فقوله وكذلك نحو وان أحد الخ أي المحذوف بعض الشرط هكذا ظاهره وليس كذلك بل المحذوف نفس الشرط لان الفعل الماضي وحده في محل جزم فهو فعل الشرط لا الجملة وان أراد بقوله وكذلك الخ انه مستثنى من الشذوذ وقوله فليس مما نحن فيه أي المحكوم عليه بالشذوذ بل هو مستثنى من الشذوذ استقامت عبارته لانه ليس هو مفاد العبارة فتأمل منصفنا (قوله الاداة بالالخ) مراده بالاداة خصوص ان فقط (قوله طلب بلفظ الشرط ومعناه) أي بجمادته ومعناه وليس المراد شخص النفس فان قولك انتهي اكرمك تقديره انتهي فان تأتى الخ فالدال على الطلب أمر وفعل الشرط مضارع فلم يتحد الفعلان لفظا بل المادة متحدة وقوله او بمعناه الخ أي والمادة مختلفة بقي شيء آخر وهو ان كلامه لا يشمل أنواع الطلب بتمامها فان قولك ان بيتك ازرك فعل الشرط المقدر وهو ان تعرفه فليس لفظ الطلب وهو ان ولا معناه لان معنى ان الاستفهام الا ان يقال المراد من قوله ان بيتك عرفته فيكون المعنى واحدا وكذا في قولك لا تنزل عندنا اكرمك معناه طلب النزول فهو موافق لفعل الشرط فظهر فيه اتحاد المعنى وتأمل في المقام فانه صعب المرام وكذا يقال في التخصيص وبقي أنواع الطلب (قوله وهذا هو الصحيح) قال في التصريح واختلاف في تحقيق

ان خبرا غير قديم
في بابه على ان ذلك لم يحذف
فيه جملة الشرط بتمامها بل
بعضها وكذلك نحو وان
أحده من الشرطيين استجارك
فليس مما نحن فيه وأما
فما يكون ذلك مع اقتران الاداة
بلا النافية كما مثلت المسئلة
الثالثة حذف أداة الشرط
وفعل الشرط وشرطه أن
تتقدم عليها طلب بلفظ
الشرط ومعناه أو بمعناه
فقط نحو انتهي اكرمك
تقديره انتهي فان تأتى
اكرمك فأكرمك مجزئ
في جواب شرط محذوف
دل عليه فعل الطلب المذكور
هذا هو المذهب الصحيح

والثاني نحو قوله تعالى قل
 تعملوا أنزل ما حرم بكم
 عليكم أي تعملوا فإن تأنوا
 أنزل ولا يجوز أن يقدروا
 تعملوا لأن عمل فعل جامد
 لا مضارع له ولا ماضى حتى
 توهم بعضهم أنه اسم فعل
 ولا فرق بين كون الطلب
 بالفعل كما نلنا أو كونه باسم
 الفعل كقول عمرو بن الأظينة
 وغلط أبو عبيدة فتنسبه إلى
 قطري بن الفجاءة
 ابتلى عنتى وأبى بلاتى
 وأخذى الحمد بالثمن الربيع
 وأما كى على المكروه نفسي
 ونسرى هامة البطل المشيع
 وقول كلى جشأت وجاشت
 مكانك تعمدى أو تستريحى
 لا دفع عن مآثر سالحات
 وأحمى بعد عن عرض صحيح
 فجزم تعمدى بعد قوله مكانك
 وهو اسم فعل بمعنى ابتلى
 وشرط الحذف بعد النهى
 كون الجواب أمراً محبوباً
 كدخول الجنة والسلامة في
 قولك لا تكفرتك دخل الجنة
 ولأنك من الأسد تسلم فلو
 كان أمراً مكروهاً كدخول
 النار أو كل السبع في قولك
 لا تكفرتك دخل النار ولأنك
 من الأسد يأكلك

جائز منه فالجمهور يجعلونه جواباً للشرط
 شرط مقدرة هي وفعل الشرط وقال الخليل وسيبويه والسيراجى والفارسي
 جواب للطلب المتقدم فيكون مجزوماً بنفس الطلب ثم اختلفوا في علمه فقال
 الخليل وسيبويه أنه مجزوم الطلب تضمنه معنى حرف الشرط كما أن أمراء الشرط إنما
 جزمته لذلك وقال السيراجى والفارسي لثبوتها من باب الجازم الذي هو حرف الشرط
 المقدرة كما أن النصب بضمير باقى قولك ضمير بارز في التثنية عن الضرب لا تضمنه معناه
 ومذهب الجمهور أن جمع لان الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهم ما خلاص الأصل
 لكن في التضمين تغيير معنى الأصل ولا كذلك الحذف ولأن نائب الشئ يؤدي معناه
 والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولأن الأريجى في ضمير بارز الذي يريد المنصوب بالفعل
 المحذوف لا بالامدراء دم حلولة محل فعل مقدرون بحرف مصدرى اه (قوله والناى
 نحو الخ) أراد بالثاني ما كان الطلب فيه بمعنى فعل الشرط وكان المناسب أن يقول
 فيما سبق فالاول نحو انتى اكرمك (قوله قل تعملوا أنزل) تقدم اطلب وهو يعملوا
 وتأخر المضارع المجزوم عن الفاء وهو أنزل وقصد به الجزاء فحزم بحرف شرط
 مقدروا والتقدير كما قال المؤلف فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه
 حذف الواو اه تصریح (قوله أنتى عفى الخ) هذه أربعة آيات من بحر الوافر
 ما علق مناء لئن ستا وقصد صاحب الشواهد على الكلام على البيت الثالث
 وهو قوله وقول كلى جشأت الخ والمشيح اسم فاعل من أشاح وهو الحسب وروى
 المقبل عليك المانع لما وراء ظهره والمشيح بضم الميم وبالشين المعجمة وقوله مآثر الخ
 مآثر العرب مكارمها وما خزاها التي تبرز عنها أى تروى وتذكر والعرض موضع
 المدح والذم من الإنسان سواء كان في نفسه أو سلفه أو من يلزمه أمره وقيل هو
 جانيه الذي يصوبه من نفسه وحسبه ونجاشى عنه أى يمنع عنه وقال ابن قتيبة عرض
 الرجل نفسه والصريح من كل شئ اه فهم أمش من شجرة بعض العلماء (قوله جشأت)
 بالجيم والشين المعجمة والهمزة ارتفعت وقال الجوهري جاشت نفسى لى غشيت
 وقولى مبتدأ وكلما طرف بمعنى حسين يوافق المصدر وجشأت فعل ماض والتاء
 للتأنيث وجاشت معطوف على كلى جشأت وجشأت فعل ماض وجشأت فعل ماض والتاء
 الفصحى هذا اللفظ على حد قولى لا اله الا الله وتعمدى مضارع مجزوم في جواب
 شرط مقدرة هان تبتى مكانك تعمدى وعلامة جزمه حذف النون أو تستريحى
 معطوف عليه والشاهد في البيت في تعمدى اه شواهد قوله كون الجواب أمراً
 محبوباً هو ما رواه ولهم ان تضع ان لا مكانه بل هذه أحسن لأنها أشعر بآثار
 الجازمة وإن كانت موجودة في نفسها بخلاف الاولى ولا يرد على هذه العبارة أن لا

تسلم تدخل النار لا نقول الاصل وهو لا تسلم تدخل النار غير صحيح عرفا اه فيشي
 (قوله تعين الرفع) لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدخول وانما يتسبب عن العنق
 نفسه اه تصریح (قوله خلافا للكسائي) لان الكسائي قيل والكوفيون
 لا يشترطون الشرط المذكور واحتجوا بالقياس على النصب لانه يجوز لا تدن من
 الاسد قيا كلك بالنصب واجاب البصريون باله لوضع القياس على النصب اصح
 الجزم بعد التقي قباله على النصب وفي رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم
 بعد التقي كما تقدم واستدل الكسائي والكوفيون ايضا بقول أبي طلحة لا نبي
 صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصيبك هم ويروي ايضا الا تطاول يصيبك وفي
 الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واجاب البصريون بان
 يصيبك بدل من تشرف او تطاول ويضرب مدغم اه تصریح (قوله في قراءة بعضهم
 الخ) الحاصل انه قرئ بالنصب بان محذوفة وقرئ بالرفع وسيأتي وجهه وبالسكون
 وسيأتي وجهه ايضا (قوله الافعال قبله) وهي قوله فانذروا فاهجر (قوله ولا يحسن
 ان يقدربدلا مما قبله) قال في الكشاف تستكثر من فروع كما قرئ به منصوب
 المحل على الحال أي ولا تعظم مستكثرات انما هي اعطيه كثيرا او طابا لالكثير
 نهى عن الاستكثار وهو ان يهب شيئا وهو يطمع ان يتعوض من الموهوب به
 أكثر من الموهوب فهذا جائز وحيث ذكروا ان النهي خاص بالنبي لان الله اختار
 له اشرف الآداب واحسن الاخلاق او النهي تنزيه له ولا تمتع وقيل الاحسن
 تستكثر بالسكون كما قرئ به وفيه ثلاثة أوجه الابدال من تمن كأنه قيل ولا تمن
 ولا تستكثر على أنه من المن في قوله عز وجل ثم لا يتبعون ما انفقوا وما ناولا أذى
 لان شان المان بما يعطى ان يستكثر أي يراه كثيرا ويعتد به وان يشبه به بعضهم
 قدسكن تخفيفا وان يعتبر حال الوقف اه اذا علمت ذلك فقوله ولا يحسن الخ غير مسلم
 بل المؤاف نفسه مشى في القطر عليه وحيث ذكروا بدلية مسلمة وقوله لا اختلاف
 معنيهما أي وبديل الكل وبديل البعض يشترط فهمه الاتعاذ وقوله وعدم الخ أي
 فليس بديل اشتمال لان الاشتمال لا بد فيه من الدلالة واعلم ان قوله وعدم دلالة الخ
 لا يسلم بل المن يستلزم الاستكثار والحاصل ان قول المصنف لا اختلاف معنيهما
 مبطل لبطل البعض والكل وقوله وعدم دلالة الخ مبطل لبطل الاشتمال وسكت
 عن بديل الغلط لانه لا يقع في الفصح فيبطل البديل بجميع أقسامه امكن قد علمت
 ان قوله وعدم دلالة الخ لا يسلم (قوله ويجب الاستغناء الخ) ما تقدم سابقا في حذف
 الجواب جواز او هذا تكلم على حذفه وجوب بالانه لا يجمع بين العوض والمعووض
 (قوله نحو هو ظالم ان فعل) قال في التصريح ويجب حذف الجواب ان كان الدال

تعين الرفع خلافا للكسائي
 ولا دليل له في قراءة بعضهم
 ولا تمن تستكثر لجواز أن
 يكون ذلك موصولا بنية
 الوقف وبمثل ذلك أن فيسه
 شخصه لا تناسب الافعال
 المذكورة قبله ولا يحسن
 أن يقدربدلا مما قبله كما زعم
 بعضهم لا اختلاف معنيهما
 وعدم دلالة الاول على الثاني
 ثم قلت ويجب الاستغناء
 عن جواب الشرط بدلية
 متقدمة انما هو ظالم
 ان فعل

عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى دون التصناعة اما كونه جملة اسمية مجردة
من الفاء نحو أنت ظالم ان فعلت أى فانت ظالم واما كونه جملة منفية بلم مقترنة
بالفاء نحو فسلم أرقه ان يخرج منها واما كونه مضارعاً فاعل زوما نحو أقوم ان قت
فالجواب في ذلك كله مخدوف وجوب الدلالة المتقدمة عليه وليس المتقدم بجواب عند
جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يقدّم عليها الجواب
ولا التزام العرب حينئذ كون الفعل التالى للأداة مانسباً كما يلزم ذلك حيث
يخذف الجواب ولا ان المتقدم لا يصلح كونه جواباً لما الجملة الاسمية فلهذا لم
اقتراضها بالفاء واما الفعلية المجزوم فعلا بلم المقترنة بالفاء لان الجواب المنفى بلم
لا تدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فانه يساقى بعد له نحو يا وذهب الكوفيون
والبريد وأبرز يدانى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب واجابوا عن الا قول بان الفاء
انما تدخل لانها لا تناسب الصدر ولا انها خاف من العسوان ولا عمل مع التقديم
وبان الفاء قد تدخل على المنفى لم أجازوا التحسرى في قلم فتألوهم الآية ان يكون
التقديم ان اقتصرتم بقائهم فلم تألوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف
الحرف ان يعمل مؤخرًا وجميع النسخة ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس
جواباً ان المتكلم أخبر جازماً بما يتبعه الله تعالى في فهو كال تخصيص بعد التعميم بخلاف
من ينفي كلامه من أول الأمر على الشرط فان الجواب المعنى بتأخر في كلامه
فيكون جواباً في الصناعة والمعنى اه تصریح (قوله أونية نحو ان ذمت أبرم الخ)
هذه المسئلة أشارها ابن مالك بقوله

وبعد ماض رة ملك الجزا حسن * ورفعه بعد مضارع ومن

والحاصل انه اذا كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً متفياً بلم فيحسن رفع المضارع
بعدهما نحو ان قت أقوم وان لم تقم أقوم والذي حسن الرفع ان الاداء لم تعقل
في لفظ الشرط مع قربها فلا تعمل في الجواب مع بعده وأما رفع الجواب بعد المضارع
غير المنفى بلم فضعيف وعليه قراءة طهة بن سليمان في الشواذ أيمانا نكوتوا يدرككم
الموت برفع يدرككم ووجهه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس
عملها في الجواب انتهى تصریح اذا علمت ذلك فقول المصنف ومن ثم امتنع
في النثر ان تقم أقوم بقيدانه خاص بالضرورة وهو ما في بعض نسخ التسهيل وهو
ظاهر كلام سيوبه فانه قال وقد جاء في الشعر والذي في شرح الكافية أنه لا يختص
بالضرورة وهو ظاهر الافية ومقاد التصريح والتوضيح وهو الاقوى (قوله ومن
ثم امتنع) قال الفيشى أى من أجل اعتباره بالدليل ولا يصح ان يكون أقوم دالاً لا
مقدمة مانبة لانتفاء المعنى امتنع الخ اه وقال شيخ الاسلام ومن ثم أى من هنا وهوانه

أونية نحو ان ذمت أبرم ومن
ثم امتنع

يشترط في حذف الجواب مضي الشرط أي من أجل ذلك امتنع المحو بكلام شيخ
الاسلام يعلم ان قول المصنف ويجب الاستغناء بدليله متقدما أي مع الشرطين
فالاصل انه لا بد في الحذف من مضي الشرط ومن الدليل ان كان الدليل
متقدما لم يلزم الحذف واجب والاحتياط هو هذا اثره ان المراد بالحوال فيما سبق ما قابل
الامتناع فيهم الواجب ويكون قوله ويجب الحذف تخصيص بعد تعميم (قوله في النشر)
وأما في النظام فقد جاء ذلك كما في قوله

يا اقرع ابن حابس يا اقرع * ان لسان يصرع أخوتك تصرع

وقوله

فقلت فعمل فوق طوقك انما * مطبقه من ياتها لا يضرها

واختلف في تخرج الرفع بعد المضارع فعند سيبويه على التقديم والتأخير
أو اضممار الفاء والاقل عنده أولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور
كقوله ان يصرع الخ والا فلا أولى اضممار الفاء وقطع المبرد بتقدير الفاء فمما لان
ما يحل محلا يمكن ان يكون له لا ينوي به غير وهو هذا ان الخبر يحل ضعيفا لان
التقديم والتأخير يجوز الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليلا خلاف
الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الترض انما الجواب وضممار الفاء مع غير القول
يقتضى بالضرورة اه تصرع مجوزا لا يفرق قول لا يفصل وهو ان كانت الاداة اسم
شرط فعلى اسمها انما الفاعل على التقديم والتأخير اه وفيه الضعف المتقدم
في القولين وشيأ في الكلام على تخرج الرفع بعد الماضي في كلام الشارح (قوله)
ويجوز ما تقدم الخ قال شيخ الاسلام ويجب الاستغناء عن جواب ما تأخر من شرط
وقسم في كلامه اجتهاديه بجواب ما تقدم اه فاشار بذلك التقدير الى ان قول
المصنف ويجوز ما عاق يحذف وهو من عطف الجملة على قوله أولا ويجب
الاستغناء الخ وليس عطفه على قوله بدليله لان عطفه على دليله بصير التقدير ويجب
الاستغناء عن جواب شرط بجواب ما تقدم من شرط مع ان الاستغناء بجواب الشرط
انما هو عن جواب القسم لانه عن جواب شرط نعم الاستغناء بجواب القسم عن
جواب الشرط فتأمل منه قفا (قوله مطلقا) أي سببه ذو خبرا لا بدليل ما بعده
(قوله أو قسم الا ان سببه الخ) هذا التفصيل محله كما قال في الكفاية اذ لم تكن
الاداة لاول ولا لالا فالجواب للشرط مطلقا اه فيشي قال الاثموني وأما الشرط
الامتناعي فتحو لولا فانه يمين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله

فأقسم لو أئدى الندى سواده * لما سمحت تلك المسالات عامر

وكقوله * والله لولا الله ما هتديا * نص على ذلك في الكفاية والتسهيل وهو الصحيح

في النشر ان تقدم أقوم ويجوز
ما تقدم من شرط مطلقا
أو قسم الا ان سببه ذو خبر

وذهب ابن عوف إلى أن الجواب في ذلك للقسم لتقديمه ولزوم كونه ماضيا لأنه مغنى
 عن جواب لو لولا وجوابه ما لا يكون الاستغناء اهـ كلام الأشعري وقول الأشعري
 ولزوم الجواب عن سؤال تديره لو كان جواب القسم بالالتزم كونه ماضيا فالإتمام
 كونه ماضيا دليل على أنه جواب الشرط والشاهد في البيت الأول في قوله ما سحبت
 فانه جواب لو وجواب القسم المشار إليه بقوله أفسم الخ محذوف وكذا في البيت
 الثاني ما هتديتا جواب لو وجواب القسم محذوف والقسم في البيتين متقدم
 اهـ تقرير شيخنا مريد (قوله ان سبقه ذو خبر) المراد بهذا الخبر ما يطلب خبرا من
 مبتدأ أو اسم كان أو اسم ان (قوله فيجوز ترجيح الشرط) التماس في ترجيح الشرط قاله
 الفيشي ويمكن تصحيح المصنف بأن المعنى فيجوز ترجيح الشرط إذا كرر جرابه كأنه قال
 فيجوز ذكر جواب الشرط فالتنبيه على أنه جائز لا واجب وقال في الترخيع وجب
 مراعاة الشرط لخالف المتن والحاصل أن في المسئلتين قوانين فيجوز أن يرجح
 الشرط بدكر جوابه وقال في السكافية والتسميل أن ذلك على سبيل التعميم وليس في
 كلام سيبويه يستدل على التعميم وإنما جعل الجواب بالشرط مع تقدم ذي خبر لأن
 سقوط جواب الشرط يتخلل بينه وبين الشرط الواقعة خبرا التي من جملتها جواب الشرط
 بخلاف القسم فانه مسوق للجرد أو الكيد فلا يتخلل بينهما اهـ اشعري (قوله ما اتفق
 فيه الشرطان) وهما كونه معلوما أو كون فعل الشرط سائيا (قوله وان أتاه خليل بالخ)
 قاله زهير بن أبي سلمى بضم السين من قصيدة من البسيط يدحجها هجر من زمان من
 أجود ملوك العرب له عطايا ذارفة عن العادة فحسم هذه القصيدة وأواها
 قف بالديار التي لم يعمها القدم * بلى وغيره الارواح والديم
 ان الخيل ملوم حيث صبحان * ولكن الجود على علته هزم
 هو الجواد الذي يعطيك نائله * عفوا و يظلم احيا انا في بطن
 وان أتاه خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالي ولا حرم
 وزهير أحد السبعة الذين كانت أشعارهم معلقة على باب الكعبة ثم اسقطت عند
 نزول قوله تعالى يا أرض ابلعي ماءك ومن الاربعه التي قيل فيها الشعر اربعة
 امرؤ القيس اذا ركب والنابعة اذا رهب وزهير اذا رعب والاعشى اذا طرب
 والخليل الفقير المحتاج لا الصديق والمسئلة مصدر سأل سؤالا ومسئلة ويروى
 مسغبة بدل مسئلة وهي الجماعة وبداشده الجوهري والحرم بفتح الحاء المهملة
 وكسر الراء مصدر كالحرمان بمعنى المنع (الاعراب) ان حرف شرط أتاه خليل فعمل
 وفاعل ومفعول والذي في محل جزم الفعل وحده ويوم مسئلة ظرف لاتاه ومضاف
 اليه يقول هو دليل الجواب والتقدير يقول ان أتاه يقول وقبل هو الجواب بتقدير

فيجوز ترجيح الشرط الآخر
 وأقول حذف الجواب على
 ثلاثة أوجه متمنع وهو ما اتفق
 منه الشرط ان المذكور ان
 أو أحدهما أو جاز وهو ما وجدنا
 فيه ولم يكن الدليل الذي
 دل عليه جملة مذكورة في
 ذلك الكلام متقدمة الذكر
 لفظا أو تدبرا أو واجب وهو
 ما كان دليلا له الجملة
 المذكورة فالتقدمة لفظا
 كقوله هم أدت ظالم ان فعالت
 والتقدمة بتقدير اهـ اسد وان
 أحدهما أو قول ان فامن يد
 أقوم وقول الشاعر
 وان أتاه خليل يوم مسغبة
 يقول لا غائب مالي ولا حرم

الفاء والمبتدأ أي وإن أتاه خليل فهو يقول ولا غائب مالي لا عاملة عمل ليس وغائب
اسمها أو مالي خبرها وحرم مبتدأ حذف خبره أي ولا عندى حرمان وقال الله مامني
غائب خبر مقدم ومالي مبتدأ مؤخر ولا حرم عطف على مالي على تأويله باعم المقبول
أو على حذف مضاف أي لا مالي غائب ولا محروم أو لا ذو حرمان ويحتمل أن يكون
خبراً عن مبتدأ أشد حذف أي لا غائب مالي ولا محروم أو ذو حرمان والعطف على
الاحتمالين من عطف الحمل أو المفردات ولا ينبغي جعله على حرم خبراً عن المسال
أو مطوف على خبره مع بقائه على مصدرية مراد به البالغة من غير تأويل
ولا حذف كما في قولنا وأغاسهي أقبال وأدبار لان مقام المدح بإياه لا يلزم من
نفي الحرمان الباطل نفي مطابق الحرمان والقصود الثاني أنه شواهد واضع على
قوله لا لا يلزم من نفي الحرمان الباطل نفي الحرمان على مصدرية فإراد
نفي الحرمان من أصله لا الحرمان الباطل وقوله لا يخبر بالمصدر مراد به البالغة المراد
انتفاء الغنى في الذات حتى جعلناها نفس المصدر وليس المراد البالغة الكثيرة كما
يؤيد كلام الشواهد (قوله على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيديويه)
أي الأولى عنده ولا فهو يجوز ما قاله المبرد كما تقدم عن التصريح والجواب محذوف
والقدير أقوم أن قام زيد أقم (قوله والمبرد) أي والكوفيون يرون أن الفاء مقدرة
مع مبتدأ الجملة اسمية أي فأما أقوم وترك الشارح قولاً ثالثاً وهو ما ذهب إليه
بعضهم من أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لا أداة
الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعيف عن العمل في الجواب أي
في المضارع أه أشعوني (قوله والثانية أن يقدم الخ) أشار به هذا إلى أن قول المصنف
أو قسم أن سبقته الخ من أفراد قوله أو سبقته وان كان ظاهر المتن خلافه (قوله
أو كيد الخ) لأن جواب القسم يكون مؤكداً باللام أو أن أو متفياً بلا أو أن أو ما
وجواب الشرط مقرون بالفاء أن لم يصلح أن يكون شرطاً ويجزوم لفظاً في المضارع
أو محلاً في الماضي أه ملخصاً من الأشعوني بإيضاح (قوله ونحو قوله ولئن الخ) أي فإن
قوله ليولن مؤكداً يائون فهو جواب القسم (قوله ورفع) أي والدليل على أن المذكور
جواب القسم رفعه في قوله الخ فإن قوله ثم لا ينصرون عطف على ليولن والمعطوف على
الجواب جواب زالحال أن ينصرون مرفوع بثبوت النون فيكون جواباً للقسم كان
المعطوف عليه كذلك (قوله ثم أشعرت إلى أنه كما وجب الخ) وحاصل ما ذكره أنه
أن تقدم ذو خبر فالد كور جواب الشرط تقدم أم لا وإن لم يذكر خبر فالد كور
جواب الشرط تقدم الشرط أو تأخران كان الشرط امتناعياً وإن لم يكن امتناعياً
فالد كور جواب الشرط أن تقدم والالجواب القسم فيكون المسد كور جواب

فإن المضاع المرفوع المؤخر
على نية التقديم على أداة
الشرط في مذهب سيديويه
والأصل أقوم أن قام ويقول
أن أتاه خليل والمبرد يرى أنه
والجواب وإن الفاء مقدرة
والثانية أن يقدم على الشرط
قسم نحو والله إن جاءني
لا كرمته فقولك لا كرمته
جواب القسم فهو نية
التقديم إلى جانبه وحذف
جواب الشرط لئلا يله عليه
ويذكر على أن المذكور جواب
للقسم مؤكده في نحو المال
ونحو قوله تعالى ولئن نصروهم
ليولن الأدبار ورفع في قوله
تعالى ثم لا ينصرون ثم أشعرت
إلى أنه كما وجب الاستغناء
يجوز أن القسم المتقدم

القسم في صورة واحدة وهو ما اذا تقدم القسم ولم يكن الشرط امتناعيا ولم يتقدم
 ذو خبر تأمل (قوله الى انه كوجب الاستغناء بجواب التقدم المتقدم) وذهب الفراء
 الى انه يجعل المذكور جواب الشرط المتأخر واما ان لم يكن ذو خبر متقدم كما بقوله
 ان كان ما حدثه اليوم سادقا * اضم في غير الشرط لشمس بادا
 ومنع الجمهور ذلك وتأولوا ما ورد على جعل الامم زائدة وليست لام القسم اه اشعوني
 (قوله يجب العكس) أي الاستغناء بجواب الشرط المتقدم عن جواب القسم
 فالجواب لجواب القسم في قوله ان اذ اتوا الى شرطان دون عطف فالجواب لاولهما
 والثاني مقيد لاول كقيد لا لاول كانه قال ان تأتني محسنا الى احسن اليك وان كان
 اليك فقوله ان تحسن مقيد للاول كانه قال ان تأتني محسنا الى احسن اليك وان كان
 مع عطف فالجواب لهما معا وان كان العطف بالواو نحو ان تأتني وان تحسن الى
 احسن اليك وان كان بالواو فالجواب لاحدهما نحو ان جائد او جات هاتين كرمه
 او فاكرمهما وان كان بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجواب الاول اه
 اشعوني (قوله ثلاثة اوجه الخ) لان المتن جعل الجزم والنسب مشتركين للمستثنين
 وخص المسئلة الاولى بالرفع فيكون في الاولى ثلاثة وفي الثانية اثنان والنسب في
 المسئلة الثانية اثنان مثله في المسئلة الاولى لان العطف فيها على فعل الشرط وغير
 الشرط غير واجب فكان قريباً من الابطال في الامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي
 اه نصريح (قوله وكأنهما يكون الفعل فمما واقعاً بعد الفاء او الواو) قل في
 التصريح ونقل عن الكوفيين انهم اجروا ثم جرى الفاء والواو فيقولون ان تأتني ثم
 تتحدثني اكرمك بالنسب تتحدثني واحثجوا بقراءة قتادة والجر اجرح بنصب يدرك الموت
 من قوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع
 اجره على الله وقد قرأ طه بن سليمان وابراهيم الخليل بالرفع وقرأ السبعة بالجرم
 وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكماً لندورها اه نصريح ومقاده ان الحاشي
 الكوفيين ثم خص بالمسئلة الثانية وهي مسئلة التوسيط وهو كذلك كما يفيد
 الاشعوني ايضا لكن الاشعوني نسب قراءة ثم يدركه بالنسب للحسن وذكر ان
 بعضهم اطلقوا بالفاء والواو (قوله كقوله تعالى ان تأتني والجر) هذا مثال الفاء
 ومثال الواو ومن يضلل الله فلا هادي له ويدركهم قرأ أبو عمرو وعاصم ويدركهم بالرفع
 على الاستئناف مع الياء والباقيون مع النون وقرأ الكسائي وجره بالجرم مع الياء
 عطفاً على محل جملة فلا هادي له وقرئ في الشواذ بالنسب بأن مضمرة وجواب بعد
 الواو ولم اقف على من قرأ به اه نصريح ولم يبين هل القراءة الشاذة بالنون او الياء
 واستظهر بعض الاشياخ انه بالياء (قوله قرئ فيغفر بالجرم) أي قرأ نافع وابن كثير
 وأبو عمرو وحزرة والكسائي بالعطف على لفظ يحاسبكم وقرأ عاصم وابن عامر

يجب العكس في نحو ان تأتني
 والله أقم وانه اذا تقدم علمهما
 شي يطالب الخبر وجبت مراعاة
 الشرط تقدم أو تأخر نحو زيد
 والله ان يقيم اقم ثم قلت
 وجرم ما بعد فاء او واو من
 فعل تال للشرط أو الجواب
 قوي ونصبه ضعيف ورفع
 تالي الجواب جائز وكقول
 ختمت باب الجوارم بمسئلتين
 اولهما يجوز فيها ثلاثة
 اوجه والثانية يجوز فيها وجهان
 وكلاهما يكون الفعل فمما
 واقعاً بعد الفاء او الواو فاما
 مسئلة الثلاثة الواجهة
 فضابطها ان يقع الفعل بعد
 الشرط والجزء كقوله
 تعالى وان يسذوا ما في
 أنفسكم أو تخفوه الآية
 قرئ فيغفر بالجرم على
 العطف وفيغفر بالرفع على
 الاستئناف وفيغفر بالنسب
 باضمار أن وهو ضعيف

فيعبر بالرفع على الاستئناف (قوله وهي عن ابن عباس) قال في التصريح وقرأ ابن عباس وأوجبوه الأعرج في غير السبعة بالنصب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء اهـ (قوله ان تأتي وتثنى الى الخ) هو زال الواو ومثال الفاء ان تبدل الواو بالفاء (قوله ومن يقترب الخ) هو من الطويل والرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الابه والهمضم بالاضاد المحجمة يقال هضم أخاه اذا لم ينصفه ولم يوفقه حقه وقوله ولا يخش الخ اقتباس من قوله تعالى فلا يخاف ظلماً ولا هضمهما والقرب الذنوب والخضوع التواضع ونزوه من الايواء وهو النزول بالثني (الاعراب) من اسم شرط جازم ويسترب مجزؤه وفاعله مستتر فيه ويخضع مفعول به تقدير ان ونزوه جواب الشرط ولا يخش مجزؤه ويخضع مفعول به على نزه المجزوم بخذف الياء وظلمة مفعول ما لا قام اي مدق اقامته فاعله مستتر به ولا هضمها عطف على ظلمة والشاهد في يخضع حيث نصب بتقدير ان والعطف على الشرط قبل الجواب

باب في عمل الفعل

أي في كيفية عمله من كونه رافعاً وناسباً أو رافعاً لا ناصباً الا في بيان العمل وعدمه أي لا بيان ان هذا الفعل عامل وان هذا الفعل غير عامل لان كل الافعال ترفع او ترفع وتنصب (قوله كل الافعال) أي ان الافعال قاصرها ومعدية تامها وانقصها ترفع لانها أبدأ مسندة فلا بد لها من مستند اليه لتوقف الاستناد على الطرفين فترفع اما الفاعل فيماني كذا أو نائبه فيماني كذا أو المشبه بالفاعل وهو مرفوع كان واخواتها فالضمير في قوله المشبه مائد على الفاعل لا على أقرب مدكور كما هو القاعدة وإنش قوله ترفع وتنصب مع مودعه على كل لاكتساب كل التأنيس من المضاف اليه والشرط موجود وهو تأهل المضاف للخذف (قوله كل الافعال ترفع) أي اسمالة فلا يرد الفعل المؤكد والافعال المكفوفة بنحو طامار قصر ما وكثرنا وفلما ثم المراد بقوله كل الافعال على سبيل الاجمال لا يه لا يحصها الا الله ثم الفعل اما رافع ونائب أو رافع لا ناصب وعكسه لا وجود له وقوله كل الافعال ترفع اما الخ أي على البدلية أي فهم ايرفع الفاعل ويهضمها نائبه وهكذا (قوله وتنصب الاسماء) أي ان كل الافعال تنصب الاسماء الخمسة من الاسماء فلا تنصبها كل الافعال وال في الاسماء للاستغراق وقولنا لا تنصبها كل الافعال صادق بأن لا ينصبه فعل أصلاً أو ينصبه بعض الافعال فالشبه بالمفعول به لا ينصبه شيء من الافعال ولذا قال المصنف الا المشبه بالمفعول به مطلقاً أي لا تنصبه مطلقاً عن التقيد ببعض الافعال والا كان مفعولاً به لا مشبهاً به وقوله الا الخبر فلا ينصبه كل الافعال بل الناقص ومصدره ووصفه وقوله الا الخبر أعاد الا لان عامل الاول لا يكون فعلاً

وهي عن ابن عباس رضي الله عنهما * وأما مشيئة الوجهين فضا بطا ان يقع الفعل بين الشرط والجزاء كقوله ان تأتي وتثنى الى اكروك فالوجه الخبر ويسترب والنصب كقوله * ومن يقترب منا ويخضع نفوه * ولا يخش ظلمة ما أقام ولا هضمها ثم قلت في باب في عمل الفعل * كل الافعال ترفع اما الفاعل أو نائبه أو المشبه وتنصب الاسماء الا المشبه بالمفعول به مطلقاً والا الخبر

بـخلاف ما بعده فيدخله الافعال والاسماء (قوله والتمييز) لا ينصبه شيء من الافعال
 (قوله والمفعول المطابق) ينصبه بعض الافعال وهو المنصرف التام ومصدره ووصفه
 بقوله فتأصبها الخ راجع للصفة على طريق المالك والنشر المرتب (قوله الوصف)
 أي الصفة المشبهة (قوله والتاقيص) وفي نسخة والتاخي وهي أول (قوله والا لمفعول
 به) أي فلا ينصبه كل الافعال فانها بالنسبة الخ (قوله والمهم المعنى) أي العامل
 المهم المعنى والمهم النسبة فالعامل المهم المعنى اسم والعامل المهم النسبة مشتق
 مهم النسبة سواء كان فعلاً أو موصفاً قوله أو النسبة عطف على المعنى وأول التنوين
 (قوله التام) هذا قول الفارسي بناء على أن التاقيص لا يدل على الحدث والذي
 اختاره ابن مالك وتبعه المصنف في أوجهه أنه يدل على الحدث (قوله ووصفه) قال
 الشاطبي في قول ابن مالك أو وصفه فضيحه أن الصفة المشبهة وأفعال التفضيل
 ينصبان المفعول المطابق ولا أعرف من قال هذا من النحاة (قوله بالنسبة اليه) أي
 لا عمل فيه (قوله ما) أي فعل (قوله أصلاً) هو مفعول مطابق للحدث والاعمال
 فيه عامل من معنى الثاني على مذهب الجمهور أي ما انتهى عنه أي الفعل اليه
 انقضاء أصلاً أي متأسلاً أو حرف الثاني على مذهب ابن الحاجب (قوله حسيبة)
 المراد أنها تدرك بالحس ولو باعتبار أثرها (قوله أو عرض) المراد بالعرض هنا ما ليس
 بحركة جسم من وصف غير ثابت لا يميز ولا يثبت كما عليه في الشرح للاستغناء عنه
 بالصفة الحسية (قوله كمعرض وفرج) كذا في بعض النسخ لا يعرف استأط فرج
 لما بقي في الشرح من أنه أحسن من بقوله حسيبة فمن فرج فانه يتعدى بالسبب
 فلا ناسب ذكره فيما لا يتعدى أصلاً وفي بعض النسخ عرج بدل فرج وهي ظاهرة
 وقوله مرض وأما قولك مرض زيد بالسحنة قالوا حسيبة فهو مفعول لا جله (قوله)
 وكالموازن لا تفعل الخ قال السبكي يقال علمه فما تعلم ولا يقال كسرته فما تكسر
 والفرق أن العلم في القلب من الله يتوقف على أمور من المتعلم ومن العلم فكأن علمه
 هو شئوع الغرض الذي من العلم فقط لعدم إمكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد
 بخلاف التكسر فإن أثره الانكسار لا واسطة بينه وبين الانكسار أو قال ابن الحاجب
 ومن الغريب أن لم يستعملت الثاني المنقطع والمتصل استنعماً إلا واحداً في قوله
 تعالى وهاتم ما تعلموا أنتم ولا آباؤكم ففي العلم عنهم منقطع وعن آباؤهم متصل
 والفائدة في ذكر المفعول وهو ما تعلموا وإن كان الإنسان لا يعلم إلا ما يعلم
 التصريح بهذا كحالة الجهل التي انقلبوا عنها فانه أوضع في الامتنان (قوله اللذين
 وصفهم ما على فعل) هذا شرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود
 ولا عدم وهو مراد الشارح بقوله وفات في نحو ذلك اه فيشي وقال بعضهم قوله

والتمييز والمفعول المطابق
 فتأصبها الوصف والتاقيص
 والمهم المعنى أو النسبة
 والمنصرف التام ومصدره
 ووصفه والا لمفعول به فانها
 بالنسبة اليه سبب في أقسام
 ما لا يتعدى اليه أصلاً كالمدال
 على حدوث ذات كحدث ونبت
 أو صفة حسيبة كطال ونخا
 أو عرض كمعرض وفرج
 وكالموازن لا تفعل ككسر
 أو فعل كطرف أو فعل أو فعل
 اللذين وصفهم ما على فعل

تخوذ من وما يتعدى الى
واحد دائما بالجار كغضب
بمر أو دأبما بنفسه كفعال
الحراس أو تارة وتارة كذكر
ونصع وقصد وما يتعدى له
بنفسه تارة ولا يتعدى اليه
أخرى كغفر وشحا وما
يتعدى الى اثنين فاما ان
يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى
أخرى ككنفس وزاد
أو يتعدى اليهما دائما
فاما ثانياً كما كفعول شكر
كأمر واستغفر واختار
وصلق وزوج وكفى ورمى
ودعا بعناه و~~ك~~كال ووزن
أرأولهما فاعمل في المعنى
كأعطى وكسا أو أولهما
وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل
وهو أفعال القلوب ظن
لا بمعنى اتهم وعلم لا بمعنى
عرف ورأى لامن رأى
ووجد لا بمعنى خزن أو حذر
وجسا لا بمعنى قصد وحسب
وزهم وخال وجعل ودرى
في الغيبة وهب وتعلم بمعنى اعلم
ويلزمان الأمر وأفعال
التصيير كجعل وتخذ واتخذ
ورد وترك ويجوز الغاء
القلبية المنعقدة منوسطة

فيعمل أى فقط اما اذا كان له وصف آخر كعلم فهو عام وعالم فانه تارة يتعدى
كهذا المثال وتارة لا يتعدى كعلم في يوم الموبى (قوله في تخوذهل ومن) وفي
نسخة زيادة بنخل والنصواب جذا فاما يأتي في الترح (قوله ما يتعدى لواحد) تحت
أربعة أقسام من السبعة (قوله كغضب) بالصاد المهملة المفتوحة (قوله كفعال
الحواس) أى ان أفعال الحواس التي مدلولاتها من مصادرة عن الحواس (قوله وما
يتعدى له بنفسه الخ) هذا هو القسم الخامس (قوله وشحا) بتخفيف الحاء المهملة
(قوله وما يتعدى الى اثنين) هو السادس واما السابع فهو ما يتعدى الى ثلاثة
وسياتى ان المتعدى الى اثنين تحت أربعة أقسام كان المتعدى لواحد كذلك لكن
المصنف لم يعر المتعدى لاثنيين أربعة والا كانت الاقسام عشرة لاسبعة تأمل (قوله
كفعول شكر) في انه ليس خبرا في الأصل ليخرج ثانيا من مولى ظن وفي انه يتعدى
بنفسه تارة ويحذف الجسر أخرى (قوله جمعا) أى بمعنى دعا ليخرج دعوت الله
فانه يتعدى لفعول واحد (قوله أو أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر) أى غالبا أو بحسب
أكثر الأفعال فلا يرد فتحوطت زيدا عمرا (قوله وهو أفعال القلوب) كان اللائق
ان يقدم ظن الخ ثم يقول القليات كما فعل في الله طر لانه ليس كل قلبى ينصب من عولان
بل بعضه ينصب من عولان كظن وبعضه واحد كعرف وفهم وبعضه لا ينصب
كذكر ونسكرو ويحجب أن قوله ظن الخ يدل من قوله أفعال القلوب وعن نص على
ان البدل يكون مخصوصا بالامام الشافعى رضى الله عنه وهو السابق لذلك وحينئذ
يكون المقصود بالجميع انما هو البدل لتساوى عبارته ههنا عبارة القطار اه
فيشى وسميت أفعال قلوب لان معناها قائم بالقلب (قوله ورأى) لامن رأى
وسكت عن نفي البصرية لان الكلام في أفعال الله لولب ولانه قدمها في أفعال
الحواس (قوله خزن وحذر) بكسر العين فهما (قوله وخال) فتحوذات الهلال لا شحا
(قوله في الغيبة) أى لغة قليلة وهو راجع لدرى والاكثر فهم انهم بالاباء كما يأتى (قوله
وأفعال التصيير) قضيت ان أفعال التصيير تنصب مفعولين أصلاهما المبتدأ والخبر
ويشك كل عليه جعلت الطين ابريقا ويحجب بأن مراده يكون أصلاهما المبتدأ والخبر
أى غالبا وسميت أفعال التصيير لانها تدل على التحول والانتقال من صفة الى
أخرى (قوله ويجوز الغاء القلبية) قضيت ان الالغاجز وانه يطرد في جميع الصور
مع ان لنا صورة يجب فيها الاعمال وصورة يجب فيها الالغاء وصورة تختلف فيها
فلتراجع الامثلة ويحجب عن الصورة الاولى بأن مراده بالجواز ما قبل الامتناع
فيه صدق بصورة الوجوب وعن الثانية بأن المراد يجوز الالغاء أى فيما كان صالحا
لذلك (قوله ويجوز الغاء الخ) قضيت ان الالغاء والاعمال مستويان وليس

كذلك لان الالغاء متوسطه مرجوح ومتأخره راجح (قوله أو متأخرة) قضيته
انه لا يجوز الغاؤها اذا تقدمت والحكم من خارج انها ان تقدمت على
جميع العمولات نحو تنزيها قائما وجب اسماءها عند الجمهور و جاز
الالغاء عند غيرهم ويجاب بان المراد اذا تقدمت جارا لغاؤها في الجملة وبعبارة
وليس كذلك يدل قوله والاعمال كم الخ اه فيشي (قوله أو القسم) عطف
على الابتداء أي أو لام القسم (قوله أو استفهام) قضيته أن تعليقها قبل
الاستفهام دائم ويرد عليه نحو علمت زيدان هو فانه يجوز هنا رفع زيد على الالغاء
ونصبه على الاعمال ويجاب بان المراد وجوب التعليق قبل الاستفهام في الجملة
(قوله أو استفهام) أي مفيد الاستفهام كان اسما أو حرفا كان الاسم مبتدأ
أو خبرا أو مضافا اليه أحدهما أو مفعلة (قوله بما طاقا) أي في جواب قسم
أو غيره (قوله أولو) ظاهر كلام ابن السكيت انها تعلق بعد علم وغيره ما قبل
بعض المتأخرين منه انها خاصة بعلم والعهد عليه اه فيشي (قوله وسليم يعبر
اجراء لقول الخ) هذه الزيادة توجد في بعض النسخ ولذلك لم يشرحها الشارح
هنا وسبأني شرحها بعد هذه أقوله ووجه ذكرها هنا انما هي لاداب لانها بمعنى
ظن وتعدى لمفعول واذا عمل فيقول عمل الظن هل يبقى على معناه أو يضمن معنى
الظن قولان (قوله فتقول الخ) سبأني للخصف في شرح القولة الآتية ان الشروط
ثلاثة وسبأني ما يتعلق به تلك (قوله بطرف) اقتصر هنا على الظرف وسبأني
في القولة الآتية يذكر الجرح وأيضا فراهم الظرف هنا ما يعمهم المسافر من اهل ما
كافقر والسكينة ان اجتماعا فترقا وان افتراقا اجتماعا (قوله أو معمول) هذا
يقضي انه لا يغتفر الجمع بين الظرف والمفعول فلا تقول في الدار جالس تقول زيدا
وقال سم يغتفر لانه فم جائز الى جائز وأقول فيه نظر لانه لا يلزم من اغتفار القليل
اغتفار الكثير اه فيشي (قوله وهو أعلم وأرى الخ) مشى على مذهب
الكوفيين فان سبأني لم ينص الاعلى الحاق انباءا بعلم وأرى والكوفيون
وافشوه على ذلك وزادوا عليه سبأني الخ فم لا يقال المصنف اتفق من الطرفين يتسعين
(قوله عقدت) أي جمعت (قوله قاصرها) وهو اللزوم الذي لا يتعدى أصلا
أو يتعدى بحرف جر (قوله ومتعديا) وهو ما يعمل للمفعول بنفسه وقوله تأمها
وهو الذي يرفع فقط أو يرفع وينصب المفعول (قوله وتأقصها) وهو الذي يكون
له اسم وخبر (قوله فيرفع الاسم على الصحيح) خلافا للكوفيين (قوله راما
تام آت الخ) هذا على القول بأن المبني للمفعول فرع المبني للمفعول وهو الصحيح
وقيل كل منهما أصل برأيه (قوله تنصب الاسماء غير خمسة) أي لجميع الافعال

أو متأخرة ويجب تعليقها قبل
لام الابتداء أو القسم أو
استفهام أو نفي جمعا طاقا أو
بلا أو ان في جواب القسم أو
لعل أو لو أو ان وكم الخبرية
وما يتعدى الى ثلاثة وهو أعلم
وأرى وما ضمن معناه ما من
أخبارها وأخبارها خبر واحد
وأقول عقدت هذا الباب
ليبين عمل الافعال فذكرت
ان الافعال كلها قاصرها
ومتعديا تأمها وتأقصها
مشاركة في أمرين أحدهما
انها تعمل الرفع ويان ذلك
أن الفعل اما ناقص فيرفع
الاسم نحو كان زيد فاقصه لا
واما تام آت عمل صبغته
الاسمية فيرفع الفاعل نحو
قام زيد واما تام آت على غير
صبغته الاسمية فيرفع النائب
عن الفاعل نحو قضى الامر
وقد تقدم شرح ذلك كله
الثاني انما تنصب الاسماء
غير خمسة أنواع

أحدها المشبه بالفعل به
فانما ينصبه عند الجمهور
الصفات نحو حسن وجهه
والثاني المشبه فانما ينصبه
الفعل الناقص وتصاريفه
نحو وكان زيد قائما ويعني
كونه قائما ولم أذكر
تصارييفه في المقدمة
لوضوح ذلك والثالث التمييز
فانما ينصبه الاسم المهم المعنى
كمرط زينا أو الفعل المجهول
النسبة كطاب زيد نفسا
وكذلك تصارييفه نحو هو طيب
أو الرابع المفعول المطلق
فانما ينصبه الفعل المتصرف
التام وتصارييفه نحو قم قيا
وهو قائم قيا ما ويشتنع
ما أحسنه أحسانا وكنت
قائما كونا والخامس
المفعول به وانما ينصبه الفعل
المتعدي بنفسه كضربت
زيدا وقد قدمت الفعل
يخسب المفعول به تسميا
يديعا فذكرت أنه سبعة
أنواع أحدها ما لا يطلب
مفعولا به البتة وذكرته
علامات أحدها أن يدل على
حدوث ذات كقولك حدث
أمر وعرض سفر ونبت
الزرع وحصل الخصب وقوله
إذا كان الشتاء فأدقوني
فإن الشيخ يهرمه الشتاء *

تنصب كل الأسماء الغير المعمولة للحروف فيخرج اسم ان وخبر ما الحجازية ولات
وان الثانية ويخرج اسم لا والمستثنى فانه منصوب بالا على قول ويخرج الفعل
المضارع فهو ستة فالباقى من المنصوبات عشرة المفاعيل الخمسة والتمييز
وخبر الفعل النافع والشبيه بالفعل والحال فهذه تسعة اسكن التاسع تحتها
اثنان كان وكادقت الشرة هي التي تنصبها الأفعال فأخرج المصنف خمسة منها
الأول واحد من الخمسة وهو خبر النافع شامل لتمييز وهو ما كاد وكان فهي
في المعنى ستة فالباقى أربعة وهي المفعول لأجله كقمت اكراماله وضربته
تأديبا والمفعول فيه كقمت امامك وضربته امامك والمفعول معه كقمت وزيدا
وضربته وزيدا والحال نحو قمت ساجدا وكافضت به مكنوفا (قوله أحدها المشبه
بالفعل به فانما ينصبه عند الجمهور والصفات) أي الصفة المشبهة واحترز بقوله
عند الجمهور عن قول غيرهم من انه ينصب بالفعل نفسه تقول حسن وجهه ففي
حسن تميز من استتر وجهه شبيه بالفعل اهـ من هامش ثم رأيت في التضمين
في باب فعل التعجب أن بعضهم يقول في ما أحسن زيدا ان أحسن اسم وان زيدا
اسم تفضيل (قوله وتصارييفه) أي وبالصرف منه وفي كلامه ادخال المصدر
في التعارييف مع أن المصدر لا يصرف من غيره بل شبيهه يصرف منه فاعله أراد
بالتصارييف ما أخذ من المادة والمصدر أو من مادة الفعل (قوله هو طيب
نفسا) طيب اسم ناعسل (قوله ويشتنع ما أحسنه الخ) الأول فعل التعجب وهو
جامد شتمر المتصرف والثاني مثال الناقص فهو محترز الزام (قوله وانما ينصبه
الفعل المتعدي بنفسه) وكذلك ينصبه المتعدي بالتضمين والمتعدي بالهمزة
نحو أكرمت زيدا والمتعدي بالتضعيف نحو فرحت زيدا في الحصر نظر اهـ
فيشي والجواب عنه انه أراد بالمتعدي بنفسه ما لا تعدي بالحرف سواء تعدي
بواسطة تضعيف أو تضمين أم لا (قوله يديعا) أي على غير مثال سابق فهذا
يقضي انه يشكره (قوله على حدوث ذات) المراد بالذات أمر زائد على
مدلول الفعل سواء كان معنيا أو ذا لا أمر والسفر والشتاء أمر زائد على مدلول
الفعل (قوله وحصل الخصب) بكسر الخاء وسكون الصاد المهملة نداء الجذب
بالدال المهملة (قوله إذا كان الشتاء الخ) قاله الربيع وكان من أطول من كان
قبل الاسلام عمره أطول ثلاثا تقو أر بعين سنة ولم يسلم وأول القصيدة

ألا ابغيني بني ربيع * فاشرار البنين لهم فداء
أني قد كبرت وطال عمري * فلا يشغلكم عنى النساء

وبعد

فاذا ما حين يذهب كل قر * فسر بال خفيف أو رداء
اذا عاش اثنى مائتين عاما * فقد ذهب المروءة والفتاء
فقد كلهم او ضمنت أخرى * الما هو له هور لها فتاء

الثامن من البرد والمعرف فيه التسمية كبر فادفوني أي سخرتوني والدفاع ممدود
والدفاع هي السجوية قال ابن سيده دفني يومنا باضم والكسر فأما الانسان اذا
استد فادفني مكسور لا غير ولا يصال دفي بالتشديد ويصغر شيخ على شيخ يضم
السين وكسرها ولا يخالش ويخ وقوله يمد به بالذال الهملة من هدم البناء وروى
به نومه بالذال المججمة بمعنى يقطع بسرعة وروى به بالراء الهملة والمعنى
يصف كبر سنه ونسفه قوة في قول أبي شيخ كبير وقوله لحي ورفي عظمي
فاذا دخل هذا الفصل قد روي في الشيا في قد كبرت رضعفت وان لم تقع الحوا
هنا كت (الاعراب) اذا ظرف وكال بمعنى حدث والشيء فاعيل والفاء في جواب
الشرط وأد فوني فعل وفاعل ومفعول فان الشيخ الذاء للعليل والشيخ اسمها يمد
خبرها والشيء فاعل والشيء دفي كان فاعل تاممة بمعنى حدث (قوله فان قامت
فانك تقول الخ) وارد على قوله لا يطلب مفعولا به التسمية الذي هو معنى قول
المتن لا يمدى اليه أصلا أي لا يمتد ولا يتجرف جري وقد تعدى هنا الى المفعول به
يتجرف الجري وقوله فانك الخ على الحدوث والتقدير فان قلت لا يصح ماذا كرت من أن
حدث وعرض لا يطلب مفعولا به التسمية لانك تقول قولوا ما قاله فحدث الخ وقوله
فقد دى الخ هذا جواب قوله فان قامت فهو في قوة فقامت أن هذا الظرف الخ وأراد
بالظرف الجار والمجرور (قوله صفة للرفوع) فيه نظر لان الأمر ليس له وانما
له الحدوث الآن يقال المعنى حدث أمر منسوب الى (قوله فعلقه أو لا) أي عند
تقدم لي وقوله آخر أي بعد تأخرني منه الذي هو الأصل (قوله طال) أسله طوله
بضم الواو فتحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفاء (قوله وخلق) بضم اللام (قوله
ونظف وطهر ونجس) بضم الوسط في الثلاث كما في التصريح وهو جعل طهر
ونجس دالين على صفة حسية مع قول الفقههاء ان الظاهرة صفة حكمية وكذا
التسمية نظر وكذا انظف فتأمل الآن يقال انها حسية باعتبار أثرها تأمل (قوله
ان الأول) وهو علم والناس في فهم والثالث فرح (قوله تقول علمت الخ) تتميل
لثلاثة على طريق التثنية والنشر المرتب (قوله على وزن فعل بالضم كظرف
وشرف الخ) هذا يدل على سجية وطبيعة لازمة بخلاف طال النهار الخ مانه وان
كان على وزن فعل بالضم فليس لازما (قوله احتراز من علم) هذا يفيد انه معنوية
أي لا تظهر عادة (قوله بالضم) أي بضم العين بطريق الاسالة لا برد نحو

فان قلت فانك تقول حدث
لي أمر وعرض لي سفر
فقد دى أن هذا الظرف صفة
للرفوع المتأخرة تقدم عليه
فقد ارجل فعلقه أو لا آخر
تحدوف وهو الكون المطلق
أو هو بمعنى الفعل المذكور
على انه مفعول لأجله والكلام
في الفعل به الثانية أن يدل
على حدوث صفة حدثية نحو
طال الليل وقصر النهار خاق
الطيب ونظف وطهر ونجس
واحتزرت بالحسية من نحو
علم وفهم وفرح ألا ترى أن
الأول منها صفة دلالتين
والثاني لواحد بصفة والتأني
لواحد الخرف تقول علمت
زيد فانه لا وفهمت الشئ
وفرحت بزيد التامة أن يكون
على وزن فعل بالضم كظرف
وشرف وكرم واقوم وأما قوله
رحمتكم الطاعة ولما لعين

قلته وظلته عند سبويه فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمير وزم حذف
عينه حوّل الى فعل بالضم ثم نقل حركة عينه الى قائمه ليعلم أن عينه التي حذفت واو
وأما على قول ابن الحماجب ان الضم في نحو ذلك ليس محولا من العين الى الفاء بل
واقع في الفاء ابتداء لبيان اثبات الواو فلا حاجة الى تشديد الضم بكونه بطريق
الاصالة (قوله فضمنا معنى وسع وبلغ) لف وثم مرتب لان وسع راجع لرحب
و بلغ راجع اطمع (قوله ان فعل نكر انكسر) برده عليه كسرت زيدا جسيمة
فانكسها هاء الجواب أن قوله الموازن ان فعل أى غير المطاوع للتعدي لانه لاثنين
فهو منه عدل واحد كما في التصريح (قوله على وزن فعل وفعل) الاوّل مفتوح
العين والثاني مكسور عا (قوله وصفهما) أى اسم الفاعل منهما (قوله على أن ذل
فعل) أى فاصلة ذل بين فتح اللام وأدغمت اللام في اللام كما قال ابن مالك * أقول
مثلي محرّكين في * كلمة ادغم (قوله يذل بالكسر) وأصله يذل بكسر اللام
وسكون الذا ل فتمت حركة اللام الاولى الى الذا ل وأدغمت اللام في اللام
ولو كان ذل أصله ذل لفتح اللام الاولى لفتح اللام في اللام كما قال ابن مالك * أقول
(قوله وقلت في نحو كذا) أى في نحو ذل ومن احد التزامين بخل الخ أى قوله في
نحو الخ في ذل قوله الاثنين وصفهما على فعل كأنه قال بشرط كونهما نحو ذل الخ
أى مما كان الوصف على فعل ليس الا يخرج بخل فان وصفه بخل وبخل
ولم يخرج علم فهو السمع وعالم وسلم فهو وسلم وسلم (قوله فان قلت وكذا تقول فيما
تقدم ذل بالضرب ومن كذا) أى حال كونهما مثل ما تقدم في التعدي بحرف
الحرف فيكون مثل النوع الثاني هكذا ما فاده لكن أنت خير بأنه قال في النوع
الثاني متعدي بالحرف دائما ومن ذل لا يتعديان بالحرف فالاحسن أن يقدم هذا
السؤال على النوع الثاني ويكون السؤال واردا على قوله ما لا يطلب مفعولا به البتة
وذكر من جملة ذلك ذل ومن فبرده عليه أن يقال ومن بكذا ذل بالضرب فقد طلب
مفعولا بواسطة حرف الجر وحاصل الجواب ان الجرور بعدهما مفعول لاجله
فان المفعول لاجله يجز باللام وبالباء النسبية ومن وبالسكاف التعليمية (قوله قلت
الجرور ان مفعول لاجله أى كل واحد منهما مفعول لاجله وبه اندفع ما يقال ان
الجرور ان متنى ومفعول مقدر فيلزم الاخبار بالقرء عن المتنى وعلامة المفعول
به أن تأخذ اسم مفعول وتحملة عليه فيصح الحمل في قولك مررت بزيد تقول بزيد
ممرور به أى وقع الممرور عليه بخلاف المفعول لاجله فلا يصح الحمل في قولك ذل
بالضرب لا يصح كون الضرب مفعولا به أى وقع عليه المفعول شخنا دردير (قوله
الحواس) وهى خمس البصر والشم والذوق واللمس والسمع (قوله رأيت الهلال)

فضمنا معنى وسع وبلغ الرابعة
أن يكون على وزن ان فعل
نحو انكسر وانصرف
والخامسة أن يدل على عرض
كعرض زيد وفرح رأته
وبظرو السادسة والسابعة
أن يكون على وزن فاعل أو
فعل الاثنين وصفهما على
فعل كذل فو ذليل ومن
فهو سمين ويدل على أن ذل
فعل بالفتح قواهم يذل بالكسر
وقالت في نحو ذل احترازا
من نحو بخل فانه متعدي
بالجارزة قول بخل بكذا *
والنوع الثاني ما يتعدى
الى واحد دائما بالجار
كفضيت من زيد ومررت
به أو عليه فار قلت وكذا قلت
نقول فيما تقدم ذل بالضرب
ومن بكذا قلت الجروران
مفعول لاجله لا مفعول به
فانما الثالث متعدي لواحد بنفسه
دائما كفعال الحواس نحو
رأيت الهلال

يوم يرون الملائكة يوم يسمعون
الصيحة لا يذوقون فيها الموت
أولاً ثم النساء * الرابع
ما يتهدي إلى واحدة تارة
بنفسه وتارة بالجوار كشكر
ونصع وقصد تقول شكرته
وشكرت له ونهضته ونهضت
له ونهضته وقصدت له وقصدت
إليه قال الله تعالى واشكروا
نعمته الله أن أشكر لي
ولو لا ذلك ونهضت لكم
الخامس ما يتهدي لواحدة
بنفسه تارة ولا يتهدي أخرى
لا بنفسه ولا بالجوار وذلك نحو
فقر بالقاء والغين المجمة
ونها بالشين المجمة والحاء
المهمة تقول فقره وشكره
بمعنى فخره وفقره ونهضه
بمعنى انتفع * السادس
ما يتهدي إلى اثنين وقسمته
قسمه من أحدهما ما يتهدي
إليهما تارة ولا يتهدي أخرى
نحو نقص تقول نقص المال
ونقص شريداً بنار الخفيف
فهم ما قال الله تعالى ثم لم
يقصوكم شيئاً وأجاز
بعضهم كون شيئاً مفعولاً

أى أبصرته (قوله وشمعت) بكسر الميم الأولى من باب علم يعلم هذه هي اللغة النحوية
وجاء أيضاً من باب نصر ينصر ولا عبرة بمن جعلها خطأ كما في الانعوى (قوله الرابع)
ما يتهدي لواحدة تارة بنفسه وتارة بالجوار (اعلم أنه إذا تهدي بنفسه كان مفعولاً
وإذا تهدي بحرف الجر كان لازماً وقال السعدى في شرح نصر يفت العزى الحق أنه
مفعولان معناه مع الادم هو معناه بعدونها للادم فائدة على كلام السعدى تصریح
(قوله فقره وشكره) بهذا مفعول بنفسه وقوله وفقره وشكره مثال لغیر
التهدي (قوله بالتخفيف فهم) أى فى نفس اللازم والمتهدي واحترز به عن
المشدد فانه مفعول ثانٍ (قوله وأجاز بعضهم الخ) وعليه فيكون نقص مفعولاً
لمفعول واحد (قوله مفعولاً مطلقاً) أى نائباً عن المفعول المطلق (قوله واعطيته)
فى الصحاح أعطاه مالا يعطيه أعطاه والاسم أعطاء وأصله عطوا بالواو لأنه من
عطوت الشئ باليد والمعطاة المزاولة وحينئذ فقه قوله اعطيته أسله أعطونه فقلت
الواو ياء اتجاوزها ثلاثة أحرف (قوله لا يس وأخذ) لف وشر مرتب (قوله
فاعلية معنوية) نسبة للمعنى من نسبة الجزئى للسكى (قوله فى الأصل) أى قبل دخول
هذا الفعل فى النسخ عليهم ما (قوله قبل) أى فى كلام المتن ولو حذف ماخر (قوله
وشاهد أفعال القلوب الخ) قال فى المنصوح تنقسم أربعة أقسام أحدها ما يفتدى
الخير بقينا وهو أربعة وجدوا فى القسم بمعنى أعلم ودرى الثانى ما يفتدى الرضا به فى
الخير وهو خمسة جعل وجهاً وعدو هب وزعم ثم مثل شارحنا للجمع مع الاعد ومثاله
فلا تعدد المولى شريك فى الغناء * ولسكنها المولى شريك فى العدم * فالمراد بمعنى
الصاحب هنا مفعول أول وشريك مفعول ثانٍ والعدم يضم العين بمعنى الفقر
والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لایقين وهو ثانى رأى وعلم كقوله
تعالى انهم م يرونه بعيداً ونراه قريباً الأول للرجحان والثانى لليقين والقسم الرابع
ما يرد بهما والغالب الرجحان وهو ثلاثون وحسب وخال مثال لایقين يظنون
انهم ملاقور بهم ومثال حسب حسب زيد قائماً وقوله

حسب التقي والجود خير شجاعة * رباحاً إذا المرأة أصبح ثاقلاً

ومثال خال خلت الهلال لا تخار خلت العلم نافعا (قوله وانى لا ظنك يا فرعون
مثيراً) قال كاف مفعول أول ومثيراً مفعول ثانٍ والجملة خبران ويا فرعون

٢٥

عبادة

فى

مطلقاً أى نقصاً تماماً الثانى ما يتهدي إليهما دائماً وقسمته ثلاثة أقسام أحدها
ثانئى مفعوليه كقوله شكر كافر واستغفر تقول أمرتك الخير وأمرتك الشا بطير وسياقى شرحهم ما بعد والثانى ما أول
مفعوليه فاعل فى المعنى نحو كونه جبة واعطيته ديناراً فان المفعول الأول لا يس وأخذ فیه فاعلية معنوية
الثالث ما يتهدي لمفعولين أولهما ما وثانئيه ما مبدء أو خير فى الأصل وهو أفعال القلوب المذكورة قبل وأفعال
التصدي وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى وانى لا ظنك يا فرعون مثبورا

متأدى ومعنى مشهور مصر وفاعل الخبر مطبوعا على الشر من قولهم ما شربك من
هذا أى ماصرفك أو هالكاه مضاري (قوله فان علموه من الخ) فهن مفعول أول
ومؤمنات مفعول ثان وعلم في الآية بمعنى ظن (قوله تجدوه عند الله الخ) فاعلماء
مفعول أول وخبر مفعول ثان وهو ضمير فصل ويجوز بدل على اليقين لان من وجد
الشيء على حقيقة فقد علمه والحاصل ان وجد وتعلم وألفى ودرى تفيد اليقين قال تعالى
انهم ألقوا آياتهم فآبأهم فآبأهم مفعول أول وفأبأهم مفعول ثان (قوله وجعلوا
الملائكة الخ) فالملائكة مفعول أول وانما مفعول ثان والذين هم عباد الرحمن صفة
للملائكة (قوله قد كنت أعجوا الخ) قاله تميم بن أبي مقبل وهو من التبسيط واجمعه معنى
الظن والملمات جمع مله بمعنى النازلة وقد حرف تحقيق وكنت كان واسمها وايجو
أياهم وفعل وفاعل ومفعول أول وأخافهم مفعول ثان منصوب بالانف وحكى حرف
غاية وبروالت فعل ماض وملات فاعل وبناطة علق بالمت ويوما ظرف والشاهد في
اجمعه ولم يذكر أحد من النحاة ان جمعا يجعرونه على اللفظ فاعل غير ان مالك
(قوله زعمتني شيعا الخ) قاله أوس الخنمعي من قصيدة من الخفيف قال ابن هشام
في شرح بانه سعد الزعم قول يدعيه المدعي يتخمل الحق والباطل وغلب
استعماله في الباطل ومنه زعم الذين كفروا أن ان يعثوا فاقواوا هذا الله بزعمهم
ومن استعماله في الحق قول أبي طالب يخاطبهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
ودعوا زعمي وزعمت انك ناصبي * وقد صدقت وكنت ثم أمينا
وقول كثر عزة

وقد زعمت اني تغيرت بعدها * ومن ذا الذي ياعز لا يتغير
تغير جسمي والخليفة كاتي * عهدت ولم يخبر بسركي مخبر
(الاعراب) زعمتني فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية ومذهب الخمهور
انما سميت نون وقاية لانها تاتي الفعل من الكسر وقال ابن مالك انما سميت بذلك
لانها تاتي اللبس في نحووا كزمني في الامر فلول النون لا التبت بياء المتكلم بياء
المخاطبة وأسر المذكر نأمر المؤنث ونهل الأمر أحق من أمن غيره ثم حمل الماضى
على المضارع وهو الأمر اه مرادى والياء مفعول أول وشيعا مفعول ثان
واست ليس واسمها وشيخ خبرها والباء زائدة انما أداة حصر والشيخ مبتدأ ومن
موصولة ريدب صلة وهو خبر عن الشيخ ويدب بمعنى يدرج في المشي وديب ان منصوب
على المصدرية ويدب بكسر الدال والشاعدي زعمتني (قوله والا كثر زعم الذين
الى ان) أى الخفة من الثقبلة وان المشددة (قوله أن ان يعثوا) ان مخففة
من الثقبلة واسمها خبر الشأن وجمله ان يعثوا خبرها وان ومعمولاها في محل

فان علموه من مؤنات
تجدوه عند الله هو خبر
لا تخسبوه شير الكرم وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد
الرحمن انما أى اعنتهم
وقول الشاعر
قد كنت أعجوا يا عجم وأخافه
حتى كنت بنا يوما ملات
وقول الآخر
زعمتني شيعا ولست بشيخ
والا كثر زعمي زعم الى أن
أوان وصانهم ما تخوزع الذين
سكروا ان ان يعثوا وقوله

وقد زعمت اني تغيرت بعد ما

وقال

دريت الوفي العهد يا عمرو
فاغضب *

وان اغتباطا بالوفاء حميد
والا كثرت دري أن تهدي
الى واحد بالباء تقول دريت
بكذا قال الله تعالى ولا
أدراككم به واغشا تعدت الى
الكاف والميم بواسطة همزة
النقل وقوله

فقلت أجرني يا خالد

والا فمبني امرأها الكا
أي اعتقدني وقوله

تعلم شقاء النفس فهرعدوها
والا كثرتي تعلم أن تهدي
الى أن وصاتها كقولها

تعلم رسول الله أنك مدركي
وشاهد أفعال التصير وقوله

تعالى فجعلناه هباء منثورا
واخذ الله ابراهيم خليلا

لوزدوكم من بعد ايمانكم
كفار احسدوا وتركتنا بعضهم

يومئذ عوج في بعض واحد منكم
من ظن بمعنى اثم قائم انه يدي

لواحد نحو قولك عدم لي مال
فقط نمت زيد او منه قوله تعالى

وما هو لي الغيب بظنين أي
ما هو عنهم على الغيب وأما

من قرأ الضاد فمنا ما هو
ببخل وكذلك علم بمعنى عرف

فقد والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ورأي من الرأي

نصب مفعول زعم (قوله وقد زعمت الخ) قاله كثير عزة وزعمت فعل ماض والتاء
للتأنيث رأتني تغيرت ان واسمها وخبرها وهي في محل نصب مفعول وزعمت ولا تحتاج
الى مفعول ثان وقبل تحتاج لمفعول ثان فمديره ما صلا ومن ذا اسم استفهام خبر
مقدم والذي مبتدأ مؤخر ولا يتغير صلا وقوله يا عزم ادي مرخم وأسله يا عزة
ولم يتكلم في شواهد هذا الكتاب على هذا البيت (قوله دريت الوفي الخ) من
بحر الطويل ودريت مبتدأ للعجزول واثنا نائب فاعل وهو المفعول الأول
والوفي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهدي الرفع فاعل وبالنصب على التشبيه
بالمفعول وبالجزم على الإضافه وعرو وما ادي مرخم فاغضب جواب شرط مقدر
أي ان دريت فاغضب من الغبطة وهي أن يفتنى مثل الملقوط من غدير أن يريد
ز واليهاء فأن أرادز والهاء كان حسدا والا كثرتي دري انه يتهدي بالياء نحو
دريت بز يد فاذا دخلت علمها الهمزة تعدت لآخر بقية نحو ولا أدراككم به
فضمير المخاطب من مفعوله الأول والمجرور بالياء مفعوله الثاني والفاء لانه عليل
وان اغتباطا حميدان واسمها وخبرها بالوفاء متعلق بحميد (قوله فقلت أجرني)
من المنقارب والمعنى أجرني يا يا خالد وأغثنني وان لم تجرني فظنني من الهالكين
فقلت فعل وفاعل وأجرني فعل وفاعل ومفعول وأخالد منادى مضاف وان حرف
شرط وفعل الشرط مخذوف أي وارلهم تفعل والشار رابطة ومب فعل أمر والياء
مفعول أول وامرأه مفعوله الثاني وما الكانتم والشاهد في ذهب قائم في الثاني وفروع
هب على ان وصلتم انادر كافي للمثلة الحمارية في الفرغض هب ان أبا ان كان حارا
(قوله أي اعتقدني) المناسب أي ظنني لان هب تدل على الرجحان (قوله تعلم شقاء
النفس فهرعوا الخ) قاله زياد بن يسار وهو من الطويل وتعلم بمعنى اعلم فعل أمر وشقاء
مفعول أول والنفس مضاف اليه وفهرع مفعول ثان وعندها مضاف ومضاف اليه
وتسام البيت فبائع بالطف في التحيل والمذكر * (قوله تعلم رسول الله انك) رسول
منادى تعلم بمعنى اعلم وانك مدركي ان واسمها وخبرها والجملة مفعول اول لتعلم مدت
مسدلة مفعولين (قوله فجعلناه هباء منثورا) قاله الهاء منجول أول وهما مفعول ثان
ومنثورا نعت هباء واليهاء غبار يرى في شعاع الشمس (قوله لوزدوكم الخ)
قاله الكاف مفعول أول وكفارا مفعول ثان وحسد ا مفعول لاجله (قوله واخذ الله الخ)
ابراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (قوله وتركتنا بعضهم) فبعضهم مفعول
أول وجملة عوج في بعض مفعول ثان (قوله علم بمعنى عرف) وتأتي للعلمة بضم العين
كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا (قوله ورأي من الرأي) وتأتي رأي
بمعنى أبصر نحو رأيته زيدا أي أبصرته وبمعنى أشار نحو رأيته زيدا أي أشار به

ويعني ضرب نحو رأيت الصيدا أي ضربت برئته وتأتي رأي حلية وتعدى لمفعولين
 نحو أراهم رفعتي ومصدرها الرؤى أو تقع الرؤى مصدرها البصرية كقوله تعالى
 وما جعلنا الرؤيا التي أرى لك إلا ابتداء لظهور ما كان قال ابن عباس هي رؤيا عين (قوله
 رأي حل كذا الخ) وقد تعدى لمفعولين نحو رأي أبو حنيفة الوز واجبا ورأي
 الشافعي سبقة (قوله مجامعني قصد) ويعني غلب في الحاجة نحو جاز به عمارا
 أي غلبه في الحاجة ويعني رد نحو جوت السائل إذا رددته ويعني ألقى نحو جوت
 الأبل أي سقتها ويعني كتم ويعني حفظ نحو جوت الحديث أي كتمه أو حفظه
 ويعني أقام نحو جاز بك أي أقامه ويعني بخل يقال جاز بك أي بخل به ويعني
 وقف كقوله جاز به أي وقف (قوله ومن وجد الخ) أي واحترزت من وجد
 وتأتي بمعنى أصاب نحو وجد من يدعيه الله أي أصابهم ويعني استغنى يقال وجد
 فلان أي استغنى ^{بشيء} تأتي عنه بمعنى حسب نحو وعدت المال أي حسبته
 أحسبه بضم السين في المضارع وتأتي زعم بمعنى كذب نحو زعمت زيد أي كلفته
 وضمنته قال تعالى وأتابه زعمهم ويعني رأس بالهـ من وتر كذا نحو زعم زيد إذا رأس
 ومنه زعم القوم فلان أي رؤسهم ويعني قال ويعني من وهزل يقال زعمت
 الشاة بمعنى هزأت وسمنت ويعني طمع يقال زعم في غير مطمع أي طمع في غير
 مطمع وتأتي دري بمعنى خلع نحو دري الثوب الجديد إذا خدعه واستخفى له ليعتريه
 وتأتي حسب بمعنى أحرق لونه وايض يقال حسب زيد إذا أحرق لونه وايض كالبرص
 وتأتي خال لتعجب يقال خال الرجل تكبروا تعجب بنفسه ويعني طاع بالمشالة يقال
 خال النرس طاع أي غمز في مشيه (قوله بمعنى خزن الخ) الحاصل ان وجبا بمعنى
 علم مصدرها الوجود كما قال السيرافي وقال الاخفش الوجدان وان كانت بمعنى
 أسباب تعدت لمفعول واحد ومصدرها الوجدان ونقل بهض ان مصدرها الوجود
 وان كانت بمعنى استغنى او خزن فهي لازمة مصدرها وجد بالذفع وان كانت بمعنى
 حقد فهي لازمة أيضا ومصدرها واحدة (قوله بل تقول خزن الخ) المناسب
 أن يقول بل تقول وجدت على الميت ووجدت على المسي لان الكلام في وجود
 في نفس خزن واحدة وقال في التصريح تقول وجد زيد إذا خزن وحقد اه فافاد
 انه ما لا يتعدى ان الجسر (قوله ان لأفعال القلوب ثلاث حالات) أي
 المجموع مختص بأفعال القلوب والأفلاعمال وهو الأصل واقع في أفعال الباب
 بتمامها الجامد والمتصرف والتدلي والتصيير وأما الالغاء والتعليق فمختصان
 بأفعال القلوب (قوله وهو واجب إذا تقدمت عنه ما الخ) أي ولم يتقدم عليها
 شيء فان تقدمها شيء نحو متي طنت زيد أقامها فالاعمال راجع وقيل واجب وقوله
 وهو واجب إذا تقدمت ولا يجوز الالغاء العامل المتقدم خلافا للكوفيين والاعفسيين

كذلك رأي أبو حنيفة حل
 كذا وأخرته وجبا بمعنى
 فصدر نحو جوت بيت الله
 ومن وجد بمعنى خزن أو وجد
 فانها لا يتعدى بانفسها
 بل تقول خزن على الميت
 وجدت على المسي ثم اعلم
 ان لأفعال القلوب ثلاث
 حالات الاعمال والالغاء
 والتعليق فأما الاعمال فهو
 قسمها المفعولين وهو واجب
 إذا تقدمت عليها ما لم يأت
 به مصدرها معاق نحو طنت
 زيد أقامها وجاز إذا توسطت
 بينهما نحو زيد الخنت عالما
 أو أخرت عنها نحو زيد
 عالما طنت وأما الالغاء
 فهو وإبطال أعمالها إذا توسطت
 أو أخرت فنت قول زيد طنت
 عالم وزيد عالم طنت

(قوله والالغاء مع التأخر أحسن) أي لضعف العامل بالتأخر وهذا متفق عليه
وحينئذ فقوله فيما سبق وجاز إذا تأخرت أي بأرجحية (قوله والاعمال مع
التوسط أحسن) لأن العامل اللاحق أقوى من اللاحق حينئذ فقوله فيما سبق
وجاز إذا توسطت أي بمرجوحية (قوله وتل هما - بيان) أي إذا لغي والاعمال
بيان لأن ضعف العامل بالتوسط سرع مقاومة الابتداء فكل منهما مخرج
(تنبيه) هذا الغناء بالعبارة إلى المقعدين وأما بالنسبة إلى الفعل ومرفوعه فحذو
قام فمبني زيد فيجوز عند البصري ويحب عند الكوفي ووجهه أنه انما نصب
الظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدم الفعل وشاهد الجواز
قوله سبحانه أطن ربيع الظاعنين يروى برفع ربيع على الفاعلية وينصبه مفعولا
أول وشيخنا مفعول ثان وفيه ضمير يعود على الربيع قاله في المعنى وقال في التصريح
لا يلزم أن نحال فعل ومفعول بل مضاف ومضاف إليه مبتدأ أو برفع خبر على تقدير
رفعه ومفعول أول مبتدأ وربع مفعول ثان وألحق عامل على تقدير نصبه اه (قوله
وانتد علوا من اشتراء) من مبتدأ وهو موصول اسمي وجمله اشتراء مفعول من وعندها
فاعل اشتراء المستتر فيه وما نافية وله في الآخرة منة لقان بالاستقرار خبر خلاق
ومن زائدة وجمله ماله في الآخرة من خلاق خبر من والرباط الضمير في له وجمله من
وخبره في محل نصب معاق عنها العامل بالام الاشتراء لأن لها الاستدراك لا يخط لها
عامل وانما يخط ما في باب ان فرغ الخبر لانها مؤخره من تقديم لامه للاح اللفظ
وأصلها التقديم على ان قال البصري ولقد علم أي علمي ودل اشتراء أي تمسك
ما تلو الشياطين بكاتب الله (قوله من خلاق) أي نصيب اه (تنبيه) إذا وقع العامل
بعد اللام فلا تعلقه بخول زيدا طنت قائما وقد احتز عنه المصنف بقوله قبل لام
الابتداء لكن نصيبه ان شجيت بعد العامل يطل العمل في الجزأين سواء جاء
المعاق قبل الجزأين أو قبل الثاني فقط وهو قول ضعيف قال لزمي إذا صدر المفعول
الثاني بكامة الاستفهام فلا ولي ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الأول بخبر
علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليلته عن المفعولين لأن معنى الاستفهام
يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت أي من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على
النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيدا قائما اه (قوله
ولقد علمت الخ) قاله البيهقي عامر من قصيدة من الكامل قالها في وصف بقرة
صادقتها الذئب فأصبن ولدها والنية الموت والمنايا جعها وطاش السهم من الهدف
إذا عدل والمعنى ان الموت لا تعدل سهامه عن أحد (الاعراب) الواو والقسم
واللام موطة للقسم وقد للتحقيق وعلامة فعل وفاعل ولتأين اللام لام القسم

والالغاء مع التأخر أحسن
من الاعمال والاعمال مع
التوسط أحسن من الالغاء
وقيل هما - بيان وأما التعليل
فانما هو في اللفظ دون
التفسير لا اعتراض ماله صدر
الكلام بيضاويين مع مولاها
وهو واحد من أمور عشرة
أحد هلام الابتداء نحو علمت
زيد فاضل وقوله تعالى ولقد
علموا ان اشتراء ماله في الآخرة
من خلاق الزاني لام جواب
الهم نحو علمت ليقوم
زيد أي علمت والله ليقوم
زيد وقوله
ولقد علمت لئلا زيدا مني
ان الثاني لا يطبق - اه

وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل
بلام القسم لاجتماع الجواب فقط لانهم لا يحمل لهاسا فقط ما قيل ان جملة جواب
القسم لا يحمل لها وان الجملة المعلقة عنها العامل لها محل في ذواتها وانها
قال أبو حيان وأكثراً محاسبة الا يذكرون لام القسم في الملاحظات وفي الغرة ولا م
القسم لا تعلق كقوله

أقد علمت أسدنا * لهم يوم نصرنا نعم التمييز

يقع ان فهم لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيد يقولان يقع ان اه
وفي المعنى ان أفعال القسم لا تلتزم بالتحقيق تحجب بما يحجب بها القسم نحو
وأقد علمت تأتير منيتي * اه فأخرج لام التأتير عن كونها القسم اه تصرح
وتأتير فعل مضارع معني على الفتح لا اتصاله بتون التوكيد وفاعله منيتي وان المتأتير
لا تطيش بها ما ان واحدا وخبرها وسماها فاعل تطيش يقع التاء (قوله علمت
أزيد في الدار أم عروني) أي علمت جواب هذه الاستفهام ما علم متعلق بالجواب
والاستفهام متعلق بالسؤال فاندفع ما يقال ان العلم يقتضي التحقيق والاستفهام
يقتضي الشك وهما متناقضان ومعنى علمت الخ اني لو سئلتهم هذا الاستفهام
لا جيت بهم هذا الجواب وهو ان أحدهم لم يهتدي إلى الدار (قوله وان أدري أقر يب
الخ) ما اه مرة للاستفهام وقر يب خبر مقدم وأمهيد عطف عليه وما موصول اسمي
في محل رفع مبتدأ مؤخر وجملة توعدون صلة الموصول والعائد تحذوف وجملة
المبتدأ وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة وان نافية أي ما أدري
ما توعدون من الحشر كما قاله البيضاوي (قوله تعلم أي الحزبين الخ) فاي اسم استفهام
مبتدأ واحده معني خبره وهو فعل ماض وهو الصحيح وقيل اسم تفضيل من الاحماء
تجوز في الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها العلم لان الاستفهام لا يعمل
فيه ما قبله (قوله علمت متى السفر) متى خبر مقدم والسفر مبتدأ مؤخر والجملة
معلق عنها علم بالاستفهام (قوله علمت أي من زيد) فاي مبتدأ ومن مضاف اليه
وزيد خبر والجملة معلق عنها علم بالاستفهام المضاف اليه أي علمت جواب هذا
الاستفهام أي لو سئلتهم هذا الاستفهام لاجبت بأن زيد والد فلان (قوله علمت
سبيحة أي يوم سفر) فسرك مبتدأ وسبيحة ظرف في محل رفع خبر وأي مضاف
ويوم مضاف اليه والجملة معلق عنها علم بالاستفهام (قوله فاي منسوب على المصدر)
أي انه مفعول مطلق منسوب بيقبلون مقدم من تأخير والاصل يقبلون أي
انقلاب وجملة يقبلون معلق عنها العامل وهو يعلم فهي في محل نصب لكن أذنت
خبر بأن سيعلم لو تسلط على الجملة لم يعمل الا في محالها فالا الفرق بين الابهال

الثالث الاستفهام سواء كان
بالحرف كقولك علمت أزيد
في الدار أم عروني
وان أدري أقر يب أم بعيد
ما توعدون أو بالاستفهام
كأن الاسم مبتدأ نحو علم
أي الحزبين أحدهم وان
أنا أسد هذا أو خبر نحو
علمت متى السفر أو مضافا
إليه المبتدأ ان توعدون أو
من زيد أو الخبر نحو علمت
سبيحة أي يوم سفر أو مضافة
نحو وسيعلم الذين ظلموا أي
منقلب يقبلون فاي منسوب
على المصدر كما بعد وتقدرب
أي يقبلون

والانحاء واجاب بعض جواشي الاشعوني بأن المحل قبل التعليق لاجزاء الجملة
لأنها لو بعد التعليق لمحل لاجزاء بل لما تأمل (قوله أي انقلاب) أشار به إلى
أن منقلب بمعنى انقلاب والا كان المناسبه ان يقول أي منقلب (قوله علمت
ما زيد قائم) أي علمت عدم قيام زيد (قوله ما هو لا ينطقون) هي نافية وهو لا مبتدأ
وينطقون خبر والجملة الاسمية في موضع نصب علمت وهي معنق عنها العامل
في اللفظ بجملة النافية ولولا التي لكان كل جزء من الجملة في محل نصب فالمحل قبل
التعليق للاجزاء وبعده للجملة لاجزاء كما تقدم قريبا وقد ذكرنا ان ما
النافية معاقبة سواء كانت في جواب قسم أم لا فالأجواب قسم مقدم ومثال
المفوط علمت والله ما زيد قائم تأمل (قوله الخامس لا انسانية في جواب قسم)
أي مفوط كما مثل أو قدر كما في قولك أقدم علمت لزيد قائم وكذا يقال في ان النافية
ومثال المنصنف للمذكور ومثال المقدر أقدم علمت ان زيد قائم في جملة الامثلة
أربعة والجملة فيها معنق عنها علم فهي في محل نصب وما ذكره المنصف مذهب
بعض النحاة والصحيح ان لا وانها المصدرية سواء كان في جواب قسم أم لا كما هو
مذهب ابن مالك ولذا أطلق في قوله قبل في ملوان ولا (قوله علمت والله لا زيد الخ)
أي فلا الواقعة في جواب القسم أي المصدرية ان قلت يأتي في ذلك تقدم القسم
على الجواب فكأنه هو والجواب مثله واحداه من جواشي الاشعوني (قوله السابع
اعل) أي لان الترجي كالاتي فقام في ان ما بعد كل منقطع عما قبله ويختص بعلق
اعل يدري اه يوسف الحفني (قوله وان أدري لعنه الخ) اعل حرف تخرج والهاء
اسمها وقتنة خبرها والجملة في محل نصب بادري وان نافية قال البيضاوي
أي وما أدري اعل تأخير جزاءكم استدراج لكم وزيادة في اقتنائكم أو امتحاناً
ليتفكر كيف تعامون اه (قوله وقد علم الاقوام الخ) لم يدركه وحاشا والجواب
المعروف والثناء محدود كثرة المال والوفر بالانحاء الساكنة من المال والتبسات
الكثير الواسع وقيل الوفر التام من كل شيء والجمع وفور وبو يشال وفرت عرضه أي
لم أشتمه كأنه ابقاء كثير لم ينقصه بشتم وفور الشيء أكله ووفر الثوب قطعه والوفر
السقاء اذ لم يقطع من أديمه شيء قاله صاحب المحكم (الاعراب) الواو عاطفة
وعلم فعل ماض والاقوام فاعله لو حرف شرط واختلف في ان وصلت بها بعد ولو
على ثلاثة مذاهب احدها انها فاعل بفعل محذوف تقديره ثبت والله لا يدل عليه
ان فانها تقتضي الثبوت وهذا قول السكوفيين والزجاج والزمخشري الثاني انه
مبتدأ حذف خبره وجوبا كما يحذف بعد لولا نقله ابن هشام عن أكثر البصريين
الثالث انه مبتدأ لا خبر له اصلاً لا اكفاء يجريان السند والسند اليه في القدر كرمع

أي انقلاب وليس منصوبا
بما قبله لان الانية فهمام له
الندرة لا يعمل فيه ما قبله
وهذه الانواع كلها اداخلة
تحت قولي استقام الرابع
ما لا نافية نحو علمت ما زيد قائم
وقوله تعالى أقدم علمت
ما هو لا ينطقون الخامس
لا انسانية في جواب القسم
نحو علمت والله لا زيد الخ
ولا عجز والسادس ان النافية
في جواب القسم نحو علمت
والله ان زيد قائم بمعنى ما زيد
قائم السابع اعل نحو وان
أدري لعنه فتنه لكم ذكره
ابو علي في التذكرة الثامن
لواشرطية كقول الشاعر
وقد علم الاقوام لو ان حاتم
اراد ثراء المال لكان له وفر

التاسع ان التي في خبرها اللام
 وعلمت ان زيد قائم ذكر
 ذلك جماعة من المغاربة
 والظاهر ان المعلق انما هو
 اللام لان الان ابن الخباز
 حكى في بعض كتبه انه يجوز
 علمت ان زيد قائم بالكم مع
 عدم اللام وان ذلك مذهب
 سيبويه فعلى هذا المعلق ان
 العاشركم الخبرية نص على
 ذلك بعضهم وجاء عليه قوله
 تعالى الم يروا كم اهلكنا
 قبلهم من القرون انهم لم
 لا يرجعون وقد ركب خبرية
 منصوبة بآهلكنا والجملة
 سادسة معدة مفعول يروا وانهم
 بتقدير بانهم وكأنه قيل
 اهلكناهم بالاستئصال
 وهذا الاعراب والمعنى
 صحت ان لا يعين
 خبرية كم بل يجوز ان تكون
 استفهامية ويؤيده قراءة
 ابن مسعود من اهلكنا
 وجوز الثراء انتصاب كم
 يروا وهو سهو

الطول فتسله ابن عصفور عن البصريين وزعم انه لا يحفظ عنهم غيره وان حرف
 تن كيد وحاشا لاسمها وخبرها ارادوا ان فعل ماض وفاعله مستتر ورثا عنه مفعول
 والمال مضاف اليه وكان فعل ماض ووفر اسمها وله خبرها والشاهد في لوقاتها
 علفت فلم عن العمل فيما بعدها (قوله التاسع ان التي في خبرها اللام) والظاهر
 ان اللام مع مفعول الخبر اذا كان فيه اللام كالخبر نحو علمت ان في ذلك عبرة
 وعلمت ان زيد الذي الدارقائم اه حقني (قوله والظاهر ان المعلق الخ) فلذا استقط
 المؤلفان في المتن وعدتها تسعة (قوله الا ان ابن الخباز الخ) استدراك على ما توهم
 من كون المعلق اللام ان لا تعنى قائما دائما تعاقى على ما حكاه ابن الخباز عن
 سيبويه قال الفيشي قوله الا ان ابن الخباز الخ لم يذهب أحد الى ما قاله ابن الخباز وانما
 في المسئلة قولان أحدهما ان المعلق هو اللام والآخر ان المعلق ان بشرط ان تكون
 اللام في خبرها اه (قوله وحمل عليه قوله الخ) أى حمل ذلك البعض وقد رد ذلك
 البعض واعراب الآية الهه زولا استفهام ولم يحرف في وجزم وقام يروا مضارع
 مجزوم ولم وعلامه جزمه حذف النون كم خبرية مفعول اهلكنا والمعنى الم يروا
 اهلكنا كثيرا من القرون ووجه المسئلة اهلكنا ما عاقبنا يروا بانكم الخبرية (قوله
 بتقدير بانهم) وهو متعلق بخذوف أى حكمنا بانهم وقرر بعض ان الباء للابتنه
 أى اهلكناهم اهلا كما تنبأ بعدم رجوعهم والمراد بعدم رجوعهم استئصالهم
 كنه قال اهلا كما تنبأ بالاستئصال أى باذهابهم بالسكاية ولا بد من تقدير الباء كما
 علمت في قول الفيشي انما قدروا الباء لانهم مقررون لانه يتعدى بنفسه اه غير صحيح
 لان اهلكنا قد أخذ مفعوله وهو كم فلا يتعدى لقوله انهم لا بنفسه ولا بالباء ولذا
 جعلنا الباء للابتنه قائل (قوله بل يجوز ان تكون استفهامية) وتكون داخلية
 في الاستفهام فلا تعد فاعلا مستقلا بخلاف كم الخبرية والمعنى أى شئ من القرون
 اهلكنا وهى مفعول لاهلكنا وعلى كل حال جملة اهلكنا معلق منها يروا لان
 كم لها الصدارة كانت خبرية او استفهامية (قوله ويؤيده قراءة) أى يؤيد
 الاستفهامية قراءة الخ وورد ان من المحتمل ان تكون موصولة فتؤيد كم الخبرية
 ويحتمل انها استفهامية فتؤيد كم الاستفهامية والجواب أن قوله ويؤيده
 أى يؤيد جواز الاستفهامية فان من تحتها موصولة والاستفهامية فهمى مبطلة
 لتعين خبرية كم ويجوز فيها الوجهان (قوله من اهلكنا) فعلى ان من استفهامية
 تكون الجملة معاقبة وعلى ان من موصولة فلا تعليق (قوله وجوز الثراء انتصاب
 كم يروا) وجملة اهلكنا مفعول ثان (قوله وهو سهو الخ) فيه محذف أى
 وهو سهو ولا خراج كم عن صدر يها سواء الخ محذف العلة والحاصل ان كم لها

الصدارة سواء جعلت خبرية أو استفهامية فلا يعمل ما قبلها فيها وإنما جعلها
معمولة لاهلكنا فلا يخرجها عن الصدارة لأنها مدممة على عامها وتسكون الجملة
بقسمتها في محل نصب مفعول يروا (قوله وهو سهو) لا يقال إن هذا لا يقع تخريج كم
الخبرية عن الصدارة لأننا قلنا إنها ليست بجملة فلا يصح تخريج القرآن عليها كقوله
المغنى (قوله بدل من كم) أي بدل من كل شيء أي المبروا أهلا كنا أهلا كما مشتملا
على عدم الرجوع (قوله لزم ما أوردنا) أي من ملة السهو والقدرة وهي قولنا
لاخراج الخ (قوله لزم تسلط أهلنا) أي تسلط عامل مثل أهلنا لأن البديل
على نية تكرار العامل (قوله والذي يصح الخ) هذا جواب عن قوله وهذا مشكل
(قوله بدل من كم) وما بعدهما وهو جملة أهلنا العامة في كم أي أنه بدل من
الجملة والماء أي المبروا أهلنا كغير من القرون المبروا وعدم رجوعهم هذا على
أن كم خبرية ولا يصح أن تكون استفهامية واللا في البديل بالاستفهام كما هو
القاسمدة (قوله فإن يروا الخ) الظاهر أن الفاعل جواب شرط مقدر تقديره فإذا
عامت أن مراده أنهم يبدل من كم وما بعدهما ظهر لك أن يروا مسيطرة الخ ولا يلزم من
تسلطه على أن وصلتها بتسلطه على كم لأن ما سارت كالجزء من الجموع ولا يلزم
من ذلك خروجها عن صدارة الاسم الخي سردرجتها وهي معمولة لاهلكنا على حالها
(قوله يجوز لك أن تعطف على محلها) شرط في المفرد المعطوف على محل الجملة
المعلق عنها العامل أن يكون فيه معنى الجملة لأن المطلوب هذه الأفعال وهو مضمون
الجملة فإذا كان في الكلام مفرد يتردى معنى الجملة مع أن تعاقبه والأفلام مثاله
قولك عات لزيد قائم وغير ذلك من أموره ولا تقول عات لزيد قائم وعمرا أه نصريح
(قوله وما كنت أدري الخ) من بحر الطويل واليكاء عدو يقصر عن مدح جملة على
الغويل ومن قصره جملة على البكاء الدموع قال ابن مرزوق في شرح البردة وترى
البكاء أن تها الرجل له قيل له اجلس فأتى ثلاث عبيته فدموعا قيل أغرور فأتى
سالت قيل دمعت وهمعت فان حكمت دموعها المطر قيل هطلت فان كان بصوت
قيل تخبيب وان صاح قيل عويل (الاعراب) الواو لا تعطف وما لا تأتي ككنت كان
واسمها وأدري خبرها وقيل عزرة مملو به وما اسم استفهام مبتدأ والبكاء خبره
والجملة في محل نصب سدت مسد المنعولين ولا نافية وموجعات عطف على محل
الجملة حتى حرف غاية وتوات فعل ماض وكسر التاء لغة قافية والشاهد في موجعات
بالنصب بالكسرة عطفا على محل ما البكاء الذي علق عنه أدري بالاستفهام
(قوله يروى بنصب الخ) قال في المغنى هكذا استدلل ابن عصفور ولك أن تدعى أن
البكاء ففعوا وما زائدة والاصل ولا أدري موجعات من عطف الجملة أو أن الواو

سواء قد درت خبرية
أراسة تفهامية وقال سيبويه
أن ومعمولا هابدل من كم
وهذا مشكل لأنه أن قدر كم
معمولة لير والزم ما أوردناه
على الفراء من إخراج كم
عن صدرتها وان قدرها
معمولة لاهلكنا لزم تسلط
أهلنا على أنهم ولا يصح
أن يقال أهلنا عدم
الرجوع والذي يصح قوله
عذري أن يكون مراده أنها
بدل من كم وما بعدهما فان
يروا مسيطرة في المغنى على أن
وسانها فيه جملة العلامات
والجملة المعلق عنها العامل
في موضع نصب بدل ذلك المعلق
حتى أنه يجوز لك أن تعطفها
على محلها بالنصب قال كثير
وما كنت أدري قيل عزرة
ما البكاء
ولا موجعات انقلب حتى
توات
يروى بنصب موجعات
بالكسر عطفا على محل قوله
ما البكاء

للحال وموجبات اسم لا أى ربما كانت أدري قبل عزق الحال انه لا موجبات
 للقلب موجودة ما اليك اه قال في التصريح فالعنى على الاول وما كنت أدري أى
 شئ اليك وضع عطف موجبات على محل الجملة لانه يؤتى معنى الجملة لان
 معنى ولا موجبات القلب ولا موجبات قلبى وهو فى معنى قلبى له موجبات اه
 (قوله ومن ثم) أى ومن أجل ان المعنى غير عامل فى اللفظ وعامل فى المحل (قوله اخذا
 من المرأة) أى نظير المرأة فتراده بالاخذ نظير أى العامل بالمعنى كما ثبت المرأة المذكورة
 زوجيا فليست م زوجة ولا مطابقة فمعنى العامل بالمعنى كما ثبت المرأة المذكورة
 مطابقة (قوله التى لا م زوجة) أى اعدم تمكنها من زوجها ولا مطابقة اعدم تمكنها من
 الزواج عندنا الا اذا شكك ضرر النول على وحافت على نفسه الزنا ولو كان عندها
 الثقة فتطلق عليه وتمكن من الزواج مع العدة بخلاف مذهب غير المالكية فلا
 تمكن من ذلك تأمل (قوله ولهذا قال الخ) أى لاجل الشبه بالمرأة قال ابن الخشاب
 لقد أجاد أهل الفن الخ فقوله لهذا علة فقوله أجاد أى أتوا بامر جديد من حيث ان
 التسمية لها علة وهو الشبه بالمرأة فترى بعض المتأخرين (قوله فى وضع هذا القلب) أى
 الاسم وهو لفظ تعليق (قوله هذا المعنى) وهو الغناء العامل لفظا وعمله محلا (قوله
 أمرتك الخير الخ) هو عمرو بن معدى كرب وقيل لياس بن مومي وقيل لطفاف بن
 ندي وقيل ليعباس بن مرداس يقال أمرتك بقصر الهرة ومعهما معنى واحد
 والمال عند العرب يقع على الصامت والناطق فالصامت الذهب والفضة والناطق
 الجملة والبرقة والشاة ومنهم من يطلقه على الابل فقط وذلك اشرفها عندهم وربما
 أو غيره على المواشى كلها ومنهم من يطلقه على جميع ما يملكه الانسان وهو الظاهر
 بقوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم فلم يخص شيأ دون شئ وانما هى المال مالا
 لا مال بأهله عن الطاعات وقيل لانه يميل القلوب لشدة حبها الى شوقه وقوله نسب
 يروى بالمجتمعة والمهمله والاولى هى المشهورة والمهمله رواه الجوهري فى نوادره
 ومعهما بالمجتمعة المبال وقال المبرد المال الثابت خاصة كالأرواء والقار وقال السيرافى
 العين والورق والمناخ وأما بالمهمله فهو مبروف وقيل وهذه الرواية أحسن لانه اجتمع
 فيها الشرف والمال والمعنى انه يقول لمن يحاط به أمرتك بالاحسان والانهام فافعل
 ما أمرتك به ولا تجسل فاقى قدر كمتك ممتولا فلا عذر لك فى الخلل وترك البذل
 (الاعراب) أمرتك فاعل وفاعل ومفعول والخبر مفعوله الثانى فافعل الفاء
 عاطفة وافعل فعل امر وما وصله مفعوله امرت فعل ماض مبني للثائب واتقاء نائب
 فاعل وبه مفعوله الثانى فقد افاء للعايل وقد حرف تحقيق وتر كمتك فاعل وفاعل
 ومفعول وذال مال مفعوله الثانى وذان شب عطف عليه والشاهد فى أمرتك الخير حيث

ومن ثم معنى ذلك تملية لان
 العامل ملغى فى اللفظ وعامل
 فى المحل فهو عامل لا عامل
 فمعنى معناه أخذ من
 المرأة المطابقة التى لا م زوجة
 ولا مطابقة واهـ لذا قال ابن
 الخشاب لشد أجاد أهل
 هذه الصناعة فى وضع
 هذا القلب لهذا المعنى
 ولشرح ما تقدم أنواعه
 بشرحه من الافعال التى
 تنعدي الى مفعولين أو ما
 مخرج دائما أى مطلق
 من قيد حرف الجر والثانى
 تارة مخرج منه وتارة مقيد
 به وقد ذكرت منها فى المقدمة
 عشرة افعال أحدها أمر
 قال الله تعالى أأأمرون
 الناس بالبر ونسون أنفسكم
 وقال الشاعر

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به
 فقد تر كمتك ذامال وذان شب
 يجمع بين اللفتين

عداء بنفسه وأمرت به عداء بالياء وهذا معنى قول المصنف لجمع بين اللفظين أى
تعدية بنفسه وبالياء تأمر (قوله الثانى استغفر الخ) هو قول الاكثر قال فى المغنى وهو
مردود لان استغفر فعل تصير المنعدي لواحد من عد بالانين واما قولهم استغفرت الله
من الذنب فهو على تضمين استغفرت أى طلبت التوبة من الذنب فليس من باب
اختار هذا حاصل ما فى المغنى (قوله استغفر الخ) السين والتاء للطلب كأنه قال
الطلب من الله استغفر مضارع واسم الجلالة منصوب على التعظيم وهو
المفعول الاول والثانى من عدى ومن خطئى عطف عليه وذنبى بدل من عدى
وكل مبتدأ أو امرئ مضاف اليه لاشك مؤثر لا نافية للجنس واسمها وخبرها
والشاهد فى استغفر حيث عداه للمفعول الثانى بحرف الجر والبيت من بحر البسيط
(قوله استغفر الخ) من بحر البسيط وذنباه مفعول الثانى والست محصية مفعول لطلب
ورب من شغلته أو خبر محذوف اليه الوجه مبتدأ وخبر والعمل عطف على المبتدأ
والمراد بالوجه التوجه (قوله واختار موسى الخ) أى يقومه مفعول ثان وسبعين
مفعول اول ولم يحرف المفعول الثانى بحرف الجر وفى المغنى ان من محذوفه والتقدير
من يقومه (قوله وقالوا تأت الخ) من بحر الطويل والتأى البعد والغليل حرا الجوف
وقالوا فعل وفاعل وتأت فعل ماض والتاء مبتدأ ت فاختر فعل أمر وفاعل ومن الصبر
مفعول ثان والاول محذوف أى أحدهما والىكا مبتدأ أو تأتى فعل ماض خبر اذن
حرف جواب به مفعول والغليل متعلق بأشنى والشاهد فى اختراجه تعدى للمفعول الثانى
بحرف الجر وروى وقالوا تأت فاختر لها الصبر والىكا فقال بعض من الواو من
الىكا معنى أو وقيل ان الصبر على حذف من أى من الصبر اه معنى (قوله ويقال
أى كثرته) أى انه يأتى بالواو كىأتى بالياء (قوله هى الحمرة) الخ هى مبتدأ خبره
الحمرة كنى مضارع بنى للتائب وتائب الفاعل المستتر مفعول أول والظلا
مفعول ثان كىالكاف حرف جر وما كافة والذنب مبتدأ أو يكى خبره وتائب الفاعل
مفعول أول وابعده مفعوله الثانى والشاهد فى كنى فى الموضعين حيث تعدى
للمفعول الثانى بنفسهما وقوله هى الحمرة الخ قال ابن برى الضواب وقالوا هى الحمرة
الخ فاستقط المصنف من البيت لفظ وقالوا فأتى الى كسر الوزن وانشده الجوهري
قالوا بدون واو ويكون دخله الحرم وهو قبيح اه حفيد (قوله وكتمانها الخ) لا يعلم
قائله ولا تسماه والكناية لفظ اريد به لازم معناه وام فلان كنية تخبو به وكتمانها
مبتدأ أو مضاف اليه وا كنى بام فلان خبره وا كنى بالبناء للمفعول وتائب الفاعل
مفعول أول وبام فلان مفعوله الثانى تعدى اليه بالياء وهو محل الشاهد فى بعض
الشيخ وكتمانها كنى بام فلان وضمير كنى يعود على المراقو يكون كتمانها امر تبطا

الثانى استغفر قال الشاعر
استغفر الله من عدى ومن
خطئى *

ذنبى وكل امرئ لاشك مؤثر
وقال الآخر

استغفر الله ذنبا است محصية
رب العباد اليه الوجه والعمل

الثالث اختار قال الله تعالى
واختار موسى قومه سبعين
رجلا وقال الشاعر

وقالوا تأت فاختر من الصبر
والىكا

فكأن اللىكا أشنى اذن الغليل
أى اختر من الصبر والىكا

احدهما الرابع كنى بتخفيف
التون تقول كنيته ابا عبد الله

وابى عبد الله ويقال أيضا
كنيته قال هى الحمرة لاشك

كنى الظلا * كىالذنب كنى
الاجعة * وقال

وكتمانها كنى بام فلان
الخامس كنى تقول سميت

زيد او سميت بزيد قال

دعوتيه يزيد وقال الشاعر
دعني أخاه أم عمر ولم أكر
أخاه ولم أرضع لها بلبان
السابع صدق بخفيف الدال
تخبروا الله صدقكم الله وعده
ثم صدقناهم الوعد وتقول
صدقته في الوعد الثامن
زوج تقول زوجته هذا
فهم تدعى الله تعالى زوجنا كما
وقال وزوجناهم بخبر
عين التاسع والعاشر كال
وزن تقول كانت لزيد
طعامه وكانت لزيد طعامه
وزن لزيد ماله وزنت
زيد ماله قال الله تعالى وإذا
كلوهم أو ربوهم يخسرون
والمفعول الأول فهم ما محذوف
* السابع ما تعدى إلى
ثلاثة مفاعيل وهو سبعة
أحدها علم النقوبة بالهمزة
من علم التعدية لاثنين تقول
أعلمت زيدا عمرا فأنشأ الثاني
أرى النقوبة بالهمزة من
رأى التعدية لاثنين نحو
أريت زيدا عمرا فأنشأ قال
الله تعالى كذلك يريهم الله
أعمالهم حسرات عليهم
فأنشأ والاسم مفعول أول
عما لهم مفعول ثان وحسرات
مفعول ثالث والبواقي ما ضمن
معني أعلم وأرى المذكورين من أنباء

عما بعده ويحتمل أن ضمير تدعى عائد على السكتان واسم كسب التأنيت
من المضاف إليه (قوله وميمته يحيى الخ) ميمته فعل وفاعل ومنعول أول ويحيى
مفعوله الثاني ويحيى اللام حرف جر ويحيى منصوب بان مضمرة ولصدر بحرو
باللام فلم يكن جاره ومجزوم ويدعى واو من زائدة ولا مرخر يمكن وقضاء الله فعول
وفاعل ومنعول وفي الناس متعلق به ر الجملة مفعلة لا مفعلة في ميمته حيث
تعدى للمفعول الثاني بنفسه والمراد بالامر الموت (قوله دعني أخاه الخ) قاله عبد
الرحمن بن الحكم تغزل في أم لبان بنت عثمان بن عفان وكانت عمه أخيه مروان
ابن الحكم وكان عبد الحكم هذا شاعرا يحب دأوا وكان كثير التغزل في
نسب أخيه دعني فعل ماض واسم التأنيت والتدوين للوقاية والياء مفعول أول
وأخاه مفعول ثان ولم أكر أخاه جازم ومجزوم والضمير المستتر اسم أكر وأخاهما
خبره وأولها حال من لبان لأنه كان فعلا وبليان متعلق بأرضع ولعل اللام
في لها معني مع لبا سبب الاخوة المنفية والمعني لم أكر أخاهما من الذنب ولم
أرضع معي لبان فلا يكون أخاهما من الرضاع والمبالا والين يستعمل في الآدمي
وغيره خلافا لمن قال لا يقال في بني آدم ابن ورد بقوله عليه الصلاة والسلام لا ين
للنحل والشاهد في دعني أخاهما حيث تعدى للمفعول الثاني بنفسه (قوله واتد
صدقكم الله وعده) قاله كف مفعول أول ووعد مفعول ثان وكذا قوله صدقناهم
الوعد (قوله صدقته في وعده) أي تعدى طرفة قول الثاني بحرف الجر (قوله
زوجنا كما) زوج فعل ماض وتفاعل والكاف مفعول أول والهاء مفعول ثان
فتعدى للثاني بنفسه (قوله وزوجناهم بخبر عين) فتعدى للمفعول الثاني بحرف
الجر (قوله كانت لزيد طعامه) المزيمة مفعول ثان كما قاله الحفيد وطعامه مفعول
أول لأن الذي يتعدى بالحرف تارة وتارة لاه والمفعول الثاني (قوله والمفعول
الأول فهم ما محذوف) تدبر وإذا كلوهم طعامهم أو حقهم أو ربوهم ماله
وقال البيضاوي وإذا كلوهم في حذف الجارة تصل الضمير بأول الأصل كالوا
مكلمهم في حذف المضاف انتهى (قوله كذلك يريهم الله الخ) فيرى بضم الياء
مضارع أرى والهاء مفعول أول والله فاعل وأعمالهم مفعول ثان وحسرات
منعول ثالث قاله الرخشي وهو على أن الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر
قاله الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون أن الاعمال
تجسم وتوزن حقيقة فيرى بصريته على هذا وحسرات حال وللمعتزلة يقولون عليه
وحسرات مفعول ثالث والذي أجازوه يمكن عندنا فهم إذا أبصروا فقد علموها

والذي نقوله نحن ممنوع عندهم اه وفي تثبيل المؤلف بهذه الآية رد على ابن
الخباز حيث قال لم اظفر به من عدل لثلاثة الا وهو مبني للمفعول ويرد عليه ايضا
بقوله تعالى اذيركم الله في ما املك قليلا ولو اراكم كثر اقالا كان فيهم ما مفعول
أول والياء مفعول ثان وقليلا مفعول ثالث للاول وكثيرا مفعول ثالث للثاني وهذه
الآية في رأي الحليمه قاسم بالحكمة بالحكمة (قوله وتبأ) تشديد الباء وكذا خبر وحدث
بتشديد الباء والبدال (تنبيه) لا يجوز تعدد تشديد الباء في هذه الافعال فلا
تقول ظننت زيدا عمرا قائما (قوله نبؤوني بعلم) وهذا الذي قبله تعدد للمفعول الثاني
بالياء (قوله ونبؤهم عن ضيف) تعدد بعن (قوله وقد يحذف الخ) أي فينبغي
بنفسه (قوله ولا يجوز حذف مفعول) المراد به الجنس فيصدق بحذف أحدهما
وحذفه ما معا كما يأتي في الشرح (قوله ولا غير الاول في باب الخ) قال في التوضيح
وشرحه ويجوز عند اكثر من حذف المفعول الاول استغناء عنه كما علمت كدشات
سعيها ولا تتركها من أعلامه ويجوز الاقتصار عليه كما علمت زيدا ولا تتركها من أعلامه
بل ان الفائدة لا تعد في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد
الاخبار بمجرد العلم به أو مجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول أبي العباس رأي
بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبي ربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه
وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا
الاقتصار عليه كقائل علم وهو قائل قول الاخفش لا بد من الثلاثة ثم قال في التلويح
انه يجوز الاقتصار عليه ما منع الاقتصار عليه واما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن
مالك الصواب جواز حذف الثلاثة بدليل وغيره وان لم يجوز في باب ظن الحذف
لغير دليل لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخاطب بالباء عن علم وظن
واما الاعلام فانه يتكلمونه اه كلام ابن مالك اه تصریح قاله حذف هنا شئ على
ما قاله التلويح وقال النيشي قوله ولا غير الاول اما الاول في باب اعلم فيجوز حذفه
لان فاعل في الاصل والفاء لا يجوز حذفه اذا سائر مفعولا واما الثاني والثالث
فهما ما ثبتا أو خبر في الاصل وكذلك في مفعولا باب ظن اه (قوله الال دليل)
ويسمى اختصارا والحذف الغير دليل يسمى اقتصارا (قوله وبنو سليم الخ) يوجد
في بعض النسخ تأخيره الى هنا وفي بعضها ذكره عندكم الخبرية قال في التصریح
وسليم بالتصغير قبيلة من قبيل بن غيلان وسليم أيضا قبيلة من جندهم من
اليمن اه (قوله بخصة) أي الجواز (قوله أو منفصل بظرف الخ) واجاز بعضهم
الفصل بالجميع لان الاصل في ضم الجائز الجواز اه حق (قوله أو مع مفعول)
المراد به ما يعم المفعولين نحو ازيد قائما تقول ومع مفعول المفعول نحو ازيد قائما تقول

وما واخبر وخبر وحدث تقول
أثبتت زيدا عمرا قائما لا يفتي
أعلمته وكذلك تقول في
الرواق وانما اصل هذه
الجملة ان تعدد لاثنين الى
الاول بنفسه او الى الثاني بالياء
أو عن نحو انبئهم بأسمائهم
فلما أتاهم بأسمائهم نبؤوني
بعلم ونبؤهم عن ضيف
ابراهيم وقد يحذف الحرف
نحو من أدراك هذا ثم قلت
يجوز حذف مفعول
في باب ظن ولا غير الاول
في باب اعلم وأرى الابدليل
وبنو سليم بخبرين اجزاء
القول بخبري اظن وغيرهم
بخصه صيغة تقول بعد
استفهام متصل أو منفصل
بظرف أو مفعول أو مجزوع
واقول ذكر في هذا
الموضع مثل اثنين شتمتين

زيد اضاربا أو المفعول الأول أو الثاني اه حفي (قوله هذا الباب) أي باب ظن
 واخواتها (قوله يجوز حذف المفعولين الخ) الحاصل ان حذف المفعولين له دليل جائز
 بالاجماع واما حذف أحدهما فليس له دليل فنعناه أو احتجنا ان يكون من الغاربية
 وطائفة وحتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل
 فيه ومن جهة كونه أحد جزأ الجملة فلما تكررت طائفة امتنع حذفه كذا قالوا
 وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا
 دل عليه دليل واجازه الجمهور اه تصریح بقول شارحنا يجوز حذف المفعولين
 أي اجماعا وقوله أو أحدهما أي عند الجمهور (قوله كذا قالوا) ومشي عليه
 المصنف في التوضيح قال في التصریح ويجوز عدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان
 هو الكذب يراد الى تزعمون هم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين مع الا في حذف
 ما بسلمه سد ما اه فحينئذ يكون ما قدره له وجه كان تقدير المصنف هناله وجه
 والحاصل انه ان نظرت قاعدة الباب يرتكب ما قدره وان نظرت لاسلوب الآيات
 يرتكب ما قدره المصنف هنا لان الآيات يفسر بعضها بعضها فكل وجه تأمل (قوله
 ولا يحسن من الذين الخ) في قراءة من قرأ بعين بالياء المتذات تحت واما على قراءة
 من قرأ بالياء الفوقية فالذين منه وله والفاعل ضمير المخاطب فان قلت لا يصح
 الاخبار بقوله خير عن الذين فكيف يكون اسما للمبتدأ والخبر والجواب
 ان الكلام على حذف مضاف أي بخلاف الذين الخ (قوله أي بخلافهم) وقال في التصریح
 ما يخلون به والاسباب ما قاله هنا لان الخبر يتوصف بالفعل (قوله في حذف المفعول
 الاول الخ) والفاعل الذين ويخلون منه وهو ضمير فصل لا محل له وخبيرام مفعول
 ثان (قوله ولقد نزلت الخ) من بحسب السكامل والمحبة بفتح الحاء بمعنى المحبوب قال
 الدميري في حياة الحيوان أهل الطب يجعلون العشق من رتبة ولد عن النظر
 والسماع ويجعلون له عللا كإثراء الأمراض البدنية وهو مراتب ودرجات
 بعضها فوق بعض قول من رتبة منه تسمى الاستحسان وهو المثل ولد عن النظر
 والسماع ثم تسمى هذه المرتبة بطول الفصحى في محاسن المحبوب وصفاته
 الجميلة فتصير مودة وهي المبل اليه والتألف بشخصه ثم تتأ كذا المودة فتصير محبة
 والمحبة هي الائتلاف الروحاني فاذا فويت هذه المرتبة صارت خلة والخلة من
 الأدميين هي محبة أحدهما من قلب صاحبه حتى تسقط بينهما السرائر
 فاذا فويت هذه المرتبة صارت هوى وهو ان المحبة لا يخالطه في محبة محبوبة تغير
 ولا يداخله تلون ثم يزيد الحال فيصير عشقا وهو افراط المحبة حتى لا يخلو العشق من
 تخيل العاشق وفكره وذكره ولا يغيب لاشتغال النفس عن القوة الشهوانية

لهذا الباب احدهما انه
 يجوز حذف المفعولين
 أو أحدهما له دليل ويتبع
 ذلك انه بر دليل مثال حذفه
 له دليل قوله تعالى أين شركائي
 الذين كنتم تزعمون أي
 الذين كنتم شركاء كذا قدروا
 تزعمون هم شركاء عندى ان
 والا حسن من الذين ان
 يدرك انهم شركاء وتكون ان
 وصاتها اسما تدل على ما يدل
 المحبة وذلك في قوله ويصير
 معكم شفعا كم الذين زعمتم
 انهم فيكم شركاء ومثال
 حذف أحدهما الدليل وبقا
 الآخر قوله تعالى ولا تحبين
 الذين يخلون بما آتاهم الله
 من فضله وخبرهم أي
 يخبرهم وخبرهم هم
 المفعول الاول وابقى ضمير
 الفصل والمفعول الثاني
 وقال غيره
 واتدبرت ولا تظنني غيره

و يمتنع من التفكير والتخيل والنوم لاستمرار الدماغ فاذا قوى العشق - ار
متما في هذه الحالة لا يجد فضلا غير صورة التمشوق ولا رضى نفسه سواها فاذا ترايد
الحال صاروا لها ويصير متشوشا لا يدري ما يقول ولا أين يذهب فحينئذ يجوز
عن مداواته وتقصير آرائهم عن معالجة طروجه عن الحد الضابط واقد اجاد
الاقائل

يقول اناس لو نعت لنا الهوى * ووالله ما أدري اهم كيف أنعت
فليس شئ منه حسدا أحده * وليس شئ منه وقت موقت
اذا اشتد ساقى كآل آخر حيلاني * له وضع كفى تحت خدى وأصمت
وأضع وجه الأرض طوعا بعبري * وأقرعها طورا بظفري وأزكت
وقد زعم الواشون اني سلوتها * فإلى أراها من بعيد فأميت

اه (قوله المكرم) يفتح الراوي الاكرم مكان المكرم والعني انت عندى بمنزلة
الحب المكرم فلا تظني غير ذلك واقعا (الاعراب) او اول القسم واللام للتأكيده وقد
للتحقيق وزلت فعل وفاعل واناء عاطفة ولا ناهية وتظني فعل مضارع مجزوم
يحذف النون والجملة جواب القسم معتبره بين الجار ومفعوله لان معنى متعلق بمرات
وغیره فعول أول والثاني محذوف أي واقعا وهو محل الشاهد (قوله ولا يجوز
ان تقول علمت أو طمنت) فتصرا على من غير دلائل على الأصح) قال في التيسير
وشرحه واما محذوفه ما اقتصارا أي لغير دلائل فمن سيبيو به فمعنا نقول ان مالك
عن الاختش والجرى وشيخه ابن طاهر والشلوبين المتع مطلقا سواء في ذلك افعال
الظن والعلم واختاره ابن مالك وجنهم في ذلك ان العرب تجرى هذه الافعال مجرى
القسم فتعاقها كما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من مخيصة والجواب لا يحذف
فكذلك ما هو بمنزلة ورد بان تضمنها معنى القسم ليس يلزم وعن الاكثرين الجواز
مطلقا لمجيء ذلك في افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم بانك الخ أعنده علم الغيب
فهو يرى والاصل والله يعلم الاشياء كائنه ويرى ما تعتقده حقا وفي افعال الظن
نحو وظنتم ظن السوء فظن السوء فعول فظن مفعول مطلق وقواهم في المثال من
يسمع يتخل أي يسمع منه خيلة والمعنى من يسمع خيرا يحدث له ظن ومن قال معناه يتخل
معه صا دافقة رجعه من الحذف والاقتصار وليس الكلام فيه وعن يوسف
الاعلم فيه تفصيل فقال يجوز في افعال الظن كثرة السماع فمادون افعال العلم وعن
ابي العلاء دريس يجوز في ظن وخا وحسب لانه يسمع فيها ويتنوع في الباقي ونسبه
لسيوييه اه (قوله اجمعوا على ذلك) أي على منع حذف أحد المفعولين غير دليل قال
في التصريح لان المفعولين اصلهما المبتدأ والخبر فكلاهما يجوز ان يثنى بمبتدأ دون خبر

منى بمنزلة المحب المكرم
أي فلا تظني غيره واقعا
او فإنا حذف المفعول
الثاني ولا يجوز لك ان تقول
علمت أو طمنت فتصرا
عليه من غير دليل على الأصح
ولا ان تقول علمت زيدا لا
علمت فائسا وترك المفعول
الأول في هذا المثال والمفعول
الثاني في الذي قبله من غير
دليل علم ما أجمعوا على ذلك
المسئلة الثانية ان العرب
يخبرون في اجراء المفعول
على اثنين في نصب المفعولين

ولا يجوز أن يثبتي بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناصح فكذلك بعده وانما اجمع هنا
 واختاف في حذفها ما معالان مضموم ما هو المفعول به في الحقيقة اذ معناه ما
 الاحداث المضافة لذوات حذف احدهما كحذف بعض اجزاء الكلمة وانما
 الاختاف في حذف احدهما اقتدار لان الحذف في ذلك الترتيب فهو بمنزلة
 المذكور احدهما (قوله مطلقا) أي من غير شرط من الشروط الآتية اه تصرح
 (قوله يوجب الحكاية) اعلم ان الجملة الفعلية بعد القول تحكي عند جميع
 العرب وكذا الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول في جزئها شيئا كما يعمل الظن
 لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناه بخلاف آحادها كما تفعلون في باب اعطيت
 فصح ان يشبه ما واه اقوا فتقتضي الجملة من جهة قطعها فلم يصح ان ينصب
 جزأها من دون ان لا يقتضي من جهة معناه فلم يشبه باب اعطيت ولا ان ينصب ما
 مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناطم
 (قوله الا بثلاثة شروط الخ) الشروط والحقيقة خمسة والشروط الاول محرز كونه
 مضارعا بمعنى الحال مبتدأ والخاطب في محرزاته لثلاثة شروط فخرج بالمضارع
 المصدر والوصف والناضي والامر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة
 المضارع في هذا الباب وسوى به السير في قلب في الخطاب وسوى به المكنى في
 قل فيحوز على قولها الاعمال الناضية المستدللة بالخطاب وفعل الامر نحو قلت زيدا
 منطوقا أو قل زيدا منطوقا جامع الاستناد لضمير الخطاب وما قلنا من اشتراط كونه
 بمعنى الحال هو ما قلناه في التمهيل ورد بقوله متى تقول الدار تجتمع عنا انشدته سيوي به
 بنصب الدار على انما مفعول أول وتجمع ما مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على
 من اشترط الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجتمع واجبا به
 بل استفهمه عن وقوع ظنه لانه في الحال اه وهو مني على ارمي طرف
 لنقول قال ابن هشام والحق ان متى ظرف لتجمع عنا لا تقول اه وفيه نظر لان تقول
 على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام
 الاعلى قوله من لم يشترط الاعتماد واشترط بعضهم كونه لخطاب واحدا فقط
 على ما حكاه ابن الجباز في شرح الجزاوية وليس التفريع عليه قال السهيلي ويشترط
 ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطوقا برفعهم ما قال
 زيدا اذ اعديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من
 أفعال القلب وذكر انه يدل عليه أصول النحاة مع استقرار كلام العرب بقوله عنه
 المراد في شرح التمهيل وأقره اه تصرح بفعلة من هذا ان كونه بمعنى الحال
 وكونه لخطاب واحد وعدم التعدد باللام شروط مختلف فيها وكذا كونه مضارعا

معيون ذلك طاعة فيكون
 الامة والقلوب في الامانة
 وغيره يوجب الحكاية
 فيقول في الشارح منطوقا ولا
 يجزئ اجزاء القول بحري
 الظن الا بثلاثة شروط تقول
 ان تكون الصيغة تقول
 بناء الخطاب الثاني ان
 يكون مسموعا في فهم

فلذا ترى المصنف ذلك واقصر على ثلاثة شروط وان كان في اشتراط الاتصال خلافا
 لكنه ضعيف فجملة الشروط سبعة تأمل قال في التصريح هذه الشروط لجواز اجراء
 القول بحري الظن وتجاوز الحكاية مع وجود الشروط كقوله تعالى أم تقولون ان
 ابراهيم الآية في قراءة الاخيرين وابن عامر وحفص بالنسبة وكسر همزة ان (قوله
 الثالث ان يكون الخ) هذا الشرط قل سار به والاخفش من البصريين وخالفهما
 الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب في قولك أنت تقول زيد منطلق ولم
 يعتدوا بالنصب مطلقا ولا وجهه ان الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فاعل
 مضمر وذلك الف على واقع على الاسمين فيتمهما او يرد بان الحكم انما هو للذكر
 وانما المضمر فلا عمل له الا في الاسم الشغل عنه شاعرة والعمل فيما بعده لهذا الظاهر
 وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضع في حواشي التسهيل لم يتعقبوه ويرد على قول
 المصنف في توضيح الاشياء فان قدرت الشهير وهو أنت فاعلا يجوز وف والنصب بذلك
 المحذوف جازا اتفاقا اه تصریح (قوله أو يفعل القول) فيه قدور فالاحسن عبارة
 التوضيح أو يفعل القول سواء كان مفعولا أو حالا أو غيرهما كما في التصريح (قوله
 متى تقول القاص الخ) قاله هدي بن خشرم العذري وكان هو وزيد بن زيد قد اقبلا
 من الشام في نسرين فومهما او كانوا يفتقرون السوق بالابل وكان مع هدي اخنوخ
 فاطحة فترز زياد السوق باصحابه فارتجز فقال

عوجي علي سارار يعني يا فانما * من دون ان ترى اليه برناهما

فغضب هدي بن حين سمع زياد يرتجز باخته فترز فاز تجز يا تحت زياد وكادت تدعى فاما
 روى البريدي أم حازم وقال آخرون أم قاسم وقال متى تقول القاص البيت فلما رصلا
 الى ديارهما جميع زياد رهط امان أهل بيته وأتى بيت هدي ففزع به على ساعده وشجع
 اياه خشرم فلم يزل هدي يتطلب زياد حتى اصابه ببيته وقتله وهرب والقاص جميع
 قلوب وهي الشابة من الابل بمسيرة الجار بق من الاناسي وتجمع على قلائس
 وقلاص والرواسم جميع راسمة وهي التي ترسم رسما أي تؤثر من شدة وطئها ومعنى
 يدين يقربن والمعنى متى تظن القاص دانية لنا من احبابنا أي متى تظن هذه الابل
 السائرة تقربك من احبابك لانهم كانوا يرتكبونها ففهمهم حيث ارادوا (الاعراب
 متى اسم استفهام مبتدأ تقول بمعنى تظن مضارع ينصب مفعولين الاول القاص
 والثاني يحملان والرواسم مضافة القاص وأم مفعول يدين وتاسم مضاف اليه
 وقاسم عطف على أم والشاهد في تقول بمعنى تظن (قوله أبعد بعد تقول الخ) هو
 من البسيط والهزة للاستفهام وبعد الاول بفتح الباء طرف زمان وبعد الثاني
 بضمها مضاف اليه وبينهما جنان محرف وتقول مضارع بمعنى تظن والدار

الثالث ان يكون الاستفهام
 متصلا بالفعل أو منفصلا
 عنه بظرف أو تجرور
 أو مفعول أو متول مثال المتصل
 قولك أنت تقول زيد منطلقا
 وقول الشاعر
 متى تقول القاص الرواسم
 يدين أم قاسم وقاسم
 ومثال المنفصل بالظرف
 قول الشاعر
 أبعد بعد تقول الدار جامعة
 متى أم تقول البعد
 محتويا *
 ومثال المنفصل بالمتحول قول
 الشاعر

مفعوله الاول وجامعة مفعوله الثاني وتشمل مفعول جامعة أم تقول عطف على
تقول والابعد مفعول أول ومحتومانان والتأه في تقول في الموضعين والتعبد
الاجتماع يقال جمع الله شمله اذا دعا له بتأه (قوله أجهلا تقول الخ) قاله كميث
ابن زيد الاسدي من قصيدة من الرافعي مدح بها مضر على أهل اليمن وبنو لؤي
ثم قرئش والجاهل الذي يرى من نفسه الجهل وايسر به والمعنى أنظن بني لؤي
جهلا لا أم متجاهلين حيث استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وآثروهم على المضربين
مع فضاهم عليهم (الأعراب) الهمزة للاستعظام وجه الامم مفعول ثان لتقول الذي
معنى أنظن وبني لؤي مفعوله الاول واللام لا ابتداء وعمر أليك مبتدأ وعضاف اليه
وعنبره محذوف وجوباً أي قبحي والجملة مترتبة بين المعطوف عليه والمعطوف
والتأه في تقول بمعنى تظن وفصل بالمفعول الثاني

باب الاسماء التي تعمل عمل الفعل

الظاهر ان باب يقرأ بالاضافة بدليل قوله وهي عشرة وقوله الاسماء فيسه تعليل
لان الجار والمجرور ليس اسماء في بعض النسخ باب الاسماء عشرة (قوله عشرة
الخ) هذه طريقة وخالف في القطر بعد اسبعة لان القطر في الجار والمجرور ليس
عاملاً في الحقيقة وانما العامل الفعل واما اسم المصدر فهو داخل في المصدر او ان
عمله قليل والى قوله اشار ابن مالك بقوله ولا سم مصدر عمل قال ولده أي نوع من
العمل فكلامه هذا مني على الظاهر (قوله اسم الحدث) من اضافة الدال للدلول
ثم الحدث انما قام بالفعل كخرج زيد فرحاً أو صادر عنه حقيقة كقعوده
أو مجاز كمرضه أو واقع على المفعول كدبر المرمي فاعله كزهره أو جنونا
وقوله الجاري خرج اسم المصدر والمراد بغيره على الفعل أن يقع بعد اشتقاق
الفعل منه تأكيده ويأتى بالثبوت أو بعده مثل جلست جلوساً وجلست قبل الفارسية
والعالمية ليس مصدرًا ويحتمل ان المراد بالجرى ان الاشتغال على جميع حروفه (قوله
جاري) نعمت لاسم لا للحدث (قوله اذ لا يغرب) فلا يجوز أن يجنبني ضربك زيدا
لان التصغير بعد عن الفعل لانه من خصائص الاسماء (قوله ولا يجد) أي فلو
حدثنا لم يعمل نحووا يجنبني ضربك زيدا وما قوله

بحاي به الجلد الذي هو جازم * بضر به كفيه الملائم راكب

نشأوا الملام مفعول انضرب به المحذوف بالذاع كفيه مضاف اليه من اضافة المصدر
اذا عله والملائم راكب وقوله يحاي أي يحيي والجلد القوي وهو فاعل يحاي وقوله به
أي بالماء ونفس مفعول يحاي أي يحيي الرجل القوي نفس راكب بسبب بضر به
كفيه التراب وذلك ان رجلاً أعطى الماء الذي يتوضأ به من هو عطشان وتيمم

أجهلا لا تقول بني لؤي
لعمري أجهلا لا تقول
ولو فصلت بغير ذلك أعربت
الحكمة فتدبر أنت تقول
زبان طاق ثم قلت جواب
الاسماء التي تعمل عمل
الفعل وهي عشرة أحدها
المصدر وهو اسم الحدث
الجاري على الفعل كضرب
واكرام وشركه أن لا يغرب

(قوله ولا يحد بالثناء) أى فقط كفى الإشعوفى والتصریح بمفاد التثنية خلاف ذلك
ولذا قال شيخ الاسلام قوله ولا يحد أى بالثناء أو بتثنية أو جمع انتهى كقوله
وضربات (قوله نحو ضربته الخ) فضرته محذوف بالثناء فلا يعمل فى المفعول
قال الفيتشى قوله نحو ضربته الخ كقوله فى بعض النسخ وهذه تمشى على جواب
الشاطبي ذابوا جميعا اه قال فى النكت اشترط فى الكافية ان لا يكون مضمرا
ولا محذورا بالثناء لا مثنى ولا جمعا قال

واهمل المضمرا والمحدود * ومصدر قارقه التوحيد

ولم يشترط الثالث فى التسهيل فاجاراهما له مثنى وجمعا وهو اختيار ابن عمه
واختار أبو جحان اشتراطه وخاف ابن هشام فقال القول بأن المصدر لا يعمل
جمعا أبعد شئ لان عمله لعل له محل الفعل فلا ينافيه جمعا رابعه أن يكون مكبرا قال
الشاطبي والجواب عن المصنف أعنى ابن مالك ان الشرط الذى ذكره يعنى عن
الاربعه لانه دعيا لا يدل على ان والفعل أو ما والفعل وعلى ان ضمير المصدر لا يعنى
مصدر حقيقة اه وبه أعلم ان جواب الشاطبي عن التثنية (قوله ولا يتبع الخ)
يؤلم منه بالاولى اشتراط عدم الفاسد بالاجنبى يذمور بين مفعوله ولذا لا يصح فى يوم
من قوله انه على رجهه ان قدر يوم تبلى ان يكون معمولا لرجوعه للفعل بالحسب وهو
قادر بل معمولا لمحدوف أى يرجعه يوم تبلى و يشترط أيضا ان لا يتقدم مفعوله فلا
يجوز أن يجنبى زيد اضرب عجمو قال الرضى لانه عند العمل مؤول يخوف مصدرى
مع الفعل والحرف المصدرى مؤمول ومفعول المصدر فى الحقيقة معمولا للفعل
الذى هو صلة الحرف ومفعول الصلة لا يتقدم على المؤول هذا اما قالوه وانا
لا أرى من مان تقديم مفعوله عليه اذا كان طرفا أو شبهه نحو قولك اللهم ارزقنى
من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهم ماراة فلما بلغ معه
السعى وهو كثير فى كلامهم وتقدير الفعل فى مثله تسكنوا من بس كل مؤول بشئ له
حكم ما أول به فلا مانع من تأويله بالحرف فالمصدرى من جهة المجئ مع انه لا يلزمه
احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح اضعف فحمله والظرف ونحوه يكفهم ما
راحة الفعل حتى انه يعمل فيها ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف التثنية فى قوله
تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون أى انتفى بحمد الله وبنعمته عنك الجنون انتهى
كلام الرضى (قوله ولا يتبع) أى بواحد من التوابيع الخمسة (قوله قبل العمل)
وأما بعده كفى قوله * ان وجدى بك الشديدة أراى * فإثر فان الشديدة نعت
لوجد وقد تم رجدى بمفعوله وهو بك قال الإشعوفى ومن الشروط أن يكون مفردا
وأما قوله قد جربوه فإزادت تجارتهم * ابقاء ما لا يجد والفتحا

ولا يعمل
ولا يتبع
ولا يعمل
ولا يتبع
ولا يعمل
ولا يتبع

بالفناء والنون والعين المهملة أى السكر فشاذ وتجار بهم جمع شجرة وهو مضاف
 لفاعله وأيا قدامة فعوله فقد عمل وهو جمع واغما اشترط افراده لان تشبته وجهه
 بز لان اصل صيغة التى هى أصل للفعل ومن الشروط أن يكون مظهرا فلواضحه
 لم يعمل خلافا لالكوفيين فلا يجوز ضربى زنى احسن وهو عمرا قبيح ولا يجوز ما كفى
 بهم الله الرحمن الرحيم وقال بعض ان عامل البسمة حذف بعد عمله ولم يعمل محذوفا
 (قوله ولا يجزى بالياء) لم أر هذا الشرط فى غير هذا الكتاب وقد ترك شيخ الاسلام
 شرحه ورأيت فى بعض النسخ ولا يتعدى الياء نحو ضرب به ضربة وضرب بثنين وضربا
 وهى واذهبة وليس فيها ولا يجزى بالياء (قوله وان يتخلف الخ) خرج به المصدر المؤكد
 نحو ضربت ضربا والمبين لا يرفع نحو ضربت ضربا لا يرفع والمبين لا يرفع نحو ضربت
 ضربا بثنين لان أن أو ما مع الفعل لا يعمل محلها بل يعمل محل الفعل وحده والمصدر
 الذى هو بدل عن اللفظ يشمله فعمله لا (قوله اقبس) أى أجرى على
 القواعد النحوية وأما الأكثر فعناه أن يعزى على لسان العرب كثيرا فلا مضافة (قوله
 أو المعلوم الخ) فاطعام مصدر وفاعله محذوف وبقية ما فعله والتقدير أو المعلوم
 بقية ما والمفعول الجماعة من سبب اذ اجماع ومنع الكوفيين اجمال المصدر المنون
 وحلوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على أنه مرفوع (قوله ومضافا) الحاصل أن
 اقسام المضاف أربعة لانه امام مضاف لفاعل وكر المفعول أو حذف أو مضاف
 للمفعول وكر الفاعل أو حذف فى ثلاث صور وأكثر وهى ما اذا اضيف لفاعل
 ذكر المفعول أو لم لا نحو ولولا دفع الله الناس كما أتى وتقبل دعاء أى دعائى اياك وما
 اذا اضيف للمفعول وحذف الفاعل نحو لا يسأم الا ان من دعاء الخبير أى من
 دعائه الخبير والمصورة الرابعة وهى ما اذا اضيف للمفعول وكر الفاعل ضعيفة كما
 يأتي بالكلام عليها فتقوله مضافا لفاعل سواء ذكر المفعول أم لا ومثله ما اذا اضيف
 للمفعول وحذف الفاعل كما هو خذ من مفهوم قوله ومضافا للمفعول ذكر فاعله اه
 من التصريح بصرف (قوله رحمه) مبتدأ واقبس خبر ومنه وتا حال (قوله ضعيف)
 وفى نسخة قليل وهى قلة نسبية أو حقيقة كما يأتي (قوله حكم الفعل بالنسبة الى
 الاعمال) أى لا بالنسبة لغيره فانه لم يستوف لان الفعل منه ما هو جامد ومنه ما هو
 متصرف ومنه ما هو لازم ومنه ما هو متعدي ومنه ما هو تام ومنه ما هو ناقص ومنه ما هو
 رباعى ومنه ما هو خماسى ومنه ما هو سداسى ومنه ما هو سبعة ومنه ما هو ثمانية
 وغير ذلك اه فيشى (قوله لان الفعل مشتق منه على الصحيح) وكذا الوصف مشتق
 من المصدر وهو مذهب جمهور البصريين وذهب بعض البصريين الى جعل الوصف
 مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع وذهب الكوفيون الى ان الفعل اصل له

وان يتخلفه فعل مع ان أو ما
 ومثله متونا اقبس نحو أو
 المعلوم فى يوم ذى مسجدة
 يتبعه أو مضافا لفاعل أكثر
 نحو ولولا دفع الله الناس
 ومثله أو مضافا لفاعل
 قليل الخ وأقول لما عرفت
 حكم الفعل بالنسبة الى
 الاعمال اردقته بما يعمل
 جعل الفعل من الأسماء
 وبدأت منها بالمصدر لان الفعل
 مشتق منه على الصحيح

وزعم ابن طحطبة الى ان كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح مذهب جمهور البصريين لان من شأن الفسر ع أن يكون فيهما ما في الأصل وزيادة والفعل والوصف مع المصدر هذه المزية اذا المصدر انما يدل على مجرد الحدوث وكل منهما يدل على الحدوث والزيادة اهـ التوفيق وعلى قول ابن طحطبة فهل الوصف مشتق من المصدر أو الفعل لم يعلم ذلك عن ابن طحطبة فيجوز انهما موافق لجمهور البصريين في أن الوصف من المصدر ويجوز ان يكون ذلك تأويل اهـ من تقرير بعض الاشباح (قوله واحترز بقولي الجارى على الفعل من اسم المصدر الخ) وهو مبنى على ان اسم المصدر يدل على الحدوث بنفسه أو على ان المراد الدلالة ولو بواسطة والافاسم المصدر انما يدل على انقضاء المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدوث اهـ ليس على الثاني كنهى (قوله الى مصدر التلاى وغيره) وهو مصدر الزيد عن التلاى (قوله ومثال ما يتخلفه فعل مع ان) الحاصل انه اذا اريد الماضى أو الاستقبال قدران والفعل وقولهم ان من خواص المستقبل الخ محله اذا دخلت على مضارع فان دخلت على ماضى فهو للماضى واذا اريد الحال قدر ما والشعر لان ما صالحة لازمة الثلاث وانما دخلت بالحال مع اسم صالحة للثلاث لان أن ام الحروف المصدرية بحيث لا يمكن جلاؤها لا بعدل الى غير ما وهى اذا كان الزمان حالا غير ممكنة الحلول لما فاتهم الله بعدل الى ملائمتها لا تنافيها ولا غير ذلك التاويل بما عرفت من ذلك ههنا من النجاة أفاده ليس على الثاني كنهى وزاد في التسمي بل حلوله محل ان الخفة والفعل يجمعان ضربا من التقدير علمت ان قد ضربت زيدان مخففة لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدر يقال علمت متعاطفان وعوان ولو اقلنا بان المصدرية أصار مفسدة فتكون متعاطفة فاعول واحد وهذا المفسد ول لا يسمد مصدر المفعول بخلاف ما اذا لم يدر بان والفعل فتكون الجملة حدثت مصدر المفعول اهـ من الأشعوفى وحواشيه (قوله لانك لم ترد بالمصدر الحدوث) أى حتى يقدر بالفعل مع ان أوها وانما المراد الاتصاف بالصوت (قوله واهذا) أى ولا اجل عدم حلول ان أوها مع الفعل محله فلم يكن محلا لا قدر و الخ (قوله لانه يشبه الخ) أى وبهذا الشبه يتقوى عمله عمل الفعل وهذا لا ينافي ان عمله عمل الفعل لا المشابهة بل لكونه اصل الفعل وهذا موافق لقول يس على الثاني كنهى ان عمل المصدر ليس لمشايمته للفعل بل لكونه اشتق منه الفعل اهـ وذ كر فى موضع

على الحدوث اهـ لا يجزى على الفعل وذلك نحو قولك اعطيت عطاء فان الذى يجزى على اعطيت انما هو اعطاء لانه مستوف الحس وفه وكذا اغتسلت غسلا بخلاف اغتسل اغتسالا وسياقى شرح اسم المصدر بعد واشتت بتمثيل بضرب واكرام الى منالى مصدر التلاى وغيره ومثال ما يتخلفه فعل مع ان قوله تعالى ولولا دفع الله الناس أى ولولا أن يدفع الله الناس أو ان دفع الله الناس ومثال ما يتخلفه فعل مع ما قوله تعالى تخافونهم كخيفة تكم أنفسكم أى كما تخافون أنفسكم ومثال ما يتخلفه فعل مع أحد هذين الحرفين قولهم مررت فأذله صوت صوت حمار اذ ليس المعنى على قولك فأذله ان صوت أو ان يصوت أو ما يصوت لانك لم ترد بالمصدر الحدوث فيكون فى تأويل الفعل وانما أردت اذ مررت به وهو فى حالة تصويت واهذا

قدروا للصوت الثاني ناصبا ولم يحملهوا صوتا الاول عاملا فيه وانما كان عمل المتون اقبس لانه يشبه الفعل بكونه متحركة وانما كان اعمال المضاف للفاعل اكثر لان نسبة الحدوث ان أوجده الظاهر من نسبتهم لمن اوقع عليه

آخر ما يختص به ذلك وان عمله لا يشبهه فانه قال في قوله لانه يشبه الفعل الخ فيه ان عمله
مطلقا لشبهه الفعل فلا يظهر ان يقال لانا انما تكبر انصب بمعنى الفعل الذي عمل
باعتباره ومن اعمال المنون قول بعض العرب عجب من قراء في الحمام القرآن
أي من ان أقرأ قال ابن مالك في شرح العمدة وهذا غريب اعني الرفع بالمصدر
المنون والمستعمل كثيرا انصب بدو القياس يقتضي وقوع الرفع وحده ومع انصب
واذا اقتصر على احدهما الرفع الخ والاكثر الواقع ما ذكرناه وقال المصنف في
حواشي الالفية اعمال المصدر المضاف في الناحية ضعيف وكذا اعمال المنون واما
ذو ال فاعماله ضعيف مطلقا في الفاعل والمفعول وتلخص ان عمل المصدر الرفع في
الفاعل ضعيف مطلقا اه كلام ليس (قوله عمل المنون) اي افظا او تقديره كقوله
تعالى فانهم امن تقوى القلوب فان تقوى منون تقديره على قراءة من رفع القلوب (قوله
ولان الذي يظهر حديث) اي حين اذا ضعف للفاعل ونصب المفعول (قوله
عمله في الفضلة) اي وظهور العمل في الفضلة يدل على قوة العامل (قوله لم يظهر و
عملها غالبا الا في منصرفها) اي تقوى وهما يظهران في المنصب (قوله وانما كان
اعمال المضاف للمفعول الذي ذكر فاعله الخ) ومع ضعفه هو كثير في نفسه وقيل انه
قابل في نفسه (قوله لان الذي يظهر حديث) انه هو عمله في العمدة أي وهو عامل
ضعيف وعمله في العمدة يدل على ضعفه (قوله غلاب بعضهم) أي جاوز الحد (قوله
افني تلادي وما جعت من نسب الخ) قاله الا قيسر الاسدي واسمه المغيرة بن عبد الله
والا قيسر لقب غالب عليه لانه كان احمر اقسر والبلاد السال القديم من تراث وغيره
والنسب اسم يقع على الضياع والمستغلات التي لا يدرك ان يرتجى بها قال الدماميني
البلاد مجازة مكرورة واسمها القاعية هوار والنسب بالشين المعجمة المال
والعقار اه والقوافي اثبات الياوتير كهارة قافين وزاي معجمة واحدها قافوزة
براي اقداح يشرب بها الخمر واثاقوزة برائين معجمة تين فجمعها قوافير كقوافير
جملة تين جميع قارورة والابار يوق جميع ابريق فارسي مغرب وهو انا ذات عري
واما التي لا عري لها فهي كوب والمعنى هذا رجل مغرب يشرب الخمر قد اقيمت مائة
كاه ماورثه وما اكتسبه وكفى عن الشرب بقرع الابار يوق والقوافير لان ذلك يدل
عليه الاعراب افني فعل ماض تلادي مفعول مقدم وما موصولة بحوله نصب معطوف
على تلادي وجعت صلة ومن نسب متعلق به وقرع فاعل مضاف للقوافير من
اضافة المصدر لفعوله وأفواه فاعل المصدر جمع فم واصلة فهو فلذا ردت الواو في
الجمع وهو محمل الشاهد وزعم بعضهم انه ضرورة ورد بانه روى بنصب الافواه
فيكون مما اضيف فيه المصدر فاعله وذكر مفعوله وهو كثير وجعت بتشديد الميم

ولان الذي يظهر حديث
انما هو عمله في الفضلة
وتلخيصه ان لانا كانت
تدعيته عن العمل لم يظهر
عملها غالبا الا في منصرفها
وانما كان اعمال المضاف
للمفعول الذي ذكر فاعله
ضعيفا لان الذي يظهر حديث
انما هو عمله في العمدة وقيل
غلاب بعضهم فزعم في المضاف
للمفعول ثم يذكر فاعله بهد
لان انه مختص بالشمع واذول
الشاعر
افني تلادي وما جعت من
نسب
قرع القوافير انواه الابار يوق
فمن روى القوافير بالرفع ويرد
على هذا التماثل انه روى
أنا بالانصب لانه ضرورة
في البيت

واذا روى البيت بالوجهين فلا يصح القول بأن البيت على الرواية الاولى ضرورة
 وهذا معنى قول شارحنا ويرد على هذا التأويل الخ وما رتب المصنف مبنى على ان
 الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة لا على القول بأن الضرورة ما وقعت في
 الشعر كما افاده الحفيد (قوله وقول النبي) يرفع الخلف على فاعل يرد أى يرد قول هذا
 القائل انه الخ ويرد قول النبي فيرد شيان (قوله وقول النبي الخ) أى في حديث
 بنى الاسلام على خمس الى ان قال ونج البيت من استطاع اليه سبيلا فخرج مصدر
 محل محله ان والفعل وهو منساف الى مفعوله وهو البيت من موصولة فاعل أى وان
 يعجز البيت المستطاع ولما منع أن يجيب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى
 فلا دليل فيه انه تصریح وهو ميل اسكلام أى حيان حيث اعترض على ابن مالك
 في الاستدلال بالحديث الشريف على الاحكام النحوية باحتمال روايتها بالمعنى وقد
 رد عليه بأن الاصل الرواية بالنظم واذا قصد الرواية المعنى أشار الراوى الى ذلك
 بقوله قل ما معناه كما لا يخفى على العارفين بمصطلح الحديث وفهم هذا الباب بطرق
 منه الى عدم الاستدلال بالحديث الشريف على الاحكام الشرعية وهو مخالف
 للاجماع (قوله آية الحج) خبر المحذوف أى وهى آية الحج أو بدل من قوله بالآية
 (قوله ليست من ذلك) أى شمس أضيف فيه المصدر للمفعول وذكر الفاعل (قوله بل
 الموصول الخ) أى ان قوله من استطاع يدل من الناس والرابط محذوف أى منهم
 ويجوز الفصل بين البدل والبدل منه كما قاله بعض والمبدل منه في زينة الطرح والمبغى
 وجب البيت واجب لله على المستطيع وعلى هذا فلا يخفى والوقف على البيت بخلافه
 على الوجهين الآخرين (قوله أدنى) وضع رفع بالابتداء الخ أى ان من موصولة مبتدأ
 واستطاع صلته وخبره محذوف مفعولون بالفاء تقديره فليجيب وانما قدره مفعولنا بالفاء
 لتضمن من الموصولة معنى الشرط فقرن خبرها بالفاء (قوله أو شرطية) أى ويكون
 استطاع فعل الشرط في محل جزم وجواب الشرط محذوف أى فليجيب والمعنى على
 الشرطية والموصولة ان الله على الناس أن يكون البيت محذوف أى كفاية قوله
 على المستطيع أن يجيب بنفسه أى عينا ويبنى ان يقدر الخبر المحذوف أو الجواب
 المحذوف فكذا فعليه أن يشر بنفسه كما افاده يس (قوله ويؤيد الابتداء ومن كفر
 الخ) يحتمل ان المراد بالابتداء الشامل لجعلها موصولة وشرطية لان قوله ومن كفر
 صالح للشرطية والموصولية وكأنه قال ويؤيد الابتداء بدون الابدال ويحتمل ان
 المراد بالابتداء حالة الموصولية فقط لان قوله ومن كفر الخ خاص بالموصولية لان
 جملة فان الله لا تصلح جوابا لان غنى الله عن العالمين لا يتسبب عن المكفر (قوله

وقول النبي صلى الله عليه
 وسلم وجب البيت من استطاع
 اليه سبيلا فان قلت فهـ لا
 استدللت عليه بالآية
 الكريمة آية الحج قلت
 الصواب انها ليست من
 ذلك في شيء بل الموصول
 في موضع جريد بعض من
 الناس أولى بوضع رفع
 بالابتداء على ان من
 موصولة ذهبت بمعنى
 الشرط أو شرطية وحذف
 الخبر أو الجواب أى من
 استطاع فليجيب ويؤيد
 الابتداء ومن كفر فان الله
 غنى العالمين وأما الحمل على
 الفاء

ففسد للمعنى اذا التقدير الخ قال التاج السبكي في بعض مجامعهم وهو نوع وادى
مانع من ذلك ويكون في الخ شىء بان فرض كفاية على كل الناس ان يحج مستطيعهم
فان لم يحج المستطيع اثم المطلق كانه فرض عين على المستطيع وهذا الحسن
ويشمله قوله قول اصحابنا ان من نروى الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة
ولارافى تحت ان الحج لا يعين وانه يعنى عنه العمرة وفي هذا التفسير رد عليه
ورد عليه بوجه آخر غير ان هناك باحثة وهى انه اذا ثبت ان في الفرض فرضين فرض
كفاية وفرض عين فيظهر ان فرض الكفاية يسقط بان يقوم به المستطيع وعبره
فلو ارتكب غير المستطيع الشاق وجح استقط فرض الكفاية ولا يقال انه حج عن
الغير لان الحج لا يباية فيه عن المستطيع وبقي على المستطيع فرض العين واذا حج
المستطيع حصل له ثوابان ثواب استقاط فرض الكفاية وثواب استقاط ما في ذمته
من فرض العين واذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول من قبل انه يلزم
عليه ان يكون واجب على كل أحد من مواج المستطيع لا عموم حج البيت انه
يس قال بعض الفساده منى على ان ال في الناس لا يستغراق أما لو جعلت لاهود
واليهود المستطيع فلا فساد والمعنى حج البيت المستطيعون واجب لله على الناس
أى هؤلاء الناس المذكورين فالناس وان تقدم انظافه فمؤخره معنى (قوله ان يحج
المستطيع) فمن موصولة فاعل المصدر وقوله المستطيع يان المعنى قوتنا الذى
استطاع (قوله ومثال اعمال ذى الالف واللام) اختلاف فيه على اربعة اقوال
فسيبويه عمله والكوفي لا يعمل كالا يعمل النون وجوزة الفارسى على فتح واين
لمحة وان كانت فيه ال معاقبة للضمير كما في البيت الآتى ومنع من الضرب زيد
عمر او وافته أبو حيان وورد علم ما قوله

عجبت من الرزق المسمى بالله * ولا ترك بعض الصالحين فقيرا
أى عجبت من أن رزق المسمى بالله ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرا وعلمت ان
الموت فيه خلاف وأما المضاف فهو متعلق على اعماله وحكى بعضهم فيه الخلاف (قوله
والجبن) بنهم الجبن شدة الشجاعة (قوله ضعيف النكابة الخ) فالنكابة مصدر
مشرود بال وقاعه محذوف واعداء مشعوله والمعنى ضعيف النكابة أعداء يظن
ان الفرار من الموت ياعد الاجل وفي التبريل قل ان الموت الذى تفررون منه فانه
ملاقبكم وضعيف خبر مبتدأ محذوف والنكابة مضاف اليه ويحال مضارع بمعنى
يظن والفرار فيه قول أول وجمله يراخى مفعوله الثانى والاجل مفعول يراخى
(قوله ما) أى عامل حتى يصير جنسا ولا ينبغي ان يفسر بوصف لان الكلام مفروض
فيها هو أهم منه وخرج بقوله اشتق المصدر والظرف والجار والمجرور واسم

ففسد للمعنى اذا التقدير
اذا ذلك والله على الناس
أن يحج المستطيع فعلى
هذا أن الم يحج المستطيع
بانهم الناس كادهم ولو أضيف
للمعنى قول ثم لم يذكر الفاعل
لم يفتح ذلك في الكلام عند
أحد نحو لا يسأم الانسان
من دعاء الخبير أى من دعائه
الخير ومثال اعمال ذى
الاف واللام قول الشاعر
ضعف ضعفا يصف الرأى
والجبن
ضعف النكابة أعداء *
يخال الفرار يراخى الاجل
ثم قال
الاعمال وهو

الفعل (قوله اشتق) الاشتقاق رد فرع لاصل مناسبة بينهما (قوله من فعل) أى من مصدر فعل كفى الشارح أو المراد باله فعل هذا المصدر فان سيبويه يعنى المصدر فعلا واحداً واحداً فان هذا التعريف لا ينحصر في المصدر بل شراحه فيه ذلك فلا يجوز لكن شرح كلام المصنف بكلامه فى الشرح أول وهو ان كلمة ليمشى على المذهب الصحيح والافقاه على ظاهره المذهب الكوفي (قوله من قام به) أى للدلالة على تعيين من قام به كما يؤخذ من الشرح والضمير فى قام عائد على الفعل وفى به عائد على من والمراد بالفعل الاول اللفظ فان الاشتقاق انما يكون من الالفاظ والمراد من الفعل الثانى الحدث لان الذى يقوم بالشخص انما هو الحدث فبقية استخدام (قوله كضارب) ومضروب ومدحرج ومخرج ومعتس (قوله فان مضروباً وصف) قال الاشعري من شروط اجمال اسم الفاعل المجرد أن لا يكون مضروباً ولا موصوفاً خلافاً للكسائي فهم ما لا يعم ما يختص بالاسم فيه بعد ان الوصف عن الفعلية اه فيفيد ان هذين الشرطين فى المجرد وكلام المصنف فيما قبله مال وهو ظاهر أى نقول المصنف فان مضروب او موصوف لم يعمل سواء كان فى المجرد من ال أو بال (قوله فان مضروباً) فلا نقول جاني ضو يربز يد او اورد عليه قول بعضهم وانظرنى مرتحلاً وسويراً فربحاً لان فربحاً ظرف يكتب راحة الفعل وقال بعض المتأخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز كفى قوله * تفرق فى الايدى كيت مضروباً * حيث رفع مضروباً بكيت وكيت مضروباً وهو الذى خاطبهم به سواه وكنت المكبر لم يسمع ورد بان كلامى على التعجب لا الرفع (قوله أو وصف) فلا نقول جاءنى الضارب العالم يريد ان لا يتجلى لك ائ على اجمال الموصوف فى قوله اذا اند خطباء فرخين رجعت * ذكر كرت سلمي فى الخابط المزايل ذكر خين نصب بفعل مضمر بفسره فاقد والتقدير رجعت فرخين والمعنى امرأة فاقد خطباء أى وقعت فى الامر المهم فقد رجعت فرخين أى ولدين قال فى شرح التمهيد ورد فى بعض أصحابنا الكسائي فى اجمال الموصوف قبل الصفه لانه يفهم يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره ان مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائي وافى الكوفيين اجازة ذلك مطلقاً اه اشعري (قوله عمل مطلقاً) ما نسباً كان أو غيره معتمداً أو غير معتمداً (قوله فيه تجوز) أى مجاز بالخذف (قوله المضرب بكسر الراء) اعلم انه يصاغ من الثلاثى مضرب ففتح عينه مراداً به المصدر أو الزمان أو المكان ان اعلمت لاسمه مطلقاً تجوز محمى ومغزى ومرقى أو صحت ولم تكسر عين مضارب نحو قتل ومذهب فان كسرت فحقت فى المراد منه المصدر نحو مضرب وكسرت فى المراد منه الزمان أو المكان نحو مضرب

اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدث كضارب ومكرم فان مضروباً وصف لم يعمل والافان كان صلة لال عمل مطلقاً والاهل ان كان حالاً أراسه تعبالاً واهتمد ولو تعديراً على نقي أو استهوام أو تخبير عنه أو موصوف به وأقول قولى ما اشتق من فعل فيه تجوز وحقه ما اشتق من مصدر فعل وقولى لمن قام به مخرج للفعل بأنواعه فانه انما اشتق لتعيين زمن الحدث لا للدلالة على من قام به ولا اسم المفعول فانه اشتق من فعل لم وقع عليه ولا سماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل فانه اشتقت لما وقع فيها لان قامت به وذلك تحت والمضرب بكسر الراء اسم الزمان المضرب أو مكانه وقولى على معنى الحدث مخرج لاصفة المشبهة ولاسم التفصيل كظرف وأفضل فانه ما اشتقاً لمن قام به الفعل يمكن على معنى الثبوت

لا على معنى الحدوث
وأشترت بتبديل يضارب
ومكرم الى انه ان كان من
فعل ثلاثي جاء على زنة
فاهل وان كان من غيره جاء
بلفظ المضارع بشرط تبديل
حرف المضارعة بيم ومضومة
وكسر ما قبل آخره مطلقا ثم
ينقسم اسم الفاعل الى مفروق
بال النوصولة ومجرد عنها
فالفرزون بها يعمل عمل فعله
مطلقا اعني ماضيا كان
أو حاضرا أو مستقبلا تقول
هذا الضارب زيد أمس أو
الآن أو غدا قل امرؤ القيس
القائمان الملك الخلا لا
خبر مع حذف أو نالا
فأعمل القائمان مع كونه
بمعنى الماضى لانه يريد بالملك
الخلا على آياه وفيه دليل
أيضا على اعماله مجعوما
والمجرد عنها انما يعمل
بشرطين أحدهما أن يكون
للمعال أو الاستقبال
لالماضى خلافا للكسائي
وهشام وابن مضاء استدلوا
بقوله تعالى وكلمهم باسط
ذراعيه بالوصف بدوت أولها
غيرهم

وتكسر مطلقا عند غير طي فيما صحت لانه وقاؤه واو نحو مودود وموقف وموئل
اه اشعوى (قوله لا الى معنى الحدوث) الاضافة للبيان أى فيدل على معنى الحدوث
(قوله وكسر ما قبل آخره مطلقا) أى سواء كان مكسورا في المضارع كتنطى
ومستخرج أو مفعلا كمنعلم ومندرج (قوله فالفرزون بها يعمل عمل فعله مطلقا)
لان ال هذمه موصولة وضارب حال محل ضرب ان اريد الماضى أو يضرب ان اريد غيره
والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما جعل محله كافى التسهيل وليس نصب
ما بعد المقرون بال بخصوصا بالمضى خلافا للرماني ومن واقفه ولا على سبيل
التثنية بالفعول خلافا للاخفش ولا بفعل مضمر خلافا لقول الخليل ان الاقوال
أربعة المشهور انه يعمل مطلقا (قوله القائمان الملك الخلا لا الخ) قاله امرؤ القيس
ابن حجر الكندي من قديمه يذكركم القبايلتين اللذين قتلا آياه وقبل هذا البيت
والله لا يذهب شئنى بالطلا * حتى ابر ما لكا وكاهلا
وحتى بمعنى الاستثنائية أو النافية أى لا اترك الاخذ بشار شئنى الى ان اقتل
هذين الخبير وأبيرا الرءاء والرجال المهمتين معناه اهلاك ومالك وكاهل قبيلتان من
بنى أسد قتلا ابائهم القيس والخلال السعيد والجمع الجمع الخلا لا الخ بالفتح
(الاعراب) القائمان صفة لساك وكاهل ويحتمل انه منصوب على الذم أى اذم
القائمان والملك مفعوله والخلال زعت الملك وكذا خبر ومعد مضاف اليه
وحسب ما تصور على نزع الحاضر وان لا عطف عليه (قوله لانه يريد الملك الخلا لا
آياه) أى الذى نزل فيما مضى فصع كونه تعليلا لقوله بمعنى الماضى (قوله على اعماله
مجعوما) أى كما يعمل معنى وفردا فان قلت لم تمتنع التثنية والجمع كما منع التصغير
والوصف بجميع الاختصاص بالاسماء قلت اما الفرق بين ذلك والتصغير فاعدم
تطابق الخلال الى صيغة مفردة من حيث ذاتها بالحق علامتى التثنية والجمع وأما
بين ذلك والوصف فلان الفعل المحقق صورة علامتى التثنية والجمع في الافعال
الحمية بخلاف الوصف اه يس (قوله انما يعمل بشرطين) أى مع الشرطين
السابقين وهما أن لا يصغر ولا يوصف كما علمه جملة اشرط أربعة اثنان عدم بيان
واثنان وجود ياء (قوله خلا لا كسائي) أى فى تجويز عمله بمعنى الماضى واستدلوا
بقوله تعالى وكلمهم باسط ذراعيه بالوصف بدوت اولها لانه لا يسلط بمعنى الماضى
وعمل فى ذراعيه النصب وقال المانعون لاجتماعهم فى باسط ذراعيه لانه على ارادة
حكاية الحال الماضية والمعنى يبسط فيصع ونوع المضارع موقعه بدليل ان الواو فى
وكلمهم واو الحال ويحسن أن يقال جاز يداؤبه ضحك ولا يحسن وأبوه ضحك
وله اقل وتقليم هم بالمضارع الدال على الحال ولم يقل وقبيلتهم ومحل الخلاف

في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به وأما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر
فإن اتفاقا أنه تصریح وحكي بعضهم عن ابن طاهر وابن خروف المتبع وهو
بشيء لأنه لا يصح أن يكون مفعلة مفعلة ولا فاعل له ولا ضمير ومعنى حكاية
الحال أن تقرر ما كان حاصلا فيها في حاصلا الآن لكونه أمرا عيلا ولم هذا
ظهر قول الشارح وتأوله غيرهم وذوله وابن مضاء بفتح الميم والممد (قوله الثاني
أن يكون معتمد الخ) بخلافه للسكون فيزول الإخفاء حيث أجازوا حملها بدون اعتماد
كما في قوله

خبر بنو هب فلا نك ملغيا * مقابلة هي إذا الطير مرث

وجوابه أن خبر خبره مفعول به بنو هب مبتدأ وخبره على حذف الملائكة كما بعد ذلك ظهر من
(قوله ماراع الخلال الخ) التثنية الخاف والتقص وما نافية وراعى اسم فاعل اعتمد على
التي ولذا رفع الخلال فاعلا له وراعى مبتدأ مفعول به مفعلة مفعلة على الياء المذمومة
لا لثقاء لساكنين مع من ظهر ورها التثنية والخلال فاعل به مفعلة مفعلة مفعول
لاجله بزحرف عطف من موصولة مبتدأ وفي فعل ماض وقوله مستتر فيه عائد على من
الموصولة الخليل مفعول أول وخليلا مفعول ثان (قوله أناور رجالك الخ) فاعله أناور
نائب رضى الله عنه * الهمزة للاستفهام ونأوا اسم فاعل مبتدأ ورجالك فاعل اغناه
عن الخبر وقتل مفعول وأمرى مضاف إليه ومن الهمزة تعلق باعتراض وذلا مفعول
وفي ذلك حال من فاعل اعتراض والشاهد في ما وجبت اعتماده على الاستفهام
فرفع رجالك ونصب قتل (قوله إن الله بالغ الخ) يتوون بالغ وبإضافة لا مره لأنه إذا
استوفى الشروط تجوز إضافته فالشروط لجواز الأعمال لا لوجوبه (قوله ونولي
ولو تدير إشارة الخ) أي فاعله ولو تدير أراجع للأوصاف وللإستفهام وارااد
بالأوصاف ولو معني أيهم الحال في قوله شاربا فانه حال من ضمير رايته المحذوف
والظاهر أنه راجع للضمير عنه أيضا ولا يرجع للتي تأمل مثال الخبر عنه شاربا زيد
عمر راجعا بالن قال أضراب زيد عمر را أي هو ضارب زيد بعد كني هي هذا رأيت
الخفيد قال ولا يتأني تدير التي في هذا الباب إلا أنه يمكن أن يردشذوذ في قوله
كتاب طع مخزنة) فاعله الأعشى ميمون من قصيدة من البسيط والوغل بفتح الواو وفتح
العين المهملة أو كسرهما أو بضم الواو وكسر العين نيس الجبل ويقال له الأبل
ومعني يوهن ما يرهزها ويروي ليلتها أو يضرها من شارضا بجمع معني شمر ضرا
(الاعراب) ناطح اسم فاعل اعتمده على موصوف محذوف وقاعله مستتر وهو خبر
محذوف أي أنت كوعل ويوما طرف الماطح واللام للتعليل ويوهن ما يضرها من موصوف
بأن مضمرة جوارا بعد لام العلة والفاعل مستتر والهاء مفعول والقاء عاطفة ولم

الثاني أن يكون معتمدا
على واحد من أربعة وهي
التي كقوله
ماراع الخلال فاعلا له
بل من وفي يولد الخليل فاعلا
الثاني الاستفهام
أناور رجالك قتل امرئ *
من العز في حيث اعتراض ذلا
الثالث اسم خبر عنه باسم
الفاعل كقوله تعالى
إن الله بالغ أمره الرابع
اسم موصوف باسم الفاعل
كقوله سررت برجل ضارب
زيدا وقولي ولو تدير
إشارة إلى مثل قوله
كتاب طع مخزنة يوما أي وهنها
فلم يضرها أو وهن قربة الوعل
كقوله

يضرها جازمه ويجزوم وأوهى عطف على ما قبله وقرنه مفـ قول والوعل فاعل
والشاهد في ناطع حيث اعتمد على . و هو موقوف مقدور ونصب محضرة والضمير في
قرنه يعود على الوعل (قوله ليت شعري الخ) ليت حرف تمن وشعري أى فطنتى من
شعر إذا فطن الله بها ومقسم اسم فاعل أقام خبرها قاله في الشواهد وقال غيره
خبر ليت محذوف أى موجود وقوله مقسم مبتدأ وتسمى فاعل سدس الخبر وهو
معمد على استفهام مقدور والعذر مقول مقسم وفسمى فاعله ولى . متعلق بمقسم أم
حرف عطف وهم مبتدأ وفى الحب متعلق بمعدولون ولى كذلك وعادلون خبر
المبتدأ والشاهد في مقسم حيث اعتمد على استفهام مقدور ترفع القوم ونصب العذر
جزء قوله الثالث المثال وهو ما حول للباغية) المثال جزئى مخصوص لكنه صار
عاما على هذه الامور الخمسة وبعضهم يعبر بامثلة المبالغية وبعضهم يعبر بالتحويل
الى فعال الخ (قوله ما) أى وصف المحول الوصف والمحول عنه اسم الفاعل
والمحول اليه الامثلة المعينة (قوله حول) أى اعتبار تحويله (قوله بكثرة) ظاهره ان
الثلاثة مستوية فى الكثرة وليس كذلك فأكثرها فعال وفعل ثم مفعول ثم مفعول
ثم فعل فانه ابن مالك فى شرح الانشبية (قوله بكثرة) ظاهره ان الكثرة فى التحويل
وعبارته فى الشرح تنص على انها فى العمل فيقول أى واحمال هذه الثلاثة بكثرة
وكذا يقال فى قوله بقلة (قوله للباغية) عبر فى الشرح بقوله للباغية والتكثير كما
عبر به ما فى التوضيح وليس ذكر التكثير ضروريا لان المبالغة كمال فى التكيف
أو التكثير فتشبه التكثير بهم عدم ذكره موهم ولذا اعترض المصنف فى شرح الجملة
على اقتضائها ان حيان فيها على المبالغة كواقع له فى المتن فقال حقه ان يقول
للمبالغة والتكثير فالاول نحو زيد علم هذه المسئلة والثانى نحو زيد شجار الجوز
اسكن ظاهر كلامه فى شرح القطر قصر المبالغة على تكرار الفعل فانه قال وكلاهما
يقضى تكرار الفعل فلا يقال شراب لمن شرب مرة واحدة وكذا الباقى فقوله
فى الشرح والتكثير يقتضيه المبالغة كما يفيد ما فى القطر (قوله فعال) بفتح الفاء
وتشديد العين (قوله أما العمل فأن شراب) فالعمل مفعول شراب وهذا من المحلات
التي يجوز تقديم مفعول ما بعد الفاء عليها (قوله أخطا الحرب الخ) قاله القلاخ بضم
القاف وبالهاء المججمة من الطويل وأراد بالجلال ما ليس فى الحرب من الدروع
والولاج مبالغة فى الواج من اللوج وهو الدخول والخواف بالخاء المججمة جمع
مخالفة وهى فى الاصلى عماد البيت وأراد بها البيت نفسه واعتقلا بالعين المهملة
والنصف من العقل يقال أعقل الرجل إذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه
على الحال والخبرية لا يس ان لم يمنع زعمه دخبها والمراد انه ثابت القدم فى الحرب

شعري مقسم العذر قسمى
نأم هم فى الحب على عادلون
وفولك شارب اصرا جوابا
ان قال كيف رأيت زيدا
الأنزى ان هذه صحت
لا عما دها على مقدار
الاسل كوعلى ناطع وليت
شعري مقسم ورأيت ضاربا
ثم قالت الثالث المثال
وهو ما حول للباغية من
فاعل الى فعال أو مفعول أو
فعل بكثرة أو فاعل أو فعل
بقلة . وأقول الثالث من
الانماء العاملة عمل الفعل
أمثلة المبالغة وهى عبارة
عن الاوزان الخمسة
الذ كورة محولة عن صيغة
فاعل لقصد افادة المبالغة
والتكثير وحكمها حكم
اسم الفاعل فتقسم الى
ما يقع صلة لال فاعل مطلقا
والى مجردتها فاعل
بالشرطين المذكورين
ومثال افعال قواهم
أما العمل فأن شراب وقول
الثامن

فما الحرب لباسا لها جلالها *
وليس يولاج الخواف أعقلا

وبينه وبينها مؤاخاة وإذا قامت الحرب لا يلج الأيت ولا يستتر فيه بل يظهر
ويجرب اه تصرع (الاعراب) أذا الحرب ولباسا حالان وصاحب الحال الضمير
في فاني فيما قبله وهو

فان قلت قلت السماء فاني * بأرفع ما حولي من الأرض أطولا

والتم اتعاق بلباسا وجلالها مفعول لباسا وليس فعل ماض ناص وا-ها ضمير
ويولا ج خبرها أو الباعزة والخوالف مضاف اليه واعتقلا خبرتان ليس والشاهد
في لباسا فانه مفعول في لايس واعتمده على صاحب الحال فتصب جلالاتها (قوله
مفعول) بكسر الميم وسكون الفاء (قوله انه لمخار بواذكها) قال في التصريح وحكي
- يوبه انه لمخار بواذكها فتصب بواذكها جمع بانسكة وهي السميكة الحسنة من
الثوب المخار بالحاء البوالة في الغة في آخر لا غم صاده على مخبر عنه وهو اسم ان
(قوله مفعول) يفتح الفاء وضم العين (قوله قول أبي طالب) عم النبي صلى الله عليه
وسلم وهو والد أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه من قصيدة من الطويل يرثي
بها أمية بن المغيرة بن عمرو بن مخزوم وكان ختمه فخرج تاجرا إلى الشام فبات
في طريقه ونزل السيف حديدته وقيل شفرته وقد سمي السيف كاهنلا وسوق
جميع ماضي وقوله تعالى فطوق حنكة بالسوق والسراد وصف من رثاه بالكرم
وانه كان يقرق سوق سمان الأبل مضافا ويعتبرها عند عدم الزاد وشدة
الزاد وكانوا إذا أرادوا خروا الناقة ضر بواذكها بالسيف فخرت ثم تخروها وأراد
عراقيب سوق سمانها لانها التي تضرب بالسيف وقال ضروب دلالة على
الكثرة ونخص السمان لغزته على أهلها فلا يخرجونها ولا يعثرونها وأغيا يخرجون
الضامروا ما الممدوح فلا يخرجوا كرايم الله وسمانها (الاعراب) ضروب خبر
مبتدأ محذوف أي أنت ضروب وتصل متعلق به والسيف مضاف إليه سوق
مفعول ضروب سمانها مضاف إليه إذا طرف مستعمل عدم وافعل وفاعل وزاد
مفعول الفاء عاطفة انشان واسمها أو عاقر خيبرها والشاهد في البيت نصب سوق
بضروب لاعتماده على مبتدأ محذوف (قوله جميع البصريين) وجميع السماع
والجمل على اسم الفاعل لانها محمولة عنه قصد المبالغة انه حفيد واما الكوفيون
فلا يجيزون افعال شيء من الخمسة لما انتم الاوزان المزارع واعناه وحملوا المنصوب
بعد ما على تقدير فعل ومنهوات قد عه علم او يرد عليهم قول العرب اما اعسل فانا
شرب اه تصرع وهو ذامه في قول الشارح واما الكوفيون الخ فهو مضاف
البصريين وقوله هذه يفيد انهم لا يجيزون التقديم كما علمت (قوله افعال فاعل)
يفتح الفاء (قوله ان الله جميع دعاء الخ) فدعاء مفعول جميع واعتمده على المخبر عنه

ومثال افعال مفعول قوله
انه لمخار بواذكها اي
سمانها ومثال افعال مفعول
قول أبي طالب
ضروب ينزل السيف سوق
سمانها *
اذا عده مؤاندا فانك عاقر
واعمال هذه الثلاثة كغير
فلهذا اتفق عليه جميع
البصريين ومثال افعال
فعل قولهم ان الله
جميع دعاء من دعاه

وهو اسم ان (قوله فعل) يشق الفاء وكسر العين (قوله قول زيد الخليل) الذي سماه
النبي صلى الله عليه وسلم زيدا الخير وكانت له خمسة افراس مشهورة فاضيف اليها
وهو من الوافر وتسماه * بجاش الكرامين لها فديده * وضرقون جمع شرق يفتح
الميم وكسر الراء وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نسبه وحسبه ويحامي
عنه بجاش جمع جش يجيم ثم جاء بهلة كثره شين مججمة وهو الصغير من الحمر
والكراملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ما في جبل طي وفسد يد الفاء الصياح
والله وبت يقول ان هؤلاء عندى بمنزلة بجاش هذا الموضع الذي تصوت عنده
(الاعراب) أتاني أتى فعل ض والتون للرفاة والى معقول المصدر المنسبك
من انهم فاعل أتى وضرقون خبران وعرضى مفعول وضرقون وجشاش خبر مبتدأ
محمذوف أي هم بجاش والكراملين مضاف اليه وجملة لها فديده من مبتدأ وخبر موصولة
بجاش والتا هدى وضرقون حيث اعتمد على اسم ان وانصب عرضى (قوله فلهذا
خالف سيبويه في ما قوم) أي وهم اكثر المصريين اه حفيد (قوله ووافقه منهم)
أي من المصريين آخرون (قوله ووافقه بعضهم في فعل) قال في التصريح وأجاز
الجرمي اعمال فعل دون فعل لانه على وزن الفعل ككلم وفهم وفطن اه فقول
المصنف بعضهم هو الجرمي (تنبيه) لا تأتي صيغة المسالفة من غير الثلاثي الا
سائر كاخذ فقال وفعال وفعيل وفعل من اذمل نحو دراك وسار من أدرك وأسار
اذا ابني في الكس بقية ومهطاه وهو ان من اعطى واحان وسمع ويذير من اسمع
واذرو زهوق من أزهق اه انصرف في تأنيده من غير الثلاثي وتذوره لا يرد
على المصنف في قوله ما حوا من فاعل لذى هو اسم فاعل الثلاثي * (قوله الرابع
اسم المفعول) قال الفيتي أي الاسم الدال على المفعول به فهو من باب الحذف
والايصال كان باقيا مفعول أم لا وابست الاتفاق للبيان اه وانظرا هذان اسم
المفعول موضوع لسا دل على حدث ومفعول به وايس المصدر اندل على المفعول به
بل دل على اللفظ الموضوع على حدث ومفعول فتأمل فدل على اسم المفعول هو ضروب
وما كور وهكذا وتلك الاشياء مدلولها اذات وقع عليها الحدث فتأمل وذ كراين
الحاجب ان اضافة اسم الى الصيغة الغالبة في اسم الفاعل اضيف اسم الى صيغة
فاعل وهي الغالبة فيه وكذا هنا في اسم المفعول (قوله من فعل) أي من مصدره
أو على مذهب سيبويه ان الفعل يطلق على المصدر تأمل (قوله لمن وقع عليها) أي
لذات ثامن حيث رفوع الفعل عام فضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب
انتهى يس (تنبيه) لم يذ كر المصنف معنى الحدوث كما ذكره في اسم
الفاعل لانه اعتمد كره في اسم الفاعل لاجراج الصفة المشبهة واسم التفضيل وقد

ومثال اعمال فعل قول
زيد الخليل رضي الله عنه
أتاني أناس من مشرقون عرضي
واهموا ما قليل فلهذا خالف
سبويه في ما قوم من
البحر يبر ووافقه منهم
آخرون ووافقه بعضهم في
فعل لانه على وزن الفعل
ونخاضه في فاعل لانه على وزن
الصفة المشبهة كظريف
وذلك لا ينسب الفاعل وأما
الكس فيكون فلا يجوز
اعمال في من الخامسة وهي
وبدوا شيئا فهاذا نوع بعده
منه وبأضمر والافعال
وهو ونصف ثم قلت في الرابع
اسم المفعول وهو ما انتهى
من فعل لمن وقع عليه

خرجت هنا بقوله لما رفع عليه فان قلت جاء اسم التفضيل لم يقع عليه كاعرف
 واشهر واشغل قلنا هو شاذ ويشكل على تعريف اسم المفعول مضر رب من قولنا
 يوم الجمعة مضر وبفيه والتأديب مضر وبلاجله الا ان يقال استعماله في ذلك
 خلاف الاسل بتزيل الطرف والسبب منزلة المفعول انتهى حفيد العصام (قوله
 كمضروب ومكرم) فتقول زيد مكرم مكرام مضر وبزيد الآن أو عدا (قوله المجاز)
 أي التجوز بحذف ضاف (قوله للافعال الثلاثة) أي الماضي والمضارع والامر
 (قوله ولا يسمى الزمان والسكان) فانهم ما وقعوا في الواقع (قوله ومثل الخ)
 ولا يرد عليه نحو المحبوب والمحبيب والمضروب من الضعيف بمعنى ضاعف والمجزون
 من آخر لان شاذ انتهى حفيد (قوله ونظرطه ماذلك) هو مفرد مضاف فيم
 الشرطين في المجرد وأنت خبير بان الشرطين انما هما في المجزأ وأما المقرون بال
 فلا تقول شارحنا عمل التفضيل السابق في الواقع صلة لال الخ الاولى حذف الواقع
 منه لال لانه ملول بمحل الفعل ليس فيما شرطنا واعلم ان عمل اسم المفعول
 كعمل الفعل المبني للمجهول نحو جاء المعطى غلامه ديناراً ونحو مررت برجل
 معطى غلامه ديناراً الآن أرعده (قوله الخامس الصفة المشبهة) أي باسم الفاعل
 المتعدي الى واحد ووجه الشبه بينهما انهما اتوذا وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة
 وحسنان وحسنان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان
 وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمل اسم الفاعل
 واقصرت على واحد لانه أقل درجات التعدي وكان أصلها ان لا تعمل
 النصب لمباينتها للفعل بدلالتهما على الثبوت وليكون ما أخذوه من فعل قاصر
 وليكن ما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملات عمله والصفة المشبهة ما وضع
 لغرض تفضيل لافادة الحدث الى موسوفها دون افادة الحدوث (قوله وهي كل صفة)
 ادخال كل منها غير صحيح لان كل الافراد والماسدقات والتعريف الحقيقية
 والماسية ولا عبرة بما أجيب به عن ابن الحاجب في مثل هذه العبارة انتهى فيشى
 قال الحفيد قوله كل صفة الخ لا يصدق على صفة من افراد الصفة المشبهة انما كل
 صفة فإيراد لفظ كل يمنع من صحة الحمل وتصح الايمان ان يقال انما هي صفة
 زائدة والغرض من ذلك الاشارة الى ان المحدود مصادق على كل افراد الحد
 فيكون مانعاً وانما الظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فحمل تعريف
 جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالتصريح عليه كذا قال بعض في نظير هذا المقام
 والقول بزيادة كل مبني على القول بزيادة الاسماء ومنعه البصريون وعن
 المصنف انه التحفة وانتهى (قواصم) أي لغة تحويل الخ خرج اسم الفاعل فلا

استادها

الضمير موصوفها وتختص بالحال وبالفعول السببي (٢٢٤) المؤخر وترفعه فاعلا أو بدلا أو تنصبه مشبها

أو تميز أو تجزئه بالاضافة الى الان
كانت بال وهو عارمها
وأقول الخامس من الاسماء
العاملة عمل الفعل الصفة
المشبهة وهي عبارة عما ذكرنا
ومثال ذلك قولنا زيد حسن
وجهه بالنسب أو بالجبر
والاصل وجهه بالرفع لانه
فاعل في المعنى اذا الحسن في
الحقيقة انما هو للوجه
ولكنك أردت المباشرة
لخواتم الاسناد الى ضمير
زيد فجعلت زيد انفسه حسنا
وأخرت الوجه فضلا ونصبته
على التشبيه بالفعل لانه
العامل وهو حسن طالب
له من حيث المعنى لانه
معموله الاسمي ولا يصح أن
ترفعه على الفاعلية والحالة
هذه لاستيفائه فاعله وهو
الضمير فاشبهه بالفعل في
قولنا زيد ضارب صمرا ان
ضاربا طالب له ولا يصح أن
ترفعه على الفاعلية فاصب
لذلك فالصفة مشبهة باسم
الفاعل متعدية لواحد
ومنهو بها يشبه مفعول
اسم الفاعل وقد تقدمت
الاشارة الى هذا بتقدير ضم
لأنه كذلك أن تختص
بالاضافة وتكون الصفة حينئذ

يقال في زيد قائم أبوه زيد قائم الابن بالاضافة من ضمير يعود على الموصوف
واسم المفعول اذا أريد به الحال ودون ما اذا أريد به الثبوت فهما حينئذ صفة
مشبهة وقال الحفيد قوله صير يميني على وجه الاستحسان لان القبح في حكم العدم
فخرج ضارب أبوه فيمتنع الضرب لانه وهم ان الموصوف مفعول ونحو زيد كاتب
الاب فانه وان لم يمتنع لعدم اللمس لكنه لا يجوز لان من كتب أبوه لا يحسن نسبة
الكاتب له واعلم ان العلم بصفة تحويل الاسناد على وجه الاستحسان متوقف على
التظن في معناها لا على معرفة كونها صفة مشبهة فلا دور في التعريف انتهى (قوله
الى ضمير موصوفها) من باب وصف الكل بوصف الجزء ويجوز لان الشيء اذا وصف
جزؤه حقيقة مع ان يوصف جميعه مجازا (قوله وتختص بالحال) أي بالماسمي المتصل
بالحال كما يؤخذ من اشرح أي الحال الدائم لا الماسمي المنقطع ولا المستقبل كما
قاله في التصريح واعلم ان أهل المعاني يرحبوا به لادلالة الجملة الاسمية على أكثر
من الثبوت وقال النحاة ان الصفة المشبهة تدل على الدوام وجميع بين القولين بان
للاسمية دلالة تميز لفظية على مجرد الثبوت وعقلية على الاستقرار والمنفى في كلام
أهل المعاني الدلالة اللفظية والمثبت هنا العقلية لان الاصل في كل ثابت استقراره
(قوله أو بدلا) أو تسمية وهي مانعة خلو كذا قوله أو تميز أو قوله أو بدلا أي والمبدل
على نية تكرار العامل فلا يقال انما عملت في شيئين (قوله الان كانت بال وهو
عارمها) هذا يشمل الحسن وجه الاب قائم بالان والمعمول حال منها مع انها جائزة فلذا
قال في الشرح وهو عارم من ال والاضافة لما فيه أل الا أن يقال المضاف والمضاف
اليه كالشيء الواحد فأن أل في المضاف فلا يدخل في قوله وهو عارمها (قوله
لاستيفائه فاعله) أي والشيء الواحد لا يرفع فاعلين (قوله وقد تقدمت الاشارة الى
هذا التقدير) يعني في مجتبه المنصوبات (قوله لان الخفض ناشئ على الاصح عن
النصب الخ) وقابل الاصح انه ناشئ عن الرفع ولا يضر كون المرفوع عين الصفة لان
اضافة الشيء الى نفسه جائزة عند الكوفي اذا اختلف اللفظ وهو الرابع عند العلماء
وما ذكره اشرح مني على منع اضافة الشيء الى نفسه وهو مذهب البصري (قوله
للايلز اضافة الخ) قال في التوضيح وشرحه لا تضاف الصفة ارفعوها حتى يقدر
تحويل الانسان عنه الى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة بدل المين أحدهما انه لو لم
يقدر الامر كذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعة في المعنى
واللازم بالحال الملزوم مثله والدليل الثاني انهم أشوا الصفة بالتاء في نحو هذه حسنة
الوجه فلو لم تكن الصفة مستندة الى ضمير فتدله كرت كما تدكر مع المرفوع قاله ابن
صفر فلهذا التحويل حسن ان يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه

مشبه أيضا لان الخفض ناشئ على الاصح من النصب لان الرفع لا يلزم اضافة الشيء الى نفسه بالاضافة

بالإضافة للحسن مستند إلى ضمير زيد فيكون مستند إلى جاتته بعد أن كان مستنداً
إلى وجهه وفيه ان يقال وزيد كاتب أبوه كاتب الأب لأن من كتب أبوه لا يحسن أن
تستند الكتابة إليه إلا بخارج بعيد سوى من المضاف وهو الهاء فهو من الاستناد إلى
المضاف إليه وإرادة المضاف وجهه قريب الأول أن الجزء من الضمير المضاف فيصنع الخلاق
كل منهما وإرادة الآخر بخلاف الأبوية والبنوة انتهى (قوله إذا الصفة أبداً عين
مرفوعة) لأنه الوجه عين الحسن يفتح الحاء والسين لا يضم الحاء وسكون السين لأنه
عبارة عن كون الأعضاء متماثلة على ما ينبغي وهذا قائم بالوجه لا عينه (قوله
وتفارق الخ) الخ لأنها تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفعاله
والتذكير والتأنيث والتنبيه والجمع وشرط الاعتماد إذا تجردت من أل وتنفارقه
في أربعة أمور ذكرها المصنف وسكت عن أمور منها أن لا تصاغ إلا من اللازم
دون المتعدي الذي لا يرد بالوصف منه الثبوت بخلاف اسم الفاعل فيصاغ من
اللازم والمتعدي كضارب وقائم ومنها أنه لا يراعى معمولها بالاعطف عليه ومنها أنها
لا تعمل محذوفة ومنها أنها لا تؤنث بالالف ومنها أنها تتخالف فعلها فت نصب مع
قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تدخل كحسن الوجه
أدغم الخلل نحو منقلب الظاهر ومنها استحسان إضافتها للفاعل من غير ضعف
ولا قلب في الكلام ومنها أنها يصح حذف موصوفها وإضافتها إلى مضاف إلى ضمير
موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها عدم الفصل بينها وبين معمولها بالانطراف
وعديله عند الجمود ويجوز في اسم الفاعل اتفاقاً ومنها أنها لا تعرف بالإضافة
مطلقاً بخلاف اسم الفاعل إذا كانت بمعنى الماضي أرا ريد الاستمرار ومنها أن
منه موصوفاً مشبه للفعول لا مفعول ومنها أن ال داخله عام أحرف تعريف (قوله
ما عني به الماضي الخ) هذا اصطلاح لهم وهو ما قاله أبو حيان جامعاً بين قول السيرافي
أن الماضي أبداً وبين قول ابن السراج أنها للعال أبداً لا يرد السيرافي بقوله
للماضي أنها انقطعت وانما يرد أنها ثابتة قبل الأخبار ودامت إلى وقت الأخبار
ولا يرد ابن السراج بقوله للعال أنها أوجبت قبل الأخبار فلا فرق حينئذ بين
القولين انتهى حفيد (قوله واسم الفاعل الخ) أي تقول حسن أمر أو الآن
أوجد أو الحاصل تلك إذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حسن وإذا
أردت حدوثه قلت حسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره (قوله وعني به ماهر)
أي اسم ظاهر هو متصل الخ (قوله زيد حسن وجهه) فوجهه مفعول حسن وهو
سبب لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد وهذا المثال راجع أقوله لفظاً
(قوله وزيد حسن الوجه) راجع أقوله تقدير الماعلى نيابة آل مناب الضمير وهو

إذا الصفة أبداً عين
مرفوعة أو غير منصوبة
فأوجهه وتنفارق هذه الصفة
اسم الفاعل من وجوه
أحد أنها لا تكون إلا
للحال وعني به الماضي
المستمر إلى زمن الحال راسم
الفاعل يكون للماضي وللحال
ولا يستقبل والثاني أن
معمولها لا يكون إلا سبباً
وعني به ماهر متصل بضمير
الموصوف لفظاً أو تقدير
واسم الفاعل يكون معموله
سبباً وأحياناً تعول في الصفة
المشبهة بزيد حسن وجهه وزيد
حسن الوجه أي الوجه
منه أو وجهه فهو ماعلى نيابة
آل مناب الضمير المضاف
إليه أو على حذف الضمير من
غير نيابة عنه ولا تقول زيد
حسن عمر كما تقول زيد
ضارب عمر

اللامؤخر عنها تقول زيد
 بحسن وجهه ولا تقول زيد
 وجهه حسن ومعول اسم
 الفاعل يكون مؤخرًا عنه
 ومقدما عليه تقول زيد غلامه
 ضارب الرابع أنه يجوز
 في مرفوعها التثنية والجر
 ولا يجوز في مرفوع اسم
 الفاعل إلا الرفع ثم بينت أن
 الحذف له وجه واحد وهو
 الإضافة وأن الرفع له وجهان
 أحدهما أن يكون فاعلا
 والثاني أن يكون بدلا من
 ضمير مستتر في الصفة وأن
 التثنية فيه تفصيل وذلك
 أن المنصوب أن كان نكرة
 ففيه وجهان أحدهما أن
 يكون انتصابه على التشبيه
 بالمفعول به والثاني أن يكون
 تمييزا أو كان معرفة امتنع
 كونه تمييزا وتعين كونه مضافا
 بالمفعول به لأن التمييز لا يكون
 إلا نكرة ثم بينت أن جواز
 الرفع والنصب مطلق وأن
 يجوز الخفض فتبين أن
 لا تكون الصفة بأل والمفعول
 محذورا ومن الإضافة
 ثنائيا أو ضمن ذلك امتناع
 الجرف زيد الحسن وجهه
 والحسن وجهه أي وجه
 وجهه والحسن وجهه أي ثم
 قلت

رأى الكوفيين ويرد النص صريح بالضمير مع ال في قول الشاعر * رحيب قطاب
 الجليب منارقية انتهى تصريح وقوله اما على نيابة ال راجع لقوله أو وجهه وقوله
 أو على حذف الضمير الخ راجع لقوله الوجه منه فهو واف وشعر مشوش وقوله أو على
 حذف الضمير وهو رأي البصريين (قوله الثالث أن معناه ولا الخ) قال ابن الناطم أن
 جواز تحذير زيد بك فرج بتقديم المفعول وسبوك مع أنه غير سبى على الصفة وهو
 فرج مطلق لقوله سم أن المفعول للصفة المشبهة لا يكون الاسم أو لا يكون إلا
 مؤخرًا ورده عليه بأن المراد بالعمول المشترطية ذلك ما علمناه فيمحق التشبيه باسم
 الفاعل وعمله في الظرف وهو بك بما فهمنا من معنى المثال لأن الظرف مما يمكن
 راحة الفاعل كقوله التمتع أراي وكذا عمله في الحال يجوز زيد حسن وجهه طلعة
 وفي التمييز يجوز زيد حسن وجهها (قوله أن يكون بدلا) أي بدل بعض من كل
 قاله الفارسي ويرد حكاية الفراء مروت بامرأة حسن الوجه وأنه يجوز مروت
 برجل مضروب الأب بالرفع وليس هذا البديل ككلا ولا بهضا ولا اشتمالا اه
 تصريح وجهه الرد بالاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن
 لوجب تأنيده لأن المسند اليه ضمير مؤنث اه حفيد (قوله وذلك أن المنصوب الخ)
 هذا مذهب المصنف في هذا الكتاب وفي الجامع وشرح المحقق قال بعضهم في المسألة
 ثلاثة أقوال الاول للكوفي وهو النصب على التمييز مطلقا الثاني على التشبيه
 بالمفعول به الثالث أن كان معرفة فتشبه بالمفعول به أو نكرة فتشبه به وهو رأي
 البصريين وحزم به ابن الحارث وهو راجح الأقوال اه كلام ذلك البعض
 وقد فاته مذهب المصنف في هذا الكتاب وغيره اه حفيد (قوله لأن التمييز لا يكون
 إلا نكرة) هذا مذهب البصري وأما الكوفي فيجوز وقوعه معرفة مستتلا بقوله
 وطبت النفس والبصري يجعل الزائدة أو أنه ضرورة (قوله وأن جواز الخفض
 الخ) الحاصل أن المفعول إما مرفوع أو منصوب أو مجرور وفي كل إمامان تسكون
 الصفة معرفة أو نكرة فهي مستوفى كل إمامان يكون المفعول بأل كالوجه أو مضافا
 لما فيه ال كوجه الأب أو مضافا للضمير كوجهه أو مضافا لمضاف للضمير كوجه
 أبيه أو مجرور إمامان كوجهه أو مضافا للمجرور كوجهه اب فهذه ست وثلاثون
 والممتنع أربعة أن تسكون الصفة بأل والمفعول مجرور إمامان من الإضافة لما فيه
 ال وهو مخفوض كالحسن وجهه أو وجه أبيه أو وجه أب والباقي جائز
 وينقسم إلى قسمين حسن وضعيف فاما الضعيف فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع ال
 المجرد منها من الإضافة للضمير والمضاف إلى المجرد وذلك أربع وهو حسن وجه
 وحسن وجه أب والحسن وجهه والحسن وجه أب وجه الضعيف خلو الصفة من ضمير

يعود الى الموصوف لفظا وعلى فحها فهي جائزة استعمالا لوجود الضمير
 تقدير او اما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال التعريف بال والمضاف الى
 المعرف بها او الى ضمير الموصوف او المضاف الى ضميره ووجه الضعف انه من اجراء
 وصف العناصر مجرى التعدى وجر الصفة المجردة من ال المضاف الى ضمير الموصوف
 او الى المضاف الى ضميره وذلك مستصواب وهو حسن الوجه وحسن وجه الاب
 وحسن وجهه وحسن وجهه اي به بالنصب فممن وحسن وجهه وحسن وجهه اي به بالجر
 فيه ما هو وعند سبويه ضرورة واجازة الكوفيين في انشعه وهو الصحيح مع جواز
 فهو ضعيف لانه يشبه الضمير الذي الى نفسه وما بالحق من فهو رفع الصفة المجردة
 من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف
 الى ضميره ونصب الصفة المجردة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها او المجردة
 من ال والاضافة والمضاف للمجرد منها ورفع الصفة مع ال المعرف بال والمضاف
 الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضمير الموصوف ونصب
 الصفة المعروفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بال او الى ضمير الموصوف او الى
 المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد وجر الصفة
 المعروفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي
 حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجهه اي به بالرفع
 في الاربع وحسن وجهها وحسن وجه اب بالنصب فيهما وحسن الوجه
 وحسن وجه اب وحسن وجهه وحسن وجهه اي به بالجر في الاربع
 والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجهه اي به بالرفع في
 الاربع والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجهه اي به
 والحسن وجهها والحسن وجهه الاب بالنصب في الست صور والحسن الوجه
 والحسن وجه الاب بالجر فيهما ما لا يصح * (السادس اسم الفعل على قوله
 وبه) أي وعليه (قوله ولا يضاف) أي ولا يضاف اليه أيضا وسكت عنه
 المضاف لانه معلوم من قولهم انه لا يتأثر بتأثيرات (قوله ولا يتأخر عن معموله)
 يعني ولا يتقدم معموله عليه كما قاله في القطر لانه لا يثبت الشيء بالثأخر الا اذا زال
 عن مركزه وهذا العامل في مركزه وانما تقدم معموله عليه فعبارة في القطر
 أولى ولا ينصب في جوابه بخلاف الجزم والفرق بين النصب والجزم ان النصب
 وجودي والجزم عيني والعيني يكفي فيه ادنى رتبة واما الفاعل فينصب في
 جوابه والفرق بين الفعل واسم الفعل من وجوده منها ان الفعل أصل في الطلب
 ومنها انه يعمل النصب كثيرا ومنها دلالة على الحدث والزمان بلا واسطة ومنها ان

(السادس اسم الفعل على
 قوله وعليه) أي وعليه
 وبه معنى الزم والمضى
 ودونك معنى خذ ووروده
 وتيد معنى امه له رهمان
 وثمان معنى بعد واقترن
 وأوه واف بمعنى اتوجع
 واتقبحر ولا يضاف ولا يتأخر
 عن معموله ولا ينصب في
 جوابه

الفعل مبدأ الاشتقاق عند قوم ومنها فوكيده باسمه وهو دم نو كير اسمهم
على أن عمل الفعل النصب ليس إلا بالاصالة أيضا وانما دخل ذلك حيث استعمل
استعمال الحروف دالا على أمر أو نهي ولذا لا يعطون الأفعال الخبرية هذا
المعنى واسم الفعل لازم طريقة واحدة غير مختلف حاله فاشبه الحروف الأصلية
الغير المدالة على ما تقدم مع اشتغال التعويل في تفرق على خبر الواضع وإن أبدت
مناسبات مثل هذا أه فشي (قوله وما تون الخ) اعلم أن اسم الفعل ثلاثة أقسام
واجب التذكير كويها واما ما معنى أجب وواجب التعريف وهو نزال بالنسبة
والزاي ونزال بالتاء والراء وبابهما وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف كدراك
رجائز التذكير نحو صومعه وايدواف فسا تون فهو تذكير ومالم يسمون فهو مذكر
علمت ذلك فقول المصنف وما تون أي وجوباً أو جوازاً فتذكر وجوباً أو جوازاً
ومفهومه أن مالم يسمون منه وجوباً أو جوازاً فهو مرفوع وجوباً أو جوازاً فاشتعل
على الأقسام الثلاثة التي ذكرها في التوضيح التي قد سئلتها وذهب بعضهم إلى
أن أسماء الأفعال كلها ما عدا ما تون منها ومالم يسمون وانما اعلام اجناس
معنوية قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع معني على الصحيح وقال
القارسي وابن جني إن ما كان منها ظاهراً فخر كسبه اعراية وينبغي أن يقول لا به فيها
كان مصدران فحور وبدر به أه تصرح (قوله اسم الفعل) اختلاف هل هي أسماء
لأفعال الأفعال أو ألسانها من الأحداث والأزمنة أو أسماء للمصادر الثابتة عن
الأفعال أو هي أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين والثاني صاحب البسيط
ونسبه إلى طاهر قول سيبويه والجمهور بالثالث جماعة من البصريين والرابع
السكرانيون وعلى القول بأنهم أفعال حقيقة أو أسماء لأفعال لا موضع
لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واخاره ابن مالك وعلى القول بأنهم أسماء
أيان الأفعال موضعها رفع بالإبتداء ونظري مرفوعة من الخبر وهو ذهب
بعض النحويين وعلى القول بأنهم أسماء للمصادر الثابتة عن الأفعال موضعها
نصب يافها أي الثابتة عن الوقوع الموقوع ما هو في موضع نصب وهو قول المسارني
وطائفة والصحيح أن كلامها اسم الفعل وأنه لا موضع له من الاعراب أه تصرح
(قوله هو الغالب) أي التذكير كما مر في التوضيح (قوله به) قال في التوضيح
وتبرحه المنقول من المصدر فسمان قسم اسم فعله وهو ويريدوسه يأتى الكلام
عليه ونقسم الفعل لفعله وهو قواهم به زيداً فإنه في الأصل مصدر فعله مهمل وذلك
الفعل المهمل مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه
وهو الترك يقال به زيداً بالاضافة للمفعول كما يقال ترك زيداً بالاضافة للمفعول ثم قال

وما تون منه تذكير
واقول السادس من الأقسام
العاملة عمل الفعل اسم
الفعل وهو على ثلاثة أنواع
سماوي بدالامس وهو الغالب
فإنه ابتدأت به ومنتهى الخمسة
أمثلة وهي به عني مع أقول
الثناء في صفة الحروف

بعد تشبه وتسمية فعله به بله زيد انصب المفعول وباء به على الفتح وفاعله ضمير
مستتر وجوباً لانه ثابت عن فعل الامر وبله هذا اسم فعل يدل على بناءه والدليل على
بنائه عدم تنوينه لمكان يرد عليه ان بله المرادفة لكيف تشاكر كوا في البناء وعدم
التنوين يقال بله زيد بالرفع على الابتداء وبله خبر مقدم وبه يتم له ثلاثة ارجحة
مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روى بالثلاثة البيت الذي ذكره
شارحنا امرتصريح (قوله تذر الجماعم الخ) قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله
صلى الله عليه وسلم شهد أحد اوجرحهم ابضة عشر جرحا والجماعم جمع جمجمة وهي
القبيلة التي تجتمع البصريون أو عظام الرأس المشتعل على الدماغ وشاحيا بارذا
ظاهر او هامتها جمع هامة وهي الرأس (الاعراب) تذر فعل مضارع وفاعله مستتر
يؤد على السيف والجماعم مفعول وشاحيا حال من الجماعم وهامتها فاعل
شاحيا بله اسم فعل لا يحصل له من الاعراب والا كف ذكر الشرح اعني وكذا
لم يتخلى كأن واسمها ولم يتخلى خبرها والشاهد في بلسه الا كف (قوله وذلك في
رواية من نصب الا كف) قال الله مامني المعنى على رواية من نصب الا كف
انها تترك الجماعم على تلك الحالة مع الا كف فاسرها ايسر واسهل والمعنى على
رواية الجرائم ان تترك الجماعم تترك الا كف منفصلة عن محاتها كأن الم تخلى
متصلة وما صوقهم او المعنى على رواية الرفع ان تلك السيوف تترك قبائل العرب
الكعبة بارزة الرؤس فلا يصار كأن الم تخلى في محاتها من تلك الاجسام أو تترك
العظام المستوردة مكشوفة ظاهرة فكيف حال الايدي التي يوصلها اليها سمولة
اه (قوله وعليكم) قال في التوضيح وشيها اسم الفعل مرتجل كشتان رصه
ومفعول من ظرف نحو ورائك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم ومكانك بمعنى
انبت ومفعول من مصدر نحو بله ويدون نقول من جار ومجرور نحو عليكم زيد
اه واعلم ان المفعول من ظرف أو ميار ومجرور لا يستعمل الا بصيغة الخطاب قال
في الكافية وهذا النوع هما على ونقل عن الكسائي انه قياس مطاوعة نقل عنه
أيضا انه قياس فيما اذا كان على أكثر من حرفين بخلاف بك وعليك أم حفيد (قوله
عليكم أنفسكم) فو عليكم اسم فعل وفاعله مستتر وجوبا وانفسكم مفعول به على
حذف مضاف أي الزموا شأن أنفسكم * تنبيه * اختلف في الكاف المتصلة بعليل
واخوانه فقال ابن باب شاذ حرف خطاب وقال الجوهري ضمير المخاطب ثم اختلفوا
في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية ونقل الثرازمي على
الفاعلية وقال البصريون جرفعل على ما كان عليه قبل اقامته مقام الفعل بناء
على انها اسماء لا فاعل وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر واختاره

تذر الجماعم شاحيا هامتها
بله الا كف كأن الم تخلى
هي جمع للا كفت وذلك
في رواية من نصب الا كف
امام من تخلفها قبله مصدر
بغيره قولك ترك الا كف
وامام من رفعها وهو شاذ
فهو اسم استفهام بغيره
كيف وما بعد هامتها مستدا وهي
تدبر وتليكم بمعنى الزم
وقوله تعالى عليكم أنفسكم
أي الزموا شأن أنفسكم

الموضع في الحواشي فقال ان على مثلا اسم للزوم تقول عليك يعني الزامك قال فكيف
في موضع خفض ورفع اه كلام التصريح واقاد ما قاله ان اسم الفاعل هو الجار
فقط والجور خارج منه وذلك خلاف المصريح به هنا (قوله عليك به) كقول
الخط

فعلك بالحاج لا تعدل به * احدا اذا زلت عليك امور

(قوله قبيل الباء زائدة) ويكون عليك متعديا بنفسه بمعنى عليك به ارمه (قوله اسم)
لاصق) أي فهو متعدي بالباء (قوله كقول صبية) أي بنت صغيرة من العرب (قوله)
درونها) أي خذيها الاطيةها والضمير المؤنث في وتكفي والطينها عائد على مؤنث
انظر مرجعه ما ذا (قوله ورويه) هو من قول من مصدر مستعمل فعلة لانهم قالوا
أروده ار راد اجمعني أمهله امه الا ثم صغر الار واد الذي هو مصدر أر ود تصغير
الترخيم فذوقوا الله عزه والاف الزائد في واقعوا التصغير على أصوله فقالوا
رويدا وهي تصغير ترخيم لمافية من حذف الزوائد والترخيم حذف وقاموه
مقام فعلة الدال على الامر واستعملوا نارة مضافا الى فعوله فقالوا رويدا ويزيد
ونارة منونا صيغا للفعول به فقالوا رويدا فريدافهم ما بمعنى أرو ود فاعله
مستتر فيه وجوب الالة نائب عن فعل أمر ويزيد مفعول به مجرور في الاول
منه ووب في الثاني ونارة منونا صيغا للفعول به فقالوا رويدا ياريدو قد لا
يكونون مقام فعل فيه فعملونه منه وباعلى الحال عند سيبويه نحو سار ورويدا
أي سرودين أو حال كون السار رويدا أو نعتا المصدر مذكور أو مقدر فالاول
نحو سار وسار رويدا والثاني نحو سار ورويدا ثم نقلوه من المصدرية وهو
به فعله فقالوا رويدا بفتح ال رويدا ونصب يزيدا والدليل على ان رويدا اسم
فعل بناؤه ودليل بناءه عدم تنوينه لانه لو كان مصدرالكان معربا ولو كان معربا
لكان متونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل
على انه تصغير ار واد تصغير ترخيم كما قاله البصري مجيئه من تعديا ولو كان تصغير رودا
بمعنى المهل والوقف من قولهم عشي على رود اي على مهل كما قال الفراء كان قاسرا
اه تصریح (قوله هيات) سكي الصاغانى فهاستار ثلاثين لغة هيات وايات
وهيات وايهان وهما هاء وايها هه هه هت من ضرب اثنين وهما كون الاول هاء
أو هه هه هه في ثلاثه هي كون الآخر هاء أو تاء أو نونا وفي كل من الست امام ضموم
الآخر أو مفعول أو مكسورة فهذه ثمانية عشر وفي كل امام اثنين أو درنة
فهذه ست وثلاثون وحكي غيره هه هه هه وايه ال وايها وايها وهما هه هه هه اه
أشعوى ونصریح (قوله رشتان) بفتح الثون وفي جميع ثعلب ان الفراء كان يكسرها

ويقال أيضا عليك به قبيل
الباء زائدة وقيل اسم لاصق
دون الزم ودونك به من خذله
قوله رويدا ياريدو
دونها ياريدو
ورويده وتيدو بمعنى اهله
ومعنى به الماشى وهو أكثر
معنى بالاضارع فلوذا
قدم عليه ومات له عما بين
تات بمعنى به دوش تان

(قوله بمعنى افترق) كذا الحاق الجهم وروقه الزمخشري بكون الافتراق في المعاني
والاحوال قال ابن صمرون كالعلم والجهل والصحوة والسقم قال ولا تستعمل في غير
ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان التبايعان عن مجلس
العقد بمعنى افتراقه اه تصرف (قوله ههنا الخ) قاله جرير وهو من بحر الطويل
والعقيق موضع معروف بالجواز والخل بكسر الخاء المعجمة بمعنى الصديق ويحاوله
من حاولت التي اذا ردت (الاعراب) ههنا اسم فعل لا يحل له من الاعراب
وههنا الثاني كيد له والعقيق فاعل بالاول ومن موصولة عطف على العقيق
وبه متعلق بخذوف له أي لم تقربه وههنا عطف على ههنا الاول ونخل فاعل
وبالعقيق محله رفع صفة نخل والباء بمعنى في ويجوز ان يكون حالا من الهاء في قوله
وجله تواسله صفة نخل والشاهد في ههنا (قوله شتان هذا العناق الخ) اسم
الاشارة عائد على ما يجده من المشقة حال الفسراق والعناق بكسر العين معارضة
الحبيب واما بالنفع فهو انني الخدي اي انني المعز والدم شجر المقل به حتى بين هذه
المشقة وبين ما كان من الرحمة بمعانقة الحبيبة والنوم مع شرب الماء البارد في
ظل الدوم تفاوت كثير (الاعراب) شتان اسم فعل بمعنى افترق وهذا فاعله والعناق
عطف عليه والنوم والشرب كذلك والبارد مفعوف في ظل في محل نصب على الحال
من الشرب والدوم مضاف اليه والشاهد في شتان (قوله شتان ما نومي الخ) قاله
الاعشى والذكر حمل الجمل والمعنى اننا كعب على ناقة تربية ان يل تعجب عن
نفسى بر كوسه او لكن تفاوت كثير بين نومي الذي في البداية وبين النوم الذي كان
عند حيان الذي هو اخو جابر فاذا في البداية اجدهم الجوع والعطش واليوم
الذي كنت فيه عند حيان اجدهم في انواع الاطعمة قاله في الشواهد وقال يس على
الفاكهى والمعنى افترق نومي على كورا لابل ونوم الشخص المذكور اه فعلى
كلام صاحب الشواهد فيوم بالياء المنة تحت وهو موجود في بعض النسخ وعلى
كلام يس نوم بالنون في الموضعين (الاعراب) شتان اسم فعل وما يحتمل انما زائدة
ويحتمل انما موصولة بمعنى الذي وهو مبتدأ ونومي خبر به مبتدأ مخذوف أي هو
نومي وعلى كورها حال من المبتدأ المخذوف ونوم عطف على نوم الاول وحيان
مضاف اليه واخي نعمة وجابر مضاف اليه (قوله ولا يجوز عند الاصمعي الخ) لان بين
انما تضاف لتعدد الافتراق عند الفراء والتفرق عدم الاجتماع والجمه وور على
خلافه وانما تضاف مطلقا بدليل قوله تعالى لا تفرق بين أحد من رسله اه فيشى
وقال يس على الفاكهى واعلم ان شمة الاصمعي ان شتان سمع فيه الكسر فهو تنقية
شتمني لا اسم فعل بمعنى افترق لانه لو كان بمعنى لجاز ان يجيء الفاعل اكثر من

بمعنى افتراق قال
فههنا ههنا العقيق ومن به
وههنا نخل بالعقيق تواسله
وقال
شتان هذا العناق والنوم
والشرب البارد في ظل الدوم
ولان زيادة ما قبل فاعل شتان
كقوله
شتان ما نومي على كورها
ونوم حيان اخي جابر
ولا يجوز عند الاصمعي شتان
ما بين زيد وعمر وجوز غيره

اثني اعطاف اودونه ولم يجوز وسينزل لوجاز شتان ما بين زيد وهو رزم الاخبار بالثني
من المفرد لان ما زائدة وبين مبتدأ وشتان خبر ويرد شبهته ان الافة العلية افتح النون
قال الرضي ينبغي ان لا يجوز لا ما قبله الا صهي لا لما قبله بل لان ما اما زائدة فين فاعل
وقاعل شتان لا بد ان تعدد وبين ايست كذلك واما ان تكون موصولة وهي الفاعل
فليس هنالك ما يدل على التقية فان قيل ما سمعتم من قبل فقلت يلزم ان يقال افترق
الذين بين كذا وكذا وهو لا يستقيم لان من شرط بين ان تقع بين متساويين في
النسبة كمن يقال بيني وبين زيد قرابة والعرف من قوله * لشتان ما بين اليزيديين
في الدنيا * ان اليزيديين افترقا في صفتين احدهما مائة ف بالجن والآخر بالسكرم
فلا يصح دخول بين الا ان يكون شتان بمعنى بعد ولك ان تقول ليس المعنى ذلك بل
ان احدهما في غاية الكرم والآخر في اقل درجاته فاشتركا في صفة الكرم
فتأمل (قوله محض الخ) قال القتيبي احتج به باعتباره بده وهو قوله * يزيد بن
مرو والاعور بن حاتم * اهـ (قوله لشتان الخ) قاله ريغة بن ثابت الاسدي وكان
من خبره انه قد يزيد بن حاتم فاحسن اليه وقد قبله يزيد بن اسيد السلمي فقص
في حقه فذبح المعطي وهجا المصير (الاعراب) اللام موطئة لتقسيم وشتان اسم فعل
لا محمل له من الاعراب وما زائدة وير فاعله والى التدا يفتح النون بمعنى السكرم
حال من اليزيديين المضاف اليين ويزيد بدل وسانم مضاف اليه وفي نسخة القتيبي
ابن مرو والاعور عطف على يزيد وابن مائة وحاتم مضاف اليه والشاهد في وقوع
بين بعد شتان فهو يرد على الا صهي الذي يمنع ذلك (قوله واما قول بعض المحدثين الخ)
جواب عما يشال هل قول بعض المولدين صحيح ام لا وحاصل الجواب انه غير
صحيح ان نظرا ظاهرا لانه لم تستعمله العرب وصحيح ان خرج على تقدير ما سواه
جعلت زائدة او موصولة وعلى كل حال فليس فيه رد على الا صهي هذا هو المناسب
في فوسم العبارة وحينئذ فتقوله وقد يخرج الخ اي فيكون صحيحا واقفا لاستعمال
العرب من الجمع بين ما وبين ويحتمل ان يكون جريا عما يقال هل كلام بعض
المحدثين يرد على الا صهي لانه قد وقع بين فاعلا شتان وحاصل الجواب انه لا يصلح
لرد عليه لانه لم تستعمله العرب (قوله جاز يقو في) فعل وفاعل والنون للوقاية والياء
مفعول وبالموصال متعاقبة قطعية حال من فاعل جاز يقو في وشتان اسم فعل
بمعنى بعد لا محمل له وير فاعل وصنيعكم مضاف اليه وصنيعي عطف عليه والشاهد
في المبيت في ابيات شتان مقترنة بين وهو لم تستعمل العرب فلا يصلح للرد على
الا صهي وقوله وقد يخرج الخ وعليه فيكون من استعمال العرب فيكون فيه مرد
على الا صهي لكان انت خبير بأنه قد سبق ان ما قبل بين اما زائدة او موصولة فلا

محض ما يقوله
لشتان ما بين اليزيديين
في الدنيا * واما قول بعض
المحدثين
جاز يقو في الوصل قطعية
شتان بين صديقكم وصديقي
فلم تستعمله العرب وقد يخرج

وجه المقصود على الموصولة وان مفاد هذا الكلام ان العرب لم تستعمل بين بعد
شئان الامقرونة بما وحرره وأنه قد سبق ان منع الاصمعي لوفوع بين بعد شئان من
غير ينظر لوجود ما وعدما (قوله موصولة بين) أي ما اسم موصول فاعل وبين
صلته وهذا على أحد الوجهين في ما بالوافقة قبل بين فاعل (قوله على قول
الكوفيين) لا يختص بهم قال في الجمع في حذف الموصول الاصمعي غير ال ثلاثة
اقوال الجواز مطلقا وعليه الاخفش والافقار وفيمون والبغداديون وابن مالك
والجواز ان عطف على مفعول لا ينفع والجواز في الضرورة والمنع في الاختيار
وعليه البصر بكونه سوى الاخفش قال الرضي يجوز شئان ما بينهما ما على ان
ما كناية عن البين والمسافة أي بعد ما بينهما ما من المسافة أو البين ويجوز ان
تكون ما زائدة ويكون بين فاعل شئان ولم يرقعه استسكانا لخراجهم عن انفسهم
المستقر له في اغلب احواله اه حفيد (قوله وافي) ذكر في الارشاد في اربعين
لغة فمما وجب ان الهمزة اما ان تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فان
كانت مضمومة فالثان عشر ون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن الواو حق
أو ملحقه بزيادة الواو المجرد اما ان يكون آخره ساكنا أو متحركا والمتحركة الاخر
مشددة أو مخففة وكل منهما ما من الثبوت في التنوين أو عدمه فهذه اثنا عشر في
المتحركة ~~سبعة~~ والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه اربع عشرة والواو حق لها من
الزوائد اما ما السكت أو الدخان كان هذا السكت فاللغة ثلثة مشددة فلهذا سبب ثلث
عشرة وان كانت لغة فهي اما واو او ياء او الف والفاء فهن مشددة والالف اما بالهمزة
او باللام الحقة أو بين بين فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة
فاحدى عشرة وثلاثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وفتح الفاء وكسرها
بالثبوت فيهم مع التنوين وعدمه فهذه اربع والحادية عشرة أي باللام وان
كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه واللام مشددة اف
بالسكون والسادسة أي باللام والسابعة أفادها السكت فهذه مكملة للاربعة بين
اه تصرح (قوله وافهم اسقط هذا القيم) وهو اسم فعل المضارع ورد امثله
الى الماضي (قوله كان معناه وهو الفعل) قضيه انه في القول بان معناه المصدر
يضاف وهو قياس ما سبق في الكلام على السكاف المنصرفة بعاليك وتخووه ويحتمل
الترام انه لا يضاف اه يس على الفاعل هي (قوله وخالف الكسائي في ذلك) أي
في ذلك الحكم وهو مع التقديم للامعول فاجاز تقديم معموله عليه الجاء فالفرع
باسله واما الاحتج به وهو قوله كتاب الله عليكم فان ظاهره ان كتاب معمول لقوله
عليكم فيجاب عنه بان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعاقبه أو

على افعال ما موصولة بين
وذلك على قول الكوفيين
ان الموصول يجوز حذفه
وما معنى انفسهم اسقط
معنى التوجع وافهم
هذا القسم وقدره
توجع وتوجع
أحكام اسم الفعل انه
لا يضاف كما ان معناه وهو
العمل كذا لا ومن ثم قالوا
اذا قلت بله زيد ورويد
بالله نضن كذا مصدرين
والفقه فيهما فتحة عراب
واذا قلت بله زيد ورويد
زيدا كذا افعى فعلى وهو معلوم
انما الفتحة فيهما حجة فتحة
بناء عدم التنوين ومنها ان
معناه لا يتقدم عليها
لا تقول زيد اعليك وخالف
في ذلك الكسائي تسك
بظاهرة قوله تعالى كتاب الله
عليكم

وقول الراجز * يا أيها الماشح دلوى دنسكا * انى وجدت الناس يحمدون سكا * (٢٣٤) ومنها ان المضارع لا يصب

في جواب الطلبي منه لا تقول
صه فاحذ ذلك بالصب خلافا
للكسائي أيضا نعم يجوز في
جوابه كقوله

مكانك نعم دى أو استرجى
* ومنها ان ما تون منها سكرة
ومالم يتون معرفة فاذا قلت
صه فغناه اسكت سكوتانا
واذا قلت صه فعاد اسكت
الاسكت المعين ثم قلت
* السابغ والسمان
الظرف والمجرور العمدان
ومعها ما عمل استعرج
وأقول اذا اعتد الظرف
والمجرور على ما ذكر في
باب اسم الفاعل وهو ان في
والاستفهام والاسم المخبر عنه
والاسم الموصوف والاسم
الموسول عمله ل فعل
الاستقرار فرعا الفاعل
المظهر أو الظاهر تقول
ما عندك مال وما في الدار
زيد والاصل ما استقر عندك
مال وما استقر في الدار زيد
بحذف الفعل وأنيب الظرف
والمجرور عنه وسار العمل
لها عند المحققين وقيل انما
العمل للمحذوف واخبره
ابن مالك ويجوز ان
تجعلها ما خبرا مقدما
وما بعدها ما تندا مؤخرا
والوجه الاول أولى لسلامته من مجاز التقديم والتأخير وهو كذا العمل في بقية ما يعتمد عليه

بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر
الى فاعله على حد صيغة الله ودل على المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم أموالكم
لان التحريم يستلزم الكتابة فله الموضع في شرح النظر اه تصریح (قوله
وقول الراجز) أى الشخص الراجز وهى جارية من بنى مازن اه تصریح (قوله
ايها الماشح دلوى دنسكا) فظاهره ان دلوى مفعول لدونك أى خذ دلوى يا أيها
الماشح هكذا تملك الكسائي بظاهر هذا البيت ويعيب ان دلوى مبتدأ
والتأخير وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن اللو كونه
دونه ويجوز ان مالكا ان يكون دلوى متصرا بدونك محدودة لا علمها بالمأولة
مستند القول سيويو في زيد اعليك كانت قلت عليك زيد ارفعا فله نظر لان اسم
الامر لا يعمل محذوفا كما مر في الموضع في متن النظر واماما استدلاله من كلام
سيويو في ذلك على تفسير المعنى لا الاعراب ويجوز بعضهم ان يكون دلوى متصرا
بفعل محذوف دل عليه السياق أى تاول دلوى وسكت عن دونك والماشح
من ماح بالحاء المهملة الذي ينزل البئر فيلأ اللو اذا قل ماؤها انتهى تصریح *
وعرابه أي ما نادى بحذف منه حرف التثنية والهاء للتثنية والماشح نعت أى ان حرف
توكيد والياء اسمها وجدت فعل وفاعل والناس مفعول ويجوز ان يكون فعل وفاعل
ومفعول اه شواهد (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى أثبتى ونعم دى مجزوم في جوابه
(قوله انظر) ساد في ظرف المكان والزمان وأما لم يتم في المكان فقط وحرر (قوله
والمجرور وفيه مسامحة) بل الحكم انما هو للجار والمجرور (قوله العمدان) هذا
شرط في صحة العمل لا في وجوب (قوله عن استشر) أى مثل عمل استشر وهو رفع
الفاعل فقط (قوله تقول ما عندك الخ) هذا مال لان في (قوله وصار العمل لهما عند
المحققين الخ) قال شيخ الاسلام ويرجع ان العمل لهما استماع تميم الحال في نحو
ان يد في الدار جاسا ولو كان العامل الفعل لم يتنع وتقول الشاعر

فان يك جئنا في بأرض سواكم * فان نؤدى عندك الدهر أجمع
حيث رفع أجمع لى هو توكيد للضمير المتكرر في الظرف ووجه الدلالة من ان
الضمير لا يستتر الا في عاملة ولا يصح ان يكون توكيد للضمير محذوف مع استقر لان
التوكيد والحذف متبايان ولا تو كيد الاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان
طابع المحر قد زال لوجود التامخ انتهى (قوله لسلامته من مجاز التقديم والتأخير)
أى غير نكتة وأما التقديم والتأخير لانه كذا اهتمام أو افادة الحصر والتخصيص
فلا يتخاضى عنه ومراد الشاعر بالجاز خلاف الاصل لا المصطلح عليه فاضافة مجاز
لما بعده للبيان كما قرره بعض الاشياخ (قوله وهكذا العمل الخ) أى يجوز الوجهان

فِيهِ فَضْلٌ فَإِنْ قُلْتَ فِي أَيْ

مَسْئَلَةٍ يَعْتَمِدُ الْوَصْفُ عَلَى

الْمَوْصُولِ حَتَّى يَجَالَ عَلَيْهِ

الظَّرْفُ وَالْجَرْوَرُ فَقُلْتَ

إِذَا وَقَعَ بَعْدَ أَلْفَاءٍ وَوَصُولَةٍ

وَالْوَصْفُ صِلَةٌ رَأَى هَذَا حَسَنَ

عَطْفِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ

تَعَالَى إِنَّ الْمُسْلِمِينَ قَبِيلٌ

وَالْمُسْلِمُونَ قَبِيلٌ وَاقْرَأُوا الْقُرْآنَ

فَلْيَسْمَعُوا أَصْوَاتَهُمْ وَاقْرَأُوا الْقُرْآنَ

وَالْمُرَادُ اسْمُ الْخَفِيسِ الْمَقُولُ

عَنْ مَوْشَوْعَةَ إِلَى إِفَادَةِ

الْحَدِيثِ كَمَا كَلَّمَ وَالْثَوَابُ

وَأَعْنَاهُ يَعْنِيهِ الْكَوْفِيُّ

وَالْبَغْدَادِيُّ وَأَمَّا خُجْرَانُ

مَصَابِيكُ الْكَافِرِ حَسَنُ خُجْرَانُ

إِحْسَانًا فَلَا يَنْهَى مَصْدَرُ عَمَلِهِ

خُجْرَانُ وَحَمَادٌ وَأَقُولُ

الْزَائِعُ اسْمُ الْمَصْدَرِ وَهُوَ يَطَّارُ

عَلَى ثَلَاثَةِ أُمُورٍ أَحَدُهَا

بَابُ عَمَلٍ أَتَقَفَا وَهُوَ بَابُ

عَمَلٍ زَائِعٌ لِمَا فِي الْمَفَاعَلَةِ

كَالضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ

مَصْدَرٌ فِي الْحَقِيقَةِ وَيُسَمَّى

الْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ وَأَعْنَاهُ مَوْ

أَحْيَانًا اسْمُ مَصْدَرٍ خُجْرَانُ

وَمِنْ أَعْمَالِهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ

أَطْلُومُ أَنْ مَصَابِكُمْ رَجُلًا

أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمَ

الْهَمَزُ لِلدَّاءِ وَظَلُومُ اسْمُ

امْرَأَةٍ مَنَادَى وَهُوَ مَصَابِكُمْ اسْمُ

أَنْ وَهُوَ مَصْدَرٌ يَعْنِي أَصَابِكُمْ وَيُسَمَّى اسْمُ مَصْدَرٍ جَزَائِرٍ جَلَامَةً قَوْلُ

وَالْأَوَّلُ أَوَّلُ إِسْلَامِهِ الْخ (قَوْلُهُ أَفَى اللَّهِ شَيْئًا) مَثَالٌ لِلْإِسْتِفْهَامِ وَحَتَّى لَنَا بَعْضُ

الْمُتَأَخِّجِينَ عَالِمًا كَانَ لَهُ أَبٌ جَاهِلٌ فَقَالَ لَهُ إِنَّهُ إِذَا مَاتَ أَحَدٌ مِنْ مَسْئَلَةٍ فَقُلْ فِيهَا

قَوْلَانِ فَكَانَ كَمَا سَأَلَ عَنْ مَسْئَلَةٍ يَقُولُ فِيهَا قَوْلَانِ فَسَأَلَهُ شَخْصٌ بَرِيدٌ كَقَوْلِهِ فَقَالَ

لَهُ أَفَى اللَّهِ شَيْئًا فَقَالَ قَوْلَانِ فَأَجَابَ عَنْهُ بَيْنَ الْمَعْنَى فِي أَفْرَاقِهِ قَوْلَانِ وَقَوْلُهُ أَفَى اللَّهِ

شَيْئًا أَيْ فِي وَجُودِهِ شَيْئًا وَهُوَ اسْتِفْهَامُ الْفِكَارِيِّ (قَوْلُهُ زَيْدٌ عَزَلَكَ أَبُوهُ) مَثَالٌ لِلْخَبَرِ

عَنْهُ وَقَوْلُهُ جَاءَ الْكَلْبِيُّ الْخ مَثَالٌ لِلْمَوْصُولِ وَقَوْلُهُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَثَالٌ لِلْمَوْصُولِ (قَوْلُهُ فَإِنْ

قُلْتَ فِي أَيْ مَسْئَلَةٍ يَعْتَمِدُ الْوَصْفُ عَلَى الْمَوْصُولِ الْخ) أَنْتَ تَخْبِيرُ بَابُ الْمَصْنُوعِ قَالَ إِذَا

اعْتَمَدَ الظَّرْفُ وَالْجَرْوَرُ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَهُوَ الْإِنْفِي أَوِ الْإِسْتِفْهَامِ

أَوِ الْاسْمِ الْخَبَرِ عَنْهُ وَالْاسْمُ الْوَصْفُ وَالْاسْمُ الْمَوْصُولُ فَأَمَّا دَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ يَعْنِي

عَلَى الْاسْمِ الْمَوْصُولِ وَالظَّرْفُ وَالْجَرْوَرُ كَذَلِكَ قَوْلُ السَّوَالِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ الْوَصْفُ

أَيْ اسْمُ الْفَاعِلِ وَلَمَّا كَانَ اعْتِمَادُ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَوْصُولِ فِيهِ خَفَاءٌ لِكُلِّ لَمْ يَسْقِ

لَا شَارِحُ أَنَّ الْأُمُورَ الَّتِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا اسْمُ الْفَاعِلِ لَيْسَ مِنْ جِهَتِهَا الْمَوْصُولُ لِأَنَّ الْأَعْتِمَادَ

اعْتِمَادُ كَرَمِهِ فِي الْمَجْرَدِ صَحَّ لِيُجَوِّدَ السَّوَالُ وَالْجَوَابُ * (قَوْلُهُ التَّاسِعُ اسْمُ الْمَصْدَرِ

وَالْمُرَادُ بِهِ الْخ) أَعْنَاهُ بِرَهْ بِذَلِكَ لِأَنَّ اسْمَ الْمَصْدَرِ يَعْرِفُ بِأَنَّهُ الْحَدِيثُ الْخَالِي عَنْ حُرُوفِ

فِعْلِهِ أَفْطًا أَوْ تَقْدِيرًا وَهَذَا تَعْرِيفُ لَاسْمِ الْمَصْدَرِ مَطْلَقًا وَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُوعُ تَعْرِيفُ

لِلَّذِي يَهْمِلُ عَمَلُ فِعْلِهِ (قَوْلُهُ اسْمُ الْخَفِيسِ) أَرَادَ بِهِ التَّسْكِرَ لَا الْمَصْطَلَحَ عَلَيْهِ عِنْدَ

الْأَوَّلِينَ هَكَذَا أَيْسَلُ وَالْأَفْهَامُ أَنْ يَقُولَ الْاسْمُ الْمَقُولُ الْخ (قَوْلُهُ عَنْ مَوْشَوْعَةَ)

أَيْ عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي وَضَعَ بَارِئُهُ (قَوْلُهُ وَأَعْنَاهُ عَمَلُ الْخ) أَيْ الشَّرْطُ السَّابِقُ

فِي الْمَصْدَرِ قَالِ الشَّاطِئِيُّ وَقَضِيَّةُ كَلَامُهُ لِحَاجَتِهِ أَنْ تَجْرِيَ فِيهِ الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ وَهِيَ

أَعْمَالُهُ نَوَائِمُهُ وَنَائِلُ سَكَنٍ مَارِئُهُمْ أَعْمَالُهُ الْأَضَافُ (قَوْلُهُ وَالْبَغْدَادِيُّ) أَيْ

غَيْرُ الْكَوْفِيِّ (قَوْلُهُ وَعَمَلُهُ) أَيْ لَا يَهْمِلُ أَجْمَاعُ الْمَفَاعَلَةِ الْمَصْدَرِ فِي عَدَمِ قَبُولِهِ أَلْ

وَالْأَضَافَةُ وَعَدَمُهُ وَتَوَرُّعُهُ مَوْجَعٌ فَعَمَلٌ وَعَدَمُهُ صَدَقَ الشَّيْبَانِيُّ فِي شَيْخِ الْإِسْلَامِ (قَوْلُهُ

عَمَلُهُ زَائِدَةٌ) احْتِرَازًا مِنْ الْأَصْلِيَّةِ كَيْفَ مَكْرَفًا يَسْمَى مَالِدٌ يَسْمَى مَصْدَرًا مِيمِيًّا (قَوْلُهُ

لِغَيْرِ الْمَفَاعَلَةِ) حَالٌ مِنْ مَا وَاحْتَرِزَ بِهِ عَمَلُهُ يَسْمَى زَائِدَةً لِمَا فَعَلَتْ كَتَبَاسَةً وَمَقَاتِلَةً

وَمُضَارَّةً وَمَشَاقَّةً فَلَا يَسْمَى مَصْدَرًا مِيمِيًّا (قَوْلُهُ تَجَوَّزًا) أَيْ عَمَلًا (قَوْلُهُ

قَوْلُ الشَّاعِرِ) وَهُوَ الْحَارِثُ بْنُ خَالِدٍ الْخَزْرَوِيُّ مِنْ قَصِيدَةٍ مِنَ الْكَامِلِ وَنُسَبَ بِهِ

فِي الْمَعْنَى لِلْعَرَبِيِّ نُسَبَ لَهُ مَرَجٌ بِكَوْنِ الرَّاءِ مَحَلٌّ فِي طَرَفِ نَيْمِكَةٍ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ

ابْنُ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ بْنِ عَفَانَ كَمَا قَرَّرَهُ بَعْضُ الْأَشْيَاحِ عَلَى الْمَعْنَى وَقَوْلُهُ أَهْدَى

فِي نَسْخَةٍ رَدَّ قَالَ الْعَيْنِيُّ وَنُسَبَ لَهُ الْعَرَبِيُّ لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ (قَوْلُهُ وَظَلُومُ اسْمُ امْرَأَةٍ)

وَهِيَ أُمُّ عِمْرَانَ الْمَذْكُورَةِ فِي أَوَّلِ الْقَصِيدَةِ (قَوْلُهُ وَرَجُلًا مَفْعُولًا بِالْمَصْدَرِ) قَالَ

أَنْ وَهُوَ مَصْدَرٌ يَعْنِي أَصَابِكُمْ وَيُسَمَّى اسْمُ مَصْدَرٍ جَزَائِرٍ جَلَامَةً قَوْلُ

أَنْ وَهُوَ مَصْدَرٌ يَعْنِي أَصَابِكُمْ وَيُسَمَّى اسْمُ مَصْدَرٍ جَزَائِرٍ جَلَامَةً قَوْلُ

في الغنى حكى عن الزيدى انه قال ان الصواب رجل بالرفع وعلى هذا الاثر اب
 يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحمل له معنى البتة انتهى قال الله ما بيني وبينكم
 طمحين بان يجعل المصائب اسم مفعول لا مصدر وهو اسم ان ويرفع رجل على انه
 خبر ما راهدى السلام تحية صفة رجل وقوله ظلم خبر لمخدر ف أى هذا ظلم والمعنى
 ان الذى اصيبت به عسافه لمتم هو رجل اهدى سلامه اليكم تحية وتودد الخفة اذن ان
 لا يكون مصابا لان من حيا تحية لا يصاب وهذا الذى فعلتموه من ظلم ويمكن جعل
 ظلم صفة اخرى لرجل مبالغه كالدرهم ضرب الامير نعم دعوى الزيدى ان هذا هو
 الصواب ايست به عسافه اذ لا مانع من أن يكون المصائب مصدر او رجلا منصوب به
 وظلم خبر ان انتهى (قوله واهدى السلام جملة) فعل ماض وقاعله مستتر عائدا على
 الرأى والاسلام مفعوله (قوله وتحية مصدر) اعرب في الغنى حالا (قوله من باب
 فعدت بالوسا) فن اشترط موافقة لفظه لفظ عاملة فسد له عاملا أى وحيا تحية
 ومن لم يشترط ذلك جعله منصوبا بياهدى (قوله ولهذا البيت حكاية الخ) قال في
 المعنى وله حكاية مشهورة بين أهل الادب وروا عن أبي عثمان المازني ان بعض أهل
 البيت قد نزل له مائة دينار على ان يقره كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من
 شدة احتياجه فلما علمه تلميذه المبرد فاجاب بأن الكتاب مشتمل على ثلاثمائة كذا وكذا
 آية من كتاب الله فلا ينبغي تمسك من ذمى من قرأه من سائر آيات الله أن غلبت جارية
 الوائق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه وأصرت الجارية
 على النصب وزعمت انها قرأت على أبي عثمان كذلك فأمر الوائق باشخاصه من
 البصرة فلما حضر أوجب النصب وشرب به بان مصابا بكم بمعنى اصحابكم ورجل
 مفعوله وظلم خبر واهذا الاية المعنى بدونه قال فأخذ الزيدى في معارضة فقالت له
 هو كقولك ان ضرير يثريد الظلم فاستحسنه الوائق ثم أمر له بألف دينار ورده مكرما
 فقال للمبرد تركنا الله مائة دينار فغرضنا الله الف انتهى بحجج وقوله الزيدى
 ليس المراد به الامام ابو محمد الذى كان يؤدب المؤمنون للرشيد فانه مات قبل الوائق
 بمائة وأغما المراد بالزيدى أحد أولاده وقال بعض المعارض هو يعقوب بن
 السكيت انتهى حفيد وقول الغنى كذا كذا آية أى من المعلوم ان كذا كذا
 كناية عن عدم كسب من احد عشر الى تسعة عشر وقوله باشخاصه أى باحضار
 أبي عثمان الذى هو المازني وقوله مكرما من اكرم أو من كرم وكان الوائق مشغوبا
 بحب السماع ووصف له ان كل الاسدية تقوية لىكن مات من ذلك لان لحلم الاسد
 يضرا انتهى تقرير شيخنا دربره على الغنى (قوله للفجرة) يسكون الجيم انتهى خاله
 أى الفجور (قوله والمجدة) بكسر الميم الثانية وفتح الاولى انتهى خاله معنى

بالصدر واهدى السلام
 جملة في موضع نصب على انها
 صفة لرجل لا تحية مصدر
 لاهدى السلام من باب فعدت
 جليوسا وظلم خبر ان واهذا
 البيت حكاية مشهورة بين
 أهل الادب والثاني ما لا يعمل
 اتفاقا وهو ما كان بين أسماء
 الاحداث علماء كسبحان
 علماء للتسميع وفجار وحساد
 علمين للفجرة والمجدة
 عوانا لما اختلف في اسمها
 وهو وما كان اسمها غير الحديث
 فاستعمل له كالكلام فانه
 في الاسم لاسم للمادة وظلم به
 من الكلامات ثم نقل الى معنى
 التكليم والاثواب فانه في الاصل
 اسم لاثوابه

الحمد (قوله العمل) جميع عامل كفجار جميع فاجر (قوله اكفر اربع دردا) قاله
القطامي بفتح القاف واسمهم عمير واثب القطامي لقوله

يصكون جانباً جانباً * صك القطامي القطا القواريا

والبيت من قصيدة من الوافر سدح بن سافر بن الحارث الكلابي وكانوا أسروه
ليقتلوه فأنقذوا فرورده عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنائه القوم الذين أسروه
وأشار إليه به بجرله وبعد عطاءك المائة الرعاة بكمرا الراعي الأبل التي ترشح
والهجرة للاستفهام وكفرا منه سوب بخذوف وبعد متعلق بكفرا لكونه مصدرأ
ورده مضاف والموت مضاف إليه ومعنى متعلق برده وبعد عطف على بعد الأولى
وعطاك مضاف إليه وهو اسم مصدر بمعنى الاعطاء والسكاف فاعله والمائة
مفعوله الثاني وحذف المفعول الأول أي اعطاك المائة أي المائة على تحديق أو
الجزية أي يعطوكم الجزية والرعاة غنم مائة (قوله لأن ثواب الله الخ) لم يلف على
قائه والشردوس اسم الجنة قال ابن حجر في شرح البخاري الشردوس هو البيتان
الذي يجمع هكل شيء وقيل هو الذي فيه العنب وقيل هو بالرومية وقيل هو
بالقبطية وقيل بالسرانية وبه جزم الزجاج (الاعراب) لأن ثواب الله ان واءها
وجنسان خبرها وكل واحد مفعول له ثواب وهو محل الشاهد وقال في الشواهد قال
فعل ماض من الأنا لله في العطاء وفاعله مستتر فيه عائد على ما قبله وثواب مفعوله
وهو اسم مصدر بمعنى الأنا واسم الجلالة مضاف إليه وكل مفعول وموحده مضاف
إليه وجنات مفعول ثواب ومن الشردوس متعلق بخذوف صفة جنات وفيها شذر
مبتدأ وخبر والجملة صفة جنات أيضا والشاهد في ثواب بمعنى الأنا (قوله
قالوا كلامك هذا الخ) قد تقدم مستوفي وقوله يشفيك بفتح الياء على المشعورة قال
تعالى ويشفيك من دوز قوم مؤمنين (قوله ومنع ذلك البصريون الخ) وأورد على
تقديرهم العامل في كلامك هذا فكذلك أو كملت أو تكلم أن المصدر لا يعمل
مخذوفا وأنه ليس المراد أنه كمالها في الماضي أو يكملها في المستقبل ويجاب بأن
هذا تقديره معنى لا تقديره أعراب (قوله العاشرا اسم التفضيل) قال المصنف في
حواشي التسهيل الأحسن الترجمة بأفعل الزيادة لأنه قد بيني مما لا تفضيل فيه متخو
ايجل واجهل أي فان الجهل والجاهل يدلان على الذم لا على الفضل ويمكن ان يجاب
بان هذه العبارة في الاصطلاح صارت اسما ماد الال على الزيادة مراه يس أي ان قولهم
اسم التفضيل معناه اسم الزيادة ولو من غير الفضل قال القزويني اسم التفضيل من
إضافة المبالغة للدلول أي الاسم المبالغة على التفضيل أي المفاضلة لأن التفضيل
وصف الفاعل والمفاضلة وصف المفعول وهو لا يدل على وصف الفاعل بل على

العمل ثم نقل إلى معنى
الأنانية وهذا النوع ذهب
الكوفيون والبغداديون إلى
أن العمل إنما هو كما ورد
من قوله
اكفر اربع دردا الموت على
وبعد عطاءك المائة الرعاة
وقوله
لأن ثواب الله كل واحد
جان من الشردوس وفيها شذر
وقوله
قالوا كلامك هذا الخ
يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا
ومنع ذلك البصريون
فأضمر والهاء المفعولات
أفعل لا تعمل فهي اسم قلت
في العاشرا اسم التفضيل
سأفضل وأعلم ويعمل في تمييز
ولم يرف وحال

ما فوطه في الاصح الا في مسألة
المكمل كقولنا وأقول انما آخر
هذه راظرف والمجروح
وان كان مأخوذا من لفظ
القبيل لان عمله في المرفوع
الظاهر ليس مطردا كإثراء
الآن وأثرت بالقبيل
بأفضل وأعلم الى ان يبنى من
انما صروا تعدي ومثال
بعماله في التمييز اذا كثرت
مالا وأعز نفرا هم أحسن
ان تاورثا ومثال اعماله في
الماز يدا أحسن الناس
متميم ما وهذا سرا الطيب
منه رطبا ومثال اعماله في
الطرف قول الشاعر
بانا وجدنا تعرض أحوج
ساعة

الى العيون من رطبان منهم
ومثال اعماله في الفاعل
المتنوع جميع ما ذكرنا ولا يعمل
في مصدر لا تقول زيد
أحسن الناس حسنا ولا
نقول به لا تقول زيد
أشرب الناس عالا وانما
تعديه اليه باللام فتقول
أشرب الناس للعسل ولا في
فاعل مشوطة لا تقول
مررت برجل أحسن منه
أبوه الا في لغة شعبية حكاه

وصف المفعول وهي المشاركة وزيادة وقوله اسم التفضيل ولو تحسب الاصل فيدخل
خبر وشراهم (قوله وقاعل مستتر) كذا في بعض النسخ وهي مكررة مع مفهوم قوله
ما فوطه اه فيشي (قوله بطاقتا) أي سواء سبق بنفي ام لا وقال بعض أي في جميع
المور سواء عمل في تبيين أو طرف أو حال (قوله لا في مصدر) أي في مفعول
بطلق وقوله ومفعوله فلا تقول زيد أحسن الناس التأديب أو تأديبا وقوله أو معه
فلا تقول انما أسير الناس والنيل وترك الشارح هذين المثالين (قوله وهو طه) مراده
باللفظ طه ماقبل المستتر فيشمل التفسير المنفصل (قوله في الاعرف) كذا في بعض
النسخ ولا حاجة له قاله الفيشي وقيل أراد به اللغة الشهيرة (قوله يبنى من
القاصر والمتعدى) راجع لا فضل واعلم على طريق التاب والتشريف قوله هم
الحسن الثاني أي متاعا وأموالا أو ربا أي منظرا (قوله وهذا سرا الطيب
منه رطبا) هذا سرا حال من ضمير الطيب ورطبا حال من ضمير رطبه (قوله فانا وجدنا الخ)
قوله أو ليس بن مجروح تعرض بكسر العين بجانب الرجل الذي منه يمدح ويذم
والرطبا الملاءة وهي القطعة تومهم بخط طه وقال بعض رطبا جمع راطة وهي
الغلاظ من علائل اليمن فيها خطوط كالسهام والقاء عالطة راناا واسم له
انما وجدنا تعرض فعول وقاعل ومفعول راجع اسم تفضيل وساعة منصوب على
الظرفية والناس له أفعال التفضيل الى العيون متعلق بالخروج من رطبا محله جر صفة
للعيون من زمانه مفعلة بط ومهم صفة ثانية والشاهد في البيت في قوله أخرج فانه
عمل في ساعة (قوله مررت برجل أحسن منه أبوه) تفضيل أحسن الفتحة على أنه
منه لرجل ويرفع الالب على أنه فاعل أحسن على معنى فانه في الحسن أبوه وأكثر
العرب يوجبون رفع أحسن على أنه خير مقدم وأبوه من أواخر وقاعل أحسن
ضميره مستتر فيه يعود على المتقدم أو الجملة من المتقدم أو الخبر في موضع خفض نعت لرجل
وراطها تضيير المجروح ومن ومقبل مررت برجل أحسن الخ مررت برجل أحسن
منه أنت على معنى فانه في الحسن أنت ويجري فيه ما تقدم أفاده التصريح (قوله
... حق بنفي) قال في شرح التسهيل لم ير ذلك هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر
بأفعل الابد في ولا بأس باستعماله به نهي واستفهام كقوله * لا يكن غيرك أحب
اليه الخ يرميه اليه * وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بحسن لا عين اه
اشعوني وقال في التصريح ولم يرد به السماع فالأولى لاقتصار على ما قاله العرب اه
(قوله والفاعل) أي الأجنبي مفضل على نفسه باعتبار من أي باعتبار وقوعه في
محالين أي باعتبار وقوعه في أحد المحالين وذلك أنه المفضل والمفضل عليه هو الكل

وهو

سبوق به وانما عرفت العرب على جواز ذلك في مسألة السك وضابطها أن يكون أفعول صفة لاسم
حسن مسبق بنفي والفاعل مفضل لا على نفسه باعتبار من وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم

وهو واحد بالذات متعدد باعتبار المحل وهو العين أي فالكحل في عين زيد أفضل من
نفسه في عين غيره انتهى تقرير شيخنا بدر على الأشعري (قوله ما من أيام أحب إلى
الله تعالى فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) فأحب أو عمل تفضيل وهو خبر عن أيام
إن كانت ممتصة وحبرها إن كانت حجازية ومرفوع أحب وهو الصوم اجنبي من
الموصوف وهو الأيام أي لم يتصل بضمير الصوم مفضل على نفسه باعتبار محالين
فباعتبار كونه في عشر ذي الحجة ففضل وباعتبار كونه في غيرها مفضل ففضل الصوم
على نفسه باعتبار محالين عشر ذي الحجة وغيرها وانما رفع الظاهر ولم يجعل مبتدأ
لأنه يلزم الفصل بـ"يق" أن يعمل بالاجنبي وهو الصوم (قوله فيما) حال من الصوم
والضمير ما تدعى الأيام وقوله منه ظرف لغومه في باحب والضمير للصوم وقوله في
عشر حال من الضمير في منه اه فيشئ (قوله ما رأيت رجلاً) فاحسن أحسن
تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مضاف بنفي ومرفوعه الكحل وهو
اجنبي من الموصوف الكحل لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار
محالين محالين فباعتبار كونه في عين زيد ففضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضل
والمعنى إن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال وهذا هو
المراد عرفاً وإن كانت العبارة تصدق بالباواه (قوله ما رأيت امرأة أحب إليه الخ)
البذل العطاء وابن سنان هو هر هز بن سنان الخواص المعروف وما نافية ورأيت فعل
وفاعل وامرأ مفعول وأحب صفة أمر أو إليه متعلق به والبذل نائب فاعل ولأنه
متعلق بأحب وإبن سنان مشاوي مضاف والمعنى إن العطاء النسبة إليه أشد
محبوبة من نفسه بالنسبة إلى غيره فمحبوبته البذل فافضل باعتبار ما به
ومفضولة باعتبار ما به غيرك (قوله ولم يشع هذا التركيب) أي مسألة الكحل (قوله
بالعكس) أي ما تبس بالعكس (قوله واعلم أن مرفوع أحب في الحديث والبيت
نائب عن الفاعل لأنه مبني من فعل المفعول) اعترض عليه بما سبأني له من أن أفعل
التمهيد وسيعني التهجيب لا تصاغ من فعل مبني للمفعول فاعل هذا عمله الشاذ كما
يأتي والحكمة في أخذه من المعنى للمفعول إن الصوم ليس فاعل أحب وكذا
البذل وقال بعض محل اشتراط أخذه من المعنى للفاعل ما لم يؤمض الأمر في أخذه
من المفعول كما هنا (قوله بالعكس) أي بالحقالة أي أنه في المثال فاعل فهو مخالف
لمرفوع الحديث والبيت فانه نائب فاعل (قوله على العكس) أي للفاعل (قوله
من فعل المفعول) أي أحب المبني للمفعول (قوله لطبق الخ) قل أبو سعيد في
كفاية المستوفى ما لم يخصه ولا يستغنى في الجميع والتأنيث عن السماع فان الاشتاف
والأطرف لم يقل فهم ما الاشتاف والأطراف والشرقي والظرفي كما قيل ذلك في

ما من أيام أحب إلى
الله فيها الصوم منه في
عشر ذي الحجة وقول العرب
ما رأيت رجلاً أحسن في عينه
بالكحل لأنه في عين زيد وهذا
الأنال لقبت المسئلة مسألة
الكحل وقوله
ما رأيت امرأة أحب إليه الخ
ل من سنان
ل من سنان
ولم يقع هذا التركيب في
التأنيث واعلم أن مرفوع
أحب في الحديث والبيت
نائب الفاعل لأنه مبني من
فعل المفعول لأن فعل الفاعل
ومرفوع أحسن في المثال
بالعكس لأن بناءه على العكس
نعم قلت وإذا كان
لما أتى أو مجرداً أو متصفاً
لأنه كذا أو دون كذا أو كذا
فأوجب أن

واقول استطرذت في احكام
اسم التفضيل فذكرت انه
على ثلاثة اقسام أحدها ما
يجب فيه ان يكون طبق من
هوله وهو ما كن بالالف
واللام تقول زيد افضل
وهذا الفضل والزيدان
الافضلان والهندان
الافضلان والزيدون
الافضلون والهندات
الافضلات أو افضل الثاني
ما يجب فيه ان لا يطابق بل
يكون مفردا مذكرا على
كل حال وهو نوعان أحدهما
المجرد من ال والاضافة تقول
زيدا وهذا افضل من عمرو
والزيدان أو الهندان
افضل من عمرو والزيدون
أو الهندات افضل من عمرو
والثاني المضاف الى نكرة
تقول زيد افضل رجل
والزيدان افضل رجلين
والزيدون افضل رجال وهذا
افضل امرأة والهندان
افضل امرأتين والهندات
افضل نسوة وتجب المطابقة
في تلك النكرة كما مثلنا واما
قوله تعالى ولا تكونوا أول
كافرة فالتقدير أول فرقة
كافرة لولا ذلك لتفصيل أول
كافرين أو التقدير ولا يكن
كل منكم أول كافرا مثل

الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد قيل فيها الا ما جدد والا كرم ولم يسمع
الكرمي والجدى اه تصریح (قوله استطرذت في ذكر الخ) فمعه مني شرعت
فقداء بنى والاستطراد ذكر الشيء في غير محله مناسبة وهنا كذلك لان المحل للهل
وهذه الاحكام مناسبة لا فعل التثنية (قوله والزيدون الافضلون) أرا الافضل
(قوله أو الفضل) يضم الفاء وفتح الصاد الخفيفة كالسكر (قوله بل يكون مفردا
مذكرا على كل حال) أي سواء كان موصوفا مني أو مجعوع مؤنث أو مذكرا وقول
أبي نواس بعف الخمرة

كانت سغرى وكبرى من فوائدها * حسبا در الى أرض من الذهب
لحن حيث أنت سغرى وكبرى وكان حقه ان يقول كأن أصغروا كبر بالتذكير
وإحسانه بأن لم يفسد حقيقة المقابلة فهو كقول العر وشين فاصلة سغرى
وفاصلة كبرى والفواضع يفتح الفاء والواو بعد الف قاف مكسورة وفي آخره عين
مهملة التثنية الخ التي تعالج وجه الخمرة وسبب توقيفه بأبي نواس يذون مضمومة
بعدها واو لاه مرة انه كان له ذواتان تروسان على عاتقه اه تصریح (قوله
أفضل من عمرو) قال في التوضيح وشربه يؤتى عن جارة للفضول وهي عند المبرد
وسبب يذون ابتداء الارتضاع في نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه
واعترضه ابن مالك بأنه لا يقع بعدها الى واختار انهما وجهان معنى زيد أفضل
من عمرو وجاؤا زيدا مفعولا في الفصل واعترضه في المعنى بأن لو كانت للمجاززة تصح
في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم يمنع مانع ومنها منع
مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة وقد
تخلف مع مجرورها العلم به ما نحو والآخرة خير وأبقى أي من الحياة الدنيا وقد
جاء الاثبات والحذف في قوله تعالى انا أكثر منكم مالا وأعز نفرا أي منكم وأكثر
حذفه ما اذا كان أفعل خبرا كافي الآية وبطل اذا كان حالا نحو قوله

دنوت وقد مثلنا كالبراجل * فظل فؤادي في هواله مضالا
أي دنوت أجس من البرد وقوله مثلنا لفتسه اه (قوله وتجب المطابقة في تلك
النكرة) أي تنجم بمطابقة النكرة فلو سوف أفعل التفضيل في النقية والجمع
والافراد والتذكير والتثنية (قوله وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول
كافرة) جواب عما يريد على قوله وتجب المطابقة في تلك النكرة فان النكرة في الآية وهي
كافرة مفردة فلم تطابق ضمير الجمع وهو الواو في تكونوا وأجاب المبرد بأنه على حذف
الموصوف والتقدير أول فرقة كافرة وقول العر انهما واحد لانه في معنى الفعل
أي أول من كفر ولو أريد به الاسم لم يجوز الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكي

في كتاب البديع التكررة المضاف اليه اسم التفضيل يجب افرادها نحو انت افضل
رجل وانتما افضل رجل وانتم افضل رجل ومنه ولا تكونوا اول كافيه وذلك هو
القياس لان التكررة تميز له وقد خففت بالاضافة فاشبه ما تقرر على وقد اجازوا
قياسا ان تشي وان تجمع نحو انتما افضل رجلين وانتم افضل رجال اه
والشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة لان التكررة اه تصرح
واجاز ابن مالك في التكررة المشتقة الافراد مع جميع ما في المضاف فلا تزد الآية وانما
جازوا الوجهان مع الاثنين لانه قد يترجم وانما على والتقدير اول من كفر به ومن
المعنى به جميع يعجز في ضميره الافراد والجمع ويرد على وجوب المطابقة ايضا ثم
ردناه اسفل سافلين واجيب بان الانسان عام وال في الجنس فعاد الضمير في
ردناه باعتبار افظه وجمع سافلين باعتبار معناه اه يس على انما كهي قوله
فاجادوهم الخ اي اجادوا كل واحد من المؤمنين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بآية
شهادة في مثل ما قبله في ان المقصود كل واحد على انفراد وليس المراد ان الذين
يرمون تمامهم يجادون ثمانين (قوله ما يعجز زفيه الوجهان وهو المضاف لمعرفة) اي
اذ قصدت المقابلة على ما اضيف اليه قال لم تقدم مقابلة أصلا أو تقدم مقابلة
مطابقة وجبت المطابقة للوضوح كقوله في الناس والاشيع اعدلا بني مروان فيجعل
ان يؤول بمالا تفضل فيه أي عادلاهم لانهم الم يشاركونه ما أحسن من بني مروان في
العدل ويجعل ان يريده زيادة مطابقة والناس هو بن يدين الوليد بن عبد الملك
ابن مروان لقب بذلك لانه نفس أر زاق الجند والاشيع الذين المعجمة عوا لم وهو
عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لانه يجيئه أثر حجة من دابة خبر به اه
تصرح (قوله وترك المطابقة أول) في التوضيح وشرحه وترك المطابقة هو الغالب
في الاستعمال وابن السراج يوجب ويجعل فيه فعل كالجرد ويلزم فيه الافراد
والقد كبر ويرده أكبر مجرم (قوله ولجندهم أحرص الناس) أحرص مفعول بأن
لجند ولو لم يأت بقال أحرصني بالياء (قوله ومية أحسن الثقلين الخ) الثقلين الانس
والجن سميا بذلك لانهما بالاكليف أو بالثوب أول زانه رأيتهم بالقتل والاكليف
والجسد العنق والسابقة خصلة من الشعر ترسل على الخد وأصل السابقة سفينة
العنق فسميت خصلة الشعر السابقة لا تصالها بالسفينة العنق ما قدال من مؤخر
الرأس ومية مبتدأ وأحسن خبر والثقلين مضاف اليه وجب دامن صوب على
نزع الحافض أو تيسير وسابقة عطف على جيد او أحسنهم فطفه على أحسن
وقد الاتميز (قوله ولم يقل حسني) يضم الحاء وسكون السين قال تعالى فله جزاء
الحسنى (قوله ورد بقوله الخ) لان أراد كل جمع أرذل وهو اسم تفضيل مضاف لمعرفة

فاجادوهم ثمانين جلدة
الثالث ما يعجز زفيه الوجهان
وهو المضاف لمعرفة تقول
الزيدان افضل القوم
والزيدون افضل القوم
وهذا افضل النساء والهندان
والهندات افضل النساء
شئت قلت الزيدان افضل
القوم وان يدون افضلوا القوم
وهذا افضل النساء والهندان
فضليا الفساء والهندات
فضليات النساء وترك
المطابقة أولى قال الله تعالى
ولتجدنهم أحرص الناس
على حياة ولم يقل أحرصهم
الناس وقال الشاعر
ومية أحسن الثقلين جيذا
وسابقة وأحسنهم قدالا
ولم يقل حسني الثقلين ولا
حسنهم وعن ابن السراج
أعجب ترك المطابقة ورد
بقوله سبحانه وتعالى الا
الذين هم أراذلنا

وهو الظاهر وقد جمع اسم التفضيل لمطابقة اسم الموصوف وهو هم ولو ترك
المطابقة يقال اريدنا والجواب انه لم يقصد بالمفاضلة فتحجب المطابقة كما قدمناه
(قوله وصكذلك جمعنا الخ) فأكبره فعول أول لجمعنا في كل قرينة فعول
ثان ومجرمها مضاف لا كبر وهو من اضافة الصفة للموصوف أي مجرمها
الا كبر وقد مطابق ولو لم يطابق لقال أكبر مجرمها وابن السراج يحجب عن
الآية بأن أكبره فعول ثان ومجرمها مفعول أول فتلزم المطابقة لان افعول
مجرم من ال والانسافة أو أنه مضاف ولم تقصد المفاضلة تمل (قوله ولا فعلا
التعجب وهذه ما فاعله وافعل به وفعل) هكذا في أكثر النسخ وفي بعضها وافعال
التعجب وهي ما فاعله وافعل به وفعل والاولى أولى لان النسخة الثانية تقتضي
ان فعل تختص بالتعجب مع انه يستعمل أيضا للذم والممدح بخلاف الاولى فانها
لا تقتضي ذلك لان قوله وفعل عطف على الظاهر المستتر في يني أي لا يني فعل أعم
من ان يكون فعل تعجب أم لا وقد يحجب عن النسخة الثانية بأن المراد بعدة من
افعال التعجب انه منها اذا استعمل دالا على التعجب واعلم ان التعجب استعظام
زيادة في وصف الشاعل تخفى سببها وخرج بها التعجب منه عن نظائره أو قل نظيره
قاله ابن عسور خرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما ضرب زيد
تجيبا من الضرب الواقع عليه وتخفى سببها الامور الظاهرة الاسباب فضلا
يتعجب في شيء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل التعجب وبطله النظائر والخروج
عنها ما كثيرا نظائره الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه (قوله ما فاعله الخ) وله
عبارات كثيرة منها كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا وما أنا في حديث أبي هريرة
سبحان الله ان المؤمن لا يخش ومن كلام العرب لله دره فارسا وهذه الصبيغ لا تبدل
على التعجب بالوضع ولله المبيوب لهسا والمبيوب له في النصوصيغتان ما فاعله وافعل به
واعلم ان ما في الصبيغة الاولى اسم بالاجتماع بدليل عود الضمير عليها في قولك
ما حسن زيد او هي أي ما هبة قال سيدويه وجهه والبيصر بين هي تذكرة تامة
بمعنى شيء وابتدئ بهم التضمين اعمنى التعجب وما بعده خبر فوضع رفع وقال الاخفش
ما معرفة ناقصة أي موصولة بمعنى الذي وما بعده موصولة فلا موضع لها من الاعراب
أو تذكرة ناقصة أي تذكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعده موصولة لها فمفعله رفع وعلى قول
الاخفش وهما التعريف والتشكيك الناقصين فالخبر أي خبر المبتدأ الذي هو
ما التعجبية محذوف ويجوز بأي الذي أو شيء أحد من زيد شيء عظيم ورد بأنه يستلزم
مخالفة النظائر من وجهين أحدهما تقدم الافهام بالصلة أو الصفة وتأخير
الاسم بالترام حذف الخبر والعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وامامات قد تم

وكذلك جمعنا في كل قرينة
أكبر مجرمها مفعول ثان ولا يني
ولا تقاس هو ولا فاعله
التعجب وهي ما فاعله

الاسم والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسدده وروى عن الاخفش قول
 ثالث موافق لقول سيبويه والجسمهون وذهب الفراء وابن درستون به الى أن
 ما استوفاه امية وزعله في شرح التسهيل عن السكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية
 افعل فان الاستفهام المشوب بالتمجيد لا يلية الا الاسماء نحو ما أصحاب الفسین
 والاصح ما ذهب اليه سيبويه وأخذه عنه لأن قصور التمجيد الاعلام بأن التمجيد منه
 ذو منزلة ادراكي اجلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحققت الجسملة المعبر بها
 عن ذلك أن تنضم بذكره نصير محتملة ليحصل بذلك اسم سامية ولو بانها مولاتا أن
 الافهام حاصل باقاع افعل على التمجيد منه اذ لا يكون الاختصاص اذ تعين كون الباقي
 وهو مامة نفسيا للاسم وأما فعل ينتج العين فقال البصريون والكافي وهشام
 فعل ماض للزوم مع المتكلم قول الوقاية نحو ما افقرني الى مدح الله ففتحة آخر
 بناء كالفتحة في ضرب الاسم المنسوب بعده مفعول به وقال السكوفيون غير ذلك
 وهشام افعل اسم لقولهم ما احببتهم وما أسيلهم بالضم صغير ولم يصغروا غيرهم
 والتمصغيرين خواص الاسماء مفتحة آخره اعراب كالفتحة في زيد عندك وذلك
 لان مخالفة الخبر للتراث معتقضية للنسب عندهم بخلاف ما اذا كان الخبر عين المبتدأ
 في المعنى كالله ربنا أو مشبهاه نحو وأزواجه أمهاتهم فانه يرتفع ارتداعه والناسب
 عندهم معزى وهو معنى المخالفة ولا يحتاج الى شيء يهلق به الخبر واحسن انما هو
 في المعنى وصف لا يلائم خبر ما قلنا لا نصب زيد عندهم مشبهات بالمفعول به لان النسبة
 وصف قاصر فأشبهه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه وأنجب بأن التتميم غير في
 افعل شاذ وجه تمصغيره انه أشبه الاسماء نحو ما بالجمود اه تصرع (قوله وافعل به)
 بذكر العين نحو أحسن بزيده وفعل بالاجتماع ثم اختلعة وفي حقيقة فقال البصريون
 أي جهورهم افظه الامر ومعناه الخبر فلوله ومدلول أحسن فيما احسن زيدا
 واحد وهو في الاصل فعل ماض على شيغة افعل وهو زنه للصيرورة بمعنى صار ذا كذا
 فأصل احسن بزيد احسن زيدا أي صار ذا احسن كأفهد البهير أي صار ذا غفلة
 ثم غيرت الصيغة الماضية الى صيغة الامورية صار احسن زيدا بالرفع فتح اسناد
 لفظ صيغة الباء في الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت
 الباء في الظاهر صير على صورة المفعول به المحرور بالباء كما صير زيد ولذا لم يعج
 الترتيب زيادا صورنا لفظ عن الاستقبال بخلاف زيادة الباء في فاعل كفي
 في نحو كفي بيا صير على الفراء والزجاج والخشري وابن فارس وابن خروف
 افعل بكس في التمجيد لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مفعول
 على الفاعلية والباء لتعدية داخله على المفعول به لازادة ثم اختلعا في مرجع

وافعل

الضمير المستتر في افعل فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للمعين المدلول عليه بأحسن كأنه قيل أحسن يا حسن بن زيد أي دمه والزعم ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لأن ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طحانة وقال ضمير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والرخشري من المتأخرين الضمير المستتر في افعل للمخاطب المستدعي منه التعجب وكان القياس أن يقال في التأنيت أحسن وفي التثنية أحسنا وفي الجمع أحسنوا واحسن وانما اتزم افراد موبذ كثيرة واستثناه لأن افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وتنفذ منه بجهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى التماسي وهو محال بعد راجع هو دعائه والتسائي له استعمال افعل بمعنى سار وهو قليل والثالث زيادة الباء في القائل ورد ابن مالك قول الفراء وموافقيه بأربعة أوجه أحدها ان لو كان أمرا لم يكن التماسي به متعجبا كما لا يكون الأمر بالخلف ونحوه ما لا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مستندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو أحسن بك الرابع ان لو كان أمرا الوجوب له من الاعمال ما وجب للامر ويجوز حذف الباء اذا كان التعجب منه أن المصدرية وصلتها كقوله هو وأحبب الينا أن تكون المشددا أي بأن تكون دون أن المشددة وصلتها اعدم السماع فهذا حكم اختصت به ان عن ان ونظيره عسى أن يشوم فاق الموضع في الطواشي اه تصریح (قوله و افعل) قال في التصريح وزاد بعضهم في التعجب سبعة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بدون ما فاجازوا تحوير الـ ثلاثي الى سبعة افعل فنقول أحسنت رجلا وأكرمت رجلا بمعنى ما أحسنتك وما أكرمتك وزاد بعضهم اسم التفضيل مقسما بقول سيبويه أن افعل وما افعله و افعل به بمعنى واحد اه تصریح (قوله الامن فعل ثلاثي الخ) ذكر سبعة شروط بعد قوله لفظا أو تقيده بـ اشرطين كما سيضع وسكت عن شرطين الاول أن يكون متصرفا لان المتصرف فيما على وجهين أحدهما أن يكون لخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبش والتسائي أن يستغنى عن ماضيهما كيدرو يدع حيث استغنى عن ماضيهما بماضي يترك فلا يتيان من نعم وبش ويدرو يدع فلا يقال ما أنعمه وأبأسه وأنعم به وأبأس به وشذ ما أعساه وأعس به الشرط الثاني أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقبله استغناء بقولهم ما أكثر ما قلت ذكركم سيبويه ونحو سكر وتهدو جالس ضدي قام فانهم لا يقولون ما أسكره وأفعدو راجسا استغناء بقولهم

وفعل الامن فعل ثلاثي
مصدر لفظا وتقسما بـ اشرطين

ما أشد سكره وأكثف عوده وجاوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصبه غور قام
وغضب ونام وفي عتامة من انظره في حكي سيبويه ما أنومه قالت العرب هو أنوم من
فهو اه تصریح (قوله متفاوت ملاءني) أي قابل للتفاضل في الصفات الإضافية
التي تختلف بها أحوال الناس سواء كانت لشخص واحد في حال كاله والجهل
أو شخصي كالحسن والتبع فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أعلمه يوم الاربعاء وما
أحسسه وما أعجب به بخلاف ما لا يقبل التفاضل فلا يثبتان من نحو قتي ومات لانه
لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتجيب منه (قوله غير منفي) فلا يثبتان
من فعل منفي مواء كان ملازماً للتفي نحو ما عايج زيد بالكوا أي ما انتفع به ومضارعه
يعرج ملازم لانه في قوله ابن مالك واعترض بأنه قد جاء في الاثبات في قوله
ولم أر شيئاً بعد ما يلي الله ولا مشرباً بأمرى به فاعرج

أي انتفع به وأما عايج يعرج بمعنى مال ييسر فإن العرب استعملته مشتقاً ومنه قوله وكان
غير ملازم للتفي كما قام زيد وما عايج أي مال فلا يقال ما أقومه ولا ما أعوجه لانه لا يلبس
الماضي بالثبوت اه تصریح وقال القيسى غير منفي أي لزوماً أو جوازاً خلافاً لابن مالك
في نحو يزه صوته مما كان منفي الزوماً (قوله ولا ميني للفعل) أي لزوماً أو جوازاً
خلافاً لابن مالك في نحو يزه صوته مما كان مبنياً للفعل نحو بلا أو تأصبه فلا فلا
يثبتان من ضرب زيد يضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما أشرب زيداً وأنت
تريد التجيب من الشرب الذي وقع على زيد لانه لا يلبس التجيب منه بالتجيب من
فعل الفاعل وشدة ما أخصره من وجهين الزيادة على الثلاث والبناء للفعل
وبعضهم يستثنى من الفعل المبني للفعل ما كان ملازماً للصيغة فعل يضم أوله وكسر
ثانيه نحو عنت بحاجتك وزهي علينا يعني تكبر فيوز التجيب منه لعدم اللبس
فتقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على
أن علة المنع خوف الالتباس بأفعال المطلق بجامع أن كلامهم لا أكسب للفعل
فيصير فيه يعني أن لا يستثنى شيء من قول ما ورد من ذلك على أن التجيب فيه من فعل
مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به اه تصریح (قوله جاف) بكسر الجيم
وسكون الهمزة وهو في الأصل الدن القارغ وفي القاموس الجاف بالكسر الرجول
الجافي وقد جاف كقروح جلتا وجلافة اه فأنشئت له فعلاً فيبين من فعله اه
تصریح (قوله وحسار) بكسر الحاء هو الحيوان المعروف اه تصریح (قوله
وقواهم) أي قول بعض الناس لا قول بعض العرب لانه لو وقع من العرب اسكان
محفوظ ولا يقاس عليه وليس خطأ نظير ما يأتي في قوله هو الأص من فلان فانه جعل
نحو قولنا خطأ (قوله ما أحلفه) أي ما أحضاه وقد تقدم من القاموس ما يفيد

متفاوت المبنى غير منفي ولا
مبني للفعل ولا قول
لا يثبتان من نحو جاف ولا
ما أفعله وأفعل به وفعل في
التجيب من نحو جاف وكاب
وحوار لا تم غير أفعال وقوله م
ما أحلفه

وأحمره وأكابه خطأ ولا
من نحو دخرج لانه رباعى
ولامن نحو وانطلق واستخرج
لانه وان كان ثلاثيا لكنه
مزيد فيه ولامن نحو هيف
وعيد وحول وسود وعور
وحمر وعمى وعرج لانها
وان كانت ثلاثية مجردة في
الفاظ لكن اغرية في التقدير
اذ أصل حول احول وعور
أه ور وعيد اغيد والدليل على
ذلك أن عيناتها لم تناب
القسام مع تحركها وانفتاح
ما قبلها فلو لا أنه ما قبل
عيناتها ما كان في التقدير
لوجب فيها انقلاب المذكور
ولامن نحو كان وظل وبات
وسار لانها غير تامة ولامن
نحو شرب لانه مبني للفعول
ولامن نحو ما قام وما عاج
بالدواء لانه مشتق وما سمع
مخالف الشئ مما ذكرنا لم يش
عليه فن ذلك قولهم هو أخص
من فلان وأقن منه فبنوه
من غير فعل بل من قولهم
هو أخص وقن بكذا وقولهم
ما أقامه من اتقى وما أخصر
هذا الكلام من اختصر
وهما اذواز باده والثاني
مبنى للفعول

صحته ذلك (قوله وأحمره) أى أباده (قوله خطأ) وأما قولهم ما أذرع المرأة أى
ما أخف يدها إلى العزل بنوه من قولهم امرأة ذراع بشع أوله كمحاسب أى
خفيفة اليدين العزل ويكسر واقتصر في الضم على الفتح فصال ابن القطاع في
الافعال ذرعت المرأة خفت يدها إلى العمل فهي ذراع وعلى هذا لا شذوذ في قولهم
ما أذرع المرأة (قوله ولامن نحو دخرج الخ) لان البناء من ذلك يفتوت الدلالة
على المعنى المتعجب منه أما ما أوله أربعة فلانه يؤدى الى حذف بعض الاصول
ولا خفاء في اخلاص الدلالة وأما المازيد فلانه يؤدى الى حذف الزيادة الدالة على
معنى مقصود ألا ترى المثالين فثبتت الفعل من سارب وانطلق واستخرج فثبتت
ما أضربه وأطامته وأخرجه انشأت الدلالة على معنى المشاركة والطاوعة والطلب
(قوله ولامن نحو هيف الخ) الهيف بالفتح يث نحوور البطن والخاصرة والاغيد
الوسم من المائل العنق (قوله ولامن هيف الخ) وعلة المنع أن أصلها أكثر من
ثلاثة أحرف كما يشهد له المصنف في الشرح قال في التصريح واختلاف في المنع فقبل
لان حق صيغة التعجب ان تبني من الثلاثى المحض وأكثر أفعال الالوان والخلق
انما تبني على أقل نحو اخضر فلم يبن في الغالب عما كان منها ثلاثيا الجراء لاقل
مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثلاثة التي
لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء في عدم التعجب منها وقيل لان
بناء الوصف في هذا النوع على الفعل لم يبن منه ففعل التفضيل لا يلائم احدهما
بالآخر لانه متعرج مع فعل التفضيل منه امتنع صيغة التعجب لمر يانها مجرى
واحد في أمور كثيرة (قوله ولامن نحو كان وظل الخ) لان من نواقص فلا يتساءل
ما كونه زيداً فقامت به صب الخبر ولا تجزئه باللام تغيير المعنى هذا مذهب البصريين
ومذهب الكوفيون الى جواز ما كونه زيداً لاخيل دون ما كونه زيداً القسام
وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما كونه زيداً فقامت به صب الخبر ولا تجزئه باللام تغيير المعنى هذا مذهب البصريين
من أ - المنسوب به كان حال فسهل الامر عليهم ولم يأت بذلك سماع اه تصریح
(قوله هو أخص من فلان الخ) قال في التوضيح وشرحه وشبهه بنساء اسم التفضيل
من اسم عين نحووا مثل البعير بنوه من الخيل وهو اسم عين والمعنى آكلها ما
أى أشدها أكلا ومن وصف لا فعل له كهو أقن به أى احق به بنوه من قولهم هو
فمن أى حقيق وهو أخص من شظا بنوه من قولهم هو أخص بكسر اللام أى سارق
يشظا بكسر الشين وبظا ثين معجمات اسم لص مشهور معروف من بنى شعبة
ونقل ابن القطاع له فالا فقال يقال لص اذا أخذ المال خفية وعلى هذا فلا شذوذ
اه تصریح (قوله من اتقى) بتشديد التاء (قوله وما أخصر هذا الكلام الخ)

اي فقيه شذوذان أخذ من غير الثلاثي ومن المبنى للمجهول كما أشار له المصنف
 وشذوذ من المبنى للفعل هو أزهى من كذا من زهى بمعنى تكبر وحقى ابن دريد
 زهايز هو أى تكبر وعليه فلا شذوذ وجمع هو أشغل من ذات النجيب بنوه من
 شغل بالنسبة للمفعول والنجيب تنبيه على كذا تبيع السمع في الجاهلية فأتى خوان بن جابر
 امرأته من بني تميم الله بن ثعلبة كذا تبيع السمع في الجاهلية فأتى خوان بن جابر
 الانصارى قبل اسلامه فسامها فخلت نكاحا لموافقا أمه كيه حتى انظر الى غيره
 ثم حل الآخر فقال كيه فلما أشغل يديه بأجورها حتى قضى حاجته وهو رب ثم أسلم
 وشهد بدراة بن الله بن ثعلبة (قوله وفي التنزيل الخ) بيان تكون أقوم وأقسط من
 جملة المحفوظ لانه قياسه هو قول المازني ومن وافقه ثم أشار لذهب سيبويه
 بقوله وسيبويه الخ (قوله وسيبويه يفسر الخ) الحاصل ان افعل يجوز بناء
 التعجب والنفذيل من سواء كانت الهمزة للتفعل أم لا وهو مذهب سيبويه
 والمحققين من أصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا إلا أن يشذ
 منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والاختصاص والمبرد وابن السراج
 والغفاري ومن وافقهم وتبعل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما ظلم اللبيل
 وما أقهر هذا المكان وهذا المكان أقهر من غيره ويقتنع ان كانت للتفعل نحو
 ما أذهب نوره واليه ذهب ابن سيبويه فو ربح الشاطبي ولم يقل به أحد من النحاة
 ويكتفى في ردهم بنحو الامة الاجماع بناء على ان احداث قول خرق للاجماع اه
 تصرح (قوله وفهم من قولى) ألى في المرح حيث قال وما يجمع شطاطا فالتى مما
 ذكر لم يقس عليه ولاولى حذف قوله وفهم من قولى الخ لانه علم مما سبق ومن قوله
 لم يقس عليه فن ذلك الخ تأمل

(باب التنازع)

(قوله واذا تنازع الخ) الواو للاستئناف وفي قوله تنازع استعارة تبعية لان التنازع
 انما يكون من العتلاء أو انه هذه التسمية اصطلاحية تخالية عن معنى وقوله واذا
 تنازع أى توجه عام لان الى معمول ويتم الالهم فيه والأفاذا العمل استعارة
 تنازع (قوله من العمل) طاهره متصرفا كان أو جامعا وليس كذلك لانه لا تنازع
 في فعل التعجب ولا في اسم وشس على الصحيح ولا في جبهه اتفاق اه فيشى قال
 في التوسيع وشرحه ولا يقع تنازع بين عامين جامدين أو اثنين أو مختلفين لان
 التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله
 قال احمد بن الحجاز في النهاية فاذا قلت من فاعل وزيار ذلك عمرا وجب
 نصب عمر وبالثنائي لا بالاول لانه

وفي التنزيل ذلكم أفسطا
 الله وأقوم للشهادة
 من أفسطا إذا عدل ومن
 أقام الشهادة وسيدويه يقين
 ذلك إذا كان الزيد فيه أفعول
 وفهم من قولى ولا يقاس
 انه قد بينى من غير ذلك
 بالاجماع دون انما يقاس كما بينت
 ثم قلت جوابا واذا تنازع
 من الفعل

أيضا بين جازم وغيره من فعل أو اسم متصرف وعن المبرد في كتابه المدخل اجازته
في فعله في التعجب مع جوده ما سواه كانا باللفظ الماضي أو باللفظ الامر فالاول نحو
ما أحسن واجل زيدا فتعمل الثاني في الاسم الظاهر المنصوب وتعمل الاول
في ضميره المجزوء ولا تحذفه لانه قال وهو لا يحذف عنه لانه بصري ويحذف
على القول بان المجزوء في محذوف نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على
المنع فسرار من الفصل بينهما وبين معموله اذا اهل الاول واذ لم يصح افعال الاول
اقل التنازع اذن شرطه جواز افعال كل منهما ما اه نه ربح (قوله أو شبهه)
يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل اه فيشي (قوله عاملان) أي
المتفان متصفان بالعمل أي بالصلاحية للعمل لا عاملان بالفعل لانه لا يؤثر عاملان
في معمول واحد فخرج الفعل المؤكد فانه ليس متصفا بصفة العمل اه فيشي قاله
في التمهيد ولا يقع التنازع في نحو قول جرير

فهمات فهمات العقيق ومن به * وهمات نخل بالعقيق بواصلة

أو شبهه عاملان فأكثر
من آخر من معمول

بخلاف القاربي والجرجاني لان الطائفة لا معمول وهو العقيق اغما هوهمات الاول
واما فهمات الثاني فلم يؤثر به للاسم نادى الى العقيق بل لمجرد التقوية والتأكيـد
اهمات الاول فلا فاعل له اسلا ولا قال الشاعر * انا انا لا احقون احبس
احبس * قاله احقون فاعل انا الاول وانا الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه
ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال انا انا انا على افعال الاول وأقول انا انا
على افعال الثاني وليس بمتعين لجواز ان يضم مفردا في الماهل منهم ما رتبته كاحكى
سيد ويضم ربني وضربته قولك يا نصيب وجهك المرفوع في البيت فاعل بالعاملين
لانهم ما بالخط واحد ومعنى واحد فسكانهم اعاقل واحد فهذه ثلاثة أقوال أحسنها اولها
(قوله فأكثر) قال أبو حيان ولم يسمع التنازع في أكثر من ثلاثة (قوله من معمول)
بيان ما وقع فيه الخلافه كان المعمول منه عولاه أو غيره قال أبو حيان ولم يعملوا
التنازع في حال ولا تميز ولا مصدر ومراده بالمصدر المفعول المطلق والجواب ان
المراد بقوله من معمول أي صالح لان يكون مفعولا اسكلم منه ما على الوجه الآتي
من الاطهار والاضمار فخرج الحال والتمييز والمصدر فانه لا يتأتى فيها الاضمار
وكلام أبي حيان يشكك على اعراب المصنف تسبحون الخ واعلم به لم في الحال والتمييز
دون المصدر اه فيشي وفي النهاية لابن الجبار لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال
ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول ففت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني ويشرط
في المعمول ان لا يقع بعد الاعلى الصحيح فلا تناع في قوله

ما صاب قلبي واضناه وتيمه * الاكواعب من ذهل بع شينا

والمناع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزوم اخلاء الفعل الماتى من الالجباب
 ولزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر قاله الراوى وجملة في
 التسهيل على الحذف على تأويل ما نلزم احده وقعد الا انا الحذف أحسن لفظا واكثر في
 بقصد ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من فوا سامية كور ان التنازع بين
 محذوفين ولا بين محذوف وزاد كور اه تصریح (قوله فالبصري الخ) تصریح على
 محذوف كانه نظر واختلاف في الاولى بالافتعال فالبصري الخ (قوله بختار الخ) عبارة
 محذوفة لان الخلاف في الختار لا في الجواز اه فيشى (قوله قبضمر) ريد على
 الفراء انه سأل بخلافه الا يلزم الاضمار قبل الله كراه فيشى قال في التصريح
 والقراء يقول ان استوى العلم لان في طلب المرفوع وكان العطف باو وكفى المعنى
 والعمل اه الا انهما لما كانا مطلقين او احدا كانا كالعلم بالواحد فقام وقعد
 الخوالف اخوان مرفوع عنده فسام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا في المعاني
 مختلفتين انما ومني وهو يشك كل فان الخورين يعملون العوام كذا وثلاث الحقيقة
 واجتماع مؤثرين على اثر واحد منوع عند أهل الأصول فله الرضى ثم قال وجاز عند
 الفراء وجه آخر وهو ان أتي بفاعل الاول ضمير انا منه لا بعد التنازع فيه اه حذر
 المتصل بالزوم الاضمار قبل الله كراه هذا هو التل الصحيح من الفراء اه وان اختلاف
 العلم لان في طلب المعمول فان كان او اهما يطلب مرفوعا انتم مرتبة مؤخر او جوبا
 كضربى وضرب بزيادة هو اه فعلى ما قاله الفراء فهو فاعل ضربين واسما احذر
 عن التمايز هو وان الاضمار قبل الله كراه ولم يحذف بهر بامن حذفت في الفاعل
 هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع احتمال الثاني اه تصریح (قوله في غيره) رد
 به على الفراء في القائل بانه يشمر مؤخر اه فيشى (قوله ويحذف منصوبه
 فيه قصور رأى ويحذف غيره منصوبا كان أو مجرورا) (قوله ان استغنى عنه)
 بان لا يقع حذفه في ليس وان لا يكون غايه له فاحتمال ان كان من باب كان فواضح
 وان كان من باب ظن فيشرط ان يكون الحذف انتمارا اه فيشى قال في التصريح
 وشرحه فان وقع حذف المنصوب في ليس فلهذا لم يقع في ليس وكان فيعامل من
 باب كان أو باب ظن وجب ان ضمما المعمول مؤخر عن التنازع فيمضي المسائل
 الثلاث فالاول نحو استعنت واستعان على زيد فاعلا اول يطلب زيد مجرورا بالباء
 والثاني بطا به فاعلا لانه استوفى المجرور وعلى فاعلنا الثاني وأشمرنا ضمير زيد
 مجرور بالباء مؤخر او فاعلا والثانية كملت وكان زيد مديقا اياه فمكملت وكان تنازعا
 ادقنا الى الخبرية ليعا فاعلنا الثاني فيه وأعملنا الاول في ضمير مؤخر او الثالثة
 وظننى وظننت زيدا فاعلنا اياه فظننى يطلب زيد فاعلنا الاول فمفعولا ثانيا وظننت

قال بصري بفتح ال
 الجوارى فمفعول من مرفوعه
 ويحذف منصوبه ان استغنى
 عنه مؤخر

يطلم ما مفعولان فاهلنا الثاني ونصبتا زيدا فاعلنا وبقى الاول يحتاج الى فاعل
ومفعول ثان فاعلنا فاعل مفعولنا مستترا واضمرا المفعول الثاني مؤخر او قلنا
اياء ولم تحذف المنصوب في المسئلة الثانية ولما لا تحذف في الاسل لان خبر
مبتدأ او قيل في باب ظن بضمه قد سالا انه مرفوع في الاصل فيقال ظنتي اياء وظننت
زيدا فاعلنا وقيل يظهر فيه قال ظنتي فاعلنا وظننت زيدا فاعلنا وقيل يحذف وهو الصحيح
لانه حذف لدليل فان المفسر يدل عليه ولاداعي للاضمار قبل الذكر ولا للفصل
بين العامل والمفعول والحذف اختصارا في باب ظن وقد تقدم الدليل على جوازه اه
تصریح (قوله والكوفي الاسبق) أي والكوفي يختار بحمال الاسبق فيفيد العطف
على مفعولي عاملين مختلفين وفي جوازه خلاف وذلك ان الكوفي عطف على
البصري والعامل الابتداء والاسبق عطف على الاول والعامل المضاف وهو
الحمال (قوله وباب الابهال) بكسر الهمزة وهو الاسم عند الكوفيين انتهى
تصریح (قوله بحكمها في التنازع) من طرفية الجملة في المفصل (قوله من جنس
الفعل) الانشافة للبيان (قوله بين الحروف) لان الدلالة لها اهل الحديث حتى تطاب
المعمولات واجاز ابن العلي التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا
فقال تنازع ان ولم يفي تفعلوا وورد بان ان تطاب مثبتا ولم تطلب منفيًا وشرط التنازع
الاتحاد في المعنى وكذا اجاز في قوله

حتى تراها وكان وكان أعناقها من لدات بشرن

انتهى تهرج (قوله ولا بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن اجاز التنازع
بين حرفين اجاز بين الحرف وغيره كما فعل ابن عمر وروى عن بعضهم انه يجوز تنازع اهل
وعسى نحو اهل وعسى زيدان يخرج على اجمال الثاني ولعل وعسى زيدان خارج على
اجمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف اه تهرج (قوله وجوز ذلك)
أي التنازع بهضم فمهما أي في المعمول المتقدم والمتوسط والحاصل انه قد اجاز
بعض المغاربة التنازع في المتقدم مستدلا بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ربوا
بجنته لان الثاني لم يفتى حتى استوفى الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول
الاول عليه ومافاله بعض المغاربة قاله الرضي وعبارته قد يتنازع العام لان فيهم
قوله ما اذا كان منصوبًا بخوزيداً ضربت وقتلت وقتلت وقتلت وتعتقها اليد
الدامية بانه يلزم عليه عند اجمال الثاني تقدم ما في خبر حرف العطف عليه وهو
ممتنع ثم اعتراضه الى نفسه بان الجملة مرفوعة كجوه في نحو اهل لم يسيروا فجعلوا
الهمزة في الاصل واقعة بعد العطف وليكن ما قدمت عليه الفاظا وأجاب بان هذا
الحكم ليس بمتمم الى غير الهمزة قبله ومقصود ما اعندهم انتهى وان المغاربة

والكوفي الاسبق فيضهر
في غيره ما يحتاجه
لا فرقت من ذكر العوامل
أردتم بحكمها في التنازع
ويسمى هذا الباب باب
التنازع وباب الابهال
والحاصل انه يتناقض تنازع
عاملين وأكثروا في مفعول
واحدوا أكثر وان ذلك بشرطين
أحدهما أن يكون العامل
من جنس الفعل أو شمه من
الاسماء فلا تنازع بين الحروف
ولا بين الحرف وغيره والثاني
أن لا يكون المعمول متقدما
ولا متوطئا بل متأخرا فلا
تنازع في نحو زيدان ضربت
وأكرمته تقدم ولا في نحو
ضربت زيدا وأكرمته
توسطه وتزدك بعضهم
فيهم اجمال تنازع العاملين
معه ولا

فقد أجاز التنازع في المتوسط فأجازه في قوله * متى نصب انقامن يارق تسم *
 ومفعول نصب ضمير محذوف عائد على يارق ومال المرادى في شرح التمهيد إلى
 التنازع في المتوسط والمقدم اهـ **مخرج** (قوله آتوني أفرغ الخ) فأتوني بطلب
 فطرا على أنه مفعول ثان له وأفرغ بطلبه على أنه مفعول وإيس له مفعول سواء
 وأهمل الثاني وهو أفرغ في فطرا وأهمل آتوني في ضميره وحذفه لأنه فضلة والاصل
 آتوني ولو أهمل الأول أهمل قبل أفرغه وهذه الآية تشهد بالبصرى في اختيار أعمال
 الثاني ومعنى الآية آتوني فطرا أي نجاء ما ذابا أفرغ عليه فطرا اهـ **مضاري**
 (قوله أرجو وأخشى وادعوا الله مبتغيا الخ) الأفعال الثلاثة المضارعية تنازعت
 لفظ الجلالة وهو محل الشاهد ومبتغيا حال من فاعل ادعو وعفوا رعاية مفعول
 لمبتغيا وفي الرجح صفة عافية قال بعضهم جعل العوامل تنازعت لفظ الجلالة دون
 مبتغيا ترجيح الأمر جمع في ثبوتها ثبت من قبيل تنازع أكثر من عامل فأكثر من
 مفعول وقد تقدم أن الحال لا يثنى فيها التنازع فجعل التنازع في لفظ الجلالة فقط
 هو الصواب (قوله فذكر طرف في ثلاث مفعول مطلق) أي لثبوتها عن المصدر وأهمل
 الأولين في ضميرهم سما وحذفهما لأنهما أفضلان والاصل يسبحون الله فيه آياه
 ويعبدون الله فيه آيا وما ذكره من جواب أعمال الأول والثاني والثالث مجمع
 عليه قال ابن خروف استقرت كلام العرب فوجدت أعمال الثالث والبقاء
 ما عداه واعترض بالله جمع من كلامهم أعمال الأول من الثلاثة في قول أي الأسود
 كالث ولم تستكس فاستكسرت له * أخ لك في طيبت الجزل وناسر
 قال المرادى قد دل على أن استقرا ناقص ولا يحفظ من كلامهم أعمال الثاني
 اهـ **تصريح** (قوله وقول الشاعر وعزة الخ) قاله كثير عزه وهو من بحر الطويل
 ومعنى اسم مفعول من التعزية وهو بالاسر ومطول من المثل وهو التسوية
 والشاهدان عزة مبتدأ ومعني ومطول خبران أي عزة معني ومطول
 فهو تنازع في اسمين (قوله في أحد القواين) والقول الآخر يقول لا تنازع
 أصلا وحديثه فعزة مبتدأ أول وعزها مبتدأ ثان مؤخر عن خبره ومطول ومعني
 خبران لغزها خبر بعد خبر أو مطول خبر وحده ومعني صفة له لأن الوصف لا يجوز
 الوصف على الأصح ووجه المانع أن الوصف كالفعل وهو لا يوصف أحوال من ضميره
 المستتر فيه المرفوع على الثبابة عن الفاعل العائد إلى عزها وخبرها أو خبر خبر
 عزة وقال أبا الضمير المضاف إلى غريم واء علم أن الشاطي منع التنازع في السببي
 بطلان أعني منصوبا أو مرفوعا وعمله أي الشاطي بأنك لو علمت الأول أو الثاني
 فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن

قوله تعد إلى آتوني أفرغ
 عليه فطرا فأتوني وأفرغ
 عام لان طالبان فطرا ومثال
 تنازع العاملين أكثر من
 مفعول ضربت وأهملت زيدا
 يوم الخميس ومثال تنازع
 أكثر من عاملين مع مفعول
 واحد أقول الشاعر
 أرجو وأخشى وادعوا الله
 مبتغيا
 عفوا رعاية في الروح والجسد
 ومثال تنازع أكثر من
 عاملين أكثر من مفعول
 واحد قوله صلى الله عليه
 وسلم تسبحون وتحمدون
 وتسكبرون دبر كل صلاة ثلاثا
 وثلاثين فذكر طرف وثلاثا
 مفعول مطلق وهما مطاويان
 لكل من العوامل الثلاثة
 ومثال تنازع الفعلين ما مثلنا
 ومثال تنازع الاسمين قول
 الشاعر
 قضى كل ذي دين فوقي غريمي
 وعزة مطول معني عزها
 في أحد القواين ومثال
 تنازع الفعل والا

خروفا لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف وضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه
فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا وبعضهم منع التنازع في السببي المرفوع فقط
ومشي عليه في التوضيح لانه لو حصل تناسر في السببي المرفوع لا سند أحدهما الى
السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمتد الان لم يرفع ضميره
ولا ما انبس بضميره قال المرادى وفيه نظر لان هذا يتأتى لو كان السببي منصوبا نحو
زيد ضربت واكرمته اذ لا أحد العالمين يعمل في السببي والاخر يعمل في
ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمتد انتهى تصريح وقال الاشعري
اكثر التنازع على جواز التنازع في البيت اذا علمت ذلك فتكون الأقوال الثلاثة الجواز
مطلقا والمانع مطلقا والجواز ان كان السببي منصوبا والتنازع ان كان مرفوعا فلا يتم
قول شارحنا في أحد القولين والجواب ان القول بالتفصيل يوافق من منع مطلقا
على ان البيت لا تنازع فيه فراجع القولان باعتبار البيت الى قول واحد ويكون
القول الثاني الجواز مطلقا أو ان الشاطبي القائل بالمانع مطلقا متأخرا عن المصنف
وحيث قد فالوجود للفتاة قد بما المانع في المرفوع والجواز مطلقا فصم قوله على أحد
القولين (قوله هاؤم افروا كتابه) ها اسم فعل بمعنى تخذوا اسم الجمع واقرأوا فاعل
امر وقد تنازع كتابه فاعمل الثاني لقربه وهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء
التكامل منع من ظهور ما شغال الخلل بحركة المناسبة والهاء للسكت وحذف من
الاول ضمير المفعول والاصل هاؤم واصل هاؤم ها كم ابدل من المكافاة الواو
ثم أبدلت الواو همزة وقال الخواري ان هاؤم في تفسير الآية بمعنى تعالوا وحيث قد
فهو قاصر ولا تنازع في الآية وحيث قد يخرج من الاستدلال به انه تصريح
باختصار ويقال هاؤم ياؤم هاؤم ياؤم هاؤم ياؤم هاؤم ياؤم هاؤم ياؤم هاؤم ياؤم
هاؤم ياؤم (قوله فاخترنا الكوفيين الخ) وقيل هما سببان لان لكل منهما
مهرجا حكاه ابن العلي في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى
الاول والثالث قاله الرازي وسكتوا عن المتوسط فهو يلحق بالاول لسبقه على
الثالث أو بالتالي لقربه من العمول بالنسبة الى الاول أو يتولى الأمران لم أر
في ذلك نقلا انتهى تصريح واستظهر بعض ان أعماله خلاف الاولى (قوله وهو
المصواب في القياس) أي لان الأصل انه لا يفصل بين العامل ومفعوله بأجنبي (قوله
وهذا اجماع من البصريين) أي اجماع المرفوع اجماع الخ قال في التوضيح وشرحه
فالبصريون يشهرون المرفوع ولا يحد فونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لم
منع الاضمار قبل الذكركه عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار
قبل الذكركه جاء مصرح به في باب رب ونعم نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفي هذا الباب

هاؤم افروا كتابه واتفق
انقر بان على جواز افعال
أي العالمين شئت ثم
اختلاف في الاختيار باختبار
الكوفيين افعال الاول
لتقدمه والبصريين افعال
المتأخرين لجوارته المفعول
وهو المصواب في القياس
والاكثر في السماع فاذا
اعمل الثاني فطرت كان
احتاج الاول لمرفوع ضمير
على وفق الظاهر المتنازع
فيه نحو قاتل وقعد اخوانك
قاتل وقعد نسوتك وهذا اجماع
من البصريين وان احتاج
الانصوب فلا يتخلوا ما ان يصح
الاستغناء عنه أولا فان صح
الاستغناء عنه وجب حذفه
نحو ضربت وضربني زيد

أيضا في قول بعض العرب ضربوني وضربت قوماً بالذهب حكاه سيدي بن جابر
بقوله اجماع من البصريين من قول المكسائي وحشام والهملي من المكافين
بوجوب حذف لامهمير الرفع على القاء عليه هربا من الاضمار قبل المذكر
وتسكوا بقوله

نعفى بالارطى اهواراوها * رجال فيسدت نيلهم وكثيب

لم يقل ونعفة ولا على افعال الا قول ويمكن الجواب بأنه لم يقل وتنفقوا ضمير الجمع
لانه يجوز ان يوصى مقسودا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالذكور
وتعنى بفتح العين المهمة وتشديد القاء وبالغاف أى استمر والارطى شجر وبذت
أى غلبت وهو بتشديد الدال الهجاء ونيلهم بمعنى ساءلهم فاعل بذت وكثيب بفتح
المكاف وكسر اللام جمع كاب كعبيد جمع عباد اه فمخرج (قوله ولا يجوز ان
تضمه الخ) هذا مذهب الجمهور وروى في جواز ضميره قبل الذكركا في قول الشاعر
اذا كنت ترضيه الخ * ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى (قوله اذا كنت
الخ) وبعده

والخ أحاديث الوشاة فملما * يحاول واش غير هجران ذي ردة

روى افساد بدل هجران وعبد بنى بدل ردة وهما من بحر الطويل وجهار اعيانا
والود يضم الواو والهمزة والوشاة جمع واش كفضاة جمع قاض من وشى وشاية
اذا ضم عليه سمى بذلك لانه يزخر فى أقواله بأنواع من الكذب مفضل فعمل ماض
دخلت عليه ما المصدرية والتقدير قل محاولا لوشى غيرا فسادا في عهد يقال
حاولت الشيء اذا أردته وأراد بذى العهد ما عليه المتحابان من المحبة والقيام
بموجباتها (الاعراب) اذا طرّف وكنت كان واسمها ووجه ترضيه خبر كان ويرضيك
مبنى لا فاعل والكاف مفعول وصاحب فاعل وجهار ان منصوب على ترغ الخياض
وكن جواب اذا أو أحفظ خبر كن وفي الغيب حال من صاحب راغ أمر من الالبقاء
وأحاديث الوشاة مفعول ومضاف اليه قبل الجواب ان مفعول ماض وما كافة
له عن طلب الفاعل ويحاول مضارع وواش فاعله وتوحيه عوض عن الياء
المحذوفة وغير مفعول وافساد مصدر مضاف لما بعده من إضافة المصدر للمفعول
تأمل فان في كلام صاحب الشواهد هنا خللا والشاهد في توجيهه حيث أضمر فيه
المنصوب وكان القياس حذفه وذكروه ضرورة عند الجمهور (قوله رغبة الخ)
معناه ان الزيد بن رغباني وأنا رغب عنهما أى انهما رغباني وأنا لا أحبهما اتلو
حذف عنهما الفساد المعنى لانه يفيد انه يحبهما (قوله اذا كان مرفوعا باتفاق ولا اذا
كان منصوبا الخ) لم يقل في جانب المنصوب باتفاق لان السيراني أجاز حذف غير

ولا يجوز ان تضمه فتقول
ضربه وضربني زيدا في
ضرورة الشعر قال الشاعر
اذا كنت ترضيه ويرضيك
صاحب *

جهازا فمكن في الغيب احفظا
لاؤد
وان لم يصح وجب تأخير
تحرره رغبة ورغبت في
الزيدان هما واذا أعمل
الاول انصرف في الثاني
سأجتنابه من مرفوع
ومنصوب ويجوز قوله
قام وقعدا أخوالك قام
ومررتهم أخوالك قام
ومررتهم أخوالك ولا
يجوز حذفه اذا كان
مرفوعا باتفاق ولا اذا كان
منصوبا الا في ضرورة
الشعر كقول الشاعر

المرفوع وهو المنصوب والمجزور لانه فضلة وهو الذي يفهم من التمهيد كقول
الشخص المسمى بعائكة بنت عبد المطلب بكات الخ فاعلمت الاول وهو يغشي
بدليل انهما رفعت شعاعه ولو اعلمت الثاني لمست شاعه واعلمت لحواف ضميره
وحذفته والتقدير لحوه وقال الجمه هو ولا يجوز الحذف لان فيه تهية العامل وهو
لحو العمل في شعاعه وقطعه عنه برفع يعشى وهما البيت ضرورة عند الجمه هو
اه تصرح (قوله بكات الخ) من مجزوا السكابل وفيه الاضمار والترجيل وعكاط
بضم العين المهملة وتخفيف الكاف والطاء المشا المشوح بضم السين كان يوقاني
الجاهلية ويعشى مضارع اعشى بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليللا وقيل
بالجمجمة من الغشيان وهو الخاطلة وشاعه بالسين المعجمة ضرورة والضمير المضاف
يعود للاصلاح فيما قبله (الاعراب) بكات متعلق بجمع فيما قبله ويعشى مضارع
وشاعه فاعله والتاخر من مفعوله واذا انما جأزة وهم مبتدأ ولحواف خبر والشاهد في
حذف الضمير من الثاني المنصوب وهو ضرورة عند الجمه هو (قوله ومن ثم قلنا)
أى من أجل ان حذف متعوب العامل الثاني ضرورة قلنا في غير هذا الكتاب في
قوله الخ وبقولنا في غير هذا الكتاب ان دفع ما قال ان لم يكن ذلك في هذا الكتاب في
هذا الباب (قوله في بنية آى التزليل) كقوله هاؤم اقرؤا كتابه

(باب الاشتغال)

(قوله واذا اشغل) وفي بعض النسخ واذا شغل في النسخ هنا اختلاف (قوله فعلا)
أى متصرفا (قوله او مصدرا) خرج اسم الفعل والمصدر ويشترط في الوصف
أن يكون صالحا لمل فيما قبله فلا يكون وصفا مفعولا وبال ولا صفة مشبهة ولا اسم
تفضيل والمستوفى لما شر وط اسم الفاعل نحو زيد انما شره واسم المفعول نحو
الدرهم أنت معطاء وامثلة المبالغة نحو العسل انما شره والنعم أنت منبحارها
والعبد أنت ضرره أرضه يد والمقدر أنت حذره الآن أو غدا في الجميع فالاسم
السابق فهن منضروب بمحذوف أى انما شره زيد وأنت معطى الدرهم وأنت
شراب العسل وأنت منبحار والنعم وأنت ضرره أو ضرر العبد وأنت حذره المقدر
بختلاف زيد اعلمك وزيد شره بالياء فلا يجوز نصب زيد فهما لان المصدر واسم
الفعل لا يعملان فيما قبلهما فلا يشران عاملا والسكائي الذي يجوز تقديم
مع مفعول اسم الفعل يجوز الاشتغال فيه وعند من يجوز تقديم مفعول المصدر
الذي لا يعمل بحذف مصدرى كضرب النائب عن فعله الطائي أجاز
الاشتغال فيه اه تصرح (قوله ضمير اسم) لبيان الواقع قال بعضهم لا يكون

* بكات يغشى الثالث من
اذا هم لحو شعاعه
ومن ثم قلنا في قوله تعالى
كانوا افرغ عليه فطرا انه
اعمل الثاني لانه لو اعمل
الاول لوجب ان يقال آتوني
افرغه عليه فطرا وكذا في
قصة آى التزليل الواردة
من هذا الباب ثم قالت
* اذا اشغل فعلا او
وصفا ضمير اسم سابق او
ملا بس ضميره

الاشتهال في اكثر من اسم وجوز الرضى ذلك فالتنوين في اسم لاوحدة على قول
البعض والجنس على كلام الرضى كما لو تقدم مفاعيل فطنت أو علمت أو علمت عليها
(قوله عن نصبه) يؤخذ منه ان العامل موجه للاسم السابق فخرج الجامد كفعل
التعجب وما لا يتقدم منصوبه عليه كالمفعول المشبه واسم الفاعل والمحل بل (قوله
وجوب نصبه) جواب اذا وجوب التعجب بالقيد الآتي وهو قوله ان تلاح (قوله
يفعل محذوف) أي وجوبه لو كان المناسب أن نص عليه (قوله مماثل) لفظا ومعنى
أو معنى فقط فالله نحو زيدا لم يضر به والثاني نحو زيد امررت به أي جاوزت زيدا
وفي نحو زيد اضربت غلامه أي اهنت زيد الان من ضرب غلامه قد أشاء له ولو
قد ضربت ضربا مراداه لازم معناه وهو الاشارة لم يتبع فيما يظهـر قال الفيـثي
المماثلة لغة الموافقة ولولم ينع بعض الوجوه كما هو مذهب المنار يدي وهو المراد هنا
ومذهب الاشاعرة ان المماثلة الموافقة من جميع الوجوه وهو عند النحوي اعتراض
بعضهم بأنه كان المناسب أن يقول موافق بدل قوله مماثل لان المماثلة الموافقة في
جميع الوجوه لان اعتراضه مبني على مذهب الاشعري لا المنار يدي الذي هو الصحيح
(قوله وان تلاح ما يخص بالفعل) لانه لو رفع لازم عليه خروج المختص بشئ مما يخص
به وطاهر قوله بالفعل سواء كان ماضيا أو مضارعا خلافا لمن خصه بالماضي وقال
لا يكون مضارعا الا في شروزة الشعر (قوله كان الشرطية) نحو ان زيد اقيته
ذا كرمه بخلاف غير الشرطية كالنافية والزائدة (قوله وهلا) وكذا بنية أدوات
التخصيص (قوله ومثني) شرطية أو اسمة نفعية نفعية زيدا انما فاكركم ونحو مني
زيدا انما فاكركم أدوات الاسمية فام كذلك الا الهزة فلا يعجب التعجب بل يرجح
كما يأتي (قوله ان تلاح بالفعل الخ) أي تلاح أداة الفعل أولى بها أي وقوع الفعل
بعدها أولى من وقوع الاسم (قوله أو عاطف) المراد بها العاطف الواو ونحو والقاء
وأوقاله الشاطبي وحتى وليكن وبلي كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيد اقررت به
وماريت زيد الكن عمن وأريت أباه وما كرمت زيدا بل عمن أم كرمته وانما
قلنا كالعاطف لان المطوف بهذه الالاف يشترط كرمته مفردا وهو هنا جملة فجملة
هذه الاحرف منزلة العاطف اه تصریح (قوله غير مفعول باما) اما والفصل بها
نحو ضربت زيدا واما عمن رافاهنته فالتحذير الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم
الاسم الواقع بعد اما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان
امانة قطع ما به رها عمن فليها لكونها من الحروف التي يراعى الكلام (قوله
طلبيا) وهو الامر والدعاء بخير أو شر ولو كان الدعاء بافظ الحية بنحو زيد اخبر به
واللهم عبدك ارحمه وزيدا غفر الله له أي اضرب زيدا واحم عبدك وارحم زيدا

عن نصبه وجوب نصبه
مما زوف مماثل لان كوران
تلاح ما يخص بالفعل كان
الشرطية وهلا ومثني وترجع
ان تلاح ما يخص بالفعل
كاهم من قول النافية أو عاطفا
على فمالية غير مفعول باما
نحو اشرا من واحد اربعة
والانعام خاتمة الالكم أو كان
المشغول ليليا وجوب رفعه
بالابتداء ان تلاح ما يخص به
كذا الشجاعة أو تلاح ماله
الاصد كزيد من رأيت

(قوله ان يكون الفعل المشغول طالبا) وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان
 التمهيد المجزوء بالياء في محل رفع على التاء فعلية عند سيبويه وزيدت الباء
 لا صلاح اللفظ فليس من الامتناع في شيء وكذا ان قلنا ان الضمير في محل نصب
 لان فعل التمجيد لا جامد لا يعمل فيمنع فيه ولا يعمل لا يفسر عاملا انتهى
 تصريح (قوله ابشرا منا واحدا) فترجع نصب بشرا بفعل محذوف بفسره
 المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على
 الافعال كباقي الحركات لانها لم تأم بالباب وهم مشغولون في أمهات الابواب فلم
 يتوسعوا في غير هذا ان فعلت الهمزة من الاسم المشغول عنه فالتحريك الرفع نحو
 أنت زيد أخبرية لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا انه
 جعلت أنت مبتدأ كجاء رأي سيبويه وان جعلته فاعلا لا بفعل محذوف تقدير
 وانما فعل محذوف كجاء رأي الاخف فالتحريك النصب لان الهمزة زعمنا غلة في
 التقدير على الفعل فان فعل فطرف نحو كل يوم زيد أخبرية فترجع النصب لان
 الفعل بالظرف وهو كل يوم كالفعل انتهى تصريح (قوله ولا نعاهم خلقها الحكم)
 انما ترجع نصب المشغول عنه لان المتكلم يدعطف جملة فعالية على فعلية وتساكن
 الجملة من أولى من تحملا لهما بخلاف الرفع فان فيه عطف اسمية على فعلية
 ولا تساكنا كل بينهما كذا يؤخذ من شرح الكافية (قوله سورة أزلناها) غمليهم
 به الآية يدل على انه لا شرط في الاسم المشغول عنه ان يكون جارا للاحداث
 واشترط به ضمهم (قوله كذا الفجائية) فاسم الفجائية بالابتداء هي الاسم وفي المسئلة
 اقوال ثلاثة أحدها هذا وهو ان جعل اسمها بالابتداء مطلقا وانما في دخولها على
 الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين التمجيد الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لم
 يقرن فيمتنع حكمه في المعنى وعلى الاسع فيجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد خبر به
 عمره ويجوز النصب على الثاني ويجمع على الثالث لقوله ان قد انتهى تصريح اذا
 علمت ذلك فتقول المستفاد هنا واجازة أكثر الخويعين النصب بعدها سهو لا يناسب
 التمهيد برباله ومع كونه قولاً بل المناسب ان يقول خلافا للاسع لا نهى وجد قول
 في المسئلة لا يقال لارتكبه انه سهل مشى على قول من جوح (قوله أرحال بين الاسم
 الخ) اعترض ذلك بان جعل الاداة بين الاسم والفعل يخرجها عن التصدير وأجيب
 بان المراد ماله الصدر ولورة فلا ينافي ذلك تقدم شيء عليه او يقال ان لها الصدارة
 على الجملة التي في حيزها وهنا الاسم ليس في حيزها (قوله مبنية على مبتدأ)

دخولها على الفعل نحو
 أبشرا منا واحدا تنبئه
 الثالثة أن يقتصر الاسم
 بعاطف مسبوق بجملة فعلية
 لم تبين على مبتدأ كقوله
 تعالى خلق الانسان
 من طينة فاذ هو خصم مبين
 والانعام خلقها الحكم الثاني
 ما ترجع رفعه بالا ابتداء
 وذلك فيقال تقدم عليه
 ما يطلب الفعل وجوبا أو
 رجحا نحو زيد خبر به وذلك
 لان النصب مخرج الى
 التقدير ولا طالب له والرفع
 غنى عنه فكان أولى لان
 التقدير بخلاف الاصل ومن
 ثم منع به بعض التخرين
 ويرده انه قرى جنات عدن
 يدخلونها سورة أزلناها
 بنصب جنات وسورة الثالثة
 ما يجب نصبه وذلك فيما تقدم
 عليه ما يطلب الفعل على
 سبيل الوجوب فتعوان زيد
 رأيت فأكرمه والرابع
 ما يجب رفعه وذلك اذا تقدم
 عليه ما يختص بالعمل
 الاسمية كذا الفجائية نحو
 خرجت فاذا زيد خبر به

مبادء في عمره واجازة أكثر الخويعين النصب بعدها سهو وأحوال بين الاسم والفعل
 شيء من أدوات التصدير نحو زيد رأيت وعمره وما قبله والخامس ما يستوى فيه الامر ان وذلك اذا وقع الاسم بعد
 عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ نحو زيد قام وعمره وذلك لان الجملة السابقة أهمية الصدر

أي محسب بها من مبتدأ قال في التوضيح وشرحه ويستويان فيما اذا بنى الفعل
السابق على اسم غير ما التعميمية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة ضميرها وكانت
معطوفة باقائه نحو زيد قائم وعمرا كرمته لأجل أنه في قوله عمرا كرمته فيجوز في عمرو
الرفع وكذا عطفت جملة اسمية على ما لها أو يجوز النصب وكذا عطفت فعلية
على فعلية محمولة على الرفع على الظاهر والربط بين الجملة المعطوفة والضمير في لأجل أنه
العائد على مبتدأ الجملة الأولى أو الفاعل فالتسمية على كلا التقديرين فاستوي
الوجهان وما قيل من أن الأرجح النصب لأن الجليل على الصغير أقرب وهم يرادون
الجوار ما لم يكن نحو هذا محض ضرب خرب فيه ارض بان الرفع يرجح عدم الاستمرار فلكل
منهما مرجح فاستوي بان لا ينفك ما اذا بنى على ما التعميمية نحو ما احسن زيد وعمرا
استكرمه عنده ولا اثر للعطف على الجملة الفعلية لأن فعل التعجب جرى
محذورا الاسماء في جوده ولذا صغر مكانه ليس في الكلام فعل مبني على اسم
فيترجح الرفع لعدم الاستمرار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول أو لم يعطف
بالاسماء فلا خفى والسبب في بيان النصب بناء على العطف على الصغير وهو
الختار لأن المعطوف على الخبر خبر ولا يندفعه من رابط وهو مفعول وفارفع عندهما
واجب وان ورد النصب فهو على حده في زيد اشترى ثوبا ثوبا او يكون من عطف
جملة فعلية على اسمية وهو جائز بالاختلاف فانه المرادى والفارسي وجماعة
يخبرون النصب وقال هشام الواو كاف في حصول الر بطلان الواو فيها معنى
الجمعة كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذا زيد وهو وورد بان الواو
انما تكون للجمع مع في المندرات ولهذا لا يجوز هذا يقوم ويقعد وقال ابن خروف
تبع الطائفة من المتقدمين جميع الحروف يحصل بها الربط اه تصريح اذا علمت
ذلك تعلم ان ما شئ عليه شارحنا هنا مبني على ما قاله هشام وابن خروف فانه لم يذكر
في مثله رابطا (قوله فالجملة ثان) وهما قوله خلق الانسان علمه البيان اي فيهما
عطف ولذا قال البيضاوي واخلاء الجملة الثلاث التي هي اخبار مرادفة للرحمن
عن العاطف لجيشا على نهج التعدد واجاب الفيشي بان قوله معطوفتان أي بحذف
العاطف فاستقامت عبارة وانت خبر بانها اذا كان محل الشاهد في قوله والسماء
الح فلا داعي لاجل الجملة بمرعطرتين بحذف العاطف فالنصب ما قاله البيضاوي
وايضا حذف العاطف قبل انه ضرورة فلا يخرج عليه التقرب وان كان الصحيح
انه غير مختص بالضرورة (قوله وهي محل الاستشهاد) فالسماء مفعول محذوف وهي
عطف على علم القرآن ولو قرئ بالرفع لكان عطا فاعلى الرحمن علم الح فالنصب
في الآية اقمار على أحد الوجهين السابقين

فعلية التعجب فان راعيت
شذوذا وان راعيت
عجزه انصب فالنصب
حالة على كلا التقديرين
فلذلك ما زال الوجهان على
السواء وقد جاء التبريل
بالنصب قال الله تعالى
الرحمن علم القرآن الآيات
الرحمن مبتدأ وعلم القرآن
جملة فعلية خبر والمجروح
جملة اسمية ذات وجهين
والثان فان بعد ذلك
معطوفتان على الخبر وجملتا
السموات والارض بحسبان
والنجم والتكبر بعبادان
معترستان والسماء فيها
مطوية على الخبر ايضا وهي
محل الاستشهاد ثم قلت

(باب التوابع)*

(قوله في الاعراب) أي ان كان له اعراب والافعال الحروف واسماء الافعال بؤكد ان
ولا اعراب اهما والمراد الا اعراب لفظا أو تقديرًا أو محلا (قوله أخذها التوكيد)
فيه لغتان ثلاثة أفصحها الواو كما قال تعالى بعثتوكيدها والثانية الهزة بدل الواو
والثالثة قلب الهزة الفاء وكان ينبغي للمصنف ان يثبت التبع لانه مبين لحقيقة
المنعوت ولذلك اذا اجتمعت التوابع تقدم التبع اه فيشي قال بعض النحاة قد
التوكيد على التبع لا في التوكيد بدل على المؤكد بل في غير شي آخر والتبع يدل على
المنعوت وعلى صفة من صفاته فكانت غير مناسبة تأخيرها والتوكيد لغة أحكام الشيء
(قوله تابع) جنس وقوله يشر الخ فصل يخرج في خمسة التوابع ما عدا التوكيد
وهذا التعريف للتوكيد المعزى لا النقطي (قوله يقرر) أي المتكلم به أو ان هذا
حقيقة عرفية أي انهم تعارفوا أنه يقرر وان كان الذي يقرر غيره (قوله امر) اراد به
الحال والشأن أي حال المتبوع وشأنه (قوله في النسبة) اللذان ان يأتي بين بدل في
وعلى ثوبتها فيراد بالامر غير النسبة والشمول وفيه تكافؤ وجواب بانه من ظرفية
المجمل في المتصل ويراد بالامر النسبة والشمول واو في قول او الشمول للتشريع فلا
يرد شي على أحدهما في التعريف (قوله تجوزا زيدا زيدا الخ) اكتفي بالفرق
المذكور بينهما عن المنفرد المؤنث ومبتدأ واني بالجمع في الموضعين للتأنيذ من
المؤنث بالمرءة (قوله ولا تؤكدا كذا مرة مطلقا) أي توكيدا ما ويا ومعنى مطلقا مطلقا
أم لا (قوله تحدد كذا) راجع للتوكيد باللفظ وهو مبني على قول والذي هو مبني عليه
المصنف في غير هذا الكتاب واختاره في الاوضح وهو الصحيح انه ليس توكيدا
لان اريد بالتأني غير ما اريد بالاول أي كذا كذا (قوله فجاء جلا) جمع فجع
وهو الطريق والسبل جمع سبل وهو الطريق ولذا كان من التوكيد بالمراد في
(قوله منه مير متصل) اما المتفضل في عاداته ما اتصل به من سال المتصل فمحم
جعلت جعلت واكرمك واكرمك وعجبت منك من ان لان احادته مجردا عما وصل به
يخرج من الاتصال الى الانفصال وانعوض انه متصل (قوله ولا حرف غير
جوابي الخ) قال في التوضيح وشرحه وان كان المؤكدا حرفا غير جوابي وجب ان
يفصل بينهما وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالحرف المؤكدا من غير السكونه كالجزء
منه نحو قوله تعالى انكم اذا لم تروا بواظما انكم تخرجون فان المنقوطة
الثانية مؤكدة لان المنقوطة الاولى الواقعة فعولا ثانيا بعد وصل بينهما
بالظرف وما بعده واعيد مع ان الثانية الضمير المتصلة به ان الاولى وهو الكاف
واليم ووجب ان يعاد هو اى لفظ المتصل بالحرف المؤكدا وانه مير ان كان

في باب يتبع
في الاعراب خمسة احدها
التوكيد وهو يتبع بقر
امر المتبوع في النسبة أو
الشمول فالقول فتخرجني
زيدة نفسه والزيدان والهندان
أمره ملأ والزيدان أنفسهم
والهندان أنفسهم وان
كثرت من والتأني في جواب
الزيدان كلالهم والهندان
كلالهم والتأني في جواب
كلام والعبد كلالهم والامة
كلالها والامة كلالهم
ولا تؤكدا كذا مرة مطلقا
وتؤكدا كذا باعادة اللفظ
أمره ان يحدد كذا كذا
ولا يؤكدا كذا كذا
ولا حرف

ما اتصل بالحرف الآخر كما هما ظاهر اخوان زيدان زيدافاضل فان الثانية مؤكدة لاولى واعيد مع ان الثانية ما اتصل بالاول وهو لفظ زيدوان زيد الله فاضل فان الثانية مؤكدة لاولى واعيد مع الضمير معه او هو اولى من اعادة الظاهر وهو ما جاء في القرآن قال تعالى في رحمة الله هم فيها خالدون وشذا اتصال الحرفين نحو قوله

ان ان الكريم يحلم عالم * يرين من أياره أضما
ما كان الاولى من الثانية فبين غير فصل بينهما أو اجابة الرفع كخبرى اختيارا اه
تصريح (قوله غير جوابي) اما الجوابي وشدة الفعل في كبريا الفعل والحرف بدون شرط
كأنه وان قام قام زيدو بلى بلى ونعم نعم وتول الشاعر
لا لا ابو حنيم ببقاها * أخذت عن مرثا وعودا

فكر زخرف الجواب وهو لا مرتين وثبته اسم محبوبته اه تصريح (قوله والتابع) جميع تابع والتابع اصطلاحا كل ثان اعرب باعراب سابقة الحاصل والتجديد غير خبر يخرج الخبر فانه معرب باعراب سابقة الحاصل دون التجديد دخول التابع وحال المنصوب نحو رأيت زيدا فاضا حكاية معرب باعراب سابقة الحاصل دون التجديد ولا يتبع سابقة اذا زال عامل النصب وخلط عامل الرفع أو الجرح اه
أمر به (قوله خمسة الخ) ودليل الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف أو لا الاول عطوف النسق والثاني اما ان يكون على تية تكرار العامل أو لا الاول السدل والثاني اما ان يكون انطاط مخصوصة أو لا الاول التوكيد والثاني اما ان يكون بالنسق أو لا الاول انعت والثاني عطوف البيان وإذا اجتمعت بيد أبا لعت ثم البيان ثم التوكيد ثم السدل ثم النسق كاله في التسهيل فتقول جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزية واختلاف في عامل التابع فاما الالفت والتوكيد والبيان فتعال الجمعه ور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تابعها او هو قول الخليل والاختلاف واما السدل فتقبل عامله مخذوف وهو قول الجمه ور وقيل عامله المذكر وهو اما عطوف النسق فتقبل عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل مخذوف اه تصريح (قوله جاء زيد نفسه) أى أو عينه أو دما معا لا كمن تقدم النفس على العين ومحل كون النفس توكيدا اذا أريد منها الذات لا الدم وكذا اذا أريد بالعين الذات لا الجارحة والا كان بدل بعض تأمل فلا تقول جاء زيد كماله لان الجسمى لا يمتاق بالبعض بخلاف اشتريت العبد كاله ويوزجر النفس والعين بيان زائدة (قوله لجوز السامع كون الجاني الخ) فالتوكيد لرفع الجناز تحذف مضاف وقيل لرفع الجناز العقلى في النسبة وهذا ظاهر اذا

غير جوابي الاسم ما اتصل به
به وأقول اذا استوفت
الاعوامل مع ولا تها فلا
سبيل لها الى غيرها الا
بالنحية والتابع خمسة
وتو كيد وعطف يار ويدل
وعطف نسق وقيل أربعة
فادرج هذا المثال عطفي
البيان والنسق تحت قوله
والعطف وقال آخر خمسة
فعل التأكيد الانطى بابا
وهو والتأكيد المعنوي
كذلك وبشال الامر لا مر
المتبوع في النسبة جاء زيد
نفسه فانه لا قول لنفسه
الجوز السامع كون الجاني
نفسه أو كانه بدل قوله
نسى وجاء بك أى أمسه

كان المبدء فعلا وما في معناه ام لو كان غير ذلك فلا يتأتى الحمار العتلى الا ان يقال انما ائ
 بذلك لا يشترط كون المبدء فعلا وما في معناه وقيل الجواز لغوى وهو ظاهر اذا لم
 يكن المؤكد على (قوله المقرر لا مبدء في الشمول) أى لدفع احتمال تقدير بعض
 مضاف للتبويح فتقول جاء الزيدان كلاهما والمارأنا كتابهما الجواز ان يكون الأصل
 جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين فظنوا قوله تعالى يخرج منهم ما للثاوي والرجان
 أى من أحدهما وهو الجواز للمخ والظن كيارا للثاوي والمرجان معارضة وامتنع أن
 يقال اختصم الزيدان كلاهما بوجهين ان كتابهما لا امتناع تقدير المضاف لان
 الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين كما لا يجوز بين كتابه بالاجماع لعدم النائدة
 وذهب الجمهور الى جواز اختصم الزيدان كلاهما لان العرب يتأني بالتوكيد
 حيث لا ضمير نحو جاء القوم كأنهم أجمعون (قوله ويجب في التوكيد) يقع التكاف
 كونه معرفة وأما التكرار فله لم يشهد بكونه التكرار في بعض النسخ من التوكيد
 إزالة اللبس وفي شرح التسهيل لا ينال التكرار بعض التكرارين أجازوا كذا التكرار
 مطلقا وان افاد جازع عدم الاختصاص والتكرارين وهو الصحيح لو رددت السماع به
 ومنعه جمهور البصريين مطلقا وتخصيل النائدة بان يكون التكرار كذا
 شحذ ودأوه وما كان موشوعا لئلا يتبدل وانتهاء كبيره واسموع وشهرو دول
 ويكون التوكيد من ألقاط الاحاطة والشمول كقوله * قد صحت البكرة يومها *
 وكاعتكفت اسبوعا كانه وقوله * ناليت عدة حول كاه رجب * ولا يجوز
 صحت زمنا كانه لان التكرار غير محدودة ولا صحت شهرا لان التوكيد ليس
 من ألقاط الاحاطة اه تصریح بقول شارحنا وشذخ مبنى على مدحيت البصريين
 وقد علمت الخلاف في ذلك (قوله باليشه عدة الح) بدره * لكنه شاقه أن قيل ذا
 رجب * وهو من بحر البسيط والشوق نزاع لنفس الى الشئ وقيل في هذا
 الى المحبوب (قوله وان شدة الح) أى ان التاطم وابنه ان شدة شهر مكان حول
 وهو تعريف أى تغيير لان المعنى يفيد عليه لان الشاعر تني أن يكون الحول من
 أوله الى آخره رجب لما رأى فيه من الحسرات ولا يصح أن يمتنى أن عبدة شهر كانه
 رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يقتضى أن يكون
 كله رجب اه تصریح ويمكن الجواب بان يراد بالشهر رجب الشهر المتحقق في اثني
 عشر شهرا رجب ممنوع من الصرف للعلمية والعهدل عن الرجب كما قاله الشنواني
 (قوله ويجب في التوكيد الح) وقد يستغنى بالانفاة الى مثل الظاهر عن التوكيد
 في قوله * يا أشبه الناس كل الناس بالامر * (قوله ويجب في التوكيد كونه مضافا
 الح) أى سواء كان بالنفس او العين أو كل أو جميع فليس من التوكيد خلق لكم

وشمل التفسير لا مبدء في
 التمول قوله عز وجل
 معجود الا انك كما هم أجمعون
 اذ لا التا كيد لجوز السامع
 كون الساجدا كثرهم
 ويجب في التوكيد
 معرفة وشذخ قول عائشة
 رضى الله عنها بما صار رسول
 الله صلى الله عليه وسلم شهرا
 كما لا ريب ان وقول الشاعر
 باليت عدة حول كاه رجب
 وان شدة ابن الأث وغيره
 باليت عدة شهر وهو
 تعريف ويجب في التا كيد
 كونه مضافا الى شهر عائد
 على التوكيد مضافا الى كانه

المفسرين والاطهر الاول ثم رأيت الشيخ يشرح بانه افراء (قوله أمهاتهم) تو كيد
اهل ورويدا يعني امه الا فهو تو كيد ثان كما أفاده الفيلسوف (قوله الثاني التبعث)
وبرادفه الوصف والصفة وقيل الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى ما يتغير والتبعث
لا يطلق الا على ما يتغير وعلى هذا يقال صفات الله لا تغير الله وغال المصنف في شرح
الصفة التبعث والصفة واحد وقيل التبعث يكون بالجملة كالطويل والقصير والصفة
بالفعل كضارب واسم فاعل للاول الموصوف لا مفعول اه يس على النفا كهي
(قوله مشتق) وهو في الاصل ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر
والمراد منه انه من الحار من الحار على الخاص وهو ما دل على حدث
وسا حبه كضارب اسم فاعل ومضروب اسم مفعول وأمثله المبالغة كضارب
وحسن صفة مشبهة واسم التفضيل (قوله أو مؤول به) كاسم الإشارة غير المكانية
وذو معنى صاحب وفروعها واسماء التيب تقول مررت بزيد هذا أي الظاهر
مررت برجل ذي مال ومررت برجل ذي شئ يفتح الميم أي منسوب الى ذي شئ وفي
معنى اسم الإشارة جميع الموصولات الا من وما وفي معنى ذي الصاحبة ذو الطائفة
وفروعها وفي معنى النسب تاسر وتسر وتعرف المنسوب لآدم وأما الإشارة المكانية
فمررت برجل هذا أو هذا أو ثم فاعلة تخرج وفي صفة لانها ظرف وايست
صفات انتهى تصريح (قوله يفتي بتخصيص منبوعه) قال الفتازاني في مطلولة
وعند الخليل التخصيص عبارة عن تقبل الاشتراك الحاصل في التكررات نحو برجل
عالم فانه كان يجب النوع محتمل لكل فرد من افراد الرجال فاما قلت عالم فقلت ذلك
الاشتراك وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع
الاحتمال الحاصل في المعارف وقال السيد في حواشي المطول الظاهر انهم أرادوا
الاشتراك المعنوي لان التقليل اعلم به ورفعه بالاعتمال كافي برجل عالم فلا يكون
جارية في قولنا عين جارية مثله فمفعول قد يرتفع فيجعل الاشتراك على ما هو
أعم من المعنوي واللفظي ويجعل جارية مخصوصة لانها قلت الاشتراك اللفظي
وعينت معنى واحد ولم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك
المعنى (قوله بتخصيص الخ) وقد يكون للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين
والعاصين أولا فمفعول نحو مررت برجلين عربي وعجمي أولا ثم امتنع تصديق
بصدق كثره أو قليلة في كلام المصنف تصور قال السيد في حواشي المطول وقد
يكون الوصف جملة ويشترط فيه تشكيك الموصوف لان الجملة التي اها محل يجب صحة
وفروع المفرد موقعا والمفرد الذي يسبك من الجملة تذكروا الا فالتعريف والتكثير
من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصفة لان الصفة

فهل الكافورين أمهاتهم
رويدا ثم قلت (قوله الثاني التبعث)
وهو ما جرح مشتق أو مؤول به
يفيد تخصيص منبوعه أو
توضيحه أو يبيحه أو يبيحه أو
في كيد أو التبعث عليه

يجب ان يعتد المتكلم ان مخاطب عالم بانصاف الموصوف بعضهم اقبل ذكرها
وانما ينبغي ان التعرف لمخاطب الموصوف في رتبة عنده ولما كان من انصافه بعضهم
الاشياء فيجب كونها اجلة متضمنة للعلم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها
والاشياء ليست كذلك فترتيبها في اولها انما يكون بتقدير القول نحو * جاؤا
بذلك هل رأيت الذئب قط * (قوله وبتبعه في واحد الخ) فلا يجوز تخالفهما في
الاعراب لان ذلك يجعل بالتبعين ولا تخالفهما في التعريف والتشكيك لان التعريف
يقتضي كون ذلك المسمى مدلولاً عليه بحسب تعيينه والتشكيك يقتضي كون ذلك المعنى
غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جميع بين النفي والاثبات وهو محال قاله
النحوي الرازي (قوله وامر الخ) الخ الحاصل ان مراعاة في اثنين من خمسة عام
للتعريف الحقيقي والسببي ويختص الحقيقي بالواقعة في اثنين من الخمسة والبيان
فيكملة اربعة من عشرة وأما السببي فلا يشترط ان تذكر له اربعة من عشرة قال
في التعريف مع وأما الافراد والتثنية والجمع والتأنيث فان رفع الوصف
ضمير الموصوف المستمرة واقعة فيها سواء جرى على من هو له كجاءتني امرأة كريمة
ورجلان كريمان ورجال كرام أو جرى على غيره من هو له ان يعزّل الاسناد عن
الافعال الى ضمير الموصوف فتجاءتني امرأة كريمة الاب أو كريمة يا ورجلان
كريمين الاب أو كريمان أو جاءني رجال كرام الاباء أو كرام يا فالوصف في ذلك
كرفع لغيره مستتر ويستثنى من ذلك اسم التثنية اذا استعمل بمن أو أضيف
لشكره فلهذا لم يفرقوا في التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت
برجل افضل من زيد وبذلك افضل من زيد وكذا مررت برجل افضل شخصين
افضل شخصين ويستثنى ايضا من استوى في المذكر والمؤنث من الاوصاف الالوية
على وزن فعول بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول اذا كان جارياً على موصوفه نحو
رجل مشهور وامرأة مشهورة ورجل قليل وامرأة قليلة وان رفع الوصف اسم الماهرا
أو لسانه من ابرز اعطى الوصف حكم الفعل ولم يراع حال الموصوف فتقول مررت
برجل قائم أمه ويا امرأة قائم أبوها كما تقول قامت أمه وقام أبوها ومررت برجلين
قائم أبواهما كما تقول قام أبواهما وهي لغة الكوفي البراعية نحو مررت برجلين
قائمين أبواهما ومررت برجل قائمين أبواهما كما تقول قام أبواهما ومن قال قاموا
أبواهم قال قائمين أبواهم بجمع الالامة هذا اذا رفع اسم الماهرا وتقول في الرفع
لما ازر جاءني غلام أمه وشاربه هي وامة رجل شاربه هو كما تقول ضربه هي
وضربه هو وجاء غلام رجلين شاربه هما كما تقول ضربه هما ومن قال ضربه هما
قال شاربه هما وتقول جاءني غلام رجل شاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال

و بتبعه في واحد من أوجه
الاعراب ومن التعريف
والتشكيك ولا يكون أحد
منه فتجاءل بالرجل صاحب
بدل ونحو بالرجل الفاضل
ونحو بالتأنيث فأتيت امرأة
في الافراد والتثنية
واحداهما كالفعل والاسم
يترجح نحو جاءني رجل فورد
علمانه على قاعد وأما قاعدون
فضعيف

شربوه هم قال شاربوه هم اه تصریح وبهذا تضع كلام شارحنا وبه تعلم ان
قول الفيشي وأمره الخ مراده الذمت السببي لا الخسبي غير صحيح كما اتضح لك (قوله
ويجوز قطعه الخ) اعلم انه اذا لم تذكر الذمت وكان المنعوت معلوما بدون الذمت
حقيقة أو ادعاء جاز اتباعه وقطعه مالم يكن مجرد التوكيد نحو نفخة واحدة أو ملتمز
الذكر نحو الخماء الغضيرا وجاريا على ما اراد اليه نحو هذا الرجل فلا يجوز القطع
في شيء منها واذا تكررت المنعوت لوجهين أو أكثر من غير ما تقدم المتبع على القطوع وان
قطعهما كاه أو اتباع البعض وقطع البعض بشرط أن لا يتم المتبع على القطوع وان
لم يتم من معناه الا بجموعها وجب اتباعها كلها نحو مررت بزيد التاجر الفقيه
السكنب اذا كان يشارك في اسمه ثلاثة وكل واحد نصف بصفة من الثلاثة فقط
وان تعين ببعضها جاز اتباعه احدى الاوجه الثلاثة واذا كان المنعوت نكرة تعين في
الاول من تعينه الاتباع وجاز في الباقي القطع عن المتبوع سواء تعين مسميا بدونها
أم لا اه تصریح (قوله أسد) أي تجماع بناء على ان التجماع ايسر بخاسة
بالعلاء أما لو قلنا ان الخاصة في غير الاسد يجرى تأمل (قوله من الشيطان) من شاط
اذا احترق أو شطن اذا بدد والرجيم بمعنى المرجوم قال يس بجعل الوصف في ذلك
تخصيصا يرفع سؤال مشهور وهو ان ابن مرفة قال برده على لفظ الاستعاذة سؤال
وهو ان الاستعاذة استجارة وهي ابعد وهو من باب التثنية وقد تعلقت بالخص
لان الشيطان الرجيم أحص من مطلق الشيطان وفي الاخص لا يستلزم في الاعم
ولا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان الخصوص الاستعاذة من هذا الشيطان
الخصوص واجاب بان الذمت قسما نعت تخصيص ونعت لجرد الذم اه وقال أيضا
وكون الوصف للذم بناء على أن رجيم بمعنى مرجوم بالشبه أما لو أريد مرجوم
بالألف والمقت وعدم الرحمة فالنعت للتوكيد لان كل شيطان كذلك اه وعلى هذا
يرفع السؤال واعلم ان كون الذمت لغير الايضاح والتخصيص مجاز اه يس على
الفاكهى (قوله ولا تتخذوا الهين اثنين) وزعم قوم من أهل البيان ان اثنين عطف
بيان ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل اعلم أن بعضهم منع البيان في التكررات
وعليه فلا يصح أن يكون اثنين عطف بيان وبعضهم اجازته في التكررات بشرط كونه
أجلى وعليه فلا يصح أن يكون اثنين بياناً لانه ليس أجلى من الهين ويجوز بعضهم
اتبان عطف البيان للتوكيد كما في يس على الفاكهى وعليه فيصح كون اثنين
عطف بيان على الهين للتوكيد والجميع جوازه في التكررات ولا يشترط أن يكون
اوضح لاحتمال أن يحصل الايضاح باجتماعها وقد يكون عطف البيان باسم غير
مختص بالبين كافي للمؤمن العائدات الطبرقان الطبر عطف بيان وليس مختصا

ويجوز قطعه ان غلب
منه بوجه بدونه بالرفع أو
بالنصب **والقول مثال**
الاشق مررت برجل
ضارب أو مضروب أو حسن
الوجه أو خبير من عمر
ومثال المؤول به مررت برجل
أسد أي تجماع ومثال
ما يفيد تخصيص المتبوع
قوله تعالى فتحرر برقة
مؤنة ومثال ما يفيد مدحه
الحمد لله رب العالمين ومثال
ما يفيد ذمه أعوذ بالله من
الشيطان الرجيم ومثال
ما يفيد اترحم عليه اللهم انا
عبدك المسكين ومثال ما يفيد
التوكيد نفخة واحدة
وعشرة كاملة ولا تتخذوا
الهين اثنين وزعم قوم من
أهل البيان ان اثنين عطف
بيان ويحتاج شرح ذلك الى
بسط طويل

في العدد من وانه انما يتبع في اثنين من خمسة وهذا واحد من اوجه الازهراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجرو واحد من التعريف والتشكيك فلا تعت تشكيك معرفة ولا العكس لا تقول مررت برجل الشاغل ولا يزيد فاضل كانه لا يتبع الرفع عن صوب ولا تجرور ولا نحو ذلك ويجب عند جهاهير النحويين كون الموصوف ما عرف من الشفة أو ساويا لهما فلا يجوز ان يكون دونها فلا قول كقولك مررت برجل الشاغل فان العلم أعرف من الموصوف باللام والثاني نحو مررت بالرجل الشاغل فان ما عرف باللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحب الشاغل فاضل بدل عندهم لا تعت لان المضاف للمعبر في رتبة المعبر او رتبة العلم وكلاهما أعرف من الموصوف باللام او بالافراد وهذا هو المقتضى والجمع

بالعائدات وعليه فاثبت عطف بيان على التعت ولم يختص به وسبق في باب عطف البيان في بانصره من انصر اختلاف هل هو من التعت كيد الاقضى أو من باب عطف البيان فن قال انه لا تقضى كيد الاقضى يقول لا يصح ان يكون بيان لان الشيء لا يبين نفسه ومن قال انه عطف بيان لم يعبرح بان عطف بيان لانا كيد فأتسل واهل هذا هو الذي اشار له المصنف بقوله ويحتاج شرح ذلك الخ فانه قد اطلال في المعنى في الفرق بين البديل وعطف البيان (قوله ليجز العربون) هو من باب تعجب أو لعل به اه صحاح وقال بعض الاشباخ أي أكبر والكلام بذلك (قوله في التحقيق ان الامر على النصف من العدد من) أي العشرة والاربعة أي ان اللازم اثنان من خمسة وأما الاثنان من الخمسة الاخرى فمارة في جسدان كما في الرابع للضمير المستتر وتارة لا يوجد ان كما في الرابع للظاهر والضمير البارز ولا تفهم من المصنف ان التعت الخ بقوله اثنان من خمسة فقط وهم في العلم ان الكلام العربيين قاصر على الرابع للضمير المستتر وانما اعترض المصنف عليهم لكون كلامهم يفسد المصنف قائل (قوله) وانه انما يتبع الخ توضيح لقوله ان الامر على النصف الخ (قوله فلا تعت تشكيك معرفة) ولا يرد عليه قوله تعالى ولا لكل معرفة الذي الخ لانه وصف التشكيك وهي كل همزة بالمعرفة وهي الذي وذلك لان الذي بدل لا تعت واما قوله مالك يوم الدين فماله معرفة لان المراد به الاستمرار في جميع الازمنة فاشارة محضه اه يس (قوله ولا العكس) يجوز انه يعضه في قوله وفي أيام الله تعالى فاعلم انما يقع ناقص من كلامه وخبره غير معلق على البديل (قوله ويجب عند جهاهير النحويين الخ) وصح ابن مالك جواز التعت بالانصر وفي يده قول ابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما قال توصف كل تشكيك بكل تشكيك وقال وما ذهب اليه الجمهور رد عوى بلا دليل اه يس (قوله أو في رتبة العلم) أو الحكمية الخلاف ومذهب المصنف انه في رتبة العلم (قوله الا ان السرب اجر واجمع التعت الخ) الحاصل ان سيبويه والمبرد والماموني قالوا ان جميع التشكيك في الوصف افصح من الافراد وقال الابدی والشلوبين وطائفة افراد الوصف افصح من تشكيكه وفصل آخرون فقالوا ان كان التعت تابع للجمع نحو مررت برجل قدامهم فالتشكيك يافصح وان كان تابعاً لمفرد أو مثني كمررت برجل قدامه فالتشكيك يافصح وانما قالوا افراد افصح واتفق

والثاني وضدوه هو التاني فان التعت يعطى من ذلك حكم الفعل الذي يحل محله من ذلك الجميع الكلام فتقول مررت بأمرأة حسن أبوها بالتد كبر كما تقول حسن أبوها وفي التنزيل ربنا أخر جنا من هذه القرية لا تأكلوا أهلها ورجل حسنة أمه بالتاني كما تقول حسنت أمه وتقول رجل حسن أبوه ورجل حسن أباه ولا تقول حسنين ولا حسنين الاعلى افع من قال أكا في البراغيث وعلى ذلك نقس الا ان العرب اجمع التشكيك برجزي الواحد فأجازوا فصحا سررت برجل فعود غلامه كما تقول قاعد غلامه

والجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة اه تصریح (قوله اجروا) أى
 نطقوا بذلك بدون ترجيح (قوله وقوم) أى من الجماعة هؤلاء الذين مقابل لما قبله ومقابل
 ما علمت من الافعال في المسئلة (قوله والله قطع الخ) واعلم ان النعت لم يقطع عن ان كان
 لمجرد مدح أو ذم أو ترحم ويجب حذف المبتدأ أو الفاعل وان كان لغرض المدح أو الذم
 أو الترحم جازد كرا العامل وهو المبتدأ أو الفاعل تقول مررت بزيد التاجر بالوجه
 الثلاثة وتقول هو التاجر عني التاجر على تقدير سؤال سائل يقول من هو ومن تعني
 قال الشاطبي وجهه ان النعت لم يقطع مستأنفاً لان النطق مع المذكر جملة مستقلة لا
 موضع لها من الاعراب ووجه وجوب حذف العامل في الذم والمدح والترحم انهم لما
 تصدوا انشاء المدح أو الترحم أو الذم جعلوا المفعول العامل أمارة على ذلك كما فعلوا
 في البدء اذ لو اظهروا العامل وقالوا أدع وعبد الله طوي معنى الانشأ وتوهم كونه
 خبراً مستأنفاً اه تصریح (قوله ويجب الخ) وجوز به ضمهم تقديرأبني في الجميع
 (قوله في صفة التوضيح) ومثله التخصيص (قوله وامرأته حمالة الحطب) امرأته
 مرفوعة عطف على فاعل يصلح المستتر فيه اه تصریح * (قوله انشأ عطف
 البيان) العطف في الاصل مصدر عطفت الشيء اذا غطيته وعطف الفارس على
 قرنه اذا غطت ايليه والرامية العطوف اوانه سار حقيقة في المعطوف اه يس
 على الفاكهى (قوله يوضع متبوعه) أى بانقضى اليه من بين واسكوفين (قوله أو
 يخصصه) فقام جهوزاً بصريين منهم القاري وابن جني وجوزوا ان يكون من
 عطف البيان لتكرره نحو أو كفارة طعام مساكين فيمن فون كفارة وطعام مساكين
 عطف بيان على كفارة وتوهم من ماء شديد فصد يد عطف بيان على ماء والاقول
 من البصريين وغيرهم يجوز البدلية ويخصمون عطف البيان بالمارف محققين
 بان البيان كانه من التكررة مجعولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض التكررات
 قد يكون أخص من بعض والاختصاص بين غير الاخص اه تصریح وظاهر قول
 المصنف بوضعه أو ينفصه انه لا يأتي ليدلج أوله ولا لغزله من الزمخشري
 قد اعراب البيت الحرام عطف بيان أني لا لارح في قوله تعالى جعل الله البيت
 البيت الحرام فيجعل كلام المصنف على الغالب (قوله ويتبعه في أربعة من عشرة)
 أى الملهوثة من باب النعت ولم يقل في الاربعه من عشرة لقرب العهد بالنعت (قوله
 ويجوز اعرابه الخ) أى لكل ما جاز اعرابه عطف بيان من حيث انه موضع
 أو مخصص جاز اعرابه بدل كل من كل من حيث انه الله ود بالحكم لا انه يوحى
 اعرابه بدل كل من الجهة التي اعرابها ايداناً فان هذا لا يمكن لان البيان موضع
 متبوعه أو مخصص له فهو متبوع ود بالحكم مع متبوعه والبدل هو المقصود بالحكم

وقوم رجوه على الافراد
 واليه اذهب وأما جمع
 التصحیح فانما يقوله من يقول
 كانوا في البراغيث واذا كان
 المنعوت معلوماً بدون النعت
 نحو مررت بأمرئ القيس
 الشاعر جازاك فيه ثلاثة
 اوجه الاتباع فيحذف
 والقطع بالرفع باظهاره
 وبالتنصب باظهاره
 ويجب ان يكون ذلك
 القول أخص اواعنى في صفة
 التوضيح وادرج في صفة
 المدح واذم في صفة الذم
 فالأول كالأول المذكور
 والثاني كالأول بعض
 اعراب الحمد لله أهل
 الحمد بالتصنيف والثبات كما
 في قوله تعالى وامرأته
 حمالة الحطب يقرأ في
 السبع حمالة الحطب
 بالتصنيف باظهار اذم بالرفع
 اما على اتباع أو باظهار
 هي ثم قلت هو الثالث عطف
 البيان وهو تابع غير صفة
 يوضع متبوعه أو يخصصه
 نحو * اقدم بالله ابو حفص
 عمر ونحو أو كفارة طعام
 مساكين ويتبعه في أربعة
 من عشرة ويجوز اعرابه
 بدل كل ان لم يجب ذكره
 كونه مقام زيد اخوها

أى الذى انحصر المقصد فيه **مؤادة** يقترب البيان من البدل بوجوده منها ان
البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا للضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتشكيك
ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا للجملة ولا فعلا ولا تابعا للفعلة ومنها ان البدل هو المتصور
وماقبله وسيلة ومنها انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل في الجميع
اه تصرح (قوله اوله يمتنع) كذا في بعض النسخ فاوتوا بنية ولم يمتنع عطف على
محب وفي بعضها وان لم يمتنع وهو عطف على ان لم يجب وقوله ولم يمتنع احلاله محل
الاول عبارته احسن من عبارة ابن مالك في آفته لان ابن مالك انما ذكره ورتين
والمنصف اتي بقاعدة كناية تشمل على جميع الصور وتلك القاعدة كل ماوجب
كونه عطف بيان جارا عرابه بدله كل ان مع احلال الثاني محل الاول ولم يجب
ذكره (قوله نحو يازيد الحارث) مثال لما يمتنع احلاله محل الاول لان الحارث
لوا عرب بدلا من زيد لزم لدخول يا على الاسم المحلى بال لان البدل على نية تكرار
العامل فتعين امرابه بيا ناوا واسترض بأن العلة المانعة من جعله بدلا تاتي في جعله
بنا نا لان فلانان العاقل في التابع هو العامل في المتبوع فيسا عاملة في الحارث على
كل تقدير فمتنع امرابه بيا نا ايضا وكذا ان فلانان العامل في التابع هو العامل في
المتبوع الا في البدل لا فرق وان فلانان العامل هو التبعية فلا يمتنع كونه بدلا
كالم يمتنع كونه بيا نا فلان الفرق بينهما هو هذا الاشكال وارد على بقية الامثلة اه
فيشى الا ان يقال يغتفر في التابع (قوله و يمتنع في شعوم ابراهيم) أى و يمتنع
كونه بيا نا في شعوم لان مقام معرفة لا شاقته الى ابراهيم فلو جعل عطف بيان على
آيات في قوله تعالى آيات بينات لزم كون عطف البيان معرفة تابعة لشكركم وقد مر
وجوب المتابعة اه فيشى وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات
مخالف لاجتماع البصر بين الكوفيين على ان المسكرة لا تبين بمعرفة وجميع المؤنث
لا تبين بالفراد المذكور ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم نهوا على ان البدل منه ان كان
متعددا او كان بدلا غير واف بالعدة تعين الشطع وانما التفسير منها مقام ابراهيم
او بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ او خبر مبتدأ اه تصرح وذكر بعض انه
بدل بعض على تقدير الرابطة أى مقام ابراهيم منها او انه بدل كل يجعله المقام
اعظمه كأنه عين الآيات فتأمل اه من ليس على الفاكهى (قوله وقرأ قالون
عيسى) يمتنع البيان لان قالون اوضح من عيسى قال في التصريح وقول الزمخشري
والجرجاني يشترط في عطف البيان كونه اوضح وأخص من متبوعه بخلاف لقول
سيبويه في ياهذا اذا الجملة ان اذا الجملة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح
وأخص من المضاف الى ذى الاداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذى

ولم يمتنع احلاله محل الاول
نحو يازيد الحارث وهو ان ابن
التمار في البكري يشبه
و يابن نصر نصر او يمتنع
في شعوم مقام ابراهيم وفي شعوم
باسم عبد سر زعفران قالون
عيسى واقول قولي تابع
خمس سهل التوابع كلها
وقولي غير صفة

بالنصب وذلك لا يجوز لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من أل وجب أن يعطى
ما يستحقه لو كان منادى وتوفيل لو كان منادى لقبيل فبما توفيل بالضم لا يأنفلا
بالنصب ومنها أن يضاف اسم التفضيل إلى عام ويتبع بصيغة مفعول يداً ففصل
الناس الرجال والنساء لا يأنفون أحلال الرجال محل الناس لأن نوى أحلال ما عطف
عليه وهو النساء محل الناس فيكون التفسير يداً أفضل النساء وذلك لا يجوز لأن
اسم التفضيل إذا قصد به الزيادة على ما أشبه له يشترط فيه أن يكون مفعولاً ومن
ثم خطئ من قال أنا أشرف الناس والجن ومهما أن تتبع من لغة أي مضاف نحو يا أيها
الرجل غلام زيد ينصب الغلام لأن الغلام لو توفى أحلاله مثل الرجل لرفع لأن
الرجل في هذا التركيب واجبة الرفع لأنه مفعول أي ومنها أن يتبع مجرور رأى
بفصل نحو يا أي الرجل زيد وعمر ومررت لأنه لو توفى أحلال زيد مع ما عطف
عليه وهو عمر ومحل الرجلين لم يضافه أي إلى المعرفة الشاردة وهي لا تضاف إليها
إلا إذا كان بينهما جمع مذكر نحو رأيت يداً حسن أو عطف على أي منها
* نحو أي رأيت فارس الأعراب * ومنها أن يتبع مجرور كلاً بمفصل نحو كلاً
أخو يلهز يدوعمر وعندى لأنه لو توفى أحلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمر ومحل
أخو يلهز لم يضافه كلاً إلى مفرد وهي أفعال تضاف إلى منسوبة غير مفرد وشذ
* كلاً أخى وخلى * قال الواضع في الخواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنيّة على
أن البدل لا بد أن يكون صالحاً للاحلال محل الأول وفيه نظر لأنهم يعترفون في
النواحي ما لا يتشرفون في الأول وفيه نظر لأنهم يعترفون في كونه
وكونه بدلا مع أنه لا يجوز أن أنت وقال أبو سعيد على ابن مسعود أول ما يقال في نعم
الرجل زيد أن زيد يبدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد وقال الفخر وهذا
الاستثناء مبني على أن البدل من في حكم الطرح والبدل هو المقهور ومذهب سيدييه
أن البدل منه ليس مودراً بالكتابة لأنه قد يحتاج إليه لغرض آخر كقولك زيد
رأيت غلاماً من رجالنا خافى ذهبته يدراً الأول لم يصح كلاً من أه تصریح (قوله
أنا بن النارك الخ) قاله المرار الأسدي وهو من الوافر بشر هو بشر بن عمرو وكان
دجرج ولم يعلم جارجهم والمعنى أنا بن الذي ترك بشر بحيث تنظر الطير وأن تقع
عليه إذا مات وذلك لأنه لا تتناول مادام به روح (الأعراب) أنا بن تدأ بن خبر
لنارك مضاف إليه والبكري مضاف إليه وبشر عطف بيان على البكري وليس
بداً لأنه في حكم تحية البدل منه فيكون النارك داخل على بشر ولا يجوز النارك
بشر وهو محل الشاهد والطير بدأ أو ترقيه خبره والجملة حال من البكري
وعليه بناءً بوقوع التصويب على التعليل أي بوقوع الطير لاجل وقوعها عليه (قوله

أنا بن النارك البكري بشر
عليه الطير ترقيه وقوعها
بشر عطف بيان على البكري
وليس بدلاً لأنه يحتاج أنا بن
النارك بشر لا يضاف ما
فيه إلا نفس الاسم إلى المختار
منها إلا أن كان المضاف
سعة مثلاً أو غيره من جمع
الذكر أو المذكر لا يجوز
الضاربين

انی واسطہ طائرین سے طورا

لان نصرا التاني مرفوع
والثالث منصوب فلا يجوز
فيه ان يكونا بدلين لانه
لا يجوز ان يصرا بالرفع ولا بالنصر
بالنصب قالوا وانما نصرا
الاول عطفيان على اللفظ
والثاني عطفيان على
المحل واسند كل ذلك ابن
الطراوان الشئ لا يبين
نفسه قال وانما هذا من باب
التوكيد اللفظي وتابعة على
ذلك المحمدران انما مالان
ومعني فان ذلك باسعيد
كرز يضم كرز وجب كونه
بدلا مما منع كونه بالان
البدل في اب النداء حكمه
حكم المنادي المستقل وكرز
اذ اؤدى ضم من غير ضمير
واما البيان المفرد التابع لمبني
فيجوز رفعه ونصبه وضمه
ضمه من غير ضمير ومعك في
ذلك الرفع والتوكيد نحو
يارب الفاضل والفاضل
وياتيهم اجمعون واجمعين
وكذلك يمنع البيان في نحو
قرأ قالون عيسى ونحوه مما
الاول فيه أو رفع من التاني
وانما قال العلماء في قوله
تعالى آتاه رب العالمين رب

بالتبادل كل نحو صراط الدين
بأنه نصفها نالها بها

تريد عمرو وهو هذا زيد حار
والاحسن عطف هذه
الثلاثة بيل ويوافق متبوعه
ويخالفه في الاظهار والتعريف
وضددهما لكن لا يدل ظاهر
من ضمير حاضر الا يدل بعض
أو اشكال مطلقا أو يدل كل
ان أفاد الاحاطة به وأقول
البدل في اللغة العوض وفي
التنزيل هيئتي ربنا أن يبدلنا
خيرامنا وفي الاصطلاح
أذكر والتابع جنس
يشمل التوابع والمقصود
بالحكم فصل مخرج النعت
والبيان والنأ كيد فانه
مقتضى ما لا يصدق بالحكم
لأنه مقصود بالحكم ولتكون
بما القوم لازيد فان زيدا
منه عنه الحكم فلا يصح
أن يقال انه المقصود بالحكم
والضد عمرو في جائز عمرو
أو فعمرو أو ثم عمرو أو الفوق
سعي عمرو فانه مقصود بالحكم
مع الاقل فلا يصدق عليه أنه
المقصود بالحكم ولا واسطة
مخرج للعطف عطف النسق
في نحو جائز زيد بعمرو فانه
وان كان المقصود بالحكم
لكنه انما يتبع بواسطة
حرف العطف وأما مائة

بعمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان بعمونه التكرير (قوله والاحسن الخ) انما
كان أحسن لأنه يتوهم في بعض الصور أنه صفة كما اذا قلت رأيت رجلا حمارا فانه
يتم عمل البديل ويحتمل أنه صفة بان يريد بعمرو أنه جاهل فاذا عطف بيل زال ذلك
أه تصریح (قوله ويوافق متبوعه) أي وجوباً في ثلاثة من ثمانية واحده من أوجه
الاعراب الثلاثة وواحد من التذكير وشدته واحد من الافراد الثلاثة والجمع
في غير بدل البعض (قوله ويخالفه) أي جوازاً في الاظهار والتعريف وضددهما
وهما الاظهار والتكرير (قوله والمقصود بالحكم) أي وحده مخرج النعت والبيان
والتوكيد كما قال المؤلف وعطف النسق ثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصوداً بالحكم
أصلاً وهو المعطوف بالابتداء كجائي أم هي وبيل ولكن بعد النفي والنهي كجاء زيد
لا عمرو وما جاء بيل عمرو ولكن عمرو وأما المعطوف بالافعال فلان الحكم السابق
وهو اثبات الجائي عز يد مني عنه بلا وأما المعطوف ببيل ولكن بعد النفي فالحكم
السابق هو نفي الجائي والمقصود به انما هو الاول دون الثاني النوع الثاني ما هو
مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لأنه هو المقصود به
وحده وهو المعطوف بالافعال ثم وار وحتى وام والمعطوف بالواو اثباتاً أو نفياً نحو جاء
زيد وعمر وما جاء زيد ولا عمرو والنوع الثاني مخرج النعت والبيان خارج
بما مخرج النعت والتوكيد والبيان والنوع الثالث ما هو المقصود بالحكم دون
ما قبل وهو المعطوف ببيل ولكن بعد الاثبات نحو جاء زيد بعمرو ولكن عمرو وهذا
النوع خارج بقوله بلا واسطة والمراد بالواسطة حرف العطف وهو الاقل قد يكون بين
البدل والمبدل منه واسطة نحو تكون اذا عدا الاثباتاً أو آخرها أه تصریح مع زيادة
فواتا والمراد بالواسطة الخ قول المؤلف ونحو جاء زيد وهو المعطوف بالابتداء
بالحساب ومنه المعطوف ببيل ولكن بعد النفي وقوله مخرج للعطف عطف النسق
في نحو جاء زيد بعمرو ومنه جاء زيد بعمرو فانه في نحو قوله للعطف
(قوله وأما مائة) وزاد بعضهم قسماً سابغاً وهو بدل الكل من البعض نحو
جئت غداً يوم الجمعة فيوم الجمعة بدل من غداً بدل كل من بعض واستدل له
بقوله رحم الله اعظم ادقوها بمسحرات طالحة الطلحات

وطالحة الطلحات هو رجل من بني خزاعة زوج مائة رجل من عشرين مائة بكر
من أهله ونحوه من مائة فولدت كل بكر منهن غلاماً فسميته طالحة فلما
كثرت عددهم قالوا طالحة الطلحات منسوب الى هذه المائة فطالحة الطلحات بدل من
اعظم ابدال كل من بعض وردبانه أطلق الاعظم على الكل من باب اطلاق
البعض على الكل مجازاً فهو بدل كل من كل واستدل أيضاً بقوله

لمياء في شفتها حقة لعمس * وفي اللغات وفي انباها شفت
والعمس السواد ورد هذا البيت بانه مسنوع ولا يعرف قائله قال يس فالعمس
بدل غلط لان الحوة السواد بعينه والعمس سواد مشرب بحمسة ورد بانه من باب
التقديم والتأخير والتقدير في شفتها حقة وفي اللغات لعمس وفي انباها شفت
اه واختار السيوطي اثبات هذا القسم واستدل له بقوله تعالى فأولئك
يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن جنات عدن بدل من الجنة بدل كل من
بعض لان الجنات جمع جنبة وفيه من رد بانه يجوز أن تكون أل للجنس أو
الاستغراق فهو بدل كل من كل (تنبية) هذه الانقسام الستة تجري في الفعل
كقوله تعالى ومن يفعل فلك يات انا ما يصاعف فيصاعف بدل من يات بدل كل قال
الخليل لان مضاعفة العذاب هي اتي الاقام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله
يرحمك تسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله
ان على الله ان يابعا * تؤخذ كرها او تعجب طائعا
لان الاخذ كرها والمجبي طائعا من صفات المباينة وبدل الاضراب والغلط نحو
ان تطعم زيدا تكسها كرمك اه كلام الشاطبي وسبقه لذلك الرازي (قوله بدل
كل) وسماه ابن مالك البدل المطابق وهو أولى لان من أقسامه أن يكون في الله
نحو صراط العزير بالحسين فائدة بدل في قراءة الجرو والله مستوف عن يوسف
بالكافية والجزئية اه تصریح بتصريف (قوله وبدل اشتمال) ويتبع هو وبدل
البعض الى ضمير بخلاف بدل الكل فلا يحتاج لضمير واعلم انه اختلف في المشتمل
في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلاه الجرولي بأن
الثاني امامة الاول كما عجبني الجار في حسنهما أو مكتسب منه صفة نحو سلب زيد
ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم عليه جواز ضربت
زيدا على الاشتمال وهم منعو ان ذلك وقال القساري المشتمل هو الثاني بدليل مرق
زيد ثوبه ورد مرق زيد فرعه وقبل لا اشتمال لاحدهما على الآخر وانما المشتمل
المستند الى الاول على معنى أن الامتناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما
استند اليه على قصد غيره حماية لعلق به ويكون المعنى تخمسا بغير الاول وهذا القول
أصح عند السيرافي وأبي العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال
لا كتف المسند بالاول وقيل ان هذا المذهب هو التحقيق ولذا اختاره الموضع
فقال بدل شيء من شيء يشتمل عامه على معناه اشتمالا بطريق الاجمال أي يكون
دالاعياه اجمالا ومقاضيها لوجه ما عجب تبق النفس عند ذكر الاول متشوفة
الى ذكره أعم من أن يكون اشتمال انظر على المظروف أو لا فقواهم كاشتمال

بدل كل مسج
بعض من كل وبدل اشتمال
وبدل اشتمال

و بدل نسيان و بدل غلط فبدل السكك نحو اهدنا

(٢٧٤)

النصر اهل المستقيم صراط الله

فالنصر اهل الثاني هو ثقتي
انصر اهل الاول و بدل
البعض نحو والله على الناس
سبح البيت من استطاع اليه
سبيلا فن في موضع خنفس
على انها بدل من الناس
والمستطيع بعض الناس
لا كاهم و بدل الاشتمال نحو
ويسألونك عن الشهر الحرام
قَالَ فِيهِ مَقْتَالٌ بِدَلِّ مِنْ
الشَّهْرِ وَلَيْسَ الْقِتَالُ نَفْسَ
الشَّهْرِ وَلَا بَعْضُهُ وَلَا سَكَنُهُ
مَلَابِسٌ لَهُ لَوْ قَوَّعَهُ فِيهِ وَبَدَلُ
الْأَشْرَابِ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ إِنَّ الرِّجْلَ لَيَصِلُ
الصَّلَاةُ مَا كَتَبَ لَهُ نَصْفُهَا
ثُمَّ أَرَبَهَا إِلَى الْعَشْرِ وَضَابِطُهُ
أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ وَالْمَبْدَلُ
مِنْهُ مَقْصُودِينَ فَصَدَّاحُجَّاجًا
وَأَيْسَ بَيْنَهُمَا تَوَافُقٌ كَمَا فِي
بَدَلِ السَّكَنِ لَا كَاتِبَةٍ وَجَزْئِيَّةٍ

الظرف على المظروف قيد للدخال فان الشهر ظرف للقتال اه انصر بجز زيادة
(قوله و بدل نسيان و بدل غلط) فالمتعاق باللسان غلط و بالقلب نسيان و الاضرب
محله القلب و اللسان مع الان الاول والثاني مقصودان قصد اصحهما مستمرا (قوله
ما كتب له نصفها ثلثمائة اربع الى العشر) فثلاثها او ما بعده بدل انتقال لا اضرب ابطالى
من افسه فيها و لهذا معنى بدل البداء لان المشكك في خبر بشئ ثم يبدله ان يخبر بآخر
من غير ابطال الاول (قوله أو البديل والمبدل منه مقصودين) ان قلت قصدتهما معا
ينافي ما تقدم من ان المقصود البديل وحده والجواب ان المراد انه لم يتبين فساد الاول
والمراد دفع الابرار اه در دير (قوله و بدل النسيان كقولك جاني زيد عمرو اذا كنت
الح) المناسب ان يقول اذا كنت قصدت زيد انتم ظهر فساد فقلت عمرو (قوله على
معنى الح) فالبديل ليس نفسه غلط بل منزيل للغلط الحاصل بالمبدل منه (قوله وذلك
على وجهين) أى المختلفان على وجهين الاول أن يكون المبدل منه مضمرا والمبدل
ظاهرا والثاني بالعكس (قوله فابدال الظاهر الح) توضيح لاقسام الاربع وقوله
نحو جاني خمير عن قوله فابدال (قوله وأوجب ابن مالك الثاني الح) الحاصل
ان قلت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت تو كيد بالانفاق من البصري والكوفي
ورأيتك اياك تو كيد عند السكوفي وابن مالك لا بدل خلافا لاصريين قال ابن مالك
في شرح التسهيل وقول الكوفي عن عدي أصح لان نسبة المذهب المتصل من
المذهب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فقلت أنت
والمرفوع غير كيد بالانجتماع فليكن المنصوب تو كيد اما لفرق بينهما ما تخكم قال
الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انهم اذا أرادت التوكيد
أنت بالضمير المرفوع فقالت جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت واذا أرادت

كفا في بدل البعض ولا ملايسة كفا في بدل الاشتمال و بدل النسيان كقولك جاني زيد عمرو واذا
كنت اغما فصدت زيدا أولا ثم تبين فساد صدك فذكرت عمرو و بدل الغلط كقولك هذا زيدا جار والاصح
انك أردت أن تقول هذا حمرا فسبقك أسانك الى زيد فرفعت اغما بقولك جار وسماه النحويون بدل الغلط
على معنى بدل الاسم الذي هو غلط الا ترى أن الحمرا بدل من زيد وان زيدا اغما كمر غلط او يصح أن يمثل
لهذه الابدال الثلاثة بقولك جاني زيد عمرو ولان الاول والثاني ان كانا مقصودين قصد اصحهما فبدل اضرب وان
كان المقصود اغما والثاني فبدل غلط وان كان الاول مقصودا أولا ثم تبين فساد صدك فبدل نسيان * ثم اعلم ان
البديل والمبدل منه يتجهان بحسب الظاهر والاعتبار بعبارة أقام وذلك لان ما يكونان ظاهرين ومضميرين
ومختلفين وذلك على وجهين فابدال الظاهر من المظهر نحو جاني زيد أخوك وابدال المظهر من المضمير نحو ضربت
اياها فاباه بديل أو تو كيد وأوجب ابن مالك الثاني وأستط هذا القسم من أقسام البديل

ولولت غتر شمة هو كان
 بالانفاق تو كبد لا بدلا
 وابدال المضمرة من الظاهر
 نحو ضربت زيدا اياه واسقط
 ابن مالك هذا التسم ايضا
 من باب البدل وزعم انه ليس
 بمسعود قال ولو سمع لا عرب
 توكيد الابدال وفيما ذكره
 نظروا له لا يؤكدا القوي
 بالاضعيف وقد قالت العرب
 زيدا هو الفاضل وجوز
 النحويون في هوان يكون
 هلا وان يكون مبتدأ وان
 يكون فضلا وابدال الظاهر
 من المضمرة فيه تفصيل وذلك
 ان الظاهر ان كان بدلا من
 ضمير غيبة جازم مطلقا كقوله
 تعالي وما انسانيه الا الشيطان
 ان اذ كره فان اذ كره بدل
 من الهاء في انسانيه بدل
 اشتمال ومثله وترثه ما يقول
 وقول الشاعر
 على حاله وان في القوم جاتا
 على جوده لئن بالاعاظم
 الا ان هذا بدل كل من كل
 وان كان ضمير حاضر فان
 كان البدل مضافا او اشتمالا
 جاز نحو اعجبني وجهك واعجبني
 عليك وقوله
 اوعدي بالسجن والاداهم
 رجلى فرجلى شقة الناسم
 فرجلى بدل بعض من ياء
 اوعدي وقوله

البدلية وافقت بين التابع والمبوع فكانت جئت أنت ورايتك اياك ومرت به
 به فيجوز لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل من سيبويه
 وناقاه عنه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما يلقون فهم شافهوا العرب وعرفوا
 مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بان يقال ان نسبة المفضل الى المتصل الى آخر
 مقالة ابن مالك السابقة اه تصحيح (قوله ولولت غتر شمة هو الخ) لانه لا بدل
 ضمير رفع من ضمير نصب لما تقدم انهما متوافقان في الاعراب بخلاف التوكيد
 فان ضمير الرفع المنفصل يؤكده كل ضمير متصل تامل. (قوله وابدال المضمرة من
 الظاهر الخ) هذا ثلث الاقسام الاربع (قوله وابدال الظاهر من المضمرة الخ)
 هذا رابع الاقسام وهو مبتدأ وقوله وفيه تفصيل خبرا للمناسيب حذف الواو
 الا ان يقال في العبارة حذف أي ردها لبدل الخ (قوله جازم مطلقا) أي في جميع
 انواع البدل سواء كان كادا أو مضافا أو اشتمالا أو ضمرا بيا أو قسما من الغلات
 وترك الشارح مثال البعض نحو زيدا فله عينه ومثال الاضربا ضمير بهمرا
 والضمير زيدا (قوله ان اذ كره) في تأويل مبتدأ بدل من الهاء (قوله وترثه
 ما يقول) فمما يقول في تأويل مبتدأ بدل من الهاء (قوله على حاله الخ) من
 بحر الطويل وقوله القرزدي وعلى حاله متعلق بجاد في بيت قبله وان مفتوحة
 على الفاعلية أي لو ثبت ان في القوم حالتها وفي القوم خبران وعلى جوده متعلق
 بضمير وكذا بالياء وحاشا بالجر بدل من الهاء في جوده وهو محتمل للساورة لان
 القافية مجرورة والبدل يمكن فعدل اليه ولو رفع على انه فاعل لضم جازم ويكون
 في البيت اقواء وهو من عيوب الشعر وهو اختلاف حركة الروي اه (قوله
 الا ان هذا الخ) لما كان قوله وقوله لشاعر عطفًا على ما قبله وهو قوله وقوله
 تعالي الخ فيقوهم ان البيت من بدل الاشتمال كالذي قبله استدرك عليه بقوله
 الا ان هذا الخ (قوله وان كان ضمير حاضر) وهو ضمير المخاطب والمنكسر ومثله
 للمخاطب بمنزلة بدل البعض وبدل الاشتمال ومثله للمتكلم بمنزلة بدل الاشتمال
 فجملة الامثلة اربعة الاولان للمخاطب والاخيران للمتكلم (قوله نحو اعجبني
 وجهك) يفتح البناء للمخاطب أو بكسرهما للمخاطبة ووجهه بدل من التابع بدل
 بعض وكذا يقال في قوله اعجبني علمك الا ان علمك بدل اشتمال (قوله اوعدي
 بالسجن الخ) من بحر الرجز والاداهم جمع ادهم وهو القيد وشقة بالشي المعجمة
 شم ثمانية ساكنة ونون بمعنى غليظة والمناسم جمع المنسم يفتح الميم كسر السين
 وهو خوف البعير فاستعير للانسان (الاعراب) أو عد فعل ماض والتون اللوقاية والياء
 مفعول وبالسجن متعلق بأوعد والاداهم مفعول عليه ورجلى بدل من الياء

ذريتي ان امرئك لن يطاعا
وما الفيتي حلي ضاعا
فلم ي بدل استعمال من ياء
الفيتي وان كان بدل كل فاما
ان يدل على الاحاطة اولان
دل علمها ان شعورنا كون لنا
عبد الاقوانا واخرنا وان
كان غير ذلك امتنع فحوت
فريدو رأيتنا زيدا وجوز
ذلك الانفس والكوفون
تمسك بقوله

بكم قرش كفيما كل معضلة
وام نبع الهدي من كان ضليلا
وكذلك يفسرهمان بحسب
التعريف والتذكير الى
معرفة نبحوا هدا الصراط
المستقيم صراط الذين
ونكرتين نبحوا للتبيين
فماز احداثي ومتخالفين
فاما ان يكون البدل معرفة
والبدل منه مذكورة نحو الى
صراط مستقيم صراط الله
او يكونا بالعكس نحو لستما
بالناسية ناسية كاذبة وقول
الشاعر

هان مع اليوم أخاه غدوا
ثم قلت في الخامس عطف
النسق وهو بالواو

في أوعدني وهو محل الشاهد فرجلى مبتدأ بثنية المتاسم خبره (قوله ذريتي
الح) من قصيدة من الوافر اى اتركبني والخطاب للسارة والفيتي اى وجهه
وذريتي فعل أمر والياء مفعول وان حرف تنوين كيد نصب وأمرك اسمها ومضاف
اليه وان يطاعا نائب ومنصوب رالفه للاطلاق وما الفيتي فعل وفاعل ومفعول
وحلي بدل استعمال من اياء ومضاف مفعول الفيتي (قوله تكون لنا عبدا
لاقوانا الح) فاقوانا واخرنا بدل كل من الضمير الجار مجرور باللام ولذا لم يبدل
مع البدل وناسا للاقول والآخر (قوله وان كان غير ذلك) اى البدل لم يدل على
الاحاطة (قوله بكم قرش الح) أول قرش من فهو وهو قرش وهو قرش وهو قرش
وقرش تصغير قرش والقرش حوت يأكل حبات البحر لا يمر بشئ من الغث
والسمين الا أكلاه فهي تأكل ولا تأكل ولا يعلم ولا يعلمها وقبل قرش اولاد
النضر دون اخوته من ابناء كنانة وسمى ولدا النضر قرش لان النضر كان بقرش
من خله اناس وحاجتهم اى ينشئ عنها وكان بنوه يفتشون عن حاجة أهل المرسى
فيرودونهم بما يلغونهم وكفى اى وقينا اوكل معضلة من اعطى الامر اى زادوا شدة
وهي بكسر الصاد المعجمة وأم بمعنى قصد عطف على كفيما والهج الطريق
والضليل بكسر الصاد وتشديد اللام بمعنى كبر الضلال (الاعراب) بكم جار مجرور
متعلق بكفيما وقرش بدل من الكف في بكم وكفيما كل معضلة فعل وفاعل
ومفعول ومضاف اليه وأم فعل ماض ونسج وشعول والهدى مضاف اليه ومن
موصولة فاعل أم وكان فعل ماض واسمها مستتر وضليلا خبرها وخلة كان
راسمها وخبرها صلة من والشاهد في البيت ان قرش بدل من غير الخاضع وهو
الكاف في بكم ولم يدل على الاحاطة (قوله حدائق) جمع حديقة وهي البستان وهو
بدل من مفاز (قوله صراط الله) بدل من صراط (قوله ناسية) بدل من الناسية (قوله
ان مع اليوم الح) انشد الشاعر في واوله * لا تلواها وأدلوها ادلوها وغدوا بدل
من اخاه والضمير في أخاه عائد على اليوم وهذا بدل كرى فلا يحتاج لعائد كأنه قال ان
مع اليوم غدا وفي هذا عادة لام غدا واعرابه عليها والافى قد حذفت اء تباطى
غير هذا واعرابه على الحال فتقول غدا قال في الشراهد ان غدا وابل من اليوم ولا
حجة له لان غدا وما منصوب واليوم مجرور فلو قال ان بدل من قوله مع اليوم كان صحيحا
اهـ قوله الخامس عطف النسق بكسر الهمزة وياء الفتح الشكركة والعطف في اللغة
الرجوع والنسق بفتح السين اسم مصدر وهو بالسكون يقال نسقت الكلام أنسقه
اى عطفت بعضه على بعض قاله الفساحى وقال الفيتي يحتمل ان عطف بمعنى
معطوف لان الكلام في التوابع فالهاق المصدر على اسم المفعول ويحتمل انه على
حذف مضاف اى ذو عطف النسق وهو المعطوف ويحتمل انه صار في الاصطلاح

فلما على المعطوف اه فشيء اذا أول عطف به طوف والنسق بالنسوق كانت
 الاضافة البيان وكذا اذا قدر ذو عطف لان صاحب العطف هو المنسوق
 وأما الوجه المضاف والمضاف اليه عام ما لا امر ظاهر تأمل وعطف النسوق في
 الاصطلاح تابع بتوسطيته وبينه وبين ما بعده أحد الأحرف الآتي ذكرها الخرج بما بعد
 أي التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنة رأيت أسد فأتبع الغضنة بتوسط
 حرف التفسيرية وهو أي وليس من الأحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسوق وإنما
 هو عطف بيان بالاجلي على الآخري وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الاء هنا
 ذهب الكوفيون إلى أن أي عاطفة (قوله لطلق الجمع) عدل عن تعبير ابن الحاجب
 بالجمع المطابق للتأنيدهم تقييد الجمع بالاطلاق والحق ان مؤدى العبارتين واحد
 لانه ليس المراد هنا تقييد الجمع بتقييد في مقابلته اطلاق وإنما شاهدان توهم فرقا
 بين الاء والتوسط فغابرة الفقه أي بين الاء المطابق ومطابق طائفة وما ذكره من انها
 مع جمع سواء صحح خلافه فراء وهشام وثعالب عن الكوفيين وقطرب بين القصرين
 زعمهم انها تقييد الترتيب ومجيئها للمصاحبة أكثر ولا ترتيب كغيره واعكس الترتيب
 قابل فتمكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للعبية بار بجهة وللتأخير بحسبان
 وللتقدم بمرجوحية هذا امر اذا تسهل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث (قوله
 والترتيب) وهو معنوي وذكري فالله تعالى أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله
 تعالى خلقت فسراك والذكري أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه
 بحسب الذكري فافظا لان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول ولا كثيرا يكون ذلك
 في عطف مفصل على مجمل نحو قدس أولو موسى اكبر من ذلك فقالوا ارحمهم جبهة
 واعترض على الترتيب المعنوي بقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم فان الاهلاك
 متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ما في الترتيب قاله
 الفراء والجواب ان المعنى أردنا اهلا كما سألنا اهلا بأسه فجاء البأس مترتب على
 الارادة والتقابل بالترتيب هو والجمع هو ومطلقا ومنعه الفراء مطلقا وقال الجرمي
 لا تقييد الترتيب في البقاع ولا في الامصار يتكامل بين الدخول في قولهم مطونا
 فكذا فكذا اذا كان موضع المطرفه ما في وقت واحد اه تصریح وأجاب بعض
 عن الآية بأن فيها القلب بما العفة في تعاقب الاهلاك بهم حتى كأنهم اهلكوا قبل
 مجيء البأس أي العذاب والتعقيب معناه كون ما بعد الفاء واقعا عقب ما قبلها من
 غير مهلة وتراخ واعترض على التعقيب بقوله تعالى الذي أخرج المرعى فجعله غثاء
 أحوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى أي بآس أسود وثجيب بأن
 الفاء ثابتة عن ثم كجاء عكسه في قوله جرى في الانابيب ثم اضطرب وما قبل من ان

انما في الجمع وبالفاء الجمع

حمله ففعله غناء عطف على جملة مخدوفة وان انشدي رفضت مدة ففعله غناء فهو
 معترض بأن مضي المدة لا يوجب اخراج المفعول في الاشكال في الفاء الداخلة على
 قوله ففعلت وان مع الجواب باعتبار الفاء الداخلة على قوله ففعله غناء فتأمل وأجاب
 يس بأنه يكفي ان أول اجزاء المفعول في اخراج وان لم يحصل تمامه الا في زمن
 طويل اه قال العلماء والتعقيب في كل شيء يحصل بتعدد ذات البصرة فيجداد
 اذا كان بينهم ابواب ودخلت بعد ذلك بخلاف ما اذا دخلت باحدة ثلاثه أيام فانه يس
 وهذا يصح جواباً عن قوله ففعله غناء واستعماله في التعقيب في كل شيء بحسبه
 معني حقيقي كما يؤخذ من المعنى وقيل ان استعمال الفاء فيما ترسخ زمان وقوعه
 عن الاول اغناء هو بطريق المجاز اه يس وأما قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل
 من السماء ماء فتصبغ الارض بخضرة فيجتمل ان الفاء على حقيقته فافيه تكون
 الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر قال ابن عطية وقد شاهدنا في السوس
 الاقصى نزول المطر به رفعت فأصبحت تلك الارض الرملة التي نسميها الرياح قد
 اخضرت نباتات ضعيف (قوله والترتيب والمهولة) يفتح الميم بمعنى التراخي وأما ضم
 الميم في عكار الزيت وفي حواشي السعدان المهولة يفتح الميم التراخي وأما ضمها
 فترك بين التراخي وردي الزيت وذهب بعض الى ان ثم لا تشيد الترتيب ثم كما
 يشوه تعالى خلقتكم من نفس واحدة ثم جعل منهن أزواجه في سورة الزمر وأجيب
 بأن ثم فيها معنى الواو بدليل هو الذي خلقتكم من نفس واحدة وجعل منهن أزواجه
 بالواو في الاراف والاصلة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تغلبت عن التراخي
 بدليل قولك أعجبتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان ثم في الترتيب
 الاخباري ولا تراخي بين الاخبارين وقد توسع ثم موضع الفاء كقوله * كهز الرديني
 تحت العجاج * جرى في الانابيب ثم اضطرب * اذا الهزمتي جرى في الانابيب الرمع
 وقوله الاضطراب ولم يترسخ عنه قال في المعنى وقال بعض الظاهر ان الاضطراب
 والجرى في زمن واحد لا أن يقال ان الترتيب يحصل في لحظات اطية والردني
 منسوب الى امرأة تسمى رديئة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج يفتح العين
 الغبار والانابيب جميع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب اه تعريض (قوله
 ويحتي) والعطف بها قليل عند البصري وانكره السكوني بالكيفية ويجوز نحو
 جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أيتي على ان
 حتى فيه ابتداءية ران ما بعدها على ضمها عامل ويشتط في العطف بحيث أربعة
 أمور الاول كون الموطوف اسم لا فعلاً لا مفعولاً من حتى الجارة وهي لا تدخل
 على الافعال فلا يجوز على العطف اكرومت زيد اكل ما أقدر عليه حتى أذت

والترتيب والتعقيب و
 الجمع والترتيب والمهولة
 ويحتي للجمع والغاية

نفسى خادما له وبخل على زيد بكل شئ حتى منعه دانا وأجازوا ابن السيد والناس
 كونه ظاهرا لامرهم كما أنه شرط مجرور بها فلا يجوز قام الناس حتى أنا ولا ضربت
 القوم حتى أنا وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضر اوي وقال في المغنى
 ولم ألق عليه غيره والثالث كونه مضافا من المعطوف عليه إما حقيقيا بأن يكون
 حراما من كل نحو أو كانت السمكة حتى رأسها أو فردا من جميع نحو عدم الحاجة حتى
 الشاة أو نوعا من جنس نحو أعجبنى القرم حتى البرق وإما مضافا بالتأويل نحو قوله
 ألقى الحقيقة كي ينفذ بغير حله * والراد حتى نفسه ألقاها

في رواية من نصبه نعله قال قوله ألقى الحقيقة في قوله ألقى كل ما يثقله ونعله بعض
 ما يثقله فيكون معطوفا على الحقيقة ويجعل الله مولا لمخزوم يسره القاهها وأما
 من رفع نعله فهي ابتداء وألقاها خبره ومن جرنعله فهي جارة أو شدا بالياء من
 في شدة الاتصال كنولك أعجبتني الجارية حتى كلامها أو يمنع حتى يلقاها انتهى
 تصريح والرابع كونه غاية لما قبلها كما سأتى الكلام عليه في الشرح (قوله وأما
 المتصلة الخ) فهي من مضمرة في نوعين وهي في هذين النوعين متصلة لأن ما قبلها
 وما بعدها لا يستغنى أحدهما عن الآخر وقيل لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا
 في أفادة الاستفهام بمثابة كنه واحدة لأنهما جميعا معنى أى ورجع هذا على الأول
 بأن اعتبار هذا المعنى راجع اليهما فلهذا لا إلى أمر خارج عنها بخلاف الأول فإن
 الاتصال فيه انشأه بين السابق واللاحق واللاحق الاتصال على ما هو
 باعتبار متعاطفهما المتصلين بها فهو لا امر خارجي وعرض بان لو جزم الثاني أنما
 يتأتى في المبوقية همزة الاستفهام لا همزة التسوية فيخرج الأول لتسوية النوعين
 وعليه اقتصر في المغنى وتسمى أيضا في النوعين معادلة المعادلة همزة في أفادة
 التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني ويترق النوعان من أربعة
 أوجه أوها وأثباتها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن المعنى معها
 ليس على الاستفهام وان المكالم معها قابل للتشديد والتكذيب لأنه خبر وثابتها
 وراعيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تتبع إلا بين جملتين وان الجملةتين لا يكونان
 معها إلا من تأويل المفردين كما هو وليست تلك كذلكها تصريح (قوله بل) يعطف
 به امرطين افراد معطوفا وان تسبق باليجاب أو امرأونى أو نسي وهي بعد
 الإيجاب والامرأونى المحكم عما قبلها حتى كأنه من كوت محم ولم يحكم عليه
 بشئ وجهه لما بعدها ومعناها بعد الخبرين وهما النهي والنفي تقرير حكم
 ما قبلها من نفي أو نسي على حاله وجعل ضده لما بعدها وهذا معنى قول المصنف
 ان تقرير متلوها أى حكم متلوها وأثبات نفيه أى المتلو أى حكمه لما بعدها وقوله

وبالم المتصلة وهي المبوقية
 همزة التسوية أو همزة
 يطالب بها ريبا النوعين وهي
 في غير ذلك مختلفة بالجملة
 ومساودة بل ويعنى بل وقد
 تفهم مع ذلك معنى الهمزة
 وبار بعد الطاب للتخفيف أو
 الأماحبة وبعد الخبر لأن
 أو التثنية كيان أو التثنية
 وبل بعد النفي أو التثنية
 ان تقرير متلوها وأثبات نفيه

لها

ولا يعطف قال اعل فمير
رفع متصل ولا يؤكده بالتفسير
أو بالعين لا بعد تو كيد
بمفعول أو بعد فاعل متاولا
على ضمير خفص اليا عادة
الخاص بهم وأقول معنى
كون الواو لطلق الجمع أنها
لا تقتضي ترتيبا ولا عكسه
ولا معية بل هي سالحة بوضعها
لذلك كنهان استعمالها
في مقام الترتيب قوله تعالى
وأوحينا إلى إبراهيم
واسماعيل وإسحاق ويعقوب
والإسباط ومثال استعمالها
في عكس الترتيب نحو وعيسى
وأيوب كذلك يوحى إليك
والى الذين من قبلك أعبدوا
ربكم الذى خلقكم والذين
من قبلكم انتم لربكم
واحجودى واركنى ومثال
استعمالها في المصاحبة
فانجيئناه ومن معه فى الفلك
ونحو فاعرفنا وجنوده ونحو
واذيرفع إبراهيم الشواهد من
البيت واسماعيل ومثال
افادة الفاء للترتيب والتعقيب
رسم للترتيب والمهمل قوله
تعالى اماته فأقره ثم اذا شاء

وبعد الاثبات أى وبلى بعد الاثبات والامراخ (قوله كذا يمكن الخ) الحاصل انها
عاطفة خلافا ليويس وانما تعطف بشرط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بنفى
أو من عند البصريين وان لا تفتقرن بلواو عند الفارسي والاكثرين فان واما
جملة فهي حرف ابتداء حتى يجر الاستدراك وليست عاطفة كقوله
ان ابن ورقاء لا تخشى بواو * يمكن وقائعه في الحرب تنتظر
فوقائعه مبتدأ وانما تظن خبره وليكن حرف ابتداء والواو ادر جمع بادرة وهي الحدة
أو تلت ليكن واورا هي حرف ابتداء أيضا نحو وليكن رسول الله أى وليكن كان
رسول الله وليس المنصوب عطفا للواو على أيا أسد من عطف المفردات خلافا
ليونس حيث جعل ليكن حرف استدراك والعاطف الواو لان متعاطفي الواو
المفردين لا ينفذان بالانجذاب والسلب أو سبقه بالانجذاب فتوقام زيد ليكن
عمر ولم يسم ولا يجوز ليكن عمر وبلا فراد على انه معطوف على زيد لقوات شرطه وهو
النفى أو انتهى خلافا لاسكوبين في اجازتهم ذلك (قوله غالبا) مسلط على جميع
ما بعده فهو قيد في الثلاث خلافا لما يوهه الشرح من انه قيد في الاولى وترك شرح
المسئلة الثانية التي هي قوله ولا يؤكده أى ضمير الرفع المتصل بالنس أو العين
لا بعد تو كيد بمفصل الخ نفوا كرمته نفسي أي بمعنى لا فصل بالمفعول وشيكون
أنت نفسك قائما لفصل بالمفصل ومن غير الغالب قم نفسك أو عينك كذا أفاده
شيخ الاسلام (قوله على ضمير رفع متصل) أحسن ترزبه عن الظاهر وعن الضمير
المتصل من نوعا كان أو منصرفا أو الضمير المنصوب المتصل فانه يعطف بدون شرط
كقوام زيد وعمر ونحو أنا وأنت قائمان وأياك والاسد وجعلناكم والاولين
وسياقي الضمير المحذوف في مفهوم رفع تفصيل أفاده الفيتي والتصريح وقوله ضمير
رفع متصل سواء كان مستترا أو بارزا (قوله وعيسى وأيوب) فان أيوب قبل عيسى
(قوله الله أرسلنا نوحا وإبراهيم) فبنيه نظر بل إبراهيم متأخر عن نوح فهي للترتيب
لا لعكسه (قوله والى الذين من قبلك) فالذين عطفا على الكاف من اليك باعادة
الحافظ لانه عطفا على الضمير المحذوف (قوله واحجودى واركنى) فان الركوع
قبل السجود (قوله ومن معه) فان من عطفا على الهاء وهي للمصاحبة (قوله
وجنوده) عطفا على الهاء وهي للمصاحبة (قوله واسماعيل عطفا على إبراهيم)
وهي للمصاحبة (قوله حتى الالف) فان الالف فاية لا اهداد في الزيادة الحسية

أشبهه فعطف الألف على الألف بالفاء والاشارة على الألف بـثم لان الألف يعقب الألف
والاشار بـثم الخ من ذلك ومعنى حتى الغاية وغاية الشيء ثم بانه والمراد أن المعطف ما هو غاية في الزيادة أو التسلسل
والزيادة اما في المقدار الحسي كقولك تصدق فلان بالاعداد الكثيرة حتى الالف الكثيرة أو في المقدار المعنوي
كقوله مات الناس

كقولك قلت الناس حتى الانبياء كذا انقلا (٢٨٩) تكون نارة في المنذر الحسي كقولك الله سبحانه وتعالى

يحيى الاشياء حتى مثاقيلها
ونارة في المنذر المعنوي
كقولك زارني الناس حتى
الحمامون وأم على قسمين
منفصلة ومنقطعة وتسمى أيضا
منفصلة والمتصلة هي المسبوقة
املمسرة التسمية وهي
الداخلية على جملة يصح حلول
المصدر دخلها نحو سواء علم
أأبذرهم أم لم تبذرهم إلا
تري انه يصح أن يقال سواء
علمهم إلا بذرهم أو همز
يطلبهم أو بأم التعيين نحو
أزيد في الدار أم عمرو وسبب
أم في التوعين متصلة لأن
ما قبلها وما بعدها لا يستغنى
بأحدهما عن الآخر
والمنقطعة ما عدا ذلك وهي
بمعنى بل وقد تتضمن مع ذلك
معنى الهمزة وقد لا تتضمنه
فالأول نحو أم اتخذت
يخلق نبات أي بل اتخذهم همزة
مفتوحة مقطوعة للاستفهام
الانكاري ولا يصح أن تكون
في التقدير مجزئة من معنى
الاستفهام المذكور والآخر
النبات لا يتخذ محال كقولهم
محال والثاني كقوله تعالى

اه تصریح (قوله حتى الانبياء) فان الانبياء غاية للناس في الزيادة المعنوية وهي
الاتصاف بالنبوة اه تصریح (قوله مثاقيل) جمع مثقال وهو ما يوزن به الشيء
والذرة المنحلة الصغيرة والاتصاف للبيان كما قاله بعضهم فان مثقال الذرة غاية
في النقص الحسي (قوله حتى الحمامون) فانهم في غاية النقص المعنوي وهو
الاتصاف بالحمامة قال في المطول المعبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من
الاضعف إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارج عن الجواز أن يكون ملازمة
الفعل لما بعده ما قبل ملازمة الأجزاء الأخيرة وما قبل كل أبي حتى آدم وفي أمثاله
نحو مات الناس حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو جاءني اقوم حتى زيد اذا جازك
معساو زيد أشعفهم (قوله على قسمين) وقد ترددت في كقوله أفلا تبصرون أم أنا
خير أي أنا خير فهي زائدة (قوله التعيين) أي لا حد للشئين يحكم معلوم الثبوت
ففي قوله أزيد في الدار أم عمرو يتسال في الجواب زيد أو يتسال عمرو ولا يتسال لا
ولا نعم لعدم التعيين (قوله وهي المسبوقة همزة التسمية) وهي الداخلة على جملة
في محل المصدر سواء كانت هي والجسملة المعطوفة فعليتين كما مثل المؤلف أم
اسميتين نحو قوله

ولست أبالي بمسند فقدمي مالكا
قال الدماميني والذي يظهر لي أن الجملة بعد أبالي في محل نصب والفعل معاق قال
الجوهري وقراهم لا أبالي أي لا أكرث به اه فهو فعل متعد بنفسه ويقر به من
معنى الفعل العالي لأن معنى لا أكرث به لا أفكر فيه ازدرأه واستعجله المصنف
في المعنى متعديا بالباء حيث قال رد أبالي بقيامك وعدمه وهو صحيح منوع خلافا
لمن أنكره (قوله وسببت متصلة الخ) تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل (قوله
ما عدا ذلك) أي ما عدا المذكور في المتصلة فلا تقدم عليها همزة التسمية ولا همزة
يطلبهم أو بأم التعيين بوسميت منقطعة لنوعها بين جملتين مستغلتين (قوله وقد
تتضمن مع ذلك معنى الهمزة) وهو الاستفهام الحقيقي وهو طلب الفهم نحو قول
العرب إنهم لا بل أم شاء قالهم همزة داخلية على جملة أي بل هي شاء لأن بل المنقطعة
لا تدخل على المفرد لأنها بمعنى بل الابتداءية وحرق الابتداء لا يدخل إلا على جملة
أو الاستفهام الانكاري كما مثل المصنف (قوله مقطوعة للاستفهام) أي وهمزة
الوصل حذف (قوله وهو محال) أي لا يتخذ محال وأما ثبات الاستفهام فقد
وقع لا أنه محال (قوله والثاني) أي عدم تضمنها الاستفهام لا الحقيقي ولا الانكاري

٢٦ عباده في هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور
أي بل هل تستوي وذلك لأن أم قد اقترنت بل فلا حاجة إلى تقديرها بالهمزة

وأولها أربعة معان أحدها
التخيير نحو وكفارته الطعام
مشرقة ساكنين من أوسط
فما تطعمون أهل بيكم أو كسوتهم
أو تخيرون رغبة الثاني الإباحة
كقوله تعالى ولا على أنفسكم
أن تأكلوا من بيوتكم أو
بيوت آبائكم أو بيوت
أمهاتكم وهذا المعنى
لها إذا وقعت بعد الطلب
والثالث التخيير بين الأوامر
أو بغير يوم والرابع التشكيك
وهو الذي يعبر عنه بالابهام
نحو وإنا أياكم لعلى هدى
أو في ضلال مبين وهذا
المعنى لها إذا وقعت بعد
الخبر وإياكم فيعطى بعد
النفي أو النهي ومعناها
حينئذ تقرير ما قبله الجملة
وإثبات نقيضها بعد النفي
فما جاءني زيد بل عمرو ولا يقيم زيد
بل عمرو وبعد الإثبات أو
الامر ومعناها حينئذ تنقل
الحكم الذي قبله الاسم الذي
بعدها وجعل الأول كالمكروه
بمعناه وأما المكن فلا يعطى
بمعناه إلا بعد النفي أو النهي
ومعناها كقوله نفي بل ومن
الكوفيين جواز العطف بها
بعد الإثبات قياسا على بل
وأباه غيرهم لأنه لم يسمع وأما
لأنه النفي الحكم الثابت
لما قبلها معناه

أما كونها إذا دخل على استفهام ولا يدخل استفهام على مثله كافي مثال المصنف
وأما كون المعنى لا يصح على الاستفهام كافي قول الشاعر
قلت سئمت في التام ضجيجي * هنالك أم في جنسة أم جهنم
أي بل في جهنم ولا يقدر بل أو في جهنم لأنه لا معنى للاستفهام ونقل ابن السجري
عن جميع البصريين أن أم أبدأ بمعنى بل والله منزهة عما وان الكوفيين خالفوه في
ذلك اهـ والآلة المذكورة في المصنف وهذا البيت يشهد أن للكوفيين وقد تأتي
أم بخبر الاستفهام كقوله

كذلك عيناك أم رأيت بواسط * غلب الظلام من الرباب خيال
قال أبو عبيدة إن المعنى هل رأيت (قوله أربعة معان) نزلت خامسا وهو التخيير
وذكره في المتن على ما هو في بعض النسخ نحو الكامة اسم أو فعل أو حرف (قوله
التخيير) الفرق بينه وبين الإباحة امتناع الجمع بين المنهاطين في التخيير وجواره
في الإباحة (قوله فذكرته الخ) فلا يجوز الجمع بين أنواع الكفارة على أنه كفارة
كما قاله بعض والآية تقول بالطلب والتقدير كفو وإياك طعام أو الكسوة أو تخيير
رغبة (قوله ليس عليكم جناح الخ) في قرّة الطلب أي كلاً من بيوتكم الخ
(قوله إنا أياكم الخ) فليكن كلام خبري وإلا لكان من التامين (قوله أو التشكيك)
أي تشكيك المسكالم المخاطب (قوله نحو إنا أياكم الخ) فإنا أياكم لعلى
هدى كلام خبري أمر في ضلال مبين لأنهم قالوا شاهد في الثانية وقال في المعنى الشاهد
في الأولى والثانية والمعنى أن أحد الفريقين منا ومنكم ثابت له أحد الأمرين
كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في سورة الاحقاف مع العلم
بأن من وحده الله وعبدته فهو على هدى وإن من عبده غيره من جملة أو غيره فهو في
ضلال مبين اهـ وما ينبغي وأصرح ولا يخفى أن جعل الشاهد في الأولى أو فهم ما
معرض بأن الأولى لم تقع بعد الخبر بل بعد جزء الخبر (قوله وإما بل الخ) وأجاز
المبرد كونها نافية بمعنى النفي والنهي فما بعد ما في خبره على قوله ما زيد قائما بل
قائد أو استعمل العرب على خلافه ومذهب الجمهور أن الفعل بعد الخبر والأمر
فقط (قوله ما جاءني زيد بل عمرو) أي فالجنى ثابت لعمر ومنه نفي عن زيد (قوله
ولا يقيم زيد بل عمرو) فانه نفي عن القيام ثابت لعمر ومنه نفي عن زيد (قوله بعد
الإثبات) نحو جاءني زيد بل عمرو وبعد الأمر نحو ضرب زيد بل عمرو (قوله
ومعناها كقوله بل) أي فبني تقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي وتجعل ضده
لما بعده انقل ولا يقيم زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو (قوله وأما لا الخ)
وبعطى بها شروط ثلاثة أفراد مدعوطون وان تسبق بالجباب أو امر انصافا نحو

المرفوع المنصل بعد التوكيد
 لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلالا
 مبين ومثاله بعد الفصل
 يدخلونهم او من صلح فن عطف
 على الواو ومن يدخلونهم او جاز
 ذلك للفصل بينهما بضمير
 المفعول ومثال العطف من
 غير توكيد ولا فصل قول النبي
 صلى الله عليه وسلم كنت وأبو
 بكر وعمر فقلت وأبو بكر
 وعمر وقول بعضهم هم سررت
 برجل سواء والعدم فسواء
 صفة لرجل وهو بمعنى مستقر
 وفيه ضمير متعذر عائد على
 رجل وانعدم معطوف على
 ذلك الضمير ولا يقاس على
 هذا خلافا للكهوفيين ومثال
 العطف على الضمير المحذوف
 بعد اعادة الخافض فقال لها
 ولا أرض قل الله يخبركم منها
 ومن كل كرب وعلم ما على
 الشك نعم لئلا ولا يجب ذلك
 خلافا لكثير البصريين بدليل
 قراءة حمزة رحمه الله واتقوا
 الله الذي تساءلون به والارحام
 بتخفيف الارحام وحكاية
 قطرب ما فهم ما غيره وفروقه
 ثم قالت في فصل واذا أتبع
 المتبادي ببديل أو نسق بمجرة
 من آل فهو كالمتبادي المستقل
 مطلقا

هذا زيد لا عمرو واضرب زيد لا عمرو ازيد سيويه أو نداء خلافا لابن سعدان في
 منعه ذلك وزعمه انه ليس من كلام العرب نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وأن لا يصدق
 أحد متعاطفهما على الآخر نص عليه السهمي فلا يجوز جاء في رجل لا زيد لان الرجل
 يصدق على زيد بخلاف جاء في رجل لا امرأة لان الرجل لا يصدق على المرأة قال
 الله ما بيني وما ذكره السهمي مبني على حقيقة مفهوم اللقب وقد تقررت في الاسول انه
 غير معتبر على الصحيح مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد بقائه
 مثل قام رجل وزيد في صحة التوكيد فان منع قام رجل وزيد في غاية البعد لا نكث
 ان أردت بالرجل الأول زيدا كان كعطف التوكيد على نفسه فلا مانع منه اذا قصد
 الاطبات وان أريد بالرجل غير زيد فهو كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه وبدمير على
 هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التوكيد وان كان معناه مامعا كسبني
 ولما كنت فيه بحال اه كلام الله ما بيني (قوله فلذلك لا يعطف بها الا بعد الاثبات) أي
 للأجل انها في الحكم الثابت لا يعطف الخ (قوله وآباؤكم) عطف على اتاء
 في كنتم وفصل بالضمير المنفصل وهو أنتم (قوله كنت وأبو بكر وعمر) الذي
 يظهر أن خبر كان مقدر والحديث في البخاري والنظم عن ابن عباس رضي الله عنهما
 أني لواقف في قوم فدعوا الله فمر بن الخطاب وقد وضع على سريره أن ارجل
 من خلفي سرقة علي منكفي يقول رحمت الله اني كنت لأرجو أن يجعلك الله مع
 صاحبك لاني كثيرا مما كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كنت
 وأبو بكر وعمر وأطقت وأبو بكر وعمر فاني كنت لأرجو أن يجعلك الله معهم ما
 فالتفت فاذا هو على بن أبي طالب اه بحروفه (قوله فقال لها ولا أرض) فالأرض
 عطف على الهاء وأعاد الخافض وهو اللام وكقوله نعيبد الهك واله آياتك فآياتك
 عطف على السكاف من الهك وأعيد المضاف وهو اله اه تصریح (قوله ولا يجب
 ذلك) أي بل كثير ولد قبله قول المنزعي اراجع للثلاث مسائل ومن غير التعالاب
 ما أشار به بقوله بدليل قراءة الخواص كثيرا عاده الخافض لان الضمير المحذوف
 التووين في شدة لزوم قاله الخواص وكلا لا يعطف على التووين لشدة لزومه لا يعطف
 على ما أشبهه (قوله خلافا لكثير البصريين) أي وفاقا للبصريين ولا يخفى
 والسكوفيين وتبعهم ابن مالك (قوله قراءة حمزة) أي وابن عباس والحسن البصري
 (قوله بتخفيف الارحام) عطف على الهاء المحذوفة بالياء (قوله وفروقه) بالجر عطف
 على الهاء المحذوفة بإضافة غير اه تصریح

فصل في تابع المتبادي اعلم ان المتبادي امام مرب أو مبني والتابع اما بديل
 أو نسق مجرد من آل أو نسق بال أو يسان أو توكيد أو زعت فاذا كان التابع بدلا

أونصب مجردا فهو كالتنادي المستقل سواء كان لتنادي معسرا بأومبنيافه هذه
 أربع سور وفي كل إما أن يكون التابع معسرا بأومبنيافه هذه ثمان سور وفي نصب
 ذلك التابع ان كان غير مفرد ويبنى على الضم ان كان مفردا وقد مثل المصنف
 للتابع المبنى بصورة الأربعة وترك أمثلة التابع المعرب وهي يازيد زين
 العابدن وياعبد الله زين العابدن ويازيد زين العابدن وياعبد الله زين العابدن
 فتمت الثمانية المشار لها بقول المصنف فهو كالتنادي المتقل مطلقا أي سواء كان
 التنادي معسرا أو مبنيافا وإذا كان التابع غير مفرد وغير متسق مجردا فإما أن يكون مبنيافا
 أو متوكيدا أو متساويا بالمتساوية أو غير متساوية فهذه ستة أوزعت بالمتساوية وغير
 متساوية أوزعت بالمتساوية بدور ال فهذه تسع سور وفي كل منها إما أن يكون التنادي
 مبنيافا غير رأى أو معسرا فهذه ثمان سور وتابع أي تحت صورته ثمان نعت وبيان
 على الخلاف فتكون الصور عشرين تضم ثمانية السابقة فالجملة ثمانية وعشرون قد
 تقدم بيان ثمانية وأشار بقوله وتابع التنادي المبني غيرهما برفع أو نصب إلى ست
 صور وهو ما إذا كان التنادي مبنيافا والتابع نعت أو متوكيدا أو بيان أو متسق مقرون
 بال إذا كانت الأربعة غير متساوية أو أوزعت بال متساوية أو التساق بال متساوية فيجوز
 الوجهان الرفع اتباعا للفظ والنصب اتباعا للعجز وقد مثل الشارح ثلثة أمثلة
 وترك التساق المقرون بال غير المضاف ومثاله قوله تعالى يا جبال أقرني معي والطير
 قري برفع الطير ونصبه وترك أيضا نعت المضاف المقرون بال نحو يازيد الحسن
 الوجه والفتوة المضاف المقرون بال نحو يازيد الحسن الوجه فالوجهان في صور
 ست كافي يس على القاكهسي وأما عطف البيان والتوكيد فلا يعقل فهم ما
 أن يكونا مضافين مقرونين بال كافي يس أيضا (قوله غيرهما) لفظ غير يتجوز
 رفعه ونصبه على الحال لأن غير لا تعرف بال إضافة (قوله الاتابع أي) وفي أعرابه
 ثلاثة أقوال قبل بدل وقبل عطف بيان وقبل نعت ولاي اختاره ابن الناطم أنه ان
 كان مشتقا كان نعتا والا كان بدلا أو ياءا وسبق الكلام على نعت أي وقوله غير رفع
 أي لفظا أو محذرا من جواز نعتها باسم الإشارة أو بالاسم الموصول كيا أي هذا
 وبأيها الذي فعل كذا والجمهور على أن نعت أي لا يكون إلا بال (قوله والاتابع
 المضاف المحذرا من ال) سواء كان نعتا أو متوكيدا أو بيانافا شيخ الإسلام ولا يدخل
 التساق المحذرا لأنه قد تقدم ولا يدخل في ذلك ما إذا كان التابع المضاف نعتا مقرونا
 بال نحو يازيد والحسن الوجه فيجوز الوجهان أو نعتا مقرونا بال فالوجهان نحو
 يازيد الحسن الوجه فالتبع المضاف المقرون بال وكذا التساق داخلان في الوجهين
 فمابق أقوله الاتابع الخ الا التوكيد والبيان والنعت المحذرة قد مثل المؤلف

وتابع التنادي المبني غيرهما
 برفع أو نصب الاتابع أي
 برفع والا لتابع المضاف
 المحذرا من ال في نصب

لثلاثة في الشرح (قوله كتاب العرب) أي كتاب التنادي العرب المضاف
أوشم سواء كان التابع نعمنا أو تو كيدا أو عطف بيان أو نسقا قر ونا بال فوه
أربع سواء كانت مضافة أم لا وقدمت في المواضع الثلاثة والتوكيد والبيان مضافة
ومثاله يا عبد الله يا عبد الله يا عبد الله يا عبد الله يا عبد الله يا عبد الله يا عبد الله
النسق مضافا يا عبد الله يا عبد الله يا عبد الله يا عبد الله يا عبد الله يا عبد الله يا عبد الله
الصور الثمانية وبق سورة ثمانية وهي النعت المضاف للمفردون بال نحو يا عبد الله
الحسن الوجه فحصل أي البيان والتوكيد والنعت والنسق بال إذا كانت مضافة
نصبت سواء كان التنادي مبنيا أو معر يا عبد الله يا عبد الله يا عبد الله يا عبد الله يا عبد الله يا عبد الله يا عبد الله
وما عدا النعت المضاف للمفردون بال ففهموا وجهان وإن كانت الأربعة غير مضافة
فبحوز الوجهان أن تبعث مبنيا غير ال وبتصيب أن تبعث معر يا وترفع أن تبعث
أ (قوله فهو من الشذوذ يمكن) أي فهو يمكن من الشذوذ أي متمكن من الشذوذ
كما قرر به من الأشياخ (قوله ويأتى كاهم أو كلكم) قل في التصريح وان كان
مع التنادي ضم مبرحى به هذا على الغيبة باعتبار الأصل نحو يأتى كاهم وعلى
رباعته باعتبار الحال نحو يأتى كلكم ومنع الانقراض مراعاة الحال وقيل قوله
كلكم فان رفعه فهو متبدي لوجهه مع حذف أي كلكم مدعورا نصبه
في فعل محذوف أي كلكم دعوتهم (قوله والجائز فيه الوجهان التابع المفرد الخ)
ومثله في جواز الوجهين النعت المضاف للمفردون بال والنسق المضاف للمفردون بال
أو غيره مضاف نحو يا زيد الحسن الوجه يا زيد الحسن الوجه (قوله وإذا وجب الخ)
في قوة العلة لأن نصب في الأمثلة الثلاثة المشار إليها قوله وان كان التنادي معر يأتى
الخ (قوله سيدو به) هو لفظ فارسي معناه مراوحة التفاح والاضافة في لغة العجم تدلوية
قيل كانت أمه ترقصه به في صغره وقيل كان كل من بلغاه يشم منه مراوحة التفاح وقيل
كان يعتاد شم التفاح وقيل سمي بذلك لاطاقته لأن التفاح من ألطف الفواكه وقيل
لأنه كان أبيض مشربا بحمرة كأن خدوده التفاح لونا قاله في التصحيح (قوله قال
الله تعالى) مثال للتابع المبني وإنما أتى به بعد ما تقدم لكونه من القرآن ولا جمل
أن يذ كر خلاف سيبويه

كتاب العرب وا قول لتوابع (٢٨٥)
كان بدلا أو نسقا مجردا من
أل فانه يستحق بعينه
ما يستحقه لو كان مننادي
تقول في البدل يا زيد كر ز
بالضم كما تقول يا كركر
وكذلك يا عبد الله كر ز
وفي النسق يا زيد وخالد بالضم
كما تقول يا خالد وكذلك يا عبد
الله وخالد لا فرق في البيان
المذكورين بين كون التنادي
معر يا أو مبنيا وان كان
التابع غير بدل ونسق مجرد
من أل فان كان التنادي
مبنيا للتابع له ثلاثة أقسام
ما يجب رفعه وما يجب نصبه
وما يجوز فيه الوجهان فالواجب
رفع نعت أي نحو يا أيها
الإنسان يا أيها الناس وعن
المازني إجازة نصيبه وأنه
قرئ قل يا أيها الكافرين
وهذا ان ثبت فهو من المشذوذ
بمكان والواجب نصبه
التابع المضاف مثاله في
النعت نحو يا زيد صاحب
عمرو ومثاله في التوكيد
يأتى كاهم أو كلكم ومثاله

في البيان يا زيد يا عبد الله والجائز فيه الوجهان التابع المفرد نحو يا زيد يا عبد الله والفاضل ويأتى كاهم واجمعون
ويا عبد كركر زوا قال ذوالرمة * لقائل يا نصر نصر نصر له وإن كان التنادي معر يأتى كاهم والتابع التاسع نحو
يا عبد الله صاحب عمرو ويأتى كاهم ويا عبد الله يا زيد وإذا وجب نصب المضاف التابع للمبني فنصبه تأييدا
لأمر بآحق قال الله تعالى قل اللهم فاطر السموات والأرض فاعلم صفة لا سم الله سبحانه وزعم سيبويه أنه قد أن
حذف منه حرف التبداء لأن التنادي الملازم للتبداء لا يجوز عنده أن يوصف وكلمة اللهم لا تستعمل إلا في النداء ثم قلت

باب موانع صرف الاسم

الصرف تكوين مبین لمعنی یكون به الاسم امکن أي زائد في التمكن وذلك المعنى هو بقاؤه على أصله أي لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف وقيل الصرف الجر والتكوين معا وقيل الجر بالكسر فقط وكان ينبغي للصنف أن يعرف الصرف أولا ثم يذكر وانعم لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره وبعبارة لان مانع الشيء وسببه يتوقفان على تعقل ذلك الشيء (قوله صرف الاسم) التصريح بالاسم لبيان الواقع (قوله يجمعها) أي يتضمن تلك الموانع اجمالا لا تفصيلا (قوله يجمعها قوله) أي قول بهاء الدين ابن النحاس كما يوجد في بعض نسخ الشرح فيما يأتي ونيل هذا البيت

موانع الصرف تسع ان أردت بها * عونا تبلغ في اعرايك الاملا

الجمع الخ (قوله اجمع وزن الخ) اعلم ان هذه التسعة يخرج منها الجمع لاستقلاله بجمع الصرف ويخرج منها بعض التأنيت وهو ما كان بالالف فالباقى سبعة وبعض التأنيت فاجمعها ثمانية أخرج منها العلمية والوصف فالباقى ستة وهي الوزن والعدل والتأنيت والتركيب والعجمة والزيادة فلهذا العلمية مع الست رخذ الوصف مع الثلاثة من الست وهي الوزن والعدل والزيادة فهذا حاصل ما ذكره فشدك عليه وعلمت منه ان الوزن والعدل والزيادة تنعم الصرف مع العلمية ومع الوصف وان التركيب والعجمة والتأنيت خاصة بالعلمية تأمل (قوله اجمع) ظاهره ان الجمع يقع مطلقا كان جمع تخمير أو تكسير بل مذكرا أو مؤنثا وليس كذلك فان الجمع المانع اغما هو المتناهي الذي لا نظير له في الأحاد العربية (قوله وزن) سيأتي ان الوزن قسمان قسم ينعم مع العلمية ولا يشترط فيه أن يكون على الفعل وقسم مانع مع الوصف فيشرطه أن يكون على الفعل بشرط الوزن اختصاصه بالفعل أو بكونه أولى كما يأتي ايضا من شراح الألفية (قوله عادلا) العدل على قسمين تحقيق وتقدير والتحقيق خاص بالوصفية والتقدير خاص بالعلمية (قوله أنت) التأنيت على قسمين معنوي وانطوي واللفظي بالالف والتاء بشرط المعنوي الزيادة على الثلاث أو تحريك الوسط أو العجمة أو النقل من المذكر الى المؤنث كما يأتي (قوله معرفة) ظاهره أي معرفة كانت وليس كذلك فان المراد بالمعرفة العلمية خاصة وتجمع مع ستة كما تقدم وتختص عن الوصف بثلاثة وتشتغل مع الوصف في ثلاثة (قوله ركب) ظاهره أي تركيب كان وليس كذلك فان المراد بالتركيب التركيب المزجي الذي لم يتختم بويء (قوله رزد) ظاهره أي زيادة كانت وليس كذلك فان المراد بالزيادة زيادة الاف والنون خاصة وتنعم مع العلمية ومع الوصفية لكن على إعلان

باب موانع الصرف تسعة
يجمعها قوله
الجمع وزن عادلا أنت بمعرفة
ركب وزد عجمة

فالتأنيث بالالف كهمي
 وصحراء والجمع المعامل
 اساجد ومصابيح كل منهما
 يستقل بالرفع واليواقي منها
 مالا يجمع الا مع العليبة وهو
 التأنيث كقائمة ولطخة
 وزينب ويحوز في نحو
 هند وجهان بخلاف نحو سمر
 وبلغ وزيد لا مراهة والتراكيب
 المارحة كمدى كرب والعجمة
 كبراهيم وما يفسح تارة مع
 العليبة وأخرى مع الصفه
 وهو العدل كعمرو وزفر
 وكثير وثلاث واخره مقابل
 آخره والوزن كأحمد
 وأحمر والزيادة كغلمان
 وغضبان وشرط تأثير الصفه
 اتصالها وعدم قبولها التاء
 فأرنب وصفه وان يمتد في دليل
 وقاس وبعمل وثمان من
 المناسبات منصرفه وشرط
 العجمة تكون علمتها في
 العجمة والزيادة على الثلاثة
 فوح منصرفه وشرط الوزن
 اختصاصه بالفعل كشمع
 وضرب علمين أو افتتاحة
 بزيادة هي بالشعل اولى
 كأحمر وكافة كل علماء
 واقول الاصل في الاسماء أن
 تكون منصرفه اعني متونة
 تنوين النمكن

خاصة مع الوصفية كما يأتي (قوله عجماء) وشرطها كون علميتها في لغة العجم والزيادة
 على الثلاث (قوله فالوصف) وشرطها اتصاله وعدم قبوله التاء وهذه الامور لا ترد
 على المصنف لان قوله يجمعها أي اجمالاً لا تفصيلاً (قوله فالتأنيث بالالف) طاهره
 ان المسامع هو التأنيث بالالف وظاهره عبارة من غير باب التأنيث ان المسامع التي
 التأنيث لا التأنيث بها (قوله والجمع) طاهره ان المسامع الجمع وظاهره عبارة من قال
 صبغة منتهى الجموع ان المسامع صبغة لا الجمع (قوله المعامل) أي في الصبغة
 لا في الوزن فالعبرة بمقابلته صبغة صبغة فلا تعتبر الحروف الزوائد والاصول
 والحركات والسكان أي لا تعتبره بمقابلته الحرف الزائد بالحرف الزائد ولا مقابلة
 الحرف الاصل بالحرف الاصل ولا مقابلة الحركة بالحركة والسكون بالسكون
 فيدخل في مقابلته فواعل وأما مل وفعال وفي مشاعيل وأفاعيل وفعاعيل ومعاليل
 نحو مساجد وحواجر وأما جد ووجه فارح ومومناج وأقاول وفتايل وفتايل وفتايل
 وفتايل (قوله واليواقي) جمع ياق بمعنى مانع ايق أو جمع ياقية بمعنى عتمة ياقية (قوله
 المارحة) خرج الانشائي والاسنادي والتقيدي والتوصيفي والعددي وماركب
 من الاحوال والظروف وهو واضح فان الباب باب اعراب وقد قدمها المصنف في
 المبيات (قوله والعجمة) المراد بها ما قبل لسان العرب في علم العربية والعبرانية
 (قوله وهو العدل) أي مطابق العدل والافعال مع العلمة التقديرية والثاني
 التحقيق (قوله وأخر) جمع أخرى بمعنى مغايرة أي آخر بمعنى مغايرة أغنام
 هذا التطويل قوله مقابل آخرين فان المراد بالمقابلة هنا مقابلة التسمية وأخر
 لا يكون مقابلة الآخر بالفتح الا اذا كان بمعنى مغاير ووجه التضاد ان الموصوف
 بأخر مؤنث وموصوف آخرين مذكورين مؤنث يضاد المذكور وهذا القيد اعني
 قوله مقابل آخرين خلا عنه الانثوية والكافية ولا بد منه (قوله والوزن) أي وزن
 الفعل (قوله وشرط تأثير الصفه) أي شرط كون الصفه مؤنثة في منع الصرف (قوله
 وارمل) هكذا في بعض النسخ وهي محمولة على ما اذا كان وصف الرجل وهو بمعنى
 قديرا من قوله -م عام ارمل لان مؤنثه رملاء والعام الارمل والسنة الرملة
 لا الحصب وفي بعض النسخ ارب بدل ارمل (قوله ويعمل) يفتح الميم كذا في
 الفيشي وفي نسخ الاشعري ضبط بضم الميم ومؤنثه بعمله وهو وصف لما يطبع على
 العمل فهو بمعنى القوى على العمل من قولهم ناقة يعمل على فورية على العمل فيعمل
 من العمل (قوله في العجمة) أي في اللغة العجمية (قوله الاصل في الاسماء)
 اراد بالاصل الواجب الذي لا يعدل عنه الا لئلا يسل (قوله منصرفه) اختلاف في
 اشتقاقه قيل من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل

والحرف وقيل من الصريف وهو الصوت لان الحرف وهو الثنوين صوت في الآخر
وقيل من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضربا بان ضرب اقبل على شبه الفعل
فخرج مما يتبع منه وضرب انصرف منه وقيل من الانصراف الى جهات الحركات وقيل
من انصرف الذي هو القاب اقول خمسة اه تعريج (قوله وانما تخرج عن
الاصل الخ) اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف في الوضع او المعنى او الاستعمال بني
وسمي غير متسكن اعدم متسكنا في باب الاسمية وقد مر في باب المبنيات وان لم يشبه
الحرف اعرب ثم المعرب ان لم يشبه الفعل فربما يمكن التسمية بـ كنه في باب
الاسمية وان اشبه الفعل في اثنين فرعيين من على تسع احدهما سائر جميع لفظ
والاخرى للمعنى اوفى واحدة تقوم مقامها وذلك لان في الفعل فرعية عن الاسم في
اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر عند البصري وتركيب مدلوله عند السكوني وفرعية
في المعنى وهو احتياجه الى الاسم في الاستدلال المحتاج فرغ المحتاج اليه فنقول
الشارح وانما تخرج عن الاصل اذا وجد الخ لا يسلم الحصر بل تخرج عن الاصل
بشبه الحرف فاقبل (قوله يجمع العلل) اعترض تعبيره هنا بالعلل وتعبيده في المتن
بـ وانع بان اطلاق المانع والعلل على كل واحدة من التسمية بحسب ان لا يخرج من فرع
علل لان المانع والعلل اثنان من تسع أو واحدة تقوم مقام اثنين لكن الاعتراض
على التعبير بالمانع أقوى لان العلة تكون تامة وناقصة فحيزا ان يراد هنا الناقصة
والمانع لا يكون تاما وناقصا والجواب ان المواضع والعلل صارت علم جنس على هذه
التسمية في الاصطلاح فلا حاجة فيه وبهذا تعلم ما في عبارة الفيشي من الخلل فانه
كتب على قول المصنفه وانع وقال وغيره بالعلل فيفيد ان المصنف لم يعبر في
الشرح بذلك مع انه غير كثرى وقال ايضا الاعتراض على التعبير بالعلل أقوى
وهو انه ما قلنا قبل (قولها ما يصريح الخ) فالصريح ثلاثة المعرفة والجملة والوصف
غير الصريح ستة وهي اجمع وزن عادل أنت وزكبر زدها والصواب وما في
الفيشي فيه خلل (قوله التانيث بالالف) اعلم ان الالف على ثلاثة أقسام ألف
التانيث وهي تمنع طلاقة ألف التنكير كـ فـ ثـ ومن ادخلها ألف الحساق
فقد سهبا اذ ليس في اول الاسم سداسي فتخلق به والقبح ثرى الجميل العظيم قال
الاشموني نقلا عن بعضهم ان الف التنكير كـ ألف الحساق المحدودة تمنع من
انصرف مع العلية وقال في التصريح وفي الفيشي هي لا تمنع طلاقة ألف الحساق
وهي تمنع ان كانت تصورة كـ عاق اسم نبت فانه بـ ثـ سكرى وحكم على عاق
بالحساق دون سكرى لان سكرى لا مد كـ ردل على تانيثه بخلاف عاق لا مد كـ رله
يدل على تانيثه فجعل ملحنا بسكرى وأمله عاق فزيدت الالف ليعطى حكم

وانما تخرج عن هذا
الاصل اذا وجد الخ لان
من على تسع أو واحدة منها
تقوم مقامها والبيت
الذي يقوم لبعض الثنوين وهو
يجمع العلل المذكورة
اما يجمع اسمها أو بالاشتقاق
والذي يقوم مقام علقين
تبان التانيث بالالف
مذكورة كانت

سكري من منع الصرف ولا تنفع ألف الحلق ان كانت معدودة كعلماء فانها
 مخففة بقرطاس والنهامة قليلة عن ياء بخلاف همزة التانيث مخففة عن ألف فما
 كان منقلباً عن مانع منع وما لا فلا وقر ياء فاذا سميت بخصاصة علماء أو قر ياء سرقة
 والالحاق جعل مثال على ووزن مثل آخر ايعال معاماتد (قوله كهمي)
 اسم ثابت يكون اسما حلا الجبر المبالغ وصحراء اسم فاعلية واعلم ان ألف التانيث
 فمسافرة من جهة التانيث ومعزوية من جهة لزومه علامة فاللزم
 كأنه على وليس من الفعل التاسع (قوله والجمع الذي الخ) وضابطه ما كان
 بعد ألف تكسبه حرفان أو ثلاثة أو سطها ساكن فيشمل دواب فان أصله
 دواب فكان هذا الجمع فيه فرعية اللفظ فهو وجه من صيغ الاتحاد وفعلية
 المعنى بالدلالة على الجملة فاستحق المنع من الصرف (قوله دون حمراء) بالذ
 وأصله عند سيبويه حمرا بالفتح يوزن بسكري فلما قد دوا المزدادوا قبل ألفها
 ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما ما ياقض الغرض المطلوب
 اسم لو حذفوا الألف الأولى أفادت المذ ولو حذفوا الثانية أفادت الدلالة على
 بيت وقلب الأولى أيضا محال بالمطلوب فلم يبق الألف الثانية همزة
 وذهب بعض إلى ان الألف الأولى للتانيث والثانية من فريدة لا تسرق بسوء مؤث
 أفعال ومؤث فعلا ن وشيخ يفتي أنه يقضي إلى وقوع علامة التانيث حشا
 وذهب بعض إلى أن الاثنين مع التانيث ورد بعدم الظاهر إذ ليس لنا علامة تانيث
 على حرفين (قوله كانوا هم بعض) وهو يوقع على كسبية أي له آخر الفاعلية (قوله
 الا بانضمامه على أخرى) أي فلا يدس عنين لحداهما المرجع للمعنى وهي العلية
 أو الوصف والآخرى ترجع للفظ وهي الستة السابقة فوزن الفعل فرع وزن
 الاسم لان وزن كل منهما ما شخا فلو وزن الآخر فاذا وجد وزن الفعل في الاسم كان
 فرع وزنه والعدل فرع المعدول عنه والتانيث فرع الماتد كبير والتعريف فرع
 التنكير والتركيب فرع الاقتران ووزن ياء في الألف والون فرع المزيد عليه
 والمجتمعة فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلى ما يأخذونه
 من غيرهما والوصف فرع الموصوف (قوله منجدة) اسم لما يوزن به ويقال لها
 منجدة بالنسبة ومنجدة بفتح الصاد أو كسرهما (قوله وكذلك أذر بيجان) تشبيهه في
 اجتماع العلل وأذر بيجان ضبطه بعضهم بفتح الهمزة والذال المجتمعة وسكون
 الراء وكسر الباء الموحدة بهدها بفتحها كثة ثم جيم مخففة آخره نون
 وضبطه في المصباح بفتح الهمزة والراء وسكون الذال بينهما وهو اقليم من
 بلاد الجهم ومنهم من يقول أذر بيجان بعد الهمزة وضبطه الذال وسكون الراء اه
 مصباح وبعبارة أذر بيجان بفتح الهمزة الممدودة والذال المجتمعة وسكون الراء

كهمي أو معدودة كهمراء
 والجمع الذي لا تقبله في
 الألف الأولى لا مفردة على وزنه
 وهو ضابطه على كسبية
 ومنه على كسبية
 وانما منات للتصريح بهم
 دون حمراء واللام مدودة كهمراء
 دون حمراء التانيث وهم ان
 المانع الصفة وألف
 التانيث كهمراء
 وما عداها تانيث العلمين لا يؤثر
 الا بانضمامه على أخرى له
 وإنما يشترط في التانيث

والتركيب والعجمة ان تكون اللمعة الثانية المحمودة

(590)

لكل منق العلية والهدا

صرفت صنجة وقائمة وان
وحدفهم ماعلة أخرى مع
التأنيث وهي الجملة في صنجة
والصنفة في قائمة وماذا لا الا
لان التأنيث والجملة لا يتبعان
الامع العلمية وكذلك
أذر بيجان اسم البلدة
في علم العلية والجملة
والتركيب والزيادة قبل
وهلة خامسة وهي التأنيث
لان البلدة مؤنثة وليس بشئ
لاننا لا نعلم هل ملحوظا فيه الحقيقة
أو المسكان ولو قدر خلوص من
من العلية وجب صرفه لان
التأنيث والتركيب والجملة
شرطا اعتبار كل منهن العلية
كما ذكرنا والالف والتون اذا
لم تسكن في صفة كسكران
فلا تنفع الامع العلية كسلمان
ولا وصفية في أذر بيجان
فتميزت العلية ولا علمية اذا
نذكره فهو يجب صرفه
ومثل للتأنيث بفالامة

وكسر الواو بعد هاء الحية ساكنة ثم جيم مخففة آخره نون اه كذا ضبطه
القسطلاني في اطائف الآثار اسم للاقليم ولعل المناسب في التمرح الضبط الاول
لان ما قال اسم البلدة وأما المصباح فجعله اسم اقليم فهو مخالف للمصنف في الاول
فلجأ اليه في ضبط اللفظ تأمل (قوله والتركيب) فذكر كلمة ويحكيان كلمة وليه نظر متنى
هاتين السكنتين قبل التركيب (قوله وليس بشئ الخ) أى فلما لم يتحقق ما لحظه فلا
يصح الحكم بانها مؤنثة بل الحال محتمل ويمكن الجواب عن هذا القائل لان قوله
بان البلدة مؤنثة أى على احتمال لا قطع تأمل (قوله عمر) اسم لسيدنا عمر بن
الخطاب وزفر اسم عالم مشهور حنفى وزحل اسم كوكب معلوم (قوله رجح) الظاهر
انه اسم فرس وحرر (قوله وذلف) اسم رجل وهو بالذال المحجمة كفى نسخة صحيحة
ورأيت في التصريح دالة مهمة وحرر (قوله أحاديرم) الخ) اقصر على ذلك
لانه المتيقن عليه قال في التصريح وهى من الواحد الى الاربعه بانناق وفي الباقي
الى العشرة على الاصح وقيل في العشرة والخمسة فدونها سماعا وعاينها قايما
عند الكوفيين وقيل يتسلسل على فعال خاصة لانه اكثر والصحح السماع
في الالف العشرة كما حكاه الشيباني ولا يارض بقول أبي عبيدة والبخارى
في صحة ان العرب لا تجاوز الاربعة لان غيرهما مع ما لم يسمعا اه تصریح
وقوله أحاديرم البعرة وكذا انظاره وموحد يفتح الهم والحاء وكذا يقال في نظائره
(قوله لانهم اصفة لاجنحة) قال في التصريح ولا يستعمل هذه الالف الا لغوا وتخو
أولى اجنحة الآية أو أحوال الخوف والكهوا ما طلب لسكم من النساء مثني وثلاث
ورباع فهي أحوال من النساء أو أخبار يخو صلالة المابل منى مثني (قوله وهى
معدولة عن آخر) ولا تقول معدولة عن الآخر لانه وصف لشجرة فلا يكون معدولا
عن معرفة واعلم ان أخر جمع لاخرى وأخرى مؤنث آخر بالفتح بمعنى مغاير وآخر
من باب اسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرده من ال والاناقة مفردا

وطلحة وزينب لا بين الله على ثلاثة أقسام لفظي ومعنوي ولفظي لا معنوي ومعنوي لا معنوي **مذكر**
 لا لفظي وأما بقية العلل فأنها تمنع نارة مع العلمية ونارة مع الصفية مثال المدخل مع العلمية هو زفر وزحل وجمع ودلف
 فأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامع ودائن وطريق معرفة ذلك أن يتلقى من أفواههم ممنوع الصرف وليس
 فيه مع العلمية علّة ظاهرة فيحتاج حينئذ إلى تكاف دعوى العدل فيه ومثاله مع الصفية أحاد وموحد وثنا وعشني
 وثلاث ومئات ورباع ومربيع فأنها معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة قال الله تعالى
 أولى أجنحة مني وثلاث ورباع فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لأنّها صفة لأجنحة وهي ممنوعة الصرف لأنّها
 معدولة عما ذكرنا فلهذا كان خفضها بالفتحة ولم يظهر ذلك في مثني لأنه مقصود وظهر في ثلاث ورباع لأنّها
 اسمان صفا الآخر ومن ذلك أخرى نحو قوله تعالى فعدة من أيام أخر فأخر صفة لا يام وهي معدولة عن آخر بفتح
 الهمزة والخاء في هذه ألف

مذكرا ولو جرى على مؤنث أو مثنى أو مجموع نحو يوسف وأخوه أحب إلى
أبيهمنا ونحو قول ان كان آباءكم وأبناؤكم إلى قوله أحب إليكم من الله ورسوله
ونحو هذا أحب إلى من عمر وفيه كان القياس ان يقال مررت بنساء آخر ورجال
آخر ورجلين آخر مرة محمد ورفيقه ولكنهم قالوا في المؤنثة أخرى وفي جمعها
المذكر آخر وفي جمع المذكورة آخر وفي المثنى آخر ان قال تعالى فتذكروا
أحداها ما الاخرى فمعرفة من أيام آخر وآخرون اعترفوا فتذكروا آخران يقولان
وانما خص النساء لغير تضم اليه مرة بالذكرون ماء راء لان في أخرى ألف
التأنيث وهي أوضح من العدل في منع الصرف وأما آخرون وآخران فغير بان
بالصرف فلا يدخل الزماني باب منع الصرف لان اعرابه بالحركات وأما آخر فلا
عدل فيه وانما العدل في فروعه وهي المؤنث والمثنى والجمع وانما امتنع آخر
من الصرف لارصف والوزن هكذا أفاده الموضع قال في التصريح بعمل آخر
من باب التفضيل شيء لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة وقد قال المؤلف
في الحواشي الدواب ان آخر مشابه لافضل من جهات ثلاثة احداها ما الوصف
والشابة الزيادة والمثالية لانه لا يتقدم منها الا باثنين مغاير ومغاير كما كان أفضل انما
بقوم منها باثنين مفضل وبفضل عليه فلما شابه في تلك الجهات استحق أحكامه في
جميع تصاريفه وعلى هذا ان كان ينبغي أن لا يستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع
أل والانسان معرفة فله ان وافقهم عن ذلك كان ذلك عدلا عملا فحقه يقتضي
المشابهة انه تصريح إذا علمته فممكن حل شارب جنا على باقي الحواشي ويكون قوله
معدولة عن آخرى الذي هو مشابه لافضل لانه من افراد اسم التفضيل فتأمل
قوله لانما جمع الخ) علة لدولة عن آخرى انما كانت آخر معدولة
لانما جمع أخرى وهو مؤنث افعال التفضيل وقياس مؤنث افعال التفضيل
أن لا يستعمل الا مع أل أو مضافا لما فيه أل وأخر جمع أخرى حال عن ذلك
فثبت انما معدولة وقوله وقياس فعل على أفضل أي وقياس مؤنث افعال التفضيل
الخ وقوله فاما آخر الخ متقابل لخدوف والتقدير فافضل في الامثلة فبغير معدولة وأما
أخر فهو معدول (قوله فان كانت آخر جمع أخرى اني آخر بكسر الخاء) وهي
المقابلة لاولى فتعريفات آخرهم لاولاهم وقالت اولاهم لا آخرهم والمذكروا هو
آخره مقابل لاولى فليست أخرى من باب اسم التفضيل والفسوق بين أخرى مؤنث
آخر بالفتح وأخرى مؤنث آخر بالكسر ان أخرى المفتوح لا يتدل على انتهاء
كما لا يدل عليها مذكروا ولا ايدعطف عليها وما قبلها من جنس واحد نحو عندي
رجل وآخر وآخر وعندي امرأة أخرى وأخرى وان اني المكسور يتدل على انتهاء

لانها جمع أخرى وأخرى
اني آخر بالفتح وقياس
فعل على افعال ان لا يستعمل
الا مضافا الى معدولة أو
معدولة بلام التعريف
فانما لا إضافة فيه ولا لام
وقياسه افعال كافضل
تقول هذا افضل والهندات
افضل ولا تقول فضلي
ولا افضل فاما آخر فصفة
معدولة فلهذا خففت
بالفتحة فان كانت آخر
جمع أخرى اني آخر بكسر
الخاء

ولا يعطف علمها من جفء واحد كما كان مذكروها كذلك اه تصریح (قوله
فهي مصروفة) أي آخر وقوله فأول وآخر يضم الهمزة في أول وآخر وفتح الثاني
منهما وتكون اللام من أول والراء من آخر تأتل (قوله ومثال الوزن مع العلمية الخ)
قد قدم الشارح الكلام على العلمية مع الثلاثة المختصة بهما وهي التركيب
والجمعة والتأنيث في أول البسودة ثم ذكر العدل المشترك وهما تتكلم على الوزن
والزيادة وهي مشتركة بين الوصف والعلمية (قوله ويشكر) علم على سيدنا نوح عليه
السلام واقب بنوح لكثرة نياحيته على قومه (قوله سليمان وعثمان) هذه
الثلاثة أعلام الذكور من العقلاء الأول مقتوح والثاني كسور والثالث مفهوم
وسليمان من السلامة وعمران من العمر وهو الحياة وعثمان من العثم وقوله وأسمهان
علم لغير العقلاء وهو بكسر الهمزة وفتح الباء علم بلاغة وسميت بذلك لأن أول من
نزلها اسمها بن فلوح بن لطي بن يافث فهذه ممنوعة من الصرف اتفاقا لأن الألف
والنون زيدتا ما هاء فلو احتمل الزيادة فالاصالة جازا صرف وعدم مخور ما وجسان
ودهمان وشيطان اعلاما فان اعتقدت اسمها من الروم والحسن والد هق والشيب
لم تصرفها وان اعتقدت اسمها من الرمي والحسن بالثون والد هق فتصرفها بالشيب
صرفت وأذا تخضعت بأية الامالة صرفتها كما إذا سميت بليمان ومسان وبنان من
الطعن واليمن والبرق اه تصریح وذكر بعض ان أسمهان بكسر الهمزة
وفتحها وبالباء الناء ففيها أربع لغات (قوله ومثالها مع الصفة سكران وغضبان)
فان مؤنثها سكرى وغضبي وهذا متفق على منع صرفها وأما ما نقل عن بني أسد أنهم
يقولون سكران أو بصرفون سكران فهو من كسر لا يؤخذ به إمامان كما لا مؤنث له
أصلا كلعبان لكثرة عبر العلمية فصبه بخلاف اه تصریح (قوله لاني نعلان) يفتح
الناء وسكون العين اه تصریح (قوله صنوان بمعنى قاس) وهو في الأصل الحجر
الاجلس (قوله أرب) بمعنى ذابل وهو في الأصل اسم للحيوان العلوم (قوله والثاني
عدم قبولها التاء) هذا الشرط شامل للصفة ذات الزيادة وذات الوزن فتقول أما
لما صفة ذات الزيادة فشرطها ان لا تقبل التاء أما لان مؤنثه على فعلى كسكرى أولا
مؤنثه كلعبان كما تقدم فان كان يقبل التاء نحو فصار لائيم وسفبان لا طوبى
المشوق الغاضر البطن وألبان لكبر الالبسة من ذكور الغنم ويدمان من المائدة
وهي المأكلة من الدم على ما فات مؤنثاتها فعلانة فلان صرفت وأما الصفة
ذات الوزن فيشرط ان لا تقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر وحمر أو فعلى
بضم الناء كفضل وفضلى أو لكونه لا مؤنث له أصلا كما كرام عظيم السكرية وهي
الحلقة وآدرا عظيم الاتشين فهذا الثلاثة ممنوعة من الصرف لا وصف ووزن فاعل

فهي مصروفة تأتل
صرفت بأول وآخر بالصرف
اذلا عدل هنا ومثال الوزن
مع العلمية أحمر ويزيد ويشكر
ومع الصفة أحمر وأفضل
ولا يكون الوزن المانع مع
الصفة الا في أفعل بخلاف
الوزن المانع مع العلمية ومثال
الزيادة مع العلمية سليمان
وعمران وعثمان واسمهان
ومثالها مع الصفة سكران
وغضبان ولا تكون الزيادة
المانعة مع الصفة الا في
فعلان بخلاف الزيادة المانعة
مع العلمية ويشترط لتأنيث
الصفة أمران أحدهما
كونها أصلية فيجب الصرف
في نحو قولك هذا قلب
صنوان بمعنى قاس وهذا
رجل أرب بمعنى ذابل أي
تعب والثاني عدم قبولها

فانه وزن به أولى لان أوله يدل على معنى في الفعل دون الاسم اه تصریح (قوله
وأرمي) هو الفعير ومصرفه ضيف شبيهه بلفظ المضارع لان زاء التانيث لا تلحق
المضارع اه تصریح وقال بعض الارامل الذي لاز وجعله (قوله واهذا انصرف)
أي ولاجل الشرط الثاني انصرف الخ فقد ذلك الشرط منه (قوله كقولهم بدمانة
وأرملة) هكذا في نسخ واظا هرا ان الكاف بمعنى اللام كقوله تعالى واذكروه كما
هداكم أي لاجل هدائه اياكم والمفني ولهذا انصرف نحو بدمانة الخ لاجل بدمانة
وأرملة أي لاجل ان المؤنث بالهاء فقد الشرط منه تأنيق وقد جمع ابن مالك ما جاء
على وزن فعولان وهو قوله في أوله من بحر الهزج * أجز على افعلا نا * اذا
استثبت حبلا نا * ودخنا نا * وصفا نا * وصفا نا * وصفا نا * وصفا نا * وصفا نا *
ومصانا * وموتانا * وندنا * واتم عن نصرنا * وزاد المرادى لفظين فقال * وزد فم
نخصانا * على لغة وأيانا * الحيلان كبير البطن والدخنا * اليوم المظلم والنجفان
اليوم الحمار والسفیان الرجل الطويل والعصيان اليوم الذي لا غم فيه والسويان
البعير الأبيض الظاهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحفير والشوان
الرفیق الساقين والاصان النسيم والمرتان البابد والندمان المانم والنصران واحد
النصارى اه أموني (قوله وندمان يند الخ) الندمان هنا النديم على اشراب
والسكاس مهور مؤنث قال تعالى بكاس من معين يضا وقال ابن الاعراب لا يسمى
السكاس كاسا الا وفيها الشراب وتغورت الخمر بالغير غربت (الاعراب) وندمان
مخفوض يواورب ويريد مضارع وفاعله مستتر والسكاس مفعول أول وطيبا
مفعول ثان وسقيت فعمل وفاعله قال الدمامي يجوز ان يكون اذا بمعنى الماشي
أو بمعنى المستقبل وسقيت دليل حب اب اذا واتقيد اذا تغورت الخمر وسقيت
والشاهد في البيت في صرف بدمانة لانه من المانمة وأما اذا كان من النديم فمفعول
لان مؤنثه ندمي (قوله بجام) اسم للبيدة المعلومة وكذا فبر وزاسم قطعة من
الارض وقيل اسم لما يفر من الاشياء أي يميزها ويهازمها بالواحد من العناية
فاذا استعمل في اعتنائك كرتي أو على مد كبر صرفا وان استعمل في اعتنائك
مؤنث منعمان انصرف للعلمية والتانيث كما أفاده شيخ الاسلام (قوله ولوط) هي
بذلك لان حبه لوط بقاب سيدنا ابراهيم واسم أبي لوط مهرا ن وهو أخو سيدنا
ابراهيم (قوله وجهها واحدا) هذا هو الصحيح ومقابل ما يأتي من جواز الوجهين
فليست العجمة مؤثرة في التلافي بخلاف التانيث (قوله وليس هو مانحن فيه لانه
عربي) وتعرف عجمة الاسم بوجه أحدها نقل الأئمة والثاني خروجه عن أوران
الاسماء العربية كإبراهيم والثالث ان يعربى من حروف الدلالة وهو خاسي أو

الثاني ولهذا انصرف نحو
ندمان وأرمي أقولهم بدمانة
وأرملة قال الشاعر
وندمان يزيد الكاس طيبا
سقيت اذا تغورت الخمر
ويشترط لتأثير العجمة
أمران أحدهما كون
علمهم إلى اللغة العجمة
فمنح الجاسم وفيه وز علمين
لذلك من مصرف والتالي
الزيادة على التلافي فخرج
ولو لم يورد ونحوه
مصرف وجهها واحدا هذا
هو الصحيح قال الله تعالى
كذبت قوم نوح الزنا من
وقال تعالى وقوم لوط
وأصحابه دين وقال تعالى
ألا بعد العاد قوم هو وهوايس
مانحن فيه لانه عربي

رباحي كشكة ومزجاة وسطا من وحروف الالف ستة يجتمعها مربعة فل والرابح
 أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجم والقاف بغير فاصل نحو قبح
 وحق والصاد والجم نحو الصولجان وهو الكوز التي يلبس بها الصبيان والكاف
 والجم نحو اسكرجه وتبعه الراء الذين أول الكلمة نحو نرجس أو الزاي بعد الدال
 نحو مهدزاه تصریح (قوله وايس في أسماء الانبياء عربي الخ) خاصة ان أسماء
 الانبياء كلها عجمية الا أربعة هو وصالح وهيب ومحمد صلى الله عليه وسلم فهذه
 الاربعة مصروفة لانها عربية ويضم لها نوح ويحذف وشات فمثلة المصروف من
 الانبياء سبعة يجتمعها من ثمة الصاد الصالح والنون نوح والشين شات وهيب وشيت
 والميم لمحمد واللام لاوط والهاء لهود وأسماء الملائكة كلها منوعة من الصرف
 الا أربعة متكرر ويكرر ورثوان ومالاه (قوله عيسى بن عمر) أي التقى البصري
 شيخ الخليل وسيديويه وما في بعض النسخ وعيسى وابن عمر خطأ كما يؤخذ من
 التصريح (قوله ان في نوح ونحوه) أي مما كان ثلاثيا كالموسط (قوله اما
 مختصا بالفعل) وهو اربعة أنواع الأول الماضي المبدوء بالتاء التي للطاوعة كنعلم
 أو نعلم فمزة رصا كذا طاق أو كان على وزن فعل النوع الثاني المضارع غير فاعل وانفعل
 وفعل ويضعل وذلك الغير نحو اطلق واستخرج ويستخرج وينطلق والاحتراز
 بشوات غير فاعل الخ لان الاربعة من قبيل الأولى بالفعل لا المختص النوع الثالث
 الفعل المبني للمجهول سواء كان مضارعا أو ماضيا سالما من التغيير النوع الرابع
 فعل الاسير المأخوذ من فاعل من الثلاثي نحو اطلقى رد حرج فاذا سمى بواحد من
 الاوزان المختصة بالفعل مجردة عن الضمير أمرت اعراب ما لا ينصرف بالحركات
 الظاهرة واحترزوا بقولنا مضيا سالما من التغيير من رد وقيل ويسمع فان أصلها
 فعل يضم التاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فصارت مفعلة ففعل وقيل
 ويسمع مفعلة ذلك واحترزوا بقولنا غير المأخوذ من فاعل من المصوغ من فاعل
 كضارب من ضارب فانه كثير في الاسماء بقولنا من الثلاثي من المصوغ من
 الثلاثي كضرب واسمع واكتب فانه من الغالب بالفعل لا المختص والمراد بالمختص
 ما لا يوجد في غير فعل الا في نادر او علم أو عجمي واحترزوا بالنادر من نحو ذل لدوية
 ويطلب اسم نظرية وتبشر اطائر وبالعلم من خضم لرجل ونمر علم افرس
 وبالعجمي من يقيم اسم الضبيع فلا يمنع وجدان هذه اختصاص اوزانها بالفعل لان
 العجمي لا كلام لافيه والنادر لا حكم له والعلم منقول من الفعل فلا اختصاص
 باق انه اشعوى بتصرف (قوله أو كونه بالفعل أولى) وهو نوعان النوع الاول أن
 يكون أولى بالفعل اكثر منه فيه كآمد بكسر الهزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالذال

وليت في أسماء الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام عربي
 غيره وعيسى بن عمر وابن
 محمد صلى الله عليه وسلم
 وزعم عيسى بن عمر وابن
 نية والجرجاني والزخشري
 في نوح ونحوه وحيث وهو
 مردود لانه لم يرد مع الصرف
 مع مشهورة ولا شاذ في صرف
 الوزن كونه اما مختصا
 بالفعل أو كونه بالفعل أولى
 منه بالاسم

المعجمة حجر السجل وأما مضموم الهمزة والميم فاسم موشع وكما سمع وأبلم وهو سعت
 المفل فإن واز بها تنقل في الاسم لتكثر في الفعل كما مر الثلاثي نحو وضرب
 واكتب واسمع والنوع الثاني أن يكون أولى بالفعل كونه في أوله زيادة تدل على
 معنى في الفعل على دون الاسم نحو أفعل واكتب جمع كاب فان الهمزة فيها لا تدل
 على معنى في الاسم وتدل على معنى في الفعل نحو أذهب واكتب فالهمزة فيها أداة
 على التكامل تصريح واشتراط في التصريح وغيره أن يكون
 الوزن لازما ولم يغبر إلى وزن مختص بالاسم وقد مر كما اختلف هنا فخرج باللازم
 امرؤ علاما فانه في الرفع نية ككتب أو في النصب نظير أذهب وفي الجر نظير اضرب
 فلم يكن وزنا لازما في الاحوال الثلاثة وهذا يخرج له قوله اختصاصه بالفعل وخروج
 بقوله ولم يغبر الخ نحو قيل وسمع وردوه ذلك يمكن إخراجهم بقوله وضرب ان براد
 به المبنى له مجهول من فعل صحيح فتأمل (قوله ثم وضرب علمين) أي فهذه ان
 الوزنان لا ينعان الصرف الامع العلمية تلامع الصفة وتندم ان ثمرا علم افرس وثمر
 بقوله ليدالميم على صيغة المعلوم وضرب على صيغة المجهول (قوله وجدى) قاله
 جميل بن عبد الله بن عمار العذري وجدى مبتدأ أو باحجاج منادى وفارس خبر
 وثمر مضاف اليه والشاهد في ثمر بفتح الميم المشددة علم افرس وهو شئوع من
 الصرف العلمية ووزن الفعل فهو حجر رز بالشدة نيابة عن السكرة (قوله رافعل) (قوله
 بفتح الهمزة وسكون الفاء وفيه المكاف (قوله لارعدة) بكسر الراء وسكون العين
 (قوله متعص بمنع صرف صحراء) فان صحراء ليس فيه صفة فالسابع انما هو الالف
 وقد دهم ان صحراء اسم للبرية وليس ومعا (قوله وان كان بالياء) الحاصل ان
 العلم المؤنث بالياء منع صرفه مطلقا سواء كان مؤنثا معنويا أو لا سواء زاد على
 الثلاثة أو لا أعجميا أم لا وأما المؤنث العنوي فيجب منع صرفه بزيادة على الثلاثة
 أو تحرك الوسط أو العجمة أو النقل من مذكر وان العجمة لما انضمت للتأنيث
 والعلمية فتعظم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرفه انت لاثي لانها هاتم تؤثر
 منع الصرف بل تمنعه ويتزل تحرك الوسط منزلة حرف رابع وانقل من المؤنث
 أوجب ثلثا في اللفظ (قوله وذهب عيسى بن عمر إلى انه) أي المنقول من المذكر كما
 صرح به في التصريح (قوله معرفة غير الف ولام) أي بل معرفة بالعلمية (قوله لان
 ذلك يوجب منع صرفه) أي ان هاوية لو كان علما لمنع من الصرف العلمية والتأنيث مع
 ان هاوية مصر وفه هي صفة (قوله مقر) هي واظى اسمان لطبقتين من طبقات
 النار (قوله للشوى) جمع شواء وهي جلدة الرأس (قوله وجوز) بضم الجيم و الخ

أو علما وأفعل علما والافعل
 اسم لارعدة فان هذا الوزن
 وان كان وجد في الاسماء
 والافعال كثر اولا كنه في
 الافعال أولى منه في الاسماء
 لانه في الافعال يدل على
 التكامل كذهب وانطلق وفي
 الاسماء لا يدل على معنى
 والدال أصل الغسر الدال
 واعلم ان المؤنث ان كان
 تأنيثه بالالف كهمي
 وصحراء منع صرفه ولم يخرج
 له أخرى وذم في ذلك
 وقول أبي على ان حراء امتنع
 من التأنيث والالف التأنيث
 من منع صرف صحراء
 وان كان بالياء امتنع صرفه
 مع العلمية سواء كان ان ذكر
 كعلمية وحجرة أو مؤنث
 كهاجمة وعائشة وقول
 الجوهري ان هاوية من قوله
 تعالى فأمه هاوية اسم من
 أسماء النار معرفة بنفسه
 الالف واللام خطأ لأن ذلك
 يوجب منع صرفه وان كان
 غير التأنيث امتنع صرفه وجوبا
 ان كان زائدا على ثلاثة كعاد
 وزيب أو ثلثا لم تحرك
 الوسط كسقر ونظي قال
 الله تعالى ملأناكم في سقر

كلاهما الظي نزاع للشوى أو سا كن الوسط أعجميا كحماة وجور وحص وبلغ أسماء بلاد أعرسها ولكنه منقول من
 المذكر إلى المؤنث نحو زيد وكر و عمر وأسماء نسوة هذا قول سيدي وذهب عيسى بن عمر إلى أنه يجوز فيه الوجهان

يسكون اللام وبالطه المجهمة توحص بكسر الحاء وسكون الميم (قوله وان لم يكن
منقولا الخ) أي لم يكن منقولا كما أنه ليس زائدا على الثلاث وليس بحرك الوسط
وليس اعجميا (قوله كذا عدد وجعل) الثلاث اعلام نسوة (قوله ومنع الصرف
أولى) أي نظر الوجود الشئيين في الجملة وهما العلية والتأنيث وأما معرفه
فباعتبار خفة اللفظ المتأخرة لأحد الشئيين فسكنه زال سبب وبقي سبب واحد
(قوله لم تنفع الخ) بهذا البيت لجر يروون بحسب المنسرح ووزنه مستفعلن
مفعولات مستفعلن وقد دخله الطو وهو حذف الرابع ونصف البيت ثم رها
ولم يضر له في الشواهد والعاب قل في الشواهد جمع عليه وهو اناء يصنع من
جلود الابل اه وقيل اقتداح لخشب والمعنى ان دعته نشأت في الرؤاهية والتعجمة
وانما شرب في اناء من النخلة وانتهب ولم تذكر عن البدويات الا وافي يتلغن
بأنه زرو بشر بن التميمي في العلية (الاعراب) لم تنفع جازم ومجزوم بفضل
متعلق به ومتر رها مضاف اليه ودعته فاعل ولم تسق دعته جازم ومجزوم وفاعل
وفي العلب متعلق بتسقى والشاهد في دعته فانه صرفه أولا ومنعه من الصرف
ثانيا ودليله الرواية عن الشاعر والافالوزن يستقيم بمنع صرف دعته في الوضعين
هذا ما ظهر في المقام

باب العدد

بالتمسية وقوله الواحد مبتدأ خبره يذكر ن اخ (قوله وما وزن فاعلا) مفردا
كثرا اثنان ومركبا كذا اثنان عشر ورابع عشر وخامس عشر (قوله والعشرة)
عطف على الواحد ومركبة حال من العشرة (قوله يذكر ن مع المذكر) فتقول
الجزء الثالث عشر والجزء الخامس والعشرون يؤثن مع المؤنث فتقول المقالة
الخامسة عشر والمقالة الخامسة والعشرون (قوله والثلاثة) مبتدأ والعشرة عطف
عليه ومفردة حال من العشرة وبالعكس خبر أي يذكر ن مع المؤنث يؤثن مع
المذكر وقوله مطلقا أي ذكرت أم لا (قوله وما فوقها) وهو الالف وثنيته وثنية المائة
(قوله الا المائة) مستثنى من غير ما دون العشرة نحو الالف ثمانية وتسعون مائة فمائة تميز
لما دون العشرة وهو مفرد مخفوض ولا يؤنثه فون العشرة الى المائة فلا يقولون
عشر مائة استغناء بالالف وحكي الفراء أن بعض العرب يقول عشرين مائة وان أهل
هذه اللغة هم الذين يقولون عشرين مائة وعليه يصح عود الاستغناء الى العشرة وما
دونها اه شيخ الاسلام (قوله وكم الخبرية كالعشرة والمائة) هذا بقية ما من كم
على العشرة في جمع التمييز وقياس كم على المائة في افراد التمييز وقد اعترض
المصنف على ابن مالك في ذلك القياس واجاب بان القصد التشبيه في الجمع والافراد

وان لم يكن منقولا من المذكر
الى المؤنث فالوجه ان سكونه
وعدد وجعل ومنع الصرف
أولى وأوجه الزجاج وقد
اجتمع الوجهان في قوله
لم تنفع فاعل متر رها
دعته ولم تسق دعته في العلب
ثم قاتل باب العدد الواحد
والاثنان وما وزن فاعلا
كثرا والعشرة مكية
مع المذكر مؤنث مع المؤنث
والثلاثة والتسعة وما بينهما
مطلقا والعشرة مفردة
بالعكس وتبين المائة وما
فوقها مفرد مخفوض
والعشرة مفردة وما دونها
مخفوض مع مخفوض الا المائة
فمفردة وكم الخبرية كالعشرة
والمائة والاستغناء مكية
المفردة كالأعداد عشر
والمائة

وليس قصد القياس وإنما شبه كم بذلك لأن كم كناية عن العدد فسميت بالصرح
 (قوله) الخبرية كالعشرة أي في أن تميز كل يكون مجع وعاشق فوضا ويحتمل
 وتبين كم الخبرية كتميز العشرة في كونه مخفوضا مجع وعاشق يكون في
 المصنف حذف مضاف والأول أحسن وإن شئني شيخ الإسلام على الثاني
 كالعشرة أي مفردة لا مركبة وقوله والمائة أي في كونه مفردا مخفوضا
 هذا يقال في قوله والاستفهامية الجبرورة كالأحد عشر من احتمال الوجهين
 والمعنى وكم الاستفهامية الجبرورة كالأحد عشر في أن تميز كل مفرد
 منسوب أو تميز كم الاستفهامية كتميز أحد عشر في أنه مفرد منسوب وقوله
 والمائة عطف على الأحد عشر أي وكم الاستفهامية الجبرورة كالمائة في أن التميز
 مفرد مخفوض تأمل واحذر فالجبرورة من غير الجبرورة فية عين نصب التميز
 نحوكم عبدا ما كت ولما كانت كم الخبرية والاستفهامية كناية عن العدد إذ
 معنى الخبرية عدد كثير ومعنى الاستفهامية أي عدد كثر تميز مما في باب العدد
 (قوله ولا غير الواحد والاثنان) فلا يقال واحد رجل ولا اثنين رجلين لأن قولك
 رجل يفيد الجسمية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجسمية وشفع الواحد فلا حاجة
 إلى الجمع بينهما وفي معنى الاثنين الاثنان والاثنان اهـ شيخ الإسلام
 والتصريح لكن بحث فيه بأن التميز أي لثنا كيد ومخرج ابن مالك يجوز إضافة
 أحد المؤكدين إلى الآخر فانظروا هنا الجواز (قوله العدد بثنتين في أصل اللغة
 الخ) وفي اصطلاح الحساب هو ما ساوى نصف مجموع ما شئتيه اسريتين أو
 البعبعتين على السواء كالأثنين فإن حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة فالجملة
 أربعة ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لأنه
 لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والأربعة إذا أخذت حاشيتها العليا وهو ستة
 والسفلى اثنان والجملة ثمانية راضفها أربعة يعرف أن الحاسب العدد بقوله
 ما وضع لكمية أحاد الأشياء فالواحد عدد اصطلاح النحاة إذ الواحد عدد ذو
 المناسب لقول المصنف الواحد والاثنان الخ (قوله كالقبض الخ) الثلاثة
 بالضم بل وقوله بمعنى القبض الخاف ونذر مرتب (قوله بدليل الخ) لأن السنين
 معدود لا عدد فأنه عدد إلى سنين للبيان (قوله والمراد به هنا اللفاظ) أي
 لا المعنى الغوي ولا الاصطلاحى وقوله والمراد الخ فقوله المات باب العدد أي باب
 اللفاظ التي يمتثلها الأشياء وفي العبارة حذف مضاف أي باب حكم اللفاظ من
 تذكير وتأنيث وتميز (قوله والكلام علم في موضعين) أي والكلام على حكمها
 محصور في أمرين أمر يرجع إليها وأمر يرجع لتمييزها (قوله أحدهما في حكمها

ولا غير الواحد والاثنان
 ونشأ حذف من قوله
 وأقول العدد في أصل اللغة
 أي كشيء المعدود كالقبض
 والقبض والخبط بمعنى
 القبض والنقض والخبط
 بدليل كم ابتسم في الأرض
 عدد سنين والمراد به هنا
 اللفاظ التي يمتثلها الأشياء
 والكلام علم في موضعين
 أحدهما في حكمها

اقسام القسم الاول
فان كرمع المذ كرو يؤنث
مع المؤنث دائما كما هو القياس
وذلك الواحد والاثنتان
تقول في المذ كرو واحد
واثنتان وفي المؤنث واحدة
واثنتان قال الله تعالى والهمكم
الله واحد هو الذي خلقكم
من نفس واحدة حنين
الوصية اثنتان ريسا أمنا
الثنين وأحييتا النفين وكذلك
ما كان من العدد على صيغة
اسم الفاعل نحو ثالث
ورابع وثالث ورابعة الخ
عاشر في المذ كرو عاشر في
المؤنث قال الله تعالى سيقولون
ثلاثة رابعهم كلهم أي هم
ثلاثة أربعة ثلاثة والخامسة
ان غضب الله عليها أي
والشهادة الخامسة القسم
الثاني ما يؤنث مع المذ كرو
ويذ كرمع المؤنث دائما وهو
الثلاثة والتسعة وما بينهما ما
سواء كانت مركبة مع
العشرة أو لا تقول في غير
المركبة ثلاثة رجال بالتاء الى
تسعة رجال قال الله تعالى
ثم لا تسكلم الناس ثلاثة

في التذكير الخ) من ظرفية الحمل في الفصل وانما حكم للتذكير والتأنيث للبيان
(قوله والثاني في حكمها) يقال في الظرفية ما سبق (قوله فاما الاول فانه الخ) أي
فاما الموضع الاول فانه يقال في بيانه انه مائة على ثلاثة الخ (قوله القسم الثاني ما يؤنث
مع المذ كرو يذ كرمع المؤنث) قال بعضهم وهذا القسم من المواضع التي ليس فيها
الرجال بواقع النساء وليس فيها النساء مع الرجال ولذا قال بعض من تلبس
الذكور ان بواقع النساء وتبرز ربان الخيال بعد انهم الرجال فان المذ كرو أخذ علامة
المؤنث وحكمة ذلك ان ما زاد على الثلاثة مائة في الجماعات والجماعات مؤنث
فاحتاج الى علامة والمذ كرو سابق الى المؤنث فأخذ العلامة فلو أنواهم مع المؤنث
لزم التلبس فاجتنبوه وأشبهوه على التذكير (قوله وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما)
الحكم ان الثلاثة والتسعة وما بينهما والعشرة المفردة لها ثلاثة أحوال الاول ان
يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها العدد ودون لا يذ كرو الثالث ان يقصد بها
معدود ويذ كرو في القسم الاول كما بالثلاثة عشر ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها
اعلام مؤنثة وفي الثاني اللصيح ان يكون بالتاء لاذ كرو ويحذف المؤنث كما لو ذ كرو
المعدود تقول صحت خمسة تريد ايا ما وصفت في سائر يديا لي ويجوز حذف التاء في
المذ كرو كالحديث ثم أتبعه ستان شوال وفي القسم الثالث يذ كرمع المؤنث
ويؤنث مع المذ كرو وهو الذي ذكره المصنف هنا وذلك انهم اذا قصدوا معدود
وذ كرو ثلاثة نساء العدة والجنس الامن العدد والمعدود يجاوز ذلك لان قولك ثلاثة
تفردا بعد ذكرك الجنس وقولك رجال يقيد الجنس دون العدة فاذا قصدت العدة
والجنس جمع فبين العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث امرأة بالتاء مع المذ كرو
وبعدهما مع المؤنث اه تصریح (قوله بالتاء في ثلاثة) واما عشرة فهو يحذف التاء
واعلم ان عشرة المركبة في حال التأنيث يجوز فتح شينها وكسر هاوسكونها والتسكين
لغيره فلهذا يجوز والكسر لغة تميم وينشكون أيضا كقبي لبدوة هس (قوله أي
ملكك أو حازنا) بالتمييز محذوف (قوله والله قسم الثالث ما فيه الخ) وذلك ان عشرة
اسم جماعة كزمرة وأئة وفرة فلا يسئل أن يكون في غير التركيب بالتاء لتوافق
نظائرهما فاستجيب الاصل مع المذ كرو لتقدم رتبة وحذفت مع المؤنث للفرق ولان
المذ كرو خفيف فحذفه التاء والمؤنث ثقیل فحذف منه التاء هذا في غير التركيب
كالتقدم واما في التركيب فحذفه نظائر فلا تسأل عنها (قوله فان كانت غير مركبة
فهي كالسبعة) واما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فعلى حذف مضاف

أي
رجلا بالتاء في ثلاثة نساء عشر امرأة محذوف التاء من ثلاث قال الله تعالى عليها تسعة عشر أي ملكك أو حازنا
القسم الثالث ما فيه تفصيل وهو العشرة فان كانت غير مركبة فهي كالسبعة والثلاثة وما بينهما ما يذ كرو مع المؤنث

أي عشر حركات أمثالها أو الحسب فيه المضاف من المضاف اليه التانيث اه شيخ
الاسلام (قوله والثاني وهو التانيث) أي والحكم الثاني وهو حكم التمييز فيقال فيه
انما يافيه على خمسة الخ (قوله وأما قوله فيه ثنائخ) أي قول جندل بن المتني وسدوره
كان خصيه من التذلل * ظروف يجوز فيه الخ والخصبة ضم الحياء كما قال به قوب
وعن أبي زيد السكسر وهو ما البيضاوي والذلل جندل الخ الشيء المتعاق واضطرابه
والبيت جندل المدح لان البطل بوصف بطول الخصي ويحتمل الدم وهو الظاهر
وقوله ظرف يجوز الظرف خراب الخ شبه جادة الاثني بعنظتين في جراب
وخصر العجز لانها لا تكتمل في الطيب حتى يكون في طرفها ما تزين به ولو كنهها
تدخل الحسب وتغويه في الادوية واعرابه كان لحرف تشبيه وخصيه اسمها ومن
التذلل حال منهما وطرف خرابان وعجز في مضاف اليه وفيه تناسخ حنظل مبتدأ
وخبر ومضاف اليه هو التمييز وفي البيت ضرورة من جهة من جهة تمييز الاثنين
ومن جهة عدم مطابقة اذ لو لم يبق لقال تناسخ حنظلتين كما ذله شلخ الاسلام
والتمريض (قوله والثاني ما يحتاج الخ) الحاصل ان الثلاثة والعشرة وما بينهما
تضاف للعدد وحق ما تضاف اليه ان يكون جهة ما كسر الطابق العدد المعداد
افظا ومن أبنية اقله ليطابقه معنى نحو ثلاثة اقلس وأربعة أعبد وسبعة أبحر
وهشرة أرغفة وقد تختلف هذه الامور الثلاثة وهي الجمع والتكسير والافله
فتضاف للفراد اذا كان اسم جمع نحو سبعة رطل وخمس دودوا اذا كان مائة نحو
ثلاث مائة وتسع مائة لان المائة وان أفردت افظا فهي جمع معنى لانها عشر
عشرات وتضاف لجمع التجميع في أربع مسائل احدها ان يهمل تكسير الكلمة
نحو سبع سموات وخمس سموات وسبع قمرات فان سلاوة بقسرة وسما لم يسمع
انما جمع تكسيرة فاضيفت الى جمع صحيح وهو جمع قلة والثانية ان يجاورها أهل
تكسيرة نحو سبع مذلات فانه كسر على سنابل لجوارية قمرات المهمل تكسيرة
والثالثة ان يكون تكسيرا الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سماعات فان جمع سماعات
على سماعات خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان فعائل انما يطرده
في المؤنث بالسلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عيائز يحفظ ولا يقاس عليه
والرابعة ان يكون تكسيرا الكلمة قبل الاستعمال نحو تسع آيات قال المؤلف كذا
ظهوره فان تكسيرا أي على آية جائز لكنه ليس بالقسائي وجعله ابن مالك مما
أهمل تكسيره ويضاف لبناء الكثرة في مسئلتين احدهما ان يهمل بناء القلة نحو
ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم فان جارية ورجل ودرهم لم يستعمل انما
جمع قلة وأما رجل فجمع رجل والثانية ان يكون بناء القلة شاذ اقياسا أو سماعا

وأنشئت مع المذكر وان
كانت من كسبت جرت على
القياس قد كسرت مع المذكر
وأنشئت مع المؤنث قال الله
تعالى اني رأيت أحد عشر
كوكبا فنجست منه اثنتا
عشرة من أقول عندي
أحدى عشرة امرأة وأحد
عشر رجلا * وأما الثاني
وهو التمييز فانه مالا يحتاج
نحو سبعة أحدها مالا يحتاج
تمييزا ولا وهو الواحد
والاثنان لا تقول واحد
رجل ولا اثنا رجلين وأما
قوله فيه تناسخ حنظل فضرورة
والثاني ما يحتاج الى تمييز
مجموع مخفوض وهو
الثلاثة والعشرة وما بينهما
تقول عندي لا اثنى رجال
وعشر نسوة وكذا ما بينهما

فيقول منزلة العدد يوم خمس ثلاثه قروم فان جمع قروم بالفتح على افراد شاذ وتكون ثلاث
شروع فان اشياءا فبما ان لان مفرد شمع أحسن يسير والفتح على الجمع قليل
الاستعمال فهو شاذ شاعرا وبهذا تعلم ان قوله بجمع مخفوض أي جمع
تكسير على ابقية القلة هذا هو الأصل وما عداه خلاف الأصل اه تصرف نحو ذلك
فيمدان القيسير اذا كان اسم جنس أو اسم جميع خفض عن قول ثلاثة من الشجر
غير شاذ وخمسة من القرا كقوله عشرة من القوم أيتهم وتسعة من الزهط صحتهم
تال أمالي فخذ أربعة من الطير واما في ضيافة العبد اليه فثلاثة أقوال
أحد ها الحواز على قلة وهو وطاهر كلام الموهج والمان الاختصار على ما سمع
والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقبيل فله تصرف نحو بقرة
ورجال جاز فان كان مما يستعمل للقبيل والكثرة فيقوم ونسوة لم يجز اه (قوله
وبهذا يتبين من ذلك) أي من غير ما دون العشرة على ما تقدم الكلام عليه في المصنف
(قوله ولان ثلاث مشر الا في الضرورة) كشول الشاعر

ثلاث مشر للول وفيها * رذاي وجلت عن وجوه الالهاتم
ووجه كونه شاذ ان المائة اذا جمعت وكان أقل مئة ومائة ثلاث مائة وهي مما
يفيد الكثرة فلا يناسب اضافتها لثلاثة اليه لما تقدم ان العشرة وما دونها حقها ان
تضاف الى جميع قلة مكرر (قوله فليس اسباطا تميزا) قاله الساجي وابن أبي
الربيع وغيرهما فلو كان اسباطا تميزا عن اثني عشرة لقبيل اثني عشر بقدر كبيرهما
وتجريد بجامر دلالة المؤنث لان السبط مشرد أسباط مذ كرو زعم ابن مالك
في شرح الكافية انه لا حذف وان اسباطا تميز وان اسباطا مع ثلث اسباطا لكونه
وصف يجمع جمع امة والقول بأنه تميز بشكلي على قولهم ان تميز العدد المركب
مفرد واسباطا جميع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا لاعت افرقة ثم حذف
الاصطلاح وأثبت الصفة شامرا وأما في الاسباط وأنت العدد وهو واقع على
الاسباط لانه يعين فرقة وأمة كقولك ثلاثة أنفس يعني رجالا اه فان مكب
الوجه بالجملة والالكثير خلافة وذهب الفراء الى جواز التميز بالجمع وطاهر
الآية يشهد له اه تصرف بجمع (قوله بل بدل من اثني عشرة) وهو مشكك لقولهم المبدل
منه في قيمة الطرح غالبا وحمله على غير الغالب لا يحسن فخرج اقرآن عليه اه
تصرف بجمع (قوله الرابع ما يحتاج الى تميز الخ) الحاصل ان مائة والفا تميزه ما مفرد
فقول مائة رجل وألف رجل ومائة رجل وألف رجل وثلاث مائة رجل وثلاث ألف
رجل وذلك ان مائة اجمع فاما افرق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد
لانها مشبهة عليهم ما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف

ويستثنى من ذلك ان يكون
التمييز كلمة المائة فانما يجب
افرادها تقول عندي
ثلاثة ولا يجوز ثلاث مائة
ولا ثلاث مائة الا في ضرورة
والا لا يحتاج الى تمييز
مفرد منصوب به والا لا حد
عشر والتسعة والتسعون
وما بينهما نحو الى ربيت
أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم
اثني عشر نبيا وواعدا
وهي ثلاثين ليلة وأتممت ما
بعشر فتم مائة ربهار من
أسبلة ان هذا الخ لانه تسع
وتسعون ليلة وأما قوله
تعالى وقطعناهم اثني
عشرة اسباطا فليس اسباطا
تميزا بل بدل من اثني عشرة
والتمييز محذوف أي اثني
عشرة فرقة الرابع ما يحتاج
الى تمييز مفرد مخفوض
وهو والمائة والالف تقول
مئة رجل وألف

على الاحد عشر قنائل (قوله فلذا اختصرت اعادته في هذا الموضع) يحتفل
 ان المراد فلذا تركت اعادته ويحتفل ان اعادته معمول لمخدوف أي تارك اعادته
 أو اعادته منصوب على نزع الخافض وفي البارة فمضاف أي باعادته أي بسبب
 ترك اعادته * وهذا آخر ما يسر الله به على هذا الحل والحمد لله وحده *
 والله لا اله الا هو والسلام على من لا نبي بعده * وعلى آله وصحبه وسلم

يقول المتوسل بالتبلي الابن محمد البايسى بن محمد

الحمد لله الذي به تمت الصالحات والصلوات والسلام على من جاء بالآيات
 البينات وعلى آله وصحبه الذين رفعوا نار الاسلام ونهبوا أنفسهم لتوسيع
 دائرة نفع الانام ونفع شواريات الجوارم الا الله الساطع وعوامل التحقيق
 الامعة (امام بعد) فاز من أجل كتاب الشهيرين أعتاب الادب شرح العلامة ابن
 هشام الانصاري الموسوم بشذور الذهب في معرفة كلام العرب المتوفى سنة
 اثنتين وستين وسبعمائة وقد اعني بخدمة من ارباب الجواشي جمع الفاضل ذو
 دراية كالعلامة حسن بن أبي بكر بن أحمد الدمشقي الحلبي ز الفهامة الجلال
 السيوطي وشرح الاسلام زكريا الانصاري وكمل الذين فهدوا الجوى والشيخ
 زكريا التريقي المصري والعلامة النيشي والديا كالا مير وغيرهم وقد تصدى
 له مؤلف هذه الحاشية التي هي المنقوشة في تلك التأليفات جامعة حاوية عمدة
 المتأخرين الشيخ محمد عباده باعنه الله الحسني وزياده بخضع تلك الشوارد
 ونظم في ذلك أفراد نسكهم المزل متروكة في زوايا الاهمال بعيدة المنال
 لم تنداولها ايدي الطلاب ولا انتشر فضلها العجب العجيب فقيض الله طبعها
 وانتشارها كلام من الفاضل الاجل الشيخ أحمد الحلبي والمكرم المكمل
 الشيخ طايبة عبد الوهاب بلغهما الله آمالهما ونعم بالامال اعمالهما وجمال
 الدهن انقار في نهج ما حرفة انا مع القامر وساعده العمل على شعوب هذا
 الا- بعدما كان ومن فبرزت رافلة في أحسن الحال مشيرة لطلابها بالاقبال
 على عمل قبر أن تقب بقدرها فتزيد في مهرها وكان ذلك بالمطبعة الوهبية الهية
 أوائل جمادى الثانية من عام ١٢٩٢ اثنتين وتسعين بعثت الالف والمائتين
 من هجرة سيد القليل صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وشرف وكرم
 آمين

فلذا اختصرت اعادته
 في هذا الموضع من المقدمة
 والحمد لله على احسانه وقد
 اتيت على ما أردت ابراده
 في شرح هذه المقدمة والله
 سبحانه وتعالى الخ والمقدمة
 دايه أسأل أن يعمل ذلك الوجه
 السكريم خالصا مبرورا
 وعلى النفع به موقوفا وأن
 يغفر لي خطيئتي يوم الدين
 وأن يدعاني برحمته في عباده
 الصالحين عنه وكرمه آمين
 والصلوة والسلام على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه
 آمين والحمد لله رب
 العالمين

To: www.al-mostafa.com